

مَكَايِدُ الْإِسْلَامِ

فِي

حَلِّ غَايَةِ الرَّغْبَةِ

تأليف

الإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الدمشقي الشافعي

٧٥٢ هـ - ٨٢٩ هـ

حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ
أَبُو أَرَسٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ

الجزء الثاني

دار الحقيقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م - ١٤٢٦ هـ

رقم الإيداع: ٢٢٥٠٢ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي: 0 - 083 - 347 - 977



دار الحقيقة

الإسكندرية، ١٠١ ش الفتح باكوست، ٠٣/٥٧٤٧٢٢١ ف، ٠٣/٥٧٦٥٦٢١
القاهرة، ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهرت، ٠٠٢٠٢/٥١٤٣١٧٤

كتاب الفرائض والوصايا

الفرائض جمع فريضة، مأخوذة من الفرض، وهو التقدير، قال الله تعالى: ﴿فَنَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي قدرتم، هذا في اللغة. وأما في الشرع فالفرض نصيب مقدر شرعاً لمستحقه، وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار، وبالحلف، فنسخ الله تعالى ذلك، وكذا كانت الموارث في ابتداء الإسلام فنسخت، فلما نزلت آيات النساء قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه ألا لا وصية لوارث»^(١). واشتهر من الصحابة في علم الفرائض أربعة: علي وابن عباس وابن مسعود وزيد ﷺ، واختار الشافعي رحمه الله مذهب زيد ﷺ لقوله ﷺ: «أفرضكم زيد»^(٢)، ولأنه أقرب إلى القياس، ومعنى اختياره لمذهب زيد أنه نظر في أدلته فوجدها مستقيمة فعمل بها لا أنه قلده والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٥٦٥]، والترمذي [٢١٢٠]، وابن ماجه [١٧١٣]، وأحمد [٢٦٧/٥] من طريق إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة ﷺ به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير إسماعيل بن عياش فإنه صدوق في روايته عن الشاميين وشرحبيل بن مسلم من شيوخه الشاميين، وهو صدوق فيه لين. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه ابن عبد البر في «التمهيد» [٤٣٨/٢٤]، والحافظ في «التلخيص» [٩٢/٣]. ويشهد له ما رواه الترمذي [٢١٢١]، والنسائي [٢٠٧/٦] من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة ﷺ به. ورجاله ثقات غير شهر بن حوشب فإنه صدوق كثير الإرسال والأوهام، وحديثه حسن وإن كان فيه بعض الضعف، كما في «الفتح» [٦٥/٣]. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي الباب من حديث ابن عباس وجابر وأنس وابن عمر ﷺ. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

(٢) صحيح. رواه الترمذي [٣٧٩١]، وابن ماجه [١٥٥]، وأحمد [١٣٤٩٣]، وابن حبان [٢٢١٨]، والحاكم [٤٢٢/٣]، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت =

قال: (والوارثون من الرجال عشرة: الابن وابن الابن وإن سفل والأب والجد وإن علا والأخ وابن الأخ وإن تراخيا والعم وابن العم وإن تباعدا والزوج والمولى المعتق. والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن والأم والجددة والأخت والزوجة والمولاة المعتقة) والورثة، قد يكونون مختلطين وقد يكونون متميزين فبدأ الشيخ بنوع المتميزين، فقال: [والوارثون من الرجال] وعدهم، وللناس في عددهم طريقتان: طريق الإيجاز، وهو الذي ذكره الشيخ، ومنهم من يعددهم على سبيل البسط فيقول: الوراثون من الرجال خمسة عشر: الابن وابن الابن وإن سفل والأب والجد وإن علا والأخ من الأبوين والأخ من الأب والأخ من الأم وابن الأخ من الأبوين وابن العم للأبوين والعم للأبوين والعم لأب وابن العم للأبوين وابن العم للأب والزوج والمعتق، وهؤلاء مجمع على تورثهم والمراد بالجد أبو الأب، وإذا اجتمعوا لم يرث منهم إلا ثلاثة: الأب والابن والزوج. وأما النساء فالوراثات منهن سبع: البنت وبنت الابن إلى آخره، وما ذكره على سبيل الإيجاز، وأما على سبيل البسط فعشرة: البنت وبنت الابن وإن سفلت والأم والجددة للأب والجددة للأم وإن علتا والأخت للأبوين والأخت للأب والأخت للأم والزوجة والمعتقة، وهؤلاء أيضاً مجمع على تورثهم، وإذا اجتمعن جميعهن لم يرث منهن إلا خمسة: الزوجة والبنت وبنت الابن والأم والأخت من الأبوين، وإذا اجتمع من يمكن اجتماعه من الصنفين: أعني الرجال والنساء، ورث الأبوان

= وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل ألا وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في الفتح (٩٣/٧): إسناده صحيح.

﴿ كفاية الأخيار ﴾ ————— ٥ —————

والابن والبنت ومن يوجد من الزوجين، والدليل على أن من ذكرنا وارث الإجماع كما مر والنصوص الآتية، والدليل على عدم توريث غيرهم التمسك بالأصل.

واعلم أن كل من انفرد من الرجال حاز جميع التركة إلا الزوج والأخ للأُم، ومن انفردت من النساء لم تحز جميع التركة إلا من كان لها الولاء والله أعلم.

قال: (ومن لا يسقط بحال خمسة: الزوجان والأبوان وولد الصلب) اعلم أن الحجب نوعان: حجب نقصان كحجب الولد للزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن والأم من الثلث إلى السدس، وحجب حرمان، ثم الورثة قسماً قسم ليس بينهم وبين الميت واسطة، وهم الزوجان والأبوان والأولاد فهؤلاء لا يحجبهم أحد لعدم الواسطة بينهم وبين الميت والله أعلم.

قال: (ومن لا يرث بحال سبعة: العبد والمدبر وأم الولد والمكاتب والقاتل والمرتد وأهل الملتين) اعلم أن الإرث يمتنع بأسباب. منها الرق فلا يرث الرقيق، لأنه لو ورث لكان الموروث لسيده والسيد أجنبي من الميت، فلا يمكن توريثه، وكما لا يرث لا يورث لأنه لا ملك له، كما قال الله تعالى: ﴿عَبْدًا مَّعْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]. وسواء في ذلك المدبر والمكاتب، وأم الولد لوجود الرق، وفي البعض خلاف: الصحيح، ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور أنه لا يرث لأنه لو ورث لكان بعض المال للمالك الباقي، وهو أجنبي عن الميت. وقال المزني وابن سريج: يرث بقدر ما فيه من الحرية. وهل يورث؟ قولان الأظهر نعم، وهو الجديد لأنه تام الملك فعلى هذا يورث عنه، جميع ما جمعه بنصفه الحر والله أعلم.

ومن الأسباب المانعة للإرث القتل فلا يرث القاتل سواء قتل بمباشرة أو بسبب، وسواء كان القتل مضموناً بالقصاص أو الدية أو الكفارة، أو غير مضمون

ألبته، كوقوعه عن حد أو قصاص سواء صدر من مكلف، أو من غيره كالصبي والمجنون أم لا وسواء كان القاتل مختاراً أو مكرهاً، لعموم قوله ﷺ: «ليس للقاتل ميراث»^(١)، ولقوله ﷺ: «لا يرث القاتل من المقتول شيئاً»، ورواية النسائي: «ليس للقاتل من الميراث شيء»^(٢). وصححها ابن عبد البر، وزاد نقل الاتفاق على ذلك، وأما المرتد فلا يرث ولا يورث وماله فيء، وعن أبي بردة ؓ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل عرس بامرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه وأخمس ماله، وكان مرتداً^(٣)،

(١) إسناده ضعيف. رواه البيهقي (٢٢٠/٦)، من طريق عبد الرزاق عن معمر بن رجل، قال عبد الرزاق وهو عمرو بن برق عن عكرمة عن ابن عباس ؓ مرفوعاً بلفظ: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث». وإسناده ضعيف فيه عمرو بن برق وهو ضعيف عندهم، كما في «التقريب».

(٢) حسن. رواه النسائي في «الكبرى» [٦٣٦٨]، وابن ماجه [٢٦٤٦]، وأحمد (٤٩/١)، ومالك (ص: ٤٥٠)، والبيهقي (٢١٩/٦)، من طريق عمرو بن شعيب عن عمر ؓ به. وإسناده ضعيف لانقطاعه عمرو بن شعيب لم يدرك عمر ؓ. ورواه الدارقطني (٩٥/٤) من طريق محمد بن سليمان ابن أبي داود عن عبد الله بن جعفر عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر ؓ بنحوه. وإسناده ضعيف فيه عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف كما في «التقريب». ورواه أحمد (٤٩/١) من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن أبي نجيح وعمرو بن شعيب كلاهما عن مجاهد بنحوه وإسناده منقطع. ورواه عبد الرزاق [١٧٧٧٨] عن معمر عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عمر بنحوه. وهو مرسل سليمان بن يسار كان مولده سنة (٢٧) هـ. وهو أحد الفقهاء السبعة. والحديث له شواهد من حديث عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وابن عباس ؓ، وهو حسن بمجموع طرقه وشواهد، وقد حسنه السيوطي في «الجامع الصغير»، والبوصيري في «زوائد» ابن ماجه.

(٣) صحيح. رواه الترمذي [١٣٦٢]، وابن ماجه [٢٦٠٧]، وأحمد (٢٩٢/٤)، والدارقطني (١٩٦/٣)، من طريق أشعث عن عدي بن ثابت عن البراء ؓ قال: مر بي خالي أبو بردة بن نيار ومعه لواء فقلت: أين تريد قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن آتبه برأسه. وإسناده ضعيف؛ فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف، كما في «التقريب». لكن تابعه الحسن بن صالح عن السدي عن عدي ابن ثابت به، أخرجه النسائي (٩٠/٦)، وابن حبان [٤١١٢]، والحاكم (١٩١/٢)، والطحاوي =

لأنه استحل ذلك، ولا فرق في المرتد بين المعلن والزنديق وهو الذي ينجمل بالإسلام ويخفي الكفر كذا فسر الرافعي هنا. قال ابن الرفعة: وكونه لا يرث ولا يورث محله إذا مات على الردة فإن عاد إلى الإسلام تبيناً لإرثه، وما قاله سهو، وقد صرح أبو منصور بالمسألة وحكى الإجماع على عدم إرثه في هذه الحالة ووجهه، أنه كان كافراً في تلك الحالة حقيقة، وهو غير مقرر على الكفر، والإسلام إنما حدث بعد ذلك، وفي توريثه مصادمة للنصوص المانعة له من التوريث والله أعلم.

وقوله [وأهل الملتين] يشتمل على صور: منها أنه لا يرث المسلم الكافر وعكسه لاختلاف الملتين قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^(١) ولا فرق بين النسب والمعتق والزواج ولا بين أن يسلم قبل القسمة أو بعدها، وهل يرث اليهودي من النصراني وعكسه؟ فيه خلاف الصحيح نعم، وهذا إذا كانا ذمييْن أو حربييْن سواء اتفقت دارهما أو اختلفت فلو كان أحدهما ذمياً والآخر حربياً ففيه خلاف أيضاً، والمذهب القطع بعدم التوارث لانقطاع الموالاة قال الرافعي والنووي: وربما نقل بعض الفرضيين الإجماع على ذلك والله أعلم.

= في «شرح المعاني» (١٤٨/٣)، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي. والحديث رواه أبو داود [٤٤٥٦]، وأحمد (٢٩٥/٤)، والحاكم (١٩٢/٢)، (٣٥٧/٤)، من طريق مطرف بن طريف عن أبي الجهم عن البراء بنحوه. وصحح إسناده البيهقي في «مختصر الخلافيات» (٤/٤٣٠)، وصححه الذهبي. ويشهد له ما رواه ابن ماجه [٢٦٠٨]، والنسائي في «الكبرى» [٧٢٢٤]، من طريق عبد الله بن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أضرب عنقه وأصفى ماله. وصححه ابن حزم في «المحلى» (١١/٢٥٣)، والبوصيري في «الزوائد» [٩٢٢]. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

(١) رواه البخاري [٦٧٦٤]، ومسلم [١٦١٤]، وأبو داود [٢٩٠٩]، والترمذي [٢١٠٧]، والنسائي في «الكبرى» [٦٣٧١]، وابن ماجه [٢٧٢٩]، وأحمد (٢٠١/٥)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

والمعاهد والمستأنس كالذمي على الصحيح المنصوص لأنها معصومان بالعهد والأمان، وقيل هما كالحربي والله أعلم.

[فرع]: شككنا في موت إنسان بأن غاب شخص وانقطع خبره أو جهل حاله بعد أن دخل في دار الحرب أو انكسرت سفينة هو فيها، ولم يعرف حاله فهذا لا يورث حتى تقوم بينة أنه مات فإن لم تقم بينة أنه مات، فقل لا يقسم ماله حتى يتحقق موته لاختلاف الناس في الأعمار، والصحيح أنه إذا مضت مدة يحكم القاضي فيها بأن مثله لا يعيش فيها قسم ماله بين الورثة حالة الحكم ثم قي قدر المدة أوجه أصحها يكفي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منها والله أعلم.

قال: (وأقرب العصبية الابن ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه ثم الجد ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ للأب ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنه ثم إذا عدت العصبيات فالمولى المعتقد) العصبية مشتقة من التعصيب، وهو المنع، سميت بذلك لتقوى بعضهم ببعض، ومنها العاصبة لأنها تشد الرأس، وقيل غير ذلك، وللناس في تعريف العصبية ألفاظ: منها أنه كل من ليس له سهم مقدر من المجمع على توريثهم ويرث كل المال لو انفرد، أو ما فضل عن أصحاب الفروض، ثم أولى العصبات الابن لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّهِ الْوَلَايَةُ لَإِبْنِ الْأُولَادِ لِلْأُولَادِ مَا تَرَ وَاللَّيْلِ لِلْأُولَادِ مَا تَرَ وَاللَّيْلِ لِلْأُولَادِ مَا تَرَ﴾ [النساء: ١١]، بدأ بالأولاد لأن العرب تبدأ بأولادهم ولأن الله تعالى أسقط به تعصيب الأب لقوله تعالى: ﴿وَلِلْأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، وإذا سقط به تعصيب الأب فغيره أولى، لأنه إما مدل بالابن أو بالأب، ثم ابن الابن بعد الابن وإن سفل كالابن في سائر الأحكام، ثم الأب لأنه يعصبه وله الولاية عليه بنفسه ومن عداه يدي به،

فقدم لقربه ثم الجد أبو الأب وإن علا ما لم يكن أخوة لأنه كالأب أما إذا كان معه أخوة فلم يذكره الشيخ، ثم يقدم ابن الأب، وهو الأخ من الأبوين، ثم الأخ من الأب يقدم على ابن الأخ من الأبوين، ثم يقدم بنو الأخوة من الأبوين، ثم من الأب على الأعمام، وإن تباعدوا لأن القريب من نوع مقدم على نوع متأخر عنه وإن كان أقرب منه، فلهذا يقدم ابن الأخ وإن تباعد على العم، ثم بعد بني الأخوة يقدم العم للأبوين ثم الأب، ثم بنوا العم كذلك ثم يقدم عم الأب من الأبوين ثم من الأب ثم بنوهما كذلك، ثم يقدم عم الجد من الأبوين ثم من الأب كذلك إلى حيث ينتهي فإن لم يوجد أحد من عصابات النسب والميت عتيق فالعصوبة لمن أعتقه رجلاً كان أو امرأة، لأن رجلاً أتى برجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني اشتريته وأعتقته فما أمر ميراثه؟ فقال ﷺ: «إن ترك عصبه فالعصبة أحق وإلا فالولاية»^(١). وفي حديث آخر: «الولاء لمن أعتق»^(٢). فإن لم يكن وارث انتقل ماله إلى بيت المال بشرط أن تكون مصارفه مستقيمة على ما جاء به الشرع الشريف، فإن لم يستقم لكون السلطان جائراً، أو لم تجتمع فيه شروط الإمامة كزماننا هذا، فقال الشيخ أبو حامد:

- (١) ضعيف. رواه الدارمي [٣٠١٢]، و البيهقي (٢٤٠ / ٦)، من طريق يزيد بن هارون عن أشعث بن سوار عن الحسن أن النبي ﷺ خرج إلى البقيع فرأى رجلاً يباع فأنه فساوم به ثم تركه فرآه رجل فاشتراه فأعتقه ثم جاء به إلى النبي ﷺ فقال: إني اشتريت هذا فأعتقته فما ترى فيه فقال: هو أخوك ومولاك قال: ما ترى في صحبتته فقال: إن شكرك فهو خير له وشر لك وإن كفرك فهو خير لك وشر له قال: ما ترى في ماله قال: إن مات ولم يترك عصبه فأنث وارثه. وإسناده ضعيف مرسل فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف، روى له مسلم في المتابعات، كما في التقريب.
- (٢) رواه البخاري [٤٥٦]، ومسلم [١٥٠٤]، وأبو داود [٣٩٢٩]، والترمذي [٢١٢٤]، والنسائي [٢٦٤ / ٧]، وابن ماجه [٢٥٢١]، وأحمد (٨١ / ٦)، من حديث عائشة ؓ. وهو حديث بريرة المشهور، وفيه قوله ﷺ: «ابتاعها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق» - الحديث.

لا يصرف على ذوي الفروض ولا إلى ذوي الأرحام، لأنه مال المسلمين فلا يسقط بفوات الإمام العادل. والثاني يرد ويصرف إلى ذوي الأرحام لأن المال مصروف إليهم أو إلى بيت المال بالإجماع، فإذا تعذر أحدهما تعين الآخر، قال الرافعي: وهذا أي الرد والصرف إلى ذوي الأرحام أفتى به أكابر المتأخرين، قال النووي: وهو الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا، وعن صحيحه وأفتى به ابن سراقه^(١)، وصاحب الحاوي والقاضي حسين والمتولي وآخرون، وقال ابن سراقه: وهو قول عامة مشايخنا، وعليه الفتوى اليوم في الأمصار ونقله الماوردي عن مذهب الشافعي، وقال: وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته، وإنما مذهب الشافعي في منعهم إذا استقام أمر بيت المال والله أعلم.

قلت: قال الماوردي: وأجمع عليه المحققون ومقتضى كلام الجميع أنه لا يجوز الدفع إلى الإمام الجائر فلو دفع إليه عصي ولزمه الضمان لتعديه، فعلى الصحيح يرد المال على أهل الفروض على الأصح غير الزوجين على قدر فروضهم بأن كان هناك أهل فرض فإن لم يكن هناك غير الزوجين صرف إلى ذوي الأرحام في الأصح، وهل يختص به الفقراء أو يصرف إلى الأحوج فالأحوج أم لا؟ الصحيح أنه يصرف على جميعهم، وهل هو على سبيل المصلحة أم على سبيل الإرث؟ وجهان قال

(١) هو محمد بن يحيى بن سراقه أبو الحسن العامري البصري الفقيه الفرضي المحدث صاحب التصانيف في الفقه والفرائض والشهادات وأساء الضعفاء والمتروكين. ومن تصانيفه كتاب التلقين مجلد متوسط، وكتاب الحيل، وله كتاب ما لا يسع المكلف جهله، وله كتاب كبير في الفرائض سماه الكشف عن أصول الفرائض بذكر البراهين والدلائل في مجلد ضخيم، وله كتاب الشافي في الفرائض والوصايا والدور نقل عنه في الروضة تصحيح الرد على ذوي الأرحام إذا لم ينتظم أمر بيت المال. توفي سنة ٤١٠ هـ. [طبقات السبكي - ٤/ ٢١١].

الرافعي: أشبههما بأصل المذهب أنه على سبيل المصلحة، وقال النووي: الصحيح الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يصرف إلى جميعهم على سبيل الإرث والله أعلم.

وذوو الأرحام كل قريب ليس بذی فرض ولا عصبه، وتفصيلهم كل جد وجدة ساقطين، وأولاد البنات وبنات الأخوة، وأولاد الأخوات وبنو الأخوة للأم والعم للأم، وبنات الأعمام والعمات والأخوال والخالات، فإذا قلنا بالرد أولاً على ذوي الفروض وهو الأصح، فمقصود الفتوى أنه إن لم يكن ممن يرد عليه من ذوي الفروض إلا صنف فإن كان شخصاً واحداً دفع إليه الفرض والباقي بالرد كالبنات لها النصف بالفرض والباقي بالرد وإن كانوا جماعة فالباقي بينهم على قدر فروضهم، وإن اجتمع صنفان فأكثر رد الفاضل عليهم بنسبة سهامهم. وأما توريث ذوي الأرحام، فمن ذهب إليه اختلفوا في كيفية فأخذ بعضهم بمذهب أهل التنزيل، ومنهم من أخذ بمذهب أهل القرابة، وسمى الأولون أهل التنزيل لتنزيلهم كل فرع منزلة أصله، وسمى الآخرون أهل القرابة لأنهم يورثون الأقرب فالأقرب كالعصباء قال النووي: الأصح وإلا قيس مذهب أهل التنزيل والله أعلم.

واتفق المذهبان على أن من انفرد من ذوي الأرحام يحوز جميع المال ذكراً كان أو أنثى، وإنما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم.

قال: (والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والرابع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس) اعلم أن أصحاب هذه الفروض أصناف: منهم من له النصف، وهم خمسة: البنت إذا انفردت قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء: ١١]. وكذا بنت الابن لها النصف عند عدم بنت الصلب بالاجماع. وأما الأخت فإن كانت من الأبوين فلها النصف إذا انفردت لقوله

تعالى: ﴿ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦] وكذا الأخت من الأب عند عدم الأخت من الأبوين لظاهر الآية، وتنتمى الخمسة الزوج وله النصف إذا لم يكن للميم ولد ولا ولد ابن لقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٢]. فثبت النصف في ولد الصلب وأما ولد الابن فإن وقع اسم الولد عليه فقد تناوله النصف، ويدل لتناوله قوله تعالى: ﴿ يَلْبِسُنِي عَادَمَ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقوله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»^(١). وإن لم يتناوله فولد الابن بمنزلة الابن للإجماع على ذلك في الإرث والتعصيب والله أعلم.

قال: (والربع فرض اثنين: الزوج مع الولد، وولد الابن، والزوجة والزوجات مع عدم الحجب) حجة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ أَلْرُبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ أَلْرُبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٢]. واعلم أن الأفصح أن المرأة زوج بلا هاء كالرجل وبالهاء لغة قليلة، واستعمالها في الفرائض حسن ليحصل الفرق وعدم الالتباس، ثم الزوجة والزوجتان والأربع في ذلك سواء، لأننا لو جعلنا لكل واحدة الربع لاستغرقن المال ولزاد نصيبهن على نصيب الزوج. قال الرافعي: وهذا توجيه اقناعي، وكفى بالإجماع حجة والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٢٨٦٤]، ومسلم [١٧٧٦]، والترمذي [١٦٨٨]، وأحمد [١٨٠٠٠]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب.

قال: (والثمن فرض الزوجة والزوجات مع الولد أو ولد الابن) حجة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ ﴾ [النساء: ١٢] والإجماع منعقد على ذلك والله أعلم.

قال: (والثلثان فرض أربعة: البنتين وبنتي الابن) للبنتين فأكثر الثلثان لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١١] والآية ظاهرة الدلالة فيما زاد على اثنتين، والاستدلال منها أن الآية وردت على سبب خاص، وهو أن امرأة من الأنصار أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنتان فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد وأخذ عمهما ماله ولا ينكحان ولا مال لهما فقال رسول الله ﷺ: «يقضي الله في ذلك»، فنزلت هذه الآية، فدعا النبي ﷺ المرأة وصاحبها، فقال: «أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي»^(١). واحتج بعضهم أن كلمة فوق زائدة كقوله تعالى: ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال: ١٢] وقيل المعنى اثنتين فما فوق، واحتج له أيضاً بأن الأخوات أضعف من البنات، وقد جعل الله تعالى للأختين الثلثين، فالبنات أولى والله أعلم.

قال: (وللأختين من الأب والأم، وللأختين من الأب) للأختين فصاعداً من الأبوين، أو من الأب الثلثان لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ

(١) حسن. رواه أبو داود [٢٨٩٢]، والترمذي [٢٠٩٢]، وابن ماجه [٢٧٢٠]، وأحمد (٣/٣٥٢)، والدارقطني (٣/٧٩)، والحاكم (٤/٣٣٣)، والبيهقي (٦/٢٢٩) من طريق عبد الله بن محمد بن عجيل، عن جابر بن عبد الله ﷺ به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عبد الله بن محمد بن عجيل فإنه صدوق في حديثه بعض لين، ويقال: تغير بأخرة، كما في «التقريب». قال الترمذي (طبعة الهند - ٣/١٧٩): حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وحسنه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/١٠١).

مِمَّا تَرَكَ ﴿﴾ [النساء: ١٧٦]. وقال جابر ؓ: اشتكيت وعندي سبع أخوات فدخل علي رسول الله ﷺ فقلت: ما أصنع بهالي وليس من يرثني إلا كلاله؟ فخرج رسول الله ﷺ ثم رجع، فقال: «قد أنزل الله في أخواتك وبين وجعل لمن الثلثين». فقال جابر ؓ: في نزلت آية الكلاله^(١)، فدل على أن المراد بالآية الاثنان فما فوقهما.

قال: (والثلث فرض اثنين فرض الأم إذا لم تحجب) للأم الثلث إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة والأخوات سواء كانوا من الأبوين، أو من الأب، أو من الأم، حجة ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] وقد مر أن ولد الابن كالابن، وإنما اكتفينا بالأخوين مع أن الآية وردت بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، لأن الجمع قد يعبر به عن اثنين، وقال ابن عباس لعثمان ؓ: كيف تردها إلي السدس بأخوين وليس بأخوة، فقال عثمان ؓ: لا أستطيع رد شيء كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به^(٢)، فأشار إلى إجتماعهم عليه قبل أن أظهر ابن عباس ؓ الخلاف. واعلم أن أولاد الأخوة لا يقومون مقام الأخوة في رد الأم من الثلث إلى السدس لأنهم لا يسمعون أخوة فلم يندرجوا في الآية الكريمة.

(١) رواه البخارى [٤٥٧٧]، ومسلم [١٦١٦]، مختصراً، ورواه أبو داود [٢٨٨٧]، بهذا اللفظ، ورواه الترمذى [٢٠٩٧]، وابن ماجه [٢٧٢٨]، بنحوه.

(٢) إسناده ضعيف. رواه الحاكم (٣٣٥/٤)، والبيهقى (٢٢٧/٦)، من طريق ابن أبى ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس ؓ به. وإسناده ضعيف فيه شعبة مولى ابن عباس وهو صدوق سئ الحفظ، كما في «التقريب»، وقال الحافظ في «التلخيص» (٨٥/٣) متعباً تصحيح الحاكم: وفيه نظر فإن فيه شعبة مولى ابن عباس وقد ضعفه النسائى. اهـ.

واعلم أن للأم ثلث ما بقي بعد فرض الزوج أو الزوجة في صورتين: إحداهما زوج وأبوان فللزوجة النصف وللأم ثلث الباقي وهو السدس والباقي للابن وهو الثلث، والثانية زوجة وأبوان فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو الربع والباقي للابن لأنه يشارك الأبوين صاحب فرض، فكان للأم ثلث ما فضل عن الفرض كما لو شاركها بنت وهذا هو المذهب. وذهب ابن سريج إلى أن لها الثلث كاملاً في الصورتين لظاهر الآية، وقيل غير ذلك والله أعلم.

قال: (وللثنتين فصاعداً من الأخوة والأخوات من ولد الأم ذكورهم وإناثهم فيه سواء) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهِنَّ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]. وهذه الآية نزلت في ولد الأم بدليل قراءة سعد وابن مسعود: [وله أخ أو أخت من أم] ^(١)، والقراءة الشاذة كالخبر عن النبي ﷺ فيجب العمل بها والله أعلم.

قلت: وفي الاستدلال بذلك نظر لأن الشاذة لا تكون قرآناً لعدم التواتر ولا خبراً لأنه لم يقصد بها الخبر، وقد صرح بهذا النووي في شرح مسلم فاعرفه، والله أعلم.

قال: (والسدس فرض سبعة: للأم مع الولد، أو ولد الابن، أو الاثنين فصاعداً من الأخوة والأخوات) حجة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ

(١) حسن. رواه ابن أبي شيبة (١١ / ٤١٦)، والدارمي [٢٩٧٩]، والطبراني في «التفسير» (٤ / ٢٨٧)، وابن أبي حاتم في «التفسير» [٤٩٣٦] من طريق سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن القاسم بن عبد الله بن ربيعة عن سعد أنه كان يقرأ هذه الآية ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [مِنْ أُمِّهِ]﴾. وإسناده حسن رجاله ثقات غير القاسم بن عبد الله فإنه مقبول، كما في «التقريب». وأما أثر ابن مسعود فلم أعثر عليه، وقال الحافظ في «التلخيص» (٣ / ٨٦): ولم أره عن ابن مسعود. اهـ.

مَتَّهِمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴿ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١]. وقد تقدم أن ولد الابن كالولد وتقدم الجواب عن لفظ الجمع في الأخوة والله أعلم.

قال: (وللجدة عند عدم الأم) الجدة إن كانت أم الأم وإن علت، أو أم الأب وإن علت فلها السدس لما روي قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله عن ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس فسأل، فقال المغيرة بن شعبة: شهدت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس، فقال: هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة فقال مثله فأنفذ لها السدس، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر رضي الله عنه تسأله فقال: مالك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها^(١).

وعن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس، إذا لم يكن دونها أم^(٢). فإن اجتمع جدتان متحاذيتان فالسدس بينهما للأثر، وإن كانت إحداها أقرب من الأخرى، فإن كانت القربى من جهة الأم كأم الأم أسقطت البعدي من الجهتين كأم

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٩٤]، والترمذي [٢١٠١]، والنسائي في «الكبرى» [٦٣٤٠]، وابن ماجه [٢٧٢٤]، وأحمد (٢٢٥/٤)، وابن الجارود [٩٥٩]، وابن حبان [٦٠٣١]، والحاكم (٣٣٨/٤)، والبيهقي (٢٣٤/٦)، قال الترمذي (طبعة الهند - ١٨١/٣): هذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عينة. اهـ. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الحافظ في «التلخيص» (٨٢/٣).

(٢) إسناده ضعيف. رواه أبو داود [٢٨٩٥]، من طريق عبيد الله أبو المنيب العتكي عن ابن بريدة عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه عبيد الله بن عبد الله أبو المنيب العتكي وهو مختلف فيه، وقال في التقريب: صدوق يخطئ. والحديث ضعفه ابن حزم في المحل (٢٧٣/٩).

أم الأم وأم أب الأب أمها تدلي بها والأخرى إنما أسقطتها وهي أم أب الأب لأنها أبعد والقربى تسقط البعدى وإن كانت القربى من جهة الأب كأم الأب وأم أب الأم فهل تسقطها؟ فيه قولان الصحيح أنها لا تسقطها بل يشتركان في السدس بخلاف العكس لأن الأب لا يحجب الجدة من قبل الأم فلأن لا تحجبها الجدة التي تدلي به أولى بخلاف عكسه، فإن الأم تحجب الجدة من قبل الأب فحجبتها بها والله أعلم.

[فرع]: أم أم وأم أب ومعها أب فأم الأب ساقطة وأم الأم لها السدس كاملاً على الصحيح والله أعلم.

قال: (ولبنت الابن مع بنت الصلب) حجة ذلك أن أبا موسى سئل عن بنت وبنات ابن وأخت فقال: للبنت النصف وللأخت النصف وأت ابن مسعود فاسأله يعني فسئل ابن مسعود، فأخبر بما قال أبو موسى، وقال: قد ضللت إذن وما أنا من المهتدين لأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ: للبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقي فللأخت. فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم^(١)، ولو كانت بنات الابن أكثر من واحدة فالسدس بينهما بالسوية ولو استكملت بنات الصلب الثلاث فلا شيء لبنات الابن والله أعلم.

قال: (وللأخت من الأب مع الأخت من الأب والأم) لأن الأخوات يتساوين في الدرجة وتفضل الشقيقة بالقربة فتكون الأخت من الأب مع الأخت من الأبوين كبنت الابن مع بنت الصلب وتستوي الأخت الواحدة والأخوات في السدس كبنت الابن في السدس والله أعلم.

(١) رواه البخارى [٦٧٣٦]، وأبو داود [٢٨٩٠]، والترمذى [٢٠٩٣]، والنسائى في «الكبرى» [٦٣٢٨]، وابن ماجه [٢٧٢١]، وأحمد (١/٣٨٩).

قال: (وهو فرض الأب مع الولد أو ولد الابن) للأب السدس مع الابن وابن الابن لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا آسَدُسٌ مِّمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]. والمراد بالولد هنا الابن وألحقنا به ابنه كما تقدم والله أعلم.

قال: (وهو فرض الجد مع عدم الأب) الجد كالأب له السدس مع الابن وابن الابن بالإجماع والله أعلم.

قال: (وللواحد من ولد الأم) ولد الأم هو الأخ من الأم فللواحد من الأخوة من الأم السدس ذكراً كان أو أنثى لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا آسَدُسٌ﴾ [النساء: ١٢]، وهذه الآية نزلت في ولد الأم بدليل قراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود رضي الله عنهما: [وله أخ أو أخت من أم]، والقراءة الشاذة كالخبر كما مر والله أعلم.

قال: (وتسقط الجدات بالأم) لأن الأم تحجب كل جدة سواء كانت من جهتها كأمها وإن علت أو من جهة الأب كما يحجب الأب كل من يرث بالأبوة، ووجه عدم إرثهن مع وجودها أنهن إنما يأخذن ما تأخذه فلا يرثن مع وجودها كالجد مع الأب والله أعلم.

قال: (ويسقط ولد الأم بأربعة: بالولد وولد الابن، والأب والجد) لا يرث الأخ للأم مع أربعة: الولد ذكراً كان أو أنثى وكذا ولد الابن والأب والجد لأن الله تعالى جعل ارثه الكلاله، والكلالة اسم للورثة مما عدا الوالدين والمولودين، وقيل اسم للمورث الذي لا ولد له ولا والد، وقيل الكلالة اسم لكليهما والله أعلم.

قال: (ويسقط ولد الأب بأربعة: بالأب، والابن، وابن الابن وبالأخ للأب والأم) والأخ للأب يسقط بهذه الأربعة لقوله ﷺ: «ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلأولى عصبة ذكر»^(١). وقد فسر الأولى بالأقرب، ولا شك في قرب الأب الابن وابنه على الأخ، وأما تقديم الأخ من الأبوين فلقربه أيضاً بزيادة الأمومة، وقد قال ﷺ: «أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات»^(٢) وبني الأعيان هم الأشقاء لأنهم من عين واحدة، وبني العلات هم الأخوة من الأب لأن أم كل واحد لم تعل الأخرى بلبنها، وبني الأخياف هم الأخوة للأم، والأخياف الاختلاط لأنهم من اختلاط الرجال والله أعلم.

قال: (ويسقط ولد الأب والأم بثلاثة: بالابن وابن الابن والأب) لأنهم أقرب فدخلوا في عموم: «أولى عصبة ذكر»، والله أعلم.

قال: (وأربعة يعصبون أخواتهم: الابن وابن الابن والأخ من الأب والأم والأخ من الأب) لا يعصب أخو الأخت إلا هذه الأربعة فإنهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين، أما تعصيب الابن لأخته فللقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

(١) رواء البخارى [٦٧٣٢]، ومسلم [١٦١٥]، وأبو داود [٢٨٩٨]، والترمذى [٢٠٩٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٣٣١]، وابن ماجه [٢٧٤٠]، وأحمد [٣٢٥، ٢٩٢/١]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
(٢) ضعيف. رواء الترمذى [٢٠٩٤]، وابن ماجه [٢٧١٥]، وأحمد [١٤٤، ٧٩/١]، والحاكم [٣٣٦/٤]، والبيهقى [٢٦٧/٦]، من طريق أبى إسحاق الهمداني عن الحارث عن على رضي الله عنه. وإسناده ضعيف فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف، وقد تفرد بروايته عن على رضي الله عنه. كذا قال البيهقى. والحديث ضعفه البيهقى، وعبد الحق فى «الأحكام الوسطى» [٣٣١/٣]، والحافظ فى «الفتح» [٣٧٧/٥]. وقال فى «التلخيص» [٩٥/٣]: والحارث وإن كان ضعيفاً، فإن الإجماع منعقد على وفق ما روى. اهـ.

أَوْلَدِكُمْ ﴿١١﴾ - الآية [النساء: ١١]، وأما ابن الابن فإن أُلْتُق عليه ابن فلا كلام وإلا ثبت بالقياس على الابن، وأما الأخ فلقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦] وأما امتناع ذلك في غيرهم فلأن أخته لا يرث لها لكونها من ذوي الأرحام.

واعلم أن ابن الابن يعصب من يحاذيه من بنات عمه لأنهن في درجته، فأشبهن أخواته، وكذا يعصب ابن الابن من فوقه من عماته، وبنات عماته، وبنات عم أبيه إذا لم يكن هن فرض. صوة تعصيب عماته أن يموت شخص، ويخلف بنتين وبنات ابن يسمى أبوهن زائداً أو ابن ابن ابن يسمى أبوه عمراً، وإنما عصبهن لأنه لا يمكن إسقاطه، لأنه عصبه ذكر وإذا لم يسقط فلا يمكن إسقاطه لعماته وبنات عم أبيه لأنه لا يسقط من في درجته، وهن بنات عمه فمن فوقه أولى فتعين مشاركته هن بالفريضة أما إذا كان هن فرض كما إذا كان للميت بنت واحدة وبنت ابن فإن ابن أخيها أو ابن ابن عمها لا يعصبها لأنها ذات فرض ومن ورث بالفرض بقراءة لا يرث بها بالتعصيب فينفرد ابن الابن بالباقي كذا أطلقها الأصحاب. قال ابن الرفعة: ويظهر نقضه بالجد فإنه يرث بالفرض والتعصيب فيما إذا كان للميت بنت وجد فيأخذ السدس بالفرض، وللبنت النصف، والباقي للجد بالتعصيب، وحكم أولاد ابن ابن ابن الابن مع بنات ابن ابن الابن كما ذكرنا.

واعلم أنه ليس في الفرائض من يعصب أخته وعمته وعمه أبيه وجده وبنات أعمامه وبنات أعمام أبيه إلى بنات أعمام جده إلى عمه جده وجده إلا المستقل من أولاد الابن إلى النازل، والله أعلم.

قال: (وأربعة يرثون دون أخواتهم، وهم الأعمام وبنو الأعمام الأخوة وعصبات المعتق) أما إرث الأعمام من الأبوين أو من الأب، وكذا بنو الأعمام، وكذا بنوا الأخوة فلأنهم عصبية، وأما أخواتهن فلأنهن من ذوي الأرحام.

وأما عصبات المعتق فإرثهم بقوله ﷺ: «الولاء لحمه كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب»^(١). رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الأسناد وأعله البيهقي، وفي رواية: «لا يرث» ولأم اللحمية تضم وتفتح، والنسب العصبات دون غيرهم ولو انتقل إلى غيرهم لكان موروثاً فلهذا لا ترث النساء، فإذا ثبت لشخص الولاء فمات انتقل ذلك إلى عصباته. وضابط من يرث بولاء المعتق: هو كل ذكر يكون عصبية للمعتق، فإذا مات العتيق بعد موت المعتق وللمعتق ابن و بنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث الذكر فقط دون الإناث، والله أعلم.

[فرع]: في ميراث الجد مع الأخوة. فإذا اجتمع مع الجد من قبل الأب أخوة وأخوات من الأبوين أو من الأب لأن الأخوة من الأم يسقطون به فتارة يكون معهم ذو فرض، وتارة لا يكون، فإن لم يكن معه صاحب فرض فله الأخط من المقاسمة، وثلاث جميع المال، ثم إن قاسم كان كأخ وإن أخذ الثلث فالباقى بين

(١) صحيح. رواه الشافعي في «المسند» (بدائع - ١٥١/٢)، والحاكم (٣٤١/٤)، والبيهقي (٢٠٢/١٠)، من طريق محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما به. ورجاله ثقات غير محمد بن الحسن فإنه لين في الحفظ، كما في «الميزان»، وقد تابعه بشر بن الوليد عن يعقوب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار به. أخرجه ابن حبان [٤٩٥٠] ورجاله ثقات. ويشهد له ما رواه البيهقي (٢٩٢/١٠)، من طريق يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان عن الحسن مرسلاً به. وإسناده صحيح إلى الحسن. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده. وأصل هذا الحديث في الصحيحين، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته. أخرجه البخاري [٢٥٣٥]، ومسلم [١٥٠٦].

الأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين، وقد تستوي له المقاسمة وثلاث جميع المال، وقد يكون الثلث خيراً له. والضابط في ذلك أنه إن كان معه أقل من مثليه فالمقاسمة خير له وإن كان معه مثله استوت المقاسمة، وثلاث المال، وإن كان أكثر من مثليه فالثلث خير له، فهم ثلاثة أحوال: .

الحالة الأولى إذا كان معه أخت أو أختان أو ثلاث أخوات أو أخ أو أخ وأخت فهي خمس صور.

الحالة الثانية بأن يكون أخوان أو أخ وأختان أو أربع أخوات فهي ثلاث صور.

الحالة الثالثة بأن يكون معه أزيد من مثليه كثلاثة أخوات، ونحوه فهنا يأخذ الثلث لأنه الأحظ لأن بالمقاسمة ينقص عنه هذا إذا لم يكن معه صاحب فرض كما ذكرنا، فإن كان معه صاحب فرض وهم ستة يرثون مع الجد والأخوة: البنت وبنت الابن، والأم والجددة، والزوج والزوجة فينظر إن لم يبق بعد الفروض شيء فرض له السدس كما إذا كان في المسألة بنتان وأم وزوج فيفرض للجد السدس ويزاد في العول، وإن بقي السدس فقط فيفرض له السدس كبنتين وأم وإن بقي دون السدس كبنتين وزوج، فيفرض له السدس، وتعال المسألة على هذه التقديرات الثلاثة تسقط الأخوات والأخوة، وإن كان الباقي أكثر من السدس فللجد خير أمور ثلاثة: إما مقاسمة الأخوة والأخوات أو ثلث ما بقي أو سدس جميع المال، وقد علمت أن الجد كأحد الأخوة، فإذا كان معه إخوة أو أخوات لأبوين أو لأب عادل الأخوة للأبوين والأخوة للأب في القسمة، فإذا أخذ الجد حصته، فإن كان الباقي من الأخوة الأبوين ذكوراً فالباقي لهم أو تمحضوا ذكوراً، وتسقط الأخوة للأب وإن لم

يكن في الأخوة من الأبوين عصبه بل تمحضوا إنثاءً، فإن كن اثنتين فصاعداً أخذن الثلثين فلا يبقى شيء فتسقط الأخوة للأب وإن كانت أختاً واحدة أخذت النصف، فإن بقي شيء فللأخوة للأب ذكوراً كانوا أو إنثاءً للذكر مثل حظ الأنثيين.

واعلم أن الأخت مع الجد كأخ ولا يفرض لها شيء معه إلا في الأكدرية، وهي زوج وأم وجد وأخت من الأبوين أو من الأب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس، ويفرض للأخت النصف أصلها من ستة وتعول إلى تسعة، ثم يضم نصيب الأخت إلى نصيب الجد، ويجعل بينهما أثلاثاً، له الثلثان ولها الثلث لأنها لا يمكن أن تفوز بالنصف لثلاث تفضل عليه فيضرب مخرج الثلث في المسألة بعولها، وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللأخت أربعة، وللجد ثمانية، وسميت الأكدرية^(١) لأمر: منها أنها كدرت على زيد مذهبه^(٢). لأنه لا يعيل مسائل الجد ولا يفرض للأخت معه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان لم تعل المسألة، وكان للزوج النصف وللأم السدس، والباقي للجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لم تنقصه المقاسمة عن السدس والله أعلم.

(١) هذه المسألة سميت بهذا الاسم نسبة إلى الأكدر بن حمام بن عامر اللخمي له إدراك وحكى ابن حجر في «الإصابة» (١/ ١٨٢)، أن الوليد بن سليمان قال: كان أكدر علويّاً وكان ذا دين وفضل وفقه في الدين، وجالس الصحابة وروى عنهم، وهو صاحب الفريضة التي تسمى الأكدرية. اهـ.

(٢) مذهب زيد بن ثابت «في الفرائض رواه سعيد بن منصور [٥]، والبيهقي (٦/ ٢٥٠)، من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن معاني هذه الفرائض كلها وأصولها عن زيد بن ثابت، وأبو الزناد فسرّها على معاني زيد بن ثابت - ثم ذكرها. وإسناده حسن عبد الرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً كما في «التقريب».

الوصية

قال: (فصل: في الوصية. وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول والموجود والمعدوم) الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته: فالموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته. وهي في الشرع تفويض تصرف خاص بعد الموت وكانت في ابتداء الإسلام واجبة بجميع المال للأقربين لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ثم نسخت بآية الموارث وبقي استحبابها في الثلث فما دونه في حق غير الوارث، قال رسول الله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه»^(١) رواه الشيخان وغيرهم، وفي لفظ مسلم: «بيت ثلاث ليال». وأجمع المسلمون على استحبابها. نعم الصدقة في حال الحياة أفضل للأحاديث المشهورة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الوصية لها أركان: أحدها الموصى به، ويشترط فيه كونه غير معصية، فلو أوصى ببناء كنيسة للتعبد أو كتب التوارة وألحق الماوردي بذلك النجوم والفلسفة، وألحق القاضي حسين بذلك كتابة الغزل فإنها محرمة ووجه عدم الصحة: أن الوصية شرعت اجتلاباً للحسنات، واستدراكاً لما فات، وذلك ينافي المقصود، ولو أوصى بهال ليسرج به في الكنائس إن قصد تعظيمها لم يجز، وإن

(١) رواه البخارى [٢٧٣٨]، ومسلم [١٦٢٧]، وأبو داود [٢٨٦٢]، والترمذى [٩٧٤]، [٢١١٨]، والنسائى (١٩٩/٦)، وابن ماجه [٢٦٩٩]، وأحمد (٥٠/٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، كلهم بلفظ: مكتوبة عنده، وأما لفظ المصنف: «مكتوبة عند رأسه»، فقد رواه ابن حبان في «النقات» (١٩٦/٦)، والطبرانى في «الأوسط» [٣٩٠].

قصد الضوء على من يأوي إليها صح كذا قاله جماعة، وقد ذكرنا في نظيره في الوقف أنه لا يجوز. قال ابن الرفعة: ولا يبعد مجيئه هنا.

واعلم أن الممنوع منه في الوصية يمتنع على الحي أيضاً صرف المال إليه، وكل ما يحرم الانتفاع به فلا تصح الوصية به لأن منافعه معدومة شرعاً، ولا يشترط في الموصى به أن يكون طاهراً. نعم الشرط كونه يجوز الانتفاع به كالزبل والكلب الذي يجوز اقتناؤه، والزيت النجس لأن هذه الأمور اختصاصات تنتقل إلى الورثة، فيجوز نقلها إلى الموصى له، بخلاف الكلب العقور والخمر والخنزير لأنه يحرم الانتفاع بها ولا تقرر في اليد، ولا يشترط كون الموصى به عيناً، بل تجوز الوصية بالمنافع فتصح الوصية بمنفعة هذا العبد ونحوه، وهذا الدار ونحوها، وتجوز مؤقتة ومؤبدة والإطلاق يقتضي التأييد، ويجوز أن يوصي لزيد بمنفعة دار ولآخر بربقتها وكما تجوز الوصية بالمنافع كذلك تجوز بالمجهول كما ذكره الشيخ كالوصية بشاة من شياهه وإحدى دوابه، وكذا بالأعيان الغائبة وبها لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والعبد الآبق، وكما تجوز الوصية بالمجهول تجوز أيضاً بالمعدوم كالوصية بها تحمله هذه الناقة ونحوها أو بما تحمله هذه الأشجار ونحو ذلك، ووجه ذلك بأن المعدوم يجوز أن يملك بالمساقاة والإجارة مع أنها عقدا معاوضة فالوصية أولى لأن باب الوصية أوسع من غيره، وقيل لا تصح مطلقاً، وقيل تصح بالثمرة دون الولد، وفرق بينهما بأن الثمرة تحدث بلا صنع بخلاف الولد، وإذا صحت الوصية بالحمل الذي سيحدث فتصح بالحمل الموجود أولى، وشرط استحقاقه تحقق وجوده حال الوصية.

[فرع]: أوصى له بحمل جارية فألقت جنينها بجناية جان فالأرش للموصى له بخلاف البهيمة فإنه لا شيء للموصى له، والفرق أن أرش الجنين بدله: أي بدل الحمل وما وجب في جنين البهيمة بدل ما نقص من قيمة الأم والله أعلم.

[فرع]: قال: أوصيت لك بهذه الدابة وهي ملك غيره أو قال: أوصيت لك بهذا العبد أن ملكته فهل تصح الوصية؟ فيه وجهان: قطع الغزالي بعدم الصحة لأن هذه العين يملك مالكها الوصية بها فلو صححنا الوصية لأدى إلى أن الشيء الواحد يكون محلاً لتصرف اثنين وهو ممتنع. والثاني أنه يصح لأنه إذا صحت الوصية بالمعدوم فهذا أولى قاله النووي في «الروضة»، وهذا أفقه وأجرى على قواعد الباب.

قلت: وهو الذي جرى عليه الشيخ في «التنبيه»، وأقره النووي في «التصحيح» والله أعلم.

قال: (وهي من الثلث فإن زاد وقف على إجازة الورثة، ولا تجوز الوصية للوارث إلا أن يجيزها باقي الورثة) تجوز الوصية بثلث المال بعد الدين لأن البراء بن معروف رضي الله عنه أوصى للنبي ﷺ بثلث ماله فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته^(١)، وسواء كان الموصي عالماً بقدر ماله أو جاهلاً. فإن زاد على الثلث كما إذا أوصى بنصف ماله فهل تصح الوصية؟ وجهان: قيل لا تصح لأنه ﷺ نهي سعداً عن الزائد^(٢)، والنهي يقتضي الفساد، والصحيح الصحة ويوقف على إجازة الورثة.

(١) سبق تخريجه (٤٨٦/١)

(٢) رواه البخاري [١٢٩٥]، ومسلم [١٦٢٨]، وأبو داود [٢٨٦٤]، والترمذي [٢١١٦]، والنسائي (٦/ ٢٠١)، وابن ماجه [٢٧٠٨]، وأحمد (١/ ١٧٩)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أفأصدق بثلثي مالي قال: لا فقلت: بالشرط فقال: لا ثم قال: الثلث والثلث كبير أو كثير - الحديث.

فإن أجازوا صحت في الزائد وإلا بطلت فيه، ووجه الصحة أنها وصية صادفت ملكه، وإنما تعلق بها حق الغير فأشبهه بيع الشقص المشفوع. ثم الرد والإجازة لا يكونان إلا بعد الموت، إذ لا حق للوارث قبله فأشبهه عفو الشفع قبل البيع. ولو لم يكن له وارث بطلت الوصية فيما زاد على الثلث لأن الأنصاري أعتق ستة أعبد فجزأهم النبي ﷺ ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة^(١). قال الأصحاب: لم يكن له وارث إذ لو كان له وارث لوقفه على إجازتهم، وهل تستحب الوصية بالثلث؟ نظر إن كان ورثته أغنياء إما بملهم أو بما يحصل من ثلثي التركة استحب أن يستوفي الثلث، وإن كانوا فقراء استحب أن لا يستوفي الثلث لقضية سعد. قال ابن الصباغ: في هذه الحالة يوصي بالربع فما دونه، وقال القاضي أبو الطيب: إن كان ورثته لا يفضل ماله عن غناهم. فالأفضل أن لا يوصي، وأطلق الرافعي النقص عن الثلث لخبر سعد، ولقول علي عليه السلام: لأن أوصي بالخمسة أحب إلي أن أوصي بالربع، وبالربع أحب إلي أن أوصي بالثلث^(٢)، والتفصيل الأول هو الذي جزم به في «التنبيه»، وأقره عليه النووي في «التصحيح»، وجزم به في «شرح مسلم»، وحكاها عن الأصحاب والله أعلم.

وهل تصح الوصية للوارث؟ فيه خلاف: قيل لا تصح ألينة لقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»^(٣) وهو حديث حسن صحيح. قاله الترمذي، والأصح الصحة،

(١) رواه مسلم [١٦٦٨]، وأبو داود [٣٩٥٨]، والترمذي [١٣٦٤]، والنسائي (٥١/٤)، وابن ماجه [٢٣٤٥]، وأحمد (٤٢٦/٤)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٦٣٦١] عن الثوري، ورواه ابن أبي شبة (٢٠٢/١١)، عن ابن الأوصى كلاهما عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي عليه السلام به. وإسناده ضعيف؛ فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف، كما في «التقريب». وبهذه العلة ضعفه الحافظ في «التلخيص» (٦٥/٣).

(٣) سبق تخريجه (٣/٢).

وتوقف على إجازة الورثة لقوله ﷺ: «لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة»^(١) رواه الدارقطني. قال عبدالحق: المشهور أنه منقطع ووصله بعضهم، فعلى الصحيح إجازة الورثة تنفيذ على الصحيح لا يحتاج إلى إيجاب وقبول وتكفي الإجازة والله أعلم.

[فرع]: الهبة للوارث كالوصية له وكذلك ضمان الدين عنه لأجنبي، وأطلق العراقيون أن الوصية لعبد الوارث كالوصية له والله أعلم.

[فرع]: الاعتبار بكونه وارثاً عند الموت فلو أوصى لأجنبية ثم تزوجها أو لأخ وله ابن فمات الابن فهي وصية لوارث ولو أوصى لأخ ولا ولد له ثم ولد له ولد نفذت الوصية والله أعلم.

قال: (وتصح الوصية من كل مالك عاقل لكل متملك أو في سبيل الله) من أركان الوصية الموصي والموصى له: فالموصي إن كان جائز التصرف في ماله

(١) ضعيف. رواه أبو داود في «المراسيل» [٣٧٤]، والدارقطني (٩٧/٤)، والبيهقي (٢٦٣/٦) من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه به. ورجاله ثقات إلا أنه معلول، فقد قيل إن عطاء هو الخراساني، كما قال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٧٢). وهو صدوق يهيم كثيراً ويرسل ويدلس، كما في «التقريب». قال أبو داود: عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس ولم يره. اهـ. والحديث روى من طريق آخر موصول، فقد رواه الدارقطني (٩٨/٤)، والبيهقي (٢٦٣/٦)، من طريق يونس بن راشد عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه. قال عبد الحق: المقطوع هو المشهور. وللحديث طريق آخر رواه الدارقطني (٩٨/٤)، من طريق سهل بن عمار عن الحسين بن الوليد، عن حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة». وإسناده ضعيف؛ فيه سهل بن عمار، متهم كذبه الحاكم كما في «الميزان» (٢/٢٤٠)، و«نصب الراية» (٤/٤٠٤)، وقال في «الدراية» (٢/٢٩٠): سهل بن عمار، هو ساقط. اهـ. وقال في «التلخيص» (٣/٩٢): إسناده واه. اهـ.

جازت وصيته للأخبار، وإن لم يكن جائز التصرف كالمجنون والمبرسم والمعتوه فلا تصح وصيته لأن صحة الوصية تتعلق بالقول، وقول من هذه صفته ملغى، والبرسام والعتة نوعان من اختلال العقل كالمجنون، والصبي غير المميز كالمجنون. وأما المميز فلا تصح أيضاً وصيته وتدبيره كإعتاقه وهبته إذ لا عبارة له كالمجنون، وفي السفية خلاف: المذهب صحة وصيته لأنه صحيح العبارة بخلاف الصبي والله أعلم.

وقوله [لكل متملك] إشارة إلى الموصى له فالموصى له إن كان جهة عامة فالشرط أن لا تكون جهة معصية سواء أوصى به مسلم أو ذمي، فلو أوصى مسلم ببناء بقعة لبعض المعاصي كما إذا أوصى شخص بشراء بقعة ليقام فيها سماع فقراء الرجس الذي يتضلعون من أموال الظلمة، ويتقربون إلى الله تعالى بالرقص على آله اللهو مع الأحداث والنساء ويتواجدون بسبب ذلك فهذه الوصية باطلة كما لو أوصى ببناء كنيسة حتى لو حكم بصحة ذلك نقض، وإن كانت الوصية لمعين فينبغي أن يتصور له الملك فلو أوصى بحمل جارية نظر إن قال: أوصيت بحمل فلانة أو بحملها الموجود الآن فلا بد لنفوذ هذه الوصية من شرطين: أحدهما أن يعلم وجوده حال الوصية بأن يفصل لأقل من ستة أشهر: فإن انفصل لستة أشهر فأكثر نظر إن كانت المرأة فراشاً للسيد أو لزوج لم يستحق شيئاً لاحتمال علوقه بعد الوصية وإن لم تكن فراشاً بأن فارقها زوجها أو سيدها قبل الوصية نظر إن كان الانفصال لأكثر من أربع سنين من وقت الوصية لم يستحق شيئاً فلو انفصل لدون ذلك ففيه خلاف، والراجع أنه يستحق لأن الظاهر وجوده، والشرط الثاني: أن يفصل حياً فإن انفصل ميتاً فلا شيء له والله أعلم.

ولو أوصى في سبيل الله تعالى أو لسبيل الله تعالى صرف إلى الغزاة من أهل الصدقات لأنه المفهوم شرعاً، وأقل من تصرف إليه ثلاثة، ويجوز للمسلم والذمي الوصية لعمال المسجد الأقصى وغيره من المساجد، وكذا لعمارة قبور الأنبياء والصالحين والعلماء لما في ذلك من إحياء الزيارة والتبرك بها والله أعلم.

قال: (وتجوز الوصية إلى من اجتمعت فيه خمس خصال: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والأمانة) قال الرافعي: الوصية مستحبة في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وأمور الأطفال. قال النووي: هي في رد المظالم وقضاء الديون التي يعجز عنها في الحال واجبة والله أعلم.

فإذا علم هذا فيشترط في الوصي أمور: أولها الإسلام فلا يجوز أن يوصي المسلم إلى ذمي لأن الوصاية أمانة وولاية فاشترط فيهما الإسلام. الثاني البلوغ فلا يجوز أن يكون الصبي وصياً لأنه ليس من أهل الولاية ولأنه مولى عليه فكيف يلي أمر غيره، والمجنون كالصبي، ولأنه لا يهتدي إلى التصرف ولأنه عاجز عن التصرف لنفسه فكيف يكون متصرفاً لغيره، وأما اشتراط الحرية فلأن العبد ناقص عن مرتبة الولاية مع اشتغاله بخدمة السيد، ولأنه لا يصلح أن يتصرف في مال ابنه فكيف يصلح أن يكون وصياً كالمجنون، والمدبر، والمكاتب، والمبعض، وأم الولد كذلك، وفي المدبر، والمستولدة خلاف. وأما الأمانة فلا بد منها فيشترط في الوصي العدالة فلا تجوز الوصية إلى فاسق لما فيها من معنى الولاية ومقصودها الأعظم الأمانة فالفاسق غير مأمون. وأهمل الشيخ شروطاً: منها عدم عجزه فلا تجوز الوصية إلى عاجز عن التصرف لهرم أو غيره، ومنها أن تكون له هداية في التصرف فلا يوصي إلى السفیه،

وهذا هو الصحيح فيها، ومنها أن لا يكون الوصي عدواً للطفل المفوض إليه أمره، وهذا الشرط ذكره الروياني وآخرون.

واعلم أن كل ما يعتبر من الشروط ففي اعتباره أوجه: أصحها حالة الوت وقيل عند الوصاية والموت جميعاً، وتجوز الوصية إلى المرأة، وإذا حصلت الشروط في أم الأطفال فهي أولى من غيرها، وتجوز إلى الأعمى في الأصح. واعلم أن الوصي إذا علم من نفسه الأمانة والقدرة فالمختار له القبول، وإن عدم ذلك فالمختار له الرد. قاله الروياني في «البحر» والله أعلم.

[فرع]: إذا أوصى لجيرانه صرف إلى أربعين داراً من كل جانب من الجوانب الأربع على الصحيح وقيل يصرف للملاصق داره، وقال النووي: ويصرف إلى عدد الدور دون عدد سكانها والله أعلم.

[فرع]: إذا أوصى لأعقل الناس في البلد صرف إلى أزهدهم في الدنيا، نص عليه الشافعي ولو أوصى لأجهل الناس حكى الروياني أنه يصرف لعبدة الأوثان، فإن قال: من المسلمين فيصرف إلى من سب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقال المتولي: يصرف إلى الإمامية المنتظرة للقائم وإلى المجسمة. قاله النووي، وقيل يصرف إلى من ارتكب الكبائر من المسلمين لأنه لا شبهة لهم والله أعلم.

قلت: وعلى هذا القول أولاهم بالصرف الفقهاء الذين يؤازرون أمراء الجور. لأنهم يقرونهم على أحكام الجاهلية إذ يلزم من السكوت اندراس الشريعة المطهرة مع أن الفرع مشكل والله أعلم.



كتاب النكاح

وما يتعلق به من الأحكام والقضايا

النكاح في اللغة: الضم والجمع، يقال نكحت الأشجار إذا التف بعضها على بعض. وفي الشرع عبارة عن العقد المشهور المشتمل على الأركان والشروط، ويطلق على العقد وعلى الوطاء لغة. قاله الزجاج^(١)، وقال الأزهرى: أصل النكاح في كلام العرب الوطاء، وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطاء، قال الفارسي: فرقت العرب بينهما بفرق لطيف فإذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا عقد عليها، وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطاء، وقال الجوهري: النكاح الوطاء وقد يكون العقد. واختلف العلماء في أنه حقيقة في ماذا؟ على أوجه: حكاه القاضي حسين. أحدها أنه حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، والثاني أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطاء، وهذا هو الصحيح، وصححه القاضي أبو الطيب وأظن في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العظيم والسنة قال الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وغيرها من الآيات، وقال ﷺ: «أنكحوا الولود»^(٢) وغيره من الأحاديث، والثالث أنه حقيقة فيها بلا اشتراك.

(١) هو العلامة إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج النحوى. صاحب التصانيف الكثيرة منها: الأمالي، والاشتقاق، والعروض، والقوافي، والنوادر، والأنواء، ومختصر في النحو، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة ٣١٠ هـ. وقد أناف على ثمانين سنة. [وفيات الأعيان - ٤٩/١].

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٠٥٠]، والنسائي (٥٤/٦)، وابن حبان [٤٠٥٦]، والحاكم (١٦٢/٢)، من طريق يزيد بن هارون عن مستلم بن سعيد ابن أخت منصور بن زاذان عن منصور يعني ابن زاذان عن معاوية بن قره عن معقل بن يسار رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: تزوجوا الولود الولود فلاني مكاتركم الأمم. وإسناده حسن رجاله ثقات غير مستلم بن سعيد فإنه صدوق ربهما وهم، كما في «التقريب» =

وقوله [وما يتصل به من الأحكام] الأحكام جمع حكم، والحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين سواء كان طلب فعل كالواجب والمندوب. أو طلب كف كالحرام والمكروه أو كان فيه تخيير، كالإباحة. وقوله [والقضايا] القضايا جمع قضية، والقضية قول يقال لقائله بأنه صادق فيه أو كاذب والله أعلم.

قال: (والنكاح مستحب لمن احتاج إليه). الأصل في مشروعية النكاح الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ - الآية [النور: ٣٢]، وقال رسول الله ﷺ: «تناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم»^(١). ونحوه.

ثم الناس ضربان. تائق إلى النكاح، وغير تائق. فالتائق هو الذي عبر الشيخ عنه بأنه محتاج إليه. تارة يجد أهبة النكاح، وتارة لا يجدها. فإن وجد أهبة النكاح يستحب له أن يتزوج. سواء كان متعبداً أو غير متعبد لقوله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع

= ورواه أحمد (١٥٨/٣)، وابن حبان [٤٠٢٨]، وسعيد بن منصور [٤٩٠]، والطبراني في «الأوسط» [٥٠٩٩]، والبيهقي (٨١/٧)، من طرق عن خلف بن خليفة عن حفص بن أنس عن أنس رضي الله عنه. وإسناده حسن؛ حفص صدوق، وخلف صدوق اختلط بأخرة، كما في «التقريب»، وحسن إسناده الهيثمي في «المجمع» (٢٥٨/٤). والحديث صحيح بمجموع طرقه، وصححه الحافظ في «الفتح» (١١١/٩).

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٠٣٩١]، عن ابن جريج عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال به مراسلاً. وإسناده ضعيف لانقطاعه، سعيد بن أبي هلال من طبقة لم تلق الصحابة. وقال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (١٣٧١/١): رواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف.

فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(١). والباء في اللغة الجماع، مأخوذ من الباء، وهي المنزل ثم قيل لعقد النكاح بآء لأن من نكح امرأة بآء منزلها، واختلف في معناها. فقيل المراد بالباء الجماع، وتقدير الكلام من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن المؤونة فليصم ليقطع شر منه كما يقطعه الوجاء. والوجاء بالمد ترضيض الخصية، وقيل إن المراد بالباء مؤونة النكاح، وفي الحديث الأمر بالنكاح لمن له استطاعة وتاقت نفسه إليه وهو أمر ندب عند الشافعية وكافة العلماء. قاله النووي. وعند أحمد يلزمه الزواج أو التسري إذا خاف العنت وهو الزنا، وهو وجه لنا، وحجة من قال بعدم الوجوب. قوله عز وجل: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، أناط الحكم باختيارنا واستطابتنا. والواجب ليس كذلك، وأما التائق ولكنه عاجز عن مؤن النكاح مثل الصداق وغيره فالأولى في حقه عدم الزواج. وبكسر شهورته الصوم للخبر، فإن لم تنكسر به فلا يكسرها بالكافور ونحوه، بل يتزوج فلعل الله أن يغنيه من فضله.

الضرب الثاني غير التائق إلى النكاح وله حالتان: الأولى أن لا يجد أهبة النكاح. فهذا يكره له النكاح لما فيه من التزام ما لا يقدر على القيام به من غير حاجة، وفي قوله ﷺ: «يا معشر الشباب» إشارة إلى مثل ذلك. الحالة الثانية أن يجد مؤن النكاح، ولكنه غير محتاج إليه. إما لعجزه بجب، أو تعين، أو كان به مرض دائم ونحوه، فهذا يكره له النكاح، وإن لم يكن به علة وهو واجد الأهبة فهذا لا يكره له النكاح، نعم التخلي

(١) رواه البخاري [٥٠٦٦]، ومسلم [١٤٠٠]، وأبو داود [٢٠٤٦]، والترمذي [١٠٨١]، والنسائي [١٤١/٤]، وابن ماجه [١٨٤٥]، وأحمد (٣٧٨/١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

للعبادة له أفضل، فإن لم يكن مشتغلاً بالعبادة فما الأفضل في حقه؟ فيه خلاف. الراجح أن النكاح أفضل لثلاث تنضي به البطالة والفراغ إلى الفواحش والله أعلم.

قال: (ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر، والعبد بين اثنتين) يحرم على الرجل الحر أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة، لأن غيلان أسلم على عشرة نسوة، فقال له النبي ﷺ: «أمسك عليك أربعاً وفارق سائرهن»^(١) رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم، فلو كان يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة لما أمره بذلك، وأسلم نوفل بن معاوية على خمس، فقال له النبي ﷺ: «أمسك أربعاً وفارق الأخرى»^(٢) وأما العبد فلقوله ﷺ: «لا يتزوج العبد فوق اثنتين»^(٣) رواه عبد الحق، ونقله غيره عن إجماع الصحابة والآية مختصة بالأحرار بدليل قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، والله أعلم.

- (١) صحيح. رواه الترمذي [١١٢٨]، وابن ماجه [١٩٥٣]، وأحمد (١٤/٢)، وابن حبان [٤١٥٦]، والحاكم (١٩٢/٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وصححه ابن حبان والحاكم، وابن حزم في «المحل» (٤٤١/٩)، وابن القطان في «بيان الوهم» (٤٩٥/٣).
- (٢) ضعيف. رواه الشافعي في «الأم» (٤٩/٥)، ومن طريقه البيهقي (١٨٤/٧)، قال أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية قال - فذكره. وإسناده ضعيف لجهالة شيخ الشافعي فإنه لم يسم.
- (٣) لم أعثر عليه مرفوعاً، وقد ورد موقوفاً، رواه الشافعي في «الأم» (٤١/٥)، وعبد الرزاق [١٣١٣٤]، وسعيد بن منصور [٢١٨٦]، والبيهقي (١٥٨/٧)، من طريق ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ينكح العبد اثنتين. وإسناده صحيح رجاله ثقات. وأيضاً روى ابن أبي شيبه (١٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٨/٧)، من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يقول: لا ينكح العبد فوق اثنتين. وإسناده ضعيف لانقطاعه؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علياً رضي الله عنه.

[فرع]: المبعوض إذا اشترى أمة بها ملكه بيعه حر، قال في «التتمة»: ظاهر المذهب المنصوص يحرم وطؤها والله أعلم.

قال: (ولا ينكح الحر أمة إلا بشرطين، عدم صداق الحرية وخوف العنت) لا يحل للحر أن ينكح أمة الغير إلا بشروط: الأول والثاني ما ذكره الشيخ. والثالث أن لا يقدر على نكاح حرة مسلمة أو كتابية على الصحيح، فإن قدر على حرة مسلمة أو كتابية لم تحل له الأمة، فإن فقدت الحرية بالكلية أو وجدت، ولكن كان بها مانع، ككونها رتقاء، أو قرناء، أو مجذومة، أو رضيعة، أو معتدة عن غيره، فله نكاح الأمة على الأصح، وحجة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَسِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، فذكر الله تعالى الطول، وذكر المحصنات وهن الحرائر، وذكر العنت. أما الطول فهو الصداق، ولهذا قال جابر رضي الله عنه: من وجد صداق حرة لا ينكح أمة^(١). ومثله عن ابن عباس رضي الله عنه. فمن وجد صداق حرة في موضعه لم يحل له نكاح الأمة. فلو قدر على صداق حرة لكن به علة لا ترضى به حرة أصلاً بسببها، فله نكاح الأمة للضرورة، ولو كان قادراً على صداق حرة لكن في غير موضعه بأن كان الصداق في بلدة أخرى، فله نكاح الأمة كما تصرف إليه الزكاة، فقول الشيخ [عدم صداق الحرية] أي في موضعه، ولو رضى الحرية بلا مهر، أو بمؤجل، وغلب على ظنه قدرته عليه عند المحل، أو بيع منه شيء بالأجل بقدر ما يفي بصداقها، أو وجد

(١) صحيح. رواه الشافعي في الأم (١٠/٥)، وعبد الرزاق [١٣٠٨٢]، والبيهقي (١٧٤/٧)، من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه به. وإسناده صحيح، وصححه ابن جزم في المحلى (٤٤١/٩)، والحافظ في التلخيص (١٧١/٣).

من يستأجره بأجرة حالة، أو كان له مسكن، أو خادم يفي ثمنه بالصداق وهو محتاج إليه حلت له الأمة في الأصح ولو وجد من يقرضه المهر حلت له الأمة في الأصح، ولو وهب له مال أو جارية لم يلزمه القبول وحلت له الأمة لكثرة المنة في ذلك، ولو لم يجد إلا حرة لم ترض إلا بأكثر من مهر مثلها وهو قادر عليه. فقال البغوي: لا ينكح الأمة نقله الرافعي.

قلت: وقاله القفال والطبري والله أعلم. ونقل المتولي جوازه والله أعلم. وقال الإمام الغزالي: إن كانت زيادة يعد بذلها إسرافاً حلت الأمة وإلا فلا. قال النووي: قطع آخرون بموافقة المتولي وهو الأصح. [فرع]: لو كان للشخص ولد يلزمه إعفاف أبيه وبذل له مهر حرة له لا يحل له نكاح الأمة، وكذا لو وجد دون مهر المثل فقط، ووجد حرة ترضى به لم تحل له الأمة في الأصح والله أعلم.

وأما العنت في الأصل فهو المشقة والهلاك، والمراد به هنا الزنا. لأنه سبب مشقة الجلد أو الرجم الذي فيه هلاكه، وليس المراد بخوف الزنا أن يغلب على ظنه الوقوع فيه، بل المراد أن يتوقعه لا على وجه الندور، وليس غير الخائف من علم أنه يتجنب الزنا، ولكن غلبة الظن بالتقوى، والاجتناب ينافي الخوف، فمن غلبته شهوته ورق تقواه فهو خائف، ومن ضعفت شهوته، وهو يستبشع الزنا، لدين أو مروءة، أو حياء، فهو غير خائف العنت؛ وإن غلبت شهوته وقوى تقواه ففيه تردد لإمام الحرمين. والأصح أنه لا يجوز له نكاح الأمة، وبه قطع الغزالي، لأنه لا يخاف الوقوع في الزنا، وخائف العنت لو قدر على شراء أمة لم يحل له نكاح الأمة في الأصح، ولو كان في ملكه أمة لم يحل له نكاح الأمة والله أعلم.

الشرط الرابع في جواز نكاح الأمة أن لا تكون تحتها حرية يمكنه الاستمتاع بها، فإن كانت متزوجاً بحرية كذلك، فليس له نكاح الأمة سواء كانت زوجته مسلمة أو كتابية حرة أو أمة لأنه غير خائف العنت. أما لو كانت لا يمكنه الاستمتاع بها لصغرها، أو لهرمها، أو غيبتها، أو جنونها، أو جذامها، أبو برصها، أو رتق، أو قرن يمنع الإفضاء بها ففيه خلاف، والصحيح الحل لعدم فائدة هذه الزوجة إذ لا تمنع خوف العنت.

الشرط الخامس أن تكون الأمة المنكوحة مسلمة لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

واعلم أن سبب منع نكاح الأمة إرقاق الولد لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية والشارع متشوف إلى دفع الرق، فلو كانت الأمة المسلمة لكافر فهل يجوز أم لا؟ وجهان أحدهما لا يجوز، ويشترط كون الأمة لمسلم لثلاث يملك الكافر الولد المسلم. والأصح الجواز لحصول الإسلام في الأمة المنكوحة والله أعلم.

[فرع]: للحر المسلم أن يطأ أمته الكتابية دون المجوسية والوثنية إعتباراً بالنكاح والله أعلم.

[فرع]: من اجتمعت فيه الشروط ليس له نكاح أمة صغيرة لا توطأ على الأصح، لأنه لا يأمن العنت، ومن بعضها حر كالرقيقة فلا ينكحها حر إلا لوجود الشروط، ولو قدر على نكاح المبعضة فهل يباح له نكاح الرقيقة المحصنة؟ فيه تردد لإمام الحرمين، لأن إرقاق بعض الولد أهون من إرقاقه كله، وإذا جاء ولد من الأمة المنكوحة فالولد رقيق للمالكها سواء كان الزوج حراً عربياً أو غيره، وفي القديم أن العرب لا يجري عليهم الرق فيكون ولد العربي على هذا حراً، وهل على الزوج

قيمته كالمنغرور أم لا شيء عليه؟ لأن السيد حين زوجها عربياً رضي فيه قولان، والحاصل أن شروط نكاح الأمة أربعة: أن لا يجد صداق حرة، وأن يخاف الزنا، وأن لا يكون تحته جرة صالحة للاستمتاع، وأن تكون الأمة مسلمة والله أعلم. [فرع:] نكح الحر الأمة بالشروط، ثم أيسر ونكح حرة لا ينفسخ نكاح الأمة على الصحيح، لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والله أعلم.

[فرع:] نقل الرافعي عن فتاوى القاضي حسين لو أن الشخص زوج أمته بواجد صداق حرة فأولادها أرقاء لأن شبهة النكاح كالنكاح الصحيح والله أعلم.

قال: (ونظر الرجل إلى المرأة على سبعة أضرب. أحدها نظره إلى أجنبية لغير حاجة فغير جائز) وقال صاحب المنظومة:

ونظر الفحل إلى النساء على ضروب سبعة: فالرائي
إن كان قد قيل لأجنبية فامنع لغير حاجة مرضية

والرجل هو البالغ من الذكور، وكذا المرأة هي البالغة من الإناث إن لم يرد بالألف واللام الجنس، ثم إن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة وقد تدعو إليه الحاجة. الضرب الأول: أن لا تمس إليه الحاجة. فحينئذ يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة الأجنبية مطلقاً، وكذا يحرم إلى وجهها وكفيها إن خاف فتنة، فإن لم يخف ففيه خلاف الصحيح التحريم، قاله الإصطخري وأبو علي الطبري، واختاره الشيخ أبو محمد، وبه قطع الشيخ أبو إسحق الشيرازي والرويانى، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج حاسرات سافرات، وبأن النظر مظنة الفتنة وهو محرك الشهوة فالأليق بمحاسن الشرع سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كما تحرم الخلوة بالأجنبية، ويحتج له بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ

يَعُضُّوْا مِنْ أَيْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوْا فُرُوجَهُمْ ﴿ [النور: ٣٠]، وهل للمراقب النظر؟ وجهان. أحدهما أن نظره كنظر البالغ لظهوره فيه على عورات النساء فعلى هذا المعنى أنه كالبالغ، ويجب على المرأة أن تحتجب عنه كما أنه أيضاً يلزمها الاحتجاب من المجنون قطعاً، ويلزم الولي أن يمنع من النظر كما يلزمه أن يمنع من الزنا وسائر المحرمات، وأما حكم المسحوح وهو الطواشي، قال الأكثرون: نظره إلى المرأة الأجنبية كنظر الرجل إلى محارمه، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿ أَوْ التَّائِبِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ [النور: ٣١] والثاني أنه كالفحل مع الأجنبية ولأنه يحل له نكاحها. قال النووي: المختار في تفسير غير أولي الإربة أنه المغفل في عقله الذي لا يكثر بالنساء أو لا يشتهيهن، كذا قاله ابن عباس وغيره رضي الله عنه ^(١) والله أعلم.

واعلم أن من جب ذكره فقط، أو سلت خصيته فقط، والعين والشيخ الهرم حكمهم كحكم الفحل على ما قاله الأكثرون، وأما مملوك المرأة وعبدها فهل هو كالمحرم؟ فيه خلاف. قال الرافعي: الأصح نعم، قال النووي: ونص عليه الشافعي وهو ظاهر الكتاب والسنة، وفيه نظر من جهة المعنى والله أعلم.

قلت: صحح النووي في «نكت المذهب» أنه كالرجل الأجنبي فيحرم عليه النظر، ويجب عليها الاحتجاب منه، كذا صححه ابن الرفعة في «المطلب» وهو قوي حسن فلتكن الفتوى عليه، والقائلون بالجواز شرطوا أن يكون العبد ثقة ذكره

(١) صحيح. رواه ابن جرير (١٢٢/١٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» [١٤٤٢٦]، والبيهقي (٩٦/٧)، من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنه: قوله أو التائبين غير أولي الإربة من الرجال. فهذا الرجل يتبع القوم وهو معقل في عقله، لا يكثر للنساء ولا يشتهيهن. وإسناده صحيح، صحيفة على بن أبي طلحة في التفسير صحيفة الإسناد، كما قال الحافظ في «الفتح» (٤٤١/٨).

البغوي، وكذا المرأة قاله الهروي وهو ظاهر متعين، وتسمية بعضهم له بأنه محرم لها فيه تساهل، ولهذا لو لمسها أو لمستته انتقض وضوءهما قطعاً، والمحرم لا ينتقض وضوءه ولا ينتقض وضوءها، فإطلاق المحرمية مع ذلك ممنوع والله أعلم.

وهذا الذي ذكرناه من نظر الرجل إلى المرأة هو فيما إذا كانت حرة، وأما إذا كانت المرأة أمة فماذا ينظر منها؟ فيه أوجه قال الرافعي: أصحها فيما ذكره البغوي، والرويانى يحرم النظر إلى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواه يكره، والثاني يحرم ما لا يبدو حال الخدمة دون غيره، والثالث أنها كالحرّة، وهذا غريب لا يكاد يوجد لغير الغزالي انتهى. قال النووي: قد صرح العمراني وغيره بأن الأمة كالحرّة، وهو مقتضى إطلاق الأكثرين، وهو أرجح دليلاً والله أعلم.

قلت: ينبغي أن يفصل فيقال إن كانت الأمة شوهاء، فالتجّه ما قاله الرافعي، وإن كانت جميلة كبعض جوارى الترك، فالصواب الجزم بالتحريم، فإن بعض الجوارى لها حسن تام والبعض بالعكس، والمعنى المحرم للنظر الجمال، لأنه مظنة الافتتان والله أعلم. ولو كانت الحرّة عجوزاً فألحقها الغزالي بالشابة قال: لأن الشهوة لا تنضب وهي محل الوطء، وقال الرويانى: إن بلغت مبلغاً يؤمن الافتتان بالنظر إليها جاز النظر إلى وجهها وكفيها لقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ - الآية [النور: ٦٠].

[فرع]: ما حكم الصغيرة؟ حكى الرافعي في النظر إليها وجهان، وقال: الأصح الجواز، ولا فرق بين عورتها وغيرها غير أنه لا ينظر إلى الفرج. قال النووي: جزم الرافعي بأنه ينظر إلى فرج الصغيرة، ونقل صاحب العدة الاتفاق على هذا وليس كذلك، بل قطع القاضي حسين بجواز النظر إلى فرج الصغيرة التي لا تشتهي

والصغير، وقطع به في الصغير المروزي، وذكر المتولي فيه وجهين، والصحيح الجواز لتسامح الناس بذلك قديماً وحديثاً، وأن إباحة ذلك تبقى إلى بلوغه سن التمييز، ومصيره بحيث يمكنه ستر عورته عن الناس والله أعلم.

[فرع]: ما حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي؟ فيه أوجه: أصحها عند الرافعي أنها تنظر إلى جميع بدنه إلا ما بين سترته وركبته. الثاني لا ترى منه إلا ما يرى منها قال النووي وهذا هو الأصح عند جماعة، وقطع به «صاحب المذهب» وغيره لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، ولقوله ﷺ: «أفعميا وان أنتما البصرا»^(١) الحديث، وهو حديث حسن، والله أعلم.

قال: (والثاني نظره إلى زوجته وأمته، فيجوز أن ينظر إلى ما عدا الفرج منهما) يجوز للرجل أن ينظر إلى جميع بدن زوجته، لأنه يجوز له الاستمتاع بها، نعم في النظر إلى فرجها وجه أنه يحرم لقوله ﷺ: «النظر إلى الفرج يورث الطمس»^(٢) أي

(١) إسناده ضعيف. رواه أبو داود [٤١١٢]، والترمذي [٢٧٧٨]، والنسائي في «الكبرى» [٩٢٤١]، وأحمد (٢٩٦/٦)، من طريق الزهري عن نيهان مولى أم سلمة ~~مختص~~ به، وإسناده ضعيف فيه نيهان وهو مجهول، كما قال ابن حزم، وأورده الذهبي في «الضعفاء»، ووثقه ابن حبان، وقال في «التقريب»: مقبول. قال الحافظ في «الفتح» (١/٥٥٠): هو حديث مختلف في صحته. اهـ.

(٢) موضوع. رواه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٩٥)، وابن حبان في الضعفاء (١/٢٠٢)، وابن عدى (٢/٧٥)، والبيهقي (٧/٩٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/٣٠٣)، من طريق هشام بن خالد حدثنا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى. وهو حديث موضوع، وذكر ابن حبان أن كل الأحاديث بهذا الإسناد موضوعة. وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنه فقال: موضوع، وبقية مدلس. وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٤٤)، وأغرب ابن الصلاح فقال إنه جيد الإسناد، كذا قال، وفيه نظر، كما قال الحافظ في التلخيص (٣/١٤٩).

العمى، وقال في العدة: يولد الولد أعمى، ومنهم من قال يورث العمى للناظر. والحديث قال ابن الصلاح فيه: ابن عدي والبيهقي روياه بإسناد جيد، والصحيح أنه لا يحرم النظر إلى الفرج، لأنه يجوز له الاستمتاع به، بل هو محل الاستمتاع الأعظم، فالنظر أولى والخبر إن صح فمحمول على الكراهة، والنظر إلى باطن الفرج أشد كراهة، ولهذا يكره للإنسان أن ينظر إلى فرجه لغير حاجة، ونظر السيد إلى أمته التي يجوز له الاستمتاع بها كنظر الزوج إلى زوجته، سواء كانت قنة أو مدبرة أو مستولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالخض والرهن، وإن كانت مزوجة أو مكاتبه أو مشتركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة حرم نظره إلى ما بين سرتها وركبتها، ولا يحرم ما زاد على الصحيح.

واعلم أن نظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها، وقيل يجوز نظرها إلى فرجه قطعاً، ونظر الأمة إلى سيدها كنظره إليها والله أعلم.

قال: (والثالث نظره إلى ذوات محارمه أو أمته المزوجة فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) الرجل لا ينظر من محرمه ما بين سرتها وركبتها قطعاً لأنه عورة، وهل له النظر إلى غير ذلك من بدنها؟ المذهب نعم لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ - الآية [النور: ٣١]، ولأن المحرمية معنى توجب حرمة المناكحة فيكونان كالرجلين، ألا ترى أنه لا ينتقض وضوؤه بلمسها في الأظهر وسواء في ذلك المحرم بنسب أو مصاهرة أو رضاع على الصحيح، وقيل لا ينظر من محارمه إلا ما يبدو عند المهنة وهي الخدمة. وهل الثدي مما يبدو عند المهنة؟ فيه وجهان. وكما يجوز للمحرم النظر يجوز له الخلوة بمحرمه، والمسافرة بها، وحكم الأمة قد مر والله أعلم.

(فروع) الأول: نظر الرجل إلى الرجل جائز في جميع البدن إلا ما بين السرة والركبة عند أمن الفتنة. فإن خشى الافتتان به حرم، وكذا يحرم النظر إلى المحارم بشهوة بلا خلاف وكذا يحرم النظر إلى الأمرد بشهوة بلا خلاف، وهو أولى بالتحريم من النظر إلى النساء، وهذا لو لم يكن بشهوة ولم يخف من النظر فتنة. قال الرافعي: لا يجرم، فإن لم تكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح وهو قول الأكثرين، قال النووي في غير موضع من «شرح المذهب»: الصحيح تحريم النظر إلى الأمرد مطلقاً، ونص عليه الشافعي. ومعنى مطلقاً: أي سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، نعم شرط في «الرياض» أن يكون حسناً والله أعلم.

قلت: الحسن أمر نسبي يختلف باختلاف الطباع، ولا شك أن الأمرد مظنة الفتنة كما أن المرأة كذلك، وإذا كانت الحكمة غير منضبطة فالقاعدة إلغاؤها وإناطة الحكم بما ينضبط، ألا ترى أن المشقة في السفر هي الحكمة في جواز القصر، فلما لم تكن منضبطة ألغيناها وأنطنا الحكم بالمظنة وهو السفر فكذلك ههنا، فالوجه المنع مطلقاً، وكذا أطلقه غير واحد من الأصحاب، بل نص الشافعي إطلاقه والله أعلم.

الفرع الثاني: إن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل، وهذا في نظر المسلمة إلى المسلمة، وأما نظر الذمية إلى المسلمة ففيه خلاف قال الغزالي: الأصح أنها كالمسلمة، وقال البغوي: الصحيح المنع، فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات إلى الحمام، وما الذي ترى من المسلمة؟ قيل ترى ما يرى الرجل، وقيل ما يبدو عند المهنة. قال الرافعي: وهذا أشبه. قال النووي: الصحيح ما صححه البغوي. وسائر الكافرات كالذمية في هذا، ذكره العمراني والله أعلم.

قلت: واحتج البغوي لما قاله بقوله تعالى: ﴿أَوْ نَسَاءَهُنَّ﴾ وليست الكافرات من نسائهن أي من نساء المؤمنات، بل قال الإمام العلامة الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إن المرأة الفاسقة في ذلك حكمها حكم الذمية، فيجب على ولاية الأمور منع الذميات والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات، فإن تعذر ذلك لقلّة مبالاة ولاية الأمور بإنكار ذلك فلتحتز المؤمنة الحرة عن الكافرة والفاسقة.

الفرع الثالث أنه كل ما لا يجوز النظر إليه متصلاً كالذكر وساعد الحرة وشعر رأسها وقلامة ظفر رجلها وشعر عانة الرجل وما أشبه ذلك، فيحرم النظر إليه بعد الانفصال على الصحيح، فينبغي لمن حلق عانته، وكذا المرأة الحرة إن مشطت رأسها أن يواريا ذلك.

واعلم أنه حيث حرم النظر حرم المس بطريق الأولى لأنه أبلغ لذة، فيحرم على الرجل مس فخذ الرجل بلا حائل، فإن كان من فوق حائل وخاف فتنة حرم أيضاً وقد يحرم المس وإن لم يحرم النظر فيحرم مس المحارم حتى يحرم على الشخص مس بطن أمه وظهرها، وكذلك يحرم عليه أن يكبس ساقها ورجلها، وكذا يحرم تقبيل وجهها، قاله القفال. وكذا لا يجوز للرجل أن يأمر ابنته أو أخته أن تكبس رجله ولهذا قال القاضي حسين: العجائز اللاتي يكحلن الرجال يوم عاشوراء مرتكبات الحرام، والله أعلم.

الفرع الرابع: يحرم على الرجل أن يضاجع الرجل، وكذا يحرم على المرأة أن تضاجع المرأة في فراش واحد، وإن كان كل واحد منهما في جانب الفراش، كذا أطلقه الرافعي، وتبعه النووي على ذلك في «الروضة»، وقيد النووي التحريم في «شرح مسلم» بما إذا كانا عاريين، وهذا القيد صرح به القاضي حسين والمهروي

وغيرهما، وقد ورد في بعض الروايات ذلك وإذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخيه في المضجع للنصوص الواردة في ذلك^(١) والله أعلم.

قال: (والرابع النظر لأجل النكاح، فيجوز إلى الوجه والكفين) تقدم أن النظر قد لا تدعو إليه الحاجة، وقد تمس الحاجة إليه وقد مضى الضرب الأول. الضرب الثاني ما تمس الحاجة إليه والحاجة أمور: منها قصد النكاح، فإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة ورغب في نكاحها فلا شك في جواز النظر إليها، وهل يستحب لثلاثين لأن النكاح يراد به الدوام أو يباح؟ الصحيح أنه يستحب لقوله ﷺ للمغيرة بن شعبة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(٢) رواه النسائي وابن ماجه، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين. وغيره من الأخبار، ويجوز تكرير النظر ليتبين له، وسواء نظر بإذنها أو بغير إذن، فإن لم يتيسر له بعث امرأة تتأملها وتصفها له لأنه ﷺ بعث أم سليم إلى

(١) يشهد لذلك الحديث الصحيح الذي رواه أبو داود [٤٩٥ - ٤٩٦]، وأحمد (١٨٠/٢)، والحاكم (١٩٧/١)، من طريق سوار ابن حمزة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» وإسناده حسن، سوار بن داود صدوق له أوهام، وهو حسن الحديث وهذا الإسناد حسنه النووي في «المجموع» (٣/١٢). ويشهد له ما رواه أبو داود [٤٩٤]، والترمذي [٤٠٧]، وابن خزيمة [١٠٠٢] من طريق عبد الملك بن الربيع بن سيرة بن معبد عن أبيه عن جده به بدون موضع الشاهد. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) صحيح. رواه الترمذي [١٩٨٧]، والنسائي [٣٢٣٥]، وابن ماجه [١٨٦٦]، وأحمد (١٤٤/٤)، من طريق عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن سفيان. وإسناده صحيح رجاله ثقات. قال الترمذي: حديث حسن. وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح رجاله ثقات.

امرأة وقال: «انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها»^(١) والمرأة أيضاً إذا رغبت في نكاح رجل تنظر إليه فإنه يعجبها منه ما يعجبه منها قاله عمر رضي الله عنه^(٢). ثم المنظور إليه الوجه، والكفان ظهراً وبطناً، ولا ينظر إلى غير ذلك، وفي وجه ينظر إليها كنظر الرجل إلى الرجل، وهذا النظر مباح وإن خافا فتنة لغرض التزويج، ووقت النظر بعد العزم على نكاحها وقيل الخطبة لئلا يتركها بعد الخطبة فيؤذيها، هذا هو الصحيح، وقيل ينظر حين يأذن في عقد نكاحها، وقيل عند ركون كل واحد إلى صاحبه وإذا نظر ولم تعجبه فليسكت ولا يقول: إني لا أريدها لأنه إيذاء والله أعلم.

قال: (والخامس النظر للمداواة فيجوز إلى المواضع التي يحتاج إليها) من مواضع الحاجة النظر إلى المرأة الأجنبية لاحتياجها إلى الفصد والحجامة ومعالجة العلة لأن أم سلمة رضي الله عنها استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة أن يحجمها^(٣). رواه مسلم، وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج خشية الخلوة بشرط أن لا تكون هناك امرأة تعالجها، وكذلك يشترط في معالجة المرأة الرجل أن لا يكون

(١) حسن. رواه أحمد (٣/٣٢١)، وعبد بن حميد [١٣٨٨]، من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: شمي عوارضها وانظري إلى عرقوبيها. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عمارة بن زاذان فإنه صدوق كثير الخطأ. ورواه أبو داود في المراسيل [٢١٦]، من طريق حماد بن سلمة عن ثابت به مراسلاً. ووصله من هذا الطريق الحاكم (٢/١٦٦)، والبيهقي (٧/٨٧). وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) لم أعثر عليه، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/١٨٢): غريب.

(٣) رواه مسلم [٢٢٠٦]، وأبو داود [٤١٠٥]، وابن ماجه [٣٤٨٠]، وأحمد (٣/٣٥٠)، وابن حبان [٥٦٠٢]، من حديث جابر رضي الله عنه أن أم سلمة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة أن يحجمها، قال: حسبته أنه كان أخاها من الرضاعة، أو غلاماً لم يحتلم.

هناك رجل. قاله الزبيدي والرويانى. قال النووي: وهو الأصح وبه قطع القاضي حسين والمتولي قالا: والأولى أن لا يكون ذمياً مع وجود مسلم.

واعلم أن أصل الحاجة كاف في النظر إلى الوجه واليدين وفي النظر إلى بقية الأعضاء يعتبر تأكيد الحاجة وفي النظر إلى السوءتين يعتبر مزيد تأكيد الحاجة، قال الغزالي: وذلك بأن تكون الحاجة بحيث لا يعد الكشف بسببها هتكاً للمروءة وتعذراً في العادة والله أعلم.

قال: (والسادس النظر للشهادة والمعاملة، فيجوز إلى الوجه خاصة) من مواضع الحاجة جواز النظر إلى ثدي المرأة المرضعة لأجل الشهادة على الرضاع، وكذا النظر إلى فرجها لأجل الشهادة على الولادة، وكذا النظر إلى فرج الزانين لأجل الشهادة عليهما لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، وقيل لا يجوز كل ذلك لأن الزنا مندوب إلى ستره، والولادة والرضاع بشهادة النساء مقبولة فيهما والصحيح الأول لأنه بالزنا هتك حرمة الشرع، فجاز أن تهتك حرمة، وأما الرضاع والولادة ففي الجواب عنهما وقفة، وكما يجوز النظر لهذه الأمور كذا يجوز النظر لأجل المعاملة لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك، وتقييد الشيخ بالوجه فقط لأن الحاجة به تندفع والباقي ممنوع منه فبقي على أصله والله أعلم.

قال: (والسابع النظر إلى الأمة عند ابتياعها، فيجوز إلى الموضع الذي يحتاج إليه في تقليبها) من مواضع الحاجة النظر لأجل الشراء، وقد ذكرناه في البيع فراجع، والله أعلم.

قال: (فصل: ولا يصح عقد النكاح إلا بولي ذكر وشاهدي عدل، ويفتقر الولي والشاهدان إلى ستة شروط) الولي أحد أركان النكاح فلا يصح إلا بولي لقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. نزلت في

معقل بن يسار حين حلف أن لا يزوج أخته من مطلقها^(١)، وهو في البخاري. فلو كان للمرأة أن تعقد لما نهي عن عضلها، ولقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح غير ذلك فهو باطل»^(٢) رواه ابن حبان في صحيحه، وقال: لا يصح في ذكر الشاهدين غيره، وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج نفسها» وكنا نقول: التي تزوج نفسها هي الزانية^(٣) رواه الدارقطني بإسناد على شرط الصحيح، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» - ثلاث مرات^(٤). رواه أبو داود وابن ماجه

- (١) رواه البخاري [٥١٣٠]، وأبو داود [٢٠٨٧]، والترمذي [٢٠٨٧]، والنسائي في «الكبرى» [١١٠٤١]، من حديث معقل بن يسار ﷺ قال: زوجت أختي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وأفرشتك وأكرمتك - الحديث.
- (٢) إسناده ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٠٤٧٣]، والطبراني في «الكبير» (١٨/١٤٢)، والبيهقي (٧/١٢٥)، من طريق عبد الله بن محرز عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين ﷺ به. وإسناده ضعيف فيه عبد الله بن محرز وهو متروك، كما قال البيهقي، والحافظ في «التقريب».
- (٣) صحيح. رواه ابن ماجه [١٨٨٢]، من طريق محمد بن مروان العقيلي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير محمد بن مروان فإنه صدوق له أوهام، وقد تابعه مخلد بن حسين عن هشام بن حسان به، أخرجه الدارقطني (٣/٢٢٨)، والبيهقي (٧/١١٠)، ومخلد بن حسين ثقة فاضل، كما في «التقريب». وتابعه أيضاً عبد السلام بن حرب عن هشام به، لكنه قال في آخره: قال أبو هريرة ﷺ: كنا نعد التي تنكح نفسها هي الزانية. أخرجه الدارقطني والبيهقي، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.
- (٤) صحيح. رواه أبو داود [٢٠٨٣]، والترمذي [١١٠٢]، والنسائي في «الكبرى» [٥٣٩٤]، وابن ماجه [١٨٧٩]، وأحمد (٦/٤٧)، وابن حبان [٤٠٧٤]، والحاكم (٢/١٦٨)، من طريق ابن جريح، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وتماهه: فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها. وإسناده حسن رجاله ثقات غير سليمان بن موسى، فإنه صدوق في حديثه بعض لين، كما في «التقريب»، والحديث صحيح، وقد سبق تخريجه (١/٤٨٥).

والترمذي، وقال: إنه حسن وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وقال ابن معين: إنه أصح ما في الباب.

وقوله [ذكر] احتراز به عن الخنثى والمرأة، فلا تصح عبارة المرأة في النكاح إيجاباً وقبولاً فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا بغير إذنه ولا غيرها لا بولاية ولا بوكالة للأخبار، ثم شرط الولي والشاهدين ما ذكره والله أعلم.

[فرع]: روى يونس بن عبد الأعلى أن الشافعي رحمه الله قال: إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زوجها جاز لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم. قال النووي: ذكر الماوردي فيما إذا كانت امرأة في موضع ليس فيه ولي ولا حاكم ثلاثة أوجه: أحدها لا تزوج. والثاني تزوج نفسها للضرورة. والثالث تولي أمرها رجلاً يزوجه، وحكى الشافعي أن صاحب «المهذب» كان يقول في هذا: تحكم فقيهاً مجتهداً، وهذا الذي ذكره في التحكيم صحيح بناء على الأظهر في جوازه في النكاح، ولكن شرط المحكم أن يكون صالحاً للقضاء، وهذا يعسر في مثل هذه الحال، والذي نختاره صحة النكاح إذا ولت أمرها عدلاً وإن لم يكن مجتهداً وهو ظاهر نصه الذي نقله يونس وهو ثقة والله أعلم.

قال: (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة إلا أنه لا يفتقر نكاح الذمية إلى إسلام الولي ولا نكاح الأمة إلى عدالة السيد) لا يجوز أن يكون ولي المسلمة كافراً. قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] فالكافر ليس بناصر لها لاختلاف الدين، فلا يكون ولياً، وكذا أيضاً لا يجوز لمسلم أن يكون ولياً لكافرة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْذُوا آلَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾

[المائدة: ٥١]، فقطع سبحانه وتعالى الموالاتة بين المؤمنين والكافرين، وهذا هو المذهب، ويؤخذ من الآية ولاية الكافر للكافرة كما ذكره الشيخ في قوله، إلا أنه لا يفتقر نكاح الذمية إلى إسلام الولي، وهو كذلك على الصحيح، ولا بد أن يكون عدلاً في دينه، فلو كان يرتكب المحرمات. قال الرافعي: فتزويجه إياها كتزويج المسلم الفاسق ابنته، وقال الحلبي: إن الكافر لا يلي التزويج، وإن المسلم إذا أراد أن يتزوج بذمية زوجه القاضي، والصحيح أن الكافر يلي للآية، ثم شرط هذا أن لا يكون الولي قاضياً. فإن كان ولي الذمية قاضياً فلا يجوز للمسلم أن يقبل نكاحها من قاضيه على المذهب.

واعلم أنه يستثنى من قولنا إن المسلم لا يلي الكافرة السلطان فإنه يزوج نساء أهل الذمة إذا لم يكن هن ولي نسيب ويتولى السلطان أمرهم بالولاية العامة. وقوله [والبلوغ والعقل] احتراز به عن الصبي والمجنون فلا يجوز أن يكون الصبي والمجنون وليين لأنه مولى عليهما لاختلال نظرهما في مصلحتهما، فكيف يكونان وليين لغيرهما، ثم هذا في الجنون المطبق، أما المتقطع ففيه خلاف، والصحيح أيضاً أنه كالمطبق، فعلى هذا تنتقل الولاية إلى الأبعد لا إلى القاضي، ويزوج يوم جنونه دون يوم إفاقته.

واعلم أن اختلال العقل لهرم أو خبل أو عارض يمنع الولاية أيضاً وينقلها إلى الأبعد، وكذا الحجر بالسفه على المذهب لاختلال نظره في حق نفسه، فغيره أولى، ولهذا ولي عليه فأشبهه الصبي، وفي معنى ذلك كثرة الأسقام والآلام الشاغلة عن معرفة مواضع النظر والمصلحة فتنتقل الولاية إلى الأبعد. نص عليه الشافعي رحمه الله وتبعه عليه الأصحاب، وأما الإغماء فإن كان لا يدوم غالباً فهو كالنوم ينتظر

إفاقته وإن كان يدوم يومين أو ثلاثة فقليل كالجنون، والصحيح المنع، فعلى هذا قال البغوي وغيره: ينتظر إفاقته كالنائم، وجزم به في المحرر والله أعلم.

وقوله [والحرية] احترز به عن الرق، فلا يجوز أن يكون العبد ولياً لأنه لا يلي على نفسه فكيف يزوج غيره، نعم لو وكله غيره في قبول نكاح، فإن كان بإذن سيده صح قطعاً، وإن كان بغير إذن السيد جاز أيضاً على الأصح، وهل يجوز أن يكون وكيلاً في جانب الإيجاب؟ قيل نعم كما يجوز أن يكون وكيلاً في جانب القبول، والصحيح عند الجمهور المنع، والفرق أن جانب الإيجاب ولاية وهو غير أهل للولاية.

وقوله [والذكورة] احترز به عن غيرها فلا تكون المرأة والخثى وليين للأخبار السابقة.

وقوله [والعدالة] احترز به عن غيرها فالفاسق هل يلي تزويج موليته؟ فيه خلاف منتشر: المذهب أنه لا يلي كولاية المال، ولقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي مرشد»^(١)، أي رشيد لأن الفسق يقدح في الشاهد فكذا في الولي كالرق ويستثنى من هذا السيد فإنه يزوج أمته ولو كان فاسقاً لأنه يزوج بالملك على الأصح لا بالولاية.

(١) صحيح موقوفاً. رواه الشافعي في «الأم» (٢٢/٥)، ومن طريقه البيهقي (١٢٦/٧)، عن مسلم بن خالد وسعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً به. وإسناده حسن، سعيد بن سالم القداح صدوق يهيم، ومسلم ابن خالد صدوق كثير الأوهام، وعبد الله بن عثمان بن خثيم صدوق. قال البيهقي: الصحيح موقوف. وقال الدارقطني: محفوظ من قول ابن عباس (نصب الراية - ١٨٨/٣). ورواه ابن أبي شيبة (١٣١/٤) عن معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي يحيى عن الحكم بن مهنا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أدنى ما يكون في النكاح أربعة الذي يزوج، والذي يتزوج وشاهدين. وصححه البيهقي في «الخلافيات» (التلخيص - ١٦٣/٣).

واعلم أن الرافعي قال: إن أكثر المتأخرين أفتى بأن الفاسق يلي لا سيما الخراسانيون، واختاره الروياني قال النووي: وسئل الغزالي في ولاية الفاسق فقال: إنه لو سلبناه الولاية لانتقلت إلى حاكم يرتكب ما نفسقه به ولي وإلا فلا. قال النووي: وهذا الذي قاله حسن، فينبغي أن يكون العمل به والله أعلم.

[فرع]: إذا فرعنا على أن الفسق يسلب الولاية فلو تاب، قال البغوي: يزوج في الحال، وقال الرافعي: القياس الظاهر، وهو المذكور في الشهادات أنه لا بد من استبرائه لعود ولايته حيث يعتبر الشهادة والله أعلم.

[فرع]: يجوز للأعمى أن يتزوج بلا خلاف، وله أن يزوج على الأصح، وأما الآخرس فإن كان له كتابة أو إشارة مفهومة ففيه الخلاف في الأعمى وإلا فلا ولاية له والله أعلم.

واعلم أن هذه الشروط كما تعتبر في الولي كذلك تعتبر في الشاهدين، فلا يصح عقد النكاح إلا بحضرة شاهدين مسلمين وإن كانت الزوجة ذمية مكلفين حرين ذكرين عدلين، يعني في الظاهر، ويشترط مع ذلك أن يكونا ممن تقبل شهادتهما لكل واحد من الزوجين وعليه، وأن يكونا سميعين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين متيقظين فلا ينعقد بحضرة المغفل الذي لا يضبط، وحجة ذلك قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل»^(١) والمعنى في ذلك الاحتياط للأبضاع وصيانة النكاح عن الجحود، ولحفظ الأنساب، فلو عقد بحضرة الفاسقين كشهود قضاة الرشا وشهود قسم الظلمة وشبههم فالنكاح باطل كما لو عقد بحضرة كافرين أو عبيدين فينبغي أن يتنبه لمثل ذلك، ويتحرى مريد النكاح شهوداً عدولاً كما جاء في التنزيل وأخبر به رسول الله ﷺ والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/٤٩).

[فرع]: يشترط في صحة عقد النكاح حضور أربعة: وبى وزوج وشاهدي عدل ويجوز أن يوكل الولي والزوج، فلو وكل الولي والزوج أو أحدهما أو حضر الولي ووكيله وعقد الوكيل لم يصح النكاح لأن الوكيل نائب الولي والله أعلم.

قال: (وأولى الولاية الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ للأب ثم العم ثم ابنه على هذا الترتيب) أولى الولاية الأب لأن من عداه يدلي به ثم الجد: أي أبو الأب وإن علا لأن له ولاية وعصوبة، فقدم على العاصب فقط، ثم الأخ من الأبوين أو من الأب ثم ابنه وإن سفل لإدلائهم بالأب ثم العم لأبوين أو لأب ثم ابنه وإن سفل ثم سائر العصبات والترتيب في التزويج كالترتيب في الإرث إلا في الجد فإنه يقدم على الأخ هنا بخلاف الإرث وإلا في الابن فإنه لا يزوج بالبنوة وإن قدم في الإرث، ووجه عدم ولايته في النكاح أنه لا مشاركة بينه وبين الأم في النسب فلا يعتني بدفع العار عنه فلو شارك الأم في النسب كابن هو ابن ابن عمها فله الولاية بذلك لا بالبنوة، وكذا إذا كان معتقاً أو قاضياً أو ولدت قرابة من وطء الشبهة، بأن كان ابنها أخاها أو ابن أخيها أو ابن عمها، ولا تمنعه البنوة التزويج بالجهة الأخرى والله أعلم.

قال: (فإن عدمت العصبات فالمولى المعتق ثم عصباته) أي الرجل ثم عصبته المولى، وهكذا على ترتيب الإرث لقوله ﷺ: «الولاء لحمه كلحمه النسب»^(١) فإن كان المعتق امرأة فالأصح أنه يزوجه من يزوج المعتقة لكن برضا العتيقة، ولا يشترط رضا المعتقة، بكسر التاء على الأصح وأما بعد موت المعتقة، فيزوج من له الولاء، فيقدم ابن المعتقة، وفي وجه تبقى ولاية الأب والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/٢١).

[فرع]: تزوج عتيق بحرة الأصل، فأنت بابتة زوجها بعض العصابات الحاكم، وقيل مولى الأب والله أعلم.

[فرع]: لو خلف المعتق ابنين قال ابن الحداد: يزوجها كل منهما على الانفراد كالنسب والله أعلم.

قال: (ثم الحاكم) أي حاكم الموضع الذي هي فيه لقوله ﷺ: «السلطان ولي من لا ولي له»^(١) فلو أذنت لحاكم بلد آخر لم يصح قاله الغزالي والله أعلم.

[فرع]: هذا الترتيب الذي ذكرناه في الأولياء معتبر في صحة النكاح، فلا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه لأنه حق مستحق بالتعصيب فأشبهه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف الترتيب المذكور لم يصح النكاح والله أعلم.

قال: (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة ويجوز أن يعرض نكاحها قبل انقضاء العدة) الخطبة بكسر الخاء هي التماس النكاح، ثم المرأة إن كانت خلية عن النكاح والعدة جازت خطبتها تصريحاً وتعريضاً قطعاً، وإن كانت مزوجة حرمت قطعاً، وإن كانت معتدة حرم التصريح بخطبتها، وأما التعريض فإن كانت رجعية حرم التعريض، لأنها زوجة. وإن كانت في عدة الوفاء وما في معناها كالبائن والمفسوخ نكاحها فلا يحرم التعريض لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، لأن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها فبت طلاقها، فقال لها النبي ﷺ: «إذا حللت فأذنيني»^(٢) وفرق بين التصريح والتعريض بأنه إذا صرح تحققت الرغبة فيها، فربما كذبت في انقضاء العدة لغلبة

(١) سبق تخريجه (٢/ ٤٩)، ضمن حديث عائشة رضيت عنها.

(٢) رواه مسلم [١٤٨٠]، وأبو داود [٢٢٨٤]، والترمذي [١١٣٥]، والنسائي [٣٣٤٤].

الشهوة أو غيرها، وفي التعريض لا يتحقق ذلك، وهذا الفرق يصح فيها إذا كانت عدتها بالأقراء دون الأشهر مع أن الصحيح أنه لا فرق بين العدة بالإقراء أو بالأشهر، ثم ألفاظ التصريح ما كان نصاً في إرادة التزويج، نحو: أريد أن أنكحك، وإذا حللت نكحتك، والتعريض ما يحتمل الرغبة وعدمها كقوله: رب راغب فيك، وإذا حللت فأذنيني، ومن يجد مثلك، ونحو ذلك ثم هذا كله فيما إذا خطبها غير صاحب العدة، أما صاحبها الذي يحل له نكاحها فيها فله التصريح بخطبتها والله أعلم.

قال: (والنساء على ضربين: ثيبات وأبكار، فالبكر يجوز للأب والجد إجبارها على النكاح، والثيب لا يجوز تزويجها إلا بعد بلوغها وإذنها) قد تقدم لك ترتيب الأولياء من النسب وغيره، ولا شك أن أقوى أسباب الولاية الأبوة ثم الجدودة لكمال شفقتهم، فلهذا كان للأب والجد تزويج البكر من كفء بغير إذنها، صغيرة كانت أو كبيرة بمهر المثل لقوله ﷺ: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر وإذنها صماتها»^(١) رواه مسلم، وفي رواية: «وإذنها سكوتها» والإجبار منوط بالبكار لا بالصغر عندنا، خلافاً لأبي حنيفة، ثم هذا إذا لم يكن بين الأب والجد عداوة ظاهرة فإن كان ففي جواز إجبارها وجهان. قال ابن كج^(٢)، وابن المرزبان^(٣): ليس له إجبارها. وعلى ذلك جرى الرافعي والنووي، قال الحناطي: ويحتمل الجواز.

- (١) رواه مسلم [١٤٢١]، وأبو داود [٢٠٩٨]، والترمذي [١١٠٨]، والنسائي [٦٩/٦]، وابن ماجه [١٨٧٠]، وأحمد (٢١٩/١). من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
- (٢) هو العلامة يوسف بن أحمد بن كج أبو القاسم الدينوري. تفقه على ابن القطان، وصنف كتاب التجريد. قتله العيارون بدينور سنة ٤٠٥ هـ. [طبقات السبكي - ٣٥٩/٥]
- (٣) هو أحد أركان المذهب ورفعائه الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن المرزبان من بغداد تفقه على أبي الحسين ابن القطان، ودرس عليه أبو حامد الإسفرايني. توفي سنة ٣٦٦ هـ. [طبقات السبكي - ٣٤٦/٣]

قلت: جزم الماوردي والرويانى ببقائه على ولايته وأوردا على أنفسهما بأن الأب إذا كان عدوآ، ووضعها تحت غير كفاء، وأجابا بأن خوف العار يرشد إلى دفع هذا التوهم والله أعلم.

ويستحب أن تستأذن البالغة للخبر، ولو أقر الأب أو الجد بالنكاح حيث له الإيجابار قيل على الأصح لأنه يقدر على الإنشاء ومن قدر على الإنشاء قدر على الإقرار، وفي وجه لا يقبل حتى تشاهده البالغة، ولو استأذنها في دون مهر المثل فسكتت لم يكف أو في أن يزوجه بغير كفاء فسكتت كفى في أصح الوجهين، وإن زوج غير الأب والجد، فلا بد من إذن البكر بعد البلوغ، ويكفي السكوت على الأصح لعموم الخبر، ثم حيث يكفي السكوت فسواء ضحكت أو بكت إلا أن تبكي بصياح أو ضرب خد فلا يكفي ولا يكون رضا والله أعلم.

وأما الثيب أي العاقلة، فلا يجوز تزويجها إلا بإذنها بعد البلوغ، وإذنها النطق لقوله ﷺ: «الثيب تستنطق»^(١). ولا استنطاق إلا بعد البلوغ بالإجماع فإن كانت مجنونة أو صغيرة جاز للأب والجد تزويجها لا لغيرهما لأن الجنون إذا انضم إلى الصغر تأكدت الولاية، وليس لها حالة تستأذن فيها، ولها ولاية الإيجابار في الجملة فاقتضت المصلحة تزويجها، ويكفي ظهور المصلحة وإن لم يكن بها حاجة إلى النكاح لأن النكاح يفيد المهر والنفقة، هذا هو الصحيح، وقيل لا تزوج الثيب الصغيرة المجنونة، ولو كانت كبيرة وقد بلغت مجنونة جاز للأب والجد تزويجها، وكذا يجوز للحاكم عند عدم الأب والجد، وإن كان لها قريب من أخ وغيره، هذا هو الصحيح لأن ولايته عامة وله ولاية على مالها ويرجى شفاؤها وبهذا فارقت الصغيرة، وقيل

(١) لم أعثر عليه.

يزوجها القريب كالأخ. وهل يلزمه مراجعة أقاربها أو يستحب؟ وجهان، ثم الحاكم إنما يزوجها بظهور الحاجة بأن تظهر مخايل شهوتها، أو لقول الأطباء إن شفاءها يتوقع به فيجب حينئذ، وقال ابن الصباغ: لا يزوجها الحاكم إلا إذا قال الأطباء إن شفاءها فيه فلو انتفى ذلك فزوج لأحل النفقة أو لمصلحة أخرى لم يجز في الأصح لأن تزويجها يقع إجباراً، وغير الأب والجد لا يجبر، وقيل يجوز كما يزوج الأب للمصلحة، أما إذا بلغت عاقلة ثم جنت فهل للأب والجد تزويجها؟، إذا قلنا لا تعود ولاية المال إليهما وجهان أصحهما نعم، وفي التتمة يزوجها الأب بلا خلاف والصحيح أنه تعود ولاية من له ولاية بالجنون، ولا يلي القاضي فعلى هذا الأب والجد يزوج لا محالة.

وقول الشيخ [والثيب لا تزوج إلا بعد بلوغها وإذنها] تستثنى الصغيرة والمجنونة الثيب على ما تقدم والله أعلم.

واعلم أن البكارة تزول بوطء حلال أو شبهة أو زنا، وفي القديم أن الزانية حكمها حكم البكر وهو ضعيف، ولو حصلت الثبوة بالسقطة أو بأصبع أو حدة الطمث، وهو الحيض أو طول التعنيس، وهو بقاؤها زماناً بعد أن بلغت حد التزويج ولم تزوج فالصحيح أنها كالأبكار، ولو وطئت مكرهة أو نائمة أو مجنونة فالأصح أنها كالثيب، فلا بد من نطقها، وقيل كالبكر قال الصيمري: ولو خلقت المرأة بلا بكارة فهي بكر والله أعلم.

[فرع]: ادعت المرأة البكارة أو الثبوة فقطع الصيمري والماوردي بأن القول قولها ولا يكشف حالها لأنها أعلم، قال الماوردي: ولا تسأل عن الوطء، ولا يشترط أن يكون لها زوج قال الشاشي: وفي هذا نظر لأنها ربما أذهبت بكارتها بأصبعها فله أن يسألها فإن اتهمها حلفها.

قلت: طبع النساء نزاع إلى ادعاء نفي ما يجبر إلى العار فينبغي مراجعة القوابل في ذلك وإن كان الأصل البكارة لأن الزمان قد كثر فساد، فلا بد من مراجعة القوابل، ولا يكفي السكوت احتياطاً للأبضاع والأنساب والله أعلم.

[فرع]: في «أصل الروضة» أقرت لزوج وأقر وليها المقبول إقراره لآخر، فهل المقبول إقرارها أو إقراره؟ فيه وجهان بلا ترجيح والله أعلم.

قلت: وفي «الكفاية» لابن الرفعة إذا أقرت المرأة بالنكاح وصدقها الزوج قبل على الجديد، فعلى هذا لا يكفي الإطلاق على الأصح، فلا بد أن تقول: زوجني وليي بعدلين ورضاي حيث يعتبر، وكذا لو ادعى الزوج، فهل يشترط عدم تكذيب الولي والشهود لها؟ فيه أوجه أصحها لا، ثم قال: فإذا قبلنا إقرارها وإن كذبها الولي فلو أقرت لشخص وأقر المجرى لآخر فهل يقبل إقراره أم إقرارها؟ وجهان، وحكى الإمام عن الأصحاب تردداً في قبول إقرار البكر ومعها مجبر ورجح عدم القبول انتهى ملخصاً والله أعلم.

قال: (والمحرمات بالنص أربع عشرة: سبع من جهة النسب، وهن الأم وإن علت، والبنت وإن سفلت، والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت) اعلم أن أسباب الحرمة المؤبدة للنكاح ثلاثة: قرابة، ورضاع، ومصاهرة.

السبب الأول القرابة، ويحرم بها سبع كما ذكرهن الشيخ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] فهؤلاء محرمات بالنص ولا تحرم بنات الأعمام والعلمات والأخوال والخالات قرين أم بعدن

عكس السابقات. قال الأستاذ أبو منصور^(١): ويجرم نساء القرابة إلا من دخلت في اسم ولد العمومة أو ولد الخؤولة والله أعلم.

قال: (واشتان بالرضاع: وهما المرضعة والأخت من الرضاع) هذا هو السبب الثاني من المحرم، وهو الرضاعة لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]. واعلم أن كل ما حرم بالنسب حرم بالرضاعة كما ذكره الشيخ بعد لقوله ﷺ: «يجرم من الرضاع ما يجرم من النسب»^(٢) رواه الشيخان، وفي رواية: «ما يجرم من الولادة»^(٣).

ويستثنى من ذلك صور: منها أم أخيك أو أختك من الرضاع فإنها قد لا تحرم كما إذا أرضعت أجنبية أخاك أو أختك، فإنها لا تحرم عليك، وفي النسب تحرم لأنها إما أملك أو زوجة أبوك، ومنها أم نافتك أي أم ولد ولدك وهي في النسب حرام لأنها إما بنتك أو زوجة ابنك، وفي الرضاع قد لا تكون بنتاً ولا زوجة ابن بأن أرضعت أجنبية ولد ولدك، ومنها جدة ولدك حرام في النسب لأنها أم أملك أو أم زوجتك، وفي الرضاع قد لا تكون كذلك بأن أرضعت أجنبية ولدك فإن أمها جدته وليست بأملك ولا بأم زوجتك، ومنها أخت ولدك حرام بالنسب لأنها إما بنتك أو ربيبك، وإذا أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخته وليست بنتك ولا ربيبك.

(١) هو الإمام الكبير عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الأستاذ أبو منصور البغدادي. له مصنفات عديدة منها: فضائح المعتزلة، وكتاب الفرق بين الفرق، والتحصيل في أصول الفقه، والعباد في مواريث العباد، وغيرها. توفي بأسفراين سنة ٤٢٩ هـ. [طبقات السبكي - ١٣٦/٥].

(٢) رواه البخاري [٢٦٤٥]، ومسلم [١٤٤٧]، والنسائي (٨٣/٦)، وابن ماجه [١٩٣٨]، وأحمد (٢٧٥/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري [٢٦٤٦]، ومسلم [١٤٤٤]، من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «إن الرضاعة تحرم ما يجرم من الولادة».

واعلم أن أخت الأخ في النسب والرضاع لا تحرم، وصورته في النسب أن يكون لك أخت لأم وأخ لأب فيجوز له نكاحها لأنها ليست بأخته من أبيه ولا أخته من أمه بل هي من رجل آخر وأم أخرى، فهي أجنبية، وصورته من الرضاع أن امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها وهي أختك من الرضاع وقد ذكر الرافعي هذه المسائل الأربع في كونهن لا يحرم من الرضاع ويحرم من النسب وقد نظمها بعضهم فقال:

أربع في الرضاع هن حلال وإذا ما ناسبتهن حرام
جدة ابن وأخته ثم أم لأخيه وحافد والسلام

وقال في «الروضة»: قلت كذا. قال جماعة من أصحابنا: تستثنى الأربع وقال المحققون: لا حاجة إلى إستثنائها لأنها ليست داخلية في الضابط، ولهذا لم يستثنها الشافعي انتهى. وكذا لم يستثن في الصحيح وهو يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. وبيان كونها لم تدخل في الضابط أن أم الأخ في النسب لم تحرم لكونها أم أخ بل لكونها أمًا أو حليمة أب ولا كذلك الرضاع وقس الباقي والله أعلم.

وزاد ابن الرفعة أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة من الرضاع لا يحرم فلا تحرم عليك أم عمك ولا أم عمتك ولا أم خالك ولا أم خالتك من الرضاع والله أعلم.

قال: (وأربع بالمصاهرة: وهن أم الزوجة، والربيبية إذا خلا بالأم، وزوجة الأب، وزوجة الابن) هذا هو السبب الثالث وهو المصاهرة فيحرم بها على التأييد أربع: إحداهن أم امرأتك، وكذا جداتها بمجرد العقد سواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. وفي وجه لا

تحرم إلا بالدخول كالربيبة، وهو ضعيف. الثانية بنت الزوجة سواء بنت النسب أو الرضاع، وكذا بنات أولادها بشرط أن يدخل بالأم فإن بانت منه قبل الدخول بها حللن له، وإن دخل بها حرمن عليه على التأبيد لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وقول الشيخ [إذا خلا بالأم] المراد بالخلوة الدخول بها لأنه اصطلاح عرفي، والربيبة بنت الزوجة من غيره وإن لم تكن في حجره، وذكر الحجور ورد على الغالب. فإن قلت: لم حرمت أم الزوجة بمجرد العقد بخلاف البنت فإنها لا تحرم إلا بالدخول على أمها؟ فالجواب أن الزوج يتلى في العادة بمعاملة أم الزوجة عقب العقد لأنها ترتب أمر بنتها فحرمت بمجرد العقد ليتمكن من الخلوة بها لذلك بخلاف النبت.

واعلم أنه لا يحرم على الرجل بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا ابنته ولا أم زوجة الأب ولا ابنتها ولا أم زوجة الابن ولا ابنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الراب. الثالثة زوجة الأب حرام، وكذا زوجة الأجداد سواء في ذلك من جهة الأب أو الأم، وسواء في ذلك من النسب أو الرضاع لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]. فاسم الأبوة صادق على الكل باعتبار الحقيقة والمجاز أو باعتبار الحقيقة مطلقة والله أعلم.

الرابعة زوجة الابن حرام وكذا بنو الابن وإن سفلوا، سواء في ذلك النسب والرضاع لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. والمراد أنه لا تحرم زوجة الولد الذي تبناه، وهذا التحريم بالعقد والله أعلم.

واعلم أن هذا التحريم محله في العقد الصحيح، أما بالنكاح الفاسد فلا تتعلق به حرمة المصاهرة لأنه لا يفيد حل المنكوحة، نعم وطء الشبهة يحرم، فإذا تزوج امرأة ووطئها أبوه أبو ابنه بشبهة انفسخ نكاحها لأنه معنى يؤيد الحرمة فإذا طراً أبطل النكاح كالرضاع. وقول الشيخ [يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب] قد تقدم وما يستثنى منه والله أعلم.

قال: (وواحدة من جهة الجمع، وهي أخت الزوجة ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها) يحرم على الرجل أن يجمع في نكاحه بين المرأة وأختها، سواء في ذلك الأختان من الأبوين، أو من الأب، أو من الأم، وسواء في ذلك الأخت من النسب، أو الرضاع لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]. عطف سبحانه وتعالى تحريم الجمع على تحريم المحرمات المذكورات في أول الآية. وفي الحديث: «ملعون من جمع ماءه في رحم أختين»^(١). وكذلك يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لقوله ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها»^(٢) رواه الشيخان في منع الجمع فيما تقدم أنه يؤدي إلى قطع الرحم، وكما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها كذلك يحرم الجمع بين المرأة وبنت أخيها وبنات أولاد أخيها، وكذلك بين المرأة وبنت أختها وبنات أولاد

(١) لا أصل له. وقد ذكره ابن الجوزي بهذا اللفظ ولم يعزه إلى كتاب من كتب الحديث، وقال ابن عبد الهادي: لم أجد له سنداً بعد أن فتشت عليه في كتب كثيرة. ويروى بلفظ: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماءه في رحم أختين. وهو أيضاً لا أصل له، كما قال الحافظ في التلخيص (١٦٦/٣).

(٢) رواه البخاري [٥١٠٩]، ومسلم [١٤٠٨]، وأبو داود [١٠٦٦]، والترمذي [١١٢٥]، والنسائي [٧٩/٦]، وابن ماجه [١٩٢٩]، وأحمد (٤٦٢/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أختها سواء في ذلك النسب والرضاع. وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين لو قدرت إحداهما ذكراً لما حل له نكاح الأخرى لأجل القرابة واحترزنا بالقرابة عن المرأة وأم زوجها وعن المرأة وابنة زوجها فإنه يجوز الجمع بينهما، وإن كانت إحداهما لو كانت ذكراً لم تحل للأخرى والله أعلم.

[فرع]: ملك أمة فادعت أنها أخته من الرضاع: فإن كان ذلك قبل أن يملكها لم تحل له، وإن ادعته بعد أن مكنته من الوطء لم تحرم عليه، وإن ادعته بعد الملك وقبل الوطء فوجهان جاريان فيها إذا ادعت أنها موطوءة أبيه، ولو ادعت إخوة نسب لم تحرم عليه لأن النسب لا يثبت بالنساء فلا يثبت بهن التحريم بالنسب بخلاف الرضاع قاله القاضي حسين والله أعلم.

[فرع]: كل امرأتين يحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين لكن يجوز الجمع بينهما في أصل الملك والله أعلم.

قال: (وتُرد المرأة بخمسة عيوب: بالجنون، والجذام، والبرص، والرتق، والقرن، ويرد الرجل أيضاً بخمسة عيوب: بالجنون، والجذام، والبرص، والجرب، والعنة) لا شك أن النكاح يراد للدوام، ومقصوده الأعظم الاستمتاع، وهذه العيوب منها ما يمنع المقصود الأعظم، وهو الوطء كالجب، وهو قطع الذكر، والعنة فإنها تمنع الجماع. أو الرتق، وهو انسداد محل الجمع باللحم، وكذا القرن لأنه عظم في الفرج يمنع الجماع أو ما يشوش النفس فيمنع كمال الاستمتاع كالجنون والجذام، وهو علة صعبة يحمر منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر. نسأل الله الكريم العافية، والبرص فيثبت الخيار بسبب ذلك لأننا لو لم نثبت الخيار في الفسخ بذلك لأدى إلى دوام الضرر ولا ضرر في الإسلام. والأصل في ذلك ما روي أنه ﷺ

تزوج امرأة من غفار فلما دخلت عليه رأى بكشحها بياضاً فقال: «البي ثيابك والحقى بأهلك»، وقال لأهلها: «دلستم علي»^(١) رواه البيهقي في السنن الكبير من رواية ابن عمر رضي الله عنهما قال: والكشح الجنب فثبت في البرص النص، وقيس الباقي عليه لأنه في معناه في المنع من كمال الاستمتاع وأولى، وروى عمر رضي الله عنه قال: أيما رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها صداقها وذلك لزوجها على وليها^(٢). ولأن النكاح عقد معاوضة قابل للرفع فجاز رفعه بسبب العيوب المؤثرة في المقصود كالبيع ولا فرق في الجنون بين المطبق والمتقطع، سواء كان يقبل العلاج أم لا ولا يلحق به الإغماء إلى أن يزول المرض، ويبقى زوال العقل، وبالجملة فهذه العيوب سبعة: ثلاثة يشترك فيها الزوجان، وهي الجنون والجذام والبرص، واثنان يختصان بالزوج، وهما الجب والعنة، واثنان يختصان بالمرأة وهما الرتق والقرن،

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٩٣/٣)، من طريق جميل بن زيد الطائي قال: صحبت شيخاً من الأنصار ذكر أنه كانت له صحبة، يقال له: كعب بن زيد، أو زيد بن كعب، فحدثني أن رسول الله ﷺ - فذكره. وإسناده ضعيف فيه جميل بن زيد وهو متروك، كما قال الدارقطني في «الضعفاء». وقد اضطرب الرواية عنه بهذا الحديث، فقد رواه الحاكم (٣٤ / ٤) من طريقه عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه، ورواه البيهقي (٢١٤ / ٧)، وابن عدى في «الكامل» (٥٩٣ / ٢) من طريقه عن ابن عمر رضي الله عنهما، وجميل لم يسمع من ابن عمر كما ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٢١٥ / ٢)، وقال في «التاريخ الصغير» (٨٠ / ٢): لم يصح حديثه. اهـ.

والكشح: هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، ومن لدن السرة إلى المتن. (لسان العرب).
(٢) إسناده ضعيف. رواه مالك (ص: ٣٢٦)، وعنه الشافعي في «الأم» (٨٤ / ٥)، ومن طريقه البيهقي (٢١٤ / ٧)، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر - فذكره. ورواه ابن أبي شيبة (١٧٥ / ٤)، وسعيد بن منصور [٨١٨]، والدارقطني (٢٦٦ / ٣)، من طرق عن يحيى بن سعيد به. وإسناده ضعيف لانقطاعه؛ فإن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٧١).

ويمكن حصول خمسة في كل الزوجين كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى. قال الرافعي: والعبارة «للروضة». وما سواها من العيوب لا خيار به على الصحيح الذي قطع به الجمهور، فلا يثبت الخيار بالصنان والبخر وإن لم يقبل العلاج، ولا بدوام الاستحاضة والقروح السائلة وما في معنى ذلك، وقيل يثبت في ذلك لحصول التنفير، ثم إن الرافعي ذكر في باب الديات: أن المرأة إن كانت لا تتحمل الوطء إلا بالإفشاء لم يجز للزوج وطؤها. قال الغزالي: إن كان سببه ضيق المنفذ بحيث يخالف العادة فله الخيار، والمشهور من كلام الأصحاب أنه لا يثبت الخيار بمثل هذا، ثم قال: ويشبه أن يقال إن كانت المرأة تتحمل وطء نحيف مثلها فلا فسخ وإن كان بسبب ضيق المنفذ بحيث يحصل به الإفشاء من كل وطء فهذا كالرتق. وينزل ما قاله الأصحاب على الحالة الأولى، وما قاله الغزالي على الحالة الثانية. قال الرافعي: ولا خيار بكون الزوج أو المرأة عقيماً ولا بكونها مفضاة، والإفشاء هو رفع الحاجز بين مخرج البول ومدخل الذكر والله أعلم.



الصدّاق

قال: (فصل: ويستحب تسمية المهر في النكاح فإن لم يسم صح العقد ووجب مهر المثل بثلاثة أشياء: أن يفرضه الحاكم أو يفرضه الزوجان أو يدخل بها فيجب مهر المثل) الصدّاق بفتح الصاد وكسر ها هو اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطاء، وله أسماء: صدّاق ونحلة وفريضة وأجر، وهذه في القرآن العزيز. ومهر وعليقة وعقر، وهذه في السنة الشريفة، والصدّاق مأخوذ من الصدق، وهو الشديد الصلب لأنه أشد الأعواض ثبوتاً فإنه لا يسقط بالتراضي. والأصل فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، والنحلة الهبة، وسمي نحلة لأن المرأة تستمتع بالزوج كهو، بل هي أكثر فكأنها تأخذ الصدّاق من غير مقابلة شيء، ومن السنة قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»، ثم إنه لم يجده فقال رسول الله ﷺ: «زوجتكها بما معك من القرآن»^(١).

إذا عرفت هذا فالمستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصدّاق اقتداء برسول الله ﷺ فإنه لم يعقد إلا بمسمى، ولأنه أدفع للخصومة، ومقتضى كلام الشيخ أن المهر ليس ركناً في النكاح، وهو كذلك قال الأصحاب: ليس المهر ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن ذكر الثمن ركن فيه، والفرق أن المقصود الأعظم من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو قائم بالزوجين، فلهذا لم يكن ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن العوض مقصود فيه، ويدل على ما ذكرناه في النكاح باعتبار جواز إخلائه عن ذكر الصدّاق قوله

(١) رواه البخاري [٥٠٣٠]، ومسلم [١٤٢٥]، وأبو داود [٢١١١]، والترمذي [١١١٤]، والنسائي [٩٢/٦]، وابن ماجه [١٨٨٩] مختصراً، وأحمد [٣٣٦/٥] من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وهو حديث الواهبة.

تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وهو دليل لمسألة التفويض التي ذكرها الشيخ بقوله [فإن لم يسم صح العقد] ومعنى التفويض إخلاء النكاح عن ذكر الصداق، وصورته أن يصدر من مستحق المهر، وذلك بأن تقول البالغة الرشيدة ثيباً كانت أو بكرًا: زوجني بلا مهر، أو على أن لا مهر لي فيزوجها الولي وينفي المهر أو يسكت.

ومن التفويض الصحيح أيضاً أن يقول سيد الأمة: زوجتكها بلا مهر أو يسكت لأنه مستحق المهر فإذا وقع العقد صحيحاً لم يجب به مهر على الجديد الأظهر كما هو مقتضى كلام الشيخ رحمه الله، ووجه عدم ثبوته بالعقد أنه حقها فإذا رضيت بعدم ثبوته لم يثبت، ولأن الصداق لو وجب بالعقد لتتصف بالطلاق، وعلى الأظهر هل يقول: ملكت بالعقد أن تملك مهر المثل أو أن تملك مهرًا ما؟ فيه قولان. وبالجمله فلها مطالبة الزوج بفرض مهر قبل المس وهو الوطء لأن خلو العقد عن المهر خاص بالنبي ﷺ، ولتكن على تثبت مما تسلم نفسها به. وله طرق كما ذكره الشيخ: أحدها أن يفرضه القاضي وذلك عند امتناع الزوج من الفرض أو عند تنازعهما في القدر المفروض فيفرض الحاكم مهر المثل بنقد البلد حالاً ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص كما في قيم المتلفات، نعم الزيادة والنقص اليسيران الواقع منهما في مجل الاجتهاد لا اعتبار به، ويشترط علم الحاكم بقدر مهر المثل وإذا فرض لم يتوقف لزومه على رضا الخصمين لأنه حكم منه، وحكم القاضي لا يفتقر لزومه إلى رضا الخصمين.

الطريق الثاني أن يفرضه الزوجان فإن قدرا قدر مهر المثل وهما يعلمانه فلا كلام وإن جهلا قدر مهر المثل أو أحدهما وقدرا فرضاً فقولان: أظهرهما عند الجمهور صحة ما قدره نص عليه في الأم. سواء كان قدر مهر المثل أو دونه أو فوقه، وسواء

كان من جنسه أو من غير جنسه، وسواء كان من نقد أو عرض، وسواء كان حالاً أو مؤجلاً لأن الفرض بمنزلة الإصداق ولو تراضيا على صداق عند العقد كذلك صح، ولهذا لو طلقها قبل الدخول يشطر ما فرضاه لأنه كالمسمى في العقد.

الطريق الثالث: أن يدخل بها قبل فرض من الحاكم وقبل تراضيهما على شيء فيجب لها به مهر المثل لأن الوطء بلا مهر خاص بالنبى ﷺ ولأن البضع فيه حق الله، ولهذا لا يباح بالإباحة فيصان عن صورة الإباحة، ثم المعتبر مهر مثلها وقت الوطء أم العقد أم أكثر مهراً من يوم العقد إلى الوطء؟ فيه أوجه: أحدها في المحرر والمنهاج أن الاعتبار بيوم العقد، وهذا الوجه لم يحكه في «الروضة» بالكلية بل صحح أن الواجب أكثر مهراً من يوم العقد إلى الوطء، ونقله الرافعي عن المعتبرين ثم نقل الرافعي في باب العتق أن الأكثرين على اعتبار يوم العقد ذكره عند شرائه نصيب الشريك والله أعلم.

ولو مات أحد الزوجين قبل الفرض والوطء فهل يجب مهر المثل أم لا يجب شيء؟ فيه خلاف مبني على حديث بروع بنت واشق فإنها نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله ﷺ بمهر نسائها والميراث^(١)، فاختلف الأصحاب في ذلك على طرق فقل إن ثبت الحديث وجب المهر وإلا فقولان، وقيل

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١١٥]، والترمذى [١١٤٥]، والنسائى [٩٩/٦]، وابن ماجه [١٨٩١]، وأحمد (٤٨٠/٣)، وابن حبان [٤٠٩٩]، والحاكم (٨٠/٢)، والبيهقى (٢٤٥/٧)، من طريق فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق فقال لها الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث فقال معقل بن سنان سمعت رسول الله ﷺ قضى به في بروع بنت واشق. وإسناده صحيح رجاله ثقات. وصححه الترمذى والبيهقى في «السنن»، وفي «مختصر الخلافات» (١٧٥/٤)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

إن لم يثبت فلا مهر، وقيل إن ثبت وجب المهر وإلا فلا يجب، وقيل قولان مطلقاً وهو الأصح، وبه قطع العراقيون، واختلفوا في الأرجح من القولين فقال الرافعي: رجح صاحب «التقريب»، والمتولي الوجوب، ورجح العراقيون والإمام البغوي والرويان أنه لا يجب، ومقتضاه رجحان الثاني وهو أنه لا يجب وصرح بتصحيحه في المحرر وقال النووي في «المنهاج»: أظهر وجوبه. ولفظ «الروضة» قلت: الراجح ترجيح الوجوب، والحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والاعتبار بما قيل في إسناده وقياساً على الدخول فإن الموت مقرر كالدخول، ولا وجه للقول الآخر مع صحة الحديث والله أعلم.

فإن أوجبنا مهر المثل فهل الاعتبار بيوم العقد أم بيوم الموت أم بأكثرها؟ فيه أوجه ليس في «الرافعي»، ولا في «الروضة» ترجيح والله أعلم.

ولو طلقها قبل الدخول والفرض وجبت لها المتعة ولا تشطير تفريعاً على الأظهر أنه لا يجب بالعقد شيء فينحط الأمر إلى المتعة لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فخص سبحانه وتعالى التشطير بالمفروض.

واعلم أن مهر المثل هو القدر الذي يرغب به في أمثال المرأة ولكن الركن الأعظم النسب، فيراعى أقرب من ينسب إلى من تنتسب إليه هذه المرأة كالأخت ويراعى في نساء العصبات قرب الدرجة وإن متن، وأقربهن الأخت للأبوين ثم لأب ثم بنات الأخوة للأبوين ثم لأب ثم العمات كذلك ثم بنات الأعمام فإن تعذر نساء العصبات اعتبر بذوات الأرحام كالجذات والخاللات ويقدم القربى فالقربى من الجهات، وكذا تقدم القربى فالقربى من الجهة الواحدة، وقد يتعذر ذلك إما

يفقدن أو لأنهن لم ينكحن أو للجهل بمقدار مهورهن، وحينئذ فالاعتبار بمثلها من الأجنبيةات، وتعتبر العربية بعربية مثلها والأمة بأمة مثلها وينظر إلى شرف سيدها وعدمه، ويعتبر مهر المعتقة بمعتقة مثلها، ويعتبر مع ما ذكرنا نساء البلد فإن كان نساء عصباتها ببلدتين هي في إحداهما اعتبر بعصبات بلدها فإن كن كلهن ببلدة أخرى فالاعتبار بهن لا بأجنبيات بلدها.

قلت: كذا جزم به الرافعي والنووي، وهو غير خال عن الإشكال، وبالمثال يظهر الإشكال: مثاله امرأة في قرية من قرى مدينة مهر مثل تلك المرأة في قربتها مع ظهور الرغبة ألفتان ومهر أخواتها في المدينة مائتان، فكيف تمهر مع الرغبة بالألفين؟ فإن فرض تساوي البلدين في المهر أو حصل تفاوت قريب سهل الأمر، وإلا فالإشكال قوي فينبغي الأخذ به والله أعلم.

واعلم أنه تعتبر المشاركة في الصفات المرغبة كالعفة والسن والعقل واليسار والبركة والعلم والفصاحة وشرف الأبوين وسائر الصفات التي تختلف بها الأغراض ومتى اختصت بصفة مرغوبة زيد في مهرها، وإن كان فيها نقص ليس في النسوة المعتبرات نقص في المهر بقدر ما يليق به ولو ساحت واحدة لم تلزم المسامحة والله أعلم.

قال: (وليس لأقل الصداق وأكثره حد ويجوز أنه يتزوجها على منفعة معلومة) ليس للصداق حد في القلة ولا في الكثرة بل كل ما جاز أن يكون ثمناً من عين أو منفعة جاز جعله صداقاً، وقال أبو ثور^(١): يتقدر بخمسة دراهم، وأبو حنيفة بعشرة دراهم، وهذا التقدير إن ثبت فيه سنة وإلا فهو تحكم، وفي السنة

(١) هو الإمام إبراهيم بن خالد بن أبي البيان الكلبي أبو ثور. أخذ الفقه عن الإمام الشافعي، وغيره، وهو أحد رواة القديم. قال الرافعي: أبو ثور وإن كان معدوداً، أو داخلاً في طبقة أصحاب الشافعي، فله مذهب مستقل، ولا يعد تفرده وجهاً. اهـ. توفي سنة ٢٤٠ هـ. [طبقات السبكي ٢/ ٧٤].

الشريفة ما يدل لما قلنا، ففي الصحيحين أنه ﷺ قال للرجل الذي أراد التزويج: «التمس ولو خاتماً من حديد»، وهو حديث مطول، وفي آخره: «زوجتكها بما معك من القرآن»^(١) وفيه دليل للمبالغة في القلة وجواز جعل المنفعة صداقاً، وفي حديث عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين»، قالت: نعم، فأجازه^(٢) رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: إنه حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح، وقال ابن عساكر في كتابه «الأطراف»: إنه صحيح.

قلت: وفي الاستدلال على أبي حنيفة به وقفة لجواز أن النعلين كانا يعدلان عشرة دراهم، وأحسن من هذا في الرد قوله ﷺ: «أدوا العلائق»، قيل: وما العلائق؟ قال: «ما تراضى به الأهلون»^(٣). أو بالقياس فيقال إنه لا يتقدر لأنه بدل منفعتها فلا يتقدر كالأجرة، ثم هذا في المرأة الرشيدة، وفي سيد الأمة. أما الولي إذا زوج المحجور عليها فليس له النزول عن مهر مثلها، نعم يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم للخروج من خلاف أبي حنيفة، ويستحب أن لا يزداد على صداق أزواج رسول الله ﷺ وهو خمسمائة درهم. فإن قلت: فهذه أم حبيبة زوج النبي ﷺ أنه ﷺ

(١) سبق تخريجه (٦٧/٢)

(٢) ضعيف. رواه الترمذي [١١١٣]، وابن ماجه [١٨٨٨]، وأحمد (٤٥٥/٣)، من طريق عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف، كما في «التقريب». وقال أبو حاتم: منكر، كما في «العلل» (٤٢٤/١).

(٣) ضعيف جداً. رواه الدارقطني (٢٤٤/٣)، والطبراني في الكبير (٢٣٩/١٢)، من طريق محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف جداً، كما قال الحفاظ في التلخيص (١٩٠/٣). فيه محمد بن عبد الرحمن وأبوه كلاهما ضعيف، كما قال الدارقطني، والهيتمي في المجمع (٢٨٠/٤).

أصدقها أربعمائة دينار^(١). فالجواب أن هذا القدر من فعل النجاشي من ماله إكراماً لسيد الأولين والآخرين ﷺ لأنه ﷺ أداه وعقد به وفعل ذلك النجاشي جرياً على أخلاق الملوك استعمالاً لحسن الصنعة والله أعلم.

قال: (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) اعلم أن المرأة تملك الصداق بالعقد الصحيح أو بالفرض لأنه عقد يملك به العوض، وهو الانتفاع بالبضع وتوابعه فتملك به العوض كالبيع، وهذا إذا كانت التسمية صحيحة، وإلا فتملك مهر المثل، ثم استقراره يحصل بطريقتين: أحدهما الوطء وإن كان حراماً كالوطء في الحيض أو الإحرام لقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]. وفسر الإفضاء بالجماع، ويحصل بذلك بوطأة واحدة. الطريق الثاني يستقر بموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول لأن بالموت انتهى العقد فكان كاستيفاء المعقود عليه كالإجارة، ويستثنى من الموت ما إذا قتل السيد أمته المزوجة فإنه يسقط مهرها على المذهب، فلو لم يحصل وطء ولا موت وحصلت فرقة قبل الدخول نظر إن كانت الفرقة منها بأن فسخت النكاح بعيه أو أرضعت زوجة له أخرى صغيرة ونحو ذلك، أو فسخ النكاح بعيها فيسقط الجميع وإن كانت الفرقة لا بسبب منها ولا منه تشطر المهر، وذلك كما إذا طلقها بنفسه أو فوض الطلاق إليها ففعلت أو علق طلاقها بدخلوها الدار ونحوها فدخلت أو خالعه، وبكل فرقة تحصل لا بسبب من المرأة، واحتج للتشطير بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١٠٧]، والنسائي [٣٣٥٠]، وأحمد [٢٦٨٦٢]، من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة رضي الله عنها أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة، فزوجها النجاشي النبي ﷺ، وأمهرها عنه أربعة آلاف، وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل ابن حسنة. وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا
فَرَضْتُمْ ﴿البقرة: ٢٣٧﴾. ووجه ذلك من جهة المعنى بشيئين، وكذلك القياس
سقوط جميع المهر لأن ارتفاع العقد قبل تسليم المعقود عليه يقتضي سقوط جميع
العوض كما في البيع والإجارة. أحد الشيئين أن الزوجة كالمسلمة إلى الزوج نفسها
بنفس العقد لأن التصرفات التي يملكها الزوج تنفذ من وقت النكاح، ولا تتوقف
على القبض فمن حيث إنه تنفذ تصرفاته استنفذ ببعض العوض، ومن حيث إنه لم
يتصل به المقصود سقط بعضه. الشيء الثاني أنا لو حكمنا بسقوط المهر جميعه لاحتجنا
إلى إيجاب شيء للمتعة فكان إبقاء شيء مما هو واجب أولى من إثبات ما لم يجب.

إذا عرفت هذا فمتى يرجع إليه النصف؟ الصحيح أنه يعود إليه بنفس الطلاق،
لقوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ أي: فلكم نصف ما فرضتم، فهو كقوله:
﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]. والوجه الثاني أن الفراق يثبت
له خيار الرجوع في النصف، فإن شاء تملكه، وإن شاء تركه كالشفعة، والثالث لا
يرجع إلا بقضاء القاضي فعلى الصحيح لو حدثت في الصداق زيادة بعد الطلاق كان
له نصفها سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة، وإن حدث في الصداق نقص كأن
وجد من الزوجة تعد بأن طالبها برد النصف فامتنعت فله النصف مع أرش النقص
وإن تلف كل الصداق، والحالة هذه فعليها الضمان، وإن لم يوجد منها تعد فوجهان:
أحدهما، وهو ظاهر النص، وبه قال العراقيون والروائي: أنها تغرم أرش النقص،
وإن تلف غرمت البذل، لأنه مقبوض عن معاوضة فأشبهه المبيع في يد المشتري بعد
الإقالة، وفي «الأم» نص يشعر بأنه لا ضمان، وبه قال المرازقة، لأنه في يده بلا تعد
فأشبهه الوديعة، ولم يصحح في «الروضة» شيئاً «كالشرح الكبير» لكن رجح الرافعي

في «الشرح الصغير» الأول. فعلى الأول وهو المصحح لو قال الزوج: حدث النقص بعد الطلاق فعليك الضمان، وقالت: بل قبله فلا ضمان علي، فمن المصدق؟ وجهان أصحهما المرأة إذ الأصل براءة ذمتها ولو رجع إليه كل الصداق بفسخ فتلف في يدها فهو مضمون عليها كالبيع يفسخ بإقالة أورد بعيب والله أعلم.

وقوله [يسقط نصف المهر] يعنى في الدين، فإذا أصدقها ديناً في ذمته سقط نصفه بمجرد الطلاق على الصحيح، وعند الاختيار على الوجه الثاني فلو كان أعطاه الصداق الذي في ذمته والمؤدى باق فهل لها أن تدفع قدر النصف من موضع آخر لأن العقد لم يتعلق بعينه أم يتعلق حقه فيه لأنه تعين بالدفع فأشبهه الصداق المعين ابتداءً؟ وجهان أصحهما الثاني والله أعلم.

[فرع]: إذا وهبت الزوجة الزوج صداقها المعين نظر إن كان بعد أن قبضته، وطلقها قبل الدخول فهل يرجع عليها؟ قولان الأظهر عند الجمهور يرجع بنصف بدله إما المثل أو القيمة وإن وهبته إياه قبل أن تقبضه فطريقان، قيل لا يرجع قطعاً، والمذهب طرد القولين سواء قبضته أم لا، ولو كان الصداق ديناً فأبرأته منه لم يرجع على المذهب كما لو شهد شاهدان بدين وحكم به حاكم ثم أبرأ المحكوم له المحكوم عليه، ثم رجع الشاهدان عن الشهادة فإنهما لا يغرمان للمحكوم عليه شيئاً، ولو أصدقها ديناً فقبضته ثم وهبته منه ففيه القولان في هبته العين، وقيل يرجع بالشرط قطعاً والله أعلم.

[فرع]: خالع زوجته قبل الدخول على شيء غير الصداق فله المسمى الذي خالع عليه ولها نصف الصداق، وإن خالعها على صداقها، فقد خالعها على ماله وعلى مالها لأنه عاد إليه نصف الصداق بالخلع فتحصل البينونة، وتبطل التسمية في

نصيبه، وفي نصيبها قولاً تفريق الصفقة، وإن صححنا التسمية فيه، وهو الأصح أي في نصيبها فللزواج الخيار إن كان جاهلاً بالتشطير والتفريق، فإن فسخ رجوع عليها بمهر المثل على الأظهر، وفي قول ببدل المسمى المثل إن كان مثلياً أو القيمة وإن أجاز رجوع عليها بنصف مهر المثل على الأظهر، وعلى القول الآخر بمثل نصف الصداق أو قيمته والله أعلم.

قال: (فصل: في المتعة، وهي اسم للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لمفارقتها إياها) الفرقه ضربان فرقة تحصل بالموت فلا توجب متعة بالإجماع. قاله النووي، وفرقة تحصل في الحياة كالطلاق، فإن كان قبل الدخول نظر إن لم يتشطر المهر فلها المتعة، وإن تشطر فلا متعة لها على المشهور، وإن كان بعد الدخول فلها المتعة على الأظهر وكل فرقة من الزوج لا سبب فيها أو من أجنبي فكالطلاق مثل أن لاعن أو وطئ أبوه أو ابنه زوجته بشبهة، ونحو ذلك والخلع كالطلاق على الصحيح، ولو علق الطلاق بفعلها ففعلت أو لامسها، ثم طلقها بعد المدة بطلبها فكالطلاق على الصحيح، وكل فرقة منها أو بسبب لها فيها لا متعة فيها كفسخها بإعساره أو غيبته أو فسخه بعييها، ولو اشترى زوجته فلا متعة على الأظهر.

واعلم أن المتعة يستوي فيها المسلم والذمي والحر والعبد والحررة والأمة وهي في كسب العبد ولسيد الأمة كالمهر، ويستحب في المتعة أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً، وأما الواجب فإن تراضيا بشئ فذاك وإن تنازعا قدرها القاضي باجتهاده على الصحيح، ويعتبر حالهما على الصحيح، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر، ويجوز أن تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح لإطلاق الآية، وفي قول يشترط أن لا تزداد على النصف من صداقها وفي آخر أن تنقص عن النصف والله أعلم.

قال: (فصل: والوليمة على العرس مستحبة، والإجابة إليها واجبة إلا من عذر) الوليمة من طعام العرس، مشتقة من الولم، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان، وقال الشافعي، والأصحاب: الوليمة تقع على كل دعوة تتخذ لسرور حادث كنكاح أو ختان أو غيرهما، والأشهر استعجالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره، فيقال لدعوة الختان إعدار، ولدعوة الولادة عقيقة، ولسلامة المرأة من الطلق خراس، ولقدوم المسافر نقيعة، ولأحداث البناء وكبرة، ولما يتخذ للمصيبة وضيمة، ولما يتخذ بلا سبب مأدبة. قال النووي: لم يبين الأصحاب من يصنع وليمة القادم من السفر، وفيه خلاف لأهل اللغة فنقل الأزهري عن الفراء أنه القادم، وقال صاحب المحكم^(١): هو طعام يصنع للقادم وهو الأظهر والله أعلم.

قلت: ذكر الحلبي المسألة، وقال: يستحب للمسافر أن يطعم الناس ونقل فيه آثاراً عن الصحابة وغيرهم، وجزم بذلك، وهو عكس ما صححه النووي والله أعلم. وهل وليمة العرس واجبة أم لا؟ قولان أحدهما أنها واجبة لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج: «أولم ولو بشاة»^(٢) حديث صحيح رواه الشيخان ولأنه ﷺ ما تركها حضراً ولا سفيراً والأظهر وهو ما جزم به الشيخ أنها مستحبة لقوله ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٣) ولأنها طعام لا يختص بالمحتاجين فأشبهه

(١) هو إمام اللغة أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى ابن سيده الضرير صاحب كتاب المحكم في لسان العرب مات سنة ٤٥٨ هـ. وقد بلغ الستين [سير أعلام النبلاء - ١٨ / ١٤٤].

(٢) رواه البخاري [٢٠٤٩]، ومسلم [١٤٢٧]، وأبو داود [٢١٠٩]، والترمذي [١٩٣٣]، والنسائي (٩٧/٦)، وأحمد (١٦٥/٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) ضعيف. رواه ابن ماجه [١٧٨٩]، من طريق أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها. وإسناده ضعيف فيه أبو حمزة ميمون الأعور وهو ضعيف، كما قال الحافظ في التلخيص (٢/١٦٠). وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/٢٩٥): إسناده واه.

الأضحية، وقياساً على سائر الولائم، والحديث الأول محمول على تأكيد الاستحباب، وقيل إنها فرض كفاية إذا فعلها واحد أو اثنان في ناحية وشاع وظهر سقط عن الباقيين، وأما سائر الولائم غير وليمة العرس فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنها مستحبة، ولا تتأكد تأكيد وليمة العرس وفي قول: إن سائر الولائم واجبة وهو قول مخرج.

وأقل الوليمة للقادر شاة لأنه ﷺ أولم على زينب بنت جحش رضي الله عنها بشاة^(١)، وبأي شيء أولم كفى لأنه ﷺ أولم على صفية رضي الله عنها بسويق وتمر^(٢). وأما الإجابة إلى الوليمة، فإن كانت وليمة عرس فإن أوجبنا الوليمة وجبت وإن لم نوجبها وجبت الإجابة أيضاً على الراجح، ورجحه العراقيون والروائي، وغيرهم للأحاديث الصحيحة: «من دعي إلى وليمة فليأتها»^(٣) وفي رواية: «من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله»^(٤) رواه مسلم. وأما غير وليمة العرس فالمذهب أن الإجابة إليها مستحبة.

(١) رواه البخاري [٥١٦٨]، ومسلم [١٤٢٨]، وأبو داود [٣٧٤٣]، والنسائي في الكبرى [٦٦٠٢]، وابن ماجه [١٩٠٨]، وأحمد (٢٢٧/٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب، أولم بشاة.

(٢) رواه البخاري [٥١٦٩]، ومسلم [١٢٦٥]، وأبو داود [٣٧٤٤]، والترمذي [١٠٩٥]، وابن ماجه [١٩٠٩]، وأحمد [١١٦٦٨]، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري [٥١٧٣]، ومسلم [١٤٢٩]، وأبو داود [٣٧٣٦]، والنسائي في الكبرى [٦٦٠٨]، بهذا اللفظ، ورواه ابن ماجه [١٩١٤]، وأحمد (٣٧/٢)، بلفظ: فليجب، كلهم من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري [٥١٧٧]، ومسلم [١٤٣٢]، وأبو داود [٣٧٤٢]، والنسائي في الكبرى [٦٦١٢]، وابن ماجه [١٩١٣]، وأحمد (٢٦٧/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله: شر الطعام طعام الوليمة - الحديث.

ثم إذا أوجبنا الإجابة فهي فرض عين على الراجح، وقيل فرض كفاية، ثم الإجابة حيث أوجبناها أو استحبيبناها إنما تجب أو تستحب بشروط وهي معنى قول الشيخ [إلا من عذر] أحدها: أن يعم بدعوته جميع عشيرته أو جيرانه أو أهل جيرته أو أهل حرفته أغنيائهم وفقرائهم دون ما إذا خص الأغنياء قال رسول الله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها»^(١) رواه مسلم.

الثاني: أن يخصه بالدعوة بنفسه أو يبعث إليه شخصاً، أما إذا فتح باب داره، وقال: ليحضر من أراد أو يبعث شخصاً ليحضر من أراد، أو قال لشخص: احضر وأحضر معك من شئت، فلا تجب الإجابة ولا تستحب.

الثالث: أن لا يكون إحضاره لخوف منه لكونه من الظلمة أو أعوانهم أو كونه قاضي الظلمة أو أعوانه ونحو ذلك، وأن لا يطمع في جاهه أو ليعاونه على ما طلب من باطل بل يكون للتقرب والتودد.

الرابع: أن لا يكون هناك من يتأذى به لحضوره لأنه لا يليق به مجالسته فإن كان فهو معذور في التخلف كأن يدعو السفلة وهو ذو شرف، والسفلة أسقاط الناس كالسوقة والجلالوزة وهم رسل الظلمة وقضاة الرشا والقلندرية وفقراء الزوايا الذين يأتون ولائم من دب ودرج من المكسة وغيرهم فإنهم أرذل الأراذل، ومثل ذلك وأشباهه وهو شئ لا يخفى، ومن ذلك طالب علم يقصد بطلبه معرفة العلم لأجل حفظ الشريعة ويدعو معه طلبة قد ظهر عليهم طلب العلم لأجل الدنيا والترفع على الأقران ونحو ذلك، فهذا لا يجب عليه الحضور، وكذلك أمر الصوفي الصادق في سلوكه لا يجب عليه الحضور إذا دعا غيره من صوفية هذا الزمان الذين

(١) هذا اللفظ هو أول الحديث السابق.

يأتون دعوة كل بر وفاجر ويتعبدون بآلات اللهو والطرب وما أشبه ذلك، وهذه أمور ظاهرة لا تخفى إلا على أكهم لا يعرف القمر.

الخامس: أن لا يكون هناك منكر كشرب الخمر، والملاهي من زمر وغيره، فإن كان نظر إن كان ممن إذا حضر رفع المنكر فليحضر إجابة للدعوة وإزالة للمنكر وإلا حرم عليه الحضور لأنه كالراضي بالمنكر وإقراره، وفي وجه يجوز له الحضور، فلا يسمع وينكر بقلبه كما لو كان في جواره منكر يضرب فلا يلزمه التحول، وإذا بلغه الصوت قال النووي: هذا الوجه غلط، وهو خطأ ولا يغتر بجلالة صاحب «التنبيه» ونحوه ممن ذكره والله أعلم.

فعلى الصحيح لو لم يعلم بالمنكر حتى حضر نهاهم، فإن لم ينتهوا فليخرج فإن قعد حرم عليه القعود على الصحيح، فإن تعذر عليه الخروج بأن كان في ليل وهو يخاف من الخروج قعد وهو كاره ولا يستمع، فإن استمع فهو عاص، وفي الحديث «إن من جلس واستمع إلى قينة صب في أذنيه الآنك»^(١)، وهو الرصاص المذاب، ومن المنكر فرش الحرير وصور الحيوانات على الجدران والسقوف والثياب والحرير الملبوسة كما يصنعه مخائنة الرجال من أبناء الدنيا الملعونون على لسان النبوة من تشبههم بالنساء، ومن اعتقد حله بعد تعريفه بالتحريم فهو كافر لأنه اعتقد حل ما جاء الشرع بتحريمه فيستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ويجب على من حضر إنكاره على اللابس ولا يسقط عنه الإنكار بحضور فقهاء السوء فإنهم مفسدون للشريعة ولا بفقراء الرجس فإنهم جهلة أتباع كل ناعق لا يهتدون بنور العلم ويميلون مع كل ريح.

(١) سبق تخريجه (١/ ٨٠).

الشرط السادس أن يدعوه في اليوم الأول فلو أولم ثلاثة أيام فلا تجب في الثاني بلا خلاف ولا يتأكد استحبابها كالיום الأول، وتكره الإجابة في اليوم الثالث. الشرط السابع أن يدعوه مسلم فإن دعاه ذمي فلا تجب الإجابة على ما قطع به الجمهور، لأن مخالطة الذمي مكروهة لنجاسته وتصرفاته الفاسدة وغير ذلك، ولأن في ذلك موادة. قال الرافعي هنا: وهي مكروهة لكنه جزم في آخر باب الجزية بأن موادده حرام.

قلت: وهو الصواب، وتدل له الآيات الواردة في القرآن في غير موضع. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١]، وقال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ وَرَسُولَهُ - الآية [المجادلة: ٢٢]، فقد نفى الله تعالى الوجدان ممن آمن، فدل على أن من واددهم ليس بمؤمن، وقد عدا بعض العلماء ذلك إلى موادة الفسقة من المسلمين، فحرم مجالسة الفساق على سبيل المؤانسة، وقد صرح الرافعي والنووي بذلك في كتاب الشهادات، ولهذا كان سفیان الثوري يطوف بالبيت، فقدم الرشيد يريد الطواف، فقطع سفیان طوافه وذهب وتلا هذه الآية: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ﴾ - الآية، وكذلك صنع ابن أبي وراد وتمسك أولئك بعموم اللفظ والله أعلم.

[فرع]: لو اعتذر المدعو إلى صاحب الدعوة فرضى بتخلفه زال الوجوب، ولو دعاه جماعة أجاب الأسبق، فإن جاءوا معاً أجاب الأقرب رحماً، ثم الأقرب داراً كالصدقة. والصوم ليس عذراً في ترك الإجابة، فإن حضر وكان في صوم فرض مضيق حرم الفطر قطعاً، وكذا إن كان غير مضيق على الراجح، وإن كان في صوم

نفل، فإن لم يشق على صاحب الدعوة صومه استحب إتمام صومه، وإن شق عليه استحب له الفطر، ثم المفطر هل يجب عليه أن يأكل ولو لقمة؟ فيه خلاف: الصحيح في الروضة هنا تبعاً للرافعي أنه مستحب، لأن المقصود الحضور، وقد وجب، وكذا صححه النووي في شرح صحيح مسلم في باب الوليمة، واختار في تصحيح التنبيه وجوب الأكل، وصرح به في شرح مسلم في باب نذر الصوم، فقال: الصحيح أنه يلزمه الأكل عندنا والله أعلم.

[فرع]: المرأة إذا دعت النساء فهو كما ذكرنا في الرجال، فإن كان رجلاً أو رجلاً، قال في «الروضة»: وجبت الإجابة إذا لم تكن خلوة محرمة، قال الإسنائي: وفي تعبيره بالوجوب نظر من جهة أن شرط الدعوة أن تكون عامة كالعشيرة والإخوان وأهل الصناعة فكيف يجيء الوجوب عند دعوة الرجل الواحد، وعبارة الرافعي صحيحة فإنه عبر بالاستحباب. فصرح في «الروضة» بالوجوب فحصل الخلل انتهى.

قلت: صورة المسألة عند الدعوة العامة والتنصيص على هذا الرجل بعينه فلا خلل. والله أعلم.

قال: (فصل: والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة، ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة) يجب على كل واحد من الزوجين معاشرته صاحبه بالمعروف، ويجب على كل واحد بذل ما يجب عليه، بلا مطل، ولا إظهار كراهية، بل يؤديه وهو طلق الوجه، والمطل: مدافعة الحق مع القدرة، وهو ظلم. قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. والمراد تماثلها في وجوب الأداء بالنسبة إلى ما يجب عليه. وقال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

[١٩]. وجماع المعروف الكف عما يكره، وإعفاء صاحب الحق من مؤنة الطلب وتأديته بلا كراهة، قاله الشافعي فإذا كان تحت الشخص زوجتان فأكثر، فلا يجب عليه أن يقسم لهن، لأن المبيت حقه فله تركه كسكنى الدار المستأجرة، والحكمة في ذلك أن في داعية الطبع ما يغني عن الإيجاب، نعم يستحب القسم ولا يعضلهن، لأنه إضرار، وفي وجه ليس له الإعراض عنهن، فإذا أراد أن يبيت عند واحدة وجب عليه القسم، ولا يبدأ بواحدة إلا بقرعة أو بإذن الباقيات، لأنه العدل، فإذا قسم وجب عليه التسوية، ولها اعتباران، اعتبار بالمكان، واعتبار بالزمان، أما المكان فيحرم عليه أن يجمع بين زوجتين أو زوجات في مسكن واحد، ولو ليلة واحدة إلا برضاها، لأنه يؤدي إلى كثرة المخاصمة والخروج عن الطاعة لما بينهما من الوحشة، وليس ذلك من المعاشرة بالمعروف، ولأن كل واحدة تستحق السكنى فلا يلزمها الاشتراك كما لا يلزمها الاشتراك في كسوة واحدة يتناولانها، وهذا عند اتحاد المرافق، وإلا فيجوز إذا كان لائقاً بالحال.

واعلم أن الجمع بين الزوجة والسرية أو السراري في بيت واحد حرام كالزوجات، صرح به الروياني والله أعلم.

وأما الزمان فاعلم أن عماد القسم الليل والنهار تابع له، لأن الله تعالى جعله سكناً والنهار للتردد في المصالح، وهذا حكم غالب الناس. أما من يعمل ليلاً كالخارس، فعماده قسمه النهار والليل تبع، وعماده قسم المسافر وقت نزوله ليلاً كان أو نهراً كثيراً كان أو قليلاً، إذا عرفت هذا فمن عماده القسم بالليل يحرم عليه أن يدخل في نوبة واحدة على أخرى ليلاً سواء كان لغير حاجة أو لحاجة كعبادة وغيرها، وهذا هو الصحيح، ونقل المزني في المختصر عن الشافعي أنه يجوز أن

يعودها ليلاً في نوبة غيرها، وهو مقتضى كلام الشيخ، وقال عامة الأصحاب: إن المزني سها في النقل عن الشافعي، وإنما قال الشافعي: في يوم غيرها، نعم لو دخل نهاراً حاجة، كأخذ حاجة، أو تعريف خبر، أو تسليم نفقة، أو وضع متاع ونحو ذلك، فلا قضاء على الصحيح، وقيل النهار كالليل، نعم يجوز الدخول في نوبة الغير للضرورة بلا خلاف، واختلف في الضرورة التي تجوز الدخول ليلاً في نوبة الضرورة. فقال ابن الصباغ: هي مثل أن تموت أو يكون منزولاً بها في النزاع، وقال الشيخ أبو حامد وغيره: الضرورة كالمرض الشديد، وقال الغزالي، هي كالمرض المخوف، وكذا المرض الذي يحتمل كونه مخوفاً فيدخل ليتبين الحال، وفي وجه لا يدخل حتى يتحقق أنه مخوف، ثم إذا دخل على الضرورة للضرورة، فإن مكث ساعة طويلة قضى لصاحبة النوبة مثل ذلك القدر في نوبة المدخول عليها، وإن لم يمكث إلا لحظة يسيرة فلا قضاء، ولو تعدى بالدخول فدخل بلا ضرورة، ولو كان حاجة نظر إن طال الزمان قضى، وإلا فلا يقضى ولكنه يعصى، وفي الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له امرأتان فمال إلى إحدهما» - وفي رواية: «فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل» وفي رواية: «ساقط»^(١) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين لكن بألفاظ مختلفة، وإذا ساوى بينهما في الظاهر لم يؤخذ بزيادة ميل قلبه إلى بعضهن،

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١٣٣]، والترمذي [١١٤١]، والنسائي (٦٠/٧)، وابن ماجه [١٩٦٩]، وأحمد (٣٤٧/٢)، وابن حبان [٤٢٠٧]، والحاكم (١٨٦/٢)، والبيهقي (٢٩٧/٧)، من طريق قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه ابن حبان، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه ابن دقيق العيد في «الاعتراح» (ص: ٤٣٢) على شرط الشيخين، وصححه إسناده الحافظ في «البلوغ» (ص: ٢٢٠).

ولا تجب التسوية في الجماع. لكن تستحب التسوية فيه وفي سائر الاستمتاعات، ووجه عدم التسوية في الجماع بأنه أمر متعلق بالشهوة وهي أمر لا يتأتى في كل وقت إذ لا قدرة له على ذلك، ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك. فلا تلمني فيما تملك ولا أملك: يعني القلب^(١) رواه غير واحد وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: على شرط مسلم، وقال الترمذي: كونه مرسلاً أصح.

واعلم أن القسم تستحقه المريضة، والرتقاء، والقرناء، والحائض، والنفساء، والمحرمة، والمولى عليها، والمظاهر منها، والمراهقة، والمجنونة التي لا يخاف منها، لأن المراد الأنس، واستثنى المتولي المعتدة عن وطء شبهة، لأنه تحرم الخلوة بها، وهذا كله عند طاعة الزوجة، أما لو نشزت عن زوجها بأن خرجت من منزلة أو أراد الدخول عليها، فأغلقت الباب ومنعته. أو ادعت أنه طلق أو منعته التمكين من نفسها فلا قسم لها كما لا نفقة لها، وإذا عادت إلى الطاعة لم تستحق القضاء، وامتناع المجنونة كامتناع العاقلة. لكن لا تأثم والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢١٣٤]، والترمذي [١١٤٠]، والنسائي (٦٠/٧)، وابن ماجه [١٩٧١]، وأحمد (١٤٤/٦)، وابن حبان [٤٢٠٥]، والحاكم (١٨٧/٢)، من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها به. ورواه ابن أبي شيبه (٣٨٦/٤)، عن إسماعيل بن علي عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً، وأرسله أيضاً حماد بن زيد، كما قال النسائي (٦١/٧)، ورواية ابن علي وابن زيد أرجح عند الاختلاف من رواية حماد بن سلمة. وأعله بالإرسال النسائي، والترمذي، وأبو زرعة في «العلل» لابن أبي حاتم (٤٢٥/١)، والدارقطني في «العلل»، ووافقهم على هذه العلة الزيلعي في «نصب الراية» (٢١٤/٣)، والحافظ في «التلخيص» (١٣٩/٣).

قال: (وإذا أراد السفر أقرع بينهم، ويخرج بالتي تخرج لها القرعة) الأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد السفر أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها ^(١) رواه الشيخان، فإذا سافر بالقرعة، لم يقض مدة الذهاب والإياب والإقامة في البلدان، إذا لم ينو الإقامة بها مدة تزيد على مدة المسافرين ولا امتد مقامه، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً، لأنه ﷺ سافر بعائشة رضي الله عنها. ولم ينقل أنه قضى بعد عودته، بل ظهر أنه كان يدور على النوبة، بل روي عن عائشة رضي الله عنها: أنه ما كان يقضي ^(٢)، ولأن المسافرة تحملت مشاقاً بإزاء مقام الزوج معها، فلو قضى لتوفر حظ المقييات.

واعلم أن مدة السفر إنما لا تقضي بشروط: أحدها أن يقرع، فإن لم يقرع قضى للمتخلفات، ويقضي جميع مدة ما بين إنشاء السفر إلى رجوعه إليهن على الصحيح. الشرط الثاني: أن لا يقصد بسفره النقلة، فإن قصد النقلة، فلا يجوز أن يستصحب فيه بعضهن دون بعض بقرعة ولا بغيرها، فلو فعل قضى للمتخلفات على الصحيح، وقيل إن أقرع فلا يقضي مدة السفر، ولا يجوز أن يخلف نساءه. بل ينقلهن بنفسه، أو بوكيله، أو يطلقهن لما في تخلفهن من الإضرار بهن. قال الرافعي: كذا أطلقه الغزالي، وفيها علق عن الإمام أن ذلك أدب. وليس بواجب.

الشرط الثالث: أن لا يعزم على الإقامة كما تقدم. فلا يقضي مدة السفر، أما إذا صار مقيماً فينظر، فإن انتهى إلى مقصده الذي نوى، فإن نوى إقامة أربعة أيام فأكثر أو نواها عند دخوله قضى مدة إقامته، وفي مدة الرجوع وجهان: الصحيح لا يقضي

(١) رواه البخاري [٢٥٩٣]، ومسلم [٢٧٧٠]، وأبو داود [٢١٣٨]، والنسائي في الكبرى [٨٩٢٣]، وابن ماجه [١٩٧٠]، وأحمد (١١٧/٦).

(٢) لم أعثر عليه، وقال الحافظ في التلخيص (٢٠٣/٣): لا يعرف.

كمدة الذهاب، وإن لم ينو الإقامة وأقام، قال الإمام والغزالي: إن أقام يوماً لم يقضه، والأقرب ما ذكره البغوي إن زاد مقامه في بلد على مقام المسافرين وجب قضاء الزائد ولو أقام لشغل ينتظره ففي القضاء خلاف كالحلاف في الترخص. قال المتولي: إن قلنا يترخص لم يقض، وإلا فيقضي ما زاد على مدة المسافرين، والمذهب في الترخص أنه إن كان يتوقع تنجيز شغله ساعة بعد ساعة ترخص ثمانية عشر يوماً، وإن علم أنه لا يتنجز في أربعة أيام لم يترخص أصلاً، ولو استصحب واحدة بقرعة، ثم عزم على الإقامة في بلد، وكتب إلى الباقيات يستحضرهن، ففي وجوب القضاء من وقت كتابته وجهان حكاهما البغوي، ولم يرجح الرافعي والنووي فيها شيئاً، ولو كان تحته نسوة وله إماء هل له أن يسافر بأمة بلا قرعة؟ وجهان. قال الرافعي: القياس الجواز، وقال النووي: هو الصحيح والله أعلم.

[فرع]: ولو وهبت واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القبول وله أن يبيت عندها في نوبتها، فإن رضي بالهبة نظر إن وهبت لمعينة جاز ويبيت عند الموهوبة ليلتين، ولا يشترط في هذه الهبة رضا الموهوب لها على الصحيح، ولو وهبت حقها للزوج فهل له أن يختص واحدة بنوبة الواهبة؟ وجهان: أحدهما نعم، وبه قطع العراقيون والرويان وغيره، وإليه ميل الأكثرين، ولو وهبت حقها لجميع الضرات أو أسقطت حقها مطلقاً وجبت التسوية فيه بين الباقيات بلا خلاف، وللواهبة الرجوع متى شاءت ويعود حقها في المستقبل لأن المستقبل هبة لم تقبض حتى لو رجعت في أثناء الليل يخرج من عند الموهوب لها، وما مضى لا يؤثر الرجوع فيه، وكذا ما فات قبل علم الزوج بالرجوع لا يؤثر فيه الرجوع، فلا يقضيه على المذهب، وشبهه الغزالي، بها إذا أباحه ثمرة بستانه، ثم رجع فأكل المباح له بعضها قبل العلم

بالرجوع، وفي هذه الصورة طريقان: فعن الشيخ أبي محمد في وجوب الغرم قولان كمسألة الوكيل، وعن الصيدلاني القطع بالغرم، ومال إليه الإمام لأن الغرامات يستوي فيها العلم والجهل، كذا قاله الرافعي والنووي، وقولهم: إن الإمام مال إلى الغرم ممنوع، ففي النهاية الجزم بعدم الغرم، والله أعلم.

(مسألة) لا يجوز للمرأة أن تأخذ عن حقها من القسم عوضاً لا من الزوج ولا من الضرة، فإن أخذت لزمها رده لأن الحقوق لا تقبل العوض كحق الشفعة وغيره، ولهذا لا يجوز أخذ العوض بالنزول عن الوظائف، وإن جرت عادة المتساهلين من الفقهاء بذلك والله أعلم.

قال: (وإن تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكرًا وأقام عندها سبعا، وإن كانت ثيبًا بثلاث) إذا جدد الشخص نكاح امرأة وعنده زوجتان مثلاً قد قسم لهما قطع الدور للجديدة. فإن كانت بكرًا أقام عندها سبعا أو ثيبًا ثلاثاً، ولا يقضي لقول أنس رضي الله عنه: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا، ثم قسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم، وقال أبو قلابة: لو شئت لقلت إن أنسا رضي الله عنه رفعه إلى النبي ﷺ^(١). رواه البخاري ومسلم، والمعنى في ذلك زوال الحشمة بين الزوجين، وهذا التخصيص واجب على الزوج على المذهب حتى قال المتولي: لو خرج بعض تلك الليالي بعذر قضى عند التمكن.

وتجب الموالاة بين السبع والثلاث لأن الحشمة لا تزول بالمتفرق، فلو فرق ففي الاحتساب بالمفرق وجهان: ظاهر كلام الجمهور المنع، وإن كانت الجديدة ثيباً

(١) رواه البخاري [٥٢١٤]، ومسلم [١٤٦١]، وأبو داود [٢١٢٤]، والترمذي [١١٣٩]، ورواه ابن ماجه [١٩١٦] مختصراً.

استحب له أن يخبرها بين أن يقيم عندها ثلاثاً بلا قضاء، وبين أن يقيم عندها سبعا، ويقضي للباقيات كما فعل رسول الله ﷺ بأم سلمة^(١)، فإن اختارت السبع قضى للباقيات السبع، وإن أقام بغير اختيارها لم يقض إلا الأربع الزائدة، هذا هو المذهب الذي قطع به الأصحاب، ولو التمسث أربعاً أو خمساً لم يقض إلا ما زاد على الثلاث، ولو طلبت البكر عشراً لم تجز إجابتها فإن أجابها لم يقض إلا ما زاد على السبع والله أعلم.

[فرع]: وَفَى الزوج حق الجديدة من الزفاف، ثم طلقها، ثم راجعها فليس لها حق الزفاف، لأن الرجعية باقية على النكاح الأول وقد وفى حقه. وإن أبانها، ثم جدد نكاحها فقولان: الأظهر أنه يجدد حقها من الزفاف، لأنه نكاح جديد والله أعلم.

قال: (وإذا بان نشوز المرأة وعظها، فإن أبت إلا النشوز هجرها، فإن أقامت عليه ضربها، ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها) إذا ظهر من المرأة أمارات النشوز إما بالقول مثل إن اعتادت حسن الكلام، أو كان إذا دعاها أجابت بلبيك ونحوه فتغير ذلك، وإما بالفعل بأن كانت في حقه طلبة الوجه فأظهرت عبوسة، أو أبدت إعراضاً على خلاف ما ألفه من حسن الملتقى، وعظها بالكلام بأن يقول: ما هذا التغير الذي حدث منك، وكنت ألفت منك غير ذلك فاتقي الله تعالى فإن حقي واجب عليك ويبين لها أن النشوز يسقط النفقة والكسوة والقسم، وحجة

(١) رواه مسلم [١٤٦٠]، وأبو داود [٢١٢٢]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٢٥]، وابن ماجه [١٩١٧]، وأحمد (٢٩٢/٦)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً ثم قال: ليس بك على أهلِكَ هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي.

ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، ولا يهجرها، ولا يضربها، لاحتمال أن لا يكون ذلك نشوزاً، ولعلها تبدي عذراً، أو تتوب.

ويحسن أن يبرها ويستميل قلبها، فإن أبت إلا النشوز، وظهر ذلك منها بأن دعاها إلى فراشه فأبت وصارت بحيث يحتاج في ردها إلى الطاعة إلى تعب لا امتناع دلال أو خرجت من منزله ونحو ذلك هجرها في المضجع ولا يهجرها في الكلام، وهل هجرانها في الكلام حرام أم مكروه؟ فيه وجهان عن الإمام قال الإمام: وعندي أنه لا يحرم الامتناع من الكلام أبداً نعم إذا كلم فعليه أن يجيب كجواب السلام وابتدائه، قال الرافعي: ولمن قال بالتحريم أن يقول لا منع من ترك الكلام بلا قصد، أما إذا قصد الهجران فحرام كما أن الطيب ونحوه إذا تركه الإنسان بلا قصد لا يأثم، ولو قصد بتركه الإحداد أثم، وحكى عن الشافعي أنه لو هجرها بالكلام لم يزد على ثلاثة فإن زاد أثم. قال ابن الرفعة: ومحل الخلاف فوق الثلاث، أما الثلاث فلا يحرم قطعاً. قال النووي: الصواب الجزم بتحريم الهجران فيما زاد على ثلاثة أيام وعدم التحريم في الثلاثة للحديث الصحيح: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث»^(١) قال أصحابنا وغيرهم: هذا في الهجران لغير عذر شرعي فإن كان عذر بأن كان المهجور مذموم الحال لبدعة أو فسق، أو نحوهما، أو كان فيه

(١) رواه البخارى [٦٠٦٥]، ومسلم [٢٥٥٩]، والترمذى [١٩٣٥]، وأحمد (١١٠/٣)، من حديث أنس رضي الله عنه ولفظ مسلم: لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث. ورواه أبو داود [٤٩١٤]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فمن هجر فوق ثلاث فمات دخل النار».

صلاح لدين المهاجر أو المهجور فلا يحرم، وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ونبيه ﷺ الصحابة عن كلامهم^(١)، وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضاً كذا ذكره هنا، وقال في كتاب الإيمان: وهجران المسلم حرام فوق ثلاثة أيام، وهذا إذا كان المهجر لحظوظ النفس وتعقبات أهل الدنيا، فأما إذا كان المهجور مبتدعاً أو متجاهراً بالظلم أو الفسق فلا تحرم مهاجرته أبداً، وكذا إذا كان في المهاجرة مصلحة دينية والله أعلم.

قلت: وأشد الناس فسقاً من المسلمين فقهاء السوء وفقراء الرجس الذين يترددون إلى الظلمة طمعاً في مزايلتهم مع علمهم بما هم عليه من شرب الخمر، وأنواع الفجور، وأخذ المكوس، وقهر الناس على ما تدعوهم إليه أنفسهم الأمانة وسفك الدماء، وقمع من دعاهم إلى ما نزلت به الكتب وأرسلت به الرسل فلا يغتر بصنع هؤلاء الأراذل من الفقهاء والفقراء، ويجب اتباع ما جاء به سيد السابقين واللاحقين ﷺ.

وقد حرر بعض فقهاء العصر بحثاً فيمن يتعاطى شيئاً يحصل به اعتقاد حل ما حرم الله لأجل عدم إنكاره ذلك لأن به تقام الشريعة، فقال: من ألقى مصحفاً في القاذورة كفر وإن ادعى الإيمان لأن ذلك يدل على استهزائه بالدين، فهل يكون متعاطي سبب اندراس الشريعة، أولى بالتكفير أم لا؟ وجعل هذا أولى لأن مثل ذلك قد يخفى على العوام بخلاف إلقاء المصحف شرفه الله تعالى، ولأن السبب

(١) رواه البخارى [٤٤١٨]، ومسلم [٢٧٦٩]، وأبو داود [٢٧٧٣]، والترمذى [٣١٠٢]، وأحمد [٢٦٦٣٤]، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وفيه: ونهى النبي ﷺ الناس عن كلامنا أيها الثلاثة، قال: فجعلت أخرج إلى السوق فلا يكلمنى أحد - الحديث.

المؤدي إلى طمس الدين. وإماتة الحق أدل دليل على خبث الطوية وإن قال إن سريره حسنة، كما قال علي عليه السلام، وهذا جلي لا شك فيه والله أعلم.

أما إذا تكرّر منها المهجران وأصرت عليه فله المهجران والضرب بلا خلاف، وهذه هي الطريقة الصحيحة المعتمدة في المراتب الثلاث، وفي قول يجوز المهجران والضرب في المرتبة الأولى وهي عند خوف الشوز وظاهر الآية يدل لذلك، وهل يجوز الضرب في المرتبة الثانية، وهي ما إذا ظهر منها الشوز ولم يتكرّر؟ فيه خلاف، رجح الرافعي في «المحرر» المنع وصحح النووي في «المنهاج»، الجواز واختاره في «الروضة»، وقال: إنه الموافق لظاهر القرآن، وحيث جاز له الضرب فهو ضرب تأديب وتعزير وينبغي أن لا يكون مدمياً، ولا مبرحاً ولا مهلكاً ولا على الوجه، فإن فعل وأدى إلى تلف وجب الغرم لأنه تبين أنه إتلاف لا إصلاح، ثم الزوج وإن جاز له الضرب فالأولى له العفو بخلاف الولي فإنه لا يترك ضرب التأديب للصبي لأنه مصلحة له وفي الحديث: النهي عن ضرب النساء^(١) وأشار الشافعي فيه إلى تأويلين: أحدهما أنه منسوخ بالآية أو حديث آخر ورد بضربهن، والثاني حمل النهي على الكراهة أو ترك الأولى. قال الرافعي: وقد يحمل النهي على الحال الذي لم يوجد فيه السبب المجوز للضرب. قال النووي: وهذا التأويل الأخير هو المختار فإن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وعلمنا بالتاريخ والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١٤٦]، وابن ماجه [١٩٨٥]، وابن حبان [٤١٨٩]، والحاكم (٢/٢٠٨)، والبيهقي (٣٠٤/٧)، من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن أبي ذباب قال: قال رسول الله ﷺ: لا تضربوا إماء الله - الحديث. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه ابن حبان والحاكم.

[فرع]: ليس من النشوز الشتم وبذاءة اللسان لكنها تأثم بإيذائه، ونستحق التأديب، وهل يؤدبها الزوج أم يرفع الأمر إلى القاضي؟ وجهان حكاهما الرافعي هنا بلا ترجيح، وجزم في باب التعزير بأن الزوج يؤدبها وصححه النووي هنا من زيادته فقال: قلت: الأصح، أنه يؤدبها بنفسه لأن في رفعها إلى القاضي مشقة، وعاراً وتنكيداً للاستمتاع فيما بعد وتوحيشاً للقلوب والله أعلم.

ولو مكنت من الجماع ومنعت من بقية الاستمتاع، فهل هو نشوز يسقط النفقة؟ فيه وجهان ذكرهما الرافعي بلا ترجيح وصححه النووي من زيادته أنها تسقط والله أعلم.



الخلع

قال: (فصل: في الخلع. والخلع جائز على عوض معلوم) الخلع مشتق من الخلع، وهو النزع، ومنه خلع الثوب، فإذا فارقها، فقد خلعها منه. وهو في الشرع عبارة عن الفرقة، على عوض يأخذه الزوج، وفيه نظر من جهة أنه لو خالعهما على ما ثبت لها عليه من القصاص أو الديون ونحو ذلك فإنه يصح ولا أخذ، فالأحسن أن يقال: فرقة على عوض راجع إلى الزوج. وأصل الخلع مجمع على جوازه وجاء به القرآن والسنة. قال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وعن ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال النبي ﷺ: «أتردين عليه حديقته؟» قالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة»^(١). رواه البخاري، ولا فرق في جواز الخلع بين أن يخالعه على الصداق أو على بعضه أو على مال آخر سواء كان أقل من الصداق أو أكثر، ولا فرق بين العين والدين والمنفعة وضابطه أن كل ما جاز أن يكون صداقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع لعموم قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، ولأنه عقد على بضع فأشبهه النكاح.

ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلوماً متمولاً مع سائر شروط الأعواض كالقدرة على التسليم واستقرار الملك وغير ذلك، لأن الخلع عقد معاوضة فأشبهه البيع والصداق، وهذا صحيح في الخلع الصحيح، أما الخلع الفاسد فلا يشترط

(١) رواه البخاري [٥٢٧٦]، والنسائي (١٣٨/٦)، وابن ماجه [٢٠٥٦]، وابن الجارود [٧٥٠]، من

حديث ابن عباس رضي الله عنه.

العلم به فلو خالعهما على مجهول كثوب غير معين أو على حمل هذه الدابة أو خالعهما بشرط فاسد كشرط أن لا ينفق عليها وهي حامل أو لا سكنى لها أو خالعهما بألف إلى أجل مجهول، ونحو ذلك بانت منه في هذه الصورة بمهر المثل، أما حصول الفرقة فلأن الخلع، إما فسخ أو طلاق، إن كان فسخاً فالنكاح لا يفسد بفساد العوض، فكذا فسخه إذ الفسوخ تحكي العقود، وإن كان طلاقاً فالطلاق يحصل بلا عوض وماله حصول بلا عوض فيحصل مع فساد العوض كالنكاح بل أولى لقوة الطلاق وسرايته وأما الرجوع إلى مهر المثل فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة فوجب رد بدله كما مر في فساد الصداق ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه لأن ما لم يكن ركناً في شيء لا يضر الجهل به كالصداق. ومن صور ذلك ما لو خالعهما على ما في كفها ولم يعلمه فإنها تبين منه بمهر المثل فإن لم يكن في كفها شيء ففي الوسيط أنه يقع الطلاق رجعيًا والذي نقله غيره أنه يقع بائناً بمهر المثل قاله الرافعي: ويشبه أن يكون الأول فيما إذا كان عالماً بالحال، والثاني فيما إذا ظن أن في كفها شيئاً. قال النووي: المعروف الذي أطلقه الجمهور وقوعه بائناً بمهر المثل والله أعلم.

واعلم أن الخلع على ما ليس بهال ولكن قد يقصد يقع به الطلاق بائناً بمهر المثل كما لو خالعهما على خر أو حر أو مغصوب بخلاف ما لو خالعهما على دم فإنه يقع الطلاق رجعيًا، وفرق بأن الدم لا يقصد بحال فكأنه لم يقطع في شيء، والخلع على الميتة كالخمر لا كالدّم لأنها قد تقصد للضرورة والجوارح، وقال القاضي حسين: يقع في ذكر الخمر والمغصوب رجعيًا لأن المذكور ليس بهال فلا يظهر طمعه في شيء، والصحيح أنه يقع بائناً بمهر المثل وقطع به الأصحاب، والخلع على ما لا يقدر على

تسليمه وما لم يتم الملك عليه كالخلع على الخمر، ولو خالعهما على عين فتلفت قبل القبض أو خرجت مستحقة للغير أو معيبة فردها أو فأتت منها صفة مشروطة فردها رجع بمهر المثل في الأصح، وقيل بقيمة العين بخلاف ما لو خالعهما على شيء موصوف في الذمة بصفات معتبرة فأعطته ذلك الشيء فبان معيباً فله رده ويطالبها بسليم كما في السلم ولو قال: إن أعطيتني ثوباً صفته كذا فأنت طالق فأعطته ثوباً بتلك الصفة طلقت. فإن خرج معيباً فردته رجع بمهر المثل على الأظهر، وبقيمة ذلك الثوب سليماً على قول ضعيف والله أعلم.

واعلم أنه يشترط أن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي. فإن تخلل كلام كثير بطل الارتباط بينهما ولا يضر اليسير على الصحيح.

[فرع كثير الوقوع] قالت الزوجة: إن طلقنتي فأنت بريء من صداقي، أو فقد أبرأتك فطلق وقع الطلاق رجعياً ولم يبرأ من الصداق لأن تعليق الإبراء لا يصح، وطلاق الزوج طمعاً في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضاً. قال الرافعي: وكان لا يبعد أن يقال طلق طمعاً في حصول البراءة وهي رغبت في الطلاق بالبراءة فيكون ذلك عوضاً فاسداً فأشبهه ما إذا ذكر خمرأً ونحوه والله أعلم. وهذا هو الذي بحثه الرافعي نقله الخوارزمي، ونقل في المسألة وجهين. بل جزم به القاضي حسين، ونقله عن الرافعي في آخر الباب الخامس من الخلع فقال: ولو قالت إن طلقنتي أبرأتك من صداقي أو فأنت بريء فطلق لا يحصل الإبراء لأن تعليق الإبراء لا يصح لكن عليها مهر المثل لأنه لم يطلق مجاناً بل بالإبراء وظن صحته والله أعلم. قال الأسنوي: وما نقله من وجوب مهر المثل وأقره المشهور خلافه. فلا يجب شيء ويقع رجعياً والله أعلم.

قلت: يعضد قول الرافعي مسائل: منها ما احتج به من ذكر الخمر والخنزير والخر والمغصوب والميتة، وعللوا البيونة بالطمع فيما قد يقصد، وفي مسألتنا البراءة من الصداق مقصودة لا محالة.

ومنها ما تقدم أيضاً فيما إذا خالعتها على ما في كفها ولا شيء فيه أنها تبين بمهر المثل، لأنه إنما طلق طمعاً في شيء كذا ذكره في «الشامل»، و«التتمة»، ورجحه النووي، واعتمدوا في البيونة على تعليل الطمع.

ومنها لو تخالعا بما بقي من صداقها ولم يكن بقي لها شيء فهل تبين بمهر المثل؟ فيه وجهان في «فتاوى البغوي»، ورجح الحصول، وفي «فتاوى القفال» أنه إذا خالعتها على صداقها وقد أبرأته منه، فإن جهلت الحال فعليها مهر المثل أم مثل ذلك القدر؟ قولان، وإن كانت عالة فإن جرى لفظ الطلاق فهل تبين أو يقع رجعياً؟ وجهان، وإن جرى لفظ الخلع. فإن قلنا في الطلاق يجب المال فهنا أولى، وإلا فوجهان بناء على أن لفظ الخلع يقتضيه أم لا. انتهى كلام القفال.

والصحيح أن مطلق الخلع يقتضي المال، وقد يجاب بأن هذه الصورة فيها تعليق من جهة الزوج بخلاف مسألة البراءة فإنه لا تعليق فيها من جهته بل من المرأة، والله أعلم.

قال: (وتملك به المرأة نفسها ولا رجعة له عليها) إذا طلق الرجل زوجته على عوض أو خالعتها فلا رجعة له سواء كان العوض صحيحاً أو فاسداً سواء قلنا الخلع فسخ أو طلاق لأنها بذلت المال لتملك البضع فلا يملك الزوج ولاية الرجوع إليه كما أن الزوج إذا بذل المال صداقاً ليملك البضع لا يكون للمرأة ولاية الرجوع إلى البضع والله أعلم.

[فرع]: قال لزوجته: خالعتك بدينار على أن لي عليك رجعة فهل يقع الطلاق رجعياً ولا مال أو يلغو شرط الرجعة وتجعل البينونة بمهر المثل؟ في ذلك نصوص للشافعي قال ابن مسلمة، وابن الوكيل^(١): في المسألة قولان: جمهور الأصحاب على القطع بوقوعه رجعياً بلا مال. ولو خالعتها بمائة على أن متى شاء رد المائة وكانت له الرجعة؟ نص الشافعي على أنه يفسد الشرط وتحصل البينونة بمهر المثل فليل بطرد الخلاف في المسألة الأولى، وقيل بالجزم بالمنصوص لأنه رضي بسقوط الرجعة هنا، ومتى سقطت لا تعود والله أعلم.

[فرع]: وكل رجل أمر امرأة بطلاق زوجته أو خلعها صح على الأصح، وقيل لا، لأنها لا تستقل ويجوز أن يوكل في الخلع عبداً، والسفيه والمحجور عليه، ولا يجوز أن يوكل المحجور عليه في القبض فإن فعل وقبض. ففي «التتمة» أن المختلعة تبرأ ويكون الزوج مضيقاً لماله، ولو وكلت المرأة في الاختلاع محجوراً عليه بسفه قال البغوي: لا يصح، وإن أذن الولي فلو فعل وقع الطلاق رجعياً كاختلاع السفیه، وهذا على ما ذكره المتولي فيما إذا أطلق. أما إذا أضاف المال إليها فتحصل البينونة ويلزمها المال إذ لا ضرر على السفیه والله أعلم.

قال: (ويجوز الخلع في الطهر والحيض ولا يلحق المختلعة طلاق) الطلاق في زمن الحيض حرام على ما سيأتي، ويستثنى من ذلك ما إذا طلقها على عوض وكذا إذا خالعتها، واحتج لذلك بإطلاق قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، وبأن النبي ﷺ أطلق الإذن لثابت بن قيس في الخلع من غير

(١) هو الإمام عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص ابن الوكيل الباب شامى ومن أئمة أصحاب الوجوه. مات بعد سنة ٣١٠ هـ. [طبقات السبكي - ٣/ ٤٧٠].

بحث واستفصال عن حال الزوجة وليس الحيض بأمر نادر الوجود في حق النساء. قال الشافعي: ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، والنبى ﷺ لم يستفصل هل هي حائض أم لا.

ثم المعنى المجوز للخلع يختلف فيه على وجهين: أحدهما أن المنع في الحيض إنما كان محافظة على جانبها لتضررها بطول العدة فإذا اختلعت بنفسها فقد رضيت بالتطويل، والثاني أن بذل المال يشعر بقيام الضرورة أو الحاجة الشديدة إلى الخلاص وفي مثل هذا لا يحسن الأمر بالتأخير ومراقبة الأوقات.

وتظهر ثمرة الخلاف في مسألتين: إحداها إذا سألت الطلاق ورضيت به بلا عوض في الحيض فهل يكون الطلاق حراماً؟ إن عللنا بالرضا فلا يحرم كرضاها بتطويل العدة والثاني وهو الأصح يحرم لأن الضرورة لم تتحقق لعدم بذل المال. المسألة الثانية: لو خالع الزوج أجنبي في الحيض فهل يحرم؟ وجهان: وجه الجواز أن وجود بذل المال يدل على الضرورة، والأصح التحريم لأنه لم يوجد منها رضا ولا بذل.

وقوله [ولا يلحق المختلعة طلاق] لأنها تبين بالخلع والبائن لا يلحقها طلاق لأنها أجنبية بدليل عدم جواز النظر والخلوة ونحوهما والله أعلم.

[فرع]: قد علمت أن الخلع يصح مع الزوجة للنص وكما يصح معها كذلك يصح مع الأجنبي إذا قلنا إن الخلع طلاق وهو الأصح، ووجهه أن للزوجة حقاً على الزوج، ولها أن تسقطه بعوض فجاز ذلك لغيرها كالدين، وفي وجه لا يصح فلو قلنا إن الخلع فسخ لم يصح من الأجنبي لأن الفسخ بلا علة لا يتفرد به الزوج فلا يصح طلبه والله أعلم.



الطلاق

قال: (فصل: والطلاق ضربان: صريح وكناية) الطلاق في اللغة هو حل القيد والإطلاق، ولهذا يقال ناقة طالق: أي مرسلة ترعى حيث شاءت. وهو في الشرع اسم لحل قيد النكاح، وهو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره، ويقال طلقت المرأة بفتح اللام على الأصح ويجوز ضمها. والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع أهل الملل مع أهل السنة، وسنورد ذلك في محله.

ثم للطلاق أركان: منها اللفظ فلا يقع الطلاق بمجرد النية ولو حرك لسانه بكلمة الطلاق ولم يرفع صوته قدرًا يسمع نفسه؟ نقل المزي في قولين: أحدهما تطلق لأنه أقوى من الكناية مع النية، والثاني لا. لأنه ليس بكلام، ولهذا اشترط في صلاته أن يسمع نفسه. قال النووي: الأظهر الثاني لأنه في حكم النية المجردة بخلاف الكناية فإن في وقوع الطلاق به حصول الإفهام ولم يحصل هنا والله أعلم. ثم اللفظ: إما صريح، وإما كناية: فالصريح ما لا يتوقف وقوع الطلاق به على نية لأنه لذلك وضع أي وضعه الشارع لذلك، وأما الكناية فهو ما يتوقف على النية وهذا بالإجماع ولا يقع الطلاق في الكناية بلا نية.

قال: (فالصريح ثلاثة ألفاظ: الطلاق، والفراق، والسراح ولا يفتقر صريح الطلاق إلى النية) أما كون الطلاق صريحاً. فلأنه قد تكرر في القرآن واشتهر في معناه، وهو حل قيد النكاح في الجاهلية والإسلام، وأطبق عليه معظم الخلق، ولم يختلف فيه أحد قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَإِنْ

طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴿ [البقرة: ٢٣٧]،
﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [الطلاق: ١]، إلى غير ذلك.

وأما الفراق والسراح فلورودهما في الشرع ولتكررها في القرآن بمعنى الطلاق
قال الله تعالى: ﴿ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿ أَوْ
فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مَنِ
سَعَتِهِ ﴾ [النساء: ١٣٠]. وروي أنه ﷺ سئل عن الطلقة الثالثة فقال: «أو تسريح
بإحسان»^(١) رواه الدارقطني، وصوب إرساله، لكن ابن القطان صححه، وفي
القديم أن الفراق والسراح كنايةان لأنها يستعملان في الطلاق وغيره فأشبهها لفظ
البائن، والجديد الصحيح الأول لما ذكرنا.

واعلم أن لفظ الطلاق مصدر، المشتق منه في حكمه في الصراحة فلو قال:
أنت طالق أو مطلقة أو يا طالق أو يا مطلقة بتشديد اللام وقع الطلاق، وإن لم ينو
لأنه صريح في حل قيد النكاح مشتهر، بخلاف المشتق من الإطلاق كقوله أنت
مطلقة بإسكان الطاء أو يا مطلقة فليس بصريح على الصحيح لعدم اشتهاؤه وإن

(١) إسناده حسن مرسلًا. رواه أبو داود في المراسيل [٢٢٠]، وابن أبي شيبه (٤/ ١٩٠)، والطبري في
التفسير (٢/ ٤٥٨)، من طريق إسماعيل بن سميع سمعت أبا رزين الأسدي يقول: جاء رجل إلى
النبي ﷺ فقال له: أ رأيت قول الله تعالى الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان البقرة
قال فأين الثالثة قال: تسريح بإحسان الثالثة. وإسناده حسن مرسلًا، إسماعيل بن سميع صدوق
روى له مسلم، وأبو رزين لا صحة له. ووصله الدارقطني (٤/ ٤)، والبيهقي (٧/ ٣٤٠)، من
وجه آخر عن إسماعيل عن أنس بن مالك به. وهو وهم، والمرسل هو المحفوظ، كما في علل الدارقطني
(٧/ ٣٥)، وفتح الباري (٩/ ٣٦٦).

كان الإطلاق والتطليق منفارين كالإكرام والتكريم وفي قوله أنت طالق أو الطلاق أو طلقة وجهان: أصحهما أنه كناية، ولو قال: أنت مفارقة أو فارقتك أو سرحتك وأنت مسرحة طلقت وإن لم ينو الطلاق والله أعلم.

[فرع]: قال: أردت بقولي أنت طالق إطلاقها من الوثائق وليس هناك قرينة، وبالفراق المفارقة في المنزل وبالسراح إلى منزل أهلها أو قال: أردت خطاب غيرها فسبق لساني إليها لم يقبل منه في ظاهر الحكم فلو صرح بذلك فقال: أنت طالق من وثاق أو سرحتك إلى موضع كذا أو فارقتك في المنزل خرج عن كونه صريحاً وصار كناية والله أعلم.

(مسألة) إذا اشتهر في الطلاق لفظ سوى الألفاظ الثلاثة الصريحة، كقول الناس: أنت علي حرام ففي إلحاقه بالصريح أوجه، أصحها عند الرافعي أنه يلحق بالصريح حتى يقع الطلاق، وإن لم ينو لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم، ونسبه إلى التهذيب، وفتاوى القفال، والقاضي حسين والمتأخرين. والثاني لا يلتحق بالصرائح قاله الرافعي ورجحه المتولي، ووجهه بأن الصرائح تؤخذ من ورود القرآن بها وتكررها على لسان حملة الشريعة، وإلا فلا فرق إذا نظرنا إلى مجرد اللغة، والاستعمال بين الفراق والبيونة. قال النووي: الأرجح الذي قطع به العراقيون والمتقدمون أنه كناية مطلقاً والله أعلم.

وأما البلاد التي لم يشتهر فيها هذا اللفظ للطلاق فهو كناية في حق أهلها بلا خلاف، ولو قال: أنت حرام، ولم يقل عليّ، قال البغوي: هو كناية بلا خلاف، والله أعلم.

قال: (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره، ويفتقر إلى النية) هذا هو الضرب الثاني وهو الكناية ويقع الطلاق بها مع النية بالإجماع، وروي أن عمر رضي الله عنه، قال لرجل قال لزوجته: حبلك على غاربك. أنشدك برب هذه البنية، هل أردت الطلاق؟ فقال الرجل: أردت الفراق فقال: هو ما أردت^(١). وعن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك، فقال: «لقد عذبت بعظيم الحقي بأهلك»^(٢) رواه البخاري. فإن لم ينو لم يقع الطلاق لأثر عمر لأنه لو كان يقع بلا نية لم يكن للتحليف فائدة، ولما بعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك أن يعتزل امرأته، قال لها كعب: الحقي بأهلك^(٣)، فلما نزلت توبته لم يفرق النبي ﷺ بينهما ولأن ألفاظ الكناية تحتل الطلاق وغيره، فلا يقع ما لم ينو كما أن الإمساك عن الطعام لما احتمل العبادة وغيرها لم ينصرف إليها إلا بالنية.

ثم ألفاظ الكناية كثيرة جداً فنقتصر على ذكر بعضها، فمنها قوله: أنت خلية. أي خالية من الأزواج، وبرية. أي برئت من الزوج، وبته. أي قطعت الوصلة بيننا، وبتلة من تبتل الرجل، إذا ترك النكاح وانفرد، وبائن من البين، وهو الفراق ويجوز بائنة والأفصح بائن كحائض وطالق، وأنت حرة وأنت واحدة، واعتدي واستبرئي

(١) رواه الشافعي في الأم (٢٣٦/٧)، عن مالك أنه كُتب إلى عمر - فذكره. ورواه ابن أبي شيبة (٧٨/٤)، وسعيد بن منصور [١١٥٢]، والبيهقي (٣٤٤/٧)، من طريق عطاء أن عمر رضي الله عنه رفع إليه رجل - فذكره.

(٢) رواه البخاري [٥٢٥٤]، والنسائي (١٢٢/٦)، وابن ماجه [٢٠٥٠]، من حديث عائشة رضي الله عنها. ورواه البخاري [٥٢٥٥]، من حديث أبي أسيد رضي الله عنه. ورواه أحمد (٤٩٨/٣) من حديث أبي أسيد وسهل رضي الله عنهما.

(٣) سبق تخريجه (٩١/٢)

رحمك والحقى بأهلك، وحبلك على غاربك، وما أشبه ذلك كقوله: أخرجني واذهبي وسافري وتقنعي وتستري وبينني وابعدي وتجرعي، وما أشبه ذلك كقوله: أنت حرام وأنت على محرمة أو حرمتك.

ثم إن نوى الطلاق بقوله أنت علي حرام ونحوها يقع رجعيًا، وإن نوى عددًا وقع ما نوى، وإن نوى الظهار فهو ظهار، وإن نوى الطلاق والظهار معاً فأوجه أصحابها يتخير بين جعله طلاقاً أو ظهاراً، وبهذا قال ابن الحداد، وأكثر الأصحاب ولا ينفذ الإثنان معاً بلا خلاف، وقيل يكون طلاقاً، وقيل يكون ظهاراً. قال الأسنوي: وتقرير منع الجمع ممنوع يعني كونه طلاقاً وظهاراً، فإنه يجوز استعمال اللفظ في المعنيين معاً على مذهب الشافعي، سواء كان اللفظ حقيقة فيهما كالمشترك أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر، وقد صرح الرافعي بأن الجمع بين الحقيقة والمجاز غير ممتنع ذكره في كتاب الأيمان.

وإن أطلق قوله: أنت علي حرام، ولم ينو الطلاق ولا الظهار فقولان. وهذا كله تفريع على ما صححه النووي أن قوله: أنت علي حرام كناية، أم على قول الرافعي فإنه يكون طلاقاً وإن أراد بقوله: أنت علي حرام تحريم عينها أو ذاتها أو وطنها لزمه كفارة يمين في الحال، وكذا إن لم يكن له نية في الأظهر.

وإن قال: أنت كالميتة والدم ولحم الخنزير، وقال: أردت به الطلاق أو الظهار نفذاً، وإن نوى التحريم لزمه الكفارة وإن أطلق فالتص أنه كالحرām، فيكون على الخلاف، وعلى هذا جرى الإمام والذي ذكره البغوي وغيره أنه لا شيء عليه، ولو قال: أردت أنها حرام علي، فإن جعلناه صريحاً وجبت الكفارة وإلا فلا لأنه ليس

للكناية كناية وتبعه على هذا جماعة، وقال الرافعي: ولا يكاد يتحقق هذا التصوير، ولو قال: أردت أنها كالميتة في الاستقذار صدق ولا شيء عليه، والله أعلم.

واعلم أن نية الكناية لا بد أن تقترن باللفظ فلو تقدمت أو تأخرت لم تؤثر ولو نوى في أوله عند قوله: أنت أو عكسه كمن نوى عند قوله: بائن ففيه وجهان: الأصح في «الشرح الصغير» الوقوع في الصورة الأولى وخالف في المحرر فرجح أنه لا بد من اقترانها بجميع اللفظ، واختلف كلام «الروضة»، و«المنهاج» أيضاً فرجح فيه اقتران النية بكل اللفظ، وقال في «الروضة»: ولو اقترنت النية بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت في الأصح، وقال الأسنوي: والفتوى أنه يقع في الأولى فيما إذا نوى في أول اللفظ دون الثانية قال الماوردي بعد تصحيحه: إنه أشبه بمذهب الشافعي والله أعلم.

[فرع]: قال هذا الطعام أو الثوب أو الشاة حرام علي فهو لغو لا يتعلق به كفارة ولا غيرها والله أعلم.

قال: (فصل: والنساء فيه ضربان: ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض. فالسنة أن يوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه، والبدعة أن يوقع الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه. وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع: الصغيرة، والآيسة والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها الزوج) لم يزل العلماء قديماً وحديثاً يصفون الطلاق بالسنة والبدعة، وفي معناه اصطلاحان: أحدهما أن السني ما لا يحرم إيقاعه، والبدعي ما يحرم وعلى هذا فلا قسم سواهما، والثاني هو المتداول وعليه جرى الشيخ أن السني طلاق المدخول بها وليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة، والبدعي طلاق المدخول

بها في حيض أو نفاس أو طهر جامعها فيه ولم يتبين حملها، ويبقى قسم آخر وهو لا سنة فيه ولا بدعة كطلاق غير المدخول بها والحامل والآيسة والصغيرة كما ذكره الشيخ، وهو الضرب الثالث.

إذا عرفت هذا فطلاق السنة أن يوقعه في طهر لم يجامعها فيه وهي مدخول بها، لأن ابن عمر رضي الله عنه طلق زوجته وهي حائض فسأل عمر رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء»، وفي رواية: «قبل أن يمسه»^(١)، والأمر المشار إليه قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي في عدتهن لأن اللام تأتي بمعنى في قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي في يوم القيامة، وقيل المراد لوقت يشرعن عقبه في العدة، وروي أنه ﷺ قرأ: [فطلقوهن لعدتهن]^(٢). قال الإمام: والظاهر أنه كان يذكره تفسيراً، فانتظم من الآية والخبر أن الطهر الذي لم يجامع فيه محل لطلاق السنة.

وقول الشيخ [فالسنة أن يوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه] يرد عليه أنه لو وطئها في آخر الحيض ثم طلق في الطهر الذي يليه قبل أن يجامع فيه فإنه لا يكون سنة على الأصح في «الروضة» والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٤٩٠٨]، ومسلم [١٤٧١]، وأبو داود [٢١٧٩]، والنسائي [١١٢/٦]، وابن ماجه

[٢٠١٩]، وأحمد (٥٤/٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) هو ضمن الحديث السابق، وهذا اللفظ في رواية مسلم.

وأما طلاق البدعة فهو أن يطلقها في الحيض مختاراً وهي ممن تعدت بالأقراء من غير عوض من جهتها، أو يطلقها في طهر جامعها فيه بلا عوض منها وهي ممن يجوز أن تحبل ولم يتحقق حملها، ودليله حديث ابن عمر، وادعى الإمام الإجماع عليه، والحكمة في ذلك أن الطلاق في الحيض يطول عليها العدة لأن بقية الحيض لا يحسب من العدة وفيه إضرار بها. وأما الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه فلائنه ربما يعقبه ندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وإذا ندم فقد لا يتيسر التدارك فيتضرر الولد والله أعلم.

قال: (فصل: ويملك الحر ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين) يملك الحر على زوجته حرة كانت أو أمة ثلاث تطليقات، لما روى أنس رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أسمع الله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فأين الثالثة، فقال ﷺ: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾^(١) صححه ابن القطان وبرهن عليه، وقال الدارقطني: الصواب إرساله، وبهذا فسرت عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، وقيل الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾ - الآية [البقرة: ٢٣٠]. ولأنه حق خالص للزوج يختلف بالرق والحرية، فكان كعدد الزوجات.

(١) سبق تخريجه (١٠١/٢).

(٢) صحيح. رواه البيهقي (٣٦٧/٧)، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فوقت لهم الطلاق ثلاثاً راجعها في الواحدة وفي الثنتين وليس له في الثلاثة رجعة. وإسناده صحيح. ورواه الطبري في التفسير (٤٥٧/٢)، من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتب الله في التطليقة الثالثة فإذا أن أمسكها بمعروف فيحسن صاحبها أو يسرحها بإحسان فلا يظلمها من حقها شيئاً. وإسناده صحيح.

وأما العبد فلا يملك إلا تطليقتين لقوله ﷺ: «طلاق العبد ثنتان»^(١)، وروى الشافعي أن مكاتباً لأم سلمة طلق حرة طلقتين وأراد الرجعة، فسأل عثمان ومعه زيد بن ثابت رضي الله عنه فابتدراه وقالوا: حرمت عليك^(٢)، ولا فرق بين القن والمدبر والمكاتب، وكذا المبعوض ومتى طلق الحر أو العبد جميع ما يملك لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ويفارقها وتنقضي عدتها والله أعلم.

قال: (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصله به). الاستثناء صحيح معهود، وفي الكتاب والسنة موجود ثم تارة يقع في العدد وتارة يقع بلفظ المشيئة، فإن وقع في العدد فله شرطان: أحدهما، يكون متصلاً باللفظ، فإن انفصل فهو باطل وسكتة التنفس والعي لا يمنعان الاتصال. قال إمام الحرمين: والاتصال المشروط هنا أبلغ من اشتراطه بين الإيجاب والقبول لأنه يحتل بين كلامي الشخصين ما لا يحتمل بين كلام شخص واحد، ولهذا لا ينقطع التخلل بين الإيجاب والقبول كلام يسير على الأصح، وينقطع الاستثناء على الصحيح، وهل يشترط قرن الاستثناء بأول اللفظ؟ فيه وجهان: أحدهما لا، بل لو بدا له الاستثناء بعد تمام المستثنى منه فاستثنى حكم بصحة الاستثناء. وثانيهما وادعى الفارسي الإجماع عليه لا يصح

(١) ضعيف. رواه الدارقطني (٣٩/٤)، والبيهقي (٣٦٩/٧)، من طريق صفدي بن سنان، عن مظاهر ابن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها به. وإسناده ضعيف فيه صفدي بن سنان وهو ضعيف كما في «الميزان»، ومظاهر بن أسلم ضعيف، كما في «التقريب».

(٢) صحيح. رواه مالك (ص: ٣٥٤)، والشافعي في «الأم» (٢٥٨/٥)، والبيهقي (٣٦٨/٧)، من طريق أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن نفيماً - مكاتباً كان لأم سلمة زوج النبي ﷺ - أو عبداً - كانت تحته امرأة حرة وطلقها اثنتين وأراد أن يراجعها - الحديث. وفيه قول عثمان وزيد: حرمت عليك حرمت عليك. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه ابن حزم في «المحل» (٢٣٣/١٠).

الاستثناء حتى يتصل بأول الكلام. قال النووي: الأصح وجه ثالث، وهو صحة الاستثناء بشرط وجود النية قبل فراغ اليمين، وإن لم يقارن أولها والله أعلم.

ثم ما ذكرناه من اتصال اللفظ، واقتران القصد بأول الكلام يجري في الاستثناء بإلا وأخواتها، وسواء في ذلك التعليق بالمشيئة، وسائر التعليقات. الشرط الثاني أن لا يكون الاستثناء مستغرقاً، فإن استغرق فهو باطل ويقع الجميع، والله أعلم.

مثاله قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو اثنتين متصلاً مع النية المعتبرة لم يقع المستثنى فإن قال: إلا ثلاثاً وقع الثلاث للاستغراق والله أعلم.

أما إذا كان الاستثناء بالمشيئة بأن قال: أنت طالق إن شاء الله، فينظر، إن سبقت إن شاء الله إلى لسانه لتعوده لها كما هو الأدب أو قصد التبرك بذكر الله تعالى أو قصد الإشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله، أو لم يقصد تعليقاً محققاً لم يؤثر ذلك ووقع الطلاق، وإن قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهب لأمرين: أحدهما وهو طريق المتكلمين أنه يقتضي مشيئة جديدة، ومشيئة الله تعالى قديمة، فإذا تعذرت الصفة لم تطلق. والثاني وهو طريق الفقهاء أنا لم نتحقق وجود المشيئة فلم تطلق لأن الأصل بقاء النكاح كما لو علق بمشيئة زيد فمات ولم تعلم مشيئته فإنها لا تطلق، وفي الحديث أنه ﷺ قال: «من أعتق أو طلق واستثنى فله ثنياء»^(١)، بالقياس على غيره من الشروط كما لو قال: أنت طالق إن شاء أبوك أو أمك أو شئت ونحو ذلك.

(١) ضعيف. رواه الحسن بن سفيان، والمستغفرى (الإصابة - ٦ / ١٧٨)، من طريق عمر بن موسى عن خالد بن معدان عن معد يكرب مرفوعاً به. وإسناده ضعيف لانقطاعه، معد يكرب من كبار التابعين، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يسمع من النبي ﷺ. وذكر ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢ / ٢٢٢)، أن أبا موسى الديني رواه أيضاً من حديث معد يكرب.

ولا فرق في الاستثناء بين أن يقول: أنت طالق إن شاء الله أو إن شاء الله فأنت طالق أو متى شاء أو إذا شاء الله، وكذا لو قال: إن شاء الله أنت طالق، وفي هذه الصيغة وجه أنه يقع. ولو قال: أنت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة، حكى في «أصل الروضة» هنا ثلاثة أوجه فقال: ولو قال: أنت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة وقع في الحال، وفي وجه لا يقع، وفي ثالث يفرق بين عارف النحو وغيره، واختاره الروياني، ومقتضاه وقوع الطلاق على الصحيح، لكنه صحح من زيادته خلاف ذلك، ذكره قبيل الفصل المعقود للتعليق بالحمل، فقال هناك في «أصل الروضة»: إن الشرطية بكسر الهمزة، فإن فتحت صارت للتعليل، فإذا قال: أنت طالق أن لم أطلقك بفتح الهمزة طلقت في الحال إلا أن يكون الرجل ممن لا يعرف اللغة ولا يميز بين إن وأن، وقال: قصدت التعليق فيصدق، وقال الرافعي: وهذا أشبه، وقال النووي من «زيادته»: إن من لم يعرف اللغة لا يقع عليه مطلقاً ويحمل على التعليق قال: وهو الأصح، وبه قطع الأكثرون والله أعلم. انتهى ملخصاً.

ولو قال: أنت طالق إن لم يشأ الله، أو إذا لم يشأ الله لم تطلق على الصحيح الذي قطع به الجمهور، ولو قال: أنت طالق إلا أن يشاء الله تعالى فوجهان: أحدهما في أصل الروضة لا يقع الطلاق كما لو قال: أنت طالق إن شاء الله والثاني يقع الطلاق، وبه قال العراقيون لأنه أوقع الطلاق وجعل المخلص منه مشيئة الله وهي غير معلومة، فلا يحصل الخلاص كما لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم يعلم بمشيئته فإنه يقع الطلاق، والقائلون بالصحيح يقولون: إن هذا تعليق بعدم المشيئة وهي غير معلومة، كما أن التعليق بالمشيئة وهي غير معلومة. وأيضاً فمعناه حصر الوقوع في حال عدم مشيئة الوقوع وهو تعليق على مستحيل لأن الوقوع بخلاف

مشيئة الله محال، والتعليق على المستحيل لا يقع به طلاق كما لو قال: أنت طالق إن ضعدت السماء، وهذا ما صححه الإمام والغزالي وغيرهما وجرى عليه القفال، ونقله عن نص الشافعي. قال الرافعي: وهو أقوى، ولهذا صححه النووي في أصل الروضة: يعني عدم الوقوع، والله أعلم.

(مسألة) قال: أنت طالق إن شاء الله، ولم يقصد تبركاً ولا تعليقاً، بل أطلق فهل يقع الطلاق أم لا؟ وهذه الحالة وهي حالة الإطلاق لم يذكرها الرافعي ولا النووي. قال الأسنوي: وحكمه أنه لا يقع والله أعلم.

[فائدة]: إذا فرعنا على المذهب أن قوله: إن شاء الله لا يقع معه طلاق بشروطه، كذلك أيضاً الاستثناء يمنع انعقاد التعليق كقوله: أنت طالق إن دخلت الدار، ونحوه إن شاء الله، ويمنع أيضاً العتق كقوله: أنت حر إن شاء الله، ويمنع انعقاد النذر واليمين، ويمنع صحة البيع وسائر التصرفات والله أعلم.

قال: (ويصح تعليقه بالصفة والشرط). كما يصح تنجيز الطلاق كذلك يصح تعليقه، واستأنس الأصحاب لذلك بقوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم»^(١) وقاسوه على العتق، فإن العتق ورد بالتدبير، وهو تعليق عتق بالموت، والطلاق والعتاق يتقاربان في كثير من الأحكام. والمعنى في ذلك أن المرأة قد تخالف الزوج في بعض مقاصده، ويكره طلاقها لكون الطلاق أبغض المباحات إلى الله، ولكنه يرجو موافقتها فيعلق طلاقها بفعل ما يكرهه أو ترك ما يريده، فإن تركت ما يكرهه أو فعلت ما يريده فذاك وإلا فهي مختارة للطلاق، كذا قاله الرافعي، وفيه منازعة من جهة أن المعنى الذي ذكره يقتضي وجود التعليق عند وجوده لا عند عدمه، ولا قائل

(١) سبق تخريجه (١/ ٥٠٠)

بالفرق، وأيضاً فالقياس على العتق ممنوع فإنه ضده لأن العتق محبوب إلى الله سبحانه وتعالى، فناسب أن يوسع فيه بالتطليق، والطلاق مبغوض إلى الرب، فلا يناسب ذلك، ولهذا روي أنه ﷺ قال لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «ما خلق الله عز وجل على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق»^(١).

فإذا عرفت هذا فاعلم أن التعليق بالصفة والشرط باب متسع جداً، فنقتصر على بعض الأمثلة ليدل ما ذكرناه على ما لم نذكره إذ هذا الكتاب لا يليق به الاتساع، وقبل ذكر الأمثلة يعلم أن الطلاق إذا علق على شرط لم يجز الرجوع في التعليق وسواء علقه بشرط معلوم الحصول أو محتمله لا يقع الطلاق إلا بوجود الشرط، ولا يحرم الوطء قبل وجود الشرط ووقوع الطلاق ولو شك في وجود الصفة أو الشرط المعلق عليهما لم يقع طلاق، إذ الأصل عدم ذلك، ولو علق الطلاق بصفة ثم قال: عجلت تلك الطلقة المعلقة لا يتعجل على الصحيح.

فمن الأمثلة ما إذا قال لزوجته عند التخاصم أو غيره: أنت طالق إن شئت، فيشترط مشيئتها في مجلس التجاوب: يعني التخاطب، فإن أخرت لم تطلق وإن قالت: شئت على الفور طلقت، ووجه اشتراط الفور بشيئين: أحدهما أن هذا

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١١٣٣١]، والدارقطني (٤/٣٥)، والبيهقي (٧/٣٦١)، من طريق إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العتاق، ولا خلق الله شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق - الحديث. وإسناده ضعيف منقطع، فيه حميد بن مالك وهو ضعيف، كما قال الذهبي في الميزان. ومكحول لم يسمع من معاذ رضي الله عنه. والحديث ضعفه البيهقي، والزيلعي في نصب الراية (٣/٢٣٥)، والحافظ في التلخيص (٣/٢٠٥). وقال الحافظ في الدراية (٢/٧٣): فيه ضعف وانقطاع.

التعليق استدعاء رغبة جواب منها فينزل منزلة القبول في العقود. والثاني أن يتضمن تحييرها وتمليكها البضع، فكان كما لو قال: طلقي نفسك، ولو قال لها: طلقي نفسك فهو تفويض الطلاق إليها، وهو تمليك الطلاق على الجديد فيشترط لوقوع الطلاق تطليقها على الفور، وكذا لو قال: طلقي نفسك على كذا: يعني على مائة ونحوها، فيشترط الفور، وتبين منه ويلزمها المسمى، فلو أخرت وطلقت لم يقع، هذا إذا كانت الزوجة مكلفة راضية، أما لو كانت مجنونة أو صغيرة غير مميزة لم تطلق، فإن كانت مميزة فوجهان: صحح النووي أنها لا تطلق أيضاً، ولو كانت غير راضية في الباطن طلقت في الظاهر، وهل تطلق باطناً؟ وجهان: أحدهما لا يقع، وبه قال غير واحد كما لو علق على حيضها، فقالت: حضت وهي كاذبة، فإنه لا يقع باطناً، والأصح في «المحرر»، و«المنهاج»، و«التهذيب»، وبه قال القفال وغيره: أنه يقع لأن التعليق في الحقيقة بلفظ المشيئة، وقد وجدت لا بما في الباطن، ولو شاءت بقلبها ولم تنطق بلسانها قال الإمام: الذي يجب القطع به أنها لا تطلق ظاهراً ولا باطناً لأن الكلام الجاري على النفس ليس جواباً، وأبدى الرافعي في الوقوع ترددًا، وحكى في «الروضة» في ذلك وجهين ولو قالت: شئت فكذبها فإن قلنا إن المعلق عليه اللفظ، فالقول قوله، وإن قلنا ما في نفس الأمر فالقول قولها. حكاه مجلي^(١).

ولو علق الطلاق بمشيئتها لا على مخاطبتها لها، فقال: زوجتي طالق إن شاءت لم تشترط المشيئة على الفور على الأصح سواء كانت حاضرة أم غائبة، ولو قال

(١) هو القاضي أبو المعالي مجلي بن جميع بن نجا المخزومي. كان من أئمة الأصحاب، وكبار الفقهاء، وإليه ترجع الفتيا بديار مصر. صاحب الذخائر وغيره من المصنفات. توفي سنة ٥٥٠ هـ. [طبقات السبكي - ٢٧٧/٧].

لأجنبي: إن شئت فزوجتي طالق، فالأصح أنه لا يشترط مشيئته على الفور إذ لا تمليك له، ولو قال: إن شئت وشاء فلان فأنت طالق اشترط مشيئتها على الفور، وفي مشيئة فلان وجهان: الصحيح لا يشترط الفور وإذا علق بمشيئتها فأراد أن يرجع قبل مشيئتها لم يكن كسائر التعليقات، ثم هذا كله إذا علق بقوله: أنت طالق إن شئت، أما إذا قال: أنت طالق متى شئت طلقت متى شاءت وإن فارقت المجلس، لأنه تعليق على صفة لا تقتضي فوراً، ولو قال: أنت طالق إن شئت أنا فمتى شاء وقع الطلاق، ولو قال: أنت طالق كيف شئت. قال البغوي، وأبو زيد، والقفال: تطلق، شاءت أم لم تشأ وقال الشيخ أبو علي: لا تطلق حتى توجد مشيئته في المجلس: مشيئة أن تطلق، وأن لا تطلق. قال البغوي: وكذا الحكم إذا قال على: أي وجه شئت، كذا نقله الرافعي هنا، ثم أعاد ذلك في باب العتق قبيل الولاء، واقتضى نقله هناك رجحان اشتراط المشيئة والله أعلم.

ومنها إذا قال: أنت طالق، إلا أن يشاء أبوك أن لا تطلقني فلا يقع طلاق كما لو قال: إلا أن لا يدخل أبوك الدار، فإنها لا تطلق إذا دخل، ولو قال: أنت طالق لولا أبوك لم تطلق على الصحيح.

ومنها له زوجتان، فقال: من أخبرتني منكما بكذا فهي طالق، فلفظ الخبر يقع على الصدق والكذب، ولا يختص بالخبر الأول، فإن أخبرتاه صادقتين أو كاذبتين معاً، أو على الترتيب طلقتهما معاً، وسواء قال: من أخبرتني منكما بقدوم زيد ونحوه، أو من أخبرتني أن زيدا قدم، أو بأن زيدا قد قدم على الصحيح. ومنها أنت طالق يوم يقدم زيد، فقدم نهراً طلقت، ويتبين الوقوع من أول النهار على الصحيح، وقيل يقع الطلاق عقب القدوم، فلو ماتت، ثم قدم زيد ذلك اليوم، فعلى الصحيح

ماتت مطلقة، فلا يرثها الزوج إن كان الطلاق بائناً، وكذا لو مات الزوج بعد الفجر، فقدم زيد في يومه لم ترث منه ولو خالعه في أول النهار، ثم قدم زيد، فعلى الصحيح الخلع باطل إن كان الطلاق المعلق بقدوم زيد بائناً، وإن كان رجعيّاً، فعلى الخلاف في خلع الرجعية: والأظهر صحة خلع الرجعية، لأنها زوجة، ولو قدم زيد ليلاً لم تطلق على المذهب الذي قطع به الجمهور والله أعلم.

ومنها إذا قال: إن دخلت الدار، أو كلمت زيدا فأنت طالق. أو أنت طالق إن دخلت الدار، أو كلمت زيدا طلقت بأيها وجد. وتنحل اليمين فلا يقع بالصفة الأخرى شيء، ولو قال: إن دخلت الدار، وإن كلمت زيدا بلا ألف فأنت طالق. فدخلت وكلمته وقع طلقتان، وبإحدى الصفتين طلقة، وإن قال: إن دخلت وكلمت بلا إذن فأنت طالق، فلا بد من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقة واحدة، وسواء تقدم الكلام على الدخول أو تأخر على الصحيح، وقيل يشترط تقدم الدخول، فلو أتى بشم بأن قال: إن دخلت الدار، ثم كلمت زيدا فلا بد منها، ويشترط تقدم الدخول والله أعلم.

ومنها إذا قال: إن أكلت هذا الزبيب فأنت طالق، فأكلته طلقت، فإن تركت واحدة فلا يحنث، ويقاس بهذا أشباهه، ولو قال: إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق فأكلته إلا فتاتاً، قال القاضي حسين: لا يحنث كما لو قال: إن أكلت هذه الرمانة فأنت طالق فأكلتها إلا حبة فإنه لا يحنث. وقال الإمام: وإن بقي قطعة تحس ويجعل لها موضع لم يحنث، وربما يضبط بأن تسمى قطعة خبز، وإن دق مدركه لم يبق له أثر في بر ولا حنث. قال الرافعي: والوجه تنزيل إطلاق القاضي حسين على هذا التفصيل والله أعلم.

ومنها لو وقع حجر في الدار، فقال: إن لم تخبريني هذه الساعة من رماه وإلا فأنت طالق، ففي فتاوى القاضي حسين أنها إن قالت: رماه مخلوق لم تطلق، وإن قالت: رماه آدمي طلقت لجواز أن يكون رماه الهوى أو هرة، لأنه وجد سبب الحث وشككنا في المانع، وشبهوه بما إذا قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئته، فإنه يقع الطلاق على خلاف فيه سبق، هذا كلام الروضة هنا. وذكر في آخر الباب الرابع أنه لو قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، أو إن لم يدخل الدار، أو إن لم يفعل كذا ومات ولم يعلم وجود الصفة، فالأكثر أن قالوا بالوقوع عند الشك، لأن الأصل في عدم وجود المعلق عليه، واختاره الإمام عدم الوقوع. قال الرافعي: وهو أوجه وأقوى. قال النووي: الأصح عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق والله أعلم.

قلت: وإيضاح ما قاله النووي: أنه وإن كان الأصل عدم مشيئة زيد. أو عدم دخول الدار، إلا أنه عارضه أصل النكاح، واحتمال وجود مشيئة زيد ودخوله الدار ممكن فضعف أصل عدم الدخول، والمشية بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح، وقياس المصحح هناك عدم الوقوع في مسئلة الحجر لاحتمال صدقها فيما أخبرت به، مع أن الخبر يصدق على الصدق والكذب والله أعلم.

ومنها لو قال: كل كلمة كلمتيني بها إن لم أقل مثلها فأنت طالق، فقالت المرأة: أنت طالق ثلاثاً فطريق الخلاص من ذلك أن يقول: أنت تقولين أنت طالق ثلاثاً إن شاء والله أعلم.

ومنها لو قيل يا زوج القحبة، فقال: إن كانت امرأتي بهذه الصفة فهي طالق نظر إن قصد التخلص من عارها وقع الطلاق، وإلا فهو تعليق فينظر إن كانت بالصفة المذكورة

طلقت وإلا فلا، وكذا لو قالت له: يا خسيس، فقال: إن كنت كما تقولين فأنت طالق نظر إن أراد المكافأة طلقت سواء كان خسيساً أم لا، وإن قصد التعليق لم تطلق إلا بوجود الخسية، وإن أطلق ولم يقصد المكافأة ولا حقيقة اللفظ فهو للتعليق، فإن عم العرف بالمكافأة كان على الخلاف في أنه يراعي الوضع أو العرف. والأصح وبه قطع المتولي مراعاة اللفظ، فإن العرف لا يكاد ينضبط في مثل هذا فأجاب القاضي حسين بمقتضى الوجه الآخر، فإن شك في وجود الصفة، فالأصل أن لا طلاق والله أعلم.

ومنها لو قالت له: يا أحمق، فقال: إن كنت أحمق فأنت طالق، فالأمر راجع مع معرفة الأحمق. قال الرافعي: قال أبو العباس الروياني: الأحمق من نقصت مرتبة أموره وأحواله عن مراتب أمثاله نقصاناً بيناً بلا سبب ولا مرض، وقال النووي: قال صاحب «المهذب»، و«التهذيب»^(١): الأحمق من يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه، وفي «التتمة»، و«البيان» أنه من يعمل ما يضره مع علمه بقبحه. وفي «الحاوي الكبير» من يضع كلامه في غير موضعه فيأتي بالحسن في موضع القبيح وعكسه. وقال ثعلب^(٢): الأحمق من لا يتفجع بعقله والله أعلم.

ومنها قال رجل لزوجته: سرقت أو زנית، فقالت: لم أفعل ذلك، فقال: إن كنت سرقت أو زנית فأنت طالق حكم بوقوع الطلاق في الحال بإقراره السابق، كذا قاله الرافعي والنووي جازمين به وفيه نظر.

ومنها لو قال: إن ضربتك فأنت طالق فتطلق إذا حصل الضرب بالسوط أو الوكز أو اللكز، ولا يشترط أن لا يكون حائل، ويشترط الإيلاء على الأصح،

(١) صاحب المهذب هو الإمام أبو إسحاق الشيرازي وقد سبق ترجمته (١/ ٢٨٢)، وصاحب التهذيب هو الإمام أبو محمد الفراء البغوي وقد سبق ترجمته (١/ ٨٤).

(٢) هو القاضي ثعلب بن عبد الله بن عبد الواحد رضي الدين أبو العباس المصري الفقيه الخطيب. وولي القضاء بالجيزة. مات سنة ٦٣١ هـ. [طبقات السبكي - ٨/ ١٣٦].

والعض وقطع الشعر لا يسمى ضرباً فلا يقع به الطلاق. وتوقف المزني في العض. ولو قصد ضرب غيرها فأضايها طلقت، ولم يقبل قوله، لأن الضرب تيقن ويحتمل أن يصدق، قاله البغوي في «فتاويه».

ومنها لو قال: إن رأيت فلاناً فأنت طالق، فرأته حياً، أو ميتاً، أو نائماً طلقت، ويكفي رؤية شيء من بدنه وإن قل. وقيل يعتبر الوجه، وإن رأته مستوراً أو إن رأته في المنام لم تطلق، وإن رأته في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف طلقت على الصحيح. ومنها لو قال: إن كلمت زيداً فأنت طالق فكلمته ولو كان سكراناً أو مجنوناً طلقت. قال ابن الصباغ: يشترط أن يكون السكران بحيث يسمع ويتكلم، ولو كلمته وهو مغمى عليه، أو وهو نائم لم تطلق، وإن كلمته وهي مجنونة. قال ابن الصباغ: لا تطلق، وعن القاضي حسين أنها تطلق. قال الرافعي: والظاهر تخريجه على حث الناسي، وإن كلمته وهي سكرانة طلقت على الأصح، ولو خفضت صوتها بحيث لا يسمع لم تطلق، وإن وقع في سمعه شيء فهو المقصود اتفاقاً، لأنه لا يقال كلمته، ولو نادته من مسافة بعيدة لا يسمع منها الصوت لم تطلق، فلو حملت الريح كلامها، ووقع في سمعه فالمذهب أنها لا تطلق، وإن كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت، فلم يسمع لذهول أو شغل طلقت، فإن لم يسمع لعارض ريح أو لصمم فيه وجهان، لم يصحح الرافعي ولا النووي هنا شيئاً وصحح الرافعي في «الشرح الصغير» الوقوع، وجزم به في «الشرح الكبير» في صلاة الجمعة عند إسماع أربعين إلا أنه فرض المسألة في الصمم فقط، ونقله في «التتمة» عن نص الشافعي. وأما النووي فاختلف تصحيحه فصحح في «تصحيح التنبيه» أنه لا يقع، وجزم في صلاة الجمعة بالوقوع والله أعلم.

ومنها لو قال: إن سرقت مني شيئاً فأنت طالق، فدفعت إليها كيساً فأخذت منه شيئاً لا تطلق، لأنه خيانة لا سرقة.

قلت: كذا جزم به الرافعي والنووي، وفيه نظر من جهة أن العامي لا يفرق بين السرقة والخيانة، فإذا فسرت السرقة بالخيانة وأخذنا بذلك أوقعنا عليه الطلاق عملاً بعرفه واعتقاده والله أعلم.

ومنها لو قال المديون لصاحب الدين: إن أخذت ما لك عليّ فامرأتي طالق، فأخذه صاحب الدين مختاراً طلق امرأة المديون سواء كان المديون مختاراً في الإعطاء أو مكرهاً، وسواء أعطى بنفسه أو استسلفه صاحب الدين، قال البغوي: وكذا لو أخذه الحاكم ودفعه إلى صاحب الدين. وفي كتب العراقيين لا يقع الطلاق إذا أخذه الحاكم ودفعه إليه، لأنه إذا أخذه الحاكم برئت ذمة المديون، وصار المأخوذ حقاً لصاحب الدين، فلا يبقى له حق عليه، ولا يصير بأخذه من الحاكم أخذاً حقه من المديون، ولو قضى حقه أجنبي، قال الدارمي: لا تطلق، لأنه بدل حقه لا حقه بنفسه، ولو قال: إن أخذت حقك مني لم تطلق بإعطاء وكيله ولا بإعطاء السلطان من ماله، فإن أكرهه السلطان حتى أعطى بنفسه فعلى القولين في المكره، ولو قال: إن أعطيتك حقك فامرأتي طالق فأعطاه باختياره طلق سواء كان الآخذ مختاراً في الأخذ أم لا، ولا تطلق بإعطاء الوكيل والسلطان، لأنه لم يعطه، وإنما أعطاه غيره.

قلت: هذا صحيح أراد أن لا يعطيه بنفسه أو أطلق، أما إذا أراد بالإعطاء عدم الوفاء وبقاء الحق عليه فيحنت بإعطاء الوكيل والحاكم، لأنه غلظ على نفسه، لأن صرف اللفظ عن حقيقته إلى المعنى المجازي الصحيح مستعمل فيعمل به والله أعلم.

ومنها إذا قال: إن كلمتك فأنت طالق، ثم أعاده طلقت، وكذا لو قال: اعرفي ذلك طلقت، لأنه كلمها، ولو قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق، أو بالسلام فأنت طالق فبدأته لم تطلق وتنحل اليمين والله أعلم.

ومنها سئل القاضي حسين عن امرأة صعدت السطح بالمفتاح، فقال: إن لم تلق المفتاح فأنت طالق فلم تلقه ونزلت به، فقال: لا يقع الطلاق ويحمل قوله إن لم تلقه على التأييد كما قال أصحابنا فيمن دخل عليه صديقه، فقال: تغد معي فامتنع، فقال: إن لم تتغد معي فأمرأتي طالق فلم يفعل لا يقع الطلاق، فلو تغدى بعد ذلك معه، وإن طال الزمان انحلت يمينه، وإن نوى أن يتغدى معه في الحال فامتنع، وقع الطلاق، ورأى البغوي حمل المطلق على الحال لأجل العادة. وسئل القاضي أيضاً عن رجل، قال لامرأته: إن لم تبيعي هذه الدجاجات فأنت طالق فقتلت واحدة منهن طلقت لتعذر بيع الجميع، وإن ذبحت واحدة وباعتهن مع المذبوحة لم تطلق. وسئل عمن قال: إن قرأت سورة البقرة في صلاة الصبح فأنت طالق فقرأتها، ثم فسدت صلاتها في الركعة الثانية لم تطلق على الصحيح، لأن الصلاة عبادة واحدة يفسد أولها بفساد آخرها والله أعلم.

ومنها لو قال لزوجته إن غسلت ثوبي فأنت طالق، فغسلته أجنبية، ثم غمسته زوجته في الماء تنظيلاً، ففي فتاوى القاضي حسين أنها لا تطلق، لأن العرف في مثل هذا يغلب، والمراد بالعرف الغسل بالصابون والأشنان ونحوهما وإزالة الوسخ. وقال غير القاضي: إن أراد الغسل من الوسخ لم تطلق، وإن أراد التنظيف فلا حنث. وإن أطلق فلا حنث. هذا كلام «الروضة»، وقوله فلا حنث سهو لموافقه لما قبله وصوابه حنث، وكذا هو في الرافعي والله أعلم.

ومنها لو حلف شخص أنه لا يخرج من البلد حتى يقضي دين فلان بالعمل فعمل له ببعض دينه، وقضى الباقي من موضوع آخر، ثم خرج طلقت، فلو قال: أردت أني لا أخرج حتى أخرج إليه من دينه وأقضي حقه قبل قوله في الحكم، قاله البغوي في «فتاويه».

ومنها حلف شخص أن هذا الذي أخذه من فلان وشهد به عدلان أنه ليس ذلك طلقت على الصحيح، لأنها وإن كانت شهادة على النفي إلا أنه نفي يحيط به العلم، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني، وأقره وتبعه النووي، قال الأسنوي: الحنث غير صحيح على قاعدته، فإنه إذا حلف معتقداً أنه ذلك الشيء وليس إياه لكونه جاهلاً به فالأصح أن الجاهل لا يحنث، وقد صرح الرافعي بهذه القاعدة في أول كتاب الأيمان، إذا حلف بالطلاق أنه لم يفعل كذا فشهد عدلان عنده أنه فعله، وتيقن صدقهما أو غلب على ظنه صدقهما لزمه الأخذ بالطلاق، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني، وتبعه النووي. وقال الأسنوي: هذا إنما يجيء إذا فرعنا على حنث الناسي فأعرفه وهو قريب مما مر والله أعلم.

ومنها لو قال لزوجته: إن خرجت من الدار بغير إذني فأنت طالق. فأخرجها هو فهل يكون إذناً؟ وجهان القياس المنع، كذا نقله الرافعي عن الروياني، وتبعه النووي، ومقتضاه وقوع الطلاق والله أعلم.

ومنها أنه لو قال: إن لم تخرجي الليلة من داري فأنت طالق. فخالعها مع أجنبي في الليل وجدد نكاحها ولم تخرج لم تطلق، وأنه لو حلف لا يخرج من البلد إلا معها فخرج أو تقدم بخطوات فوجهان: أحدهما لا يحنث للعرف. والثاني يحنث، ولا يحصل البر إلا بخروجها معاً بلا تقدم، وأنه لو حلف لا يضربها إلا بالواجب

فشتمته فضربها بالخشب طلقت، لأن الشتم لا يوجب الضرب بالخشب، وإنها تستحق به التعزير، وقيل خلافه، كذا نقله الرافعي عن أبي العباس الروياني وأقره، وقال النووي: الأصح أنها لا تطلق في مسألة الضرب ولا في مسألة التقدم بخطوات يسيرة والله أعلم.

ولو سرق من زوجها ديناراً فحلف بالطلاق لتردينه، وكانت قد أنفقت لا تطلق حتى يحصل اليأس من رده بالموت، فإن تلف الدينار وهما حيان فوقوع الطلاق على الخلاف في الحنث بفعل المكره، قال النووي: إن تلف بعد التمكن من الرد طلقت على المذهب والله أعلم. ومنها أنه لو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق، وأشار إلى موضع من الدار فدخلت غير ذلك الموضع من الدار، ففي وقوع الطلاق وجهان، قال النووي: أصحهما لوقوع ظاهره، لكنه إن أراد ذلك الموضع دين فيما بينه وبين الله، والله أعلم.

ومنها قالت له زوجته: هذا ملكك، فقال: إن كان ملكي فأنت طالق، ثم وكل من يبيعه، فهل يكون ذلك إقراراً بأنه ملكه؟ وجهان، وكذا لو تقدم التوكيل على التعليق، قال النووي: المختار في الحالين أنه لا طلاق إذ يحتمل أن يكون وكيلاً في التوكيل يبيعه أو كان لغيره وله عليه دين، وتعذر استيفاؤه فيبيعه ليمتلك ثمنه، أو باعه غصباً، أو باعه بولاية كالوالد، والوصي، والناظر والله أعلم.

ومنها لو قال: إن لم تصومي غداً فأنت طالق فحاضت فوقوع طلاق على الخلاف في المكره.

ومنها لو قال: إن لم أظلك الليلة فأنت طالق فوجدها حائضاً. فعن المزني أنه حكى عن الشافعي ومالك وأبو حنيفة أنه لا طلاق، واعترض وقال: يقع الطلاق

لأن المعصية لا تعلق لها باليمين، ولهذا لو حلف أن يعصي الله فلم يعصه حنث. وقيل ما قاله المزني هو المذهب واختاره القفال، وقيل على قولين كفوات البر بالإكراه، وكذا ذكر الرافعي هذه المسألة هنا عن الروياني وتبعه النووي ثم أعاد الرافعي المسألة في الباب السادس من كتاب الأيمان في النوع السابع عند الحلف على استيفاء الحقوق، وجزم بما قاله المزني حكماً وتعليقاً والله أعلم.

منها لو حلف لا يعيد بالمكان الفلاني وأقام به يوم العيد ولم يخرج إلى العيد قال البوشنجي^(١) : حنث ويحتمل المنع. نقله الرافعي عنه وأقره، وتبعه النووي. ومنها لو تخاصم رجل وامرأته على المراودة فقال: إن لم تجيئي إلى الفراش الساعة فأنت طالق ثم طالت الخصومة بينهما حتى مضت الساعة ثم جاءت إلى الفراش، قال البوشنجي: القياس أنها طلقت، كذا نقله الرافعي وأقره، وتبعه النووي.

ومنها لو قال لزوجته: إن خرجت من الدار فأنت طالق وللدار بستان بابه مفتوح إليه، فخرجت إلى البستان قال البوشنجي: الذي يقتضيه المذهب أنه إن كان بحيث يعد من جملة الدار ومرافقها لا تطلق وإلا فتطلق، كذا نقله الشيخان عنه وأقره، قال البوشنجي: لو حلف أنه لا يعرف فلاناً وقد عرفه بوجهه وطالت صحبته له إلا أنه لا يعرف اسمه حنث على قياس المذهب، وبه قال الإسترابادي^(٢)

(١) هو الإمام إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد أبو سعيد البوشنجي نزيل هراة. ولد سنة ٤٦١ هـ. وتوفي بهراة سنة ٥٣٦ هـ. [طبقات السبكي - ٤٨/٧].

(٢) هو سعد بن عبد الرحمن الفقيه أبو محمد الإسترابادي. وهو المذكور في الباب الثاني في أركان الطلاق من شرح الرافعي وفي فروع الطلاق أيضاً. تفقه بنيسابور ثم لازم إمام الحرمين وصار من أخصائه. توفي سنة ٤٩٠ هـ. [طبقات السبكي - ٣٨٢/٤].

قال البوشنجي: ولو قال: إن نمت على ثوب لك فأنت طالق فوضع رأسه على مرفقة لها لا تطلق كما لو وضع عليها يديه أو رجيله والله أعلم.

(مسألة) حلف لا يأكل من طعام فلان فتناهدا. قال البوشنجي: حنث وأقره الرافعي قال النووي: هذا مشكل لأن المناهدة في معنى المعاوضة وإن لم تكن في معنى المعاوضة فتتخرج على مسألة الضيف والله أعلم.

والمناهدة خلط المسافرين نفقتهم واشتراكهم في الأكل من المختلط ثم أعاد الرافعي المسألة في آخر كتاب الأيمان وفسرها بتفسير هو أعم مما فسرہ النووي وذكر ما ذكره النووي من التخريج على مسألة الضيف والله أعلم.

ومنها قال البوشنجي: لو قال: إن دخلت دار فلان ما دام فيها فأنت طالق فتحول فلان منها ثم عاد إليها فدخلتها لا تطلق، وأقره الشيخان على ذلك، قال البوشنجي: ولو قال: إن أغضبتك فأنت طالق فضرب ابنها طلقت وإن كان ضرب تأديب.

قلت: كذا أطلقه الشيخان، وينبغي أن يقال: إن أمرته بضربه أو لم تأمره وادعت أنها لم تغضب لم يقع لعدم وجود الصفة إذ لا يلزم من الضرب الغضب والله أعلم.

ومنها لو قال: إن أكلت من الذي تطبخه فهي طالق فوضعت القدر على الكانون وأوقد غيرها، لم تطلق، وكذا لو سجر التنور غيرها ووضعت القدر فيه كما قاله العبادي وأقره الشيخان.

قلت: وهو صحيح فيمن عاداتها تباشر الطبخ نفسها، وأما ما جرت به عادة أصحاب الثروة من أن المرأة لها خادم هي تتولى وضع القدر على الكانون والوقيد،

والزوجة تراقبها في أمر الطبخ فيتجه الحنث إذ يصدق عليها أنها طبخت في عرفهم واستعمالهم، ولهذا لم تزل الزوجة تقول عند مخاصمتها: لم أقصر في حقه ولم أزل أطبخ له وأغسل عليه فهو عندهم عرف شائع يطرد والله أعلم.

ومنها لو قال: إن كان في بيتي نار فامرأتى طالق وفيه سراج طلقت قاله العبادي وأقره الشيخان.

قلت: وفيه نظر، لأن مقتضى العرف لا يقتضيه، وهذا عند عدم القرينة الدالة على النار المعتادة أما عند وجود القرينة الدالة على ذلك كمن جاء بآنية لأخذ نار الطبخ ونحوه فالوجه القطع بعدم الوقوع والله أعلم.

ومنها لو قالت له زوجته: لا طاقة لي بالجوع معك فقال: إن جعت يوماً في بيتي فأنت طالق ولم ينو المجازاة فيعتبر حقيقة الصفة ولا تطلق بالجوع في أيام الصوم.

قاله العبادي، وأقره الشيخان.

ومنها لو قال لزوجته: إن لم تكوني أحسن من القمر، أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق. قال القاضي أبو علي والقفال وغيرهما: لا تطلق: واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

قال النووي: هذا الحكم والاستشهاد متفق عليه، وقد نص عليه الشافعي قال المروزي: لو قال: إن لم أكن أحسن من القمر فأنت طالق لا تطلق ولو كان زنجياً أسود والله أعلم.

ومنها إذا علق طلاقها بحيضها فقالت: حضت وأنكر الزوج صدقت بيمينها، وكذا الحكم في كل ما لا يعرف إلا منها كقوله: إن أضمرت لي سوءاً فقالت:

أضمرت فإنه يقع الطلاق ولو علق طلاقها بزناها فقالت: زنيته، فوجهان: أحدهما تصدق لأنه خفي تندر معرفته فأشبهه الحيض، وأصحهما عند الإمام وآخرين لا تصدق كالتعليق بالدخول وغيره لأن معرفته ممكنة، والأصل بقاء النكاح وطرد الخلاف في الأفعال الخفية التي لا يكاد يوقف عليها، ولو علق بالولادة فادعتها وأنكر وقال: هذا الولد مستعار لم تصدق هي على الأصح وتطالب بالبينة كسائر الصفات، ولو علق طلاق غيرها بحيضها لم يقبل قولها فيه إلا بتصديق الزوج، ولو قال: إن حضت فأنت وضرتك طالقتان فقالت: حضت وكذبها طلقت ولم تطلق ضررتها على الصحيح، ويشترط التعليق بالحيض أن تحيض ثم تطهر، وحينئذ يقع الطلاق إن قال: إن حضت حيضة. فلو قال: إن حضت وأطلق فالمذهب أنه يقع برؤية الدم فإن انقطع قبل يوم وليلة ولم يعد إلى خمسة عشر يوماً تبينا أنه لم يقع والله أعلم.

ومنها في «فتاوى القفال» لو قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق فقالت: أنا حامل فإن صدقها الزوج حكم بوقوع الطلاق في الحال وإن كذبها لم تطلق حتى تلد فإن لمسها النساء فقال أربع منهن فصاعداً: إنها حامل لم تطلق لأن الطلاق لا يقع بقول النسوة، ولو علق الطلاق بالولادة فشهد أربع نسوة بها لم يقع الطلاق وإن ثبت النسب والميراث لأنها من توابع الولادة وضروراتها بخلاف الطلاق والله أعلم.

ومنها لو قال: إن لم أطلقك فأنت طالق لم يقع الطلاق حتى يحصل اليأس من التطلاق، وفي معنى ذلك التعليق بنفي دخول الدار أو الضرب وسائر الأفعال، بخلاف ما إذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق فإنها تطلق إذا مضى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق، وهذا هو المذهب في إن وإذا وهو المنصوص، والفرق بين إن

وإذا: أن إن حرف يدل على مجرد الاشتراط فلا إشعار له بالزمان بخلاف إذا فإنها ظرف زمان، وقيل فيهما قولان. ولو قال: متى لم أطلقك، أو مهما، أو أي حين، أو كلما لم أفعل، أو تفعل كذا فأنت طالق، فمضى زمن الفعل ولم تفعل، طلقت على المذهب، كلفظة إذا.

واعلم أن لفظة إن المكسورة إذا فتحت صارت للتعليل، فلو قال: أن لم أطلقك فأنت طالق بفتح أن طلقت في الحال قال الرافعي: الأشبه أنه يقع في الحال إلا أن يكون ممن لا يعرف اللغة، وقال: قصدت التعليق فيقبل منه ويصدق. قال النووي: يكون ذلك التعليق مطلقاً إذا كان عامياً لا يفرق بين إن وأن، وهو الأصح، وبه قطع المحققون، وما قاله النووي نقله الرافعي عن الشيخ أبي حامد والإمام الغزالي والبخاري.

واعلم أن قول العامي: أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن كذلك، وكذا قوله: أنت طالق إذ دخلت الدار، وإن كانت للتعليل، لأنه فرق بين إذ، وإذا، والله أعلم.

[فرع]: علق طلاق زوجته بصفة كدخول الدار مثلاً ثم أبانها قبل الدخول بخلع، أو بالثلاث في المدخول بها، أو بواحدة في غير المدخول بها، ثم وجدت الصفة في حال البينونة ثم جدد نكاحها ثم وجدت الصفة ثانياً في النكاح الثاني لم تطلق على المذهب الذي قطع به الأصحاب، ويجري الخلاف في عود الإيلاء والظهار ولو لم توجد الصفة في حال البينونة ثم وجدت في النكاح الثاني لم تطلق على الراجح لأن التعليق يتعلق بالنكاح الذي وجد التعليق فيه، والنكاح المجدد غيره. فلو كان الطلاق رجعياً ثم راجعها ثم وجدت الصفة طلقت بلا خلاف لأنه

ليس نكاحاً مجدداً ولم تحدث حالة تمتع وقوع الطلاق، وهذه المسألة التي يعبر عنها بعود اليمين والله أعلم.

قال: (ولا يقع الطلاق قبل النكاح) شرط وقوع الطلاق الولاية على المحل كالزوجية فلا يصح طلاق غير الزوج سواء كان بالتنجيز كقوله لأجنبية: أنت طالق أو بالتعليق كقوله لأجنبية: إن تزوجتك فأنت طالق أو إن تزوجت فلانة فهي طالق، وحجة ذلك قوله ﷺ: «لا طلاق إلا فيما يملك»^(١) رواه غير واحد، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الترمذي: إنه حسن، وأحسن شيء روي في الباب، وسألت البخاري: أي شيء أصح في الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وروى: «لا طلاق إلا بعد نكاح»^(٢). وبالقياس على ما لو قال: لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ثم دخلت الدار فإنها لا تطلق بالاتفاق، ولنا قول في المعلق أنه يقع، والمذهب أنه لا يقع والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١٩٠]، والترمذي [١١٨١]، وابن ماجه [٢٠٤٧]، وأحمد [١٨٩/٢]، والدارقطني [١٤/٤]، والحاكم [٢٠٤/٢]، والبيهقي [٣١٧/٧]، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه البخاري (نصب الراية - ٢٣١/٣)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن عبد البر في «الاستذكار» [١٢٤/١٨].

(٢) صحيح. رواه ابن ماجه [٢٠٤٨] من طريق علي بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة مرفوعاً بلفظ: لا طلاق قبل نكاح، ولا عتاق قبل ملك. وإسناده حسن، علي بن الحسين وهشام بن سعد كلاهما صدوق له أوهام كما في «التقريب». وحسن إسناده الحافظ في «التلخيص» [٢١٢/٣]، والبوصيري في «الزوائد» [٧٢٣]. ويشهد له حديث عمرو بن شعيب السابق. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

قال: (وأربعة لا يقع طلاقهم: الصبي، والمجنون، والنائم، والمكره) أما الثلاثة الأول فلقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»^(١) أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حسن، وأما المكره فلقوله ﷺ: «لا طلاق ولا عتاق في غلاق»^(٢) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم. ولفظ ابن ماجه والحاكم: «إغلاق» بالألف وهو المحفوظ، والإغلاق الإكراه قاله أبو عبيد والقتيبي، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٣). رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين. واعلم أن المبرسم والمغمى عليه كالنائم، وأما السكران فيقع طلاقه على المذهب لأنه مكلف، وحجته قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء: ٤٣]. ولأن علياً عليه السلام رأى إيجاب حد المفترى

(١) سبق تخريجه (١/٢٠٥).

(٢) حسن. رواه أبو داود [٢١٩٣]، وابن ماجه [٢٠٤٦]، وأحمد (٢٧٦/٦)، والحاكم (١٩٨/٢)، من طرق عن محمد بن إسحاق قال: حدثني ثور بن يزيد الكلاعي عن محمد بن عبيد بن أبي صالح الذي كان يسكن إيليا قال: خرجت مع عدى بن عدى الكندي حتى قدمنا مكة فبعثني إلى صفية بنت شيبة، وكانت قد حفظت من عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت عائشة تقول - الحديث. ورجاله ثقات غير محمد بن عبيد فإنه ضعيف، كما في «التقريب». ووثقه ابن حبان، ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس إلا أنه قد صرح بالتحديث. ويشهد له ما رواه البيهقي (٣٥٧/٧)، من طريق قرعة بن سويد عن زكريا بن إسحاق ومحمد بن عثمان عن صفية به. وفيه قرعة بن سويد وهو ضعيف. ورواه الحاكم من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن سعيد الأموي عن ثور بن يزيد عن صفية به. وفيه نعيم بن حماد وهو صاحب مناكير، كما قال الذهبي. والحديث حسن بمجموع طرقه.

(٣) سبق تخريجه (١/٢٦٦).

عليه هذيانه، ووافقه الصحابة رضي الله عنه على ذلك^(١). فدل على أن لكلامه حكماً كالصاحي ولأنه كالصاحي في قضاء صلاته زمن سكره، فكذا في وقوع الطلاق، وهل يقع طلاقه باطناً؟ وجهان، ومن شرب دواء أزال عقله لغير حاجة حكمه حكم السكران لا شراكهما في التعدي بالشرب.

واعلم أن المكره على تعليق الطلاق لا يصح منه التعليق كما يمنع الإكراه تنجيز الطلاق ولا بد من معرفة شروط الإكراه لأنها قد تلتبس على كثير من الفقهاء فضلاً عن المتفهمة، وكثيراً ما يقع في الفتاوى ما يقول العلماء في شخص أكرهه على طلاق زوجته الإكراه الشرعي فهل يقع طلاقه، فيقول المفتي: إذا أكرهه الإكراه الشرعي لا يقع، وهذا الجواب وإن كان يقال إنه صحيح إلا أنه خطأ

(١) حسن. رواه الدارقطني (١٥٧/٣)، والحاكم (٣٧٥/٤)، والبيهقي (٣٢٠/٨)، من طريق أسامة ابن زيد الليثي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابن وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنه فأتيته في المسجد ومعه عثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن فقلت: إن خالداً يقول: إن الناس انهمكوا في الخمر وتحاقروا عقوبته فقال عمر: هؤلاء عندك فسلمهم. فقال علي: نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون، فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قالوا. ورجاله ثقات سوى أسامة بن زيد؛ فإنه صدوق يهم، كما في «التقريب»، وابن وبرة الكلبي، ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٥/١٩) فقال: سمع عمر بن الخطاب، وعثمان ابن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير وعبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد رضي الله عنه، وكان معه بالشام. اهـ. ورواه مالك (ص: ٥٢٦)، وعنه الشافعي في (بدائع المنن - ٣٠٤/٢)، ومن طريقه البيهقي في المعرفة [١٧٤٢٣]، عن ثور بن زيد الدبلي أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل - الحديث. وإسناده ضعيف لانقطاعه؛ ثور بن زيد من السادسة لم يدرك أحداً من الصحابة كما في «التقريب»، ووصله النسائي في «الكبرى» [٥٢٨٨، ٥٢٨٩]، والدارقطني (١٦٦/٣)، والحاكم (٣٧٥/٤ - ٣٧٦)، من طريق يحيى ابن فليح بن سليمان عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال - فذكر قصة في آخرها قول علي رضي الله عنه. ويحيى بن فليح ليس بالقوى، كما في «لسان الميزان». والحديث حسن بمجموع طرقه.

باعتبار عدم استفسار السائل، وقد كان بعض مشايخنا يفتي بمثل ذلك فاتفق أنه استفسر السائل في واقعة فأبان عن معنى الإكراه الشرعي عنده فوجده باعتبار عرف ذلك السائل، وكانت الصورة أن شخصاً حلف بالطلاق لا يشرب الخمر فمر على أمير كبير وهو يشرب الخمر فحلف الأمير بالطلاق عليه ليشربن معه فشرب واعتقد أن ذلك إكراه، فبعد أن كتب له لا يقع الطلاق أخذ الفتوى منه وأفتاه بالوقوع وكان بعد ذلك إذا كتب على فتوى يذكر شروط الإكراه ولا يقتصر على قوله إذا أكره الإكراه الشرعي لا يقع.

إذا عرفت هذا فيشترط في الإكراه كون المكره بكسر الراء غالباً قادراً على تحقيق ما هدد به المكره بفتح الراء، وقدرته إما بولاية أو تغلب أو فرط هجوم، ويشترط كون المكره مغلوباً عاجزاً عن الدفع بهرب أو مقاومة أو استغاثة بغيره، ويشترط أيضاً أن يغلب على ظنه أنه إن امتنع مما أكرهه عليه أن يوقع به المكره، والصحيح أنه لا يشترط تنجيز ما توعد به بل يكفي التوعيد، نعم لا يحصل الإكراه بالتخويف بعقوبة آجلة كقوله: لأقتلنك غداً، ويشترط أيضاً ألا يظهر ما يدل على اختيار المكره بفتح الراء فإن ظهر خلافه وقع الطلاق كما إذا أكرهه أن يطلق زوجته ثلاثاً فطلق واحدة فإنه يقع، وكذا عكسه، وكذا إن أكرهه على أن يطلق بصريح الطلاق فطلق بالكناية أو بصريح آخر وبالعكس أو أكرهه على تنجيز الطلاق فعلقه أو بالعكس فلا عبرة بالإكراه في هذه الصور، ويقع الطلاق لظهور اختياره.

إذا عرفت هذا فلا بد من معرفة ما يحصل به الإكراه من الأمر المكره، وللأصحاب فيه خلاف. قال النووي في «أصل الروضة»: وفيما يكون التخويف به إكراهاً سبعة أوجه، ونحن نقتصر على ما يفتى به، والأصح أنه يحصل بالتخويف بالقتل والقطع والضرب الشديد والحبس، كذا أطلقه في «الروضة»، وقيده في

المذهب وغيره بالحبس الطويل، وكذا يحصل الإكراه بالتخويف بأخذ المال وإتلافه، وزاد الشيخ أبو علي التواعد بنوع استخفاف لرجل وجيه، قال النووي: الأصح أن الإكراه يحصل بأن يكرهه على فعل يؤثر العاقل الإقدام عليه حذراً مما يهدد به، فعلى هذا ينظر فيما طلب منه وما هدد به فقد يكون الشيء إكراهاً في مطلوب دون مطلوب وفي شخص دون شخص والله أعلم.

ولا يحصل الإكراه بأن يقول شخص: طلق امرأتك وإلا قتلت نفسي أو كفرت أو تركت الصلاة، ولا يقول مستحق القصاص: طلق امرأتك وإلا اقتصصت منك والله أعلم.

واعلم أن الناسي والجاهل لا يقع طلاقه على الراجع. قال النووي: لحديث «رفع عن أمي»^(١). والمختار أنه عام فيعمل بعمومه إلا فيما دل الدليل على تخصيصه كغرامة التلغات والله أعلم.

[فرع]: أخذ الحاكم الظالم شخصاً بسبب غيره وطالبه به فقال: لا أعرف موضعه أو طالبه بهاله فقال: لا شيء له عندي فلم يخله حتى يحلف بالطلاق فحلف به كاذباً وقع طلاقه ذكره القفال وغيره لأنه لم يكرهه على الطلاق بخلاف ما إذا أمسكه للصوص وقالوا: لا نخليك حتى تحلف أنك لا تذكر ما جرى فحلف لا يقع الطلاق إذا ذكره لأنهم أكرهوه على الحلف بالطلاق هنا والله أعلم.

[فرع]: تلفظ بالطلاق ثم قال: كنت مكرهاً وأنكرت المرأة لا يقبل قوله إلا أن يكون محبوساً أو كان هناك قرينة أخرى فيقبل ولا يحل لأحد أن يشهد عليه في مثل ذلك وأشباهه بمطلق الطلاق، ومن شهد بذلك فهو شاهد زور آثم قلبه ولسانه، وشهادته مكتوبة في صحيفته الخبيثة ويسأل عنها والله بصير بما شهد والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (١/٢٦٦).

[فرع]: طلق إحدى زوجتيه بعينها ثم نسيها حرم عليه الاستمتاع بكل منهما حتى يتذكر فلو بادرت واحدة وقالت: أنا المطلقة فلا يقنع منه بقوله: نسيت أو لا أدري، بل يطالب بيمين جازمة أنه لم يطلقها، فإن نكل حلفت وقضى باليمين المردودة ولو طلق مبهماً بأن قال: إحداكما طالق ولم يقصد واحدة بعينها طلقت واحدة على الإبهام وبعينها هو باختياره والله أعلم.

[فرع]: قال لزوجته المدخول بها: أنت طالق أنت طالق أنت طالق. نظر إن سكت بين الطلقتين سكتة فوق سكتة التنفس ونحوه وقع الثلاث فلو قال: أردت التأكيد لم يقبل ظاهراً، ويدين وإن لم يسكت وقصد التأكيد قبل ولم يقع إلا طلاقة وإن قصد الاستئناف وقع الثلاث، وكذا إن أطلق على الأظهر جرياً على ظاهر اللفظ لأن التأسيس فيه أولى من التأكيد والله أعلم.

[فرع]: لو قال شخص لزوجته: أنت طالق ثلاثاً وقع الثلاث، ولو قال: أنت طالق ونوى ثنتين أو ثلاثاً وقع ما نوى، ويدل لذلك حديث ركانة في تحليف النبي ﷺ له: «الله ما أردت إلا واحدة»^(١) فلو كانت الثلاث واحدة لما كان للتحليف فائدة، ولحديث مسلم في غير المدخول بها^(٢)، لأنها تبين بالأولى، والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢٢٠٨]، والترمذي [١١٧٧]، وابن ماجه [٢٠٥١]، وابن حبان [٤٢٧٤]، والحاكم (١٩٩/٢)، والبيهقي (٣٤٢/٧)، من طرق عن الزبير بن سعيده عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده به. وإسناده ضعيف؛ الزبير وعبد الله بن علي كلاهما لين الحديث، وعلي بن يزيد مستور، كما في «التقريب»، وبهذه العلل ضعفه عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (١٩٦/٣)، وقال الترمذي: سألت محمد - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب.

(٢) رواه مسلم [١٤٧٢]، وأبو داود [٢١٩٩]، وأنسائي [٣٤٠٦]، وأحمد (٣١٤/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم. وزاد أبو داود: قبل أن يدخل بها، وهي زيادة شاذة مخالفة لرواية الثقات، ولفظ مسلم عام يشمل المدخول بها، وغير المدخول بها.

الرجعة

قال: (فصل: في الرجعة. وإذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها، فإن انقضت عدتها كان له نكاحها وتكون معه على ما بقي من عدد الطلاق) الرجعة بفتح الراء على الأفصح وكسرهما لغة، وهي في الشرع عبارة عن الرد إلى النكاح بعد طلاق غير بائن على وجه مخصوص. والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَيُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ - الآية [البقرة: ٢٢٨]. قال إمام الحرمين: والرد الرجعة بإجماع المفسرين، وقال رحمته الله في قصة ابن عمر رضي الله عنهما: «مره فليراجعها»^(١). وعن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها^(٢). رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. فإذا طلق الحر امرأته واحدة أو طلقتين أو العبد طليقة بعد الدخول بلا عوض فله مراجعتها قبل أن تنقضي العدة لما تقدم من الأدلة، وتصح الرجعة بالعجمية على الصحيح سواء أحسن العربية أم لا.

ولا يشترط فيها الإشهاد على الصحيح، ولا تقبل التعليق فلو قال: راجعتك إن شئت فقالت: شئت لم تصح، ويشترط أن تكون المرتجعة معينة فلو طلق إحدى زوجته مبهماً ثم قال: راجعت المطلقة لم يصح على الأصح، ولا يشترط رضا الزوجة في ذلك، نعم يشترط أن تكون الرجعة بالقول الصريح للقادر لأن الرجعة

(١) سبق تخريجه (١٠٦/٢)

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٢٨٣]، والنسائي (١٧٨/٦)، وابن ماجه [٢٠١٦]، وابن حبان [٤٢٧٥]، والحاكم (١٩٧/٢)، من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن صالح بن صالح عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه. وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

استباحة بضع مقصود فلم تصح بغير القول كالنكاح، وقد تصح بالوطء والقبلة والمباشرة بشهوة.

وصيغة الرجعة أن يقول: راجعتك أو ارتجعتك أو رجعتك، وهذه الثلاث صريحة ويستحب أن يضيف إلى النكاح أو الزوجية أو نفسه، ولا يشترط ذلك، نعم لا بد من إضافة هذه الألفاظ إلى مظهر أو مضمّر كقوله: راجعت فلانة أو راجعتك، أما مجرد راجعت فلا يكفي، ولو قال: رددتها فالأصح أنه صريح، فعلى هذا يشترط أن يقول: إلى نكاحي على الصحيح.

ولو قال: أمسكتك فهل هو كناية أم صريح؟ فيه خلاف: صحح الرافعي في «المحرر» أنه صريح، ونقله عنه في «الروضة»، وسكت عليه قال الإسوي: الصواب أنه كناية فقد قال في البحر إن الشافعي نص عليه في عامة كتبه. ولو قال: تزوجتك أو نكحتك فهل هو كناية أم صريح؟ فيه خلاف: الأصح في «أصل الروضة» أنه كناية.

واعلم أن صرائح الرجعة محصورة على الصحيح لأن صرائح الطلاق محصورة، فالرجعة التي تحصل إباحته أولى، ثم شرط صحة الرجعة بقاؤها في العدة وكونها قابلة للحل فلو ارتدت أو هو فراجعها في العدة لم تصح الرجعة لأن المحل غير حلال في هذه الحالة كما لا يصح نكاحها. فلو انقضت عدتها فانت الرجعة بحصول البيونة ثم إن جدد نكاحها قبل أن تنكح زوجاً آخر أو بعده وقبل الإصابة أو بعد الإصابة عادت إليه بما بقي من عدد الطلاق.

ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق، واحتج الأصحاب بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن من طلق امرأته طلقين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم

تزوجها الأول فقال: هي عنده بما بقي من الطلاق^(١)، وروي ذلك عن علي، وزيد، ومعاذ، وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٢)، وبه قال عبيدة السلماني وسعيد بن المسيب والحسن البصري، ولأن الطلقة والطلقتين لا يؤثران في التحريم المحوج إلى زوج آخر، فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانها كوطء السيد الأمة المطلقة والله أعلم.

قال: (فإن طلقها ثلاثاً فلا تحل له إلا بعد وجود خمسة أشياء: انقضاء عدتها منه، وتزوجها بغيره، ودخوله بها، وبينونتها، وانقضاء عدتها منه) إذا طلق الحر امرأته ثلاثاً أو العبد طلقتين سواء كان قبل الدخول أو بعده، وسواء كان الطلاق في نكاح واحد أو أكثر سواء كان الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو أكثر حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها في الفرج ويطلقها وتنقضي عدتها لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ - أي ثلاثة - ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

(١) صحيح. رواه مالك [١٢٤٤]، وعنه الشافعي في «الأم» (٢٣٢/٥)، ومن طريقه البيهقي (٣٦٤/٧)، عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت عمر بن الخطاب^(٣) يقول: أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو طليقتين ثم تركها حتى تحل وتنكح زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها تكون عنده على ما بقي من طلاقها. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) أما أثر على^(٤) فرواه البخاري في «التاريخ» (٢١١/٢)، وابن أبي شيبه (١٠٢/٥)، والبيهقي (٣٦٥/٧)، من طريق الحكم بن عتبة عن فريدة بن جابر عن أبيه عن علي^(٥) قال: هي عنده على ما بقي من طلاقها. ورواه البيهقي (٣٦٥/٧)، من طريق الحكم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال: هي على ما بقي من الطلاق. وإسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبه (١٠٢/٥)، عن أبي خالدة الأحمر عن حجاج عن عمرو بن شعيب قال: قضى عمر ومعاذ وزيد وأبي وعبد الله بن عمر أنها على ما بقي من الطلاق. وإسناده ضعيف لضعف حجاج بن أرطاة

واعلم أن النكاح جاء بمعنى العقد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢]، وبمعنى الوطء في قوله تعالى: ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣] وترجحت هنا إرادة الوطء بورود السنة، قالت عائشة رضي الله عنها: جاءت امرأة رفاعة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقاً فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب، فقال عبد الرحمن: كذبت يا رسول الله، والله إني لأعركها عرك الأديم، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «تريدين أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»^(١). وأراد به الوطء، وسميت عسيلة تشبيهاً بالعسل، ولأننا لو لم نجعل الإصابة شرطاً لكان التزويج لأجل الإحلال، لا للاستمتاع والنكاح إنما يراد للاستمتاع لا للإحلال والله أعلم.

[فرع]: العدة تكون بالحمل أو الإقراء أو الأشهر، فإذا ادعت المعتدة بالأشهر انقضاء عدتها فأنكر الزوج صدق بيمينه لأنه اختلاف في وقت طلاقه، وأما عدة الحامل فتتقضي بوضع الحمل التام المدة حياً كان أو ميتاً أو ناقص الأعضاء وبانقضاء ما ظهر فيه صورة الأدمي فإن لم يظهر فقولان. فإذا ادعت وضع حمل أو سقط أو مضغة إذا اكتفينا بها صدقت بيمينها، وقيل لا بد من بينة.

وأما المعتدة بالأقراء فإن طلقت في الطهر حسبت بقية الطهر قرءاً، وإن طلقت في الحيض اشترط مضي ثلاثة أطهار كاملة ثم إن لم يكن لها عادة في الحيض مستقيمة بأن لم تكن حاضت ثم طراً حيضها أو كان لها عادة مطردة صدقت بيمينها إذا

(١) رواه البخاري [٢٦٣٩]، ومسلم [١٤٣٣]، والترمذي [١١١٨]، والنسائي (٧٧/٦)، وابن ماجه [١٩٣٢]، وأحمد (٣٧/٦).

ادعت انقضاء الأقران لمدة الإمكان. فإن نكلت عن اليمين حلف الزوج وكان له الرجعة وإن كان لها عادة مستقيمة صدقت في انقضائها على وفق العادة وهل تصدق فيما دونها مع الإمكان؟ وجهان. أصحهما عند الأكثرين تصدق بيمينها لأن العادة قد تتغير والله أعلم.

[فرع]: طلق زوجته ثلاثاً ثم غاب عنها، ثم حضر أو لم يحضر وادعت أنها تزوجت بزواج آخر أحلها أو كان قد مضى زمن يمكن فيه صدقها ولم يقع في قلبه صدقها كره له أن يتزوجها للاحتياط ولا يحرم لاحتمال صدقها ولتعذر البينة على الوطء وانقضاء العدة، قال الإمام، وكيف لا والأجنبية تنكح اعتماداً على قولها إنها خلية عن الموانع، وهل يجب على الزوج البحث عن الحال؟ قال الروياني: يجب عليه في زماننا هذا، وقال أبو إسحاق: يستحب والله أعلم.



الإيلاء

قال: (فصل في الإيلاء. وإذا آلى الشخص أن لا يبطأ زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر فهو مول) هذا فصل الإيلاء. وهو في اللغة الحلف، وفي الشرع الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر، وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشارع ﷺ حكمه. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. وقال: أنس رضي الله عنه آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً، وكانت انفكت رجله الشريفة فأقام في مشربة له تسعاً وعشرين يوماً، ثم نزل فقالوا: يا رسول الله إنك آليت شهراً فقال: «الشهر تسع وعشرون يوماً»^(١). رواه البخاري.

وهل يختص الحلف بالله تعالى أم لا؟ قولان: الجديد الأظهر لا يختص كما هو ظاهر إطلاق الشيخ لا طلاق الآية، فعلى هذا لو قال: إن وطأتك فعلي صوم أو صلاة أو حج أو فعبدي حر أو إن وطأتك فأنت طالق أو فضررتك طالق ونحو ذلك كان مولياً ثم شرط انعقاده بهذه الالتزامات أن يلزمه شيء لو وطئ بعد أربعة أشهر فلو كانت اليمين تنحل قبل مجاوزته أربعة أشهر لم تنعقد فلو قال: إن وطأتك فعلي أن أصلي هذا الشهر أو أصومه أو أصوم الشهر الفلاني وهو ينقضي قبل مجاوزة أربعة أشهر من حين اليمين لم ينعقد الإيلاء، ولو قال: إن وطأتك فعلي أن أطلقك فليس بمول لأنه لا يلزمه بالوطء شيء والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٥٢٠١]، ومسلم [١٠٨٥]، وابن ماجه [٢٠٦١]، وأحمد [٢٦١٤٣].

قال: (ويؤجل لها إن سألت ذلك أربعة أشهر ثم يخير بين التكفير والطلاق فإن امتنع طلق عليه القاضي). إذا صح الإيلاء ضربت المدة وهي أربعة أشهر بنص القرآن العظيم، سواء كانا حرين أو رقيقين أو أحدهما حر والآخر رقيق لظاهر الآية، ولأنها مدة شرعت لأمر جبلي، وهي قلة الصبر عن الزوج فلم تختلف بالرق والحرية كمدة العنة، وكسن الحيض، وليس المراد بضرب المدة أنها تفتقر إلى من يضربها كالعنة بل المراد أن يمهل أربعة أشهر من غير حاكم لأنها ثابتة بالنص والإجماع. نعم إن كان المولى عنها رجعية فالمدة تضرب من الرجعة، وهذا الأجل هو حق للزوج كالأجل في حق المديون فإذا انقضت المدة والزوج حاضر وطالبت المرأة بالفيئة ولا مانع، والفيئة الجماع، وسمي به من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع فإن جامع وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج فقد وافاها حقها لأن سائر الأحكام تتعلق بالحشفة ولا فرق في ذلك بين الثيب والبكر لكن من شرط البكر إذهاب العذرة نص عليه الشافعي لأن الالتقاء لا يكون غالباً إلا به، ثم لا فرق بين أن يطأها في حالة يباح له الوطء أم لا مع قيام الزوجية ولا فرق بين أن يكون اختياراً أو إكراهاً على الصحيح، وتحصل الفيئة ويرتفع الإيلاء ولو وطئها وهو مجنون فالنص حصول الفيئة لأن وطأه كوطء العاقل في التحليل وتقرير المهر وسائر الأحكام، وفي وجه لا تحصل فيطالب عقب إفاقته.

واعلم أن الصحيح أنه إذا وطئ وهو مكروه أو مجنون لا تنحل اليمين وإن حصلت الفيئة وبطل حقها من المطالبة فإن وطئها سواء كان في المدة أو بعدها سواء كان بعد التضييق أو قبله فإذا كانت اليمين بالله لزمه كفارة على الأظهر للأخبار الدالة على ذلك والآية، وقيل لا كفارة لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءُ وَ﴾ - الآية [البقرة]:

[٢٢٦]، وأجاب القائلون بالأظهر بأن المغفرة والرحمة، إنما ينصرفان إلى ما يعصى به، والفئة الموجبة للكفارة مندوب إليها، فإن لم يف طولب بالطلاق، لما روي عن سهل بن أبي صالح عن أبيه، قال: سألت اثني عشر نفساً من الصحابة عن الرجل يولي، فقالوا كلهم ليس عليه شيء حتى تمضي عليه أربعة أشهر فيوقف. فإن فاء، وإلا طلق^(١) فإن لم يطلق فقولان: أحدهما يجبر عليه بالحبس والتضييق بما يليق بحاله لبنيء أو يطلق ولا يطلق الحاكم لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] فأضافه إلى الأزواج ولأنه غير بين شيئين الفئة أو الطلاق فإذا امتنع لم يقيم القاضي مقامه كمن أسلم على أكثر من أربع نسوة، والثاني يطلق القاضي عليه وهو الأصح، لأنه حق لمعين تدخله النيابة فينبوب عنه الحاكم كالدين ويفارق اختيار الأربع لأنه لم يتعين حق واحدة منهن، وإذا طلق القاضي فإنما يطلق واحدة رجعية فلو طلق الحاكم ثم بان أن الزوج وطىء قبل الطلاق تبين أنه لم يقع وكذا لو بان أنه طلق قبله لم يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم أولاً وقع على الأصح وقيل إن جهل الزوج طلاق الحاكم لم يقع.

وقوله [إن سألت] يؤخذ منه أنها إذا لم تسأل لا يطالب الزوج بشيء وهو كذلك كالمديون لا يطالب بشيء ما لم يطلبه ربه، ثم إذا لم تسأل لا يسقط حقها بالتأخير حتى لو تركت حقها، ورضيت به ثم بدا لها فلها العود إلى المطالبة، لأنه الضرر متجدد، وتختص المطالبة بالزوجة، فليس لولي المراهقة والمجنونة المطالبة نعم يحسن

(١) صحيح. رواه الدارقطني (٤/٦١)، والبيهقي (٧/٣٧٧)، من طريق سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال: سألت اثني عشر من أصحاب رسول الله ﷺ - فذكره. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

من الحاكم أن يقول له: اتق الله بالفيئة أو الطلاق، وإنما يضيق عليه إذا بلغت أو أفاقت وطلبت، وكذا ليس للسيد المطالبة لأن الاستمتاع حق الأمة.

وقول الشيخ [ثم يخير بين التكفير والطلاق] يفيد شيئين: أحدهما أن المطالبة تكون بالفيئة، وهو الوطء، أو بالطلاق وليس لها أن توجه الطلب نحو أحدهما بل يجب أن تكون المطالبة مترددة بين الأمرين وهو كذلك جزم به الرافعي والنووي، الشيء الثاني أنه إذا رغب في الفيئة فلا يطأ حتى يكفر إذ الوطء قبل التكفير لا يجوز فعبر بالتكفير ليفيد ذلك والله أعلم.

[فرع]: قال: والله لا أجامعك ثم أعاد ذلك مرتين فصاعداً، وقال: أردت التأكيد قبل وكانت يميناً واحدة سواء طال الفصل أم لا، وسواء اتحد المجلس أو تعدد على الصحيح، وإن قال أردت الاستئناف تعددت اليمين، وإن أطلق فقولان: قال المتولي: إن اتحد المجلس فالأظهر الحمل على التأكيد وإن تعدد فعلى الاستئناف لبعده التأكيد مع اختلاف المجلس فإن لم يحكم بالتعدد لم يجب بالوطء إلا كفارة وإن حكمنا بالتعدد تخلص من اليمين بوطنة واحدة، وفي تعدد الكفارة قولان: الأظهر عند الجمهور أنه لا يجب إلا كفارة واحدة، وقيل تتعدد بتعدد الأيمان والله أعلم.



الظهار

قال: (فصل: في الظهار. الظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي، فإذا قال ذلك ولم يتبعه بالطلاق صار عائداً ولزمته الكفارة) الظهار مشتق من الظهر، لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج، وقيل إنه مأخوذ من العلو قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَعْنَوْا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]. أن يعلوه فكأنه قال علوي عليك كعلوي على أمي، وكان طلاقاً في الجاهلية، ثم نقل الشارع ﷺ حكمه إلى تحريمها بعد العود ووجوب الكفارة وبقي محله وهي الزوجة. والظهار حرام بالإجماع لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]. بخلاف قوله: أنت علي حرام فإنه مكروه وإن كان إخباراً بما لم يكن لأن في الظهار الكفارة العظمى، وهي إنما تجب في المحرم كالقتل والفطر بجماع في رمضان وفي لفظ التحريم كفارة يمين واليمين والحنث ليسا بمحرمين، ثم صورة الظهار الأصلية كما ذكره الشيخ أن يقول: أنت علي كظهر أمي وهي صريحة في الظهار، وفي معناها سائر الصلوات كقوله: أنت معي أو عندي أو مني أو لي كظهر أمي وكذا لو ترك الصلة فقال: أنت كظهر أمي ولم يقل علي، وعن الداركي^(١): أنه إن ترك الصلة كان كناية لاحتمال أن يريد أن محرمة على غيري والصحيح الأول كما أن قوله: أنت طالق صريح ولم يقل مني.

ومتى أتى بصريح الظهار، وقال: أردت غيره لم يقبل منه على الصحيح كما لو أتى بصريح الطلاق وادعى غيره لا يقبل، ولو قال: جملتك أو نفسك أو ذاتك أو

(١) هو الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم الداركي، أحد أئمة الأصحاب ورفعاؤهم. ودارك قرية من عمل أصبهان. توفي سنة ٣٧٥ هـ. [طبقات السبكي - ٣/ ٣٣٠].

جسمك أو بدنك، وكذا قوله: أنت كبدن أمي أو جسمها أو ذاتها، فهو كظهر أمي وإن شبهها ببعض أجزاء الأم نظر إن كان ذلك العضو مما لا يذكر في معرض الإكرام والإعزاز كالبطن والفرج، والصدر واليد والرجل والشعر فقولان: الأظهر أنه ظهار لأنه تشبيه بعضو محرم فأشبه الظهر وإن كان مما يذكر في معرض الإعزاز والإكرام كقوله: أنت علي كعين أمي فإن أراد الكرامة فليس بظهار وإن أراد الظهار فظهار على الأظهر وإن أطلق فوجهان، الأصح أنه لا يكون ظهاراً، ولو قال: كروح أمي فكقوله كعين أمي، ولو قال: كرأس أمي، فهل هو كيد أمي؟ وبه قطع العراقيون، وهو الأظهر في المنهاج أو كعين أمي وهي طريقة المرازقة فيجبي الخلاف والتفصيل، قال الرافعي: وهو الأقرب ولو قال: أنت علي كأمي أو مثل أمي فإن أراد الظهار فظهار وإن أراد الكرامة فلا وإن أطلق فليس بظهار على الأصح وبه قطع كثيرون إذ الأصل عدمه.

واعلم أن تشبيه الزوجة بالجدة سواء كانت من قبل الأب أو الأم يكون ظهاراً، قطع به الجمهور لأنهن أمهات ولدنهن ولأنهن يشاركن الأم في العتق وسقوط القصاص وجوب النفقة، وقيل فيه خلاف كالتشبيه بالبنت ولو شبهها بالمحرمات من النسب كالبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ والأخت ففيه خلاف، المذهب أنه ظهار، وأما المحرمات بالنسب كالمحرمات بالرضاع والمصاهرة ففيهن خلاف منتشر، المذهب منه إن شبهها بمن لم تزل محرمة عليه منهن فهو ظهار وإلا فلا ولو شبهها بمن لا تحرم عليه أبداً كأجنبية ومطلقة ومعتدة وأخت امرأته ونحو ذلك فليس بظهار قطعاً سواء طراً ما يؤيد التحريم بأن نكح بنت الأجنبية أو وطئ أمها وطأ محرماً أو لم يطرأ، ولو شبه بملاعنة فليس بظهار لأن تحريمها وإن

كان مؤبداً إلا أنه ليس للمحرمة ولا للوصلة، ولو شبهها بظهر أبيه أو ابنه أو غلامه فليس بظهار والله أعلم.

فإن صح الظهار ترتب عليه حكمان: أحدهما تحريم الوطء إلى أن يكفر ولا يحرم سائر الاستمتاعات على الأظهر عند الجمهور، الحكم الثاني وجوب الكفارة بالعود، والعود هو أن يمسكها في النكاح زمناً يمكنه أن يطلقها فيه ولم تطلق لأن تشبيهها بالأم يقتضي أن لا يمسكها زوجة، فإذا أمسكها زوجة، فقد عاد فيما قال لأن العود للقول مخالفته، ولهذا يقال فلان قال قولاً ثم عاد فيه، وعاد له أي خالفه ونقضه فإذا وجد ذلك وجبت الكفارة للآية الكريمة، لأنه عاد لما قال فكان من حقه أنه إذا قال: أنت علي كظهر أمي أن يقول: أنت طالق ونحو ذلك مما تحصل به الفرقة والله أعلم.

[فرع]: اعلم أن الرجعية زوجة ويلحقها الطلاق قطعاً، ويصح خلعها على الأظهر، وكذا يصح الإيلاء منها والظهار، فإذا ظاهر من الرجعية لم يصح بترك الطلاق عائداً، لأنها صائرة إلى البينة فلم يحصل الإمساك على الزوجية، فلو راجعها فلا خلاف أنه يعود الظهار، وأحكامه فلو لم يراجعها وتركها حتى انقضت عدتها وبانت منه ثم نكحها ففي عود الظهار الخلاف في عود الحنث، والمذهب أنه لا يعود ولو لم تكن رجعية، بل زوجة وعاد وجبت الكفارة، ثم طلقها رجعيّاً أو بائناً لم تسقط الكفارة، فإذا جدد النكاح استمر التحريم إلى أن يكفر سواء حكمنا بعود الحنث أم لا، لأن التحريم حصل في النكاح الأول وقد وجد، وقد قال الله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣]، والله أعلم.

قال: (والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً كل مسكين مد، ولا يحل وطؤها حتى يكفر). كفارة الظهار كفارة ترتيب بنص القرآن العظيم قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ۝﴾ [المجادلة: ٣ - ٤] وبمثل ذلك أمر رسول الله ﷺ سلمة بن صخر البياضي لما ظاهر من امرأته^(١).

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٢١٣]، والترمذي [١١٩٨، ٣٢٩٩]، وابن ماجه [٢٠٦٤]، وأحمد (٤٣٦/٥)، وابن خزيمة [٢٣٧٨]، والحاكم (٢/٢٠٣)، من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر رضي الله عنه قال: كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرأة شيئاً يتابع بي حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان فيينا هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء فلم ألبث أن نزوت عليها فلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخبرتهم الخبر وقلت امشوا معي إلى رسول الله ﷺ قالوا: لا والله فانطلقت إلى النبي ﷺ فأخبرته فقال: أنت بذاك يا سلمة قلت: أنا بذاك يا رسول الله مرتين وأنا صابر لأمر الله فأحكم في ما أراك الله قال: حرر رقبة قلت: والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتني قال: فصم شهرين متتابعين قال: وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام قال: فأطعم وسقا من تمر بين ستين مسكيناً - الحديث. ورجاله ثقات، غير محمد بن إسحاق فإنه صدوق يدلّس، وقد عنعنه، لكن تابعه بكير بن عبد الله بن الأشج، أخرجه أبو داود [٢٢١٧]، وأحمد (٤/٣٧). والحديث حسنه الترمذي، والحافظ في «الفتح» (٩/٤٣٣)، وصححه ابن خزيمة، والحاكم ووافقه الذهبي، وصححه ابن حزم في «المحل» (١٠/٥٥).

ونحصل الكفارة ثلاثة: الأولى: العتق، ولا بد في الكفارة من النية للحديث المشهور، ولأن الكفارة حق مالي وجب تطهيراً، فتجب فيه النية كالزكاة وتكفي نية الكفارة ولا يشترط ذكر الوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة ولا تكفيه نية العتق الواجب من غير ذكر الكفارة لأن العتق قد يجب بالندى ولا يجب تعيين سببها لكونها عن ظهار أو قتل أو كفارة يمين كما لا يجب تعيين المال المزكى، ولو لزمه كفارة ظهار وجماع مثلاً فأعتق رقبة بنية الكفارة حسبت عن إحداهما، وكذا لو صام أو أطعم.

فإن قلت: ما الفرق بين الكفارة والصلاة حيث يعتبر فيها التعيين؟ فالفرق أن العبادة البدنية أضيق، ولهذا امتنع التوكيل فيها وأيضاً فإن مراتب الصلاة متفاوتة في المشقة، فإن وقت الصبح أشق وعدد الظهر أكثر، ولا تفاوت بين كفارة الظهار والجماع.

ثم إذا عين بعد ذلك ما أتى به عن كفارة تعيين وامتنع صرفه إلى غيرها كما لو عين ابتداء، ولو عين في الابتداء كفارة الظهار مثلاً، وكانت عليه كفارة يمين لم يجزه عمداً كان أو خطأ كما لو نوى زكاة مال بعينه فكان تالفاً لا ينصرف إلى غيره بخلاف ما لو نوى رفع حدث غلطاً وعليه غيره فإنه يرتفع على الأصح لأن رفع المنوي يتضمن رفع الكل، والعتق عن كفارة معينة لا يتضمن الإجزاء عن أخرى، وهل يشترط أن تكون النية مقارنة للإعتاق والإطعام؟ قال في «أصل الروضة»: الصحيح أن يشترط، وقيل يجوز تقديمها كما ذكرناه في الزكاة، وقال في «شرح المذهب»: أصح الوجهين جواز تقديم نية الزكاة على الدفع. قال أصحابنا: والكفارة والزكاة في ذلك سواء، وهذا هو الصواب وظاهر النص انتهى.

واعلم أن شرط الجواز في الزكاة أن تكون النية مقارنة للعزل فاعرفه وقياسه هنا كذلك، وإذا عرفت هذا فيشترط في الرقبة المجزئة عن الكفارة أربعة شروط: الإسلام ولفظ الإيذان أولى لأنه نص القرآن العظيم، والسلامة عن العيوب المضرة بالعمل، وكمال الرق، والخلو عن العوض، فلا يجزئ إعتاق الكافر في شيء من الكفارات، وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز إعتاق الكافر إلا في كفارة القتل لأن الله تعالى قال فيها: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وحجتنا قياس غير كفارة القتل عليها، وحمل الشافعي المطلق على المقيد، وشبهه بقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فإنه محمول على المقيد في قوله: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وقول الشيخ [سليمة] أي من العيوب التي تضر بالعمل ضرراً بيناً، لأن المقصود تكميل حالة التفرغ للعبادة، ووظائف الأحرار وإنما يحصل ذلك إذا استقل وقام بكفايته، وإلا فيصبر كلاً على نفسه وعلى غيره، فلا يجزئ الزمن ولا من يجزئ أكثر الأوقات فإن كانت إفاقته أكثر أجزاء، وكذا إذا استويا على المذهب ولا يجزئ مريض لا يرجى زوال مرضه فإن رجا أجزاء، ولو أعتق من وجب عليه القتل قال القفال: إن أعتقه قبل أن يقدم للقتل أجزاء، وإن قدم فهو كمريض لا يرجى، ولا يجزئ مقطوع إحدى الرجلين ولا مقطوع أنملة من إبهام اليد ويجوز مقطوع أنملة من غيرها، ولا يجوز مقطوع أنملتين من السبابة أو الوسطى ويجزئ مقطوع الخنصر من يد والبنصر من أخرى، ولا يجزئ مقطوعهما من يد ويجزئ مقطوع جميع أصابع الرجلين على الصحيح، ويجزئ قصير الخلق الذي يقدر على العمل والكسب ويجزئ الشيخ إن قدر على العمل على الأصح، ويجزئ الأعرج إلا أن يكون شديداً

يمنع متابعة المشي ويجزى الأعور دون الأعمى والمراد عور لا يضعف عينه بالعمل
قاله الشافعي ويجزى الأصم الأخرس إن فهم الإشارة وإلا فلا، ويجزى الخصي
والمجبوب والأمة الرتقاء والقرناء ومفقود الأسنان وولد الزنا وضعيف البطش
والصغير والله ناقد وبصير والله أعلم.

وأما كمال الرق بلا بد منه فلا تجزي أم الولد وكذا المكاتب كتابة صحيحة، وإن
لم يؤد شيئاً من النجوم، ولو ملك من يعتق عليه بشراء أو غيره ونوى عتقه عن
الكفارة لم يجزه على الصحيح، لأن العتق مستحق بجهة القرابة ولو اشترى عبداً
بشرط العتق فالمذهب أنه لا يجزيه عن الكفارة، لو أعتق من تحتّم قتله في المحاربة
أجزأه قاله القاضي حسين ويجزى المدبر والمعلق عتقه بصفة والعبد الغائب المنقطع
الخبر لا يجزئ على المذهب والابق والمغصوب يجزيان إذا علم حياتهما على الصحيح
لكمال الرق، وهذا هو الصحيح في المغصوب عند الرافعي وقال النووي: إن كان لا
يقدر على الخلاص فلا يجزى كالزمن لعدم قدرته على التصرف وكذا قضية
«تصحيح التنبيه»، وحكى القطع به عن أكثر العراقيين، وحكى عن جمهور
الخراسانيين الأجزاء لتام الملك والمنفعة وهو الذي جرى عليه الرافعي، وأما الخلو
عن العوض فلا بد منه فلو أعتق عبداً على أن يرد عليه ديناراً مثلاً لم يجزه عن
الكفارة على الصحيح، ولو شرط عوضاً على غير العبد بأن قال لإنسان: أعتقت
عبدي هذا عن كفارتي بألف عليك فقبل، أو قال له إنسان: أعتقه عن كفارتك وعلي
كذا ففعل لم يجزه عن الكفارة والله أعلم.

الخصلة الثانية: الصيام فمن لم يجد الرقبة فعليه صيام شهرين متتابعين للآية، ثم
عدم الرقبة قد يكون بأن لا يجدها أو لا يجد ثمنها أو يجدها بثمان غال أو يجدها وهو

محتاج إليها للخدمة أو إلى ثمنها للنفقة، أما العادم بالكلية فلأية، وأما المحتاج فلأن الحاجة تستغرق ما معه، فصار كالعادم كمن وجد الماء وهو محتاج إليه، فإنه ينتقل إلى البديل كذلك ها هنا ولأن الإجماع منعقد على أن المسكن لا يمنع الانتقال إلى الصوم للحاجة والمراد بحاجة الخدمة أن يكون به مرض أو كبر أو زمانة أو ضخامة لا يقدر معها على خدمة نفسه أو كان لا يخدم نفسه في العادة مع الصحة، فلو كان يخدم نفسه كأوساط الناس لزمه الإعتاق على الراجح والمراد بالنفقة قوته وقوت عياله وكسوتهم وما لا بد منه من الأثاث وكذا شراء عبد محتاج إليه للخدمة.

وهل تتقدر النفقة والكسوة بمدة؟ قال الرافعي: لم يقدره الأصحاب فيجوز أن يعتبر كفاية العمر ويجوز أن يعتبر كفاية سنة، ويؤيده قول البغوي أنه يترك له ثوباً للشتاء وثوباً للصيف قال النووي: الصواب الثاني يعني سنة. قال ابن الرفعة: قد تعرض له الأصحاب في كفارة اليمين، فقالوا: ما حكاه المحاملي وغيره أنه من ليس له كفاية على الدوام ولو كان له ضيعة أو رأس مال يتجر فيه وكان يحصل منهما كفايته بلا مزيد ولو باعهما لتحصيل رقبة لصار في حد المساكين لم يكلف بيعهما على المذهب الذي قطع به الجمهور، ولو كان له ماشية تحلب في ملكه فهي كالضيعة إن كان لا تزيد غلتها على كفايته لم يكلف بيعها، وإن زادت لزم بيع الزائد، ذكره الماوردي، والله أعلم.

[فرع]: شخص له مال حاضر ولم يجد الرقبة أو له مال غائب لا يجوز له العدول إلى الصوم في كفارة القتل والجماع واليمين، بل يصبر حتى يجد الرقبة أو يصل إلى المال لأن الكفارة على التراخي وبتقدير أن يموت تؤدي من تركته، بخلاف العاجز عن ثمن الماء فإنه يتيمم لأنه لا يمكن قضاء الصلاة لو مات، وفي كفارة

الظهار وجهان: لتضرره بفوات الاستمتاع، وأشار الغزالي والمتولي إلى ترجيح وجوب الصبر. هذه عبارة «الروضة»، وما ذكره الغزالي والمتولي من وجوب الصبر صححه النووي في «تصحیح التنبيه»، ويؤخذ من كلام الرافعي و«الروضة» هنا أن الكفارات الواجبة هنا بسبب محرم تكون على الفور، وقد ذكر ذلك في مواضع، وذكر في مواضع آخر أن الكفارات كلها على الفور، وقد صرح النووي في شرح مسلم في حديث الجامع في رمضان بأنها على التراخي، وفيه من الاختلاف الكثير ما ظهر والله أعلم.

ولو تعسر عليه الإعتاق كفر بالصوم، وهل الاعتبار باليسار والإعسار بوقت الأداء أم بوقت الوجوب أم بأغلظ الحالين؟ فيه أقوال: أظهرها أن الاعتبار بوقت الأداء لأنها عبادة لها بدل من غير جنسها فاعتبر فيها حالة الأداء كالوضوء والتميم والقيام والقعود في الصلاة، فعلى هذا إن كان موسراً وقت الأداء ففرضه الإعتاق، وإن كان معسراً ففرضه الصوم، وإن كان موسراً من قبل، ولو شرع في الصوم ثم أيسر أتمه، ولم يجب عليه الانتقال إلى العتق على الأصح، وقال المزني: يلزمه، فعلى الصحيح في جواز الخروج من الصوم وجهان كالوجهين في رؤية الماء في صلاة يسقط فرضها بالتيمم والله أعلم.

[فرع]: إذا صار واجبة الصوم وجب أن ينوي من الليل لكل يوم، ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا نية التتابع على الأصح، ويجب تتابع الصوم كما هو نص القرآن العظيم، فلو وطئ المظاهر في الليل قبل تمام الصوم عصي إلا أنه لا يقطع التتابع ولو أفطر يوماً، ولو أفطر اليوم الأخير لزمه الاستئناف، ولو غلبه الجوع فأفطر بطل التتابع، ونسيان النية في بعض الليالي يقطع التتابع كتركها عمداً. ولو

شك بعد فراغه من صوم يوم هل نوى فيه أم لا؟ لم يلزمه الاستئناف على الصحيح ولا أثر للشك بعد فراغ اليوم، ذكره الروياني، والمرض يقطع التتابع على الأظهر لأنه لا ينافي الصوم، بخلاف الجنون والإغماء كالجنون، وقيل كالمرض، وفي السفر خلاف، قيل كالمرض وقيل يقطع قطعاً لأنه باختياره، كذا حكاه الرافعي والنووي، وبالجمله فالمذهب أنه ينقطع التتابع بالفطر في السفر ولو أكره على الأكل فأكل، وقلنا يبطل صومه انقطع التتابع لأنه سبب نادر. هذا هو المذهب، ولو استنشق فوصل الماء إلى دماغه، وقلنا يفطر ففي انقطاع تتابعه الخلاف، ولو أوجر مكرهاً لم يفطر ولم ينقطع التتابع على ما قطع به الأصحاب في كل الطرق، وفي وجه يبطل ويقطع التتابع والله أعلم.

الخصلة الثالثة: الإطعام فمن لم يستطع الصوم لهرم أو مرض أو مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض فله أن يكفر بالإطعام للآية الكريمة، وهل يشترط في المرض أن لا يرجى زواله أم لا؟ قال الأكثرون: يشترط، وقال الإمام والغزالي: إن كان يدوم شهرين في غالب الظن المستفاد من الأطباء أو من العرف فله العدول إلى الإطعام، وصحح النووي ما قالاه يعني الإمام والغزالي. قال النووي: وقد وافق الإمام على ذلك آخرون والله أعلم.

فيطعم ستين مسكيناً للآية الكريمة لكل مسكين مداً من قوت البلد إذا كان مما تجب فيه الزكاة، والمد رطل وثلاث بالبغدادي، وهو مد رسول الله ﷺ، ولا يجوز صرف الكفارة إلى كافر، ولا إلى هاشمي ومطلبي، ولا إلى من تلزمه نفقته كزوجة وقريب، ولا إلى عبد، فلو صرف إلى عبد وسيده بصفة الاستحقاق جاز إن كان بإذن السيد لأنه صرف إلى السيد، ويجوز الصرف إلى ولي الصغير والمجنون والله أعلم.

[فرع]: لو عجز عن العتق والصوم ولم يقدر إلا على إطعام عشرة أو على مد واحد لزمه إخراجه بلا خلاف لأنه لا بدل للإطعام، فلو عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت الكفارة في ذمته على الأظهر.

وقول الشيخ [ولا يحل وطؤها حتى يكفر] للآية، والله أعلم.

[فرع]: قال لامرأته: أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي، نظر إن كان أراد التأكيد بالثانية، والثالثة فهوظهار واحد، فإن أمسكها بعد المرات فهو عائد وعليه كفارة واحدة، وإن أراد بالثانية ظهاراً آخراً تعددت الكفارة على الجديد، وإن أطلق ولم ينو شيئاً فهل يتحد الظهار أم يتعدد؟ فيه خلاف والأظهر الاتحاد، وبه قطع ابن الصباغ والمتولي وقد تقدم أن الطلاق إذا كرر لفظه وأطلق يتعدد الطلاق، والفرق بين الظهار والطلاق أن الطلاق أقوى لأنه يزيل الملك بخلاف الظهار، وبأن الطلاق له عدد محصور والزواج مالك له، فإذا كرره كان الظاهر استئناف المملوك، والظهار ليس بمتعدد في وضعه ولا هو مملوك للزوج، ولو تفاصلت المرات وقصد بكل واحدة ظهاراً أو أطلق فكل مرة ظهار برأسه، والله أعلم.



اللعان

قال: (فصل في اللعان: وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف إلا أن يقيم البينة أو يلاعن فيقول عند الحاكم على المنبر في جماعة من المسلمين: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فلانة من الزنا وأن هذا الولد من زنا وليس مني أربع مرات، ويقول في الخامسة بعد أن يعظه الحاكم: وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين) هذا فصل اللعان، وهو مصدر لاعن، وهو مشتق من اللعن، وهو الإبعاد وسمي المتلاعنان بذلك لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد، ولأن أحدهما كاذب فيكون ملعوناً وقيل لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم. وهو في الشرع عبارة عن كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق به العار، واختير لفظ اللعان على الغضب والشهادة لأن اللعان لفظة غريبة، والشئ يشتهر بالغريب، وقيل لأنه في لعان الرجل وهو متقدم.

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ - الآيات [النور: ٦]، وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله ﷺ بشريك بن السمحاء، فقال له النبي ﷺ: «البينة أو حد في ظهرك»، فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي ﷺ يقول: «البينة أو حد في ظهرك»، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد. فنزلت هذه الآيات^(١) وقيل غير ذلك، فإذا

(١) رواه البخاري [٢٦٧١]، وأبو داود [٢٢٥٤]، والترمذي [٣١٧٩]، وابن ماجه [٢٠٦٧]، والدارقطني (٢٧٧/٣)، والبيهقي (٣٩٣/٧)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

قذف الزجل زوجته وجب عليه الحد كما جاء به النص، وله مخلصان عنه: إما البينة، أو اللعان كما نص عليه الخبر، ثم متى يتيقن الزوج أنها زنت بأن رآها تزني جاز له قذفها، وكذا لو أقرت به عنده ووقع في قلبه صدقها أو أخبره به ثقة أو شاع أن رجلاً زنى بها ورآه خارجاً من عندها في أوقات الريبة، فلو شاع ولم يره أو رآه ولم يشع لم يجوز في الأصح، وقال الإمام: لو رآه معها تحت شعارها على هيئة منكورة أو رآها معه مرات كثيرة في محل ريبة كان كالاستفاضة مع الرؤية وتبعه الغزالي وغيره، ولا يجوز القذف عند عدم ما ذكرنا، وهذا كله إذا لم يكن ولد. قال النووي قال أصحابنا: وإذا لم يكن ولد فالأولى أن لا يلاعن بل يطلقها إن كرهها والله أعلم.

وإن كان هناك ولد يتيقن أنه ليس منه وجب عليه نفيه باللعان، هكذا قطع به الجمهور حتى ينتفي عنه من ليس منه، وفي وجه لا يجب النفي. قال البغوي وغيره: فإن يتيقن مع ذلك أنها زنت قذفها ولاعن وإلا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من زوج قبله أو من وطء شبهة. قال الأئمة: وإنما يحصل اليقين إذا لم يطأها أصلاً أو وطئها وأنت به لأكثر من أربع سنين من وقت الوطء أو لأقل من ستة أشهر، فإذا انتهى الأمر إلى اللعان فيأتي بخمس كلمات كما ذكره الشيخ، ويكون ذلك بأمر الحاكم أو نائبه ويسمى امرأته إن كانت غائبة عن البلد أو المجلس، ويرفع في نسبها حتى تتميز عن غيرها وإن كانت حاضرة تكفي الإشارة إليها على الصحيح لأن بها يحصل التمييز فلا يحتاج مع ذلك إلى ذكر النسب والاسم، وقيل يجمع بين الاسم والإشارة، ويقول في الخامسة: إن لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا، للنص، وإن كان هناك ولد ذكره في الكلمات الخمس لأن كل مرة بمنزلة شهادة، فيقول: إن هذا الولد أو الحمل من زنا وليس مني، فلو اقتصر على قوله من

زنا هل يكفي؟ قال الأكثرون: لا، لاحتمال أن يعتقد وطء الشبهة زنا، فلا ينتفي به الولد، وأصحهما أنه يكفي، ولو اقتصر على قوله: ليس مني لم يكف، ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج إلى إعادة اللعان لنفيه.

وقول الشيخ [فيقول عند الحاكم] هذا لا بد منه في الاعتداد بصحة اللعان لأن اللعان يمين فلا بد فيه من أمر الحاكم كسائر الإيما.

وقوله [على المنبر في جماعة من المسلمين] هذا من الآداب وأقلهم أربعة وليكونوا من أعيان البلد وصلحائهم لأن في ذلك تعظيماً للأمر وهو أبلغ في الردع.

وقوله [أشهد] هذا اللفظ متعين، فلو بدله بقوله: أحلف بالله أو أقسم بالله ونحوه إني لمن الصادقين، أو أبدل لفظ اللعن بالإبعاد أو أبدل لفظ الغضب بالسخط أو أبدل لفظ الغضب باللعن أو عكسه لم يصح على الأصح في جميع ذلك، وقيل لا يصح قطعاً لأنه أدخل باللفظ المأمور به فأشبهه الشاهد إذا أدخل بلفظ الشهادة. وإذا بلغ الرجل لفظ اللعن أو المرأة لفظ الغضب استحجب للحاكم أن يقول: إن هذه الخامسة موجبة للعذاب في الدنيا وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فاتق الله تعالى فإني أخشى عليك إن لم تكن صادقاً أن تبوء بلعنة الله تعالى، كي يرجع، ويتلو عليه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَ بِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا يَخْلُقُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ومعنى لا خلاق لهم: أي لا نصيب لهم في الآخرة، فإن أبا إلا اللعان تركها، وينبغي للحاكم أن يذكر هذا الحديث وهو قوله ﷺ: «أبيا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة، وأبيا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه

وفضحه على رءوس الأولين والآخرين» وفي رواية: «على رءوس الخلائق يوم القيامة»^(١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم والله أعلم.

قال: (ويتعلق بلعانه خمسة أحكام: سقوط الحد عنه، ووجوب الحد عليها، وزوال الفراش، ونفي الولد والتحريم على الأبد) اعلم أن الزوج لا يجبر على اللعان بعد القذف، بل له الامتناع، وعليه حد القذف كالأجنبي، وكذا المرأة لا تجبر على اللعان بعد لعانه، فإذا لاعن الزوج وأكمل اللعان ترتب عليه أحكام: منها سقوط الحد عنه للآية الكريمة فإنها أقامت اللعان في حقه مقام الشهادة. ومنها وجوب الحد عليها إذا قذفها بزنا أضافه إلى حالة الزوجية، وكانت مسلمة لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِأَلَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٨].

ومنها حصول الفرقة بينهما، وهو الذي عبر الشيخ عنه بزوال الفراش، وهذه الفرقة تحصل ظاهراً وباطناً، سواء صدقت أم صدق وقيل إن صدقت لم تحصل باطناً،

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢٢٦٣]، والنسائي (١٤٧/٦)، وابن حبان [٤١٠٨]، والحاكم (٢/٢٠٢)، والبيهقي (٧/٤٠٣)، من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد عن عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن يونس، قال الذهبي في «الميزان»: تابعي ما حدث عنه سوى يزيد بن الهاد. اهـ. وقال في «التقريب»: مجهول الحال مقبول. يعني أنه مقبول عند المتابعة، وقد توبع، رواه موسى بن عبيدة عن يحيى بن حرب عن سعيد المقبري به، أخرجه ابن ماجه [٢٧٤٢]، ولكن هذه المتابعة ضعيفة، قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناده ضعيف، يحيى بن حرب مجهول. وقال الذهبي في الكاشف: موسى بن عبيدة الرضوي ضعيفه. والحديث ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/٤٧٢).

والصحيح الأول، وحجة ذلك أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل وامرأته تلاعنا في زمنه ﷺ، وألحق الولد بالأم^(١). رواه ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري ومسلم. ومنها نفي الولد عنه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ومنها التحريم بينهما إذا كانت البينة باللعان على التأبيد لأن العجلاني قال بعد اللعان: كذبت عليها إن أمسكتها هي طالق ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لا سبيل لك عليها»^(٢) فنفي السبيل مطلقاً، فلو لم يكن مؤبداً لبين غايته كما بينها في المطلقة ثلاثاً وروي: «المتلاعنان لا يجتمعان أبداً»^(٣). ولو كان قد أبانها قبل اللعان، ثم لاعنها فهل تتأبد الحرمة؟ وجهان أصحهما نعم، هذه الأحكام تتعلق بمجرد لعان الزوج ولا يتوقف شئ منها على لعانها، ولا على قضاء القاضي، ولو أقام بينة بزناها لم تلاعن المرأة لدفع الحد لأن اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٥٢١٥]، ومسلم [١٤٩٤]، وأبو داود [٢٢٥٩]، والترمذي [١٢٠٣]، والنسائي [٣٤٧٧]، وابن ماجه [٢٠٦٩]، وأحمد [٤٥١٢]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وامرأته فانتفى من ولدها ففرق بينهما، وألحق الولد بالمرأة.

(٢) رواه البخاري [٥٢٥٩]، ومسلم [١٤٩٢]، وأبو داود [٢٢٤٥]، والنسائي [١١٦/٦]، وابن ماجه [٢٠٦٦]، وأحمد [٣٣٦/٥]، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) صحيح. رواه البيهقي (٤٠٩/٧) تعليقا فقال: وروينا عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: المتلاعنان إذا تفرقا، لا يجتمعان أبداً. وهذا إسناد رجاله ثقات، فإذا كان السند إلى محمد بن زيد ثابتاً، فهو صحيح الإسناد. ويشهد له ما رواه أبو داود [٢٢٥٠]، والدارقطني (٢٧٥/٣)، والبيهقي (٤١٠/٧)، من طريق ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري، وغيره عن الزهري عن سهل رضي الله عنه قال في حديث المتلاعنين: فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً. ورجاله ثقات غير عياض الفهري فإنه لين، لكنه توبع عليه، فرواه الدارقطني (٢٧٥/٤)، والبيهقي (٤١٠/٧)، من طريق الأوزاعي عن الزبيدي عن الزهري به نحوه. وإسناده صحيح، كما قال البيهقي في «المعرفة» (١١/١٦٦).

[فرع]: لو كانت الملائنة أمة فملكها الزوج ففي حل وطئها طريقان، والذي قطع به العراقيون المنع، وقيل فيها الخلاف فيها إذا طلق زوجته الأمة ثلاثاً، ثم ملكها هل تحل له أم لا؟ الأصح لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقها بشروطه لظاهر الآية وهي قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقيل تحل لأن الطلقات الثلاث لا تمنع الملك فلا تمنع الوطء فيه بخلاف النكاح الأول والله أعلم.

قال: (ويسقط الحد عنها بأن تلعن، فتقول أشهد بالله أن فلاناً هذا من الكاذبين فيما رماني به من الزنا أربع مرات، وتقول في الخامسة بعد أن يعظها الحاكم: وعلي غضب الله إن كان من الصادقين) قد علمت أن المرأة لا تجبر على اللعان لكن لها أن تلعن لدرء الحد عنها لقوله تعالى: ﴿ وَيَذَرُوا عَنْهَا أَلْعَادَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ يعني زوجها وتشير إليه كما تقدم إن كان حاضراً أو تذكر ما يتميز به من اسم ونسب إن لم يكن حاضراً، وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، للآية. ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر، ولو تعرضت لا يؤثر، وقيل تذكره ليتقابل اللعانان والله أعلم.

[فرع]: قال شخص لآخر يا لوطي فهل هو كناية في القذف أم صريح؟ المذهب عند الرافعي أنه كناية وليس بصريح. قال النووي: قد غلب في العرب لإرادة الوطء في الدبر، بل لا يفهم منه إلا هذا فينبغي أن يقطع بأنه صريح، ثم قال: بل الصواب الجزم بأنه صريح، وبه جزم صاحب التنبيه، وإن كان المعروف في المذهب أنه كناية، والعجب أنه قال في تصحيح التنبيه: الصواب أنه كناية والله أعلم.

[فرع]: كثير في ألسنة الناس قولهم للصبي وغيره: يا ولد الزنا، وهذا قذف لأم المقول له، فيجب فيه الحد، لأنه قذف صريح والله أعلم.

العدة

قال: (فصل: والمعتدة ضربان: متوفى عنها زوجها، وغير متوفى، فالمتوفى عنها إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل، وإن كانت حائلاً، فعدتها أربعة أشهر وعشر) العدة اسم لمدة معدودة تتربص فيها المرأة ليعرف براءة رحمها، وذلك يحصل بالولادة تارة، وبالأشهر أو الأقراء أخرى، ولا شك أن المعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغيرها، فالمتوفى عنها زوجها، تارة تكون حاملاً، وتارة تكون حائلاً، فإن كانت حاملاً، فعدتها بوضع الحمل بشروط نذكرها فيما بعد في عدة الطلاق، ولا فرق بين أن يتعجل أو يتأخر، قال الأئمة الأربعة: وظاهر الآية يقتضي وجوب الاعتداد بالمدة، وإن كانت حاملاً، لكن ثبت أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر، فقال رسول الله ﷺ: «حللت فانكحي من شئت»^(١) أخرجه البخاري وغيره. وعن عمر رضي الله عنه قال: لو وضعت وزوجها على السرير حلت^(٢).

ثم لا فرق في عدة الحمل بين الحرة والأمة، وإن كانت حائلاً أو حاملاً بحمل لا يجوز أن يكون منه اعتدت الحرة بأربعة أشهر وعشر لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(١) رواه البخاري [٥٣١٨]، ومسلم [١٤٨٥]، والترمذي [١١٩٤]، وأحمد [٢٦١٧٥]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) صحيح. رواه سعيد بن منصور [١٥٢٢]، من طريق يحيى بن سعيد، ورواه البيهقي (٧/ ٤٣٠)، من طريق مالك، كلاهما عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر رضي الله عنهما: إذا وضعت حملها فقد حلت، فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لو ولدت وزوجها على السرير لم يدفن لحلت. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

أخرجت الحامل منه بدليل فبقي ما عدا ذلك على عمومته، وأما الحامل من غيره فلا يمكن الاعتداد به، ثم لا فرق في ذلك بين الصغيرة والكبيرة وذات الأقراء وغيرها، ولا فرق بين زوجة الصبي والمسحوق وغيرهما، وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن. واعلم أن عدة الوفاة تختص بالنكاح الصحيح، فلو نكحت فاسداً ومات قبل الدخول فلا عدة، وإن دخل ثم مات أو فرق بينهما اعتدت للدخول كما تعتد عن الشبهة والله أعلم.

قال: (وغير المتوفي عنها زوجها، إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل، وإن كانت حائلاً من ذوات الحيض، فعدتها بالأقراء وهي الإطهار، وإن كانت صغيرة أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر). هذا هو الضرب الثاني، وهو عدة غير المتوفى عنها زوجها، ولا شك أنها أصناف: إما ذات حمل، وإما ذات أقراء، وإما ذات أشهر. الصنف الأول ذات الحمل وعدتها بوضع الحمل لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَلْحَمَالٌ أَجُلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. لكن للاعتداد بذلك شرطان: أحدهما كون الولد منسوباً إلى من العدة منه. إما ظاهراً. وإما احتمالاً كالمنفي باللعان، فإذا لاعن حاملاً، ونفى الولد الذي هو حمل انقضت عدتها بوضعه لإمكان كونه منه، أما إذا لم يمكن كونه منه بأن مات صبي لا ينزل، وامرأته حامل فلا تنقضي عدتها بوضع الحمل على المذهب، والخصي الذي يبقى ذكره كالفحل في حقوق الولد على المذهب فتتقضي العدة منه بوضعه سواء فيه عدة الطلاق أو الوفاة، وأما من جب ذكره وبقي أنثى فيلحقه الولد فتعتد امرأته عن الوفاة بوضع الحمل، ولا يلزمها عدة الطلاق لعدم الدخول والله أعلم.

الشرط الثاني أن تضع الحمل بتمامه، فإن كان الحمل توءمين فلا بد من وضعهما، ولا تنقضي العدة بخروج بعض الولد لو بقي البعض متصلاً كان أو منفصلاً، وطلق لحقه الطلاق، ولو مات وورثه، ثم متى انفصل الولد بتمامه انقضت العدة حياً كان أو ميتاً، ولا تنقضي بإسقاط العلقه والدم، وإن سقطت مضغة نظر إن ظهر فيها شيء من صورة الأدمي كيد، أو أصبع، أو ظفر، أو غيرها فتنتضي العدة، وإن لم يظهر شيء من صورة الأدمي لكل أحد لكن قال القوابل: فيه صورة خفية وهي بنية لنا، وإن خفيت على غيرنا فتقبل شهادتهن ويحكم بانقضاء العدة وسائر الأحكام، وإن لم تكن صورة ظاهرة ولا خفية يعرفها القوابل إلا أنهم قلن: إنه أصل آدمي ولو بقي لتصور وخلق. فالنص أن العدة تنقضي به وهو المذهب، وإن كانت لا تجب به غرة على النص ولا يثبت به الاستيلاد، لأن المراد من العدة براءة الرحم وقد حصلت، والأصل براءة الذمة من العدة، وأمومة الولد إنما تثبت تبعاً للولد، ولو شكت القوابل في أنه لحم آدمي أم لا لم يثبت شيء من هذه الأحكام بلا خلاف، ولو اختلف الزوج وهي، فقالت: كان السقط الذي وضعته مما تنقضي به العدة، وأنكر الزوج وضع السقط، فالقول قولها بيمينها لأنها مأمونة في العدة، والله أعلم.

النوع الثاني: ذات الأقراء. والأقراء جمع قرء بفتح القاف، ويقال بضمها. قال النووي: وزعم بعضهم: أنه بالفتح للطهر، وبالضم للحيض، ويقعان على الطهر والحيض في اللغة على الصحيح. والصحيح أنه حقيقة فيهما، وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض، واختلف في المراد بالطهر هنا، والأظهر أنه المحتوش بدمين، وقيل إنه مجرد الانتقال من الطهر إلى الحيض، والمذكور في أول الطلاق أنه لو قال: للتي لم

(١) إسناده ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٥٥٤/٣)، والحاكم (٥٣٤/٢)، والبيهقي (٤٢٠/٧)، من طريق مطرف بن طريف عن عمرو بن سالم عن أبي بن كعب رضي الله عنه. وإسناده ضعيف لانقطاعه، عمرو بن سالم أبو عثمان الأنصاري، وثقه أبو داود، وابن حبان، لكنه لم يدرك أبي بن كعب رضي الله عنه، كما قال أبو حاتم (المراسيل - ١/١٤٤)، والمزني في تهذيب الكمال (٣٤/٦٩).

واختلف في سن الإياس: فالأشهر أنه اثنان وستون سنة، وقيل ستون، وقيل خمسون، وقيل تسعون، قال السرخسي: ورأينا امرأة حاضت لتسعين، وبم يعتبر إياسها؟ قيل بإياس أقاربها من الأبوين لتقاربهن في الطبع، ونص عليه الشافعي، ورجحه الرافعي في «المحرر»، وقيل نساء عصباتها كمهر المثل، فعلى المرجح لو اختلفن فهل يعتبر أقلهن أو أكثرهن؟ فيه خلاف، وقيل يعتبر إياس جميع النساء أي أقصى إياسهن لتحقيق الإياس، وهذا هو الأصح عند النووي وغيره. وإليه ميل الأكثرين، كما قاله الرافعي. قال إمام الحرمين: ولا يمكننا طواف العالم، وإنما المراد بما بلغنا خبره، وقيل المعتبر سن الإياس غالباً، لا أقصاه، وعلى الوجهين هل المعتبر نساء زمانها، أم نساء أي زمن كان؟ الذي في «الإبانة»، و«التتمة»، و«تعليق القاضي حسين» الأول، وغيرهم لم يتعرضوا إلى ذلك، وقيل يعتبر إياس نساء بلدها، لأن للأهوية تأثيراً، فلو اختلفت عاداتهن اعتبرنا أقصاهن والله أعلم.

[فرع]: ولدت امرأة ولم تر حيضاً قط ولا نفاساً. فهل تعتد بالأشهر أم هي كمن انقطع حيضها بلا سبب؟ وجهان الصحيح الاعتداد بالأشهر لدخولها في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ قال الأذري^(١): قال الرافعي في آخر العدد عن فتاوى البغوي: إن التي لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعتد بثلاثة أشهر، ولا

(١) هو الإمام العلامة أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الله شهاب الدين أبو العباس الأذري. صاحب التصانيف المشهورة. ولد سنة ٧٠٨ هـ. كتب على المنهاج القوت في عشر مجلدات، والغنية أصغر من القوت، والتوسط، والفتح بين الروضة والشرح في نحو عشرين مجلداً، والتنبيهات على أوهام المهملات في نحو ثلاث مجلدات، وصل فيه إلى الطلاق، وغير ذلك. توفي سنة ٧٨٣ هـ. [طبقات السبكي - ١٤١/٣].

يجعلها النفاس من ذوات الأقراء، فجزم البغوي بهذا، ولم يذكر الرافعي هناك خلافة والله أعلم.

قال: (والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها). المطلقة قبل الدخول بها إن لم تحصل خلوة فلا عدة عليها بلا خلاف، بل بالاتفاق، وإن طلقها بعد الخلوة بها سواء باشرها فيها دون الفرج أم لا ففيه قولان: الأظهر أنه لا عدة عليها لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ولأن البراءة متحققة، وقيل تجب العدة لقول عمر وعلي عليه السلام: إذا أغلق باباً وأرخصى سترأ فلها الصداق كاملاً وعليها العدة^(١).

واعلم أن زوجة المجهوب الذكر الباقي الأنثيين لا عدة عليها إن كانت حائلاً لاستحالة الإيلاج، وإن كانت حاملاً لحقه الولد وعليها العدة، وزوج المسوح لا عدة عليها بناء على الأصح أن الولد لا يلحقه والله أعلم.

(١) صحيح. رواه سعيد بن منصور [٧٦٢]، ومن طريقه البيهقي (٢٥٥/٧)، وابن أبي شيبة (٢٣٥/٤)، وعبد الرزاق [١٠٨٧٥]، من طريق عوف عن زرارة بن أوفى قال: قضاء الخلفاء الراشدين المهديين أنه من أغلق باباً وأرخصى سترأ فقد وجب الصداق والعدة. وهو حديث مرسل؛ زرارة لم يدرك أحداً من الخلفاء الراشدين، كما قال البيهقي. ورواه عبد الرزاق [١٠٨٦٣]، والبيهقي (٢٥٥/٧) من طريق قتادة عن الحسن عن الأحنف أن عمر وعلياً قالا: إذا أرخيت الستور، وغلقت الأبواب، فقد وجب الصداق. وإسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة (٢٣٥/٤)، والدارقطني (٣٠٧/٣) من طريقين عن الشعبي أن عمر وعلياً قالا - الحديث. والشعبي روايته عن عمر رسالة كما في «المراسيل» (ص: ١٦٠)، وهو لم يسمع من علي إلا حرفاً، كما قال الدارقطني في «العلل» (٩٧/٤). والحديث رواه عبد الرزاق [١٠٨٦٨] عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن عمر به. وإسناده صحيح على شرط مسلم. والحديث صحيح عن عمر وعلي بمجموع طرقه وشواهده.

قال: (وعدة الأمة كعدة الحرة في الحمل، وبالأقراء تعتد بقرعين، وبالشهور عن الوفاة بشهرين وخمسين ليال، وعن الطلاق بشهر ونصف).
الأمة المطلقة إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَتْ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ولأن الحمل لا يتبعض، فأشبهه
قطع السركة، وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بقرعين لقوله ﷺ: «يطلق العبد
طلقتين وتعد الأمة حيضتين»^(١) وهو مخصص لعموم الآية، ولأنها على النصف في
القسم والحد إلا أنه لا يمكن تنصيف القرء فكمل الثاني كما كمل طلاق العبد
بشنتين، ولأن استبراء الزوجة الحرة بثلاثة أقراء لكمالها بالحرية والعقد، واستبراء
الأمة الموطوءة بالملك بحيضة لنقصانها برقعها، فكان استبراء الأمة المنكوحة بينهما
لوجود العقد دون الحرية، وإن كانت من ذوات الأشهر ففيها ثلاثة أقوال: أحدها
ثلاثة أشهر لعموم الآية، ولأنه أقل زمن تظهر فيه أمارات الحمل من التحرك وكبر

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه [٢٠٧٩]، والدارقطني (٣٨/٤)، والبيهقي (٣٦٩/٧)، من حديث
عمر بن شبيب السلي عن عبد الله بن عيسى عن عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ:
طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان. وإسناده ضعيف لضعف عمر بن شبيب وعطية العوفي، كما
قال الدارقطني، والبيهقي، وابن حزم في «المحل» (٢٣٤/١٠)، والبوصيري في «الزوائد»
[٧٣٣]. ورواه مالك (ص: ٣٥٥)، ومن طريقه الدارقطني (٣٨/٤)، والبيهقي (٣٦٩/٧) عن
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، وصحح الدارقطني، والبيهقي الموقوف. والحديث رواه أبو
داود [٢١٨٩]، والترمذي [١١٨٢]، وابن ماجه [٢٠٨٠]، من طريق مظاهر بن أسلم عن
القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان.
وإسناده ضعيف، فيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف كما في «التقريب»، والحديث ضعفه أبو داود،
والترمذي، والخطابي في «معالم السنن» (١١٥/٣)، وابن حزم في «المحل» (٢٣٤/١٠)،
والبيهقي في «المعرفة» (٩٣/١١).

البطن، فإذا لم يظهر ذلك علمت البراءة. والثاني شهران بدلاً عن القراءين كما كانت الأشهر الثلاثة للحررة بدلاً عن الأقراء. والثالث شهر ونصف، لتجري على الصحة في التنصيف كعدة الوفاة، وهذا هو الأصح، وبه جزم الشيخ.

واعلم أن أم الولد والمكاتبة والمبعدة كالقنة فيما ذكرنا والله أعلم.

[فرع]: إذا طلقت الزوجة الأمة وعتقت في أثناء العدة فهل تعتد عدة الإماء أم الحرائر؟ فيه أقوال: أحدها تتم عدة الإماء اعتباراً بحال وجوب العدة، والثاني تتم عدة الحرائر احتياطاً للعدة، والثالث إن كانت رجعية تمت عدة الحرائر لأنها كالزوجة، ولهذا لو مات عنها انتقلت إلى عدة الوفاة، وإن كانت بائناً أتمت عدة أمة لأنها كالأجنبية والله أعلم.



الاستبراء

قال: (فصل في الإستبراء. ومن استحدث ملك أمة حرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحيضة، وإن كانت من ذوات الشهور بشهر، وإن كانت من ذوات الحمل بوضع الحمل). هذا فصل الاستبراء، وهو عبارة عن التبرص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثاً وزوالاً وسمي بذلك لأنه مقدر بأقل ما يدل على البراءة من غير عدة، وسميت العدة عدة لتعدد ما يدل على البراءة. إذا عرفت هذا فالأصل في هذا قوله ﷺ في سبأيا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة»^(١). رواه أبو داود وصححه الحاكم وقال: هو على شرط مسلم، نعم أعله ابن القطان بشريك القاضي وقد وثقه ابن معين وغيره، وأخرج له مسلم متابعة.

ثم لوجوب الاستبراء سببان: أحدهما حدوث الملك في الأمة كما ذكره الشيخ بقوله [ومن استحدث ملك أمة] فمن ملك جارية وجب عليه استبرأؤها سواء ملكها بإرث أو شراء أو هبة أو وصية أو سبي أو عاد ملكه فيها بالرد بالعيب أو

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢١٥٧]، وأحمد (٦٢/٣)، والحاكم (١٩٥/٢)، والدارقطني (١١٢/٤)، والبيهقي (٤٤٩/٧)، من طريق شريك عن قيس بن وهب (زاد أحمد وأبي إسحاق) عن أبي الوداك عن أبي سعيد ع. به. ورجاله ثقات غير شريك بن عبد الله فإنه صدوق يخطئ كثيراً. وقد حسنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٧٩/١٨)، وحسن إسناده الحافظ في «التلخيص» (١٧٢/١). وله طريق أخرى من رواية مجاهد عن ابن عباس ع. مرفوعاً بالشطر الأول منه و زاد : أتسقى زرع غيرك أخرجه الحاكم (١٣٧/٢)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. ويشهد له ما رواه ابن أبي شبة (نصب الراية - ٢٥٢/٤)، من طريق الشعبي أنه قال: نهى رسول الله ﷺ يوم أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع، أو حائل حتى تستبرئ. وإسناده مرسل صحيح، فهو شاهد قوي للحديث.

التخالف أو الإقالة أو الرجوع في الهبة وإذا عادت إليه بفسخ كتابة أو ارتدت ثم أسلمت فإنه يلزمه الاستبراء على الأصح لزوال ملك الاستمتاع ولو زوج أمته ثم طلقت قبل الدخول فهل يجب على السيد استبراؤها؟ قولان.

ولو باعها بشرط الخيار فعادت إليه بفسخ في مدة الخيار ففي وجوب الاستبراء خلاف، المذهب أنه يجب إن قلنا يزول ملك البائع بنفس العقد وإلا فلا، ثم لا فرق في الأمة بين أن تكون صغيرة أو كبيرة حائلاً كانت أو حاملاً بكرّاً كانت أو ثيباً وسواء ملكها من رجل أو امرأة أو طفل وسواء كانت مستبرأة من قبل أم لا وهذا هو المذهب لعموم الخبر مع العلم بأنهن كان فيهن أبكار وعجائز والله أعلم.

[فرع]: اشترى زوجته الأمة فهل يجب عليه أن يستبرئها؟ وجهان. الصحيح المنصوص لا، ويدوم حلها لكن يستحب لتمييز ولد النكاح عن ولد اليمين، وقيل يجب لتجدد الملك والله أعلم.

ثم إن كانت الأمة التي حدث ملكها من ذوات الحيض استبرأها بحيضة على الجديد الأظهر للحديث، وقيل بطهر كالعدة، وإن كانت ممن لا تحيض لصغر أو إياس فيهاذا تعتد؟ فيه خلاف: قيل بثلاثة أشهر لأنه أقل مدة تدل على البراءة، وهذا ما صححه في التنبيه، وقيل بشهر لأنه كقرء في الحرة فكذا في الأمة، وهذا هو الذي صححه الرافعي والنووي وغيرهما.

[فرع]: وطئها من يجب عليه الاستبراء قبل الاستبراء عصى ولا ينقطع الاستبراء لأن قيام الملك لا يمنع الاحتساب فكذا المعاشرة بخلاف المعتدة، ولو أحبلها بالوطء، وفي الحيض فانقطع الدم حلت لتام الحيض، وإن كانت طاهرة عند الوطء لم ينقض الاستبراء حتى تضع والله أعلم.

وإن كانت حاملاً استبرأها بوضع الحمل لعموم الخبر، وظاهر كلام الشيخ أنه لا فرق بين أن يكون الحمل من نكاح أو شبهة أو زنا وهو موافق لما حكاه المتولي، وقال الرافعي: الأصح، وعبرة الروضة التفصيل: إن ملكت بسبي كفى الوضع وإن ملكت بشراء وحملها من زوج، وهي في نكاحه أو عدته أو من وطء شبهة وهي في عدته فالمشهور أنه لا استبراء في الحال، وفي وجوبه بعد العدة وجهان، وإذا كان كذلك لم يحصل الاستبراء بالوضع مطلقاً، وأما حمل الزنا ففي الاكتفاء بوضعه حيث يكتفي بثبات النسب وجهان أصحهما نعم وإن لم يكتف به ورأت دماً وهي حامل، وقلنا إنه حيض كفى في الأصح ولو ارتابت بالحمل في مدة الاستبراء أو بعده فكما في العدة.

واعلم أن المرتابة بالحمل إن كان ارتبابها بعد انقضاء عدتها سواء كانت بالأقراء أو الأشهر يكره نكاحها، والارتباب يحصل بارتفاع البطن أو حركته مع ظهور الدم ولكن شككتنا هل ثم حمل أم لا؟ وهل يصح النكاح؟ قولان: أحدهما يصح لأننا حكمنا بانقضاء العدة فلا تنقضه بالشك كما لو حصلت الريبة بعد النكاح، وهذا هو الأصح فعلى هذا لو ولدت لدون ستة أشهر من العقد تبين البطلان، وقيل لا يصح العقد لأنها لا تدري أعدتها بالحمل فلم تنقض أم بغيره فلا تنكح مع الشك كما لو ارتاب بذلك في أثناء العدة والله أعلم.

[فرع]: مذكور في العدد لو نكح شخص امرأة حاملاً من الزنا صح نكاحه بلا خلاف وهل له وطؤها قبل الوضع؟ وجهان: الأصح إذ لا حرمة له، ومنعه ابن الحداد والله أعلم.

قال: (وإذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها بشهر كالأمة). هذا هو السبب الثاني مما يوجب الاستبراء وهو زوال الفراش عن موطوءة بملك يمين

فإذا مات سيد عن أم ولده وليست في زوجية ولا عدة نكاح لزمها الاستبراء لأنه زال عنها الفراش فأشبهت الحرة ويكون استبراؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر، وإلا فبحيضة إن كانت من ذوات الأقراء كالملكة، ولو أعتقها فالأمر كذلك وكذا لو أعتق أمته التي وطئها لزوال الفراش، ولو استبرا الأمة الموطوءة، ثم أعتقها. قال الأصحاب: لا استبراء عليها ولها أن تتزوج في الحال، ولم يطردها فيه الخلاف في المستولدة لأن المستولدة يشبه فراشها فراش النكاح والأصح في المستولدة أنه إن استبراها ثم أعتقها أنه يجب استبراؤها ولو لم تكن الأمة موطوءة لم تكن فراشاً، ولا يجب الاستبراء بإعتاقها، ولو أعتق مستولدة وأراد أن يتزوجها قبل تمام الاستبراء جاز على الأصح كما يتزوج المعتدة منه بنكاح أو وطء شبهة، والله أعلم.

[فرع]: لا يجوز تزويج الأمة الموطوءة قبل الاستبراء بخلاف بيعها لأن مقصود النكاح الوطء فينبغي أن يستعقب الحل، وإن استبراها ثم أعتقها فهل يجوز تزويجها في الحال أم يحتاج إلى استبراء جديد؟ وجهان: يعني أم الولد أصحهما يجب الاستبراء، وكلام «الروضة» هذا يوهم أن الوجهين في الأمة لا في أم الولد فاعرفه، ولو اشترى أمة وأراد تزويجها قبل الاستبراء، فإن كان البائع قد وطئها لم يجز إلا أن يزوجه بها وإن لم يكن وطئها البائع أو كان قد وطئها واستبراها قبل البيع أو كان الانتقال من امرأة وصبي جاز تزويجها في الحال على الأصح كما يجوز للبائع تزويجها بعد الاستبراء، وقيل لا يجوز له كما لا يجوز له وطؤها حتى يستبرئها، والقائلون بالأصح يلزمهم الفرق، وهذا الوجه قوي، ونسبه القفال إلى أكثر الأصحاب. قال الرافعي: ونوقش في مثل هذه النسبة والله أعلم.

قال: (فصل: في المعتدة الرجعية السكنى والنفقة وللبنات السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملاً). المعتدات أنواع: منها الرجعية فلها النفقة والسكنى بالإجماع وروى الدارقطني حديث فاطمة بنت قيس حين طلقها ثلاثاً أنه ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، وقال: «إنما النفقة والسكنى لمن تملك الرجعة»^(١). وخرجه النسائي أيضاً، وفي رواية أبي داود: «ولا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً»^(٢). والذي في مسلم: «لا نفقة لك ولا سكنى»^(٣)، وكانت بائناً حائلاً، ولأن الرجعية زوجة، والمانع من جهة الزوج لأنه يقدر على إزالته، وكما تجب النفقة والسكنى تجب لها بقية مؤن الزوجات إلا آلات التنظيف، والله أعلم.

ومنها البائن والبينونة إن كانت بخلع أو استيفاء الطلقات الثلاث، فلها السكنى حاملاً كانت أو حائلاً لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وقال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَنَاحَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

وإن كانت معتدة عن وفاة ففي استحقاقها السكنى قولان: أحدهما لا يجب كما لا تجب النفقة والأظهر الوجوب لأن فريضة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري قتل زوجها فسألت النبي ﷺ أن ترجع إلى أهلها فإنه لم يتركها في مسكن يملكه فأذن لها في الرجوع، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو

(١) صحيح. رواه النسائي (٩٦/٢)، من طريق سعيد بن يزيد، ورواه أحمد (٣٧٣/٦)، من طريق مجالد بن سعيد، كلاهما عن عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) هو إحدى روايات الحديث السابق، وهذا اللفظ رواه أبو داود [٢٢٩٠].

(٣) هو إحدى روايات الحديث السابق، وهذا اللفظ رواه مسلم [١٤٨٠].

في المسجد دعاني، فقال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله». قالت: فاعتددت أربعة أشهر وعشراً^(١).

وإن كانت معتدة عن نكاح بفرقة غير طلاق في الحياة كفسخ بعيب ورضاع أو غيرهما ففي وجوب السكنى بمثل تلك طرق عديدة، واختلف ترجيح الرافعي في ذلك فصحح في المحرر الاستحقاق في جميع الصور، فقال: الأظهر أن المعتدة عن سائر الفراق في الحياة كال المطلقة وذكر الوجوب في المطلقة وقال في باب الخيار: لا تستحق إن كانت حائلاً على المشهور، وكذا إن كانت حاملاً على أصح القولين. وذكر في كتاب «أصل الروضة» هنا خمسة طرق، وقال: الرابع يعني الطريق الرابع ذكر البغوي إن كانت الفرقة بعيب أو غرر فلا سكنى وإن كانت برضاع أو مصاهرة فلها السكنى على الأصح لأن السبب لم يكن موجوداً يوم العقد ولا استند إليه، والملاعنة تستحق قطعاً كال مطلقة ثلاثاً، وبالجملة فالذهب وجوب السكنى إذا وقع فسخ سواء كان برودة أو إسلام أو رضاع أو عيب ونحوه والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٣٠٠]، والترمذي [١٢٠٤]، والنسائي [١٦٥/٦]، وأحمد [٣٧٠/٦]، وابن حبان [٤٢٩٢]، والحاكم [٢٠٨/٢]، من طريق سعد بن إسحاق بن كعب بن عميرة عن عمته زينب بنت كعب بن عميرة عن الفريرة بنت مالك أخت أبي سعيد مجتهد. وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات، وزينب بنت كعب زوجة أبي سعيد قال في «التقريب»: مقبولة. وقال ابن حزم في «المحل» (٣٠٢/١٠): مجهولة لا تعرف. اهـ. والراجح أن لها صحة، كما في «الاستيعاب» لابن عبد البر (هامش الإصابة - ٣٢/١٣)، و«الإصابة» (٢٨٦/١٢)، و«التهذيب» للحافظ ابن حجر. والحديث صحيحه الترمذي والحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨٥/١٨)، وابن القطان في «بيان الوهم» (٣٩٤/٥)، وابن القيم في «الزاد» (٦٨٠/٥).

[فرع]: طلقها وهي ناشزة فلا سكنى في العدة لأنها لا تستحق النفقة والسكنى في صلب النكاح فبعد البينونة أولى كذا قاله القاضي حسين، وقال الإمام: إن طلقت في مسكن النكاح فعليها ملازمته لحق الشرع فإن أطاعت استحققت السكنى والله أعلم.

وقوله: [إلا أن تكون حاملاً] يعني البائن بخلع أو طلاق ثلاث فلها النفقة إذا كانت حاملاً وقضية كلام الشيخ أن النفقة لها، وهو الصحيح، وقيل إنه للحمل فعلى الصحيح لا تجب لحامل عن وطء الشبهة، ولا في النكاح الفاسد، وكذا أيضاً لا تجب النفقة لمعتدة عن وفاة وإن كانت حاملاً، نص عليه الشافعي، وبه قال مالك، وأبو حنيفة تبعاً لابن عباس رضي الله عنه^(١)، وقال علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم: ينفق عليها من التركة حتى تضع. وبه قال شريح والنخعي والشعبي، وحماد وابن أبي ليلى وسفيان، والله أعلم.



(١) إسناده ضعيف. رواه سعيد بن منصور [١٣٦٣]، وابن أبي شيبة (١٨٤/٥)، من طريق حجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول في المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها: أنها لا سكنى لها، ولا نفقة، وتعتدان حيث شاءتا، ومحجان في عدتها إن شاءتا. وإسناده ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

الإحدا د

قال: (وعلى المتوفى عنها زوجها الإحدا د وهو الامتناع من الزينة والطيب). يجب الإحدا د في عدة الوفاة، وهو مأخوذ من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة ونحوها. والأصل فيها قوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»^(١)، وفي رواية: «لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً فلا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت فنبذة من قسط أو أظفار»^(٢). رواه الشيخان ولا فرق في وجوب الإحدا د بين المسلمة والذمية، ولو كان زوجها ذمياً، ولا بين الحرة والأمة ولا بين المكلفة وغيرها، والولي يمنع الصغيرة والمجنونة مما تمتنع منه المكلفة، ويؤخذ من كلام الشيخ أن المعتدة عن غير الوفاة أنه لا يجب، وهو كذلك. أما الرجعية فلأنها زوجة في الأحكام: نعم نص الشافعي أنه يستحب، وذهب بعض الأصحاب إلى أن الأولى أن تتزين بما يدعو إلى رجعتها.

وأما المطلقة بخلع أو استيفاء العدد ففيه قولان: أصحهما أنه لا يجب الإحدا د أيضاً لأنها معتدة عن طلاق فأشبهت الرجعية وأيضاً فهي محفوة بالطلاق فلا تكلف التفجع بخلاف المتوفى عنها زوجها، والقديم أنه يجب الإحدا د لأنها بائن معتدة فأشبهت المتوفى عنها زوجها.

(١) سبق تخريجه (١/٣٤٤).

(٢) رواه البخارى [٣١٣]، ومسلم [٩٣٨] فى كتاب «الطلاق» باب: وجوب الإحدا د، وأبو داود [٢٣٠٢]، والنسائى (٦/١٦٨)، وابن ماجه [٢٠٨٧]، وأحمد (٥/٨٥)، من حديث أم عطية رضي الله عنها.

وأما المفسوخ نكاحها بعيب ونحوه ففيها طريقان: أحدهما على القول في البائن بالطلاق، وقيل لا يجب قطعاً لأن الفسخ إما لمعنى فيها أو بمباشرتها فلا يليق بها إظهار التفجع هذا في الإحداد، وأما كيفيته: فهو ترك الزينة بالثياب والحلي والطيب. أما الثياب فلا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر، بل يجوز لبس المنسوج منها على ألوانها الخلقية، وكذا الكتان والقصب والديقي من أصل وإن كانت نفيسة ناعمة لأن نفاستها وحسنها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها، وأما الإبريسم فلم ينقل فيه نص عن الشافعي، وهو عند معظم الأصحاب كالكتان وغيره إذا لم يحدث فيه زينة. وقال القفال: يحرم الإبريسم.

قلت: إطلاق جواز لبس الصوف بأنواعه وكذا الديقي ونحوه صحيح عن أهل الثروة من المدن وغيرهم. أما غير أهل الثروة لا سيما المستشعنين من أهل البوادي فيتعجه الجزم بتحريم ذلك عليهم، وأي نسبة بين ثوب كرباس مصبوغ إلى صوف مربع، وقد قال في البحر: إن الحلى من الصفر ونحوه إن كان في قوم يتزينون به حرم، وإلا فلا ينبغي أن يراعى عادة اللابس ومحلّه ما يحصل به الزينة عندهم دون ما لا يحصل والله أعلم.

وأما ما لا يحرم في جنسه لو صبغ ينظر في صبغه إن كان مما يقصد به الزينة غالباً كالأحمر والأصفر فليس لها لبسه، ولا فرق بين أن يكون ليناً أو خشناً في ظاهر المذهب، ونص عليه في الأم، ويدخل في هذا الديباج المنقش والحرير الملون فيحرمان والمصبوغ غزله قبل النسج كالبرود وهو حرام على الأصح كالمصبوغ بعد النسج، وإن كان الصبغ مما لا يقصد منه الزينة بل يصبغ للمصيبة واحتمال الوسخ كالأسود، والكحلي فلها لبسه وهو أبلغ في الحداد بل حكى الماوردي وجهاً أنه

يلزمها لبس السواد في الحداد، وإن كان المصبوغ متردداً بين الزينة وغيرها كالأزرق: فإن كان براقاً في اللون فحرام، وإن كان كدراً أو أكهب وهو الذي يضرب إلى الغبرة جاز، وأما الطراز على الثوب فإن كان كثيراً فحرام وإلا فأوجه. ثالثها إن نسج مع الثوب جاز، وإن ركب حرم لأنه محض زينة والله أعلم.

وأما الحلّي فيحرم عليها لبسه سواء فيه السوار والخلخال والخاتم والذهب والفضة، وبهذا قطع الجمهور، وقال الإمام: يجوز لها أن تتختم بخاتم الفضة كالرجل، وفي اللآلئ تردد الإمام، وبالتحريم قطع الغزالي وهو الأصح والله أعلم.

وأما الطيب فيحرم عليه في بدنها وثيابها ويحرم عليها دهن رأسها، ويجوز لها دهن البدن بما لا طيب فيه كالدهن والشيرج، ولا يجوز بها فيه طيب كدهن البان والبنفسج، ويحرم عليها أكل طعام فيه طيب وأن تكتحل بها فيه طيب، وأما ما لا طيب فيه فإن كان أسود وهو الإثمد فحرام لأنه زينة ولا فرق بين البضاء والسوداء، وفي وجه يجوز للسوداء، والصحيح الأول لإطلاق الأحاديث فإذا احتاجت إلى الاكتحال به لرمد وغيره اكتحلت به ليلاً ومسحته نهاراً فإن دعت ضرورة إلى الاستعمال نهاراً جاز ويجوز استعماله في غير العين إلا الحاجب فإنه زينة، وأما الكحل الأصفر وهو الصبر فحرام على السوداء وكذا على البيضاء على الأصح لأنه يحسن العين، ويحرم الاسفيداج، وكذا الخضب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدين والرجلين والوجه. قال الإمام: وتجعيد الأصداغ، وتصفيف الطرة لا تقل فيه، ولا يمتنع أن يكون كالحلي، ويجوز للمحدة التزين في الفرش والبسط وأثاث البيت، لأن الحداد في البدن لا في الفراش، ويجوز لها التنظيف بغسل الرأس، والامتشاط، ودخول الحمام، وقلم الأظفار، وإزالة الأوساخ، لأنها ليست من الزينة والله أعلم.

[فرع]: يجوز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها للحديث الصحيح المتقدم، وقد صرح بذلك الغزالي والمتولي. والله أعلم.

قال: (وعلى المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت إلا لحاجة). يجب على المعتدة ملازمة مسكن العدة، فلا يجوز لها أن تخرج منه، ولا إخراجها إلا لعذر، نص عليه القرآن العظيم، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ عَنْهَا﴾ [الطلاق: ١]، فلو اتفق الزوجان على أن تنتقل إلى منزل آخر بلا عذر لم يجوز وكان للحاكم المنع من ذلك، لأن العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المنزل، فكما لا يجوز إبطال أصل العدة، كذلك لا يجوز إبطال صفاتها.

وقوله [إلا لحاجة] يعني يجوز الخروج، والحاجة أنواع: منها إذا خافت على نفسها أو مالها من هدم أو حريق أو غريق سواء في ذلك عدة الوفاء والطلاق، وكذا لو لم تكن الدار حصينة وخافت اللصوص، أو كانت بين فسقة تخاف على نفسها، أو كانت تتأذى بالجيران والأحباء تأذى شديداً، ولو كانت تبدو وتستطيل بلسانها عليهم جاز إخراجها، وتتحرى القرب من مسكن العدة. ومنها إذا احتاجت إلى شراء طعام، أو قطن، أو بيع غزل ونحوه فينظر إن كانت رجعية فهي زوجة فعليه القيام بكفائتها بلا خلوة ولا تخرج إلا بإذنه. قال المتولي: إلا إذا كانت حاملاً وقلنا تستحق النفقة فلا يباح لها الخروج. ومنها إذا كان المسكن مستعاراً ورجع المعير، أو مستأجراً ومضت المدة وطالبه المالك فلا بد من الخروج. ومنها إذا لزمها حق فإن كان يمكن استيفاؤه في البيت كالدين فعل فيه، وإن لم يكن واحتيج فيه إلى الحاكم فإن كانت برزة خرجت ثم عادت إلى المسكن، وإن كانت مخدرة بعث الحاكم إليها نائبا، أو حضر بنفسه، ولا تعذر في الخروج لأغراض تعد من الزيادات دون الأمور

المهمات. كالزيارة والعمارة واستثناء المال بالتجارة، وتعجيل حجة الإسلام، وزيادة بيت المقدس، وقبور الصالحين، ونحو ذلك فهي عاصية بذلك والله أعلم.

[فرع]: يحرم على الزوج مساكنة المعتدة في الدار التي تعتد فيها ومداخلتها، لأنه يؤدي إلى الخلوة وخلوته بها كخلوة الأجنبية، وكثير من الجهلة لا يرون ذلك حراماً، ويقول: هي مطلقتي وهو يعرف الحال، فإن اعتقد حله بعدما عرف كفر فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وكذا حكم العكامين الذي يحجون مع النساء لا يحل لهم الخلوة بهن، ولا يقتدى في ذلك بمن يفعله من المتفهمة فإن ذلك حرام حرام حرام البتة والله أعلم.

[فرع]: مضت مدة من العدة أو كلها ولم تطلب حق السكن سقط ولم يصر ديناً في ذمته نص عليه الشافعي، ونص أن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً في ذمته، فقل قولان والمذهب تقرير النصين، والفرق أن النفقة تجب بالتمكين وقد وجد، والسكنى لصيانة ما به على موجب نظره ولم يتحقق، وحكم السكنى في صلب النكاح كما ذكرناه في العدة والله أعلم.



الرضاع

قال: (فصل: في الرضاع. إذا أرضعت المرأة بلبنها ولدًا صار الرضيع ولدها بشرطين: أحدهما أن يكون له دون الحولين، والثاني أن ترضعه خمس رضعات متفرقات). الرضاع بكسر الراء وفتحها، ويقال رضع بكسر الضاد يرضع بفتحها وبالعكس. والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]. وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) رواه الشيخان، ثم الرضاعة المحرمة لها أركان:

منها: المرضعة ولها ثلاث شروط: الأول كونها امرأة، فلبن البهيمة لا يتعلق به تحريم، فلو شربه صغيران لم يثبت بينهما أخوة، وكذا لبن الرجل لا يحرم على الصحيح. الشرط الثاني كونها حية، فلو ارتضع صغير من ميتة أو حلب منها لم يتعلق به التحريم كما لا يثبت حكم المصاهرة بوطء الميتة، ولو حلب لبن حية ثم أوجر الصبي بعد موتها حرم على الصحيح ونص عليه الشافعي. الشرط الثالث كونها محتملة للولادة، فلو ظهر لصغيرة دون تسع سنين لبن لم يحرم، وإن كانت بنت تسع سنين حرم وإن لم يحكم بالبلوغ، لأن احتمال البلوغ قائم، والرضاع كالنسب فيكفي فيه الاحتمال، ولا فرق في المرضعة بين كونها مزوجة أم لا، ولا بين كونها بكرًا أم لا، وقيل لا يحرم لبن البكر، والصحيح أنه يحرم ونص عليه الشافعي.

ومنها: أي من أركان الرضاع اللبن، ولا يشترط لثبوت التحريم بقاء اللبن على هيئة حالة انفصاله عن الثدي، فلو تغير بحموضة، أو انعقاد، أو أغلاه، أو صار جبنًا،

(١) سبق تحريمه (٦٠/٢)

أو أقطا، أو زبدًا، أو مخيضًا، وأطعم الصبي حرم لحصول اللبن إلى الجوف وحصول التغذية به، ولو خلط بغيره نظر: إن كان اللبن غالباً تعلقت الحرمة بالمخلوط، ويشترط أن يكون اللبن قدرًا يسقي منه الولد خمس رضعات على المذهب.

ومنها: أي من الأركان المحل وهي معدة الصبي الحي وما في معنى المعدة. فهذه ثلاثة قيود: الأول المعدة فالوصول إليها يثبت التحريم سواء ارتضع الطفل أو حلب، أو أوجر، أو صب في أنفه فوصل إلى جوفه ودماغه حرم على المذهب بخلاف ما إذا احتقن به، أو كان في بطنه جراحة فصب فيها فوصل إلى الجوف لم يثبت التحريم على الأظهر، ولو ارتضع وتقياً في الحال ثبت التحريم على الصحيح. القيد الثاني كون الصغير دون الحولين، فإن بلغ ستين فلا أثر لارتضاعه، ويعتبران بالأهله. قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين»^(١). رواه الدارقطني، وفي رواية الترمذي: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام»^(٢) قال الترمذي: حسن صحيح. القيد الثالث: حياة الرضيع فلا أثر للوصول إلى معدة الصغير الميت.

(١) صحيح موقوفاً. رواه الدارقطني (٤/١٧٤)، وابن عدى (٢/١٠٣)، والبيهقي (٧/٤٦٢)، من طريق الهيثم بن جميل عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً به. ورجاله ثقات، إلا أن الهيثم بن جميل قد تفرد برفعه. قال الحافظ في الدراية (٢/٦٨): إن أصحاب ابن عيينة وقفوه وهو الصواب. اهـ. فقد رواه عبد الرزاق [١٣٩٠٣]، عن ابن عيينة به موقوفاً، ورواه البيهقي، من طريق منصور عن ابن عيينة موقوفاً به. وقد رجح الدارقطني، وابن عدى الموقوف، وقال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف.

(٢) صحيح. رواه الترمذي [١١٥٢]، والنسائي في «الكبرى» [٥٤٦٥]، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة رضي الله عنها به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ. ورواه ابن حبان [٤٢٢٤]، بدون لفظ: وكان قبل الفطام.

ثم شرط الرضاعة المحرمة خمس رضعات، هذا هو الصحيح ونص عليه الشافعي، وقيل يثبت برضعة واحدة، وقيل بثلاث، وبه قال ابن المنذر وجماعة. وحجة الصحيح قول عائشة رضي الله عنها، قالت: كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرم، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن^(١). وفي رواية: «لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان»^(٢) رواه مسلم.

ثم شرط الرضعات أن يكن متفرقات، والرجوع في الرضعة والرضعتين إلى العرف، فمتى تخلل فصل كثير تعددت الرضعات، فلو رضع ثم قطع إعراضاً واشتغل بشئ آخر ثم عاد وارتضع فهما رضعتان، ولو قطعت الرضعة رضاعه ثم عادت إلى الإرضاع فهما رضعتان على الأصح، كما لو قطع الصبي، ولا يحصل التعدد بأن يلفظ الصغير الثدي ثم يعود إلى التقامه في الحال، ولا بأن يتحول من ثدي إلى آخر، أو تحوله المرضعة لنفاذ ما في الأول، ولا بأن يلهو عن الامتصاص، ولا بأن يقطع التنفس، ولا بتخلل النومة الخفيفة. ولا بأن تقوم المرضعة وتشتغل بشغل خفيف ثم تعود إلى الإرضاع. فكل ذلك رضعة واحدة والله أعلم.

[فرع]: أرضعت صغيراً وشكت هل أرضعته خمساً أو أقل؟ وهو وصل اللبن إلى جوفه أم لا؟ فلا تحريم. ولا ينفى الورع، ولو تحققت أنها أرضعته خمساً ولكن شكت هل هي في الحولين أم بعضها؟ فلا تحريم أيضاً على الراجح والله أعلم.

(١) رواه مسلم [١٤٥٢]، وأبو داود [٢٠٦٢]، والنسائي [٣٣٠٧]، وابن ماجه [١٩٤٢].

(٢) رواه مسلم [١٤٥٠]، وأبو داود [٢٠٦٣]، والترمذي [١١٥٠]، والنسائي [٨٣/٦]، وابن ماجه [١٩٤١].

وأحمد (٩٥/٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال: (ويصير زوجها أباً له). هذا معطوف على قوله صار الرضيع ولدها فإذا حذف المتخلل بين المعطوف والمعطوف عليه يبقى الكلام صار الرضيع ولدها ويصير زوجها أباً له. وحجة ذلك ما روي عن عائشة: أن أفلح أخا أبي القعيس استأذن عليّ بعدما أنزل الحجاب، فقلت: والله ما أذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ فإن أخا أبي القعيس ليس هو أرضعني إنما أرضعني امرأة أبي القعيس، فدخل رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن الرجل ليس هو أرضعني وإنما أرضعني امرأته، فقال ﷺ: ائذني له فإنه عمك تربت يمينك قال عروة: فلذلك كانت عائشة ﷺ تقول: حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب^(١). رواه البخاري ومسلم، وأبو القعيس زوج أمها من الرضاعة، فهو أبوها، لأن اللبن له، وأفلح أخوه فهو عمها، وقولها: إنما أرضعني امرأته، الضمير راجع إلى أخي أفلح، وفي مسلم: «إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»، وفي رواية: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة»^(٢).

وقوله ﷺ: «تربت يمينك» في معنى ذلك خلاف منتشر جداً للسلف والخلف من جميع الطوائف. قال النووي: والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصلها افتقرت يمينك ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي مثل: قاتله الله. ما أشجعه. ولا أم له. ولا أباً له. وويل أمه. ونحو ذلك. والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٢٦٤٤]، ومسلم [١٤٤٥]، وأبو داود [٢٠٥٧]، والترمذي [١١٤٨]، والنسائي [٣٣٠١].

(٢) سبق تخريجه (٦٠ / ٢)

قال: (ويحرم على الموضع التزويج إلى من ناسبها، ويحرم عليها التزويج إلى الموضع وولده دون من كان في درجته أو أعلى طبقة منه). الكلام الآن فيمن يحرم بالرضاع، ولا شك أن قطب ذلك الرضيع والموضع، وكذا الفحل الذي له اللبن، ثم تنتشر الحرمة منهم إلى غيرهم فيحرم على الموضع بفتح المضاد أن يتزوج بمن ناسب المرضعة أي من انتسب إليها بالنسب أو بالرضاع وولده وإن سفل، ومن انتسب إليه وإن علا، لأن الرضيع وولده وإن سفل أبناءها إما على سبيل الحقيقة أو المجاز كأبناء النسب، وإذا صدقت النسبة حرم على الشخص أن يتزوج أخته، أو بنت أخته، أو بنت أخيه وإن نزلت، وكذا يحرم عليه أن يتزوج أم أمه، وأم أبيه من الرضاع وإن علت، لأنها أم أمه وأبيه حقيقة أو مجازاً، ونكاح تلك حرام وإن علت في الرضاع كالنسب، وكذا يحرم عليها أن تتزوج بالمرضع أي بالرضيع وبولده وإن سفل لأنها أمهم وإن سفلوا دون من في درجته. لأن أخوة الرضيع إذا لم يرضعوا فهم أجنب منها، وكذا لا يحرم من هو أعلى من في درجة الرضيع كأعمامه. والحاصل أن كل ما حرم من النسب حرم بالرضاع للأدلة المتقدمة، واستثنى بعضهم مسائل تحرم في النسب وقد لا تحرم في الرضاع، فمنهم من صحح الاستثناء، ومنهم من منعه، وعلى كل حال فقد ذكرنا ذلك مفصلاً في (فصل): والمحرمات بالنص أربعة عشر) فراجع، والله أعلم.



النفقة

قال: (فصل: ونفقة الأهل واجبة للوالدين والمولودين، فأما الوالدون فتجب نفقتهم بشرطين: الفقر والزمانة، والفقر والجنون، وأما المولودون فتجب نفقتهم بشروط: الفقر والصغر، والفقر والزمانة، والفقر والجنون). النفقة مأخوذة من الإنفاق والإخراج، ويوجبها ثلاثة أسباب: القرابة والملك والزوجة أما السببان الآخران فيوجبان للمملوك على المالك، وللزوجة على الزوج ولا عكس. وأما السبب الأول وهو القرابة فيوجب لكل منهم على الآخر لشمول البعضية والشفقة ولهذا إنما تجب بقرابة البعضية وهي الأصول والفروع، فيجب للوالد على الولد وإن علا، وللولد على الوالد وإن سفل لصدق الأبوة والبنوة، ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث، ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين والاختلاف فيه، وفي وجه لا تجب على مسلم نفقة كافر، والدليل على وجوب الإنفاق على الوالدين قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، وقوله ﷺ: «أطيب ما يأكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه»^(١)، يدل عليه قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] يعني ولده. وقد روي: «إن

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٥٢٨]، والترمذي [١٣٥٨]، والنسائي (٢١٢/٧)، وابن ماجه [٢٢٩٠]، وأحمد (٣١/٦)، وابن حبان [٤٢٥٩]، والحاكم (٤٦/٢)، من طريق عمارة بن عمير عن عمته عن عائشة رضي الله عنها به. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه أبو حاتم وأبو زرعة (العلل - ١/٤٦٥)، والترمذي، والحاكم ووافقه الذهبي، وصححه أيضاً عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٣/٣٤٩).

أولادكم هبة من الله وأموالهم لكم إذا احتجتم إليها^(١). والأجداد والجدات ملحقون بالأبوين إن لم يدخلوا في عموم الأبوة كما ألحقوا بهما في العتق وسقوط القصاص وغيرهما لوجود البعضية.

وإنما تجب نفقة الوالدين بشروط: منها يسار الولد. والموسر من فضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليلته ما يصرفه إليهما، فإن لم يفضل فلا شئ عليه لإعساره، ويباع في نفقة القريب ما يباع في الدين من العقار وغيره لأنه حق مالي لا بدل له فأشبهه الدين، ولو كان الولد لا مال له إلا أنه يقدر على الاكتساب ويحصل ما يفضل عن كفايته، فهل يكلف الكسب؟ فيه خلاف: قيل لا كما لا يكلف الكسب لقضاء الديون والصحيح أنه يكلف، وبه قطع الجمهور لأنه يلزمه إحياء نفسه بالكسب.

ومنها: أي من الشروط أن لا يكون لهما مال، فإن كان ويكفيهما فلا تجب سواء كانا زمنين أو مجنونين أو بهما مرض وعمى أم لا لعدم الحاجة. ومنها أن لا يكونا مكتسبين، فإن كانا مكتسبين لم تجب نفقتهما لأن الإكتساب بمنزلة المال العتيد، فلو كانا صحيحين إلا أنها غير مكتسبين، فهل يكلفان الكسب؟ فيه قولان: أصحابهما في التنبيه لا تجب للقدرة على الكسب، والثاني أنها تجب لقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب، وهذا هو الصحيح عند الرافعي والنووي، ومنهم من قطع به، فإن فقدت هذه

(١) صحيح. رواه الحاكم (٢/ ٢٨٤)، وعنه البيهقي (٧/ ٤٨٠)، من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق عن أبيه عن أبي حمزة عن إبراهيم الصائغ عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها. وإسناده صحيح رجاله ثقات. وصححه الحاكم، ووقفه الذهبي.

الشروط وكانا فقيرين زمنين أو مجنونين أو بهما عجز من مرض أو عمى كما قاله البغوي وجبت نفقتهما لتحقيق الحاجة والله أعلم.

[فرع حسن]: لو كانت الأم تقدر على النكاح لكثرة الطلاب فلا تسقط نفقتها عن الابن، فلو تزوجت سقطت، فلو نشزت لم يلزم الولد نفقتها. قاله الماوردي والله أعلم.

وأما الدليل على وجوب نفقة المولودين وإن سفلوا ذكوراً كانوا أو إناثاً، فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَرَأَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةً إِلَيْكُمْ﴾ - الآية [الإسراء: ٣١]. وفي السنة الشريفة: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن معي ديناراً. فقال: «أنفقه على نفسك»، فقال: معي آخر قال: «أنفقه على ولدك»^(١). وقال ﷺ لزوجة أبي سفيان في الحديث المشهور: «خذي من ماله ما يكفيك بالمعروف ويكفي بنيك»^(٢).

(١) حسن. رواه أبو داود [١٦٩١]، والنسائي (٤٧/٥)، وأحمد (٢٥١/٢)، وابن حبان [٣٣٣٧]، والحاكم (٤١٥/١)، والبيهقي (٤٦٦/٧)، من طريق محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمر النبي ﷺ بالصدقة فقال رجل: يا رسول الله عندي دينار فقال: تصدق به على نفسك قال: عندي آخر. قال: تصدق به على ولدك قال: عندي آخر قال: تصدق به على زوجتك أو قال زوجك قال: عندي آخر قال: تصدق به على خادمك قال: عندي آخر قال: أنت أبصر. وإسناده حسن، محمد بن عجلان حسن الحديث وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كما في «التقريب»، والحديث حسنه النووي في «المجموع» (٢٢٩/٦).

(٢) رواه البخاري [٢٢١١، ٧١٨٠]، ومسلم [١٧١٤]، وأبو داود [٣٥٣٢، ٣٥٣٣]، والنسائي (٢١٦/٨)، وابن ماجه [٢٢٩٣]، وأحمد (٣٩/٦، ٥٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وإنما تجب النفقة لهم بشروط: منها يسار الوالدين كما مر في حق الولد فإن لم يكن لهما مال ولكن كانا ذا كسب لائق بهما، فهل يجب عليهما أن يكتسبا لنفقة الولد؟ فيه خلاف: الصحيح تجب، وبه قطع الأكثرون، والثاني لا تجب، ومنها أن لا يكون للولد مال ولا كسب، فإن كان لم تجب لعدم حاجته، سواء كان الولد زمناً أو مجنوناً أو مريضاً أو به عمنى، فإن كان الولد أو الأولاد فقراء زمنين، أو فقراء مجانين، أو فقراء أطفالاً لا يتهياً منهم العمل، وجبت نفقتهم للآيات الدالة على ذلك، ولعجزهم، وأوجب أبو ثور نفقتهم مع اليسار، فلو كان الأولاد أصحاباً إلا أنهم غير مكتسبين بأيديهم، فهل تجب نفقتهم والحالة هذه؟ فيه خلاف، والأحسن عند الرافعي تجب كما تجب للأب والحالة هذه، والثاني هو الصحيح عدم الوجوب لأن الطفل محل النص، والصحيح المتمكن من الحيلة والتكسب ليس في معناه فلا يلحق به بخلاف الزمن والمجنون والله أعلم.

[فرع]: لو كان للابن مال غائب لزم الوالد أن ينفق عليه قرضاً موقوفاً، فإن قدم ماله رجع عليه بما أنفق، وإن لم يأذن الحاكم فإذا قصد الرجوع، وإن هلك المال لم يرجع بما أنفق من حين التلف قاله الماوردي والله أعلم.

واعلم أنه يؤخذ من كلام الشيخ: أن غير الأصول والفروع لا تجب نفقتهم وهو كذلك، وقال أبو ثور: يلزم الوارث النفقة لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وأجيب عن ذلك بأن النفقة لو كانت على الوارث للزم الأب ثلثا النفقة والأم ثلثها وليس كذلك والله أعلم.

[فرع]: نفقة القريب لا تقدر، بل هي بقدر الكفاية، وتختلف بالكبر والصغر والزهادة والرغبة لأنها لتجزية الوقت، ولا يشترط انتهاء المنفق عليه إلى حد

الضرورة ويعطيه ما يستقل به دون ما يسد الرمق، وتجب له الكسوة والسكنى، ولو احتاج إلى خادم وجب، ولو اندفعت هذه الأمور بضيافة وتبرع سقطت ولا يجب عليه بدلها، فلو سلم النفقة إلى القريب فتلفت في يده أو أتلّفها وجب الإبدال لكن إذا أتلّفها لزمه الإبدال إذا أيسر، فلو ترك الإنفاق على قريبه حتى مضى زمان لم تصر ديناً، سواء تعدى أم لا لأنها شرعت على سبيل المواساة بخلاف نفقة الزوجة لأنها عوض والله أعلم.

قال: (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية ولا يكلف من العمل ما لا يطيق). هذا هو السبب الثاني مما يوجب النفقة وهو ملك اليمين، فمن ملك عبداً أو أمة لزمه نفقة رقيقه قوتاً وأدماً وكسوة وسائر المؤن، سواء كان قناً أو مدبراً أو أم ولد، وسواء كان صغيراً أو كبيراً، وسواء كان زمنياً أو أعمى أو سليماً، وسواء كان مرهوناً أو مستأجراً أو غير ذلك لوجود السبب الموجب لذلك وهو ملك اليمين، وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق»^(١) رواه مسلم، وفي رواية: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملكه قوته»^(٢) ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فلزمته مؤنته، وقد اتفق العلماء على ذلك فيلزمه إطعامه ومؤنته بقدر الكفاية ويعتبر في ذلك رغبته وزهاده ولا يكلف من العمل ما لا يطيق، وإذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً وبالعكس، ويرى في

(١) رواه مسلم [١٦٦٢]، وأحمد (٢/٢٤٧)، والبخارى في «الأدب» [١٩٢]، والشافعي (بدائع المنن - ١٣١/٢).

(٢) رواه مسلم [٩٩٦]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه بهذا اللفظ، ورواه أبو داود [١٦٩٢]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٧٧]، وأحمد (٢/١٦٠)، وابن حبان [٤٢٤٠]، والحاكم (١/٤١٥)، بلفظ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»، وصححه النووي في «المجموع» (٦/٢٢٩).

الصيف في وقت القيلولة وما خفف عنه فله أجره، ففي الحديث: «ما خففت عن خادمك من عمله كان لك أجر في موازينك»^(١) رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن حريث، وعلى المملوك ذكراً كان أو أنثى بذل المجهول وترك الكسل والله أعلم.

وكما يجب عليه مؤنة مملوكه، كذا يجب عليه نفقة دابته، سواء في ذلك العلف والسقي، نعم يقوم مقام ذلك أن يخليها لترعى وترد الماء إن كانت ممن ترعى وتكتفي بذلك لخصب الأرض ونحوه ولم يكن مانع من ثلج وغيره، فإن امتنع من ذلك أجبره الحاكم عليه وأثم، وفي الصحيحين أنه ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتها، إذ هي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٢). قال: والخشاش الحشرات.

ودخل رسول الله ﷺ حائط رجل من الأنصار - والحائط البستان - فإذا فيه جمل فلما رأى رسول الله ﷺ ذرفت عيناه، فأتاه النبي ﷺ ومسح عليه فسكن ثم قال: «من رب هذا الجمل؟» فجاء فتى من الأنصار فقال: هو لي يا رسول الله صلى الله عليك، فقال: «ألا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها، فإنها تشكو إلي أنك تجيعه

(١) ضعيف. رواه ابن حبان [٤٣١٤]، وأبو يعلى [١٤٧٢]، وعبد بن حميد [٢٨٤]، من طريق سعيد بن أبي أيوب عن أبي هانئ عن عمرو بن حريث به. وإسناده ضعيف لإرساله، عمرو بن حريث لم ير النبي ﷺ. قال الهيثمي: وعمرو هذا قال ابن معين: لم ير النبي ﷺ فإن كان كذلك فالحديث مرسل. وقال الحافظ في التهذيب (١٧/٨): وجزم البخاري بأن هذا الحديث مرسل..
(٢) رواه البخاري [٣٤٨٢]، ومسلم [٢٢٤٢]، وابن حبان [٥٤٦]، والبيهقي (٥/٢١٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وتُدثبه^(١) رواه الإمام أحمد والبيهقي وإسناده في مسلم واستدركه الحاكم، وقال: هو صحيح الإسناد، وفي رواية: أن الجمل حن إليه. ولأن الدابة ذات روح فأشبهت المملوك، ولا يكلفها من العمل إلا ما تطيق كالرقيق والله أعلم.

[فرع]: الدابة اللبون لا يجوز نزع لبنها بحيث يضر ولدها، وإنما يحلب ما فضل عن ري ولدها. قال المتولي: ولا يجوز الحلب إذا كان يضر البهيمة لقلة العلف، ويستحب أن لا يستقصى في الحلب ويدع في الضرع شيئاً، ويستحب أن يقص الحالب أظفاره لئلا تؤذيها، وكذا أيضاً يبقى للنحل شيئاً من العسل في الكوارة والله أعلم.

قال: (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة، إذا كان الزوج موسراً فمدان من غالب قوتها ومن الأدم والكسوة ما جرت به العادة، وإن كان معسراً فمد وما يتأدم به المعسرون ويكتسونه، وإن كان متوسطاً فمد ونصف ومن الأدم والكسوة الوسط). قد علمت أن أسباب النفقة ثلاثة: القرابة البعضية، وملك اليمين وقد تقدم، وهذا هو السبب الثالث، وهو ملك الزوجية ولا شك في وجوب نفقة الزوجة، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٥٤٩]، وأحمد (٢٠٤/١)، والحاكم (٢/ ٩٩)، والضياء في المختارة [١٢٤]، من طريق محمد بن عبد الله ابن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال: أردفني رسول الله ﷺ خلفه ذات يوم، فأسر إلي حديثاً لا أحدث به أحداً من الناس، وكان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته هدف أو حائش النخل، فدخل حائطاً لرجل من الأنصار فإذا جمل - الحديث. وإسناده صحيح على شرط مسلم، وقد رواه مسلم [٣٤٢]، بهذا الإسناد بدون ذكر قصة الجمل.

[النساء: ٣٤] والقيم على الغير هو المتكلف بأمره، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والآيات في ذلك كثيرة. وفي السنة الشريفة أحاديث: منها حديث هند امرأة أبي سفيان لما جاءت إلى رسول الله ﷺ وشكت إليه أمرها، فقال ﷺ: «خذي ما يكفيك وللدك بالمعروف»^(١)، وفي حديث جابر الطويل: «فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله» - الحديث بطوله^(٢).

والإجماع منعقد على وجوب نفقة الزوجة في الجملة، ونفقة الزوجة أنواع: منها الطعام وهو الحب المقتات في البلد غالباً ويختلف الواجب باختلاف حال الزوج في اليسار والإعسار، ويستوي في ذلك المسلمة والذمية والحررة والأمة لأنه عوض، فعلى الموسر مدان وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف، والاعتبار بمد النبي ﷺ وهو مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم على ما صححه الرافعي. قال النووي: وهو تفريع من الرافعي على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهماً والمختار أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والله أعلم.

ودليل التفاوت قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ - أي ضيق - ﴿فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]. وأما اعتبار الحب

(١) سبق تخريجه (١٨٧/٢)

(٢) سبق تخريجه (٤٢٠/١)، وهو حديث جابر المشهور في صفة حجة النبي ﷺ، وهذا اللفظ رواه مسلم [١٢١٨].

المقتات. في البلد فلأن الله تعالى أوجب النفقة بالمعروف، ومن المعروف أن يطعمها مما يأكل أهل البلد، وأما وجوب الحب دون غيره من الدقيق والخبز فبالقياس على الكفارة وسواء في ذلك القمح والشعير والتمر، وكذا الأقط في أهل البادية الذي يقتاتونه، ولنا مقالة إن كان الأغلب في بلدهما أنهم لا يطحنون بأيديهم لم يفرض لها إلا الدقيق، وإن اعتدن الطحن فلا بأس بفرض الحنطة، وقيل لا نظر إلى الغالب بل إلى ما يليق بحال الزوج، والمذهب الأول، ويجب لها أجرة الطحن والخبز، وقيل إن اعتادت ذلك لزمها فعله وإلا فلا، ومنها أي من الأنواع الواجبة للزوجة الأدم وجنسه غالب آدم البلد من الزيت وغيره، ويختلف باختلاف الفصول، وقد تغلب الفواكه في أوقاتها فتجب، ويجب أن يطعمها اللحم، وفي كلام الشافعي أنه يطعمها في كل أسبوع رطل لحم وهو محمول على المعسر، وعلى الموسر رطلان، وعلى المتوسط رطل ونصف، واستحب الشافعي أن يكون يوم الجمعة فإنه أولى بالتوسع فيه، ثم قال الأكثرون: إنها قال الشافعي هذا على عادة أهل مصر لعزة اللحم عندهم ذلك الوقت، وأما حيث يكثر اللحم فيزداد بحسب عادة البلد وقال القفال وآخرون: لا مزيد على ما قاله الشافعي في جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن قنع، ويجب على الزوج آلات الطبخ والشرب كالقدر والجرة والكوز ونحوها، ويكفي كونها من خزف أو حجر أو خشب، والزيادات على ذلك من رعونات الأنفس.

ومنها أي ومن الأنواع الواجبة الإخدام: فمن لا تخدم نفسها في عادة البلد فعلى الزوج إخدامها على المذهب الذي قطع به الجمهور لأنه من المعاشرة بالمعروف، فإن قال الزوج: أنا أخدمها بنفسي لم يلزمها ذلك لأنها تستحي منه فتمتنع من استيفاء الخدمة ولأنه عار عليها وهذا هو الصحيح، وقيل له ذلك

ومنها: أي من الأنواع الواجبة الكسوة، وتجب على قدر الكفاية وتختلف بطول المرأة وقصرها وهزلها وسمنها، وباختلاف البلد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة بيسار الزوج وإعساره وفي الحايي للماوردي: أن نساء أهل القرى إذا جرت عاداتهن أن لا يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء، ثم جنس الكسوة تختلف باختلاف يسار الزوج وإعساره. فيجب لامرأة الموسر من رفيع ما يلبس أهل البلد من قطن أو كتان أو حرير لأن الكسوة مقدرة بالكفاية فلا يمكن فيها الزيادة فيرجع إلى تفاوت النوع لأنه العرف بخلاف النفقة، ويجب لامرأة المعسر من غليظ القطن والكتان، وامرأة المتوسط ما بينهما هذا هو المذهب، وقيل ينظر في الكسوة إلى حال الزوجين فيلزمه ما يكسو مثله مثلها عادة، وقيل يعتبر حال الزوجة والله أعلم.

وقول الشيخ [ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها] احترز به عن غير الممكنة وعدم التمكين يحصل بأمور: منها النشوز، فلا نفقة لناشر وإن قدر الزوج على ردها إلى الطاعة قهراً فلو نشزت بعض النهار فوجهان أحدهما لا شيء لها، والثاني يجب لها بقسط زمن الطاعة، قال الرافعي: والأول أوفق بما سبق، وهذا الذي أشار الرافعي إلى ترجيحه وهو عدم الوجوب تبعه النووي هنا، ثم رجح في آخر النكاح القطع بعدم الوجوب ذكره في أول الباب الحادي عشر من زيادته فقال: قلت: الصحيح الجزم في الحرة بأنه لا شيء لها في هذه الحالة والله أعلم.

ولا يشترط في النشوز الامتناع الكلي. بل لو امتنعت من الوطاء وحده أو من بقية الاستمتاع حتى قبلة سقطت نفقتها. فلو قالت: سلم المهر لأسلم نفسي فإن جرى دخول أو كان المهر مؤجلاً فهي ناشز إذ ليس لها الامتناع والحالة هذه، لأنها

بالتسليم أسقطت حقها من حبس نفسها فلو حل الأجل فهل هو كالمؤجل أو كالحال؟ وجهان، لم يرجح الرافعي والنووي هنا شيئاً، وصحح في «الروضة»، و«المنهاج» في الصداق تبعاً «للمحرر» عدم الحبس، ونقله الرافعي في الصداق عن أكثر الأئمة لكنه صحح في «الشرح الصغير» أن لها الحبس، وعلته أن لها المطالبة بعد الحلول كما في الابتداء، لكن جزم الرافعي في نظيره من البيع أنه لا حبس للبائع إذا حل الأجل ويحتاج إلى الفرق. نعم لو كانت مريضة أو كان بها قرح يضرها الوطء فهي معذورة في الامتناع عن الوطء وعليه النفقة بشرط أن تكون عنده، وكذا لو كان الرجل عبلاً، وهو كبير الذكر بحيث لا تطيقه فليس لها الامتناع عن الزفاف بعذر عبالته، ولها الامتناع بعذر المرض لأنه متوقع الزوال، ولو قالت: لا أمكنه إلا في بيتي أو في موضع كذا فهي ناشز وهر بها من بين الزوج وسفرها بلا إذنه نشوز. قال النووي: ولو حبست ظلماً أو بحق فلا نفقة كما لو وطئت بشبهة فاعتدت والله أعلم.

ومنها الصغير: فإذا كانت صغيرة وهو كبير أو صغير فلا نفقة لها على الأظهر وإن كانت كبيرة وهو صغير وجبت النفقة على الأظهر إذ لا عذر منها، ومنها العبادات فإذا أحرمت بحج أو عمرة، فإذا أحرمت بإذنه وخرجت فقد سافرت في غرض نفسها، فإن سافر الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب، وإلا سقطت على الأظهر، وإن أحرمت بغير إذنه فله أن يحللها من حجة التطوع قطعاً، وكذا الفرض على الأظهر لأن حقه على الفور، فإن لم يحللها فلها النفقة ما لم تخرج لأنها في قبضته وهو قادر على تحليلها والاستمتاع بها، وقيل لا نفقة لأنها ناشز بالإحراء، ولو صامت في رمضان فلا تمتنع منه ولا تسقط النفقة بحال، وأما قضاء رمضان فإن

تعجل لتعديها بالإفطار لم تمنع منه ولا تسقط به النفقة على الأصح، وفي جواز إلزامها الإفطار إذا شرعت فيه وجهان مخرجان من القولين في التحليل من الحج، فإن قلنا لا يجوز ففي سقوط النفقة وجهان: صحح في زيادة الروضة السقوط، وأما صوم التطوع فلا تشرع فيه إلا بإذنه فإن أذن لم تسقط نفقتها، وإن شرعت فيه بغير إذنه فله قطعه، فإن أفطرت فلها النفقة وإن أبت فلا نفقة على الأصح، وقيل تجب لأنها في داره وقبضته.

قلت: وهو قوي لأنه متمكن من وطئها والاستمتاع بها، وإلا فما الفرق بين الصوم والحج، إلا أن تفرض الصورة في امتناعها من التمكين، وفيه نظر، لأن السقوط والحالة هذه إنما هو لأجل عدم التمكين، وحينئذ فلا مدخل للصوم، والله أعلم.

ولو كان الصوم نذراً فإن كان نذراً مطلقاً فللزواج منعها منه على الصحيح لأنه موسع، وإن كان أياماً معينة، نظر إن نذرتها قبل النكاح أو بعده بإذنه فليس له منعها وإلا فله، وحيث قلنا له المنع فشرعت فيه وأبت أن تفطر فكصوم التطوع، وأما صوم الكفارة فهو على التراخي فللزواج منعها. وحيث قلنا إن انصوم يسقط فهل يسقط كل النفقة أم لا لتمكنه من الاستمتاع ليلاً؟ وجهان: صحح النووي سقوط الجميع والله أعلم.

قال: (وإن أعسر بنفقتها فلها الفسخ، وكذا إن أعسر بالصداق قبل الدخول). إذا عجز الزوج عن القيام بمؤن الزوجية الموظفة عليه، فالذي نص عليه الشافعي قديماً وجديداً أنها بالخيار إن شاءت صبرت وأنفقت من مالها أو افترضت وأنفقت على نفسها، ونفقتها في ذمته إلى أن يوسر وإن شاءت طلبت فسخ النكاح،

وقال في موضع آخر: وقيل لا خيار لها، وللأصحاب خلاف في ذلك وبالجمله فالمذهب أن لها أن تفسخ وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله. روي أنه ﷺ سئل عن يعسر بنفقة امرأته فقال: «يفرق بينهما»^(١) رواه الدارقطني، وسئل ابن المسيب عن ذلك فقال: يفرق بينهما فقليل له: سنة فقال: سنة^(٢). قال الشافعي: الذي يشبه قول ابن المسيب أنه سنة رسول الله ﷺ، وأيضاً فالجب أو العنة يثبت حق الفسخ فالعجز عن النفقة أولى، لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر عن النفقة فربما عدم النفقة يوقع الزوجة في الزنا، ولو كان الرجل حاضراً وله مال غائب فإن كان دون مسافة القصر فلا فسخ ويؤمر بتعجيل الإحضار، وإن كان على مسافة القصر فما فوقها فلها الفسخ، ولا يلزمها الصبر لشدة الضرر، وإن كان له دين على زوجته فأمرها بالإففاق منه، فإن كانت موسرة فلا خيار كما لو كان له دين على موسر حاضر، وإن كانت معسرة فلها الفسخ لأنها لا تصل إلى حقها، والمعسر ينظر، ولو تبرع شخص بأداء النفقة عن المعسر فلها الفسخ، ولا يلزمها القبول كما لو كان له دين على إنسان فتبرع غيره بقضائه لا يلزمه القبول، لأن فيه منة للمتبرع.

(١) ضعيف. رواه الدارقطني (٢٩٧/٣)، والبيهقي (٤٧٠/٧)، من طريق إسحاق بن منصور عن حماد ابن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة ؓ به. وإسناده حسن، إلا أنه معلول؛ فإن إسحاق بن منصور وهم في اختصار هذا الحديث، وذلك أن الحديث إنما هو: عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ابدأ بمن تعول» وهذه العلة قالها أبو حاتم في «العلل» (٤٣٠/١). وأما قوله في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: يفرق بينهما، فإنها هو: حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب من قوله: فالعلة في هذا الحديث هي نسبة لفظ ابن المسيب إلى أبي هريرة مرفوعاً وهو خطأ بين، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٨/٤).

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (١٠٧/٥)، وعبد الرزاق [١٢٣٥٧]، وسعيد بن منصور [٢٠٢٢]، والبيهقي (٤٦٩/٧)، عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن ابن المسيب به.

واعلم أن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال، فلو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار، فلو عجز عن العمل لمرض فلا فسخ إن رجي زواله في ثلاثة أيام، وإن كان يطول فلها الفسخ للضرر والله أعلم.

[فرع]: لو لم يعطها المוסر إلا نفقة المعسر فلا فسخ ويصير الباقي ديناً عليه، والقادر على الكسب إذا امتنع من الإنفاق عليها فهو كالموسر إذا امتنع، والأصح أنها لا تفسخ إذا منع المוסر النفقة سواء كان حاضراً أو غائباً، والإعسار بالكسوة كالإعسار بالنفقة، وكذا الإعسار بالمسكن، وهل لها أن تفسخ بالعجز عن الأدم؟ فيه خلاف، الأصح عند الرافعي نعم، والأصح عند النووي لا فسخ، لأنه غير ضروري والله أعلم.

[فرع كثير الوقوع]: شرط الفسخ تحقق إعسار الزوج أو غلبة الظن بالبينة المقبولة شرعاً سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً، فلو غاب ولم يعلم إعساره فلا فسخ في الأصح، كما لو كان الزوج موسراً وهو غائب، ولو ضمن النفقة ضامن بإذنه فليلها الفسخ، وجزم القاضي حسين، والمتولي بالمنع إن كان مليئاً، وإن ضمن بغير إذنه فوجهان، والله أعلم.

والإعسار بالمهر فيه خلاف منتشر، حاصل المذهب ما ذكره الشيخ إن كان قبل الدخول فلها الفسخ وإلا فلا، والفرق أن بالدخول قد تلف المعوض فصار العوض ديناً في الذمة، ولأن تسليمها يشعر برضاها بذمته بخلاف ما قبل الدخول.

واعلم أنا حيث جوزنا الفسخ فشرطه أن لا تكون المرأة قبضت شيئاً من الصداق، وإن قبضت شيئاً منه امتنع عليها الفسخ بخلاف البائع إذا قبض بعض الثمن فإنه يجوز له الفسخ بإفلاس المشتري عن باقيه، والفرق أن الزوج بإقباض

بعض المهر قد استقر له بعض البضع. فلو جاز للمرأة الفسخ لعاد إليها البضع بكامله، لأنه لا يمكن فيه التشريك فيؤدي إلى الفسخ فيما استقر، بخلاف البيع فإنه وإن استقر بعضه بقبض بعض الثمن إلا أن الشركة فيه ممكنة فجوزنا الفسخ في الباقي خاصة. كذا ذكره ابن الصلاح وتوقف ابن الرفعة في المسألة ذكره في المطلب والله أعلم.

[فرع]: الصحيح المشهور أن المرأة لا تستقل بالفسخ، بل لا بد من الرفع إلى الحاكم كما في العنة لأنه أمر مجتهد فيه وقيل لها أن تفسخ بنفسها كالرد بالعيب. فعلى الصحيح إذا ثبت عنده الإعسار تولى الفسخ بنفسه أو أذن لها أن تفسخ فلو لم ترفع إلى القاضي، وفسخت بنفسها لعلمها بعجزه لم ينفذ في الظاهر، وهل ينفذ باطناً؟ وجهان. قال الإمام: الذي يقتضيه كلام الأئمة أنه لا ينفذ باطناً.

واعلم أن القاضي إنما يفسخ أو يأذن لها فيه بعد إمهاله ثلاثة أيام من إعساره في الأصح والله أعلم.

[فرع]: له أم ولد وعجز عن نفقتها فعن أبي زيد أنه يجبر على عتقها وتزويجها إن وجد خاطباً رغباً وقال غيره: لا يجبر عليه بل يخليها لتكتسب وتنفق على نفسها كذا ذكره الرافعي، وصحح النووي في زيادة الروضة الثاني والله أعلم.



الحضانة

قال: (فصل: في الحضانة. وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضانتها إلى سبع سنين، ثم يخير بين أبويه فأيهما اختار سلم إليه). الحضانة بفتح الحاء هي عبارة عن القيام بحفظ من لا يميز ولا يستقل بأمره وتربيته بما يصلحه ووقايته عما يؤذيه، وهي نوع ولاية إلا أنها بالإناث أليق لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها وأشد ملازمة للأطفال، ومؤنة الحضانة على الأب لأنها من أسباب الكفاية كالنفقة، فإذا فارق الرجل زوجته فالأم أحق بحضانة الولد منه، ومن غيره من النساء بالشروط التي تأتي، واحتج لتقديمها بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحي»^(١). رواه أبو داود والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

ثم إننا يحكم بالطفل للأم دون الأب إذا كان صغيراً لا يميز، فإن ميز خير بين الأبوين، فيكون عند من اختاره منهما، وسواء في ذلك الابن والبنت، واحتج للتخير بما روى أبو هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه^(٢). رواه

(١) حسن. رواه أبو داود [٢٢٧٦]، وأحمد (١٨٢/٢)، والحاكم (٢٠٧/٢)، والبيهقي (٤/٨)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وإسناده حسن؛ عمرو وأبوه شعيب كلاهما صدوق، كما في «التقريب». قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) صحيح. رواه الترمذي [١٣٥٧]، وابن ماجه [٢٣٥١]، وأحمد (٢٤٦/٢)، والشافعي (بدائع المنن - ٤٢٢/٢)، وسعيد بن منصور [٢٢٧٥]، من طريق سفيان، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة الثعلبي عن أبي ميمونة عن أبي هريرة ؓ به. وإسناده صحيح رجاله ثقات وقال الترمذي: حديث حسن صحيح..

ابن ماجه والترمذي، وقال الترمذي :حسن، وفي الأطراف لابن عساكر زيادة أنه صحيح، وفي رواية لأبي داود والحاكم :فأخذ بيد أمه فانطلقت به^(١). قال الحاكم : صحيح الإسناد .

واختلف في سن التمييز فالذي جزم به هنا في أصل الروضة أنه في الغالب ابن سبع سنين أو ثمان سنين تقريباً.

واعلم أن المدار على التمييز سواء حصل قبل السبع أو بعدها، ولا بد مع التمييز أن يكون عارفاً بأسباب الاختيار وإلا أخر إلى حصول ذلك لأن التخيير إنما فوض إليه لأنه أعرف بحظه لأنه قد يعرف من أبويه ما يدعو إلى اختياره، وللناس عبارات في ضبط التمييز وأحسن ما ذكر أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده والله أعلم.

واعلم أن حكم أم الأم مع الأب أو الجد حكم الأم وإذا تنازع الإناث في الحضانة قدمت الأم ثم أمهاتها تقدم القربى فالقربى ثم أم الأب ثم أمهاتها، ثم أم الجد ثم أمهاتها ولا حق لأم الأب ثم الأخت للأبوين ثم للأب ثم الأخت للأم ثم الخالة ثم العمة هذا هو الأظهر إذا تمحض الإناث، فإن اجتمع مع النساء رجال

(١) صحيح . رواه أبو داود [٢٢٧٧]، والنسائي (١٥٢/٦)، والحاكم (٩٧/٤)، والبيهقي (٣/٨)، من طريق ابن جريج أخبرني زياد عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ وأنا قاعد عنده فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله ﷺ استهما عليه فقال زوجها: من يحاقتني في ولدي فقال النبي ﷺ: هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت. فأخذ بيد أمه فانطلقت به. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي، وصححه ابن القطان في «بيان الوهم» (٢٠٩/٥).

قدمت الأم ثم أمهاتها ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد ثم الأخوات ثم الخالة ثم العمة على النص، وأما الأخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم فإنهم كالأب والجد في الحضانة يقدم الأقرب منهم فالأقرب على ترتيب الميراث على النص.

واعلم أن بنات الأخوات يقدمن على بنات الأخوة كما تقدم الأخت على الأخ، والأصح ثبوت الحضانة للأنثى التي ليست بمحرم كبنتي الخالة والعمة وبنتي الخال والعم فإن كان الولد ذكراً استمرت حضانته حتى يبلغ حداً يشتهي مثله وتتقدم بنات الخالات على بنات الأخوال وبنات العمات على بنات الأعمام ويقدمن بنات الخؤولة على بنات العمومة والله أعلم.

قال: (وشرائط الحضانة سبعة: العقل والحرية. والدين والعفة والأمانة والخلو من زوج والإقامة، فإن اختل شرط سقطت). قد علمت أن الحضانة ولاية وسلطة وأن الأم أولى من الأب وغيره لوفور شفقتها فإذا رغبت في الحضانة فلا بد لاستحقاقها من شروط: الأول: كونها عاقلة فلا حضانة لمجنونة سواء كان جنونها مطبقاً أو متقطعاً. نعم إن كان ينذر ولا تطول مدته كيوم في سنين فلا يبطل الحق به كمرض يطرأ ويزول، ووجه سقوط حقها بالجنون أنه لا يتأتى منها مع الجنون حفظ الولد وصيانته بل هي في نفسها تحتاج إلى من يكفلها فكيف تكون كافلة لغيرها والله أعلم.

الثاني: الحرية فلا حضانة لرقيقة وإن أذن السيد، ووجه المنع أن منفعتها للسيد، وهي مشغولة عن الحضانة به ولأن الحضانة نوع ولاية ولا ولاية لرقيق، ثم إن كان الولد حراً فالحضانة بعد الأم للأب وغيره، وإن كان رقيقاً فحضانته على السيد، وهل له نزع من الأب وتسليمه إلى غيره؟ وجهان بناء على القولين في جواز

التفريق، وهل لها حق الحضانة في ولدها من السيد؟ وجهان: الصحيح لا حضانة لنقصها، ولو كان الولد نصفه حر ونصفه رقيق فنصف حضانته لسيدته ونصفها لمن يلي حضانته من أقاربه الأحرار والله أعلم.

الثالث: كونها مسلمة إن كان الطفل مسلماً بإسلام أبيه فلا حضانة لكافرة على مسلم، لأنه لاحظ له في تربيتها لأنها تغشه وينشأ على ما كان يألفه منها ولأنه ولاية ولا ولاية لكافر على مسلم، وقيل تحضنه الأم الذمية حتى يميز، والصحيح الأول لما ذكرنا. والطفل الكافر والمجنون يثبت لقريبه المسلم حضانته وكفاله على الصحيح، لأن فيه مصلحة له والله أعلم.

الرابع والخامس: العفة والأمانة، فلا حضانة لفاسقة لأنها ولاية ولا تأمن أن تخون في حفظه وينشأ على طريقته.

واعلم أنه لا يشترط تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة كشهود النكاح، قاله الماوردي. قال: فلو ادعى أحد الأبوين فسق الآخر ليكفل لم يقبل قوله وليس له إحلافه بل هو على ظاهر العدالة حتى يقيم مدعي الفسق عليه بينة كذا ذكره ابن الرفعة، وفي فتاوى النووي لا بد من ثبوت أهلية الأم عند القاضي إذا نازعها الأب أو غيره من المستحقين، والله أعلم.

السادس: كونها فارغة خلية عن النكاح لقوله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحي»^(١) ولأنها مشغولة بالزوج فيتضرر الولد ولا أثر لرضا الزوج بذلك كما لا أثر لرضا السيد بحضانة الأمة ولورضي الأب معه، فهل يسقط حق الجدة؟ الأصح في الكفاية لابن الرفعة أنه يسقط حق الجدة ويكون عند الأم، وقال في التهذيب: لا

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢٠٠)

يسقط حق الجدة فقد يرجعان فيتضرر الولد فلو تزوجت أم الطفل بعمه، فهل تبطل حضانتها؟ وجهان أصحهما لا تبطل لأن العم صاحب حق في الحضانة وشفقته تحمله على رعاية الطفل فيتعاونان على كفاله بخلاف الأجنبي وبهذا قطع الإمامان القفال وحجة الإسلام الغزالي.

واعلم أن الخلاف مطرد في حق كل من لها الحضانة ونكحت قريباً للطفل له حق في الحضانة بأن نكحت أمه ابن عم الطفل أو عم أبيه، وكذا تبقى حضانتها إذا كان زوجها جد الطفل أي أب أبيه لأن له حقاً في الحضانة، وصورة المسألة إذا كانت الحاضنة جدة أن يتزوج رجل بامرأة وابنه ببنتها من غيره ثم يبيء للابن ولد ثم تموت الأم والأب فتنتقل الحضانة إلى أم الأم وهي زوجة الجد والله أعلم.

السابع: الإقامة، وإنما تكون الأم أحق بالطفل إذا كان الأبوان مقيمين في بلد واحد، فأما إذا أراد أحدهما سفرًا يختلف فيه بلدهما نظر إن كان سفر حاجة كحج وتجارة وغزو لم يسافر بالولد، لما في السفر من الخطر والمشقة بل يكون مع المقيم إلى أن يعود المسافر سواء طالت مدة السفر أم قصرت، وقيل للأب السفر به إذا طال سفره، وإن كان السفر سفر نقلة إن كان ينتقل إلى مسافة القصر فللأب انتزاعه من الأم ويستصحبه معه سواء كان المنتقل الأب أو الأم أو أحدهما إلى بلد والأخرى إلى بلد آخر احتياطاً للنسب فإن النسب يتحفظ بالأباء وفيه مصلحة للتأديب والتعليم وسهولة القيام بمؤنته وسواء نكحها في بلدها أو في الغربة، فلو رافقته الأم في الطريق دام حقها، وكذا في المقصد ولو عاد من سفر النقلة عاد حقها.

ويشترط أمن الطريق وأمن البلد الذي ينتقل إليه، فلو كانا مخوفين لغارة ونحوها لم يكن له انتزاعه منها، وإن كانت النقلة إلى دون مسافة القصر، فهل يؤثر ذلك؟ وجهان: أحدهما لا، ويكونان كالمقيمين في دارين من بلد وأصحهما أنه كمسافة القصر، ولو

قالت: إنما تريد سفر التجارة، فقال: بل الثقلة فهو المصدق بيمينه على الأصح، وقال القفال: يصدق بلا يمين، فعلى الصحيح لو نكل حلفت وأمسكت الولد.

واعلم أن سائر العصبات من المحارم كالجد والأخ والعم بمنزلة الأب في انتزاع الولد منها ونقله إذا أراد الانتقال احتياطاً للنسب، وكذا غير المحارم كابن العم إن كان الولد ذكراً، فإن كانت أنثى لم تسلم إليه، قال المتولي: إلا إذا لم تبلغ حداً تشتهى، وفي الشامل لابن الصباغ أنه لو كان له بنت ترافقه سلمت إلى ابنته. واعلم أن المحرم الذي لا عصبية له كالخال والعم للأم فليس له نقل الولد إذا انتقل لأنه لا حق له في النسب والله أعلم.

وقوله الشيخ [فإن اختل شرط سقطت] وجه ذلك أن علة استحقاق الحضانة مركبة من هذه الصفات ولا شك أن الماهية المركبة من أجزاء تنتفي بانتفاء جزء منها، ألا ترى أن الصلاة المستجمعة للشروط تصح بوجود شروطها ولو انتفى شرط منها بطلت كذلك ها هنا والله أعلم.

[فرع]: هل يشترط مع هذه الشروط في استحقاق الأم الحضانة أن ترضع الولد إن كان رضيعاً؟ وجهان: أحدهما لا بل لها الحضانة وإن لم يكن لها لبن أو امتنعت من الإرضاع، فعلى الأب على هذا أن يستأجر مرضعة ترضعه عند الأم، وهذا ما صححه البغوي والصحيح الذي قطع به الأكثرون يشترط ذلك لعسر استئجار مرضعة. قال الإسنوي: ولم يذكروا من الشروط كونها بصيرة ومقتضاه ثبوت الحضانة للعمياء وهو كذلك والله أعلم.



كتاب الجنايات

قال: (القتل على ثلاثة أضرب: عمد محض، وخطأ محض، وعمد خطأ. فالعمد المحض أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً فيقصد قتله بذلك، فيجب القود) الجنايات جمع جناية والجناية مصدر والمصدر لا يشئ ولا يجمع إلا إذا قصد التنويع والجناية كذلك لتنوعها إلى عمد، وخطأ، وعمد خطأ^(١)، كما ذكره الشيخ، فالعمد المحض أن يقصد الفعل والشخص المعين بشئ يقتل غالباً، فقولنا أن يقصد الفعل احترازاً عما إذا لم يقصد الفعل كما إذا زلق فسقط على غيره فهات فإنه لا يجب القصاص، وقولنا أن يقصد الشخص المعين احترازاً عما إذا لم يقصد شخصاً معيناً كما إذا رمى إلى جماعة، ولم يقصد واحداً بعينه فإنه لا يجب القصاص على الراجح، وقولنا بشئ يقتل غالباً أعم من أن يكون بألة أو غيرها، والآلة أعم من أن تكون محددة أو مثقلة فالآلة المحددة كالسكين وما في معناها والمثقلة كالدبوس وما في

(١) هذا تقسيم أكثر أهل العلم، وأنكر مالك شبه العمد، وجعله من قسم العمد. ودليل شبه العمد ما رواه أبو داود [٤٥٤٧]، والنسائي (٣٦/٨)، وابن ماجه [٢٦٢٧]، وابن حبان [٦٠١١]، من طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح بمكة فكبر ثلاثاً ثم قال: لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده - الحديث، ثم قال: ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا: مائة من الإبل: منها أربعون في بطونها أولادها». وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه ابن حبان، وابن القطان في «بيان الوهم» (٤١٠/٥). وهو مروي عن علي رضي الله عنه، فقد روى أبو داود [٤٥٥١]، ومن طريقه البيهقي (٦٩/٧)، من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال: في شبه العمد أثلاث - الأثر. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عاصم بن ضمرة فإنه صدوق، كما في «التقريب». قال ابن حزم في «المحل» (٣٨٤/١٠): ولا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة إلا عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت. اهـ.

معناها وكذا لو حرقه أو غرقه أو صلبه أو هدم عليه حائطاً أو سقفاً أو داسه بدابة أو دفنه حياً أو عصر خصيتيه عصرّاً شديداً فمات وجب القصاص.

وغير الآلة أنواع، منها لو حبسه ومنعه من الطعام والشراب والطلب حتى مات وجب القصاص، ولو حبسه وعراه حتى مات بالبرد فهو كما لو حبسه ومنعه الأكل ذكره القاضي حسين، بخلاف ما لو أخذ طعامه وشرابه أو ثيابه في مفازة فمات جوعاً أو عطشاً أو برداً فلا ضمان لأنه لم يحدث فيه صنعاً.

ومنها إذا شهدوا على رجل بما يوجب قتله قصاصاً أو ردة أو زنا وهو محصن فحكم القاضي بشهادتهم وقتله بمقتضاها، ثم رجعوا وقالوا تعمدنا، وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا لزمهم القصاص، وكذا لو شهدوا بما يوجب القطع سواء كان قصاصاً، أو سرقة يجب عليهم القطع.

ومنها أن يقدم إلى شخص طعاماً مسموماً فأكله ومات وجب القصاص إن كان مجنوناً أو صبيّاً، وكذا حكم الأعجمي الذي يعتقد أنه لا بد من الطاعة في كل ما يشار عليه به، لأنه والحالة هذه بمنزلة الصغير والمجنون وإن كان المقدم إليه بالغاً عاقلاً فإن علم حال الطعام فلا شيء على المقدم والأكل هو القاتل نفسه وإلا ففي وجوب القصاص قولان جاريان فيما لو غطى رأس بثر في دهليز، ودعاه إلى داره ضيفاً وكان الغالب، أنه يمر على ذلك الموضع فهلك بالبثر، والأظهر لا قصاص وإذا كان لا قصاص وجبت الدية على الأظهر فإن هذا أقوى من حفر البثر، وقيل لا تجب الدية تغليباً للمباشرة. ومنها لو سحر رجلاً فمات، سألناه فإن قال: قتلته بسحري وسحري يقتل غالباً لزمه القصاص.

إذا عرفت هذا فقتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر قاله الرافعي والنووي، وقاله البغوي: هو أكبر الكبائر بعد الكفر وكذا نص عليه الشافعي والله أعلم.

والآيات والأخبار في التحذير منه كثيرة: منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ - الآية [النساء: ٩٣]. فانظر إلى جزاء من قتل بغير حق جعل جزاءه جهنم مع الخلود والغضب والبعد والعذاب الموصوف بالعظمة عافانا الله من ذلك، وفي صحيح مسلم: «لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق ظلماً وعدواناً»^(١). وفي الخبر: «لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا»^(٢). رواه الترمذي والنسائي وإسنادهما صحيح، ورواه

(١) رواه البخاري [٦٨٧٨]، ومسلم [١٦٧٦]، وأبو داود [٤٣٥٢]، والترمذي [١٤٠٢]، والنسائي (٨٣/٧)، وابن ماجه [٢٥٣٤]، وأحمد (٣٨٢/١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمارق من الدين التارك للجماعة. ورواه أبو داود [٤٥٠٢]، والترمذي [٢١٥٨]، والنسائي (٨٤/٧)، وابن ماجه [٢٥٣٣]، وأحمد (٦١/١)، والحاكم (٣٥٠/٤)، من حديث عثمان رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إسلام أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس. ورواه أبو داود [٤٣٥٣]، والنسائي [٤٠١٧]، وابن ماجه [٢٥٣٤]، من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث رجل زنى بعد إحصان فإنه يرجم ورجل خرج محارباً لله ورسوله فإنه يقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض أو يقتل نفساً فيقتل بها.

(٢) صحيح. رواه النسائي (٨٣/٧)، والطبراني في الأوسط [٤٣٤٩]، من طريق ابن إسحاق عن إبراهيم بن مهاجر عن إسماعيل مولى ابن عمرو عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا. وإسناده حسن محمد بن إسحاق صدوق يدلّس، وإبراهيم بن مهاجر صدوق لين الحفظ. ورواه الترمذي [١٣٩٥]، والنسائي من طريق يعلى بن عطاء عن أبيه عن ابن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم. ورجاله ثقات غير عطاء وأند يعلى فإنه مقبول. ورواه ابن ماجه [٢٦١٩]، من طريق مروان بن جناح عن أبي الجهم الجوزجاني عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال: لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق. وإسناده صحيح، كما قال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/٢٦١). والحديث صحيح بمجموع طرقه.

غير واحد بألفاظ مختلفة، وقال ﷺ: «من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله وهو مكتوب بين عيني آيس من رحمة الله»^(١). هذا كله في العمد وقد ذكره الشيخ بقوله [أن يعمد إلى ضربه] وهو قصد الفعل إلى الشخص والهاء في ضربه عائد إليه. وقوله [بما يقتل غالباً] ما بمعنى شيء، وهو أعم من الآلة وغيرها كالسبب كما مر، وقوله [غالباً] احتراز به عما لا يقتل غالباً وسيأتي إن شاء الله تعالى. وقوله [فيقصد قتله] هذه الزيادة طريقة ضعيفة شرطها بعض الأصحاب، والصحيح أن قصد القتل غير شرط لوجوب القصاص بل الحد المعتبر قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً والله أعلم.

قال: (فإن عفا عنه وجبت دية مغلظة حالة في مال القاتل). مستحق القود، وهو القصاص بالخيار بين أن يقتص ويبن أن يعفو، لقوله ﷺ: «ثم أنتم معشر خزاعة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلاً فأهله بين خيرتين: إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية»^(٢). خرجه أبو داود والترمذي. وقوله: «من قتل قتيلاً»^(٣) إلى آخره خرجه البخاري، ووجه الدلالة أنه ﷺ، خير الورثة بين الدية والقتل، فإن اقتص المستحق فلا كلام وإن عفا على الدية وجبت

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه [٢٦٢٠]، والبيهقي (٢٢/٨)، والعقيل في الضعفاء [٤٥٧]، من طريق يزيد بن زياد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به. وإسناده ضعيف فيه يزيد بن زياد وهو متروك، كما في التقريب. وضعف إسناده ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/٢٦٢).

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٤٥٠٤]، والترمذي [١٤٠٦]، وأحمد [٢٦٦١٩]، من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه مرفوعاً به. وإسناده صحيح رجاله ثقات. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) رواه البخاري [٢٤٣٤]، ومسلم [١٣٥٥]، وأبو داود [٤٥٠٥]، والترمذي [١٤٠٥]، والنسائي (٣٤/٨)، وابن ماجه [٢٦٢٤]، وأحمد (٢٣٨/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: إن الله حبس عن مكة الفيل - الحديث. وفيه: ومن قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين إما أن يفدى وإما أن يقيد

فتجب بقتل الحر المسلم مائة من الإبل، ثم إن كان القتل عمداً تغلظت من ثلاثة أوجه: أحدها أنها تجب على الجاني ولا تحملها العاقلة. والثاني أنها تجب حالة بلا تأجيل. والثالث أنها تتغلظ بالسن والتثليث، فتجب ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، والخلفة الحامل وسواء كان العمد موجباً للقصاص فعفاً على الدية كما ذكره الشيخ أم لم يوجب العمد القود كقتل الوالد ولده، واحتج لما ذكرناه بقوله ﷺ: «من قتل متعمداً، دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد القتل»^(١) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

قال: (والخطأ المحض هو أن يرمى إلى شئ فيصيب رجلاً فيقتله، ولا قود عليه بل تجب دية مخففة على العاقلة مؤجلة ثلاث سنين). قد علمت أن الجنائية على ثلاثة أضرب، وقد تقدم الكلام على العمد والكلام الآن على الخطأ، وله تفسيران: أحدهما ما ذكره الشيخ أن يرمى إلى الشئ سواء كان صيداً أو رجلاً أو غيرهما فيصيب رجلاً، وهذا ما ذكره القاضي أبو الطيب والقاضي حسين، وقال غيرهما: إن الخطأ هو ما لم يقصد فيه الفعل كمن زلق فوق وقع على غيره فمات أو تولد الهلاك من يد المرتعش. ثم الخطأ لا قصاص فيه لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]، أوجب الله الدية ولم

(١) حسن. رواه أبو داود [٤٥٠٦] مختصراً، ورواه الترمذي [١٣٨٧]، وابن ماجه [٢٦٣٠] بنحوه، ورواه أحمد (١٨٣/٢) مطولاً، من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به. وإسناده حسن؛ محمد بن راشد صدوق يهم، وسليمان بن موسى صدوق في حديثه بعض لين، وعمرو بن شعيب وأبوه كلاهما صدوق، كما في «التقريب». قال الترمذي: حديث حسن غريب.

يتعرض للقصاص، وفي الخبر أنه ﷺ كتب إلى أهل اليمن: «إن في دية النفس مائة من الإبل»^(١).

ثم الدية في الخطأ تخفف إلى ثلاثة أوجه، أحدها باعتبار التخسيس فتجب عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة قال الرافعي: واحتج الأصحاب بما روي عن ابن مسعود ﷺ، أن النبي ﷺ قضى في دية الخطأ مائة من الإبل^(٢) وفصلها على ما ذكرنا. وقوله وفصلها أي ابن مسعود، ولهذا روى بعضهم أن ابن مسعود رفعه إلى النبي ﷺ.

(١) إسناده ضعيف. رواه النسائي (٢/٢٥٢)، والدارمي [٢٣٦٦]، والحاكم (١/٣٩٥)، والبيهقي (٨/٢٨)، من طريق سليمان بن داود قال حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن هذه نسختها: من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعاقر وهمدان أما بعد وكان في كتابه أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وأن في النفس الدية مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة خمس من الإبل وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار. وإسناده ضعيف فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف، وقد أخطأ بعض الرواة فسماه سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة. والصواب فيه أنه من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا

(٢) ضعيف. رواه أبو داود [٤٥٤٥]، والترمذي [١٣٨٦]، والنسائي [٤٨٠٢]، وابن ماجه [٢٦٣١]، وأحمد [٤٢٩١]، والدارقطني (٣/١٧٣)، والبيهقي (٨/٧٥)، من طريق الحجاج عن زيد بن حبيب عن خشف بن مالك عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة - الحديث. وإسناده ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة وهو صدوق يدلّس، وخشف بن مالك مجهول، ووثقه النسائي وابن حبان. والصحيح أنه موقوف، كما قال الدارقطني، والبيهقي.

واعلم أن جمهور الصحابة على تخميسها، قال سليمان بن يسار: كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل وذكر ما ذكرناه^(١)، وسليمان تابعي فدل على أنه إجماع من الصحابة.

الوجه الثاني كونها على العاقلة فإذا جنى الحر على نفس حر آخر خطأ أو عمد خطأ وجبت الدية على عاقلة الجاني. والأصل في ذلك أن امرأتين من هذيل اقتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر ويروى بعمود فسطاط، فقتلتها وأسقطت جنينها، فقضى رسول الله ﷺ بالدية على عاقلة القاتلة، وفي الجنين بغرة عبد أو أمة^(٢). وهذه صورة شبه العمد، وإذا جرى التحمل في شبه العمد ففي بدل الخطأ أولى، قال العلماء: وتغريم غير الجاني خارج عن الأقيسة الظاهرة إلا أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة من جنى منهم ويمنعون أولياء القتيل من أن يدركوا بثأرهم ويأخذوا من الجاني حقهم فجعل الشارع ﷺ بدل تلك النصرة بذل المال وخصص العاقلة بهما لأن الخطأ وشبه العمد مما يكثر فحسنت إعانة القاتل لئلا يفتقر بالسبب الذي هو معذور فيه بخلاف العمد إذا لا عذر له فلا يليق به الرفق، وأجلت على العاقلة لئلا يشق عليهم الأداء، وادعى الإمام الإجماع على تحمل العاقلة في الخطأ وشبه العمد، وقيل لا تحمل العاقلة دية شبه العمد، والمذهب الأول لورود النص فيه والله أعلم.

(١) رواه مالك [١٦٠٥]، وعنه الشافعي في الأم (١١٣/٦)، ومن طريقه البيهقي (٧٣/٨)، أن ابن شهاب، وسليمان بن يسار، وربيع بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون: دية الخطأ عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون ذكراً، وعشرون حقة، وعشرون جذعة.

(٢) رواه البخاري [٥٧٥٨]، ومسلم [١٦٨١]، وأبو داود [٤٥٧٦]، والنسائي (٤٢/٨)، وأحمد (٢٧٤/٢)، مطولاً، ورواه الترمذي [١٤١٠]، وابن ماجه [٢٦٣٩]، مختصراً، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثالث كون الدية في ثلاث سنين، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم. قال الشافعي: ^(١) ولم أعلم مخالفاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين، فإن ورد النص بذلك كما ذكره الشافعي فلا كلام، وإلا فقد ضربها عمر وعلي وابن عباس كذلك، ولم ينكر عليهم فكان إجماعاً ولا يقولون ذلك إلا توقيفاً. فإن قلت: قال ابن المنذر: وما ذكره الشافعي لا نعلم له أصلاً من كتاب الله ولا سنة، وقال الإمام أحمد لما سئل عن ذلك، قال: لا أعرف فيه شيئاً. فالجواب أن من عرف حجة على من لا يعرف، وكيف يرد قول الشافعي بذلك وهو أعلم القوم بالأخبار والتاريخ بمثل ذلك، والله أعلم.

قال: (وعمد الخطأ أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً فيموت. فلا قود عليه، بل تجب دية مغلظة على العاقلة مؤجلة). قد مر ذكر العمد والخطأ. وبقي شبه العمد، وهو أن يقصد الفعل والشخص معاً بما لا يقتل غالباً كما إذا ضربه بسوط، أو عصي ضربة خفيفة، أو رماه بحجر صغير ولم يوال به الضرب، ولم يشتد

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٧٨٥٨]، وابن أبي شيبة (٢٨٤/٩)، والبيهقي (١٠٩/٨)، من طريق أشعث بن سوار عن الشعبي أن عمر رضي الله عنه جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين - الحديث. وإسناده ضعيف لانقطاعه بين الشعبي وعمر رضي الله عنه، وأشعث بن سوار ضعيف، كما في «التقريب». وأما أثر علي رضي الله عنه فقد رواه البيهقي (١١٠/٨)، من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قضى بالعقل في قتل الخطأ في ثلاث سنين. وإسناده ضعيف لانقطاعه فإن يزيد لم يدرك علياً، فقد توفي سنة (١٢٨) هـ وقد قارب الثمانين، وتوفي علي رضي الله عنه سنة (٤٠) هـ. وقد حكم علي الأثرين بالانقطاع البيهقي في «المعرفة» (١٦٠/١٢)، والحافظ في «التلخيص» (٣٢/٤).

وأما أثرا ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم فلم أعثر عليهما، وقال الحافظ في «التلخيص» (٣٢/٤): أما الرواية بذلك عن ابن عباس فلم أقف عليها.

الآلم بسبب ذلك، ولم يكن وقت حر ولا برد شديدين، أو لم يكن المضروب ضعيفاً أو صغيراً فهو شبه عمد، وإن كان شئ من ذلك وجب القصاص، لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً، ولو ضربه اليوم ضربة وغداً ضربة، وهكذا فرق الضربات حتى مات فوجهان، لأن الغالب السلامة عند تفريق الضرب، قال المسعودي: ولو ضربه ضربة وقصد أن لا يزيد عليها فشتمه فضربه ثانية، ثم شتمه فضربه ثالثة حتى قتله فلا قصاص لعدم الموالاة. قال الرافعي: وينبغي أن لا ينظر إلى صورة الموالاة. ولا إلى قدر مدة التفريق، بل يعتبر أثر الضربة السابقة والآلم الحاصل بها، فإن تيقن ثم ضربه أخرى فهو كما لو والى، ولو طبق كفه ولكمه فهو كالضرب بالعصا الخفيفة فيفصل.

وقول الشيخ [فلا قود عليه، بل تجب دية مغلظة] دليله حديث المرأتين من هذيل. وقوله [مغلظة] يعني من وجه.

وقوله [على العاقلة مؤجلة] يعني مخففة من وجهين، لأن جناية الخطأ مخففة من ثلاثة وجوه: كونها على العاقلة، ومؤجلة وخمسة، وجناية العمد مغلظة من ثلاثة أوجه: كونها على الجاني حالة مثلثة، وجناية شبه العمد تنزع إلى العمد من وجه. كونها فيها قصد الفعل والشخص، وتنزع إلى الخطأ بكون الآلة لا تقتل غالباً، فلهذا خففت بكونها على العاقلة، وبالتأجيل، وغلظت بكونها مثلثة والله أعلم.

قال: (وشرائط وجوب القصاص أربعة: أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً وأن يكون والداً للمقتول. وأن لا يكون المقتول أنقض من القاتل بكفر أو رق). لما ذكر الشيخ رحمه الله الجناية ونوعها باعتبار ما يجب فيها القصاص وما لا يجب، شرع الآن في ذكر ما يجب عليه القصاص ومن لا يجب، ولا شك أن القصاص هو

المماثلة، كما قاله الأزهرى، وهو مأخوذ من اقتصاص الأثر وهو تتبعه، لأنه تتبع الجناية فيأخذ مثلها، والمثلية تعتبر في الجناية، وكما تعتبر في الجناية كذلك تعتبر المساواة بين القتل والقاتل، وليس المراد المساواة في كل خصلة، لأن بعض الخصال لم يعتبرها الشارع قطعاً كنضو الخلقة مع كبير الضخامة، ونحو ذلك، كالقوة والضعف وغيرهما، ومدار ذلك على صفات تذكر، فمتى فضل القاتل على المقتول بخصلة منها فلا قود، فمنها الإسلام والحرية والولادة، فلا يقتل مسلم بكافر، ولا حر بعبد، ولا والد بولد، ولنا عودة إلى ذلك.

ويشترط مع ذلك كون القاتل مكلفاً، فلا يجب القصاص على صبي ولا مجنون، لأن القلم مرفوع عنهما كما مر في الخبر فلا يجب عليهما كما لا قصاص على النائم فيما إذا انقلب على إنسان فقتله ولا على البهيمة لعدم التكليف، ولأن القصاص عقوبة، فلا يجب عليهما كالحد، نعم من زال عقله بمحرم كالسكران، ومن تعدى بشرب دواء مزيل العقل، هل يجب عليه القصاص؟ قيل لا كمتعوه، والمذهب القطع بوجوب القصاص لتعديه بفعل ما يحرم عليه كما نوقع عليه الطلاق وغيره من المؤاخذات، ولأننا لو لم نوجب القصاص بذلك لأدى إلى تركه بذلك، فإن من رام قتل شخص لا يعجز أن يسكر حتى لا يقتص منه فيؤدى ذلك إلى سفك الدماء والله أعلم.

[فرع]: لو قال القاتل: كنت يوم القتل صغيراً صدق بيمينه بشرط إمكان ما يدعيه، ولو قال: أنا الآن صغير صدق بلا يمين على الأصح، ولو قال: كنت مجنوناً عند القتل وعهد له جنون صدق على الأصح، وقيل يصدق الوارث، لأن الأصل السلامة والله أعلم.

ويشترط أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بصفة الكفر، فلا يقتل مسلم بكافر حربياً كان المقتول أو ذمياً أو معاهداً لقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر»^(١) رواه البخاري، والله أعلم.

ويشترط في وجوب القصاص أيضاً، أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بصفة الرق، فلا يقتل حر بعبد، قنّاً كان أو مدبراً، أو مكاتباً، أو أم ولد لقوله تعالى: ﴿الْحُرِّ بِالنَّحْرِ وَالْعَبْدُ بِالنَّحْرِ﴾ [البقرة: ١٧٨] فظاهره عدم قتل حر بعبد، وعن علي عليه السلام قال: من السنة ألا يقتل حر بعبد^(٢)، ولأنه لا يقطع طرفه بطرفه، فأولى ألا يقتل به والله أعلم.

[فرع]: قتل الحر المسلم شخصاً لا يعلم أنه مسلم أو كافراً، ولا يعلم أنه حر أو عبد فلا قصاص للشبهة ذكره الروياني في البحر، والله أعلم.

ويشترط في وجوب القصاص ألا يكون القاتل أباً أو جدّاً وإن علا، وإن نزل المقتول لقول عمر عليه السلام في قصة وقعت: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد

(١) رواه البخاري [١١١]، والنسائي (٢١/٨)، وابن ماجه [٢٦٥٨]، وأحمد (٧٩/١)، من حديث علي عليه السلام به. ورواه الترمذي [١٤١٢] بلفظ: لا يقتل مؤمن بكافر.

(٢) إسناده ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٢٩٥/٩)، والدارقطني (١٣٤/٣)، ورواه البيهقي مختصراً (٣٤/٨)، من طريق جابر الجعفي عن عامر قال: قال علي عليه السلام: من السنة ألا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد. وإسناده ضعيف منقطع؛ فيه جابر الجعفي وهو ضعيف، كما في «التقريب»، وعامر هو ابن شراحيل الشعبي لم يسمع من علي إلا حرفاً، كما قال الدارقطني في «العلل» (٩٧/٤)، وهو الحرف الذي رواه البخاري [٦٨١٢]. وحديث علي عليه السلام ضعفه البيهقي في «المعرفة» (٣٥/١٢)، وعبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٧٠/٤)، والحافظ في «التلخيص» (١٦/٤).

الأب من ابنه» لقتلتك هلم ديتة، فأتاه بها فدفعها إلى ورثته^(١). رواه البيهقي، وقال: إسناده صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ولأن الوالد سبب في وجوده، فلا يحسن أن يصير الولد سبباً في إعدامه، وقيل يقتض من الأجداد والجدات والصحيح الأول والله أعلم.

[فرع]: لو حكم قاض بقتل الوالد لقتل الولد. قال ابن كج: ينقض حكمه والله أعلم.

[فرع]: قتل مسلم مرتداً فلا قصاص عليه، ولو قتل زانياً محصناً. فالأصح المنصوص، وبه قطع المرازقة أنه لا قصاص، وظاهر كلام الرافعي أنه لا فرق في عدم وجوب القصاص بين أن يثبت زناه بالبينة أو بالإقرار، وقد ذكره كذلك في حد الزنا، وفي الأطعمة، وتبعه النووي على ذلك: لكنه صحح في تصحيح التنبيه وجوب القصاص إذا ثبت بالإقرار، ويجري الخلاف فيما لو قتل محارباً هل فيه قصاص أم لا؟ والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٩/١)، والدارقطني (١٤٠/٣)، والبيهقي (٧٢/٨)، من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به. وفيه أن عمر قال: لا يرث القاتل، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقتل والد بولده، لقتلتك. وفيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق يدلّس، ولكنه توبع، رواه البيهقي (٣٨/٨)، من طريق عمرو بن قيس عن منصور عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به. وإسناده حسن، فيه محمد بن عجلان وهو صدوق، وعمرو بن قيس صدوق له أوهام، كما في «التقريب». وقال: البيهقي في «المعرفة» (٤٠/١٢): هذا إسناد صحيح. اه. وقال الخافظ في «التلخيص» (١٦/٣): وصحح البيهقي سنده لأن رواه ثقات. اه. ورواه أحمد (٤٩/١)، من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن أبي نجيح وعمرو بن شعيب كلاهما عن مجاهد بنحوه وإسناده منقطع مجاهد لم يسمع عمر رضي الله عنه. والحديث صحيح بمجموع طرقه، وشواهد.

قال: (وتقتل الجماعة بالواحد). إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به بشرط أن يكون فعل كل واحد لو انفرد لقتل لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، يعني القصاص، وقتل عمر رضي الله عنه سبعة أو خمسة من أهل صنعاء اليمن بواحد، وقال: لو توالى عليه أهل صنعاء لقتلتهم به^(١)، وقتل علي رضي الله عنه ثلاثة بواحد^(٢)، وقتل المغيرة سبعة بواحد^(٣)، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إذا قتل جماعة واحداً قتلوا به ولو كانوا مائة^(٤)، ولم ينكر عليهم أحد، فكان ذلك إجماعاً، وأيضاً فالتشفي لا يحصل إلا بقتل الكل، وكذا

(١) صحيح. رواه مالك في «الموطأ» (ص: ٥٤٣)، ومن طريقه الشافعي في «الأم» (٢٢/٦)، والدارقطني (٢٠٢/٣)، والبيهقي (٤١/٨)، من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب به. وإسناده مرسل؛ ابن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه، وإنما رآه المنبر يعني النعمان بن مقرن، وكان عمره عند وفاة عمر ست سنوات، كما في «تهذيب الكمال». لكن الحديث صحيح فقد رواه البخاري أثناء ترجمة باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب، أم يقتص منهم كلهم؟ الحديث رقم [٦٨٩٩] فقال: وقال لي ابن بشار: ثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن غلاماً قتل غيلة فقال عمر: لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلتهم. وقال الحافظ في «الفتح» (٢٢٧/١٢): وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد. اهـ. وصححه البيهقي في «المعرفة» (٤٤/١٢).

(٢) إسناده صحيح. رواه ابن أبي شيبة (٣٤٨/٩)، عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعيد ابن وهب قال: خرج رجال سفر فصحبهم رجل فقدموا وليس معهم، قال: فاتهمهم أهله - الأثر، وفيه قال علي رضي الله عنه: أنا أبو الحسن المقدم، فأمر بهم فقتلوا. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٣) إسناده حسن. رواه ابن أبي شيبة (٤٢٩/٥)، عن أبي معاوية عن مجالد عن الشعبي عن المغيرة أنه قتل سبعة برجل. وإسناده حسن رجاله ثقات غير مجالد بن سعيد فإنه ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، وروى له مسلم حديثاً في المتابعات، كما في التقريب.

(٤) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٨٠٨٢]، عن إبراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: لو أن مائة قتلوا رجلاً قتلوا به. وإسناده ضعيف فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك، وداود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة.

الزجر. وإذا آل الأمر إلى المال فهل يلزمهم على عدد الضربات أم بالسوية؟ الراجح الثاني لأن الجراحة الواحدة قد يكون لها نكايه ما لا يكون للجراحات، ثم كيف الاستحقاق؟ قال الجمهور: يستحق روح كل واحد إذا الروح لا يتجزأ، ولو استحق بعضها لم يقتل، وقال الحليني: إذا كانو عشرة مثلاً لم يستحق إلا عشر روح كل واحد، بدليل أنه لو آل الأمر إلى الدية لم يلزمه إلا عشرها غير أنه لا يمكن استيفاء العشر إلا بالكل فاستوفى لتعذره، وصار هذا بمثابة ما إذا أدخل الغاصب المغصوب في مكان ضيق، واحتيج في رده إلى قلع الباب وهدم الجدار، ورد الإمام ذلك بأنه لو قطع يد غيره من نصف الساعد لا يجزي القصاص فيه خوفاً من استيفاء الزيادة على الجناية بجزء يسير، فكيف يريق تسعة أعشار الدم بلا استحقاق لاستيفاء عشر واحد، واعتبار القصاص بالدية ممنوع، ألا ترى أن الرجل يقتل بالمرأة، وإذا آل الأمر إلى المال لم يلزمه إلا نصف دية نفسه، ولو ضربه كل واحد بسوط أو بعضى خفيفة فمات، ففي وجوب القصاص عليهم أوجه: أصحابها ثالثها، وبه قطع البغوي وشيخه القاضي حسين أنه إذا صدر ذلك عن تواطئ منهم لزمهم القصاص وإلا فلا والله أعلم.

قال: (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف، وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشرائط المذكورة اثنان، الاشتراك في الاسم الخاص، اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى، وأن لا يكون بأحد الطرفين شلل). قد علمت أن القصاص هو المائلة، وكما تعتبر في النفس كذلك تعتبر في الأطراف، لأن الاعتداء به يقابل بمثله فمن لا يقتل بشخص لا يقطع طرفه بطرفه لانتفاء المائلة المرعية شرعاً، وإذا تقرر هذا فلا يقابل طرفه

بغير جنسه كاليد بالرجل ونحوه، وكما لا يقابل العضو بغير جنسه كذلك لا يقابل عند اختلاف المحل، فلا تقطع اليمنى باليسرى، وبالعكس، وكذا بقية الأعضاء فلا تؤخذ العين اليمنى باليسرى، وبالعكس ولا السفلى بالعليا من الشفتين، وبالعكس كما لا يؤخذ خنصر بإبهام، ولا أنملة بأخرى لاختلاف محلها ومنافعها، كما لا يؤخذ أنف بعين، وكما يؤثر اختلاف المحل في منع القصاص لعدم المماثلة، كذلك يؤثر تفاوت الصفات المعتبرة، فلا تؤخذ اليد الصحيحة بالشلاء، وإن رضي، لأن الشلاء مسلوية المنفعة، فلا تؤخذ بها كاملة، كما لا تؤخذ العين البصيرة بالعمياء، بخلاف الأذن الشلاء، حيث تؤخذ بها الصحيحة على الراجح، لأن منفعتها من جميع الصوت ودفع الهوام باقية، ولأن الشلل موت، كما نص عليه الشافعي فلا يقتصر من حي بحز رقبة ميت، وكما لا تقطع الصحيحة بالشلاء، كذلك لا تقطع الصحيحة بيد فيها أصبع شلاء، نعم له لقط الأصابع الصحيحة، وأخذ الأرض عن الأشل، وهل تجب حكومة جميع الكف، أو حكومة ما قابل الأصابع الصحيحة التي اقتصر منها وتسقط حكومة الأشل الذي أخذ حكومته؟ وجهان جزم العراقيون بالثاني، وصحح ابن الرفعة في الكفاية الأول، وبه جزم القاضي حسين.

واعلم أنه إذا اتحد الجنس والمحل والمنفعة، فلا اعتبار بالتفاوت، في الصغر، والكبر، والطول، والقصر، والقوة، والضعف، والضخامة، والنحافة كما لا يعتبر مماثلة النفس في هذه الأمور، ولهذا انقطع يد الصانع بالأخرق كما يقتل العالم بالجاهل والله أعلم.

قال: (وكل عضو أخذ من مفصل ففيه القصاص، ولا قصاص في الجراح إلا في الموضحة). لا شك في جريان القصاص في الجراحات في الجملة.

قال الله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم الجراحة تارة تحصل معها إبانة، وتارة لا تحصل، فإن حصل معها إبانة، فتارة تكون الإبانة من مفصل، وتارة لا تكون، فإن لم تكن من مفصل فلا قصاص لعدم الوثوق بالمماثلة، كما لو قطع يده من نصف الكف فلا قصاص في الكف، وله التقاط الأصابع، وله حكومة نصف الكف على الأصح، ولو قطع نصف الساعد قطع من الكوع وأخذ حكومة نصف الساعد، فلو عفا فله دية الكف وحكومة نصف الساعد، وكذا لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة.

وإن كانت الإبانة من مفصل وجب القصاص بشرط إمكان المماثلة وأمن استيفاء الزيادة، ويحصل ذلك بأن يكون للعضو مفصل توضع الحديد عليه، ثم اتصال العضو بالعضو قد يكون بمجاورة محضة، وقد يكون مع دخول عظم في عظم، كالمرفق، والركبة، فمن المفاصل، الأنامل، والكوع، والركبة، ومفصل القدم، فإذا وقعت الجنابة على بعضها اقتصر من الجاني لإمكان المماثلة بلا زيادة، ومن المفاصل الفخذ والمنكب، فإن أمكن القصاص بلا إجافة اقتصر وإلا فلا سواء كان الجاني أجاف أم لا، لأن الجوائف لا تنضبط، ولهذا لا يجري فيها القصاص، وفي وجه شاذ أن القصاص يجري إذا كان الجاني أجاف، وقال أهل الخبرة: يمكن أن يقطع ويجاف مثل ذلك الجائفة.

وإن كانت الجراحة لا إبانة معها فلا قصاص في شئ، إما قطعاً، وإما على الراجح إلا في الموضحة سواء كانت في الرأس أو الوجه أو الصدر أو غيرها كالساعد والأنامل، وسميت بذلك لأنها أوضحت العظم ووجب القصاص فيها لإمكان المماثلة بالمساحة فتذرع موضحة المشجوج بخشبة أو بخيط ويخلق ذلك الموضع من

رأس الشاج إن كان عليه شعر ويخط عليه بسواد أو حمرة ويضبط الشاج حتى لا يضطرب ويوضح بحديدة حادة كالموسى ولا يوضح بالسيف وإن كان أوضح به لأنه لا تؤمن معه الزيادة، وكذا لو أوضحه بحجر أو دبوس أو عصا بل يقتص منه بالحديدة، كذا ذكره القفال وغيره وتردد فيه الروياني، ثم يفعل ما هو أسهل عليه من الشق دفعة واحدة، أو شيئاً فشيئاً، ولا عبرة بتفاوت الجلد في الغلظ واللحم بين الجاني والمجني عليه، كما لا عبرة بالضخامة والنحافة في قصاص النفس والطرف والله أعلم.

وقوله [ولا قصاص إلا في الموضحة] هذا استثناء من الشجاج والمنقلة وهي تسعة غير الموضحة، فمنها الخارصة وهي التي تشق الجلد قليلاً نحو الخدش وفيها الحكومة ولا يبلغ بها أرش الموضحة.

الثانية الدامية وهي التي يدمي موضعها من الشق والخدش ولا يقطر منها دم، كذا نص عليه الشافعي وأهل اللغة. وقال أهل اللغة: إن سال منها دم فهي الدامعة بالعين المهملة، وفيها حكومة أيضاً.

الثالثة الباضعة وهي التي تقطع اللحم بعد الجلد، وفيها حكومة أيضاً. الرابعة المتلاحة وهي التي تغوص في اللحم ولا تبلغ الجلد بين اللحم والعظم، وفيها حكومة أيضاً.

الخامسة السمحاق وهي التي تبلغ تلك الجلدة، وتسمى تلك الجلدة السمحاق وفيها حكومة أيضاً كالتي قبلها.

السادسة الهاشمة وهي التي تكسر العظم وفيها خمس من الإبل فإن أوضح مع الهشم وجب عشرة من الإبل.

السابعة المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع إلى موضع، وفيها مع الهشم والإيضاح خمسة عشر.

الثامنة المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي خريطة الدماغ المحيطة به، وفيها ثلث الدية.

التاسعة الدامغة، وهي التي تحرق الخريطة وتصل إلى أم الدماغ، وفيها ثلث الدية. العاشرة الموضحة، ومحلها بعد السمحاق وهي الجلدة، لأن الموضحة تزيلها فيظهر العظم فتوضحه وفيها خمس من الإبل عند عدم وجوب القصاص، وقد ذكر الشيخ ما يجب فيها من الدية، وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجناية التي تصل إلى الجوف والله أعلم.

الديات

قال: (فصل: في الدية. والدية على ضربين: مغلظة، ومخففة، فالمغلظة من الإبل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه). الدية هي المال الواجب بالجناية على الحر سواء كانت في نفس أو طرف وهي في الحر المسلم مائة من الإبل كذا نص عليه رسول الله ﷺ في كتابه إلى اليمن^(١)، وادعى ابن يونس الإجماع على ذلك، ثم إن كان القتل عمداً سواء أوجب القصاص أم لا كقتل الوالد الولد، أو شبه عمد وجبت الدية أثلاثاً، ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها كذا ورد النص به والله أعلم.

قال: (والمخففة مائة من الإبل عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض). لما روى

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢١١)

ابن مسعود رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: «دية الخطأ أخص»^(١) وجهور الصحابة على تخميسها، وقد مر أن سليمان بن يسار قال: كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل^(٢)، وذكر ما ذكره الشيخ من التخميس، وسليمان تابعي، فدل على أنه إجماع من الصحابة، والله أعلم.

قال: (فإن أعوزت الإبل انتقل إلى قيمتها، وقيل ينتقل إلى ألف دينار، أو اثني عشر ألف درهم، وإن غلظت زيد عليها الثلث). حيث وجبت الدية إما على القاتل، أو على العاقلة، وله إبل وجبت الدية من نوعها كما تجب الزكاة من نوع النصاب سواء كانت من نوع إبل البلد، أو من فوقها، أو دونها. هذا هو الصحيح المنصوص. وفي وجه: تجب من غالب إبل البلد. ورجحه الإمام لأنه عوض متلف، فعلى الصحيح لو كانت إبل الجاني أو العاقلة مختلفة الأنواع فوجهان: أحدهما تجب من الغالب فإن استوت تخير. والثاني تجب من كل نوع بقسطه، فإن أخرج الكل من نوع واحد وكان أجود جاز، كذا حكاه الرافعي. وقال الماوردي: إن أخرج القاتل من الأغلب جاز وإن كان أردأ، وإن استوى جاز من الأعلى دون الأسفل إلا أن يرضى الولي، وأما العاقلة فإن كان لكل منهم أنواع فهل كالقاتل، لكن له إخراج الأدنى لأنها تؤخذ منه مواساة، ومن الجاني استحقاقاً فإن لم يكن للجاني ولا للعاقلة إبل وجبت من غالب إبل البلد، فإن لم يكن فمن غالب أقرب إبل البلاد إليهم كزكاة الفطر، فإن لم يكونوا من أهل البلاد فمن غالب إبل القبيلة، فإن لم يكن فمن أقرب القبائل إليهم، فإن أعوزت الإبل وجبت قيمتها بالغة ما

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢١١)، وهذا لفظ أحمد، والدارمي [٢٣٦٧].

(٢) سبق تخريجه (٢/ ٢١٢).

بلغت على الأظهر، لأنه ﷺ كان يقوم الإبل على أهل القرى، فإذا غلت رفع قيمتها، وإذا هانت نقص من قيمتها^(١)، ولأن الإبل بدل متلف فرجع إلى قيمته عند إعواز

(١) لما رواه أبو داود [٤٥٤٤]، ومن طريقه البيهقي (٧٨/٨)، من طريق محمد بن إسحاق قال: ذكر عطاء عن جابر بن عبد الله قال: فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفى شاة. وإسناده ضعيف فيه محمد بن إسحاق وهو صدوق يدلّس وقد عنعن، قال المنذرى في «مختصر السنن» (٣٤٨/٦): هذا منقطع لم يذكر فيه - يعنى ابن إسحاق - من حديثه عن عطاء فهي رواية عن مجهول. اهـ. وفي حديث آخر رواه أبو داود [٤٥٤٦]، والترمذي [١٣٨٨]، والنسائي (٣٩/٨)، وابن ماجه [٢٦٢٩]، والدارقطني (٣/١٣٠)، والبيهقي (٧٨/٨)، من طريق محمد بن سلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً من بني عدى قتل، فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألف درهم. وهو حديث ضعيف، فيه محمد بن سلم وهو صدوق يخطئ من حفظه، كما في «التقريب». وقد خولف فيه، فقد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة مرسلاً، أخرجه الترمذي، وقال: لا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن سلم. اهـ. ووصله النسائي (٣٩/٨)، والدارقطني (٣/١٣٠)، من طريق محمد بن ميمون عن سفيان عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً به مختصراً، ثم قال محمد بن ميمون بعده: وإنما قال لنا فيه: عن ابن عباس مرة واحدة، وأكثر من ذلك كان يقول عن عكرمة عن النبي ﷺ. وقد ورد هذا التقدير عن عمر رضي الله عنه فقد روى أبو داود [٤٥٤٢]، والبيهقي (٧٧/٨)، من طريق عبد الرحمن بن عثمان عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر قام خطيباً، فقال: إن الإبل قد غلت. قال: فقوم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفى شاة، وعلى أهل الحلال مائتي حلة. وإسناده ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن عثمان وهو ضعيف كما في «التقريب». لكن له شواهد تقويه، فقد رواه عبد الرزاق [١٧٢٦٣]، والبيهقي (٨٠/٨)، من طريق الشعبي عن عمر رضي الله عنه به. وإسناده منقطع؛ الشعبي لم يدرك عمر. ووصله ابن أبي شيبة (١٢٧/٩) من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني عن عمر. وابن أبي ليلى سئء الحفظ، وقد تابعه الهيثم بن حبيب، وهو صدوق، أخرجه محمد بن الحسن في كتاب «الآثار» (نصب الراية - ٤/ ٣٦٢). وأثر عمر رضي الله عنه حسن بمجموع طرقه وشواهده.

أصله. هذا هو الجديد، وفي القديم تجب ألف دينار على أهل الذهب، أو اثنا عشر ألف درهم على أهل الورق، لأنه ﷺ كتب إلى أهل اليمن: «إن على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم»^(١) فعلى القديم يزداد في التغليظ قدر الثلث أي ثلث الدية لفعل عمر وعثمان رضي الله عنهما، فإن تعدد بسبب التغليظ بأن قتل محرماً بفتح الراء في الحرم، ففي التعدد خلاف، الراجح لا تعدد والله أعلم.

قال: (وتغلظ دية الخطأ في ثلاث مواضع: إذا قتل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، أو قتل ذا رحم). قد تقدم أي دية الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه: كونها خمسة، وكونها على العاقلة، وكونها مؤجلة. وقد يطرأ ما يوجب التغليظ، فإذا قتل خطأ في حرم مكة دون حرم المدينة، أو في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، أو قتل ذا رحم، أي محرم، دون ما إذا قتل ذا رحم غير محرم فإنه لا تغليظ في الأصح، وكذا محرمية الرضاع والمصاهرة لا تغليظ قطعاً ووجبت الدية مغلظة. والدليل على التغليظ بهذه الأسباب أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم غلظوا بها، وادعى الاشتهار بذلك وحصول الاتفاق. أما عمر رضي الله عنه فقال: من قتل في الحرم، أو ذا رحم، أو في الأشهر الحرم فعليه دية وثلاث^(٢). وقضى

(١) سبق تخريجه (٢/٢١١).

(٢) ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٧٢٩٤]، والبيهقي (٨/ ٧١) من طريق ليث عن مجاهد أن عمر رضي الله عنه قضى فيمن قتل في الشهر الحرام أو في الحرم أو هو محرم، بالدية وثلاث الدية. وإسناده ضعيف منقطع؛ ليث ضعيف، ومجاهد لم يدرك عمر رضي الله عنه، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٤/ ٣٣). ورواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٣٥٥)، من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إذا قتل الرجل المحرم أو في الحرم أو في الشهر الحرام فدية وثلاث. وإسناده ضعيف فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

عثمان رضي الله عنه في امرأة وطئت في الطواف بديتها ستة آلاف درهم وألفين تغليظاً لأجل الحرم^(١)، وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام، وفي البلد الحرام، فقال: دية اثنا عشر ألف درهم، وللشهر الحرام أربعة آلاف، وللبلد الحرام أربعة آلاف^(٢). ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فكان إجماعاً. وهذه الأمور لا تدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي ﷺ.

واعلم أن الشيخ قال [وتغلظ] ولم يذكر كيفية التغليظ. قال الرافعي: تكون مغلظة باعتبار التثليث، فتجب على العاقلة ومؤجلة ومثلثة كدية شبه العمد، والتغليظ باعتبار التثليث يرجع إلى الصفة والسن دون العدد، وقضاء الصحابة رضي الله عنهم يرجع إلى الزيادة على القدر والاستدلال بفعل الصحابة كذلك يحتاج إلى تأمل فاعرفه والله أعلم.

قال: (ودية المرأة على النصف من دية الرجل). لما روى عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال: «ودية المرأة نصف دية الرجل»^(٣)، ويروى ذلك عن عمر وعثمان

(١) صحيح. رواه الشافعي في «الأم» (١٠٦/٦)، وابن أبي شيبة (٣٢٦/٩)، والبيهقي (٧١/٨) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن عثمان رضي الله عنه به. وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.

(٢) إسناده ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٣٢٥/٩) من طريق عبد الرحمن بن أبي زيد عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن أبي زيد، وهو ابن البيلماني، وهو ضعيف، كما في «التقريب». ورواه البيهقي (٧١/٨) تعليقاً عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه بنحوه.

(٣) ضعيف. هذا اللفظ لم يرد في حديث عمرو بن حزم، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢٤/٤). وقد رواه البيهقي (٩٥/٨)، من طريق بكر بن خنيس عن عباد بن نسي عن بن غنم عن معاذ رضي الله عنه مرفوعاً به. وإسناده ضعيف؛ فيه بكر بن خنيس وهو صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان، كما في «التقريب». قال البيهقي (٩٦/٨): إسناده لا يثبت مثله. اهـ.

وعلي وعن العبادلة عليه السلام ^(١) ولم يخالفهم أحد مع اشتهاؤه فصار إجماعاً، والعبادة أربعة أبائهم صحابة: عبدالله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير. وعد ابن الرفعة في «الكفاية» هنا العبادلة ثلاثة، وأسقط عبدالله بن الزبير، والله أعلم.

قال: (ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم). دية اليهودي والنصراني، ذمياً كان أو مستأمناً، أو معاهداً ثلث دية المسلم، روي ذلك عن رسول الله ﷺ ^(٢). وروي أن عمر رضي الله عنه قضى في دية اليهودي بأربعة آلاف، وفي المجوسي بثمانمائة

(١) أما أثر عمر رضي الله عنه فرواه البخاري تعليقاً في كتاب الديات باب القصاص بين الرجال والنساء، ووصله ابن أبي شيبة (٣٠٠/٩)، والبيهقي (٩٧/٨)، من طريق مغيرة عن إبراهيم قال: كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه أن الأصابع سواء والخنصر والإبهام وأن جرح الرجال والنساء سواء في السن والموضحة، وما خلا ذلك فعلى النصف - الأثر. قال البيهقي: وفي هذا انقطاع. اهـ. ومغيرة بن مقسم النضبي كان يدلّس لاسيما عن إبراهيم كما في «التقريب». وأما أثر عثمان رضي الله عنه فقد سبق تخريجه (٢٢٧/٢)، وفيه أن امرأة وطئت في الطواف - الأثر.

وأما أثر علي رضي الله عنه فرواه ابن أبي شيبة (٣٠١/٩)، والبيهقي (٩٥/٧)، من طريق الشعبي عن علي رضي الله عنه، وفيه: جراحات النساء على النصف من دية الرجل. هذا لفظ البيهقي. وإسناده منقطع الشعبي لم يسمع من علي إلا حرفاً كما قال الدارقطني في «العلل» (٩٧/٤).

وروي ابن أبي شيبة (٣٠٠/٩)، والبيهقي (٩٦/٨)، من طريق الشعبي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث، فما زاد فعلى النصف. وإسناده منقطع، كما قال البيهقي في «معرفة السنن» (١٣٦/١٢). ولم أجد آثار العبادلة في هذا الأمر، وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٤، ٣٤/٤): لم أره عنهما. (يعني عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما).

(٢) لم أعثر عليه مرفوعاً، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢٧١/٢): حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف. غريب. وقال الحافظ في التلخيص (٢٥/٤): لم أجده من حديث عبادة إلا فيما ذكر أبو إسحاق الإسفرائيني في كتاب وضوء الجدل له فإنه قال: رواه موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن عبادة به.

درهم^(١). قال البيهقي: روي عنه ذلك بإسناد صحيح، ولأنه أقل ما قيل، والأصل براءة الذمة فيما زاد، والسامرة والصابئة إن ألحقوا بهم في الجزية والذبايح والمناكحة فكذلك في الدية وإلا فديتهم إن كان لهم أمان دية المجوسي والله أعلم.

قال: (ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم). شرطه أن يكون له أمان وحينئذ فديته ثلثا عشر دية المسلم لأن عمر عليه السلام جعل دية ثمانمائة درهم، وكذا عثمان عليه السلام وابن مسعود عليه السلام^(٢)، وانتشر في الصحابة بلا نكير فكان إجماعاً، ومثل هذه التقديرات لا تفعل إلا توقيفاً، ولأن اليهود والنصارى كان لهم كتاب ودين حق بالإجماع وتحل مناكحتهم وذبايحهم ويقرون بالجزية، وليس للمجوسي من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكأن ديتهم خمس دية اليهود والنصارى. واعلم أن الوثني كالمجوسي، وكذا عبدة الشمس والبقر والشجر، والله أعلم.

(١) إسناده صحيح مرسلًا. رواه الترمذي تعليقاً عقب حديث [١٤١٣]، ووصله أحمد في «العلل» (١/٢٨٤)، وابن أبي شيبة (٩/٢٨٨)، والدارقطني (٣/١٣٠)، والبيهقي (٨/١٠٠)، من طريق سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب عليه السلام جعل دية المجوسي ثمانمائة. وإسناده منقطع؛ سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر عليه السلام، وقال البيهقي في «المعرفة» (١٢/١٤٢): إسناده صحيح مرسلًا. اهـ.

(٢) أما أثر عمر عليه السلام فهو الأثر السابق، وأما أثر عثمان عليه السلام فرواه ابن حزم في «الإيصال» (تلخيص الخبير - ٤/٣٤)، من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عليه السلام - فذكره، وفيه يقول عقبة: وقتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب، فقوم بثمانمائة درهم، فألزمه عثمان تلك القيمة فصارت دية المجوسي دية الكلب. وإسناده ضعيف فيه ابن لهيعة وهو سىء الحفظ، كما قال الحافظ في «التلخيص». وأما أثر ابن مسعود عليه السلام فرواه البيهقي (٨/١٠١)، من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب أن علياً وابن مسعود كانا يقولان: في دية المجوسي ثمانمائة درهم. وإسناده ضعيف لانقطاعه؛ ابن شهاب لم يدرك ابن مسعود وعلى عليه السلام.

[فرع]: من لم تبلغه دعوة محمد ﷺ إلى الله تعالى وبلغته دعوة غيره، فالذي نص عليه الشافعي رحمه الله أنه إن كان يهودياً أو نصرانياً ففيه ثلث الدية، وإن كان مجوسياً أو وثنياً ففيه ثلثا عشر الدية، لأنه ثبت له بجهله نوع عصمة فألحق بالمستأمن من أهل دينه، فعلى هذا إن لم يعرف دينه، فهل تجب دية ذمي أو مجوسي؟ فيه وجهان. قال البندنجي: المذهب منها الثاني، والله أعلم.

قال: (وتكمل دية النفس في اليدين والرجلين والأنف والأذنين والعينين والجفون الأربعة واللسان والشفنتين، وذهاب الكلام، وذهاب البصر. وذهاب السمع، وذهاب الشم، وذهاب العقل، والذكر، والأنثيين). قد علمت أن دية النفس مائة من الإبل على الحديد، أو ألف دينار، أو اثنا عشر ألف درهم على القديم، وقيل غير ذلك. إذا عرفت هذا فالجناية قد تكون على نفس، وقد تكون على غير نفس، وإذا كانت على غير نفس فقد تكون على طرف، وقد تكون على غير طرف، وإن كانت على غير طرف فقد يكون لها أرش مقدر، وقد لا يكون لها أرش، فإن لم يكن لها أرش مقدر ففيها الحكومة وسيأتي الكلام عليها.

وإن كان لها أرش مقدر، فتارة يكون الفائت بالجناية منفعة فقط كذهاب البصر مثلاً، وقد تكون المنفعة مع الجرم، وذلك مثل اليدين، وفي إبانتهما الدية كاملة، وفي إحداهما نصفها، بل تكمل الدية في لقط الأصابع. والدليل على إكمال الدية فيهما قوله ﷺ: «وفي اليدين الدية»^(١)، كذا ورد في حديث جابر، وفي كتابه ﷺ إلى اليمن، وفي اليد خمسون من الإبل^(٢)، ولأنها أعظم نفعاً من الأذنين، والمراد باليد الكفان،

(١) لم أعثر عليه.

(٢) سبق تخريجه (٢/٢١١).

ويدل له قوله تعالى: ﴿ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقطع رسول الله ﷺ من مفصل الكف^(١) فدل على أنها اليد لغة وشرعاً، ولو قطع الأصابع ثم قطع الكف بعد الاندمال وجب دية وحكومة، وإن كان قبل الاندمال فكذلك على الأصح، ثم هذا كله إذا كانت اليد صحيحة، فإن كانت شلاء ففيها الحكومة لأن في اليد منفعة وجمالاً، فالحكومة في مقابلة الجمال والله أعلم.

وينبغي في الرجلين كمال الدية لقوله ﷺ: «وفي الرجلين الدية»^(٢) كذا ورد في خبر عمرو بن شعيب، وفي كتاب اليمن: «وفي الرجل الواحدة نصف الدية»^(٣)، ولا فرق بين الرجل العرجاء والسليمة، لأن العيب ليس في نفس العضو وإنما العرج في الفخذ أو الساق أو تشنج الأعصاب ولو قطع رجلاً تعطل مشيها بكسر الفقار فالصحيح وجوب الدية لأن الرجل صحيحة والخلل في غيرها وتكمل الدية في لقط الأصابع والقدم كالكف والله أعلم.

وفي الأنف الدية وتكمل في المارن منه، والمارن ما لان منه وخلا من العظم لقوله ﷺ: «وفي الأنف إذا أوعت جذعاً الدية»^(٤)، ولا فرق بين الخشم وغيره، والمارن ثلاث طبقات الطرفان والوترة الحاجزة، ولو قطع المارن وبعض القصبة

(١) لم أعثر عليه، وفي كتاب «الحدود» لأبي الشيخ، من طريق نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقطعون السارق من المفصل. اهـ. وعن الخارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أن النبي ﷺ أتى بسارق فقطع يمينه - وفيه قصة. رواه البغوي وأبو نعيم في «معرفة الصحابة». وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو متروك. (تلخيص الخبير - ٦٨/٤).

(٢) سبق تخريجه (٢/ ٢١٠)، وهذا اللفظ ورد في رواية أبي داود [٤٥٦٤].

(٣) سبق تخريجه (٢/ ٢١١).

(٤) سبق تخريجه (٢/ ٢١١).

لزمه دية وحكومة، لأن القصبة مع المارن كالذراع مع الكف ولا يبلغ بالحكومة دية الأنف لأنها تبع ولا تنقص عن دية منقلة بل تزيد، وهذا ما ذكره في التنبيه وأقره النووي عليه في التصحيح، والتصحيح تجب دية فقط كالکف مع الأصابع والله أعلم. وتجب في الأذنين الدية إذا قطعها من أصلهما، وقيل تجب فيها حكومة لأن السمع لا يخلهما، وليس فيها منفعة ظاهرة إنها هما جمال وزينة فأشبهها الشعور. قال الإمام: ولهذا لم يجر لهما ذكر في كتاب عمرو بن حزم إلى اليمن وفيه الديات، وحجة المذهب قضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما ولا يخالف ولأنها عضوان فيها جمال ومنفعة فأشبهها اليدين، ومنفعتهما جمع الصوت لتأديته إلى الصياخ ومحل السمع ولنع الماء والهوام فإنه يحس بحسب معاطفهما، وسواء في ذلك السميع والأصم، لأن السمع في الصياخ لا في الأذن والله أعلم.

ويجب في العينين الدية كذا ورد في كتاب عمرو بن حزم، ولأنها من أعظم الجوارح نفعاً فكانتا أولى بإيجاب الدية، وسواء في ذلك الصغيرة والكبيرة، والحادة والكليلة، والصحيحة والعليلة، والغشياء والعمشاء والحولاء، إذا كان النظر سليماً قاله الماوردي وألحق الغزالي الأخفش وهو الذي لا يبصر نهائياً بالأعمش، وفي إحداهما نصفها لوروده ولأن كل دية وجبت في عضوين وجب نصفها في أحدهما كاليدين والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (٩/٣٢٤)، عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الأذن إذا استؤصلت نصف الدية. وإسناده ضعيف لانقطاعه. ورواه البيهقي (٨/٨٥)، من طريق عمرو بن سليم عن طاوس وعكرمة أن عمر رضي الله عنه قضى في الأذن بنصف الدية. وإسناده منقطع أيضاً. قال الزيلعي في نصب الراية (٤/٣٧١): غريب. ولم أجده عن عثمان رضي الله عنه.

وتجب في الجفون الأربعة الدية لأنها من تمام الخلقة وفيها جمال ومنفعة ويخشى على النفس من سرايتها فأشبهت اليدين، وسواء في ذلك البصير والضرير، وفي كل واحد ربيعها، لأنه قضية التوزيع والله أعلم.

وتجب في اللسان الدية إذا كان سالم الذوق ناطقاً لقوله ﷺ: «وفي اللسان الدية»^(١) وهو قول أبي بكر وعمر وعلي^(٢) ولا يخالف ولأن فيه جمالاً ومنفعة وأي منفعة، وسواء في ذلك الصغير والكبير والأعجمي والألكن والعجل والثقل والأرت والألثغ وغيره. قال الروياني: ويحتمل أن يقال بخلافه، وفي لسان الأخرس حكومة سواء كان خرسه أصلياً أم عارضاً، هذا إذا لم يذهب الذوق بقطع الأخرس، أو كان قد ذهب ذوقه قبله، فأما إذا ذهب ذوقه بقطع لسانه ففيه الدية، كذا ذكره في «أصل الروضة» والله أعلم.

[فرع]: إذا كان لسان الشخص ناطقاً إلا أنه فاقد الذوق فقطعه شخص ففيه الحكومة. قاله الماوردي والله أعلم.

[فرع]: لسان الطفل إن عرفت سلامته بنطقه بحرف من حروف الحلق لأنها أول ما تظهر منه عند البكاء، أو بحروف الشفة كبابا، وماما، أو بحروف اللسان في

(١) سبق تخريجه (٢/٢١١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٥/٣٦٣)، وعبد الرزاق (٩/٣٥٨)، والبيهقي (٨/٨٩)، من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر في اللسان إذا قطع بالدية. وإسناده منقطع عمرو بن شعيب لم يدرك أبا بكر^{رضي الله عنه}. وأما أثر عمر^{رضي الله عنه}، فرواه ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، والبيهقي، من طريق عبد العزيز بن عمر أن في كتاب عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب: وفي اللسان إذا استوعى الدية تامة. وأما أثر علي^{رضي الله عنه} فرواه ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، والبيهقي، من طرق عاصم بن ضمرة عن علي قال: في اللسان الدية. وإسناده حسن، عاصم بن ضمرة السلولي صدوق، كما في «التقريب».

زمانه كملت فيه الدية. قال ابن الصباغ: ويجب فيه القصاص، وإن لم ينطق بذلك في زمانه ففيه حكومة، لأن الظاهر خرسه، ولو قطعه قاطع حالة ولادته فالأصح وجوب الدية حملاً على الصحة وقيل حكومة، ولو تعذر نطقه لا لخلل في لسانه بل لأنه ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه إياه، فهل تجب فيه دية أم حكومة؟ وجهان والله أعلم.

وتجب في الشفتين الدية لأنه تجب ذكر ذلك في كتاب عمرو بن حزم^(١)، ولأن فيها جمالاً ومنفعة فأشبهها اليدين وفي إحداهما نصفها وفي بعضها بحسابه لأنه قضية التوزيع ولو جنى عليهما فشلتا وجبت الدية كشلل اليدين والله أعلم.

قال: (وتجب في ذهاب الكلام الدية) هذا شروع فيما يتعلق بفوات المنافع، فإذا جنى شخص على لسان ناطق فأذهب كلامه وجبت الدية لأنه سلبه أعظم منفعه فأشبهه البصر، وإن ذهب بعض الكلام وجب بقسطه وإنها تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود نطقه، فلو أخذت ثم عاد استرددت منه.

واعلم أن التوزيع على جميع الحروف على ظاهر النص وبه قال الأكثرون وهي ثمانية وعشرون حرفاً في اللغة العربية، ولو كان شخص لا يعرف الحروف كلها كالأرت والألثغ الذي لا يتكلم إلا بعشرين حرفاً مثلاً، فإذا ذهب كلامه فالصحيح تجب دية كاملة لأنه أذهب كلامه، فعلى هذا لو ذهب بعض الحروف وزع على ما يحسنه لا على الجميع والله أعلم.

وتجب في ذهاب البصر الدية لأن منفعة العينين البصر فذهابه كشلل اليدين والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/٢١١).

ويجب في ذهاب السمع كمال الدية لأن عمر قضى بذلك^(١) ولم يخالف، ولأنه من أشرف الحواس فأشبهه البصر، ولو جنى عليه فارتقت داخل الأذن ارتقا لا وصول إلى زواله فالأصح وجوب حكومة لبقاء السمع، وقيل تجب الدية لفوات السمع والله أعلم.

ويجب في ذهاب الشم كمال الدية لأنه أحد الحواس فأشبهه البصر، وقيل فيه حكومة لضعف منفعته والله أعلم.

ويجب في ذهاب العقل كمال الدية لأنه كذلك في كتاب عمرو بن حزم^(٢)، ولأن عمر وزيداً ~~ههههه~~ قضيا بذلك^(٣) ولم يخالفا، لأنه من أشرف الحواس فكان أحق بكمال الدية من جميع الحواس لأنه لا يقع التمييز بينه وبين البهيمة إلا به.

واعلم أنه لا يميز فيه قصاص للاختلاف في محله لأن منهم من يقول إن محله القلب وهو المصحح، أو الدماغ، أو مشترك بينهما، ولأنه يتعذر استيفاؤه لأنه قد يذهب بقليل الجناية، ولا يذهب بكثيرها.

(١) صحيح. رواه ابن أبي شيبة (١٦٧/٩) ومن طريقه البيهقي (٨٦/٨)، من طريق أبي خالد عن عوف عن أبي المهلب عم أبي قلابة أن عمر رضي الله عنه قضى في رجل ضرب رجلاً فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله: بأربع ديات، والرجل حي. وإسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات سوى أبي خالد سليمان بن حيان فهو صدوق يخطئ، روى له الجماعة، كما في «التقريب». وتابعه سفيان الثوري أخرجه عبد الرزاق [١٨١٨٣]، والبيهقي (٩٨/٨).

(٢) هذا اللفظ لم يرد في كتاب عمرو بن حزم، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢٩/٤)، ويشهد له ما صح من قضاء عمر رضي الله عنه في هذه المسألة، وهو الأثر السابق.

(٣) أما أثر عمر رضي الله عنه فقد سبق تخريجه قبل هذا بحديث. وأما أثر زيد رضي الله عنه فرواه عبد الرزاق [١٧٧٧٢]، ومن طريقه البيهقي (٨٦/٨)، عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت في الرجل يضرب حتى يذهب عقله: الدية كاملة. وإسناده حسن رجاله ثقات غير محمد بن راشد المكحول فإنه صدوق يهمل، كما في «التقريب».

واعلم أن المراد بالعقل الموجب للدية العقل الغريزي الذي يتعلق به التكليف، فأما المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه حكومة والله أعلم.

وقول الشيخ [وتجب في الذكر والأنثيين] يعني الدية أي في كل منهما، وكان من حق الشيخ أن يقدم هذين لأنها من قبيل الإجماع لا من قبيل المنافع. والأصل في وجوب الدية فيهما حديث عمرو بن حزم^(١)، ولأن الذكر فيه منفعة التناسل وهي من أعظم المنافع فأشبهه الأنثى وسواء في ذلك ذكر الشيخ والشاب والصغير والعنينة وغيرهم، لأن العنة عيب في غير الذكر، وفي الحشفة الدية لأن ما عداها من الذكر كالتابع لها كالکف مع الأصابع، وإن قطع بعض الحشفة وجب بقسطه في الراجع، ولو جنى على ذكره فشل وجبت الدية كشلل اليد، وأما الأنثيان فوجوب الدية فيهما مع ذكرهما في الخبر لأنها من تمام الخلقة ومحل التناسل، ولا فرق في ذلك بين العنينة والمحبوب والطفل والشيخ، والأنثيان هما البيضتان، وقد جاء في بعض الروايات: «وفي البيضتين الدية»^(٢)، وفي إحداها نصف الدية لأنه قضية التوزيع كاليدين، فلو قطعها فذهب ماؤه لزمه ديتان والله أعلم.

قال: (وفي الموضحة والسن خمس من الإبل). لأنه الوارد في حديث عمرو بن حزم فلو أوضح موضحتين فأكثر تعدد الأرش. وأما الأسنان ففي الواحدة خمس من الإبل فلو قلع جميع الأسنان إما في دفعه بضربة، أو أسقاه شيئاً فسقطت أسنانه، أو إلى بين القلع بحيث لم يتخلل اندمال فهل تجب دية نفس لأنه الأسنان جنس ذو عدد فأشبهه الأصابع؟ أم يجب في كل سن خمس من الإبل؟

(١) سبق تخريجه (٢/٢١١).

(٢) سبق تخريجه (٢/٢١١).

المذهب أنه يجب في كل سن خمس كما أطلقه الشيخ. وبه قطع جماعة لعموم قوله **عليه السلام**: «وفي كل سن خمس»^(١) ولأنها تزيد غالباً على قدر الدية بخلاف الأصابع فعلى المذهب يجب مائة وستون بغيراً إذا كان كامل الأسنان، وهي اثنان وثلاثون سنّاً أربع ثنايا وأربع رباعيات، وأربعة أنياب وأربع ضواحك واثنان عشر ضرساً وأربعة نواجذ وهي آخرها فلو زادت على ذلك فهل يجب لكل من الزوائد خمس من الإبل لظاهر الخبر أو حكومة كالأصابع الزوائد؟ فيه وجهان.

قال: (وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة). أقول وكذا في كسر العظام بل في جميع الجنايات التي لا تقدير فيها لأن الشرع لم ينص عليها ولم تنته في شبهها إلى النصوص فوجب فيها حكومة وكذا تجب الحكومة في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وتصغيره، وما أشبه ذلك ثم الحكومة أن يقوم المجني عليه بتقدير أنه عبد بعد الاندمال ويؤخذ بنسبة النقص من الدية وهي الإبل على الأصح، وقيل نقد البلد كذا ذكره الرافعي عند إفضاء المرأة فاعرفه. مثاله يساوي المجني عليها مائة عند السلامة وبعد الجناية والاندمال تسعين، فتجب عشر ديته لكن بشرط أن ينقص عن دية العضو المجني عليه إن كان له أرش مقدر فإن لم ينقص نقص الحاكم ما يراه، وأقله ما جاز جعله ثمناً أو صداقاً والله أعلم.

قال: (ودية العبد قيمته عبداً كان أو أمة) إذا قتل شخص ممن يجب عليه الضمان عبداً أو أمة لزمه قيمته بالغة ما بلغت لأنها مال فأشبهها سائر الأموال المتقومة والله أعلم.

(١) سبق تحريجه (٢/٢١١).

قال: (ودية الجنين المملوك عشر قيمة أمه ذكراً كان أو أنثى). لأنه جنين آدمية فيضمن بعشر ما تضمن به الأم كالحرّة، وفي الوقت الذي يعتبر فيه قيمتها وجهان: أحدهما حالة الضرب لأن الضرب سبب الإسقاط، وهذا هو المصحح في «المحرر»، و«المنهاج»، و«الشرح الصغير»، ونص عليه الشافعي وذكره الشيخ في «التنبيه» وأقره النووي عليه في «التصحيح»، وقيل تعتبر القيمة أكثر ما كانت من وقت الضرب إلى الإسقاط، وهذا ما صححه النووي في «أصل الروضة» ونص عليه الشافعي ولك ألا تجعل بين التصحيحين مخالفة، وتقول تصحيح «المنهاج» جرياً على الغالب لأن قيمة الأم وقت الجناية في الغالب أكثر قيمة مما بعدها. لأن وقت الجناية وقت سلامة ولا شك أن وقت السلامة تكون القيمة فيه أكثر من غيره، والله أعلم.

وقول الشيخ [ودية الجنين المملوك] احترز به عن الجنين الحر، فدية الجنين الحر المسلم إذا انفصل ميتاً بالجنابة غرة عبد أو أمة ثبت ذلك من قضائه عليه السلام ^(١) رواه الشيخان. ويشترط بلوغها نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم وهي قيمة خمس من الإبل لأن عمر عليه السلام قوم الغرة خمسين ديناراً وكذا علي وزيد عليهما السلام ^(٢) ولا يخالف لهم ولأنها دية تقدرت كسائر الدييات فقدرت بأقل أرش ورد من الشرع وهو الموضحة ولا ترد الأنملة، فإن فيها ثلاثة وثلاثاً فإن ديتها مقدرة بالاجتهاد والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/٢١٢).

(٢) ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٩/٢٥٤)، والبيهقي (٨/١١٦)، من طريق زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب عليه السلام قوم الغرة خمسين ديناراً. وإسناده ضعيف لانقطاعه، زيد بن أسلم لم يسمع من عمر، وضعفه البيهقي، وابن حزم في «المحل» (١١/٣٦). ولم أعثر عليه عن علي، وزيد عليهما السلام.

[فرع]: صاح على صبي غير مميز على طرف سطح أو نهر أو بئر فارتعد وسقط ومات منه وجبت الدية قطعاً ولا قصاص على الراجح، ولو كان على وجه الأرض ومات من الصيحة فلا ضمان على الراجح لأن الموت به غاية البعد والمجنون والمعتوه الذي يعتريه الوسواس والنائم والمرأة الضعيفة كالصبي الذي لا يميز وشهر السلاح والتهديد الشديد كالصياح ولو صاح على بالغ على طرف سطح ونحوه فلا ضمان على الراجح، والمراهق المتيقظ كالبالغ، وإن صاح على صغير فزال عقله وجب الضمان والله أعلم.

[فرع]: اتبع شخص إنساناً بسيف فهرب، وألقي نفسه من الخوف في نهر أو من شاهق عال أو في بئر فهلك فلا ضمان لأن الهارب هو الذي باشر هلاك نفسه قصداً، والمباشرة مقدمة على السبب فلو لم يعلم بالمهلك فوقع بلا قصد بأن كان أعمى أو في ظلمة أو في ليل وجب على الطالب الضمان ولو انخسف به سقف في هربه وجب الضمان على الراجح، ونص عليه الشافعي والعراقيون ولو كان المطلوب صبيّاً أو مجنوناً فألقى نفسه في بئر ونحوه، فهل يضمن الطالب؟ يبنى على أن عمدهما خطأ، أو عمد، وإن قلنا إن عمدهما عمد فهما كالبالغ، وإن قلنا خطأ وجب الضمان والله أعلم.

[فرع]: سلم الصبي إلى سباح ليعلمه السباحة فغرق وجبت فيه دية شبه العمد على الصحيح كما لو ضرب المعلم الصبي للتأديب فهلك، ولو ختن الحجام فأخطأ فأصاب الحشفة وجب الضمان، وتحمله العاقلة لأن قطع ما لم يؤذن له فيه والله أعلم.

[فرع]: كناسة البيت وقشور البطيخ ونحوهما إذا طرحها في موات فهلك بها إنسان أو تلف بها مال فلا ضمان، وإن طرحها في الطريق فحصل بها تلف وجب الضمان على الصحيح وبه قطع الجمهور وقيل لا ضمان للعادة، وقيل إن ألقاها في متن الطريق ضمن، وإن ألقاها في منعطف لا ينتهي إليه المارة غالباً فلا ضمان. فعلى الصحيح شرط الضمان أن يكون الذي يعثر بها جاهلاً، أما إذا أمشي عليها قصداً فلا ضمان كما لو نزل في البئر العدوان فزلق ولو رش الماء في الطريق فزلق به إنسان أو بهيمة نظر إن رش لمصلحة عامة كدفع الغبار عن المارة فلا ضمان، وإن كان لمصلحة نفسه وجب الضمان قال الرافعي: ويجيء فيه الوجه المذكور في طرح القشور ولو جاوز القدر المعتاد في الرش. قال المتولي: وجب الضمان قطعاً كما لو بل الطين في الطريق فإنه يضمن ما تلف به، ولو بنى على باب داره دكة فتلف بها إنسان أو دابة وجب الضمان، وكذا الطواف إذا وضع متاعه في الطريق فتلف به شيء لزمه الضمان بخلاف ما لو وضعه على طرف حانوته والله أعلم.



القسامة

قال: (فصل: في القسامة. وإذا اقترن بدعوى القتل لوث يقع به صدق في النفس حلف المدعي خمسين يمينا واستحق الدية فإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه). هذا فصل القسامة وهي الأيمان في الدماء، وصورتها أن يوجد قتيل بموضع لا يعرف من قتله ولا بينة ويدعي وليه قتله على شخص معين أو جماعة معينين وتوجد قرينة تشعر بصدقه ويقال له اللوث فيحلف على ما يدعيه خمسين يمينا ولا يشترط موالاتها على الراجح، فإذا حلف وجبت الدية في العمد على المقسم عليه، وفي الخطأ وشبه العمد على العاقلة.

واللوث طرق: منها أن يوجد قتيل في قبيلة أو حصن أو قرية صغيرة أو محلة منفصلة عن الكبيرة، وبين القتيل وبين أهلها عداوة ظاهرة فهذا اللوث في حقهم. ومنها أن يتفرق جماعة عن قتيل في دار دخلها عليهم وهو ضعيف أو لحاجة أو في مسجد أو بستان أو طريق أو صحراء فهو لوث، وكذا لو ازدحم قوم على بئر أو مضيق، ثم تفرقوا عن قتيل ولا يشترط في هذا أن يكون بينه وبينهم عداوة. ومنها لو شهد عدل أن زيدا قتل فلانا فلوث على المذهب سواء تقدمت شهادته على الدعوى أو تأخرت، ولو شهد عبید ونسوة فإن جاءوا متفرقين فلوث ولو جاءوا دفعة على الراجح ولو شهد من لا يقبل روايته كصبيان وفسقة وذميين، فالصحيح أنه لوث.

ومنها قال البغوي: لو وقع في السنة الخاص والعام أن زيدا قتل فلانا فهو لوث في حقه وسواء في القسامة ادعى مسلم على كافر أو عكسه. والأصل في القسامة ما روى سهل بن أبي حثمة قال: انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى خيبر، وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محبيصة إلى عبد الله بن

سهل، وهو يتشحط في دمه قتيلاً فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم، فقال: «كبر كبر»، وهو أحدث القوم فسكت، فتكلموا فقال: «أتحلفون وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم؟» فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر؟ قال: «فتبريكم يهود بخمسين يميناً منهم»، فقالوا: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار؟ فعقله النبي ﷺ من عنده^(١) رواه الشيخان، وهذا الحديث مخصص لعموم قوله ﷺ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه»، مع أن الدارقطني روى: «إلا في القسامة»^(٢)، ووجه تقديم المدعي في القسامة، أن جانيه قوي باللوث، فتحولت اليمين إليه، كما لو أقام شاهداً في غير الدم.

(١) رواه البخاري [٦٨٩٩]، ومسلم [١٦٦٩]، وأبو داود [٤٥٢٠]، والترمذي [١٤٢٢]، من حديث

رافع بن خديج، وسهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٢) صحيح. رواه الدارقطني [١١١/٣]، [٢١٨/٤]، وابن عدى في «الكامل» [٢٣١٢/٦]، والبيهقي

[١٢٣/٨]، من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

جده مرفوعاً بلفظ: «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، إلا في القسامة». وإسناده ضعيف؛

مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام كما في «التقريب»، وابن جريج لم يسمع من عمرو بن

شعيب كما قال البخاري (تلخيص الحبير - ٣٩/٤)، وقد تابعه محمد بن عبيد الله العرزمي عن

عمرو بن شعيب. أخرجه الترمذي [١٣٤١]، وقال: هذا حديث في إسناده مقال، ومحمد بن عبيد

الله العرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره. اهـ. وتابعه حجاج بن

أرطاة عن عمرو بن شعيب. أخرجه الدارقطني [٢١٨/٤]، وحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس

كما في «التقريب». ويشهد للحديث ما رواه البيهقي (٢٥٢/١٠)، من طريق عبد الله بن إدريس عن

ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «البينة على

المدعى، واليمين على من أنكر». وإسناده صحيح، كما قال الحافظ في «البلوغ» (ص: ٢٩١)، وهذا

الشاهد أصله في الصحيحين بلفظ: «اليمين على المدعى عليه»، رواه البخاري [٢٥١٤]، [٤٥٥٢]،

ومسلم [١٧١١]، وأبو داود [٣٦١٩]، والترمذي [١٣٤٢]، والنسائي [٢١٨/٨]، وابن ماجه

[٢٣٢١]، وأحمد [٣٤٢/١]، [٣٤٣]. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

وقوله [فإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه] جرياً على القاعدة.
 وقوله [بدعوى القتل] احترز به عن غير القتل فلا قسامة فيما دون النفس من
 الأطراف والجروح والأموال بل القول فيها قول المدعى عليه بيمينه، وإن كان هناك
 لوث لأن النص ورد في النفس، وفي وجه تجري في الأطراف وغلظ قائله والله أعلم.
 [فرع]: إذا أنكر المدعي عليه اللوث في حقه، وقال: لم أكن مع المتفرقين عنه
 صدق بيمينه والله أعلم.

قال: (وعلى قاتل النفس المحرمة كفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة
 من العيوب فإن لم يجد فيصام شهرين متتابعين). إذا قتل من هو من أهل
 الضمان سواء كان القاتل مسلماً أو كافراً وسواء كان حراً أو عبداً وسواء كان صبيّاً
 أو مجنوناً وسواء كان مباشراً أو بسبب وسواء كان عامداً أو مخطئاً من يحرم قتله لحق
 الله تعالى وجبت الكفارة وسواء كان المقتول مسلماً أو كافراً وسواء كان ذمياً أو
 معاهداً وسواء كان حراً أو عبداً وسواء كان عبده أو عبد غيره وسواء كان عاقلاً أو
 مجنوناً وسواء كان صغيراً أو جنيناً، وضابطه أن يكون المقتول آدمياً معصوماً بإيمان
 أو أمان فلا تجب الكفارة بقتل حربي ومرتد وقاطع طريق وزان محصن ولا يقتل
 نساء أهل الحرب ولا أولادهم وإن كان قتلهم محرماً لأن تحريمهم ليس لحرمتهم بل
 لمصلحة المسلمين لثلا يفوتهم الارتفاق بهم، وعن هذا احترزنا بقولنا من يحرم قتله
 لحق الله، أو وجوب الكفارة في قتل الخطأ فللإجماع والنص قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ
 قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ - الآية [النساء: ٩٢]، وأما في العمد،
 فلما روى واثلة بن الأسقع قال: أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد أوجب يعني
 النار بالقتل، فقال رسول الله ﷺ «أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من

النار»^(١) رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، والقاتل لا يستوجب النار إلا في العمد، ولأنه قتل آدمي محقون لحرمة فوجب فيه الكفارة كالخطأ.

وقول الشيخ [وعلى قاتل النفس] أعم من كونه واحداً أو جماعة فلو اشترك جماعة في قتل واحد لزم كل واحد منهم كفارة لأنه حق متعلق بالقتل لا يتبعض فوجب أن يكمل في حق كل واحد كالقصاص، ولأن فيها معنى العبادة وهي لا توزع، وقيل تجب كفارة لأنها مال يجب بالقتل فوجب أن لا تكمل في حق كل واحد كالدية وكفارة قتل الصيد، ومن قال بالصحيح فرق بأن الدية وجزاء الصيد بدل نفس وهي واحدة. والكفارة لتكفير إثم القتل لا بدلاً كذلك لم تختلف بصغر المقتول وكبره ولم تجب في الأطراف، ويصدق على كل منهم أنه قاتل.

والكفارة عتق رقبة مؤمنة بنص القرآن العظيم على واجدها فاضلة عن كفايته على الدوام، قاله الماوردي والبندينجي فإن لم يجدها صام شهرين متتابعين للآية الكريمة، فإن لم يستطع ففولان: أحدهما يطعم ستين مسكيناً كل مسكين مداً من طعام كفارة الظهار، ولأنه المنصوص عليه في الظهار فحمل المطلق عليه هنا، والأظهر لا يطعم شيئاً لأن الإبدال في الكفارات موقوف على النص دون القياس،

(١) إسناده ضعيف. رواه أبو داود [٣٩٦٤]، والنسائي في «الكبرى» [٤٨٩١]، وأحمد (٣/٤٩٠)، والحاكم (٢/٢١٢)، والبيهقي (٨/١٣٢)، من طريق إبراهيم بن أبي عيلة عن الغريف الديلمي قال: أتينا وائلة بن الأسقع فقلنا له: حدثنا حديثاً ليس فيه زيادة ولا نقصان - فذكره. وإسناده ضعيف فيه الغريف الديلمي وهو الغريف بن عياش بن فيروز، انفرد بالرواية عنه إبراهيم بن أبي عيلة، ولم يوثقه غير ابن حبان فهو مجهول الحال، كما قال ابن حزم، وقال الخافظ في «التقريب»: مقبول.

ولا يحمل المطلق على المقيد إلا في الأوصاف دون الأصل كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالمرفق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء فعلى الصحيح لو مات قبل الصوم أخرج من تركته لكل يوم مد طعام كفوات صوم رمضان.

واعلم أن القول في الرقبة والصيام على ما ذكرنا في الظهار والله أعلم.

[فرع]: إذا وجبت الكفارة بقتل الصبي والمجنون أعتق الولي من مالهما كما تخرج الزكاة والفطرة ولا يصوم عنهما بحال فلو صام الصبي في صغره فهل يجزيه؟ وجهان كما لو قضى في صغره حجة أفسدها والله أعلم.



كتاب الحدود

الحدود جمع حد، وهو في اللغة المنع، ومنه سمي حد الدار لمنعه مشاركة غيره، وسمي البواب حداً لمنعه الداخل والخارج، وسميت الحدود حدوداً لمنعها من ارتكاب الفواحش، وقيل لأن الله تعالى حدها وقدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، وكانت الحدود في صدر الإسلام بالغرامات ثم نسخت هذه الحدود والله أعلم.

قال: (الزاني على ضربين: محصن، وغير محصن، فالمحصن حده الرجم، وغير المحصن حده مائة جلدة وتغريب عام). الزنا من الكبائر وموجب للحد وهو مقصور وقد يمد، وضابط ما يوجب الحد: هو إيلاج قدر الحشفة من الذكر في فرج محرم مشتهى طبعاً لا شبهة فيه، ثم إن كان الزاني محصناً فحده الرجم ولا جلد معه، وقال ابن المنذر: يجلد ثم يرجم، وإن كان غير محصن فحده الجلد والتغريب، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لأن عمر رضي الله عنه خطب فقال: إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعيناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا وإني خشيت إن طال الزمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى فيضلون بترك فريضة أنزلها الله تعالى، فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً إذا قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف، وإيم الله لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبته^(١). رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكره أحد.

(١) رواه البخاري [٦٨٣٠]، وأحمد (٥٥/١)، مطولاً، ورواه مسلم [١٦٩١]، وأبو داود [٤٤١٨]، والترمذي [١٤٣٢]، وابن ماجه [٢٥٥٣]، مختصراً.

وإن كان غير محصن، فإن كان حراً فجلده مائة للآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، وتغريب عام، لقوله ﷺ: «البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة»^(١). رواه مسلم، والله أعلم.

واعلم أنه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منهما، نعم يشترط في التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة على الصحيح لأن المقصود به الإيحاء عن أهله ووطنه، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر، فإن رأى الإمام تغريبه إلى أكثر من ذلك فعل لأن الصديق ﷺ غرب إلى فدك^(٢)، والفاروق عمر ﷺ إلى الشام^(٣)، وعثمان ﷺ إلى مصر^(٤)، وعلي ﷺ إلى البصرة^(٥)، وقال المتولي: إن وجد على مسافة القصر موضعاً صالحاً لم يجز إلى الأبعد وهو وجه، والصحيح الذي قطع

(١) رواه البخاري [١٦٩٠]، وأبو داود [٤٤١٦]، والترمذي [١٤٣٤]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٤٤]، وابن ماجه [٢٥٥٠]، وأحمد (٣١٣/٥)، من حديث عبادة ﷺ مرفوعاً بلفظ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».

(٢) روى محمد في الموطأ بإسناده عن أبي بكر الصديق ﷺ أن رجلاً وقع على جارية بكر فأحبها ثم اعترف على نفسه بأنه زنى ولم يكن أحصن فأمر به أبو بكر الصديق فجلد الحد ثم نفي إلى فدك. (تحفة الأحوذى - ٥٩٢/٢).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق [١٣٥٥٧]، والبيهقي (٣٢١/٨) من طريق سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: أتى عمر ﷺ بشيخ قد شرب الخمر في شهر رمضان فجلده ثمانين ونفاه إلى الشام - الأثر. وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(٤) لم أعثر عليه، وقال الحافظ في التلخيص (٤/٦٠): لم أجده. وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٣٠٧/٢): غريب.

(٥) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٨٩/٩)، من طريق الثوري عن أبي إسحاق أن علياً نفي من الكوفة إلى البصرة.

به الجمهور الأول لقضية الصحابة، ولا تغرب المرأة إلا بمحرم أو زوج، فلو لم يخرج إلا بأجرة لزمت وتكون من مالها على الأصح، فإذا زنى البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمي أو مرتد وجب عليه الحد، أما المسلم فبالاجماع، وأما الذمي فلأن أهل الملل مجتمعون على تحريم الزنا، وقد التزم أحكامنا فأشبهه المسلم، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنيا وكانا محصنين^(١)، وأما المرتد فمن طريق الأولى لجري أحكام الإسلام عليه، وأما الصبي والمجنون فلا يجب عليهما لحديث: «رفع القلم»^(٢). نعم يؤدب الولي الصبي بما يزجره.

ولا يحذ المكره رجلاً كان أو امرأة، وهو بناء على تصور الإكراه من الرجل وهو الصحيح، ويتصور الإكراه في حق المرأة بلا خلاف، ويشترط لوجوب الحد أيضاً أن يكون عالماً بالتحريم، فلا حد على من جهله كمن قرب عهده بالإسلام، ولهذا قال النبي ﷺ لما عز: «هل تدري ما الزنا؟»^(٣) فلو لم يكن الجهل مانعاً لم يسأله ﷺ، ولأن الحد يتبع الإثم وهو غير آثم، ولو علم التحريم وجهل وجوب الحد حد لأن من علم التحريم كان في حقه أن يكف والله أعلم.

(١) رواه البخارى [١٣٢٩]، ومسلم [١٦٩٩]، وأبو داود [٤٤٤٦]، والترمذى [١٤٣٦]، وابن ماجه [٢٥٥٦]، وأحمد [٤٤٨٤]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة زنيا فأمر بهما فرجما - الحديث.

(٢) سبق تخريجه (١/٢٠٥).

(٣) ضعيف. رواه أبو داود [٤٤٢٨]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٦٤]، وابن حبان [٤٣٩٩]، والدارقطني (٣/١٩٦)، والبيهقي (٨/٢٢٧)، من طريق أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن الصامت وهو مجهول، كما في «الميزان»، ووثقه ابن حبان. والحديث ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/٥٢٥). وأما قصة ماعز فجاءت من طرق صحيحة متنوعة، بدون هذا اللفظ.

قال: (وشرائط الإحصان أربعة أشياء: البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح). لا بد من التمييز بين من حده الجلد والرجم، وإلا أهرق دم بغير حق، وترك من لا دم له. ثم الإحصان في اللغة: المنع. قال الله تعالى: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَاسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

واعلم أنه ورد في الشرع بمعان: منها الإسلام ومنها البلوغ ومنها العقل، وقد قيل كل منها في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَجْحَةٍ فَعَلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

ومنها أن الإحصان ورد بمعنى الحرية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] ومنها أنه يرد بمعنى العفة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

ومنها أنه يرد بمعنى التزويج ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤].

ومنها أنه يرد بمعنى الوطء ومنه قوله تعالى: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْتَفْجِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤]. ويدل على أن المراد هنا هو الوطء في نكاح صحيح ما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١). وأجمعوا على أن المراد بالثيوبة هنا هو الوطء في النكاح الصحيح، والمعنى في ذلك أن الشهوة مركبة في النفوس، فإن وطئ في النكاح فقد أناها حقها،

(١) سبق تخريجه (٢/٢٠٨).

فحقه أن يمتنع عن الحرام، وأيضاً إذا أصاب امرأته فقد أكد افتراشها، فلو لطح غيره فراشه عظمت وحشته، فإذا لطح هو فراش الغير غلظت جنايته.

إذا عرفت هذا، فيشترط في المحصن ثلاث صفات: الأولى التكليف فلا حد على صبي ولا مجنون لكن يؤدبان بما يزجرهما كسائر المحرمات.

الثانية الحرية فليس الرقيق والمكاتب وأم الولد والمبعض بمحصن وإن وطئ في نكاح صحيح لأن الحرية صفة كمال وشرف، والشريف يصون نفسه عما يندس عرضه بخلاف الرقيق فإنه مبتذل مهان لا يتحاشى عما يتحاشى منه الحر، ولهذا قالت هند رضي الله عنها عند البيعة: أو تزني الحرة^(١).

الثالثة الوطء في نكاح صحيح وكفي فيه تغيب الحشفة، ولا يشترط كونه ممن ينزل، ويحصل الإحصان وإن كان بوطء حرام كالوطء في الحيض والإحرام وعدة الشبهة.

وقول الشيخ [في نكاح صحيح] احترز به عن الفاسد فإنه لا يحصل الإحصان بالوطء فيه لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال.

(١) ضعيف. رواه أبو يعلى [٤٧٥٤]، من طريق غبطة أم عمرو عجوز من بني مجاشع حدثني عمي عن جدتها عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة إلى رسول الله ﷺ لتبايعه فنظر إلى يديها فقال لها: اذهبي فغيري يدك. قال فذهبت فغيرتها بحناء ثم جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: أبايك على أن لا تشركي بالله شيئاً ولا تسرقى ولا تزني. قالت: أو تزني الحرة - الحديث. ورواه أبو داود [٤١٦٥]، من طريق غبطة بنت عمرو المجاشعية قالت: حدثني عمي أم الحسن عن جدتها عن عائشة رضي الله عنها به مختصراً بدون لفظ: أو تزني الحرة. وإسناده ضعيف فيه غبطة بنت عمرو المجاشعية، وهي مقبولة، وعمتها أم الحسن مجهولة الحال، وجدة أم الحسن مجهولة لا تعرف. قال الهيثمي في المجمع (٣٧/٦): فيه من لم أعرفه. وقال الحافظ في التلخيص (٥٢/٤): في إسناده مجهولات.

واعلم أنه لا يشترط الإحصان من الجانبين فإذا زنى البكر بمحصنة أو عكسه رجم المحصن منهما وجلد الآخر وغرب والله أعلم.

[فرع]: لا يحصل الإحصان بالوطء في ملك اليمين بلا خلاف، بل حكى بعضهم الاتفاق على ذلك والله أعلم.

قال: (والعبد والأمة أحدهما نصف حد الحر) إذا زنى الرقيق جلد خمسين لقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، ولأنه ناقص بالرق فليكن على النصف من الحر كالنكاح والعدة وسواء في ذلك القن والمكاتب وأم والولد، وفي البعض خلاف: الراجح أنه كالقن، وهل يغرب العبد نصف سنة؟ فيه خلاف: الراجح نعم لأنه حد يتبعض فأشبهه الجلد، وقيل لا يغرب لحق السيد، وقيل يغرب سنة، وقال أبو ثور: يجلد العبد أيضاً مائة والله أعلم.

قال: (وحكم اللواط وإتيان البهائم حكم الزنا). من لاط أي من أتى ذكراً في دبره وهو من أهل حد الزنا لكونه مكلفاً مختاراً عالماً بالتحريم وهو مسلم، أو ذمي، أو مرتد، ففي ماذا يحد به؟ خلاف: الصحيح أن حده حد الزنا، فيرجم إن كان محصناً، ويجلد ويغرب غير المحصن، لأن الله تعالى سمى ذلك فاحشة في قول تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا﴾ - الآية [النساء: ١٦]، وقال ﷺ: «خذوا عني» - الحديث^(١). فدل على أن ذلك حد الفاحشة، وقال ﷺ: «إذا أتى

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢٤٧).

الرجل الرجل فهما زانيان»^(١). وقيل يقتل مطلقاً محصناً كان أو غير محصن لقوله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به»، وفي رواية: «فارجعوا الأعلى والأسفل»^(٢). رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد إلا أنه خولف، وفي كيفية قتله خلاف، قيل يقتل بالسيف كالمرتد لأنه السابق إلى الفهم من لفظ القتل، وهذا ما صححه النووي، وقيل يرجع لأجل الرواية الأخرى ولأنه قتل وجب بالوطء فكان بالرجم كقتل الزاني، وقيل يهدم عليه جدار أو يرمى من شاهق حتى يموت أخذاً من عذاب قوم لوط، ولا فرق في اللواط بين الأجنبي وغيره ولا بين مملوكه ومملوك غيره لأن الدبر لا يباح بحال والله أعلم.

قلت: ذهبت طائفة من الملحدة إلى عدم تحريم الفروج وهم قوم لهم معرفة بالعلوم العقلية تقع منهم مناظرة مع الضعفة من المتفهمة يحتجون بعمومات أدلة فيقطعونهم، فيظن من لا دراية له بالعلوم الشرعية صحة دعواهم بذلك فيأخذ بقولهم فليحذر ذلك فإن هذه الطائفة من أخبت الخليفة اعتقاداً، فعليهم وعلى أتباعهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأما إتيان البيهائم فحرام قطعاً لأنه

(١) ضعيف. رواه البيهقي (٢٣٣/٨)، من طريق محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً بلفظ: إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان. وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن عبد الرحمن القرشي وهو ضعيف، كما في «الميزان». والحديث ضعيف كما قال البيهقي وأبو الفتح الأزدي (ميزان الاعتدال - ٦٢٤/٣).

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٤٤٦٢]، والترمذي [١٤٥٦]، وابن ماجه [٢٥٦١]، وأحمد (٣٠٠/١)، والدارقطني (١٢٤/٣)، والحاكم (٣٥٥/٤)، والبيهقي (٢٣٢/٨)، من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً به. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصحح إسناده ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٠/٥).

فاحشة، وفيها يجب بفعله؟ فيه خلاف: قيل يحد حد الزنا فيفرق فيه بين المحصن، وغيره لأنه إيلاج في فرج فأشبهه الإيلاج في فرج المرأة، وهذا ما جزم به الشيخ، والثاني حده القتل محصناً كان أو غير محصن لقوله ﷺ: «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه»^(١) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وقيل يجب التعزير فقط، وهو الصحيح لقول ابن عباس رضي الله عنهما: ليس على الذي يأتي البهيمة حد^(٢) رواه النسائي، وهذا لا يقوله إلا عن توقيف، وإذا انتفى الحد ثبت التعزير، لأنه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة، ولأنه فرج لا تميل إليه النفس فلا يشتهي طبعاً فلا يحد، لأن الحد إنما شرع زجراً لما يشتهي، ألا ترى أن الشخص لا يحد بشرب البول لما ذكرنا، وهذا القول نص عليه الشافعي، وقطع به بعضهم، ولو أولج في فرج ميتة، فلا حد على الراجح، لأنه لا يشتهي طبعاً، والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٤٤٦٤]، والترمذي [١٤٥٥]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٤٠]، وأحمد (٢٦٩/١)، والدارقطني (١٢٦/٣)، والحاكم (٣٥٥/٤)، والبيهقي (٢٣٣/٨)، من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً به. ورجاله ثقات، عمرو بن أبي عمرو ثقة ربما وهم، كما في «التقريب». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقد تابعه عباد بن منصور عن عكرمة به. أخرجه أحمد (٣٠٠/١)، والحاكم (٣٥٥/٤)، وتابعه أيضاً داود بن الحصين عن عكرمة به، أخرجه ابن ماجه [٢٥٦٤]، والدارقطني (١٢٦/٣). والحديث صحيح بمجموع طرقه، وصححه البيهقي.

(٢) إسناده حسن. رواه أبو داود [٤٤٦٥]، والترمذي عقب حديث [١٤٥٥]، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٤٠/٩)، والبيهقي (٢٣٤/٨)، من طريق عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ليس على الذي يأتي البهيمة حد. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عاصم بن بهدلة فإنه صدوق له أوهام.

قال: (ومن وطئ دون الفرج عزز ولا يحد ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود). إذا وطئ أجنبية فيما دون الفرج عزز ولا يحد، لما رواه أبو داود عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني عاجلت امرأة من أقصى المدينة، فأصبت منها دون أن أمسها فأنا هذا، فأقم على ما شئت فقال عمر: سترك الله تعالى لو سترت على نفسك، فلم يرد النبي ﷺ شيئاً فانطلق الرجل فاتبعه النبي ﷺ رجلاً فدعاه فتلا عليه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّكَ لَحَسَنَتٌ يُّذْهِبُ السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرُكَ لِلذَّكَرَيْنِ﴾ - الآية فقال رجل من القوم: يا رسول الله أله خاصة أم للناس عامة فقال: «للناس كافة»^(١)، وأخرجه مسلم والترمذي، وكذا لو وطئ صبيّاً أو رجلاً فيما دون الفرج، والله أعلم.

وقوله [ولا يبلغ به أدنى الحدود] لقوله ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢). رواه الشيخان، وفي رواية: «من ضرب حداً في غير حد فهو من المعتدين»^(٣)، والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٥٢٦]، ومسلم [٢٧٦٣]، وأبو داود [٤٤٦٨]، والترمذي [٣١١٢]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٢٣]، وابن ماجه [١٣٩٨]، وأحمد (١/٤٤٥).

(٢) رواه البخاري [٦٨٤٨]، ومسلم [١٧٠٨]، وأبو داود [٤٤٩١]، والترمذي [١٤٦٣]، والنسائي في «الكبرى» [٧٣٣٠]، وابن ماجه [٢٦٠١]، وأحمد (٣/٤٦٦)، من حديث أبي بردة رضي الله عنه.

(٣) ضعيف. رواه البيهقي (٨/٣٢٧)، من طريق محمد بن حصين الأصبحي عن عمر بن علي المقدمي عن مسعر عن خاله الوليد بن عبد الرحمن عن النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعاً به. وإسناده ضعيف فيه محمد بن الحصين، والوليد بن عبد الرحمن خال مسعر لم أعرفهما. قال الهيثمي في المجمع (٦/٢٨١): رواه الطبراني وفيه محمد بن الحصين الفضاض، والوليد خال مسعر لم أعرفهما، وبقيه رجاله ثقات. قال البيهقي: المحفوظ مرسل، ثم روى من طريق مسعر عن الوليد عن الضحاك قال: قال النبي ﷺ: من بلغ حداً حد فهو من المعتدين. وإسناده ضعيف لإرساله.

[فرع]: الصلح حرام، فإذا استمنى شخص بيده عزز لأنها مباشرة محرمة بغير إيلاج ويفضي إلى قطع النسل فحرم كمباشرة الأجنبية، فيما دون الفرج، وقد جاء ملعون من نكح يده والله أعلم.

[فرع]: تساحق النساء حرام ويعزرن بذلك لأنه فعل محرم. قال القاضي أبو الطيب: وإثم ذلك كإثم الزنا لقوله ﷺ: «إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان»^(١)، والله أعلم.

[فائدة]: لو استمنى الرجل بيد امرأته أو أمته جاز لأنها محل استمتاعه، وفي فتاوى القاضي حسين لو غمزت المرأة ذكر زوجها أو سيدها بيدها كره وإن كان بإذنه إذا أمني، لأنه يشبه العزل والعزل مكروه، ونسخت إباحته، والله أعلم.

قال: (فصل: في القذف. فإذا قذف غيره بالزنا فعليه حد القذف). القذف الرمي ومنه: ﴿فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩]، والمراد به هنا الرمي بالزنا على وجه التعزير، وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

قال: (وشرائطه ثمانية: ثلاثة في القاذف: أن يكون بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والد المقذوف). لا يجد الصبي والمجنون إذا قذفا لحديث: «رفع القلم عن ثلاثة»^(٢). وبالقياص على الزنا والسرقة، قال الرافعي: تبعاً للبغيوي ويعزران إذا كان لهما تمييز، وأطلق البندنجي أنه لا شئ عليهما، وفي «الحاوي» أنه إن كان الصبي مراهقاً يؤذي قذف مثله عزز وإلا فلا، ويشترط لوجوب الحد أن لا يكون القاذف أصلاً كالأب والأم وإن علياً لأنه إذا لم يقتل الأصل به فعدم حده بقذفه أولى نعم

(١) سبق تخريجه (٢/٢٥٢).

(٢) سبق تخريجه (١/٢٠٥).

يعزر لأن القذف أذى، وقال أبو ثور وابن المنذر: يحذف لظاهر القرآن لكنه يكره له إقامته، ويشترط أيضاً، أن يكون القاذف مختاراً فلو أكره على قذف الغير فلا حد للحديث المشهور والله أعلم.

قال: (وخمسة في المقدوف: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حراً عفيفاً) شرط وجوب الحد في القذف أن يكون المقدوف محصناً كما دلت عليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ - الآية [النور: ٤].

وشروط الإحصان: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والعفة عن الزنا، فإذا قذف كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو فاجراً، يعني زانياً فلا حد لعدم الإحصان، الذي دلت عليه الآية الكريمة نعم يعزر للإيذاء والله أعلم.

قال: (ويحد الحر ثمانين سوطاً والعبد أربعين). إذا قذف البالغ العاقل المختار، وهو مسلم أو ذمي أو مستأمن أو مرتد محصناً ليس بوالد وجب عليه الحد للنص والإجماع ثم إن كان حراً جلد ثمانين قال الله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عذري قام النبي ﷺ وتلا القرآن وأمر بالرجلين والمرأة فضربوا، وهم حسان ومسطح وحنة^(١). قال الطحاوي: ثمانين ثمانين، ولأن القذف بالزنا أقل من الزنا فكان أقل منه حداً والله أعلم.

(١) حسن. رواه أبو داود [٤٤٧٤]، والترمذي [٣١٨١]، وابن ماجه [٢٥٦٧]، وأحمد (٣٥/٦)، والطبراني في الكبير (٢٦٣/٢٣)، والبيهقي في الدلائل (٧٤/٤)، من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير محمد بن إسحاق فإنه صدوق يدلّس، وقد عنعن، إلا أنه قد صرح بالتحديث في رواية البيهقي، فانتفت شبهة تدليسه.

وإن كان القاذف رقيقاً جلد أربعين سواء كان قنأً أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو مبعوضاً لأن أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم ومن بعدهم كانوا لا يضربون إلا أربعين^(١)، ولم يخالفهم أحد، ولأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف كحد الزنا. فإن قلت: الآية مطلقة. قلت في الجواب: المراد الأحرار بدليل قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] والعبد لا تقبل شهادته وإن لم يقذف والله أعلم.

قال: (ويسقط حد القذف بثلاثة أشياء: إقامة البينة، أو عفو المقدوف، أو اللعان في حق الزوجة) إذا قذف الشخص من يجب الحد بقذفه فلا يسقط الحد عنه ثلاث طرق. منها إقامة البينة سواء كان المقدوف زوجة أو أجنبية، أما غير الزوجة فلقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. أمرنا بالجلد عند عدم إقامة البينة. وأما في الزوجة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلal بن أمية لما قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن السمحاء: «البينة أو حد في ظهرك»^(٢). كرر ذلك مراراً ثم أنزل الله تعالى آية اللعان، فصار للزوج طريقان: في إسقاط حد القذف بالبينة، واللعان بالنص، وأما السقوط بالعفو فلأن الحد حق المقدوف، ولهذا لا يستوفى إلا بإذنه ومطالبته فجاز له العفو عنه فإذا عفا سقط لأنه محض حقه كالقصاص والله أعلم.

(١) رواه مالك في «الموطأ» (ص: ٥١٧)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٥١)، عن أبي الزناد عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال: أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هلم جراً فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين. ورواه عبد الرزاق [١٣٧٩٣]، وابن سعد (٣/ ٢٧٣)، وابن أبي شيبه (٩/ ٥٠٢)، من طريق أبي الزناد به.

(٢) سبق تخريجه (٢/ ١٥٤).

[فرع]: قذف شخص آخر فطالبه المقذوف بالحد، فقال القاذف: قذفته وهو مجنون، فقال: بل قذفتني وأنا عاقل، وعرف له حال جنون فالقول قول القاذف على الراجح، لأن ما يدعيه كل منهما ممكن.

والأصل براءة الذمة فإن حلف القاذف عزر إن طلب المقذوف تعزيره، ولو قذف شخصاً وهو عفيف ولم يجد القاذف حتى زنى المقذوف لم يجد لسقوط حصانته، ولأن ظهور زناه يدل على تكرره فلم يجد القاذف، وقد روي أنه حل إلى عمر رضي الله عنه زان فقال: والله ما زنيت قبلها، فقال عمر رضي الله عنه: كذبت إن الله لا يفضح عبده بأول معصية^(١)، والله أعلم.

قال: (فصل: ومن شرب خمرأ أو شراباً مسكراً حد أربعين. ويجوز أن يبلغ به ثمانين على وجه التعزير). شرب الخمر من الكبائر، وزوال العقل به على وجه المحذور حرام في جميع الملل، ولا يتعاطاه منهم إلا كل فاسق كفسقة المسلمين، لأن حفظ العقل من الخمس الكليات الذي اتفق أهل الملل على حفظه وقد أمر الله باجتنابه في كتابه العزيز، وقال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام»^(٢) رواه مسلم، وفي البخاري عن أبي مالك أنه سمع من رسول الله ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف»^(٣) ذكره تعليقاً بصيغة الجزم، وفي غيره عن أبي مالك الأشجعي رضي الله عنه أيضاً: «ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها،

(١) لم أعثر عليه.

(٢) رواه مسلم [٢٠٠٣]، وأبو داود [٣٦٧٩]، والترمذي [١٨٦١]، والنسائي (٢٦٣/٨)، وابن ماجه [٣٣٩٠]، وأحمد (١٦/٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام». ورواه البخاري [٥٥٧٥] بدون وجه الشاهد.

(٣) سبق تخريجه (٤٤٧/١).

وتضرب على رؤوسهم المعازف، ويخسف الله بهم الأرض، ويجعل الله منهم القردة والخنازير»^(١). والمعازف آلات اللهو قاله الجوهري. قال الأصحاب: وعصير العنب الذي اشتد، وقذف بالزبد حرام بالإجماع وسواء في ذلك قليله وكثيره، ويفسق شاربه ويلزمه الحد، ومن استحلله كفر. قال النبي ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٢). رواه النسائي وأبو داود، وقال الترمذي: إنه حسن، وفي رواية للنسائي:

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٦٨٨] مختصراً، ورواه بتمامه ابن ماجه [٤٠٢٠]، وأحمد (٣٤٢/٥)، وابن حبان [١٣٨٤ - موارد]، وابن أبي شيبة (١٠٧/٨)، والطبراني في الكبير (٣٢٠/٣)، والبيهقي (٢٩٥/٨)، من طرق عن معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي مالك الأشعري عنه به. ورجاله ثقات غير مالك هذا فإنه مقبول، كما في التقريب، أي عند المتابعة. قال الحافظ في الفتح (٥١/١٠): صححه ابن حبان وله شواهد كثيرة.

(٢) صحيح. رواه ابن ماجه [٣٣٩٢]، من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام». وإسناده ضعيف منقطع فيه زكريا ابن منظور وهو ضعيف، وأبو حازم سلمة بن دينار ثقة لم يسمع من ابن عمر، كما في «تهذيب الكمال». قال الحافظ في «التلخيص» (٧٣/٤): في إسناده ضعف وانقطاع. اهـ. ورواه أحمد (٩١/٢)، والبيهقي (٢٩٦/٨)، من طريق أبي معشر عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه أبو معشر نجيب بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف، وقد تابعه أنس بن عياض عن موسى بن عقبة به. أخرجه البزار في «البحر الزخار» [٢٩١٧]. ورواه الطبراني في «الكبير» [١٣٤١١]، من طريق أبي مصعب عن المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما به. وإسناده حسن؛ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث صدوق روى له الجماعة، والمغيرة بن عبد الرحمن صدوق كان يهيم روى له البخاري. ورواه البيهقي (٢٩٦/٨)، من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر به. ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس وقد عنعنه. والحديث له شواهد كثيرة منها: ما رواه أبو داود [٣٦٨١]، والترمذي [١٨٦٥]، وابن ماجه =

نهي عن قليل ما أسكر كثيره^(١). وإسناده صحيح. قال المنذري: وهو أجود أسانيد الباب. فمن شرب المسكر وهو مسلم بالغ عاقل مختار عالم بأنه مسكر وعالم بتحريمه وجب عليه الحد سواء سكر أم لا،

ثم إن كان حراً جلد أربعين، لأن عبد الله بن جعفر جلد الوليد بين يدي عثمان وعلي^{عليهما السلام} يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك. ثم قال: جلد النبي^{صلى الله عليه وآله وسلم} أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين، والكل سنة وهذا أحب إلي^(٢). رواه مسلم. وفي مسلم أيضاً: أنه ^{صلى الله عليه وآله وسلم} جلد شارباً بجريدتين أربعين^(٣).

فإذا رأى الإمام أن يبلغ بالحد ثمانين في الحر وفي العبد أربعين فعل، لما روى مسلم: أن عمر^{رضي الله عنه} جعله ثمانين^(٤). وقال علي لعمر ^{رضي الله عنه}: إذا شرب سكر، وإذا

= [٣٣٩٣]، من طريق داود بن بكر بن أبي الفرات عن ابن المنكدر عن جابر^{رضي الله عنه} به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير داود بن بكر فإنه صدوق. قال الترمذي: حديث حسن غريب. اهـ. ومنها ما رواه النسائي (٢٦٨/٨)، وابن ماجه [٣٣٩٤]، وأحمد (١٦٧/٢)، (١٧٩)، من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به. وإسناده حسن. ومن شواهد الحديث الآتى. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد، وصححه الدارقطني (٢٦٢/٤)، وابن حزم في «المحل» (٥٠٠/٧)، وابن حجر في «الفتح» (٤٥/١٠).

(١) صحيح. رواه النسائي (٢٦٨/٨)، وابن حبان [١٣٨٦]، من طريق الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره». وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(٢) رواه مسلم [١٧٠٧]، وأبو داود [٤٤٨٠]، وابن ماجه [٢٥٧١]، وأحمد [٦٢٥].

(٣) رواه البخاري [١٤٤٣]، ومسلم [١٧٠٦]، وأبو داود [٤٤٧٩]، والترمذي [١٤٤٣]، وأحمد

(١١٥/٣)، من حديث أنس بن مالك ^{رضي الله عنه} أن النبي ^{صلى الله عليه وآله وسلم} أتى برجل قد شرب الخمر فجلده

بجريدتين نحو أربعين.

(٤) وهو الحديث قبل السابق

سكر هذى، وإذا هذى افتري، وحد المفتري ثمانون^(١). فأخذ به عمر ولم ينكره أحد. وروي أنه عليه السلام: جلد ثمانين^(٢)، إلا أنه مرسل، فالعمل على اتفاق الصحابة عليهم السلام، وقيل تمنع الزيادة على الأربعين، والصحيح الأول: فعليه هل الزائد عن الأربعين إلى الثمانين تعزير أم حد؟ وجهان: أحدهما أنه تعزير، لأنه لو كان حداً لما جاز تركه مع أنه يجوز، وقيل فلو كان تعزيراً لما بلغ أربعين. فالجواب أنه تعزيرات على جنائيات تصدر منه من هذيان وافتراء ونحوهما، ويجوز أن يبلغ بها الحد، وفي ذلك إشكال من وجهين: أحدهما إنها يعزر به بشرط تحققه وهو غير معلوم. الثاني أنه لو كان تعزيرات لكان يجوز الزيادة على الثمانين، وقد منعوا من ذلك، كذا قاله الرافعي. واعلم أنه لا يقام الحد حال السكر فإن أقيم عليه في حال سكره ففي الاعتداد به وجهان جاريان فيما إذا حد في حال جنونه والله أعلم.

قال: (ويجب عليه بأحد أمرين: بالبينة، أو الإقرار، ولا يحد بالقيء والاستكاه) الحد عقوبة، وإنما يقام على المحدود عند ثبوته، وثبوته يحصل

(١) سبق تخريجه (٢/ ١٣٠).

(٢) ضعيف. رواه الطحاوي في شرح المعاني (٣/ ١٥٨)، من طريق جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من شرب بسقة خمر فاجلدوه ثمانين. وإسناده ضعيف فيه جميل بن كريب وهو ضعيف، ذكره الحافظ في اللسان (٢/ ١٣٦). وقال الحافظ في الدراية (٢/ ١٠٦): إسناده واه. وأشار إليه بالتضعيف صاحب التنقيح فقال: وروى بإسناد غريب لا يثبت (نصب الراية - ٣/ ٣٦١). وروى الطبراني في الأوسط [٣٤٩]، من طريق ابن لهيعة عن خالد بن زيد عن سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين. إسناده ضعيف فيه ابن لهيعة وهو ضعيف الحفظ. وقال الطبراني: لا يروي هذا الحديث إلا بهذا الإسناد. وروى عبد الرزاق [١٣٥٤٧]، عن سفيان الثوري عن عوف عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر ثمانين. وإسناده ضعيف لإرساله.

بطريقتين: إحداهما إقراره بغير إكراه. الثانية أن يشهد عليه رجلان فصاعداً من أهل الشهادة عليه، ثم صيغة الإقرار والشهادة إن كانت مفصلة بأن قال: شربت الخمر أو قال: شربت مما شرب منه غيري فسكر منه وأنا عالم به مختار فلا كلام، وكذا إن فصل الشاهد، فإن قال: شربت الخمر واقتصر على ذلك، أو شهد اثنان أنه شرب الخمر من غير تعرض للعلم والاختيار فوجهان: أحدهما لا حد لاحتمال جهله بأنه خمر أو أنه أكره، وكما لا بد من التفصيل في الزنا: كذلك هنا، والصحيح أنه يجب الحد لأن إضافة الشرب إلى الخمر قد أقر بها. والأصل عدم الإكراه، والظاهر في حال الشارب علمه بما شربه فصار كالإقرار بالبيع والطلاق وغيرهما، والشهادة عليهما لا يشترط التعرض فيها للاختيار والعلم بخلاف الزنا فإنه يطلق على مقدمات الجماع، وقد جاء في الحديث: «العينان يزنيان»^(١).

وقوله [ولا يحذ بالقيء والاستنكاه] لاحتمال كونه غلطاً أو مكرهاً، ولأن غير الخمر يشاركها في رائحتها، والأصل براءة الشخص من العقوبة والشارع ﷺ متشوف إلى درء الحدود والله أعلم.

[فرع]: الذي يزيل العقل من غير الأثرية: كالبنج ونحوه، والحشيش الذي يتعاطاه الأراذل والسفلة حرام لأن ذلك مسكر، «وكل مسكر حرام» رواه مسلم، وفي رواية لمسلم أيضاً: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(٢)، وهذه الثانية نتيجتها

(١) رواه البخاري [٦٢٤٣]، ومسلم [٢٦٥٧]، وأبو داود [٢١٥٢]، وأحمد (٣٤٣/٢)، من حديث أبي هريرة ؓ، مرفوعاً بلفظ: «العينان تزنيان وزناهما النظر، واليدان تزنيان وزناهما البطش، والرجلان تزنيان وزناهما المشي، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه»

(٢) سبق تخريجه (٢/٢٥٨).

الرواية الأولى وهي: «كل مسكر حرام» لأنك إذا حذفت محمول الأولى وموضوع الثانية أنتج ما ذكرناه، ولو احتيج في قطع يد متأكلة ونحوها إلى استعمال البنج ونحوه لزوال العقل هل يجوز ذلك؟ قال الرافعي: يخرج على الخلاف في التداوي بالخمير، والمذكور في التداوي بالخمير إذا لم يجد غيرها أنه حرام على الصحيح الذي قاله الأكثرون، ونص عليه إمام المذهب: الإمام الشافعي رحمه الله لعموم النصوص الناهية عن ذلك، لكن قال النووي هنا من «زيادة الروضة»: الأصح الجواز يعني في البنج ونحوه بخلاف التداوي فإنه لا يجوز، والله أعلم.



حد السارق

قال: (فصل: في حد السارق. وتقطع يد السارق بست شرائط: أن يكون بالغاً عاقلاً) السرقة بفتح السين وكسر الراء هي أخذ مال الغير على وجه الخفية وإخراجه من حرزه، وهي موجبة للقطع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، والأخبار تأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى.

ثم للقطع شروط. منها ما هو معتبر في السارق، ومنها ما هو معتبر في المسروق، أما السارق فيشترط أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مرتدّاً فلا قطع على صبي ولا مجنون ولا مكره للحديثين المشهورين، ولو سرق المعاهد لم يقطع في الأصح، ولو سرق مسلم مال معاهد فهل يقطع؟ فيه قولان مبنيان على قطع المعاهد بسرقة مال المسلم فإن قطع قطع وإلا فلا والله أعلم.

قال: (وأن يسرق نصاباً قيمته ربع دينار من حرز مثله). يشترط في المال المسروق أن يكون نصاباً وهو ربع دينار من الذهب الخالص المضروب فلا قطع فيما دونه، واحتج له بها روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا تقطع يد سارق إلا في ربع دينار فصاعداً»^(١) رواه البخاري ومسلم واللفظ له، والمراد ربع دينار مصكوك، فلو سرق سبيكة وزنها ربع مثقال ولا تساوي ربع دينار مصكوك لم يقطع على الأصح في «الروضة» صححه تبعاً لتصحيح إمام الحرمين وغيره، وصحح جماعة أنه يقطع، ولو سرق مصوغاً يساوي ربع دينار ووزنه أقل لم يقطع في الأصح، ويجري

(١) رواه البخاري [٦٧٨٩]، ومسلم [١٦٨٤]، وأبو داود [٤٣٨٣]، والترمذي [١٤٤٥]، والنسائي [٧١/٨]، وابن ماجه [٢٥٨٥]، وأحمد (٢٤٩/٦).

الوجهان في ربع دينار قراضة لا تساوي ربع دينار مصكوك، ولو سرق شيئاً قيمته ربع دينار مصكوك قطع بلا خلاف. قاله الإمام، والدينار يعادل اثني عشر درهم وربعه ثلاثة دراهم وهو نصاب السرقة، ولهذا قطع رسول الله ﷺ سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم^(١).

ولا فرق بين أن يعتقد السارق أنه أخذ نصاباً أم لا وكان في نفس الأمر يعدل نصاباً: فلو سرق فلوساً في ظنه أنها لا تعدل نصاباً فكانت دنائير قطع لأنه سرق نصاباً وظنه خطأ، ولو عكس بأن سرق ما يظنه دنائير فكانت فلوساً لا تعدل ربع دينار فلا قطع، ولو سرق جبة لا تعدل درهماً فكان فيها ما يبلغ نصاباً من دينار أو غيره ولم يشعر به قطع في الأصح.

ثم هذا كله إذا كان المسروق مالاً، أما ما ليس بهال كالكلب والسرجين وجلود الميتة ونحوها لم يقطع به لأنها ليست بهال والله أعلم.

[فرع]: فلو سرق شخص آلة هو كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها من الآلات الخبيثة، وكذا الأصنام نظر إن لم يبلغ مفضل تلك الآلة نصاباً فلا قطع وإن بلغ نصاباً فهل يقطع؟ فيه خلاف: الراجح في «الروضة»: أنه يقطع لأنه مال يقوم على متلفه فأشبهه ما لو سرق مفصلاً، وقيل لا يقطع بحال وصححه في «المحرر».

قلت: وهو قوي، واختاره الإمام أبو الفرج الزاز، وإمام الحرمين لأنه آلة محرمة يجب إتلافها لأنها غير محترمة ولا محرزة كالخمر، وكل أحد مأمور

(١) رواه البخاري [٦٧٩٥] واللفظ له، ومسلم [١٦٨٦]، وأبو داود [٤٣٨٢]، والترمذي [١٤٤٦]، والنسائي (٨ / ٦٩)، وابن ماجه [٢٥٨٤]، وأحمد (٢ / ٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

بإفسادها، ويجوز انهجوم على المساكن لكسرها وإبطائها، ولا يجوز إمساكها، ويجب إتلافها فهي كالمغصوب سرق من حرز الغاصب ثم هذا إذا قصد السرقة بإخراجها. أما إذا قصد أن يشهد تغييرها وإفسادها فلا قطع على المذهب المقطوع به، ولو سرق آنية ذهب أو فضة، ففي المذهب والتهذيب أنه يقطع. قال الرافعي: والوجه ما قاله العمراني أنه يبنى على جواز اتخاذها إن جوزنا قطع وإلا فلا كالملاهي، والله أعلم.

وكما يشترط كون المسروق نصاباً يشترط كونه محرراً فلا يقطع فيما ليس بمحرر للنص، ويختلف الحرز باختلاف الأموال لأنه ﷺ فرق في الحديث بينهما والرجوع في ذلك إلى العرف لأن الحرز لم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا له في اللغة ضابط، وإذا كان لا ضابط له شرعاً ولغة، رجعنا فيه إلى العرف كما في القبض في البيع والإحياء في الموات وغيرهما. قال الماوردي: فعلى هذا قد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت لأن الزمان لا يبقى على حال. قال الأصحاب: والإصطبل حرز للدواب وإن كانت غالية الأثمان دون الثياب.

قلت: وهذا الإطلاق فيه نظر لأن في كثير من المدن الإصطبل أحرز من كثير من البيوت، فينبغي الرجوع إلى عرف المحلة والله أعلم.

قال الأصحاب: وصفة الدار وعرضتها حرز للأواني وثياب البذلة أي الخدمة دون الحلي والنقود لأن العادة إخراجها في المخازن، والثياب النفيسة تحرز في الدور وبيوت الخان والأسواق المنعة والمتبن حرز للتبن، وكل شيء بحسبه حتى لو سرق الكفن من القبر قطع على المذهب المقطوع به لأنه حرز مثله والله أعلم.

[فرع]: سرق شخص طعاماً في وقت القحط والمجاعة فإن كان يوجد عزيزاً بضمن غال قطع وإن كان لا يوجد ولا يقدر عليه فلا قطع وعلى هذا يحمل ما جاء عن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام المجاعة^(١) والله أعلم.

قال: (لا ملك له فيه ولا شبهة في مال المسروق منه). يشترط لوجوب القطع أن يكون المسروق مملوكاً لغير السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كيد المرتين والمستأجر والمستعير والمودع وعامل القراض والوكيل وكذا الشريك وهو قول الشيخ [لا ملك له فيه]، وإذا كان لا قطع في المال المشترك فلا قطع فيما هو محض ملكه أولى، ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في زمن الخيار أو بعده فلا قطع وإن سرق معه مالاً آخر، فإن كان قبل أداء الثمن قطع وإن كان بعده فلا قطع على الراجح كمن سرق من دار اشتراها، ولو سرق شيئاً وهبه له بعد القبول وقبل القبض فالصحيح أنه لا قطع بخلاف ما لو أوصى له بشيء فسرقه قبل موت الموصي فإنه يقطع، وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول بني على أن الملك في الوصية بماذا يحصل؟ إن قلنا بالموت لم يقطع وإلا قطع، ولو أوصى للفقراء بهال، فسرقه فقير بعد موته لم يقطع كسرقة مال بيت المال، وإن سرقه غني قطع، والله أعلم.

وقول الشيخ [لا شبهة له في مال المسروق] احترز به عما إذا سرق مالاً له فيه شبهة أي للسارق، وفيه صور: منها سرق من يستحق النفقة بالعضية كالأب من

(١) ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٢٨/١٠)، من طريق يحيى بن أبي كثير عن حسان بن زاهر عن حصين بن حدير قال: سمعت عمر يقول: لا قطع في غدق، ولا في عام سنة. وإسناده ضعيف؛ فيه حسان بن زاهر وحصين بن حدير سكت عنهما البخاري وابن أبي حاتم، ولم يوثقهما غير ابن حبان فكلاهما مجهول الحال. والسنة: هي القحط والجذب (النهاية).

مال ولده، وبالعكس فلا قطع، ولو سرق أحد الزوجين مال الآخر، إن لم يكن محرراً فلا قطع، وإلا فثلاثة أوجه، الراجح القطع لعموم الآية، والفرق بينه وبين نفقة الأقارب أنها لأجل إحياء النفوس، فأشبهه نفسه، و نفقة الزوجة معاوضة، فأشبهه الإجارة، وقيل لا تقطع لأنها تستحق النفقة من ماله ويقطع الزوج إذ لا نفقة له فلا شبهة، وقيل غير ذلك.

ومنها إذا سرق من مال بيت المال، وفيه تفاصيل ملخصها، وهو الصحيح أن يفصل: إن كان السارق صاحب حق في المسروق بأن سرق فقير من مال الصدقات، أو مال المصالح فلا قطع، وإن لم يكن صاحب حق فيه كالغني، فإن سرق من الصدقات قطع، وإن سرق من مال المصالح فلا قطع على الراجح، لأنه قد يصرف ذلك في عمارة مسجد أو رباط أو قنطرة فينتفع بها الغني والفقير، ولو سرق ذمي من مال المصالح قطع على الصحيح، لأنه مخصوص بالمسلمين، وانتفاع أهل الذمة إنما هو تبع.

ومنها إذا سرق مستحق الدين مال المديون، وفيه نص واختلاف، والصحيح التفصيل، فإن أخذه لا بقصد استيفاء الحق أو بقصده والمديون غير جاحد ولا مماطل قطع، وإن قصده وهو جاحد أو مماطل فلا قطع، ولا فرق بين أن يأخذ من جنس حقه أو من غيره على الصحيح، ولو أخذ زيادة على قدر حقه فلا قطع على الصحيح، لأنه إذا جاز له الدخول والأخذ لم يبق المال محرراً عنه.

ومنها إذا سرق العبد من مال سيده، لأن له شبهة استحقاق نفقته. وقال أبو ثور: يقطع لعموم الآية الكريمة، والصحيح الأول، ولا فرق بين القن والمدبر وأم الولد والمبعض، وكذا المكاتب في الأصح، وكذا عبد مكاتبه، قاله الماوردي. ومنها

لو سرق حصر المسجد أو القناديل التي تسرج فلا قطع، لأنها معدة لانتفاع الناس، بخلاف ما لو سرق باب المسجد وسواريه ونحوهما فإنه يقطع، وكذا لو سرق ستر الكعبة شرفها الله تعالى وهو محرز بالخطاطة فالمذهب أنه يقطع، وبه قطع الجمهور. وهذه المسألة، ومسألة بيت المال ملحقة بما ذكره الشيخ لأجل الشبهة، وبقي صور تركناها خشية الإطالة تعرف مما ذكرناه والله أعلم.

قال: (وتقطع يده اليمنى من الكوع، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عزر) إذا ثبتت السرقة المقتضية للقطع وجب شيان. أحدهما رد المال المأخوذ إن كان باقياً، أو بدله إن كان تالفاً، يستوي في ذلك الغني والفقير. الثاني وجوب القطع فتقطع يده اليمنى، أما وجوب القطع فللأية والأخبار، وأما كونها اليمنى فللقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ^(١) في قوله تعالى: { فاقطعوا أيماهما } والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل وهي مفسرة للأيدي المذكورة في القراءة المشهورة، وروي أنه رضي الله عنه أمر به ^(٢) وفعله الخلفاء الأربعة بعده رضي الله عنه ^(٣).

- (١) إسناده ضعيف. رواه البيهقي (٨ / ٢٧٠)، من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. وإسناده منقطع؛ كما قال البيهقي، والحافظ في «التلخيص» (٤ / ٧١)، لأن مجاهد عن ابن مسعود مرسل، كما في «المراسيل» (ص: ٢٠٥). وأخرج سعيد بن منصور في «ال تفسير» [٧٣٧] عن حماد بن زيد وهشيم عن ابن عون عن إبراهيم قال: في قراءتنا - يعني أصحاب ابن مسعود - { والسارقون والسارقات تقطع أيماهما }، وإسناده صحيح كما قال الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٩٩).
- (٢) ضعيف. رواه البغوي، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (تلخيص الحبير - ٤ / ٦٨)، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أن النبي ﷺ أتى بسارق فقطع يمينه - وفيه قصة. وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق وهو متروك. وقد سبق تخريجه (٢ / ٢٣١).
- (٣) لم أعثر عليه، وقال الحافظ في «التلخيص» (٤ / ٧١): لم أجده عنهما. (يعني عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)

ومن جهة المعنى أن اليمنى أقوى فالبدء بها أقطع في الردع، وادعى القاضي أبو الطيب الإجماع على ذلك، وتقطع من مفصل الكوع، لأنه ﷺ أمر به في قطع سارق رداء صفوان^(١)، وادعى الماوردي الإجماع على ذلك سواء كان له يسرى أم لا، ولا يضاف إلى القطع التعزير، وعن الفوراني أنه يعزر، فإن عاد قطعت رجله اليسرى، لأمره به ﷺ^(٢)، رواه الشافعي بسنده، وكذا فعل أبو بكر

(١) صحيح. رواه أبو داود [٤٣٩٤]، والنسائي (٦٠ / ٨)، والحاكم (٣٨٠ / ٤)، والبيهقي (٢٦٥ / ٨)، من طريق عمرو بن حماد بن طلحة عن أسباط عن سبائك بن حرب عن حميد ابن أخت صفوان بن أمية ﷺ قال: كنت نائماً في المسجد علي خيصة لي ثمنها ثلاثين درهما فجاء رجل فاختلسها مني فأخذ الرجل فأتي به رسول الله ﷺ فأمر به ليقطع قال فأتيته فقلت أقطععه من أجل ثلاثين درهماً أنا أبيعه وأنسته ثمنها. قال: فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به. ورجاله ثقات غير حميد ابن أخت صفوان فإنه مقبول، لكنه لم ينفرد به، فرواه الحاكم (٣٨٠ / ٤) من طريق زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن صفوان بن أمية أتى النبي ﷺ برجل قد سرق له حلة - الحديث. وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ورواه ابن ماجه [٢٥٩٥]، من طريق مالك عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه بنحوه. والحديث صحيح بمجموع طرقه، وصححه ابن عبد الهادي في «التنقيح» (نصب الراية - ٣ / ٣٦٩).

(٢) صحيح. رواه الدارقطني (١٨١ / ٣)، من طريق الواقدي عن ابن أبي ذئب عن خالد بن سلمة أراه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: إذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله فإن عاد فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله. وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك، كما في «التقريب». ورواه الشافعي (مختصر المزني - ٢٦٤) قال: أخبرنا بعض أصحابنا، عن محمد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ به مختصراً. وإسناده ضعيف لجهالة شيخ الشافعي. ويشهد له ما رواه أبو داود [٤٤١٠]، والنسائي (٨٣ / ٨)، من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ﷺ بمعناه. وفيه مصعب بن ثابت وهو لين الحديث، كما في «التقريب»، لكن تابعه هشام بن عروة، أخرجه الدارقطني (١٨١ / ٣)، من طريق محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن هشام به، =

وعمر رحمه الله ^(١)، ولا يخالف لهما، وقياساً على قاطع الطريق. ولأننا لو قطعنا الرجل اليمنى لاستوفينا حد الجانبين، فيضعف فيكون فيه ضم عقوبة إلى عقوبة، وكذلك لم تقطع يده اليسرى، لثلا يستوفي منفعة الجنس فتزداد العقوبة.

وتقطع من مفصل القدم، كذا فعله عمر ^(٢)، وشرط قطعها بعد اندمال اليد، لثلا يفضي به توالي القطع إلى الهلاك بخلاف قطع المحاربة، لأن قطعها هناك حد واحد، فإن عاد قطعت اليسرى فإن عاد قطعت اليمنى، لأمره رحمه الله بذلك ^(٣)، وروى

= ومحمد وأبوهم كلاهما ضعيف، كما في «التقريب»، ومن طريق عائذ بن حبيب عن هشام به. وعائذ صدوق كما في «التقريب». ومن طريق سعيد بن يحيى بن صالح عن هشام به. وسعيد صدوق وسط، كما في «التقريب». وله شاهد آخر رواه النسائي (٨/٨٣)، والحاكم (٤/٣٨٢)، والبيهقي (٨/٢٧٢)، من حديث الحارث بن حاطب بنحو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق [١٨٧٦٩]، وابن أبي شيبه (٩/٥١٠)، والبيهقي (٨/٢٧٣)، من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر رضي الله عنه أراد أن يقطع الرجل بعد اليد والرجل، فقال له عمر رضي الله عنه: السنة اليد. وإسناده منقطع، القاسم بن محمد بن أبي بكر أرسل عن جده، كما قال العلاني في «جامع التحصيل». وروى البيهقي (٨/٢٧٤)، من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد موسى بن عقبة عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن رجلاً سرق على عهد أبي بكر - فذكرت نحوه. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عبد الرحمن بن أبي الزناد فإنه صدوق تغير حفظه. وروى ابن أبي شيبه (٩/٥١٠)، والدارقطني (٣/١٨١)، والبيهقي (٨/٢٧٤)، من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقطع يد رجل بعد يده ورجله. وإسناده صحيح على شرط البخاري.

(٢) إسناده ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٨٧٥٩]، وابن أبي شيبه (١٠/٢٩)، والبيهقي (٨/٢٧١)، من طريق عمرو بن دينار قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقطع السارق من المفصل وكان على رضي الله عنه يقطعها من شطر القدم. وإسناده ضعيف لانقطاعه عمرو بن دينار لم يدرك علياً رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه قبل هذا بثلاثة أحاديث.

ذلك من فعل الصديق فإنه جيء برجل مقطوع اليد والرجل، فقطع يده اليسرى^(١). فإن عاد بعد قطع الأربعة عزر، لأن القطع ثبت بالكتاب والسنة ولم يذكر بعده شيء آخر، والسرقة معصية فعزر بسببها، قال في «الكافي»^(٢): ويحبس حتى يتوب، وقال الجيلي: حتى تظهر توبته، وعن القديم أنه يقتل، لأنه ﷺ: أمر بقطع السارق في الأربعة وقال في الخامسة: «اقتلوه»^(٣). رواه أبو داود والنسائي، والمذهب أنه يعزر كما ذكرناه، والحديث، قال النسائي: إنه منكر، وقال الزهري: إن القتل منسوخ، لأنه ﷺ رفع إليه في الخامسة فلم يقتله. وقال الشافعي: القتل منسوخ بلا خلاف بين العلماء ولأن كل معصية أوجبت حداً لم يوجب تكرارها القتل كالزنا والقذف والله أعلم.

(١) سبق تخريجه قبل هذا بثلاثة أحاديث.

(٢) للإمام الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير ابن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري وهو صاحب الكافي، والمسكت، وغيرهما. وقد سبق التعريف به (١/١٨٢).

(٣) حسن. رواه أبو داود [٤٤١٠]، والنسائي (٨/٨٣)، من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنها سرق فقال: اقطعوه قال: فقطع، ثم جيء به الثانية فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنها سرق فقال: اقطعوه قال: فقطع ثم جيء به الثالثة فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنها سرق فقال: اقطعوه، ثم أتى به الرابعة فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنها سرق قال: اقطعوه. فأتى به الخامسة فقال: اقتلوه. قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة. ورجاله ثقات غير مصعب بن ثابت فإنه لين الحديث، كما في «التقريب»، لكن تابعه هشام ابن عروة، أخرجه الدارقطني (٣/١٨١)، من طريق محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن هشام به، ومحمد وأبوه كلاهما ضعيف، كما في «التقريب»، ومن طريق عائذ بن حبيب عن هشام به. وعائذ صدوق كما في «التقريب». ومن طريق سعيد بن يحيى بن صالح عن هشام به. وسعيد صدوق ووسط، كما في «التقريب». والحديث حسن بمجموع طرقه.

قال: (فصل: في حد قطاع الطريق. وقطاع الطريق على أربعة أوجه، إن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإن أخذوا المال ولم يقتلوا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا ولم يأخذوا مالا ولم يقتلوا حبسوا وعزروا) قطاع الطريق سموا بذلك لانقطاع الناس من المرور فيه خوفاً منهم، وعقوبتهم نص عليها القرآن العظيم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ - الآية [المائدة: ٣٣]، فقطاع الطريق طائفة يترصدون في المكامن للرفقة، فإذا رأوهم برزوا إليهم قاصدين الأموال معتمدين في ذلك على قوة وقدرة يتغلبون بها، وفيهم شرعت هذه العقوبات الغليظة.

واعلم أنه لا يشترط في قطاع الطريق الذكورة ولا العدد ولا كونهم في غير العمران، بل لو كان واحد له فضل قوة يغلب بها الجماعة على النفس والمال مجاهراً بذلك فهو قاطع الطريق، فإذا علم الإمام من رجل أو من جماعة أنهم يخيفون السبيل، وجب عليه المبادرة إلى زجرهم وطلبهم ثم ينظر إن لم يأخذوا المال ولا قتلوا نفساً عزروهم بالحبس وغيره، فإن أخذوا من المال قدر نصاب السرقة قطعت أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى، فإذا عادوا قطعت أيديهم اليسرى وأرجلهم اليمنى، وإنما قطعوا من خلاف لثلاث يفوت جنس المنفعة، فإن كان المال دون النصاب فلا قطع على الراجح، وإن قتل قاطع الطريق قتل وهو قتل متحتم، ولا يجوز تخليته ولا العفو عنه، وليس سبيله سبيل القصاص، فلعنة الله على الظالمين، الذين يترصدون ويصدون عن سبيل الله، وإن جمع قاطع الطريق بين القتل وأخذ المال قتل وصب، وقيل تقطع يده ورجله ويقتل ويصلب، فإذا صلب ترك مصلوباً

ثلاثاً على الصحيح المنصوص، فإن نزل ودكه نزل، وإن لم ينزل ففيه خلاف
الراجح: أنه لا يبقى، وقيل يترك حتى ينزل صديده، وهو الودك. والصلب يكون
على خشبة ونحوها، وقيل يطرح على الأرض حتى يسيل صديده والله أعلم.

قال: (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود وأخذ
بالحقوق). قاطع الطريق يجب على الإمام طلبه فإن هرب يتبعه إلى أن يظفر به أو
يتوب، فإن ظفر به قبل التوبة أقام عليه ما يستوجبه من العقوبة المذكورة، فإن تاب
بعد القدرة عليه لم تسقط عنه العقوبات لمفهوم الآية الكريمة هذا هو المذهب، وإن
تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما يختص بقطع الطريق من العقوبات لقوله تعالى:
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، وهذا هو المذهب،
فإن كان قد قتل سقط عنه انحتمام القتل، وللولي أن يقتص ويعفو، وإن كان قد قتل
وأخذ المال سقط الصلب وانحتمام القتل، وبقي القصاص وضمان المال، وإن كان قد
أخذ المال سقط قطع الرجل، وكذا قطع اليد على المذهب وأخذ المال، وهو معنى
قول الشيخ [سقط عنه الحدود] أي انحتمامها لأنها حقوق الله تعالى وبقيت حقوق
الآدميين من القصاص والمال فإنها لا تسقط إن جعلنا الألف واللام في كلام الشيخ
للعهد، وإن جعلناها للجنس وكان على قاطع الطريق حدود أخرى كالزنا وشرب
الخمر فهل تسقط عنه أيضاً؟ فيه قولان: رجح جماعة من العراقيين السقوط،
والأظهر أنها لا تسقط لإطلاق الأدلة والله أعلم.

قال: (فصل: ومن قصد بأذى في نفسه أو ماله أو حريمه. فقتل دفعاً
عنه فلا شيء عليه). من صال على شخص مسلم بغير حق يريد قتله، جاز
للمقصود دفعه عن نفسه إن لم يقدر على هرب أو تحصن بمكان أو غيره، فإن قدر

على ملجأ وجب عليه ذلك لأنه مأمور بتخليص نفسه بالأهون، وهذا هو الصحيح من اختلاف كثير، وقيل له الثبات ومقاتلته فإن لم يقدر على ملجأ فله مقاتلته بشرط أن يأتي بالأخف فالأخف، فإن أمكنه الدفع بالكلام أو الصياح أو الاستغاثة بالناس لم يكن له الضرب، فإن لم يندفع إلا بالضرب فله أن يضربه، ويراعى فيه الترتيب، فإن أمكن باليد لم يضربه بالسوط، وإن أمكن بالسوط لم يجز بالعصا، وإن أمكن بجرح لم يقطع عضواً، إن أمكن بقطع عضو لم يذهب نفسه، فإن لم يندفع إلا بالإتيان على نفسه، فله ذلك، ولا قصاص عليه، ولا دية، ولا كفارة، لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ - الآية [الشورى: ٤١]، ولأن الصائل ظالم، والظالم معتد، والمعتدي مباح القتال، ومباح القتال لا يجب ضمانه، والله أعلم.

وهل يجب الدفع عن نفسه إذا كان الصائل مسلماً مكلفاً؟ قيل يجب لقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وكما يجب على المضطر إحياء نفسه بالأكل، والراجع أنه لا يجب بل له الاستسلام لأنه ﷺ لما وصف ما يكون من الفتن فقال حذيفة ؓ إنه لو أدركني ذلك الزمان فقال: «ادخل بيتك وأخل ذكرك» فقال: يا رسول الله أرأيت لو دخل بيتي فقال: «إذا راعك بريق السيف فاستر وجهك وكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل»^(١)، وفي بعض

(١) حسن. رواه الطبراني في الكبير [١٧٢٤]، وأبو يعلى [١٥٢٣]، وابن أبي شيبة (٤٨٥/٧)، والرويانى فى المسند [٩٧١]، من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن جندب بن سفيان عن رجل من بجيلة قال: قال رسول الله ﷺ: ستكون بعدى فتن كقطع الليل المظلم تصدم الرجل كصدم جباه فحول الثيران يصبح الرجل فيها مسلماً ويمسي كافراً ويمسي مسلماً ويصبح =

الألقاظ: «وكن خير ابني آدم»^(١)، أي القاتل: ﴿لَنْ يَسْطُتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨]. وصح أن عثمان رضي الله عنه، منع عبيده عنه، وكانوا أربعائة فقال: من ألقى سلاحه فهو حر^(٢). وقال عليه السلام: «إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي: فاكسروا قسيكم واقطعوا أوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة، فإن دخل على أحد منكم كخير ابني آدم»^(٣). رواه ابن ماجه وأبو

= كافراً. فقال رجل من المسلمين: يا رسول الله فكيف نصنع عند ذلك قال: ادخلوا بيوتكم وأخلوا بكم. قال رجل من المسلمين: أفأرى إن دخل على أحدنا بيته قال رسول الله ﷺ: فليمسك يديه وليكن عبد الله المقتول ولا يكن عبد الله القاتل - الحديث. وإسناده حسن، شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال، والأوهام، روى له مسلم مقروناً بغيره، وهو حسن الحديث. كما قال البخاري. وعبد الحميد بن بهرام صدوق، وأحاديثه عن شهر بن حوشب لا بأس بها، كما قال الإمام أحمد. (تهذيب الكمال).

(١) سيأتي هذا اللفظ ضمن الحديث بعد الآتي.

(٢) روى نحوه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٩٠)، وابن شبة في «أخبار المدينة» (٤/٦١ - ٦٤).

(٣) صحيح. رواه أبو داود [٤٢٥٩]، وابن ماجه [٣٩٦١]، وابن حبان [٥٩٦٢]، من طريق محمد بن جحادة عن عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً به. ورواه الترمذي [٢٢٠٤]، وأحمد (٤/٤١٦) بنحوه. وإسناده صحيح على شرط البخاري رجاله ثقات سوى عبد الرحمن بن ثروان فإنه صدوق ربما خالف روى له البخاري كما في «التقريب» قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح. اهـ. ويشهد له ما رواه أبو داود [٤٢٥٧]، والترمذي [٢١٩٤]، وأحمد (١/١٨٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إنها ستكون فتنة» - الحديث. وفي آخره: «كن كابن آدم»، قال الترمذي: حديث حسن. اهـ.

داود والترمذي، وقال: حسن، وصححه ابن حبان، وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في الاقتراح: هو على شرط البخاري، ويخالف المضطر فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل والله أعلم.

وإن قصد في ماله وإن قل كدرهم فله أن يدفعه عنه لقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد»^(١) رواه الشيخان، وله تركه لأنه يجوز إباحته. نعم، إن كان المال حيواناً وقصد إتلافه وجب الدفع لحرمة الروح، قاله البغوي، ما لم يخف على نفسه والله أعلم.

وإن قصد حريمه كزوجته وأمته وولده ونحوه بقتل أو لينال من أحدهم فاحشة كما قاله الماوردي وجب عليه الدفع لتحريم إباحة ذلك لأنه حق غيره، وقد روي أن امرأة خرجت تحتطب فتبعها رجل يراودها عن نفسها فرمته بفهر فقتلته، فرفع ذلك لعمر فقال: قتيل الله والله لا يودي هذا أبداً^(٢)، ولم يخالفه أحد، فكان إجماعاً، وقيل في الوجوب الخلاف في الدفع عن نفسه، والمذهب الأول، وبه جزم البغوي والمتولي، وشرطاً في الوجوب: أن لا يخاف على نفسه، وإليه أشار الإمام، والغزالي هل يجب الدفع عن الغير إذا لم يكن من حريمه؟ فيه طرق للأصحاب:

(١) رواه البخاري [٢٤٨٠]، ومسلم [١٤١]، وأبو داود [٤٧٧١]، والترمذي [١٤١٩]، والنسائي [٤٠٨٤]، وأحمد [٦٤٨٦]، من حديث ابن عمرو رضي الله عنه.

(٢) رجاله ثقات. رواه البيهقي (٣٣٧/٨)، من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن القاسم بن محمد عن عبيد بن عمير أن رجلاً أضاع ناساً من هذيل فذهبت جارية لهم تحتطب فأرادها رجل منهم عن نفسها فرمته بفهر فقتلته فرفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال: ذاك قتيل والله لا يودي أبداً. ورجاله ثقات رجال الشيخين.

أصحها أنه كالدفع عن نفسه فإن كان القاصد كافراً وجب الدفع، وكذا إن كان القاصد بهيمة، وإن كان مسلماً بالغاً ففيه الخلاف، وقيل يجب الدفع هنا قطعاً لأن الحق للغير لكن بشرط أن لا يغلب على ظنه هلاك نفسه وقيل لا يجب قطعاً، وحكاه الإمام عن المحققين من علماء الأصول لأن ذلك من وظيفة الولاية دون الآحاد، فعلى هذا في جوازه خلاف والله أعلم.

قال: (وعلى راكب الدابة ضمان ما تتلفه). إذا كان مع الشخص دابة ضمن ما تتلفه من نفس أو مال سواء أتلقت ليلاً أو نهاراً، وسواء كان سائقها أو قائدها أو راكبها، وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو عضها أو ذنبها لأنها تحت يده وعليه تعهدها، وسواء كان الذي مع الدابة مالكة أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً، لشمول اليد، وسواء في ذلك البهيمة الواحدة أو العدد كالإبل المقطورة أو المساقفة، وفي وجه إن كانت مما تساق كالغنم فساقها لا يضمن، وإن كانت مما تقاد فساقها ضمن، والصحيح أنه يضمن الحالين، وبه قطع الجمهور.

واعلم أن ضمان النفس يكون على العاقلة إذا كانت الدية طرعاً، وقول الشيخ [وعلى راكب الدابة] يشمل ما إذا كان وحده، وما إذا كان معه سائق أو قائد وهو كذلك لقوة يده، ولو كان مع الدابة سائق وقائد فالضمان عليهما نصفين، ولو كان يسير الدابة فنخسها إنسان فرمحت وأتلقت شيئاً فالضمان على الناحس على الصحيح، ولو أمسك اللجام فوكبت رأسها فهل يضمن ما تتلفه؟ قولان: ليس في «الروضة»، والرافعي ترجيح، ولو انفلقت الدابة من يد صاحبها وأتلقت شيئاً فلا ضمان عليه لخروجها من يده. قال الإمام: والدابة النزقة التي لا تنضبط بالكبح

والترديد في معاطف اللجام لا تركب في الأسواق ومن ركبها فهو مقصر وضامن لما تتلفه والله أعلم.

[فرع]: إذا كان للدابة التي هي معه ولد سائب فأتلف شيئاً ضمنه والله أعلم.
[فرع]: والدواب المرسل إذا أتلفت زرعاً أو غيره نظر: إن أتلفته نهراً فلا ضمان على صاحبها، وإن أتلفته ليلاً لزم صاحبها الضمان للحديث الصحيح في ذلك^(١)، والفرق من حيث المعنى أن العادة أن أصحاب الزروع والبساتين يحفظونها نهراً، ولا بد من إرسال الدواب للمرعى، والعادة أن الدواب لا تترك منتشرة ليلاً فصاحبها مقصر في الحفظ فيضمن، فلو جرت عادة ناحية بالعكس انعكس الأمر على الصحيح جرياً على العادة واتباعاً لمعنى الخبر والله أعلم.

(١) صحيح. رواه ابن ماجه [٢٣٣٢]، وأحمد (٤٣٥/٥)، من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب أن ابن محبصة الأنصاري أخبره أن ناقة للبراء كانت ضارية دخلت في حائط قوم فأفسدت فيه فكلّم رسول الله ﷺ فيها فقضى أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار وعلى أهل المواشي ما أصابت مواشيهم بالليل. ورواه أحمد (٤٣٦/٥)، والبيهقي (٣٤٢/٨)، من طريق ابن عيينة عن الزهري عن حرام بن محبصة وسعيد بن المسيب به. وإسناده مرسل صحيح رجاله ثقات وحرام بن محبصة ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين، كما في «التقريب». ووصله أبو داود [٣٥٦٩]، وأحمد (٤٣٦/٥)، وابن حبان [٦٠٠٨]، من طريق معمر عن الزهري عن حرام بن محبصة عن أبيه أن ناقة للبراء - الحديث. وله طريق آخر رواه أبو داود [٣٥٧٠]، والنسائي في «الكبرى» [٥٧٨٥]، وأحمد (٢٩٥/٤)، والحاكم (٤٧/٢)، من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن محبصة عن البراء ابن عازب رضي الله عنه به. قال الحاكم: صحيح الإسناد على خلاف فيه بين معمر والأوزاعي فإن معمرًا قال: عن الزهري عن حرام عن أبيه. اهـ. ووافقه الذهبي. ويشهد له ما رواه عبد الرزاق [١٨٤٣٨]، والدارقطني (١٥٦/٣)، من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل سمعناه وهو حديث مرسل، كما قال ابن حزم في «المحلّى» (٤/١١). والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

[فرع]: دخلت بهيمة مزرعة فصاح عليها صاحب الزرع فخرجت إلى زرع الجار، فإن اقتصر على تنفيرها من زرعه لم يضمن، وإن تبعها بعد الخروج من زرعه حتى أوقعها في زرع الغير ضمن، فلو كانت مزرعته مخفوفة بالمزارع لم يجز له إخراجها لأنه لا يجوز له أن يقي ماله بهال الغير، فإن فعل ضمن فعليه أن يتركها ويضمن مالها ما أتلفته والله أعلم.

(تنبيه) جميع ما تقدم من الضمان على صاحب الدابة هو فيما إذا لم يوجد من صاحب المال تقصير، فإن وجد بأن عرضه للدابة أو وضعه في الطريق فلا ضمان على صاحب الدابة والله أعلم.

[مسألة كثيرة الوقوع]: وهي أن الماشي إذا وقع مقدم مداسه على مؤخر مداس غيره وتمزق لزمه نصف الضمان، لأنه تمزق بفعله وفعل صاحبه والله أعلم.

(مسألة أخرى) كذلك إذا كان لشخص قطة تخطف الطيور وتقلب القدور فأتلفت شيئاً ضمنه صاحبها على الصحيح سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً. لأن مثل هذه الهرة ينبغي أن تربط ويكف شرها وكذا الحكم في كل حيوان يولع بالتعدي ولو لم يكن للهرة ونحوها عادة بذلك فلا ضمان على الراجح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها، وهل يجوز قتل الهرة في حال سكونها إذا كانت ضارية؟ فيه وجهان: الراجح لا، لأن ضراوتها عارضة والتحرز منها سهل بالتحفظ، وقال القاضي حسين: تقتل وتلحق بالفواسق والله أعلم.

حكم البغاة

قال: (فصل: ويقاتل أهل البغي بثلاث شرائط: أن يكون في منعة، وأن يخرجوا عن قبضة الإمام وأن يكون لهم تأويل سائق). البغي: الظلم، والباغي في

اصطلاح العلماء: هو المخالف للإمام العدل الخارج عن طاعته بامتناعه من أداء ما وجب عليه أو غيره بالشروط الآتية قال العلماء: ويجب قتال البغاة، ولا يكفرون بالبغي، وإذا رجع إلى الطاعة ترك قتاله وقبلت توبته. قال النووي: وأجمعت الصحابة عليهم السلام على قتال البغاة، فإذا خرج على الإمام طائفة ورامت عزله وامتنعوا من أداء الحقوق فينظر فيهم. إن وجدت فيهم شروط البغاة أجرى حكمهم عليهم وإلا فلا، وللبغاة صفات يتميزون بها عن غيرهم من الخارجين على الإمام: منها أن يكونوا في منعة بأن يكون لهم شوكة وعدد بحيث يحتاج الإمام في ردهم إلى الطاعة إلى كلفة يبذل مال وإعداد رجال أو نصب قتال فإن كانوا أفراداً، ويسهل ضبطهم فليسوا ببغاة، ولا يشترط انفرادهم بموضع من قرية أو صحراء على الراجح عند المحققين، قال الرافعي: وربما يعتبر خروجهم عن قبضة الإمام، وهذا هو الشرط الثاني عند الشيخ.

ومنها أن يكون لهم تأويل يعتقدون بسببه جواز الخروج على الإمام أو منع الحق المتوجه عليهم، فلو خرج قوم عن الطاعة ومنعوا الحق بلا تأويل سواء كان حداً أو قصاصاً أو مالا لله تعالى أو للآدميين عناداً ولم يتعلقوا بتأويل فليس لهم حكم البغاة، وكذا المرتدون، ثم التأويل إن كان بطلانه مقطوعاً به فوجهان: أفقهما لإطلاق الأكثرين أنه لا يعتبر كتأويل المرتدين وشبههم وإن كان بطلانه مظنوناً فهو معتبر، ولهذا قال الشيخ [تأويل سائغ]، ومن الأصحاب من يعبر عن ذلك بتأويل محتمل والكل يرجع إلى معنى فمن ذلك تأويل الخارجين على سيدنا علي عليه السلام حيث تمسكوا باعتقادهم أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه، ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله ومواطنته إياهم، ومن أمثلة التأويل الحامل على منع الحق ما وقع لمانع الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه حيث قالوا: أمرنا بدفع الزكاة إلى من صلاته سكن لنا وهو رسول

الله ﷻ لقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وصلاة غيره ليست سكناً لنا^(١).
ومنها أن يكون لهم متبوع مطاع إذ لا قوة لمن لا تجتمع كلمتهم على مطاع،
إذا عرفت هذا فمن له تأويل بلا شوكة أو شوكة بلا تأويل ليس لهم حكم البغاة
والله أعلم.

قال: (ولا يقتل أسيرهم ولا يغنم مالهم ولا يذفف على جريحهم). قد
عرفت شروط البغاة والكلام الآن في كيفية قتالهم وطريقهم طريق دفع الصائل كما
مر لأن المقصود ردهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، فإذا أمكن الأسر فلا قتل
وإذا أمكن الإثخان فلا تذفيف، فإن التحم القتال خرج الأمر عن الضبط فلو أسر
واحد منهم أو أثخن بالجراحة أو غيرها فلا يقتل الأسير ولا يذفف على الجريح،
والتذفيف تتميم القتل وتعجيله، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يقتل الأسير ويذفف على
الجريح، وحجتنا قوله ﷺ لابن مسعود رضي الله عنه: «يا ابن أم عبد ما حكم من بغى من
أمتي؟» قلت الله ورسوله أعلم. قال: «لا يتبع مدبرهم ولا يجhez على جريحهم ولا
يقتل أسيرهم»^(٢). ودخل الحسين بن علي رضي الله عنه على مروان، فقال: ما رأيت أكرم

(١) لا أصل له. قال أبي بكر رضي الله عنه للأنبي الزكاة مشهور متفق عليه من حديث أبي هريرة، وقد سبق تخريجه
(٣٥٨/١)، وأما هذا السبب فلم أقف له على أصل، كما قال الحافظ في التلخيص (٤٤/٤).
(٢) ضعيف. رواه الحاكم (١٥٥/٢)، والبيهقي (١٨٢/٨)، واليزار [كشف الأستار - ١٨٤٩]، وابن
عدى في «الكامل» (٢٠٩٦/٦)، من طريق كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه به.
وإسناده ضعيف؛ فيه كوثر بن حكيم، وهو متروك، كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرک»، وعبد
الحق في «الأحكام الوسطى» (٧٦/٤)، والحافظ في «البلوغ» (ص: ٢٥٤)، والهيتمي في «المجمع»
(٢٤٣/٦).

من أببك ما إن ولينا ظهورنا يوم الجمل حتى نادى مناديه ألا لا يتبع مدبر ولا يذفف على جريح^(١)، ولأن المقصود كف شرهم لا قتلهم، وتمسك الشافعي رحمه الله في ذلك بالآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩]. وفسر الفيء في الآية بترك القتال، وبالعود إلى الطاعة أو الهزيمة، وقال أيضاً: أمر الله بقتالهم لا بقتلهم، وإنما يقال قاتلوا لمن يقاتل ويقال للمنهزم اقتلوه.

قلت: وكذا يقال للأسير والمثخن إذ لا مقاتلة فيهما إذ هذه الصيغة مفاعلة وضعاً والله أعلم.

وقوله: [ولا يغنم ما لهم] لأنهم مسلمون ولا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب قلب، والآيات والأخبار في ذلك كثيرة والله أعلم.

حكم الردة

قال: (فصل: في الردة. ومن ارتد عن الإسلام استتيب ثلاثاً، فإن تاب وإلا قتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين). الردة في اللغة الرجوع عن الشيء إلى غيره ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْتَدُوا عَلَى أَنْبَارِكُمْ ﴾ [المائدة: ٢١]. وفي الشرع الرجوع عن الإسلام إلى الكفر وقطع الإسلام، ويحصل تارة بالقول

(١) صحيح. رواه سعيد بن منصور [٢٩٤٧]، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن مروان بن الحكم قال: صرخ صارخ لعل ﷺ يوم الجمل: لا يقتلن مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يهتك ستر، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن. وإسناده صحيح رجاله ثقات سوى عبد العزيز بن محمد فهو صدوق روى له البخاري ومسلم، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين صدوق روى له مسلم. قال ابن حزم في «المحل» (١١ / ١٠٠): صحيح عن علي النهي عن قتل الأسراء في الجمل وصفين. اهـ.

وتارة بالفعل وتارة بالاعتقاد وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة فيه مسائل لا تكاد تحصر، فنذكر كل نبذة ما يعرف بها غيره. أما القول فكما إذا قال شخص عن عدوه: لو كان ربي ما عبدته فإنه يكفر، وكذا لو قال: لو كان نبياً ما آمنت به، أو قال عن ولده أو زوجته: هو أحب إلي من الله أو من رسوله، وكذا لو قال مريض بعد أن شفي: لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم استوجبه فإنه يكفر.

وذهب طائفة من العلماء إلى أنه يتحتم قتله لأنه يتضمن قوله نسبة الله تعالى إلى الجور. وقضية هذا التعليل أن يلحق بهذه الصورة ما في معناها لأجل تضمن هذه النسبة. عافانا الله تعالى من ذلك. وكذا لو ادعى أنه أوحى إليه وإن لم يدع النبوة، أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وأنه يعانق الحور العين فهو كفر بالإجماع، ومثل هذا وأشباهه كما يقوله زنادقة المتصوفة قاتلهم الله ما أجهلهم وأكفرهم وأظلم من اعتقدهم، ولو سب نبياً من الأنبياء أو استخف به، فإنه يكفر بالإجماع.

ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الأولين والآخرين رسول الله ﷺ فيقول: خل رسول الله ﷺ يخلصك، ونحو ذلك، ولو قال شخص: أنا نبي، وقال آخر: صدق كفراً، ولو قال لمسلم: يا كافر بلا تأويل كفر، لأنه سمي الإسلام كفراً، وهذا اللفظ كثير يصدر من الترك فليتفطن لذلك، ولو قال: إن مات ابني تهودت أو تنصرت كفر في الحال ولو سأله كافر يريد الإسلام أن يلقيه كلمة التوحيد فأشار عليه بأن يثبت كفر، وكذا إن لم يلقيه التوحيد كفر، ولو أشار على مسلم أن يكفر كفر، ولو قيل له: قلم أظفارك أو قص شواربك فإنه سنة، فقال: لا أفعل وإن كان سنة كفر، قاله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وتبعهم، وقال النووي: المختار أنه لا يكفر إلا أن يقصد استهزاء والله أعلم.

ولو تناول شخصان فقال أحدهما: لا حول ولا قوة إلا بالله فقال الآخر: لا حول ولا قوة لا تغني من جوع كفر، ولو سمع أذان المؤذن فقال: إنه يكذب كفر، ولو قال: لا أخاف القيامة كفر، ولو ابتلى بمصائب فقال: أخذ مالي وولدي وكذا وكذا وماذا يفعل أيضاً وما بقي ما يفعل كفر، ولو ضرب غلامه وولده، فقال له شخص: ألسنت بمسلم، فقال: لا متعمداً، كفر، ولو قال له شخص: يا يهودي أو يا نصراني فقال: لبيك كفر كذا نقله الرافعي وسكت عليه، وقال النووي: في هذا نظر إن لم ينو شيئاً والله أعلم.

ولو قال معلم الصبيان: إن اليهود خير من المسلمين بكثير لأنهم يقضون حقوق معلمي صبيانهم كفر كذا نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وسكت عليه وتبعه النووي.

قلت: وهذا اللفظ كثير الوقوع من الصنائعية والمتعيشة وفي التكفير بذلك نظر ظاهر إذ إخراج مسلم عن دينه بلفظة لها محمل صحيح لا سيما عند القرينة الدالة على أن المراد أن معاملة هذا أجود من معاملة هذا لا سيما إذا صرح بأن هذا مراده أو وقع في لفظ صريح كالمسألة المنقولة والله أعلم.

ولو عطس السلطان أو نحوه من الجبابة فقال رجل: يرحمك الله فقال آخر: لا تقل للسلطان هذا كفر نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وأقرهم، وقال النووي: إنه لا يكفر بمجرد هذا ولو قيل لرجل ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر كذا نقله الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة وأقرهم وتبعه النووي.

قلت: هذه المسألة وأشباهاها كثيرة الوقوع وفي التكفير بذلك نظر لا يخفى، ولو قال مسلم لمسلم: سلبه الله الإيمان هل يكفر؟ أو قال لكافر: لا رزقه الله الإيمان، قال

القاضي حسين عن بعض الأصحاب في مسألة سلب الإيمان: إنه يكفر لأنه رضي بالكفر والجمهور لا يكفر لأنه دعا بتشديد الأمر عليه والعقوبة به لا رضي بالكفر، والله أعلم.

وأما الكفر بالفعل فكالسجود للصنم والشمس والقمر وإلقاء المصحف في القاذورات والسحر الذي فيه عبادة الشمس، وكذا الذبح للأصنام والسخرية باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو وعيده أو قراءة القرآن على ضرب الدف، وكذا لو كان يتعاطى الخمر والزنا ويقدم اسم الله تعالى استخفافاً به فإنه يكفر، ونقل الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة أنه لو شد الزنار على وسطه كفر. قال: واختلفوا فيمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه والصحيح أنه يكفر، ولو شد على وسطه حبلاً فسئل عنه فقال: هذا زنار فالأكثر على أنه يكفر وسكت الرافعي على ذلك، وقال النووي: الصواب أنه لا يكفر إذا لم يكن له نية وما ذكره النووي ذكره الرافعي في أول الجنايات في الطرف الرابع ما حاصله موافقة النووي.

وإن لبس زي الكفار بمجرد لا يكون ردة، ونقل الرافعي عن أصحاب أبي حنيفة أن الفاسق إذا سقى ولده خمرأ فنتر أقرباؤه الدراهم والدنانير فإنيهم يكفرون وسكت الرافعي عليه، وقال النووي: الصواب أنهم لا يكفرون.

ولو فعل فعلاً أجمع المسلمون على أن لا يصدر إلا من كافر، وإن كان مصرحاً بالإسلام مع فعله كالسجود للصليب أو المشي إلى الكنائس مع أهلها بزيم من الزناير وغيرها فإنه يكفر، ولو صلى شخص بغير وضوء متعمداً أو في ثوب نجس أو إلى غير القبلة هل يكفر؟ قال النووي: مذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يكفر إن لم يستحله، والله أعلم.

وأما الكفر بالاعتقاد فكثير جداً: فمن اعتقد قدم العالم أو حدوث الصانع أو اعتقد نفي ما هو ثابت لله تعالى بالإجماع أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان والاتصال والانفصال كان كافراً، أو استحل ما هو حرام بالإجماع، أو حرم حلالاً بالإجماع أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفر، أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة كفر كذا ذكره الرافعي والنووي. هذا لكن هنا تنبيه هو أن المجسمة ملتزمون بالألوان والاتصال والانفصال وكلام الرافعي في كتاب الشهادات يقتضي أن المشهور أنا لا نكفرهم وتبعه النووي على ذلك إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من «شرح المذهب» بتكفير المجسمة.

قلت: وهو الصواب الذي لا محيد عنه إذ فيه مخالفة صريح القرآن، قاتل الله المجسمة والمعطلة ما أجرأهم على مخالفة من: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وفي هذه الآية رد على الفرقتين والله أعلم.

ومن استحل الخمر أو لحم الخنزير أو الزنا أو اللواط أو أن السلطان يجلل أو يحرم ككثير من الظلمة يعتقد أن السلطان إذا غضب على أحد وأنعم على آخر من دونه من ماله أنه يحل له ذلك ويدخل على الأموال والأبضاع مستحلاً له بإذن السلطان، وكذا من استحل المكوس، ونحو ذلك مما هو حرام بالإجماع.

والرضا بالكفر كفر، والعزم على الكفر كفر في الحال وكذا لو تردد هل يكفر كفر في الحال، وكذا تعليق الكفر بأمر مستقبل كفر في الحال، ولو قال شخص لخطيب أو واعظ: أريد الإسلام فلقني كلمة الشهادة فقال: اقعد حتى أفرغ وألقنك كفر في الحال ولو تمنى شخص أن لا يحرم الله الخمر أو لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر، بخلاف ما لو تمنى أن لا يحرم الله الظلم والزنا وقتل

النفس بغير حق فإنه يكفر، والضابط فيه أن ما كان حلالاً في زمان فتمنى حله لا يكفر والله أعلم.

[فرع]: ارتكاب كبائر المحرمات ليس بكفر ولا يسلب اسم الإيمان، والفاسق إذا مات ولم يتب لا يخلد في النار والله أعلم.

إذا عرفت هذا، فمن ثبتت رده فهو مهدور الدم، لأنه أتى بأفحش أنواع الكفر، وأغلظها حكماً. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ إلى قوله: ﴿خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وهل تستحب توبته أو تجب قولان: أحدهما تستحب لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١). والصحيح أنها تجب لما روت عائشة رضي الله عنها: أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر رسول الله ﷺ أن تستتاب، فإن تابت وإلا قتل^(٢). ولأن الأغلب في الردة أن تكون عن شبهة عرضت فلم يجز القتل قبل كشفها، والاستتابة منها كأهل الحرب فإننا لا نقتلهم إلا بعد بلوغ الدعوة وإظهار المعجزة، وقيل لا يقبل إسلام الزنديق وهو الذي يخفي الكفر ويظهر الإسلام. قال الروياني: والعمل على هذا، وقيل إن كان من المنتاهين في الخبث كدعاة الباطنية لا تقبل توبته ورجوعه إلى الإسلام ويقبل من عوامهم، وقيل إن أخذ ليقتل لم تقبل توبته، وإن جاء ابتداء تائباً وظهرت أمارات الصدق قبلت، وقيل إن تكررت منه

(١) رواه البخاري [٦٩٢٢]، وأبو داود [٤٣٥١]، والترمذي [١٤٥٨]، والنسائي (٩٦/٧)، وابن ماجه [٢٥٣٥]، وأحمد (٢٨٢/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ضعيف. رواه الدارقطني (١١٨/٣)، من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه عن محمد بن عبد الملك الأنصاري عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها. وإسناده ضعيف فيه محمد بن إسماعيل بن عياش، عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع، وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذا منهم، فإن شيخه من المدنيين. والحديث ضعفه البيهقي (٢٠٣/٨).

الردة لم تقبل توبته، والصحيح الذي نص عليه الشافعي، وبه قطع العراقيون أنها تقبل توبته بكل حال وهل يمهل؟ قيل نعم ويكون ثلاثاً، لأنه قدم رجل على عمر رضي الله عنه من الشام، فقال له: هل من معرفة خبر؟ قال: نعم رجل كفر بعد إسلامه فقتلناه، فقال عمر: هلا حبستمونه في بيت ثلاثاً، اللهم لم أحضر ولم آمرهم ولم أرض إذ بلغني، اللهم إني أبرأ إليك من دمه^(١). والصحيح أنه يستتاب في الحال لحديث عائشة رضي الله عنها وغيره، ولأنه حد فلم يؤخر كسائر الحدود، فإن تاب قبلت توبته لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٢)، وغير ذلك من الآيات والأخبار، وإلا قتل لقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» - الحديث^(٣)، وإذا قتل فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين لأنه كافر لا حرمة له، والله أعلم.

(١) ضعيف. رواء مالك (ص: ٤٥٩)، وعنه الشافعي (بدائع المتن - ٢/٢٨١)، ومن طريقه البيهقي (٢٠٦/٨)، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن أبيه به. وإسناده ضعيف منقطع فيه محمد بن عبد الله القاري لم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال، وهو من اتباع التابعين. وقد وصله الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/١٢٠)، فقال: عن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن جده به. لكن الإسناد ضعيف لجهالة حال محمد بن عبد الله القاري.

(٢) وهو الحديث قبل السابق.

(٣) رواء البخاري [٢٩٤٦]، ومسلم [٢١]، وأبو داود [٢٦٤٠]، والترمذي [٢٦٠٦]، والنسائي (٥/٦)، وابن ماجه [٣٩٢٧]، وأحمد (٥٢٨/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله. ورواه البخاري [٣٩٢]، وأبو داود [٢٦٤١]، والترمذي [٢٦٠٨]، حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) سبق تخريجه (٢/٢٠٨).

حكم تارك الصلاة

قال: (وتارك الصلاة إن تركها غير معتقد لوجوبها فحكمه حكم المرتد، وإن تركها معتقداً لوجوبها فيستتاب، فإن تاب وإلا قتل حداً، وحكمه حكم المسلمين). إذا امتنع شخص من فعل الصلاة نظر إن كان لكونه منكراً لوجوبها وهو غير معذور لعدم إسلامه ومخالطة المسلمين كفر لأنه جحد أصلاً مقطوعاً به، ولا عذر له فيه فتضمن جحده تكذيب الله تعالى ورسوله، ومن كذبهما فقد كفر، ويقتل لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١). رواه البخاري، وحكمه حكم المرتد فيما تقدم، وإن تركها وهو يعتقد وجوبها إلا أنه تركها تكاسلاً حتى خرج الوقت فهل يكفر؟ قيل نعم لقوله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»^(٢). رواه مسلم. وأخذ به خلائق: منهم علي بن أبي طالب عليه السلام والسيد الجليل عبد الله بن المبارك، وكذا إسحاق بن راهويه، وهو رواية عن الإمام أحمد.

والصحيح وبه قال الجمهور أنه لا يكفر لقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق»^(٣)، ولقوله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه وأن الجنة حق، وأن النار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل»^(٤). رواه الشيخان، ولأن الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح، والحديث

(١) سبق تخريجه (٢/٢٨٨)

(٢) رواه مسلم [٨٢]، وأبو داود [٤٦٧٨]، والترمذي [٢٦٢٠]، والنسائي [٤٦٤]، وابن ماجه [١٠٧٨]، وأحمد [١٤٥٦١]، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه (٢/٢٠٨)

(٤) رواه البخاري [٣٤٢٥]، ومسلم [٢٨]، وأحمد [٢٢١٦٧]، من حديث عبادة رضي الله عنه.

الذي استدل به من قال بالتكفير محمول على جاحد الوجوب، فعلى الصحيح يستتاب لأنه ليس بأسوأ حالاً من المرتد، فإن تاب، وتوبته أن يصلي وإلا قتل بضرب عنقه على المذهب لقوله ﷺ: «فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة»^(١). وقيل يضرب بالخشب إلى أن يموت، وقيل ينخس بحديدة إلى أن يصلي أو يموت، فإذا مات غسل وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين لأنه مسلم، وقيل لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرفع نعشه ويطمس قبره إهانة له بإهماله هذا الفرض الذي هو شعار ظاهر في الدين والله أعلم.

[فرع]: تارك الوضوء والغسل يقتل على الصحيح، ولو ترك الجمعة وقال: أنا أصلي الظهر ولا عذر له قال الغزالي: لا يقتل لأن لها بدلاً وتسقط بالأعذار، وجزم الشاشي بأنه يقتل ورجحه النووي واختاره ابن الصلاح والله أعلم.



(١) رواه مسلم [١٩٥٥]، وأبو داود [٢٨١٥]، والترمذي [١٤٠٩]، والنسائي (٩٩/٧)، وابن ماجه [٣١٧٠]، وأحمد (١٢٣/٤)، من حديث شداد بن أوس ؓ مرفوعاً: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» - الحديث.

كتاب الجهاد

الجهاد فرض على الكفاية، لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ - الآية [النساء: ٩٥]، وغير ذلك، ولأنه لو كان فرض عين لتعطلت المعاش والمزروعات وخربت البلاد، نعم قد يعرض ما يوجب ذلك على كل أحد كما سنذكره إن شاء الله تعالى، فإذا قام بالجهاد من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي، لأن هذا شأن فروض الكفايات.

ثم الكفاية تحصل بشيئين: أحدهما شحن الثغور بجماعة يكفون من بإزائهم من العدو، فإن ضعفوا وجب على كل من وراءهم من المسلمين أن يمدوهم بمن يتقوون به على قتال عدوهم. والثاني أن يدخل الإمام دار الكفار غازياً بنفسه أو يبعث جيشاً ويؤمر عليهم من يصلح لذلك، فلو امتنع الكل من القيام بذلك حصل الإثم، لكن هل يعم الجميع أم يختص بالذين يدنون إليه؟ فيه وجهان: المذكور في الحاوي للماوردي وتعليق القاضي أبي الطيب أنه يأثم الكل، وصحح النووي أنه يأثم كل من لا عذر له.

واعلم أنه يستحب الإكثار من الجهاد للآيات والأخبار الواردة في ذلك وأقل ما يجب في السنة مرة لأنه ﷺ لم يتركه منذ أمر به في كل سنة. والافتداء به واجب، ولأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿أُولَٰئِكَ يَرْقُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]. قال مجاهد: نزلت في الجهاد ولأنه فرض يتكرر، وأقل ما يجب التكرر في كل سنة مرة كالصوم والزكاة، فإن دعت الحاجة إلى أكثر من مرة في السنة وجب لأنه فرض كفاية، فيقدر بقدر الحاجة والله أعلم.

قال: (وشروط وجوب الجهاد سبعة: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والصحة والطاقة على القتال). قد علمت مما مر أن الجهاد فرض كفاية، وأنه لا يجب إلا على مسلم بالغ عاقل حر ذكر مستطيع، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات فهو من أهل فرض الجهاد بالاتفاق، أما الكافر فلا جهاد عليه لأن الشخص لا يخاطب بقتل نفسه، وأما الصبي فلقوله تعالى: لَيْسَ ﴿عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ - الآية [التوبة: ٩١]، قيل المراد بالضعفاء الصبيان لضعف أبدانهم، وقيل المجانين لضعف عقولهم، وللخبر المشهور: «رفع القلم عن ثلاثة»، منهم الصبي والمجنون^(١). ولأنه روى زيد بن ثابت ورافع بن خديج والبراء بن عازب وابن عمر رضي الله عنهم يوم بدر واستصغروهم^(٢)، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ولم يجزني في القتال، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني^(٣).

(١) سبق تخريجه (٢٠٥ / ١)

(٢) روى البخاري [٣٩٥٦]، وأحمد [١٨١٥٩]، من حديث البراء رضي الله عنه قال: استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر - الحديث. وروى البخاري في التاريخ الصغير (١ / ١٢٠)، من طريق ابن إسحاق حدثنا الزهري عن عروة بن الزبير: رد النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نفراً استصغروهم فيهم عبد الله بن عمر، ابن أربعة عشر، وأسامة بن زيد، والبراء بن عازب، وعرابة بن أوس، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، ورافع بن عدي، فتناول له رافع فأذن له فصار معهم، وخلف بقيتهم حرس للذراري والنساء. وإسناده حسن مرسلاً.

(٣) رواه البخاري [٤٠٩٧]، ومسلم [١٨٦٨]، وأبو داود [٢٩٥٧]، والترمذي [١٣٦١]، والنسائي [١٢٧ / ٦]، وابن ماجه [٢٥٤٣]، وأحمد (١٧ / ٢).

وأما الحرية فاحتراز عن الرق فلا جهاد على رقيق لقوله تعالى: ﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ٤١] فلم يتوجه له الخطاب لأنه لا مال له، فدخل في قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ ﴾ [التوبة: ٩١]، وروى جابر رضي الله عنه أن عبداً قدم فبايع رسول الله ﷺ فبايعه على الإسلام والجهاد، فقدم صاحبه فأخبر أنه مملوكه فاشتراه رسول الله ﷺ منه بعبدين فكان بعد ذلك إذا أتاه من لا يعرفه يبايعه سألته أحر هو أم مملوك، فإن قال حر بايعه على الإسلام والجهاد، وإن قال: عبد بايعه على الإسلام، دون الجهاد^(١). ولأنه لا يسهم له ولو كان من أهل فرض الجهاد لأسهم له، والمدير والمكاتب والمبعض كالقن.

وأما الذكورة، فاحتراز عن الأنوثة، فلا يجب الجهاد على المرأة، لقوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٍ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]. وإطلاق المؤمنين لا يدخل فيه النساء عند الشافعي إلا بدليل، وسئلت عائشة رضي الله عنها عن الجهاد فقالت: جهادهن الحج.

وأما الاستطاعة فاحتراز عمن لا يستطيع كالمرضى، والأعمى، والأعرج، لأنهم لا يقدر على الجهاد، ولهذا أنزل الله تعالى فيهم: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ﴾ - الآية [الفتح: ١٧]. وسورة الفتح نزلت في الجهاد بالاتفاق، ولا يجب على مقطوع الرجل واليد، فإن قطع بعضها فإن كان الأقل وجب أو الأكثر فلا. قاله الماوردي، ولا يجب على الفقير الذي لا يجد ما ينفق على نفسه وعياله، أو لا يجد ما يحمل عليه وهو على مسافة القصر، وإن قدر على

(١) رواه مسلم [١٦٠٢]، والترمذي [١٢٣٩]، والنسائي [٤١٨٤]، وابن ماجه [٢٨٦٩]، وأحمد [١٤٣٥٨].

المشي لقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾. ولو كان العدو دون مسافة القصر لم يشترط وجود الراحلة إن قدر على المشي، ويشترط في هذه الحالة وجدان النفقة إلا أن يكون العدو بباب بلده والله أعلم.

ثم هذا كله إذا لم يطأ الكفار بلد المسلمين، فإن وطؤوها وغشوا المسلمين وعلم كل واقف عليه من الكفار أنه إن أخذه قتله فعليه أن يتحرك ويدفع عن نفسه بما أمكن، يستوي في ذلك الحر والعبد والمرأة والأعمى والأعرج والمريض، ولأنه قتال دفاع عن الدين لا قتال غزو فلزم كل مطيق والله أعلم.

قال: (ومن سبي من الكفار يكون على ضربين: ضرب يكون رقيقاً بنفس السبي، وهم النساء والصبيان، وضرب لا يرق بنفس السبي، وهم الرجال البالغون، والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء: القتل والاسترقاق والمن والفدية بالمال أو بالرجال يفعل من ذلك ما فيه المصلحة). يحرم قتل نساء الكفار وصبيانهم، وكذا المجانين إلا أن يقاتلوا لأنه ﷺ نهى عن قتلهم، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ مر في بعض غزواته فوجد امرأة مقتولة فأنكر النبي ﷺ قتل النساء والصبيان^(١). رواه الشيخان، فإذا سبي صبي رق بالأسر لأنه ﷺ كان يقسم السبي كما يقسم المال. وحكم المجنون كالصبي، صرح به القاضي حسين، وإن كان المسيبي امرأة رقت بالأسر لأنه ﷺ كان يقسم السبي كما يقسم المال^(٢)، قال الماوردي:

(١) رواه البخارى [٣٠١٥]، ومسلم [١٧٤٤]، وأبو داود [٢٦٦٨]، والترمذى [١٥٦٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٦١٨]، وابن ماجه [٢٨٤١]، وأحمد (٢٢/٢)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) حسن. رواه أبو داود [٣٩٣١]، وأحمد (٢٧٧/٦)، وابن حبان [٤٠٥٤]، والحاكم (٢٦/٤)، من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق فى سهم ثابت بن قيس - الحديث. وإسناده حسن رجاله ثقات غير محمد بن إسحاق فإنه صدوق يدلّس إلا أنه صرح بالتحديث فى رواية أحمد وابن حبان.

هذا في الكتابية، فإن كانت مما لا كتاب لها كالدهرية وعبدية الأوثان فإن امتنعت من الإسلام قتلت عند الشافعي. قال ابن الرفعة: يظهر أن يجيء فيها ما سنذكره في الأسير، وإن أسر حر مكلف من أهل القتال، فللإمام أو أمير الجيش كما قاله الماوردي وغيره أن يختار ما فيه المصلحة من القتل أو الاسترقاق عربياً كان، أو أعجمياً ممن له كتاب أو ممن لا كتاب له، والمن والمفاداة بهال المأسور أو غيره أو بمن أسر من المسلمين. ودليل جواز القتل إذا رآه مصلحة، ككونه شجاعاً أو ذا رأي قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا كَلْتُمَا﴾ [التوبة: ٥]، وقتل رسول الله ﷺ عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث صبراً يوم بدر^(١).

ودليل الاسترقاق إذا رآه مصلحة لكونه كثير العمل ولا رأي له ولا شجاعة، أنه ﷺ استرق بني قريظة، وبني المصطلق، وهوازن. وادعى القاضي أبو الطيب الإجماع على ذلك.

ودليل جواز المن بكونه مائلاً إلى الإسلام، أو ذا مال، أو شرف، قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]. ومن رسول الله ﷺ يوم بدر على أبي العاص بن الربيع^(٢)، ومن على أبي عزة الجمحي على أن لا يقاتله، فقلت فقاتله في أحد

(١) ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٣٧٢/١٤)، وأبو داود في «المراسيل» [٣٥٩]، من حديث سعيد بن جبير مرسلاً. ورواه البيهقي (٦٤/٩)، من طريق الشافعي قال: أنبأنا عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله ﷺ أسر النضر بن الحارث العبدى يوم بدر، وقتله بالبادية أو الأثيل صبراً، وأسر عقبة بن أبي معيط فقتله صبراً، وإسناده ضعيف لإعضاله.

(٢) حسن. رواه أبو داود [٢٦٩٢]، وأحمد (٢٧٦/٦)، والحاكم (٢٣٦/٣)، من طريق محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة رض، وفيه قال رسول الله ﷺ: «إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها وتردوا عليها الذي لها» فقالوا: نعم - الحديث. وإسناده حسن، رجاله ثقات غير محمد بن إسحاق فإنه صدوق يدلّس، لكنه صرح بالتحديث في رواية أحمد والحاكم.

فأسر فقتله رسول الله ﷺ بيده^(١)، وأسر المسلمون ثمانية بن أثال الحنفي وربطوه بسارية في المسجد فأطلقه رسول الله ﷺ^(٢) وفادى أهل بدر بالأموال^(٣)، وقال القاضي حسين: يخير في خصلة خامسة، وهو تخليده في السجن إلى أن يرى فيه رأيه، والله أعلم.

[فرع]: لو كان المأسور عبداً فلا يجري فيه التخير بل يتعين استرقاقه، فلو رأى أن يمن عليه لم يجز إلا برضا الغانمين، وفي «الحاوي» للهاوردي أنه لو رأى أن يفادى به أسرى من المسلمين ويعوض عنه الغانمين جاز، وفي «المهذب» أنه لو رأى قتله، قتله وضمنه للغانمين لأنه مال، ويجوز استرقاق بعض الشخص على الصحيح والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه البيهقي (٦٥/٩)، من طريق محمد بن عمر، عن محمد بن عبد الله عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: أمن رسول الله ﷺ من الأسارى يوم بدر أبا عزة عبد الله بن عمرو بن عبد الجمحي - الحديث. وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك كما في «التقريب»، وضعف إسناده الحافظ في «التلخيص» (١٠٩/٤)، ورواه البيهقي (٣٢٠/٦)، من حديث أبي هريرة ؓ بنحوه، وقال: هذا إسناده فيه ضعف، وهو مشهور عند أهل المغازي. اهـ.

(٢) رواه البخاري [٤٣٧٢]، ومسلم [١٧٦٤]، وأبو داود [٢٦٧٩]، وأحمد (٤٥٢/٢)، من حديث أبي هريرة ؓ قال: بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثامة بن أثال - الحديث.

(٣) صحيح. رواه أبو داود [٢٦٩١]، والنسائي في «الكبرى» [٨٦٦١]، والحاكم (١٤٠/٢)، والبيهقي (٦٨/٩)، من طريق شعبة عن أبي العنيس، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمئة. ورجاله ثقات غير أبي العنيس عبد الله بن مروان فإنه مقبول كما في «التقريب»، ووثقه ابن حبان. قال الحاكم. صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي. ورواه الطبراني في «الكبير» [١٢١٥٤]، من طريق معمر عن قتادة، عن مقسم عن ابن عباس ؓ، وإسناده حسن؛ رجاله ثقات غير مقسم بن بجرة مولى عبد الله بن الحارث، فإنه صدوق يرسل، كما في «التقريب». وله شواهد منها ما رواه مسلم [١٧٦٣]، وأحمد (١٣٠/١)، من حديث عمر بن الخطاب ؓ، ومنها ما رواه البخاري [٣٠٤٩]، من حديث أنس ؓ. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

قال: (ومن أسلم قبل الأسر أحرز ماله ودمه وصغار أولاده). من أسلم من الكفار قبل أسرهم والظفر به عصم دمه وماله، كما نص عليه الشارع ﷺ: «إذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم»^(١). سواء أسلم وهو محصور، وقد قرب الفتح، أو أسلم حال أمنه. وسواء أسلم في دار الحرب أو الإسلام لإطلاق الخبر، ويعصم أيضاً أولاده الصغار عن السبي، ويحكم بإسلامهم تبعاً له، والحمل كالمنفصل فلا يسترق ويتبع أمه، وهل يعصم إسلام الجد ولد ابنه الصغير؟ فيه أوجه الصحيح نعم، والمجنون من الأولاد كالصغار، وإن كان بالغاً عاقلاً، ثم جن عصم أيضاً على الصحيح، وكذا لو أسلمت المرأة قبل الظفر بها عصمت نفسها ومالها وأولادها الصغار، وفي أولادها الكبار قول، وهو شاذ مردود.

وقول الشيخ [وصغار أولاده] احترز به عن الأولاد البالغين العقلاء فلا يعصمهم إسلام الأب لاستقلالهم بالإسلام، وقضية كلام الشيخ أن إسلامه لا يعصم زوجته عن الاسترقاق وهو كذلك على المذهب، ونص عليه الشافعي والله أعلم.

قال: (ويحكم للصبي بالإسلام عند وجود ثلاثة أسباب: أن يسلم أحد أبويه، أو يسبى منفرداً عن أبويه، أو يوجد لقيطاً في دار الإسلام). الإسلام صفة كمال وشرف، «يعلو ولا يعلى عليه»^(٢)، كما قاله ابن عباس ذكره البخاري في

(١) سبق تخريجه (٢/٢٨٩).

(٢) حسن. رواه الدارقطني (٣/٢٥٢)، والبيهقي (٦/٢٠٥)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/٦٥)، والرويانى في «المسند» [٧٨٣]، وخليفة بن خياط في «المسند» [٣٩]، من طريق حشر بن عبد الله بن حشر بن عائذ بن عمرو المزني عن أبيه، عن جده، عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً به. وإسناده ضعيف؛ فيه عبد الله بن حشر وأبوه وهما مجهولان، كما قال الدارقطني في (نصب الراية - ٣/٢١٣). ويشهد له ما رواه بخشل في «تاريخ واسط» (ص: ١٥٥)، من حديث =

صحيحه. وإيزيد ولا ينقص^(١)، كما قاله رسول الله ﷺ رواه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وإذا كان كذلك ناسب أن يحكم بإسلام الصبي تبعاً للساي، قال الشيخ أبو حامد: وهذا بالإجماع، وعلته أن الصبي لا يستقل بنفسه إذا لا حكم لكلامه فيتبع الساي، لأنه كالأب في الحضانه، وقال إمام الحرمين: السبي قلبه عما كان عليه قلباً كلياً. فإنه كان محكوماً بحريته وباستقلاله إذا بلغ، والآن قد استرق بالسبي حتى كأنه عدم وافتتح له وجود، وقيل يبقى محكوماً بكفره، لأن يده يد مالك فأشبهت يد المشتري والصحيح الأول، وعلى هذا هل يحكم بإسلامه ظاهراً فقط أم ظاهراً وباطناً؟ وجهان. فإذا بلغ ووصف بالكفر أقر على الأول دون الثاني، ولو كان الساي ذمياً لم يحكم بإسلام الصبي المسي على الصحيح، ولو كان الساي مجنوناً أو مراهقاً حكم بإسلام المسي تبعاً أيضاً، حكاه البغوي.

= معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «الإيمان يعلو ولا يعلو عليه». وإسناده ضعيف، فيه عمران بن أبان وهو ضعيف، كما في «الميزان». والحديث حسن بشاهده، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (٢٢٠/٣). وقد ورد موقوفاً رواه البخاري تعليقاً في كتاب الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه؟، ووصله الطحاوي في «شرح المعاني» (٢٥٧/٣)، وابن زنجويه في «الأموال» [٥٠٦]، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً بلفظ: الإسلام يعلو ولا يعلو. وإسناده صحيح، كما قال الحافظ في «الفتح» (٤٢١/٩)..

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢٩١٢]، وأحد (٢٣٠/٥)، والحاكم (٣٤٥/٤)، والبيهقي (٢٩٤/٦)، من طريق عبد الله بن بريدة أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر يهودي ومسلم فورث المسلم منهما وقال حدثني أبو الأسود أن رجلاً حدثه أن معاذاً حدثه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص - الحديث. وإسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم. وأعله البيهقي بهذه العلة فقال: وهذا رجل مجهول، فهو منقطع. وقال الحافظ في الفتح (٤٣/١٢) بعدما ذكر تصحيح الحاكم له: وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ، ولكن سماعه منه ممكن.

هذا حكم السابي، وأما إذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق فهو مسلم، ويعلو ولا يعلى عليه، ولأنه إذا تبع السابي في الإسلام فتبعته لأحد أبويه أولى للبعضية.

ومن الأسباب الذي يحكم بها بإسلام الصغير أن يوجد لقيطاً بدار الإسلام تغليبا للإسلام والدار، لأنه يعلو ولا يعلى عليه، ولقوله ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» - وفي لفظ: «أو يشركانه»، فقال رجل: أرأيت يا رسول الله لو مات قبل ذلك فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(١). رواه الشيخان.

واعلم أن الحكم بإسلام اللقيط لا يختص بدار الإسلام، بل لو كانت دار كفر وفيها مسلمون، بل مسلم أسير أو تاجر أو وجد لقيط هناك فإننا نحكم بإسلامه على الأصح، لأن الإسلام يزيد ولا ينقص.

واعلم أن من حكمنا بإسلامه بالدار لو جاء ذمي وأقام بيعة مقبولة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر، لأن البيعة أقوى من الدار ولو اقتصر على الدعوى فالمذهب أنه لا يتبعه في الكفر والله أعلم.

وقد يؤخذ من كلام الشيخ أن الصبي لا يصح إسلامه استقلالاً وهو كذلك على الصحيح، وإن كان مميزاً لأنه لا عبارة له، ولهذا لا يصح كفره ولا يقع طلاقه ولا ينفذ عتقه وبيعه وجميع معاملاته والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٦٥٩٩]، واللفظ له، ومسلم [٢٦٥٨]، وأبو داود [٤٧١٤]، والترمذي [٢١٣٨]، وأحمد [٧٢٩٦]، من حديث أبي هريرة ؓ. ولفظ: «أو يشركانه»، ورد في رواية الترمذي، وأحمد.

قال: (فصل: ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه. وتقسم الغنيمة بعد ذلك فيعطى أربعة أخماسها لمن شهد الواقعة للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم). من غرر بنفسه وهو من أهل السهمان في قتل كافر ممنوع في حال القتال استحق سلبه سواء شرط له الإمام ذلك أم لا لقوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه»^(١) رواه الشيخان وغيرهما، وروى أبو داود أنه ﷺ قال: «من قتل كافراً فله سلبه»، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم^(٢).

ولا فرق بين أن يقتله مبارزة أو انغمر في الصف فقتله أو جاءه من ورائه وهو يقاتل فقتله، لأن أبا قتادة ؓ قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فاستدرت حتى أتته من ورائه فضربته على جبل عاتقه ضربة فأقبل علي فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسلني، إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه» فقممت فقصصت القصة، فقال رجل: صدق يا رسول الله، قال: فأعطه فأعطانيه فابتعت به مخرفاً في بني سلمة فإنه أول مال تأثله في الإسلام^(٣). المخرف بفتح الميم البستان وبكسرهما ما يجنى فيه الثمار.

وفي معنى القتل ما إذا أزال كفاية شره بأن أثخنه أو أزال امتناعه بعمي أو قطع يديه ورجليه، أو يده ورجله في الأظهر لا قطع يد أو رجل، ولو أسره استحق سلبه

(١) هو الحديث بعد الآتي.

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٧١٨]، وأحمد [١٢٣/٣]، وابن حبان [٤٨٣٨]، والحاكم [٣/٣٥٣]، من طريق حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ؓ به. وإسناده صحيح على شرط مسلم، كما قال الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) رواه البخاري [٣١٤٢]، ومسلم [١٧٥١]، وأبو داود [٢٧١٧]، والترمذي [١٥٦٢]، وأحمد [٢٢١٠١].

في الأظهر لأنه كفى شره ولو لم يكن من أهل السهمان إلا أنه من أهل الرضخ كالعبد والصبي والمرأة، وكذا الكافر وحضر بإذن الإمام فإنه يستحق السلب على الأصح إلا الكافر على المذهب، ولو اشترك جماعة في قتل واحد اشتركوا في سلبه. والسلب هو ما على القتل من ثياب وخف وآلات حرب كدرع ومغفر وسلاح ومركوب يقاتل عليه أو ماسكاً عنانه ويقاثل راجلاً وما على المركوب من سرج ولجام ومقود وغيرها، وكذا طوق وسوار ومنطقة وهميان ونفقة فيه وجنية يقاد معه في الأظهر لا حقبة مشدودة على الفرس وما فيها من دراهم وأمتعة على المذهب ولا ثياب وأمتعة خلفه في الخيمة.

فإذا أخذ السلب فلا يخمس على المذهب، ثم بعده يخرج الإمام أو نائبه المؤمن اللازمة كأجرة حمال وحافظ وغيرهما، ثم يجعل الباقي خمسة أقسام متساوية^(١)، ويأخذ خمس رقاع يكتب على واحدة لله أو للمصالح وعلى أربع للغانمين ويدرجها في بنادق من طين ويخرج لكل قسم رقعة بعد الخلط، فمن خرج عليه أسهم الله تعالى جعله بين أهل الخمس على خمسة، ومنه يكون النفل في الأصح، ويقسم الباقي على الغانمين لقول تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ -

(١) صحيح. رواه أحمد (٧١/٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٨١/٣)، من طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء ثم يسهم فيها، فما كان لرسول الله ﷺ فهو له يتخير. ورجاله ثقات غير ابن لهيعة فهو صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، كما في «التقريب». ورواه الطحاوي (٢٨١/٣)، من طريق عبد الله ابن المبارك، عن ابن لهيعة به. وابن المبارك عن روى عن ابن لهيعة قبل الاختلاط، كما في «تهذيب الكمال». ويشهد له ما رواه الطحاوي (٣٠١/٣)، والبيهقي (٣٢٤/٦)، من طريق عبد الله بن شقيق، عن رجل من بلقين قال: أتيت النبي ﷺ وهو بوادي القرى وهو يعرض فرساً فقلت: يا رسول الله ما تقول في الغنيمة؟ قال: «الله خمسها، وأربعة أخماس للجيش» - الحديث. وصحح إسناده ابن كثير في «التفسير» (٣١٢/٢).

الآية [الأنفال: ٤١]. فإذا خرج سهم الخمس صار الباقي للغانمين، وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿وَوَرِّقَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، أي ولأبيه الباقي. فيعطي للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم، لأنه ﷺ فعل ذلك يوم خيبر^(١). رواه ابن ماجه، وفي رواية لأبي داود: سهم للراجل، ولل فارس ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له. وفي لفظ البخاري: جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً. وفي رواية ابن عمر أنه ﷺ قسم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً^(٢). رواه البخاري ومسلم. وفسره نافع مولى ابن عمر، فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم^(٣).

والمراد بالفارس هنا من حضر الوقعة وهو من أهل فرض القتال بفرس يقاتل عليه مهيناً للقتال سواء كان عتيقاً أو برذوناً أو هجيناً أو مقرفاً سواء قاتل عليه أم لا لعدم الحاجة إليه، وكذا لو قاتل على حصار حصن أسهم لفرسه، لأنه أعده ليلحق به أهل الحصن لو هربوا وكذا لو قاتل في البحر يسهم لفرسه، لأنه ربما انتقل إلى البر فقاتل عليه، نص عليه الشافعي في الأم، وحمله ابن كج على ما إذا قربوا من

(١) صحيح. رواه البيهقي (٢٩٣/٦)، من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه وفيه: للفرس سهمان، ولصاحبه سهم وللراجل سهم. وإسناده صحيح، صحيفة علي بن أبي طلحة في التفسير صحيحة الإسناد، كما قال الحافظ في «الفتح» (٤٤١/٨). والحديث رواه أبو يعلى [٢٥٢٨]، من طريق محمد بن فضيل عن حجاج بن أرطاة عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه به. وفيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس ويشهد له حديث ابن عمر رضي الله عنه الآتي. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

(٢) رواه البخاري [٢٨٦٣، ٤٢٢٨]، ومسلم [١٧٦٢]، وأبو داود [٢٧٣٣]، والترمذي [١٥٥٤]، وابن ماجه [٢٨٥٤]، وأحمد (٢/٢).

(٣) ورد هذا اللفظ في رواية البخاري [٤٢٢٨]، في الحديث السابق.

الساحل، واحتمل أن يخرج ويركب، أما إذا لم يحتمل الحال الركوب فلا معنى لإعطاء الفرس ونحوه والله أعلم.

قال: (ولا يسهم إلا لمن استكملت فيه خمس شرائط، الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة، فإن اختل شرط من ذلك رخص له^(١) ولم يسهم) لا سهم هؤلاء لأنهم ليسوا من أهل فرض الجهاد، وأما الرخص فلفعله ﷺ. أما الكفار إذا حضروا بإذن الإمام فإنه يرخص لهم إذا لم يستأجروا، لأنه ﷺ استعان بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم^(٢). فإن حضر بغير إذن الإمام لم يرخص له على الأصح، لأنه متهم في موالاته أهل دينه بل للإمام تعزيره إن رأى ذلك، وأما الصبي فإنه يرخص له سواء أذن له الإمام أم لا، لأنه حصل به نفع وتكثير سواد، ولفظ الشافعي دال على أنه ﷺ أرضخ له، ولا يسهم له، لأنه ليس من أهل فرض الجهاد، وفي الحاوي للماوردي إلحاق المجنون بالصبي، وادعى أنه ﷺ أرضخ له. وأما العبد فلا يسهم له ويرخص، لأنه ليس من أهل فرض الجهاد وفيه نفع قوي وتكثير، وقد رخص رسول الله ﷺ لعمير مولى أبي اللحم يوم خيبر، ولم يسهم له^(٣). رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح. وأما العقل فقد مر حكم المجنون.

(١) رُخِّصَتْ له رخصاً أعطيته شيئاً ليس بالكثير. (المصباح المنير).

(٢) ضعيف. رواه الشافعي في الأم (٣٤٢/٧)، ومن طريقه البيهقي (٥٣/٩)، عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم. قال البيهقي: تفرد بهذا الحسن بن عمار وهو متروك ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح.

(٣) صحيح. رواه أبو داود [٢٧٣٠]، والترمذي [١٥٥٧]، وابن ماجه [٢٨٥٥]، وأحمد [٢٢٣/٥]، وابن حبان [٤٨٣١]، والحاكم (١٣١/٢)، والبيهقي (٣٣٢/٦)، من طريق بشر بن المفضل عن محمد بن زيد عن عمير مولى أبي اللحم قال: شهدت خيبر مع سادتي فكلّموا في رسول الله ﷺ فأمر بي فقلدت سيفاً فإذا أنا أجره فأخبرني أني مملوك فأمر لي بشيء من خروثي المتاع. وإسناده صحيح رجاله ثقات، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه البيهقي على شرط مسلم.

وأما المرأة فلا يسهم لها فإنها ليست من أهل فرض الجهاد، نعم يرضخ لها سواء كان لها زوج أم لا وسواء أذن الإمام أم لا، لأن كتاب ابن عباس رضي الله عنه إلى نجدة قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ فأما أن يضرب لهن بسهم فلا، وقد كان يرضخ لهن^(١). أخرجه مسلم، والله أعلم.

قال: (ويقسم الخمس على خمسة أسهم: سهم لرسول الله ﷺ ويصرف بعده للمصالح، وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل). قد مر أن الغنيمة تخمس وأن الخمس الواحد يكتب عليه الله عز وجل أو للمصالح فهذا الخمس يخمس أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ - الآية [الأنفال: ٤١]، فأضيف الله وللرسول ولبقية الأصناف، وصدر بذكر الله تعالى تبركاً، وقيل ليعلم أنه ليس مختصاً بالنبي ﷺ اختصاصاً يسقط بموته، وقد روي أنه ﷺ كان يقسم الخمس أيضاً أخاساً، سهم له ﷺ كان ينفق منه على نفسه الكريمة، وعلى عياله ومصالحه وما فضل جعله في السلاح عدة في سبيل الله تعالى وسائر المصالح، ويصرف بعده للمصالح لقوله ﷺ: «والخمس مردود فيكم»^(٢)، ولا يمكن رده إلى جميع المسلمين إلا بجعله في المصالح، وأهمها سد الثغور بالرجال والعدد وإصلاحها لأن فيها حفظ المسلمين.

(١) رواه مسلم [١٨١٢]، وأبو داود [٢٧٢٧]، والنسائي في «الكبرى» [٨٦١٧]، والترمذي [١٥٥٦]، وأحمد (٢٤٨/١).

(٢) رواه البخاري [٢٨٢١]، وأحمد (٨٢/٤)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه: أن النبي ﷺ تناول بيده وبرة من بعير، ثم قال: «والذي نفس بيده ما لي مما آفاه الله إلا الخمس، والخمس مردود عليكم»

والشغور مواضع الخوف ثم الأهم فالأهم من أرزاق القضاة والمؤذنين وغيرهم من المصالح، قاتل الله الفقهاء الموازين للأمراء الجورة الذين لم يزالوا يمشون إليهم ويقرونهم على مخالفة الشريعة، حتى أمانوا العمل بكلام الله وكلام رسوله ﷺ في مثل ذلك وغيره والله أعلم.

السهم الثاني من الخمس لذوي القربى وهم أقرباء رسول الله ﷺ: وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم، لما روى جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: مشيت أنا، وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أعطيت بني هاشم وبني المطلب من خمس خير وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة منك فقال: «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد». فقال جبير: ولم يقسم رسول الله ﷺ لبني عبد شمس وبني نوفل شيئاً^(١). رواه البخاري. وجبير من بني نوفل، وعثمان من بني عبد شمس، ورسول الله ﷺ من بني هاشم. وهاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس هم أولاد عبد مناف والله أعلم.

السهم الثالث لليتامى والفقراء لأن ذلك شرع إرفاقاً فكان لمن يتوجه إليهم المعونة والرحمة وهم الفقراء دون الأغنياء، وهذا هو الصحيح، وقيل يشترك فيه الأغنياء والفقراء كذوي القربى، ولإطلاق الآية، ولأنه لو اعتبر فيهم الفقر لدخلوا في جملة المساكين، وهذا ضعيف جداً لأن غنا اليتيم بالمال فوق غناه بالأب ومع الأب لا يعطى، فكذا مع المال، فعلى الصحيح لا تجب التسوية بل يجوز تفضيل بعضهم على بعض بالاجتهاد ولا التعميم بخلاف بني هاشم وبني المطلب فإنه يجب

(١) رواه البخاري [٣١٤٠] مختصراً، ورواه أبو داود [٢٩٧٨]، والنسائي (١١٩/٧)، وابن ماجه [٢٨٨١]، وأحمد (٨٥/٤) بتمامه.

تعميمهم ويعطى الذكر مثل حظ الأنثيين لأن سهمهم مستحق بالشرع بقرابة الأب فأشبه الإرث. واليتيم اسم لصغير لا أب له عند الجمهور، وقيل لا أب له ولا جد والله أعلم.

السهم الرابع للمساكين للآية الكريمة ويندرج فيه الفقراء، والأصح أنه عام لجميع المساكين، وقيل يختص به مساكين المجاهدين، الذين عجزوا عنه لمسكنة أو زمانة، فعلى الصحيح يجوز أن يختص به البعض ويجوز التفضيل ويجوز لهم الجمع بينه وبين الزكاة والكفارة قاله الماوردي، وجزم الرافعي بمنع الاقتصار على ثلاثة منهم، وكذا في بني السبيل والله أعلم.

[فرع]: لو كان اليتيم مسكيناً أعطى بسهم اليتيم لأنه صفة لازمة والمسكنة زائلة قاله الماوردي.

قلت: وفيه نظر لأن اليتيم صفة محقة الزوال عند الحياة لا محالة بالبلوغ، والمسكنة قد تستمر إلى الممات إلا أن يزول اللزوم في الحال والله أعلم.

السهم الخامس لابن السبيل للآية، ويصرف إليهم على قدر حاجاتهم، كالزكاة، فلا بد فيه من الحاجة عند الدفع، ويعم جميع أبناء السبيل من المجاهدين.

قال: (فصل: ويقسم مال الفيء على خمس فرق خمسة على من يفرق عليهم خمس الغنيمة ويعطى أربعة أخماسه للمقاتلة، وفي مصالح المسلمين). لما ذكر الشيخ حكم الغنيمة عقبه بحكم الفيء ولا بد من معرفة كل منهما: أما الغنيمة فهي مشتقة من الغنم، وهو الفائدة الحاصلة بلا بذل. وأما الفيء فهو مأخوذ من قولهم: فاء إذا رجع: أي صار للمسلمين، هذا من حيث اللغة. وأما من جهة الشرع فالغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل، والركاب.

والإيجاف الإعمال، وقيل الإسراع، وأما الفبي فهو كل ما أخذ من الكفار من غير قتال كالمال الذي تركوه فزعاً من المسلمين والجربة والخراج والأموال التي يموت عنها من لا وارث له من أهل الذمة، ونحو ذلك كمال المرتد، إذا قتل أو مات وعشر تجارتهم، وفي مال الفبي خلاف المذهب أنه يخمس ويصرف خمسة إلى الأصناف الذين تقدم ذكرهم في الغنينة، وأما الأربعة الأخماس الباقية فكانت للنبي ﷺ في حياته مع خمس الخمس لأنه ﷺ كان يستحقها لإرهابه العدو، وأما بعده فالأظهر أنها للمرزقة، وهم الأجناد الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أساءهم في الديوان بعد أن تجتمع فيهم شروط، وهي الإسلام، والتكليف، والحرية، والصحة لأن بهم يحصل إرهاب العدو ودفع شرهم فعلى هذا لو زادت الأربعة الأخماس على قدر حاجاتهم صرف الفاضل إليهم أيضاً على قدر مؤناتهم فمن احتاج ألفين يعطى من الفاضل إليه ضعف من يحتاج ألفاً، وهذا هو الأصح، وقيل يرد عليهم بالسوية، وهل يجوز أن يصرف من الفاضل شيء إلى إصلاح الحصون وإلى السلاح والكراع؟ وجهان: أصحهما نعم والله أعلم.

وقيل إن الأربعة أخماس تكون للمصالح لأنها كانت لرسول الله ﷺ في حياته فتصرف بعده إلى المصالح كخمس الخمس، وعلى هذا فيعطون منها الأجناد لأن إعاتتهم من أهل المصالح والله أعلم.



الجزية

قال: (فصل: وشرائط وجوب الجزية خمس خصال البلوغ والعقل والحرية والذكورة وأن يكون من أهل الكتاب أو ممن له شبه كتاب). الجزية هي المال المأخوذ بالتراضي لإسكاننا إياهم في ديارنا أو لحقن دمائهم وذرائعهم وأموالهم أو لكفنا عن قتالهم، واختار القاضي حسين الأخير وضعف الأول بالمرأة فإنها تسكن دارنا ولا جزية عليها، وضعف الثاني بأنها تكرر أي الجزية بتكرر السنين وبذل الحقن لا يتكرر، وقال إمام الحرمين: الوجه أن يجمع مقاصدهم، ويقول هي: أي مقاصدهم تقابل بالجزية. ثم الأصل في الجزية قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَهُمْ صَغِيرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، أي يلتزموها، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، أي التزموا ذلك بالنطق بالشهادتين المتضمنة لذلك، وقيل إن آية الجزية ناسخة لهذه الآية، وأخذ رسول الله ﷺ الجزية من مجوس هجر^(١)، ومن أهل نجران^(٢)، ومن أهل

(١) رواه البخارى [٣١٥٧]، وأبو داود [٣٠٤٣]، والترمذى [١٥٨٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٧٦٨]، وأحمد (١/ ١٩٠، ١٩٤)، من حديث بجاله قال كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأخنف فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر. (٢) إسناده ضعيف. رواه أبو داود [٣٠٤١]، والبيهقى (٩/ ١٩٥)، من طريق يونس بن بكير عن أسباط بن نصر الهمداني عن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي عن ابن عباس قال: صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألفي حلة النصف في صفر والبقية في رجب يؤدونها إلى المسلمين - الحديث. وإسناده ضعيف، إسماعيل بن عبد الرحمن وهو السدى فى سماعه من ابن عباس رحمتهما نظر، كما قال الحافظ فى التلخيص (٤/ ١٢٥).

أيلة^(١). والمعنى في أخذها المعونة لنا وإهانة لهم، وربما يحملهم ذلك على الإسلام.

واعلم أن عقد الذمة لا يصح إلا من الإمام أو ممن فوض إليه الإمام، لأنه من المصالح العظام فاختص بمن له النظر العام، إذا عرفت هذا فيشترط في المعقود له شروط: أحدها البلوغ. والثاني العقل فلا تعقد الجزية لصبي ولا مجنون لأن النبي ﷺ قال لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أن يأخذ الجزية من كل حالم - أي محتلم - ديناراً^(٢)، فدل مفهومه على المنع في الصبي ومن طريق الأولى المجنون، وفي المجنون وجه كالمريض ولأن الصبي والمجنون محقونا الدم ومال من الأموال بدليل ملكهما بنفس الأسر كما تقدم، فلم يجب عليهما شيء بالسكنى كسائر الأموال والله أعلم.

الثالث الحرية فلا تؤخذ الجزية من عبد ولا على سيده شيء لقول عمر رضي الله عنه: لا جزية على مملوك^(٣)، وعزاه الماوردي إلى النبي ﷺ^(٤) ولأنه مال والمال لا جزية عليه،

(١) ضعيف. رواه الشافعي في الأم (٤/١٧٩)، ومن طريقه البيهقي (٩/١٩٥)، عن إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي ﷺ ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثلاثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من مريهم من المسلمين ثلاثاً ولا يغشوا مسلماً. وإسناده ضعيف منقطع، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو متروك، وأبو الحويرث المدني صدوق سئ الحفظ، وهو من طبقة الذين عاصروا صغار التابعين.

(٢) سبق تخريجه (١/٣٥٥)

(٣) لا أصل له. الموقوف على عمر رضي الله عنه ليس له أصل، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٢٣). قال الخلال في «الجامع» (١/١٨٢): باب لا جزية على عبد ولا مكاتب، ثم نقل عن أحمد قوله: ليس على العبد جزية - يعني العبد النصراني. وقال ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» (١/٥٥): قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أنه لا جزية على العبد. اهـ.

(٤) لا أصل له. المرفوع أيضاً ليس له أصل، بل روي خلافه بأسانيد مرسله، فقد روى أبو عبيد في الأموال [٦٦]، عن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، أنه من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفتن عنها، وعليه الجزية على كل =

والمدبر والمكاتب وأم الولد وولد أم الولد التابع لها كالقن، وكذا المبعوض على الراجح، وقيل تجب بقدر ما فيه من الحرية والله أعلم.

الرابع الذكورة فلا تؤخذ من امرأة لقوله تعالى: ﴿ قَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ - الآية [التوبة: ٢٩]، فلا تدخل المرأة في ذلك ولأن عمر عليه السلام كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان^(١)، ولأن المرأة محقونة الدم ومال من الأموال ولا جزية على مال.

ولا فرق في المرأة بين أن تكون زوجة لذمي أو استتبعها معه في العقد أم لا وسواء ولدت في دارنا أو كانت في دار الحرب وطلبت الذمة لتقيم بدارنا فيجوز أن يعقد لها بشرط أن تجري عليهما أحكامنا من غير جزية والله أعلم.

الخامس أن يكون المعقود له: له كتاب أو شبه كتاب، أما من لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبدة الأوثان والشمس والقمر ومن في معناهم والمرتد فلا يعقد له لأن الله تعالى أمر بقتل جميع المشركين إلى أن يسلموا بقوله تعالى: ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، وخص أهل الكتاب بالآية

= حالم ذكر أو أنثى عبد أو أمة دينار واف أو قيمته. وإسناده ضعيف لإرساله، وفيه ابن لهيعة. ورواه ابن زنجويه في الأموال [١٠٨]، عن النضر بن شميل عن عوف عن الحسن قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن - فذكره بنحوه. وإسناده ضعيف لإرساله. قال الحافظ في التلخيص (١٢٣/٤): وهذان مرسلان يقوي أحدهما الآخر.

(١) إسناده صحيح. رواه عبد الرزاق [١٠٠٩٦]، وسعيد بن منصور [٢٦٣٢]، وابن أبي شيبه (٢٣٩/١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٥/١)، والبيهقي (١٩٥/٩)، من طرق عن نافع عن أسلم، عن عمر عليه السلام به. وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وقال البوصيري في «مختصر الإنحاف» (٦٣/٧): رواه ثقات.

الأخرى ومن له شبه كتاب وهو المجوسي للخبر^(١)، فبقي الحكم فيما عدا المذكورين لعموم الآية وتعقد الجزية لمن زعم أنه مستمسك بصحف إبراهيم وزبور داود عليهما الصلاة والسلام.

ومن أحد أبويه كتابي والآخر وثني تعقد له الذمة أيضاً على المذهب، وكذا تعقد لأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ وشككنا في وقته لأن هؤلاء كتاباً قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [ص: ١٨، ١٩]، وغير ذلك والله أعلم.

قال: (وأقل الجزية دينار في كل حول ويؤخذ من متوسط الحال ديناران ومن الموسر أربعة دنائير استحباباً). لا يصح عقد الذمة إلا بشرطين: أحدهما أن يلتزموا أحكام المسلمين، ولا يشترط التصريح بكل حكم قاله البندنجي. الثاني أن يبذلوا الجزية فيجب التعرض لهذين في نفس العقد ويشترط التعرض أيضاً لمقدار الجزية ولا يجب التعرض لغير ذلك على الصحيح، فيقول الإمام أو نائبه: أقررتكم أو أذنت لكم في الإقامة في دار الإسلام على أن تنقادوا لأحكام الإسلام وتبذلوا الجزية في كل سنة كذا، ويقول الذمي: قبلت أو رضيت بذلك، ولا يصح عقد الذمة مؤقتاً على الراجح لأنه بدل عن الإسلام، والإسلام لا يؤقت.

والأولى أن تقسم الجزية على الطبقات فيجعل على الفقير الكسوب دينار، وعلى المتوسط ديناران، وعلى الغني أربعة دنائير اقتداء بعمر^(٢) لما بعث عثمان بن حنيف إلى

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٠٩)

الكوفة. أمره أن يجعل على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً^(١).

والاعتبار في الغني والفقير بوقت الأخذ لا بوقت العقد، ومن ادعى منهم أنه فقير أو متوسط قبل قوله إلا أن تقوم بينة بخلافه، نعم أقل الجزية دينار لكل سنة نص عليه الشافعي وهو الموجود في كتب الأصحاب، وحجة ذلك أنه ﷺ، لما وجه معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً، أو عدله من المغافر. وهي ثياب تكون باليمن^(٢). رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال ابن عبد البر: إسناده صحيح ثابت متصل، والله أعلم.

قال: (ويجوز أن يشترط عليهم الضيافة فضلاً عن مقدار الجزية). قوله [ويجوز] فيه تساهل فإن ذلك مستحب، ويستحب للإمام أن يشترط عليهم بعد الدنانير ضيافة من يمر بهم من المسلمين ومن المجاهدين وغيرهم إذا رضوا بذلك لأنه ﷺ ضرب على نصارى أيلة ثلاثمائة دينار في كل سنة، وكانوا ثلاثمائة نفر، وأن يضيفوا من يمر بهم من المسلمين ثلاثاً، وأن لا يغشوا مسلماً^(٣)، وضرب عمر رضي الله عنه

(١) صحيح. رواه أبو عبيد في «الأموال» [١٠٣]، وابن زنجويه في «الأموال» [١٥٨]، ويحيى بن آدم في «الخراج» [١٠٣]، والبيهقي (١٣٤/٩)، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن عمر رضي الله عنه أنه بعث عثمان بن حنيف فوضع على أهل السواد ثمانية وأربعين درهماً، وأربعة وعشرين، واثنى عشر. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وحارثة بن مضرب ثقة، وسمع من عمر رضي الله عنه، كما قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٤/٣).

(٢) سبق تخريجه (٣٥٥/١)

(٣) سبق تخريجه (٣١٠/٢)

الجزية على أهل الشام وشرط عليهم ضيافة ثلاثة أيام^(١). ولأن فيه مصلحة للمسلمين لا سيما الفقراء، ولا تزداد على ثلاثة أيام لقوله: «الضيافة ثلاثة وما زاد عليها صدقة»، وفي رواية: «مكرمة»^(٢).

وتضرب الضيافة على الغني والمتوسط، وفي ضربها على الفقير أوجه: أصحها في «أصل الروضة»، و«المنهاج» لا تضرب، وهو ظاهر ونص عليه الشافعي لأنها تتكرر فيعجز عنها والله أعلم.

[فرع]: لو أراد الضيف أن يأخذ منهم ثمن الطعام لم يلزمهم ولو أراد أن يأخذ الطعام ويذهب به ولا يأكله فله ذلك بخلاف طعام الوليمة، والفرق أن هذه معلومة وتلك مكرمة. ولهذا يبين الطعام والأدم وجنسها فيقول: لكل واحد كذا من الخبز، كذا من السمن، أو الزيت ويتعرض لعلف الدواب ولا يحتاج إلى ذكر قدره لمن. نعم إن ذكر الشعرير يبين قدره بخلاف التبن والحشيش ونحوهما وإطلاق العلف يقتضي الشعرير، نص عليه الشافعي والله أعلم.



(١) صحيح. رواه مالك (ص: ١٨٧)، ومن طريقه البيهقي (٩/١٩٦)، عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع ذلك أرزاق المسلمين، وضيافة ثلاثة أيام. وإسناده صحيح؛ رجاله ثقات.

(٢) رواه البخاري [٦٤٧٦]، وأبو داود [٣٧٤٨]، والترمذي [١٩٦٨]، وأحمد [٢٦٦٢٠]، من حديث أبي شريح الخزاعي قال: سمع أذناي ووعاه قلبي النبي ﷺ يقول: الضيافة ثلاثة أيام جائزته. قيل ما جائزته قال: يوم وليلة، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه - الحديث.

عقد الذمة

قال: (ويتضمن عقد الذمة أربعة أشياء: أن يؤدوا الجزية، وأن تجري عليهم أحكام الإسلام، وأن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير، وأن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين). الذمة العهد والإلزام فإذا صح عقد الذمة لزمنا شيء ولزمهم شيء، أما ما يلزمنا فأمران: أحدهما الكف عنهم بأن لا نتعرض لهم نفساً ولا مالاً ويضمنهما المتلف لأنهم إنما بذلوا الجزية لعصمة الدماء والأموال^(١) ولا تتلف خورهم إلا إذا أظهروها، ومن أتلفها من غير إظهار عصي ولا ضمان عليه إذ لا قيمة لها والله أعلم.

الأمر الثاني أنه يلزم الإمام دفع من قصدهم من أهل الحرب إن كانوا في بلاد الإسلام، فإن كانوا مستوطنين في دار الحرب وبذلوا الجزية لم يجب الذب عنهم، وإن كانوا منفردين ببلدة في جوارنا وجب الذب على الأصح ويجب دفع أهل الذمة والمسلمين عنهم كما يجب دفع أهل الحرب والله أعلم.

وأما ما يلزمهم فأمر: منها أداء الجزية لأنها أجرة قال الرافعي: وتؤخذ على وجه الصغار والإهانة بأن يكون الذمي قائماً والمسلم جالساً، وأمره أن يخرج يده من جيبه، ويحني ظهره ويطأ رأسه ويصب ما معه في كفة الميزان ويأخذ المستوفي بلحيته ويضرب في لهزمته، وهي مجمع اللحم بين الماضغ والأذن وهذا معنى الصغار عند بعضهم، وهل هذه الهيئة واجبة أم مستحبة؟ وجهان أحدهما مستحبة

(١) روى في هذا المعنى أثر ضعيف، رواه الدارقطني (٣/١٤٧)، من طريق حسين بن ميمون عن أبي الجنوب عن علي رضي الله عنه قال: من كانت له ذمتنا، قدمه كدمائنا. وإسناده ضعيف، فيه حسين ابن ميمون وهو لين الحديث، وأبو الجنوب ضعيف، كما في «التقريب».

قال النووي: هذه اهيئة باطلة ولا نعلم لها أصلاً معتمداً، وإنما ذكرها بعضهم، قال الجمهور: تؤخذ برفق كأخذ الديون فالصواب الجزم ببطلانها وردّها على من اخترعها، ولم ينقل أنه ﷺ ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها. قال الرافعي: والأصح عند الأصحاب تفسير الصغار بالتزام أحكام الإسلام وجريانها عليهم، وقالوا: أشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله والله أعلم.

قلت: روى أبو داود أن هشام بن حكيم بن حزام وجد رجلاً وهو على حمص سمر ناساً من القبط في أداء الجزية، فقال: ما هذا؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عز وجل يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا»^(١). وأخرجه مسلم، وقد نص الشافعي على ذلك: أي على الأخذ بالرفق والله أعلم.

ومنها الانقياد لحكم الإسلام من ضمان النفس والمال والعرض بالنسبة إلى المسلمين لأنهم يعتقدون وجوب ذلك، وقد التزموا إجراء أحكام الإسلام عليهم، فإن أتوا بما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة أقيم عليهم الحد، لأنه ﷺ أتى بيهودي ويهودية قد زنيا فأمر بهما فرجاً^(٢). رواه البخاري ومسلم وإن أتوا بما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح المجوس والمحارم فهل يقام عليهم الحد؟ قيل نعم، كما يجد الحنفي بالنبيذ على الأصح مع اعتقاده حله. والمذهب أنهم لا يحدون لأنهم

(١) رواه مسلم [٢٦١٣]، وأبو داود [٣٠٤٥]، وأحمد [١٤٩٠٦٤]، من حديث هشام بن حكيم بن حزام أنه وجد رجلاً وهو على حمص يشمس ناساً من القبط في أداء الجزية فقال: ما هذا سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا.

(٢) سبق تخريجه (٢/٢٤٨)

يقرون على الكفر بالجزية لأجل اعتقادهم فكان إقرارهم على ما يعتقدون بإباحته أولى، وسواء رضوا بحكمنا عند الترافع إلينا أم لا، ويخالفون الحنفية فإن المعنى الذي لأجله حد شارب الخمر موجود في النبيذ قطعاً فأطرح الخلاف، والحنفي مزجور بالحد بخلاف الذمي فإنه يشرب الخمر استحلالاً وتديناً، وعلى كل حال فليس لهم إظهار ذلك فإن أظهروا عزروا والله أعلم.

ومنها كف اللسان والامتناع من إظهار المنكرات كإسراع المسلمين شركهم وقولهم: ثالث ثلاثة، تعالى الله عما يصفون، واعتقادهم في المسيح والعزير عليهما الصلاة والسلام أنهما ابنا الله تعالى.

ويمنعون أيضاً من إظهار قراءتهم الإنجيل والتوراة والناقوس ونحو ذلك، فإن أظهروا شيئاً من ذلك عزروا ومنعوا، ولكن لا ينتقض العهد بذلك، وإن شرط عليهم الامتناع من ذلك بخلاف ما لو قاتلوا وامتنعوا من الجزية، ومن إجراء أحكام الإسلام فإنه ينتقض عهدهم، ولو تزوج بمسلمة ذمي أو زنى بها^(١) أو دل

(١) ورد عن عمر رضي الله عنه: أنه رفع إليه رجل يهودي أراد استكراه امرأة مسلمة على الزنى فقال: ما على هذا صالحناكم، فأمر به فصلب في بيت المقدس. وهو حديث حسن. رواه البيهقي (٩/ ٢٠١)، وابن زنجويه في «الأموال» [٨٠٧]، من طريق جرير بن حازم، عن مجالد، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة قال: كنا مع عمر بن الخطاب - وهو أمير المؤمنين - بالشام. فذكره. ورجاله ثقات غير مجالد بن سعيد فإنه ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره كما في «التقريب». لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه ابن أشوع، أخرجه الخلال في «الجامع» [٧٧٠]، من طريق إساعيل بن علبة، عن خالد الحذاء، عن ابن أشوع، عن الشعبي، عن عوف بن مالك أن رجلاً فحش بامرأة فتحللها فأمر به عمر فقتل وصلب. ورجاله ثقات على شرط الشيخين سوى الخلاف في سماع الشعبي عن عوف بن مالك، قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٤٤): والصحيح أن بينهما سويد بن غفلة اهـ.

أهل الحرب على عورة المسلمين، أو فتن مسلماً عن دينه، أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر سيد الأولين والآخرين ﷺ، فالأصح أنه إن شرطنا انتقاض العهد بذلك انتقض وإلا فلا، ولو قطعوا الطريق أو أتوا بالقتل الذي يوجب القصاص، فالمذهب أنه كالزنا بمسلمة، وقيل كالقتال ومن الأمور التي فيها ضرر على المسلمين إيواء عيون الكفار، وهو كما إذا تطلع على عورة المسلمين ونقلها إلى دار الحرب والله أعلم.

واعلم أنا حيث حكمنا بانتقاض العهد فهل نبلغهم المأمّن؟ فيه خلاف والراجح لا، بل يتخير الإمام فيهم بين القتل والاسترقاق والمن والفداء لأنهم كفار لا أمان لهم والله أعلم.

قال: (ويؤخذون بلبس الغيار والزنار^(١) ويمنعون من ركوب الخيل). قوله [يؤخذون بلبس الغيار] هذه عبارة «الروضة» تبعاً للرافعي، ولفظ «المنهاج» ويؤمر بالغيار أي الذمي ولم يبين أن الأمر للوجوب أو للنّدب، ولفظ «التنبيه»: ويلزمهم أن يتميزوا عن المسلمين في اللباس، وقيده في «المهذب» بدار الإسلام. والحاصل أنهم يتميزون عن المسلمين ليعرفوا فيعاملوا بما يليق بهم، والأولى أن تلبس كل طائفة ما اعتادته.

قال الأصحاب: عادة اليهود العسلي وهو الأصفر، وعادة النصارى الأكهب والأدكن وهو نوع من الفاختي. قال ابن الصباغ: الدكنة السواد، وعادة المجوس الأسود والأحمر، وكفي ذلك في بعض الثياب الظاهرة من العمامة وغيرها قاله الماوردي وغيره، وقال القاضي حسين وغيره: تكفي خرقة من الألوان تحط على

(١) الزنار، هو ما يلبسه الذمي يشده على وسطه. (اللسان).

أكتافهم دون الذيل، وتبعه البغوي. قال الرافعي: الأشبه أن لا تختص بالكتف، واشترط الخط على موضع لا يعتاد.

وكما يؤخذون بالغيار يؤخذون بشد الزنار وهو خيط غليظ على أوساطهم خارج الثياب، واحتج لذلك بأن عمر رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأمصار في أهل الكتاب أن يجزوا نواصيهم وأن يربطوا الكستجات في أوساطهم^(١)، ويروى المناطق، والكستجات هي الزنانير، والمراد بها المناطق أيضاً، ولا فرق في الخيط بين الأسود والأبيض وغيره من الألوان، قاله الماوردي. ولا يكفي شدة باطناً. قال القاضي حسين: لأنهم يتدينون بذلك. قال الرافعي وتبعه في «الروضة» تبعاً للماوردي: وليس لهم إبداله بالمنطقة والمنديل ونحوهما وإنما جمع بين العلامة والزنانير. قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ: ليكون أثبت للعلامة فإن المسلم قد يفعل أحدهما. وإذا دخلوا الحمام جعل في رقابهم طوق من رصاص أو نحاس أو جرس ليميزوا عن المسلمين، وكذا الحكم حيث تجردوا من الثياب، وكل هذه الأمور حتى يعاملوا بما يليق بهم حتى لا يتصدروا في المجالس إهانة لهم ولا يبدؤوا بالسلام، لأنه ﷺ نهى عن بدءاتهم به، وقال: «إذا لقيتموهم في الطريق فاضطروهم وأجنوهم إلى أضيقيها»^(٢)، كما رواه مسلم وغيره والله أعلم.

(١) إسناده ضعيف. رواه عبد الرزاق [١٠٠٩٠]، وأبو عبيد في «الأموال» [١٣٧]، من طريق عبد الله ابن عمر العمرى عن نافع عن أسلم عن عمر رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف. فيه عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف. والحديث رواه الخلال [٩٩٥] بهذا الإسناد إلا أنه أسقط أسلم فصار الإسناد منقطعاً مع ضعفه.

(٢) رواه مسلم [٢١٦٧]، وأبو داود [٥٢٠٥]، والترمذي [١٦٠٢]، وأحمد (٢/٢٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقيه.

ويمنعون من ركوب الخيل لقوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، أمر أوليائه بإعدادها لأعدائه، وقال ﷺ: «الخيال معقود ينواصيها الخير إلى يوم القيامة»^(١) أي الغنيمة، وقد روي: «ظهورها عز»^(٢). وقد ضربت عليهم الذلة كما قال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [المائدة: ٣٨]. وفي وجه لا يمنعون من البراذين، ولا خلاف أنهم يمنعون من تقليد السيوف وحمل السلاح وتختم الذهب والفضة، ولا يمنعون من ركوب الحمير النفيسة وكذا البغال إذ لا شرف فيها، وقيل يمنعون من البغال النفيسة كالخيل.

قلت: وهو قوي في زماننا لأن فيه شرفاً بدليل تعاطيه قضاة البراطيل وغيرهم من أصحاب الوجاهة من المسلمين، وقد اختار ذلك الإمام الغزالي، وجزمه به الفوراني، وهو متجه، والله أعلم.



(١) رواه البخاري [٢٨٥٠]، ومسلم [١٨٧٣]، والنسائي [٣٥٧٤]، من حديث عروة بن الجعد البارقى رحمه الله. ورواه مسلم [٩٨٧]، والترمذي [١٦٣٦]، والنسائي [٣٥٦٢]، وابن ماجه [٢٧٨٨]، وأحمد [٧٥٠٩]، من حديث أبي هريرة رحمه الله. ورواه مسلم [١٨٧٢]، والنسائي [٣٥٧٢]، وأحمد [١٨٧١٤]، من حديث جرير بن عبد الله رحمه الله.

(٢) لم أعثر عليه.

كتاب الصيد والذبائح والضحايا والأطعمة

قال: (فصل: ما قدر على ذكاته فذكاته في حلقه ولبته، وما لا يقدر على ذكاته فذكاته حيث قدر عليه). الأصل في الصيد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]. وهو أمر إباحة لأنه أمر بعد التحريم إذ القاعدة الأصولية أن الأمر بعد الحظر للإباحة.

والأصل في الذبائح قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ آلَظَّيْمَتُ﴾ [المائدة: ٥]. ولا شك أن المذكي من الطيبات، وأجمعت الأمة عليها، وأما السنة فكثيرة في ذلك وسنورها في محلها إن شاء الله تعالى، وكذا نذكر أمر الضحايا والأطعمة. إذا عرفت هذا، فالحيوان الذي يحل بالذكاة تارة يقدر على ذكاته، وتارة لا يقدر، فإن قدر على ذكاته فلا بد منها، والذكاة الذبح، ومحل الحلقوم واللبة، فلا بد في حل الحيوان من قطع جميع الحلقوم، والمريء بآلة ليست عظماً، ولا ظفراً، وسيأتي إيضاح هذا.

وأما ما لا يقدر على ذبحه في المحل المذكور فهو نوعان: أحدهما الصيد وستأتي إن شاء الله تعالى.

النوع الثاني غير الصيد بأن ند البعير أو الجاموس أو شردت الشاة وتعذر الوصول إليها لإفضائها إلى مهلكة أو مسبعة أو وقعت بهيمة في بئر نحوها وتعذر إخراجها حية ولم يتمكن من ذبحها فحكمها حكم البعير المتوحش، فيحل عقر ذلك كله، سواء أصاب المذبح أم لا وصارت كلها منحرراً، وفي أبي داود وغيره عن أبي العشاء عن أبيه أنه قال: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال

ﷺ: «لو طعنت في فخذها أجزأ عنك»^(١). قال أبو داود: وهذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش، وفي الصحيحين: أنه ﷺ أصاب نهياً فند منها بعير ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فحبسه أي فمات، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما فعل منها هكذا فافعلوا به مثل ذلك» وروى: «وما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا»^(٢). والأوابد: هي التي تأبدت أي توحشت، وهل يشترط في الجرح الذي يفيد الحل المتردية والناد أن يكون مذقفاً أم يكفي جرح مدم يجوز وقوع القتل به؟ فيه وجهان: والصحيح الثاني لأنه يحصل المقصود بخروجه عن كونه ميتة، ولو أرسل كلباً على الناد، حل، ولو أرسله على المتردي، فوجهان: صحح النووي التحريم، ونقل ابن الرفعة عن النووي أنه صحح الحل وهو سهو والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢٨٢٥]، والترمذي [١٤٨١]، والنسائي (٢٠٠/٧)، وابن ماجه [٣١٨٤]، وأحمد (٣٣٤/٤)، من طريق حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه أبو العشاء وهو أعرابي مجهول، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يدرى من هو ولا من أبوه، انفرد عنه حماد بن سلمة. اه. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة. اه. والحديث ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٥٨٢/٣)، والنووي في «المجموع» (١٤٤/٩).

(٢) رواه البخاري [٢٤٨٨، ٥٤٩٨]، ومسلم [١٩٦٨]، وأبو داود [٢٨٢١]، والترمذي [١٤٩١]، [١٤٩٢]، والنسائي (١٩٩/٧، ٢٠١)، وابن ماجه [٣١٧٨، ٣١٣٨]، وأحمد (٤٦٤/٣)، من حديث رافع بن خديج قال: يا رسول الله إنا لاقو العدو غداً وليست معنا مدى قال ﷺ: أعجل أو أرنى ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة. قال: وأصينا نهب إبل وغنم فند منها بعير فرماه رجل بسهم فحبسه فقال رسول الله ﷺ: إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا.

[فرعان]: أحدهما. تردى بعير فوق بعير فغرز ربحاً في الأول فنفذ إلى الثاني. قال القاضي حسن: إن كان عالماً بالثاني حل، وكذا إن كان جاهلاً على المذهب، كما لو رمى صيداً فنفذ منه وأصاب الآخر.

الفرع الثاني إذا صال عليه صيد أو بعير فدفعه عن نفسه وجرحه فقتله. قال القاضي حسين: فالظاهر الحل إن أصاب المذبح وإلا فوجهان والله أعلم.

قال: (وكمال الذكاة أربعة أشياء: قطع الحلقوم والمريء والودجين، والمجزئ منها شئتان: قطع الحلقوم والمريء). الذكاة في اللغة التطيب من قولهم رائحة ذكية أى طيبة، فسمي بها الذبح لتطيب أكله بالإباحة، وفي الشرع قطع مخصوص قاله الماوردي، وقال النووي: معنى الذكاة في اللغة التتميم، فمعنى ذكاة الشاة ذبحها التام المبيع، ومنه فلان ذكي أى تام الفهم.

إذا عرفت أن الذكاة في الشرع قطع مخصوص، فهذا المقطوع تارة يكون معتبراً للفضيلة، وتارة يكون معتبراً لأجل الإجزاء، فالمعتبر لأجل الإجزاء قطع جميع الحلقوم والمريء، فالحلقوم هو مجرى النفس خروجاً ودخولاً، والمريء مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم، ووراءهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم، وقيل بالمريء يقال لهما الودجان فيستحب قطع الودجين مع الحلقوم والمرئ لأنه أوجى، والغالب أنهما ينقطعان بقطع الحلقوم والمريء، فإن تركهما جاز ولو ترك شيئاً يسيراً من الحلقوم أو المريء ومات الحيوان فهو ميتة، وكذا لو انتهى إلى حركة المذبوح فقطع المتروك فهو ميتة، وفي وجه أن اليسير لا يضر، واختاره الروياني، والصحيح الأول، وقال الاصطخري: يكفي قطع الحلقوم، أو المريء لأن

الحياة تفقد بفقد أحدهما وهو ضعيف، ولا بد من قطع جميعها كما تقدم لأن ما قاله تعذيب للحيوان، والمقصود تعجيل التوجيه بلا تعذيب والله أعلم.

(تنبيه) لا بد في المذبوح أن يكون فيه حياة مستقرة، فلو انتهى إلى حركة المذبوح لم يحل، وإن ذبح وقطع منه جميع الحلقوم والمريء، فإن قلت: فما الحياة المستقرة وما حركة المذبوح؟ فالجواب قال النووي: ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والعمراني وغيرهم أن الحياة المستقرة ما يجوز أن يبقى معه الحيوان اليوم واليومين، فإن ذكيت حلت، وقال قبل ذلك: إذا جرح السبع شاة أو انهدم سقف على بهيمة فذبحت إن كان فيها حياة مستقرة حلت، وإن تيقن أنها تهلك بعد يوم أو يومين، فإن لم تكن فيها حياة مستقرة لم تحل على المذهب المنصوص الذي قطع به الجمهور، وإن شك هل فيها حياة مستقرة أم لا؟ فالصحيح التحريم للشك في الذكاة المبيحة، ومن العلامات الدالة على الحياة المستقرة الحركة الشديدة، وانفجار الدم وتدفقه بعد الذبح المعجز، وصحح أنه تكفي الحركة الشديدة وحدها.

قلت: قال ابن الصباغ بأن الحياة المستقرة بحيث لو تركت لبقيت يوماً أو بعض يوم، وغير المستقرة أن تموت في الحال، قال ابن الرفعة، وقال غيره: أن لا ينتهي إلى حركة المذبوحين، وقال في المرشد: يعرف بشيئين أن يكون عند وصول السكين إلى الحلقوم تطرف عينه، ويتحرك ذنبه. وأما حركة المذبوح أن ينتهي الآدمي إلى حالة لا يبقى معها إبطار ونطق وحركة اختيارية لأن الشخص قد يقدر نصفين، ويتكلم بكلام منتظم إلا أنه غير صادر عن روية واختيار والله أعلم.

(مسألة) مرضت شاة، وصارت إلى أدنى الرمق وذبحت حلت قطعاً لأنه لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك، ولو أكلت شاة نباتاً مضرراً فصارت إلى أدنى الرمق

فذبحت قال القاضي حسين مرة في حلها وجهان، وجزم مرة بالتحريم، لأنه وجد سبب يحال عليه الهلاك فصار كجرح السبع.

قال: (ويجوز الاصطياد بكل جارحة معلمة من سباع البهائم وجوارح الطير، وشرائط تعليمها أربع: أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا زجرت انزجرت، وإذا قتلت لم تأكل منه، ويتكرر ذلك منها فإن عدم أحد الشرائط لم تحل إلا أن يدرك حياً فيذكى). يجوز الاصطياد بجوارح السباع كالكلب والفهد والنمر وغيرها وبجوارح الطير كالصقر والشاهين والباز لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ - الآية [المائدة: ٤]. قال ابن عباس رحمته الله: الجوارح الكلاب والطيور المعلمة^(١)، مشتقة من الجرح وهو الكسب لكسب أهلها بها، ومنها: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، أي كسبتم، وقيل من الجراحة.

وقوله: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ قيل: من التكلب وهو الإغراء، وقيل من التضرية يقال تكلب إذا ضرى، وروى الترمذي عن عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد الباز فقال: «ما أمسك عليك فكل»^(٢). وروى مسلم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدرته حياً فاذبحه، وإن

(١) إسناده صحيح. رواه البيهقي (٢٣٥/٩)، وابن جرير في «التفسير» (٩٠/٦)، من طريق أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس رحمته الله بلفظ: يعني بالجوارح الكلاب الضارية والفهود والصقور وأشباهها. وإسناده صحيح، وقد سبق الكلام على هذا الإسناد (٣٠٣/٢).

(٢) هو إحدى روايات الحديث الآتي، وهذا اللفظ رواه أبو داود [٢٨٥١].

أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكل^(١). وقيل لا يحل صيد الكلب الأسود البهيم لأمره ﷺ بقتله. والمذهب الأول والخبر محمول على غير المعلم أو العقور. واعلم أن المراد بجواز الاصطياد بها أن ما أخذته وجرحته وأدركه صاحبها ميتاً أو في حركة مذبوح أنه يحل أكله، ويقوم إرسال الصائد وجرح الجرح في أي موضع كان مقام الذبيح.

ويشترط في كون الكلب معلماً أمور: منها أن يكون بحيث أن يسترسل بإرساله ومعناه أنه إذا أغراه بالصيد هاج. ومنها أن يكون بحيث إذا زجره انزجر، وهذا هو المذهب. ومنها أنه إذا أمسكه لم يأكل منه على المشهور ويحبسه على صاحبه ولا يخليه.

ثم هذه الأمور يشترط تكررها في التعليم ليغلب على الظن تأدب الجارحة، والرجوع في عدد ذلك إلى أهل الخبرة على الصحيح. وقيل يشترط تكرار ذلك ثلاثاً، وقيل مرتين ولو ظهر أنه معلم ثم أكل من صيد قبل قتله أو بعده ففي حل ذلك الصيد قولان: الأظهر لا يحل. قال إمام الحرمين: وددت لو فصل مفصل بين أن يكف زمان لم يأكل وبين أن يأكل بنفس الأكل لكن لم يتعرضوا له كذا نقله الرافعي عن الإمام. قال النووي: وقد فصل الجرجاني وغيره فقالوا: إن أكل عقب القتل ففيه القولان، وإلا فيحل قطعاً والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٥٤٨٤]، ومسلم [١٩٢٩]، وأبو داود [٢٨٥٠]، والترمذي [١٤٦٩]، والنسائي [١٦٩/٧]، وأحمد (٣٧٩/٤)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل، وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، وإذا خالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها فأمسكن وقتلن فلا تأكل، فإنك لا تدري أيها قتل، وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك، فكل، وإن وقع في الماء فلا تأكل.

وإذا قلنا بالتحريم فلا بد من استثناء التعليم، ولا ينعطف التحريم على ما اصطاده من قبل، ولو أكل حشو الصيد ففيه طريقان: قيل لا يضر لأنها غير مقصودة. والصحيح أنه على القولين في الأكل من اللحم، ولو لعق الدم لم يضر على المذهب، ولو أراد الصائد أخذ الصيد منه فامتنع، وصار يضارب ويقا تل دونه فهو كالأكل قاله القفال والله أعلم.

وقوله [فإن عدم أحد الشرائط لم يحل] لأن المشروط يفوت بفوات شرطه والشرط المركب يفوت بفوات جزء من أجزائه فإذا أدركه حياً وذبحه حل كسائر الصيد المقدور عليها والله أعلم.

[فرع]: موضع عض الكلب من الصيد نجس يجب غسله سبعاً مع التعفير بالتراب كغيره فإذا غسل حل أكله هذا هو المذهب المشهور، وقيل إنه نجس معفو عنه، وقيل طاهر، وقيل نجس لا يمكن تطهيره بل يجب تقوير ذلك الموضوع ورميه لأنه تشرب من لعاب الكلب فلا يتخلله الماء، وقيل غير ذلك والله أعلم.

[فرع]: يؤخذ مما تقدم إلا أنا نقصد إيضاحه إذا قتلت الجارحة الصيد بثقلها ومات ففي حله قولان أحدهما يحرم لمفهوم قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا»^(١). والصحيح الحل، لعموم قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٤]، ولأنه يعز تعليمه بأن لا يقتل إلا جرحاً وطرد الخلاف فيما لو عض ولم يجرحه أو ضمه فمات. قال مجلي: وطرد بعضهم القولين فيما لو مات الصيد فزاعاً من الجارحة قال: ويحتمل أن يكون كموته تعباً فإنه لا يحل قطعاً والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٢٢).

قال: (وتجوز الذكاة بكل ما يجرح إلا بالسن والظفر). يجوز الذبح بكل ما له حد يقطع. سواء كان من الحديد كالسيف والسكين والرمح، أو من الرصاص أو النحاس أو الذهب أو الخشب المحدد أو القصب أو الزجاج أو الحجر فيحل الذبح بذلك كله، ويحل الصيد المقتول بها إلا السن والظفر وبقية العظام فإنه لا يحل بها سواء في ذلك عظم الأدمي أو غيره، وسواء في ذلك المنفصل والمتصل، واحتج لذلك بحديث رافع بن خديج قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله إنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى فقال ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة»^(١). أخرجه البخاري ومسلم في حديث طويل، ويستثنى من ذلك ما قتلت الجارحة كلباً كان أو غيره بسنّها أو ظفرها، فإنه يحل للحاجة، وقيل يحل الذبح بسن ما يؤكل لحمه لأن له حداً يقطع، وهو شاذ ضعيف والمذهب الأول والله أعلم.

[فائدة]: اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ: «أما السن فعظم» فعن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال: للشرع علل تعبدنا بها، كما أن له أحكاماً تعبدنا بها، وقال غيره: ورد الشرع بمنع الاستنجاء بالعظم، لكونه زاد الجن، وما ذاك إلا للنجاسة، والدم بهذه المثابة. وقال ابن الرفعة: الذي يظهر أنه كان الذبح عندهم بالعظم لا يجوز، وأن حكمته أن لا يكون موت الحيوان ببعضه مباحاً له، على أن سياق حديث رافع يدل على أن المعهود عندهم أنه لا ذكاة إلا بالمدينة، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٢/٣٢٢).

قال: (ويحل ذكاة كل مسلم وكتابي ولا يحل ذكاة مجوسي ولا وثني).
يعتبر في الذابح حل الذبيحة إما كونه مسلماً أو كتابياً سواء كان يهودياً أو نصرانياً
وسواء ذبح ما هو حلال عندنا وعندهم أو ما هو حلال عندنا دونهم كالإبل.
والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى:
﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. والمراد بالطعام هنا
الذبايح.

وأما تحريم ذبائح المجوس فالدليل عليه قوله ﷺ: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ
غَيْرَ آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ وَنَاكِحِي نِسَائِهِمْ»^(١)، والوثني لا كتاب له، وكذا المرتد، ولهذا لا
تعقد لهم الجزية فهما أسوأ حالاً من المجوس، وكذا لا يحل ذبح نصارى العرب،
وهم نجران وتنوخ وتغلب لأنه ﷺ نهى عن ذبح نصارى العرب^(٢)، وقال عمر رضي الله عنه:

(١) ضعيف. رواه مالك (ص: ١٨٧)، والشافعي في «الأم» (٤/١٧٤)، وابن أبي شيبة (١٢/٢٤٣)،
وأبو يعلى [٨٦٢]، والبيهقي (٩/١٨٩)، من طريق جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن عبد
الرحمن بن عوف عنه به، وإسناده منقطع؛ محمد بن علي لم يدرك عبد الرحمن بن عوف، كما قال
الشافعي، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/١١٤)، والحافظ في «الفتح» (٦/٢٦١).

(٢) ضعيف. رواه ابن عدى (٥/٣٢٠)، والبيهقي (٩/٢١٧)، من طريق جبارة حدثني عبد الحميد بن
بهرام حدثني شهر بن حوشب حدثني ابن عباس رضى الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن ذبيحة
نصارى العرب. وإسناده ضعيف فيه جبارة بن المغلس وشهر بن حوشب وكلاهما ضعيف. قال
البيهقي: هذا إسناده ضعيف، وقد روى عن ابن عباس خلافة. ثم روى من طريق ثور بن زيد عن
عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما: أنه سئل عن ذبائح نصارى العرب، فقال: لا بأس بها، وتلا هذه
الآية: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. وإسناده صحيح موقوفاً، وهذا ما
يؤكد ضعف المرفوع.

ليس نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبائحهم^(١). ولا تحل لنا ذبائح بني تغلب لأنهم لم يأخذوا من دين أهل الكتاب إلا شرب الخمر وأكل الخنزير^(٢).
واعلم أن الزنادقة كالمجوس، وكذا الدروز لا تحل ذبائحهم، والقريشة المصنوعة من ذبائحهم لا تحل والله أعلم.

[فرع]: تحل ذبيحة الصبي المميز على الصحيح، وفي غير المميز والمجنون والسكران قولان: الصحيح عند الإمام والغزالي وجماعة عدم الحل، لأنهم لا قصد لهم فأشبهوا النائم إذا كانت بيده سكين فوقع على حلقوم شاة فإنها لا تحل، وإن قطعت مع المريء. والثاني الحل وبه قطع الشيخ أبو حامد والشيخ أبو إسحاق الشيرازي كما قطع حلق شاة يظنه خشبة، فإنها تحل لأن لهم قصداً وإرادة في الجملة بخلاف النائم، والصحيح في «المحرر»، و«زيادة الروضة»، و«شرح المذهب» الحل.

والأخرس إن كان له إشارة مفهومة حلت ذبيحته وإلا ففيه خلاف، والصحيح الذي قطع به الأكثرون الحل، وكذا تحل ذكاة الأعمى والمرأة، وإن كانت حائضاً، واحتج لحل ذبحها بما رواه البخاري أن جارية لآل كعب كانت ترعى غنماً لهم

(١) ضعيف. رواه الشافعي في «المسند» (١/٢٠٩)، عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاري أبو عبد الله سعد مولى عمر بن الخطاب أن عمر عليه السلام قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبائحهم وما أنا بتاركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم. وإسناده ضعيف فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وهو متروك، كما في التقريب.
(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق [١٢٧١٣]، عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أن علياً كان يكره ذبائح بني تغلب ويقول: لا يتمسكون من النصرانية إلا بشرب الخمر. وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

فمرضت شاة منها فكسرت مروة وذبحتها فسأل مولاها رسول الله ﷺ فأجاز لهم أكلها^(١) والمروة: الحجر الأبيض، وفيه دلالة على جواز الذبح به والله أعلم.

قال: (وذكاة الجنين بذكاة أمه وإن وجد حياً فيذكى). الجنين الذي يوجد في بطن أمه المذكاة ميتاً أو فيه حياة غير مستقرة يحل، وإن لم يذك ظاهراً لقوله ﷺ «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^(٢). خرجه الإمام أحمد، وهو برفع الذكاة فيهما كما هو

(١) رواه البخارى [٢٣٠٤]، وابن ماجه [٣١٨٢]، وأحمد (٣٨٦/٦)، من حديث كعب بن مالك رضى الله عنه. ورواه البخارى [٥٥٠٥]، ومالك (ص: ٣٠٢)، من حديث معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً يسلم فأصيبت شاة منها فأدركتها فذبحتها بحجر فستل النبي ﷺ فقال: كلوها.

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٢٨]، والدارمى [١٩٨٥]، والحاكم (٤/١١٤)، من طريق عتاب بن بشير عن عبيد الله بن أبى زياد عن أبى الزبير عن جابر رضى الله عنه به. ورجاله ثقات غير أبى الزبير فإنه صدوق يدلّس، وقد عنعن. وللحديث طريق آخر رواه الدارقطنى (٤/٢٧١)، والبيهقى (٩/٣٣٥)، من طريق عصام بن يوسف عن مبارك بن مجاهد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في الجنين: «ذكاته ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر». وإسناده ضعيف فيه مبارك بن مجاهد وهو ضعيف كما في «اللسان». ورواه الطبرانى في «الأوسط» [٧٨٥٦]، والحاكم (٤/١١٤)، من طريق وهب بن بقية عن محمد بن الحسن المزنى عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه مرفوعاً به. ورجاله ثقات غير محمد بن إسحاق فإنه صدوق يدلّس وقد عنعنه. قال البيهقى (٩/٣٣٦): ورفعه عنه ضعيف، والصحيح موقوف. اهـ. وللحديث طريق ثالث رواه الدارقطنى (٤/٢٧٤)، من طريق عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً به. وإسناده ضعيف فيه عمر بن قيس المكى المعروف بسندل، وهو متروك. والحديث ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/٥٨٢). ويشهد له حديث أبى سعيد رضى الله عنه الآتى بعده. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده. وصححه النووى في «المجموع» (٩/١٤٦)، والمنذرى في «مختصر السنن» (٤/١٢٠). قال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٥٦): أن فيها ما تنتهض به الحجة وهى مجموع طرق حديث أبى سعيد وطرق حديث جابر. اهـ.

المحفوظ فتكون ذكاة أمه ذكاة له. ويؤيد ذلك ما روى مسدد قال: كنا يا رسول الله ننحر الناقة وننحر البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله؟ فقال: «كلوا إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه»^(١). وهذا يعد رواية نصب الذكاة الثانية، يعني ذكاته مثل ذكاة أمه فيذبح إن أمكن وإلا حرم ولو خرج رأس الجنين ميتاً فذبحت أمه قبل انفصاله حل. قاله البغوي لأننا تحققنا أنه لا حياة فيه، وفي كلام الإمام ما يدل على عدم حله.

ولو خرج الجنين وفيه حياة مستقرة يتسع معها الزمان لذبحه فلم يذبح، ولو كان مع فقد الآلة حتى مات فإنه لا يحل، وإن لم يتسع الزمان للذبح حل، ولو خرج بعضه والحياة فيه ففي حله بذبح الأم خلاف. صحح النووي في «شرح المذهب» الحل وهو مقتضى تصحيح الرافعي في كتاب العدد. واليد الشلاء من المأكول إذا ذبح ففي حل أكلها وجهان: أصحهما الحل، والوجهان مبنيان على أنها كالميتة أم لا والله أعلم.

قال: (وما قطع من حي فهو ميت إلا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرهما). الأصل في ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٢٧]، والترمذي [١٤٧٦]، وابن ماجه [٣١٩٩]، وأحد [٣١/٣]، من طريق مجالد بن سعيد عن الوداك عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه». ومجالد بن سعيد ليس بالقوى وقد تغير في آخر عمره، لكن تابعه يونس بن أبي إسحاق، وهو صدوق بهم، أخرجه أحمد (٣/٣٩)، وابن حبان [٥٨٨٩]. وأبو الوداك هو جبر بن نوف وهو صدوق بهم، وقد تابعه عطية العوفى عن أبي سعيد به. أخرجه أحمد (٣/٤٥). وعطية العوفى صدوق يخطئ كثيراً. والحديث صحيح بما قبله. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

سئل عن جباب أسنمة الإبل وإليات الغنم فقال: «ما قطع من حي فهو ميت»^(١) رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين ورواه أبو داود والترمذي وقال: حسن، وفي رواية: «وما قطع من بهيمة وهي حية فهو ميت»^(٢) ويستثنى من عموم ذلك شعر المأكول وريشه وصوفه ووبره إذا انفصل في حياته بقطع أو قص فإنه طاهر، وكذا ما تناثر أو نتف في الأصح لأن لنا في ذلك أثاثاً ومتاعاً إلى حين.

وقول الشيخ [إلا الشعور] يؤخذ منه أن القرن والظلف والظفر والسن والعظم إذا انفصل في الحياة أنه ليس كذلك، وفي ذلك كله طريقان: أحدهما أنها كالشعور فتكون طاهرة من المأكول نجسة من غيره، وأصحهما أنها نجسة لأنها بالأعضاء أشبه، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]،

(١) صحيح. رواه الحاكم (٢٦٧/٤)، من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن جباب أسنمة الإبل وإليات الغنم. قال: ما قطع من حي فهو ميت. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٥٨]، والترمذي [١٤٨٠]، وأحمد (٢١٨/٥)، والحاكم (٢٣٩/٤)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فإنه صدوق يخطئ، وقد تابعه على بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه عن زيد بن أسلم به. أخرجه الحاكم (١٢٣/٤)، وعبد الله بن جعفر والد علي بن المديني ضعيف، كما في التقريب. ويشهد له ما رواه ابن ماجه [٣٢١٦]، والدارقطني (٢٩٢/٤)، والحاكم (١٣٨/٤)، من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: ما قطع من البهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة. ورجالهم ثقات غير هشام بن سعد فإنه صدوق له أوهام. ويشهد له ما رواه الطبراني في الكبير [١٢٧٧]، من طريق شهر بن حوشب عن تميم الداري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة. وضعفه الحافظ في التلخيص (٢٩/١). والحديث صحيح بمجموع طرقه، وشواهد.

والإحياء للميت، ولأنها تحس وتألم فدل على أنها تحملها الحياة فتنجس بالموت، بخلاف الشعور فإنها لا تحملها الحياة، ولهذا لا تحس ولا تألم بالقطع، ولنا في شعور غير المأكول وجه أنها لا تنجس لهذه العلة والله أعلم.

قال: (فصل: وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتحريمه). طلب الحلال فرض عين لأن اللحم النابت من الحرام النار أولى به، كما جاء في الخبر. ثم الأصل في حل الأطعمة الآيات والأخبار قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، والمراد به هنا ما تستطيه النفس وتشتهيه، ولا يجوز أن يراد به الحلال لأنهم سألوه عما أحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال، وقال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الْطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ - الآية [الأنعام: ١٤٥]، أي فيما أوحى إلي قرآنًا فإن غير ذلك حرمة السنة، وقيل معناه لا أجد في ما أوحى إلي محرماً فيما كانت العرب تستطيه إلا هذه الثلاثة قال الأصحاب: ما يمكن أكله من الجهادات والحيوانات لا يتأتى حصر أنواعه، لكن الأصل في الأكل الحل لأن الأعيان مخلوقة لمنافع العبد. [فإن القول ما قالت حذام]، ويستثنى من ذلك ما ورد الشرع بتحريمه.

وقول الشيخ [استطابته العرب] احترز به عن العجم فإنه لا اعتبار بهم، لأن الله تعالى لما أناط الحكم بالطيبات والتحريم بالخبائث علم بالعقل أنه لم يرد ما تستطيه وتستخبثه كل الناس لاستحالة اجتماعهم على ذلك لاختلاف طباعهم فتعين إرادة بعضهم، والعرب أولى بذلك لنزول القرآن بلغتهم، وهم المخاطبون به،

ثم طبائع العرب مختلفة فيتعذر اعتبار جميعهم فيرجع إلى من كان في عصره ﷺ كما قاله القاضي حسين وغيره، وأبدى الرافعي لنفسه احتمالاً في عدم اختصاصهم بذلك، وأنه يرجع في كل زمان إلى عربيه وعلى كل حال فيشترط فيهم شروط: منها أن يكونا قريبين من البلاد والأرياف دون أهل البوادي والمواضع المنقطعة فإنهم يأكلون ما دب ودرج. ومنها أن يكونوا ذوي طباع سلمية.

ومنها أن يستطيعوا الحيوان في حال الرخاء دون حالة القحط، فإن استطابه البعض واستخبطه البعض اعتبر بالأكثر، فإن استوا رجح بقريش. قاله العبادي وغيره، فإن اختلفت قريش أو لم يحكموا بشيء رجح إلى شبيه الحيوان في صورته أو طعم لحمه أو طبعه من السلامة والعدوان. فإن استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فالأصح الحل، وقيل يحرم، وبناهما الماوردي على الخلاف في أن الاعتبار قبل الشرع في الأشياء هل هي على الإباحة أو الخطر، ولو وجدنا حيواناً وتعذر معرفة حكمه من شرعنا وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه؟ قولان: الأظهر لا، وإنما يثبت أنه شرع من قبلنا بالكتاب والسنة أو بعد أن أسلم منهم أناس عارفين بالتنزيل.

إذا عرفت هذا فلا بد من ذكر نبذة مما يستطاب ومما يستخبث: أما المستطاب فكثير مع اختلاف أنواعه، وهو أنسي، ووحشي. فمن الأنسي: الإبل والبقر والغنم، وحلها بالإجماع بعد قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١]، وقوله: ﴿ وَمَنْفَعُ مَتَاهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥]، ومنها الخيل لما روى جابر رضي الله عنه قال: نهانا رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر وأذن في لحوم الخيل. أخرجه

الشيخان، وفي رواية أبي داود: نهانا رسول الله ﷺ عن الحمير والبغال ولم ينهنا عن الخيل^(١). والله أعلم.

ويحل من دواب الوحش البقر لأنها من الطيبات، ويستوي في ذلك الإبل والوعل، وكذا جميع كباش الجبل وغنمه، وكذا الحمار لأنه ﷺ أكل منه^(٢)، ولا فرق بين المتوحش والمستأنس كما لا يحل الحمار الأهلي في الحالين، والطبي والضبع والشعلب والأرنب واليربوع والقنفذ والوبر وابن عرس لأنها مستطابة، وفي بعضها خلاف، وكذا يحل الضب لأنه أكل بحضرته ﷺ^(٣)، ولهذا تنمة تأتي إن شاء الله تعالى. وأما ما يستخبث فكثير جداً. منها الحيات والعقارب والخنافس ونحوها، كالقراد والقمل ونحو ذلك، لأنها من الخبائث قال الله تعالى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، والله أعلم.

(١) رواه البخارى [٤٢١٩]، ومسلم [١٩٤١]، وأبو داود [٣٧٨٨]، والنسائي (٧/ ١٧٧)، وأحمد (٣/ ٣٨٥)، ورواه الترمذى [١٧٩٣] بنحوه.

(٢) رواه البخارى [٥٤٠٧]، ومسلم [١١٩٦]، وأبو داود [١٨٥٢]، والنسائي [٢٨٢٤]، وابن ماجه [٣٠٩٢]، وأحمد [٢٢٠٢٠]، من حديث أبي قتادة السلمى رضي الله عنه قال: كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم فأبصروا حماراً وحشياً - الحديث. وفيه: فأدركنا رسول الله ﷺ فسألناه عن ذلك فقال: معكم منه شيء فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها وهو محرم.

(٣) رواه البخارى [٥٥٣٧]، ومسلم [١٩٤٥]، وأبو داود [٣٧٩٤]، والنسائي (٧/ ١٧٤)، وابن ماجه [٣٢٤١]، وأحمد (١/ ٣٣٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة فأتى بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل فقالوا: هو ضب يا رسول الله فرفع يده، فقلت أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: «لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه». قال خالد: فاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر.

قال: (ويحرم من السباع ما له ناب قوي يعدو به، ويحرم من الطيور ماله مخلب قوي يجرح به). كل ما كان من السباع له ناب يعدو به على الحيوان ويتقوى به فيحرم كالأسد والفهد والنمر والذئب والدب والقرد والفيل والتمساح والزرافة وابن آوى، لأن النبي ﷺ: نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع^(١). أخرجه الشيخان وغيرهما، لأن هذه الأنواع تعدو بنابها طالبة غير مطلوبة كما قاله الشافعي رحمه الله وقال أبو إسحاق: لأنها لا تأكل إلا من فريستها، ولهذا لا يحرم الضبع والثعلب ونحوهما لفقد هذين المعنيين، وفي وجه يحل الفيل، وفي آخر يحل التمساح، وفي آخر يحل ابن آوى، وفي آخر تحل الزرافة، ولا يؤكل الكلب لأنه من الخبائث، وكذا الخنزير للآية، وفي السنور خلاف. والصحيح التحريم وإن كان وحشياً لأنه يتقوى بنابه ويأكل الجيف فأشبهه الأسد، وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك^(٢)، وروى أنه ﷺ قال: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه»^(٣). ويحل السمور^(٤) والسنجاب والفنك والقاقم على الأصح، ونص عليه الشافعي رحمه الله والله أعلم.

(١) رواه البخارى [٥٧٨٠]، ومسلم [١٩٣٢]، وأبو داود [٣٨٠٢]، والترمذى [١٤٧٧]، والنسائى (١٧٧/٧)، وابن ماجه [٣٢٣٢]، وأحمد (١٩٤/٤)، من حديث أبي ثعلبة الخشنى رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم [١٥٦٩]، بهذا اللفظ، ورواه أبو داود [٣٤٧٩]، والترمذى [١٢٧٩] بلفظ: أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور.

(٣) صحيح. رواه أبو داود [٣٤٨٨]، وأحمد [٢٦٧٣]، من طريق خالد الحذاء عن بركة بن العريان المجاشعي قال: سمعت ابن عباس يحدث قال: قال رسول الله ﷺ: لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله عز وجل إذا حرم أكل شيء حرم ثمنه. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٤) السَّمُور حيوان ببلاد الروس وراء بلاد الترك يشبه النمى. (المصباح المنير).

وكذا يحرم من انطيور كل ما يتقوى بمخلبه كالنسر والصقر والشاهين والبازي والحدأة بأنواعها لأنه ﷺ: نهى عن أكل كل ذي مخلب من الطيور^(١). رواه مسلم، وكذا يحرم ما يأكل الجيف كالغراب الأبقع والأسود الكبير لأنها مستخبثان، وفي تحريم الزاغ خلاف. فيحل منه محمر المنقار والرجلين على الأصح دون الغداف وهو رمادي صغير الجثة على الأصح كذا صححه النووي في «أصل الروضة» وهو سهو والذي في «الشرح الصغير» الحل فيها لأنها يلقطان الحب كالقواخت ولا يأكلان الجيف بخلاف الأسود الكبير، ويحل الكركي، وفي الشقراق خلاف والله أعلم.

[فرع]: تكره الدابة الجلالة سواء الشاة والبقرة والدجاجة وغيرها لأنه ﷺ: نهى عن أكل الجلالة وألبانها^(٢). رواه الترمذي وحسنه، والجلالة: هي التي أكثر أكلها

(١) رواه مسلم [١٩٣٤]، وأبو داود [٣٨٠٣]، والنسائي (١٨٢/٧)، وابن ماجه [٣٢٣٤]، وأحمد (٢٤٤/١)، من حديث ابن عباس ؓ قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير.

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٣٧٨٧]، والحاكم (٣٤/٢)، والبيهقي (٣٣٣/٩)، من طريق عمرو بن أبي قيس عن نافع عن ابن عمر ؓ به. وإسناده حسن؛ عمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام، كما في «التقريب». وللحديث طرق أخرى منها: ما رواه أبو داود [٣٧٨٥]، والترمذي [١٨٢٤]، وابن ماجه [٣١٨٩]، من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر ؓ به. وإسناده حسن؛ محمد بن إسحاق صدوق يدلّس. ويشهد له ما رواه أبو داود [٣٨٨١]، والنسائي (٢١١/٧)، وأحمد (٢١٩/٢)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة؛ عن ركوبها وأكل لحمها. وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (٦٤٨/٩). ويشهد له أيضاً ما رواه أبو داود [٣٧٨٦]، والترمذي [١٨٢٥]، والنسائي (٢١٢/٧)، وأحمد (٢٢٦/١)، وابن حبان [٥٣٩٩]، والحاكم (٣٤/٢)، والبيهقي (٣٣٣/٩)، من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ نهى عن لبن الجلالة. وإسناده صحيح على شرط البخاري، وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري. وصححه ابن دقيق العيد في «الافتراح» (ص: ٤٦٢) على شرط البخاري، وصححه النووي في «المجموع» (٣٠/٩)، والحديث صحيح بمجموع طرقه، وشواهده.

العذرة اليابسة كذا قاله الشيخ أبو حامد، وقال غيره هي: التي تأكل العذرة وأطلقوا ذلك، ثم الكراهة منوطة بتغير الرائحة والتتن: فإن وجد في عرقها أو غيره ريح النجاسة فجلافة وإلا فلا، كذا صححه النووي في «أصل الروضة». والذي قاله في «التحرير»: إن الاعتبار بكثرة العلف، فإن كان الأكثر النجاسة فجلافة وإلا فلا.

وهل النهي عن أكل الجلافة للتحريم أو للكراهة؟ وجهان: صحح النووي أنها للتنزيه، وعلته أن النهي إنما كان للنجاسة وما تأكله من الطاهرات ينجس في كرشها فلا تتغذى إلا بالنجاسات أبداً فأكلها النجاسات إنما يؤثر في تغيير لحمها، وذلك يقتضي الكراهة كما أن المذكي إذا جاف لا يحرم أكله على المذهب، وصحح الرافعي في «المحرر» تبعاً للإمام والغزالي وغيرهما التحريم لظاهر الخبر، ولأنها صارت من الخبائث، لكنه حكى في «الشرح الكبير» عن الأكثرين، ومنهم العراقيون ما صححه النووي والله أعلم.

قال: (ويحل للمضطر في المخصصة أن يأكل من الميتة ما يسد به رمقه). نص القرآن العظيم على تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وما في معناها كالموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع، وهذا في غير حالة الضرورة، وأما المضطر فيباح له الأكل كما قال تعالى: ﴿قَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] أي فأكل فلا إثم عليه، ثم الأكل قد يجب لدفع الهلاك.

واعلم أنه لا خلاف أن الجوع القوي لا يكفي لأكل الحرام، ولا خلاف أنه لا يجب الامتناع إلى أن يشرف على الموت فإن الأكل حينئذ لا يفيد، بل لو انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له أكل الميتة فإنه غير مفيد، ولا خلاف في الحل إذا كان يخاف على نفسه لو لم يأكل من جوع أو ضعف عن المشي وعن الركوب، أو ينقطع عن الرفقة

أو يضيع ونحو ذلك، فلو خاف حدوث مرض مخيف حبسه فهو كخوف الموت، وإن خاف طول المرض فكذلك على الراجح، ولو عيل صبره وجهده الجوع فهل يحل له المحرم أم لا حتى يصل إلى أدنى الرmq؟ قولان: فقال في «زيادة الروضة»: الأظهر الحل، ولا يشترط فيها يخاف منه تيقن وقوعه لو لم يأكل بل يكفي غلبة الظن. فإذا انتهى إلى الحالة التي يباح له فيها الأكل فماذا يأكل؟ أما أكله ما يسد به الرmq فلا خلاف في ذلك، ولا تحل له الزيادة على الشبع بلا خلاف، وفي حل الشبع أقوال. ثالثها إن كان قريباً من العمران لم يجوز وإلا جاز، ورجح القفال وكثير من الأصحاب المنع، ورجح الروياني وغيره الحل، كذا أطلق الخلاف أكثرهم، وفصل الإمام والغزالي تفصيلاً، حاصله إن كان في بلد وتوقع الحلال قبل عود الضرورة وجب القطع بالاعتصار على سد الرmq، وإن كان لا يظهر حصول طعام حلال وأمكنه الرجوع إلى المحرم مرة بعد أخرى إن لم يجد الحلال فهو موضع الخلاف، وقد اختلف ترجيح الشيخين في ذلك، وبالجمله فالصحيح أنه يأكل ما يسد الرmq لأنه بعد سد الرmq غير مضطر، فزال الحكم بزوال علته لأن القاعدة المقررة أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً.

قال السدي قوله تعالى: ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أي في الاستيفاء إلى حد الشبع، ومن قال بالشبع علل بأنه طعام جاز منه ما يسد الرmq فجاز قدر الشبع كالمذكى، والاضطرار علة لابتداء الأكل دون استدامته كما أن فقد طول الحرة علة لابتداء نكاح الأمة دون استدامته وعلى هذا فليس المراد أن يمتلئ حتى لا يبقى للطعام مساغ فإن هذا حرام بلا خلاف، ولكن المراد أن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يطلق عليه اسم جائع.

واعلم أن الرافعي جزم في «المحرر» بما فصله الإمام والغزالي، وهل له أن يتزود من الميتة؟ إن لم يرج الوصول إلى الحلال فله التزود وإن رجا ففيه خلاف: الأصح في «شرح المذهب»، و«زيادة الروضة» الجواز والله أعلم.

قال: (وميتتان حلالان، السمك والجراد). واعلم أن الحيوان ثلاثة أقسام: الأول ما لا يؤكل فهذا ميتته وذبيحته سواء. القسم الثاني حيوان مأكول ولا تحل ميتته فهذا لا يحل إلا بالتذكية المعتبرة على ما مر. القسم الثالث حيوان مأكول تحل ميتته وهو السمك والجراد، واحتج له بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: «أحللت لنا ميتتان، الحوت والجراد»^(١). رواه ابن ماجه لكن بإسناد ضعيف، لأجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وإن كان الحاكم قال في مستدركه في حديث هو سنده: هذا حديث صحيح الإسناد، نعم قال البيهقي: وقفه أصح، وهو في معنى المسند.

ويحتج للسمك بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]، وهل يحل أكل السمك الصغار إذا شويت، ولم يشق خوفها، ولم يخرج ما فيه؟ وجهان: صحح جماعة التحريم بسبب ما في الجوف فإنه نجس وينجس ما يقلى به، ووجه الجواز مشقة تتبعها. قال الرافعي: وعلى المسامحة جرى الأولون، وقال في الطاهر: أطبقوا على أكل المملح منه، ولو وجدت سمكة في جوف سمكة فهي حلال كما لو ماتت حتف أنفها، ولو تقطعت سمكة في جوف سمكة وتغير لونها لم تحل على الأصح، لأنها كالروث، ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيراً تطول حياته، فيستحب ذبحه على الأصل إراحة له، ولو ابتلع سمكة حية أو قطع فلقه منها لم تحرم على الأصح، لكن تكره وطرده الوجهان في الجراد، ولو ذبح من لا تحل ذكاته

(١) سبق تخريجه (١/١٧٨).

سمكة حلت، لأنه نهايته إنها ميتة وميتتها حلال، ويحرم إلقاء السمك في الزيت الحار قبل موته. عافانا الله من عذابه.

[فرع]: حيوان البحر إذا خرج منه ما لا يعيش إلا عيش المذبوح كالسمك بأنواعه فهو حلال، ولا حاجة إلى ذبحه، وسواء مات بسبب ظاهر كصدمة، أو ضرب الصياد أو غيره أو مات حتف أنفه، وأما ما ليس على صورة السمك المشهورة ففيه ثلاث مقالات: أصحابها الحل، ونص عليه الشافعي، واحتج له بعموم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ ويقول ﷺ: «الحل ميتته»^(١)، وقد نص الشافعي رحمه الله على أنه قال: يؤكل فار الماء وخنزير الماء. قال النووي في أصل الروضة: الأصح أن السمك يقع على جميعها، فعلى الصحيح هل يشترط الذكاة؟ الراجع لا، وتحل ميتته كالسمك، واحتج لذلك بقول الصديق ﷺ: كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله تعالى لكم^(٢). نعم قال الشافعي رحمه الله: إن كان فيه ما يطول خروج روحه كلبل الماء وبقره لم يكره ذبحه إراحة له، ويستثنى من ذلك التمساح، لأنه يتقوى بنابه، والله أعلم.

[فرع]: يحرم الضفدع والسرطان والسلحفاة على الراجع وانه أعلم.

[فرع]: صاد سمكة في بطنها درة هل يملك الدرة؟ ينظر إن كانت مثقوبة فالدرة لقطة ولا يملكها إلا بطريقة على ما مر في اللقطة، وإن كانت غير مثقوبة ملكها مع السمكة والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (١/٦٢)

(٢) ضعيف جداً. رواه الدارقطني (٤/٢٦٧)، من طريق شعبة عن حمزة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: ما من دابة في البحر إلا قد ذكاه الله. وإسناده ضعيف جداً، فيه حمزة بن أبي حمزة وهو متروك متهم بالوضع، كما في التقريب. ولم أعثر عليه من قول أبي بكر رحمه الله.

الأضحية

قال: (فصل: الأضحية سنة). الأضحية بتشديد الياء هو ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله يوم العيد وأيام التشريق. ويقال لها ضحية. والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِ اللَّهِ﴾ - الآية [الحج: ٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] على المشهور وغير ذلك.

وهي سنة مؤكدة وشعار ظاهر ينبغي لمن قدر عليها أن يحافظ عليها وذهب مالك رحمه الله إلى وجوبها، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجب على المقيم بالبلد الموسر، وهذا الذي يملك نصاباً، ودعوى الوجوب ممنوعة بالسنة الشريفة، ففي الترمذي أنه ﷺ قال: «أمرت بالنحر وهو سنة لكم»^(١). وأصرح من ذلك ما روى الدارقطني: «كتب علي النحر وليس بواجب عليكم»^(٢). وفي صحيح مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره»^(٣). وقال الحاكم: هو على شرط البخاري. وجه الدلالة منه أنه علق التضحية على الإرادة وما هو واجب ليس هذا شأنه،

(١) ضعيف. رواه الدارقطني (٢٨٢/٤)، من طريق جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول

الله ﷺ: أمرت بالنحر وليس بواجب. وإسناده ضعيف فيه جابر الجعفي وهو ضعيف.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣١٧/١)، والدارقطني (٢٨٢/٤)، والبيهقي (٢٦٤/٩)، من طريق شريك

عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: كتب علي النحر، ولم يكتب عليكم، وأمرت بركعتي الضحى، ولم تؤمروا بها. وإسناده ضعيف، فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف، وشريك بن عبد الله صدوق يخطئ كثيراً. والحديث ضعفه الحافظ في الفتح (٤/١٠).

(٣) رواه مسلم [١٩٧٧]، وأبو داود [٢٧٩١]، والترمذي [١٥٢٣]، والنسائي (١٨٧/٧)، وابن ماجه [٣١٥٠]، وأحمد (٣٠١/٦).

والحديث الوارد بوجوبها راويه مجهول^(١)، وإن صح، حمل على الاستحباب، جمعاً بين الأدلة.

إذا عرفت هذا فالتضحية سنة على الكفاية، إذا فعلها واحد من أهل بيت تأدى عن الكل حق السنة، ولو تركها أهل بيت كره لهم ذلك، والمخاطب بها الحر القادر، قال الماوردي: وللإمام أن يضحي عن المسلمين من بيت المال، ولا يجوز عن الميت، على الأصح، إلا أن يوصي بها، نعم تجوز النيابة عنه فيها عينه بنذر قبل موته، والله أعلم.

قال: (ويجزئ فيها الجذع من الضأن، والثني من المعز، والإبل والبقر، وتجزئ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة، والشاة عن واحد). يشترط فيما يضحي به أمور: أحدها الذبح. والثاني الذابح، وقد مر ذكرهما. والثالث الوقت، وسيأتي إن شاء الله تعالى. والرابع أن يكون من الإبل والبقر والغنم بأنواعها للآيات والأخبار. قال الله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]، ولفعله ﷺ، ولا يجزئ من غيرها بالإجماع، ولا يجزئ من

(١) ضعيف. رواه أبو داود [٢٧٨٨]، والترمذي [١٥١٨]، والنسائي [٤٢٢٤]، وابن ماجه [٣١٢٥]، وأحمد [١٧٤٣٢]، من طريق عبد الله بن عون عن عامر أبي رملة عن مخنف بن سليم قال: ونحن وقوف مع رسول الله ﷺ يعرفات قال: يا أيها الناس إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة أتدرون ما العتيرة هذه التي يقول الناس الرجبية. وإسناده ضعيف فيه أبو رملة وهو لا يعرف، كما في التقريب. وقال الذهبي: فيه جهالة. قال أبو داود: العتيرة منسوخة، هذا خبر منسوخ. قال عبد الحق: إسناده ضعيف، وقال ابن القطان: وعلته الجهل بحال أبي رملة واسمه عامر فإنه لا يعرف إلا بهذا، يرويه عنه ابن عون، وقد رواه عنه أيضاً ابنه حبيب بن مخنف، وهو مجهول أيضاً كابيه. (نصب الراية - ٤ / ٢١٠).

الضأن إلا الجذع وهو من الغنم ما له سنة على الأصح، وفي «التهذيب» وغيره أنه الذي له سنة أو أسقط أسنانه فيكون كالبلوغ، فإنه إما بالسن أو الاحتلام قبله، ويشهد له قول القاضي أبي الطيب أن الإجداع سقوط أسنان اللبن ونبات غيرها، والذي قاله الجوهري أن الجذع اسم لزمته، وليس هو سنّاً يسقط وينبت، وقال ابن الرفعة: نقل بعضهم عن أهل البادية أن الصوفة تكون على ظهره قائمة، فإذا نامت علم أنه جذع، وقيل ما له ستة أشهر، وقيل ثمان.

وأما الثني من المعز فما له سنتان على الأصح، وخالفت الضأن، لأن لحمها دون لحم الضأن فجبر بزيادة السن، وسمي ثنياً لطلوع ثنيته، وقيل يجزئ ما له سنة، ودخل في الثانية.

وأما الثني من الإبل فما له خمس سنين، ودخل في السادسة على الأصح، وقيل ما دخل في السابعة. وأما من البقر فما له سنتان، ودخل في الثالثة على الأصح، وقيل ما دخل في الرابعة.

واعلم أنه لا فرق في الإجزاء بين الأنثى والذكر إذا وجد السن المعتمر، نعم الذكر أفضل على الراجح، لأنه أطيب لحماً، ونقل عن الشافعي أنه قال: الأنثى أحب من الذكر وهو مؤول على جزاء الصيد، لأنها أكثر قيمة فيشتري بها طعاماً وتجزئ البدنة عن سبعة، وكذا البقرة لما روى جابر رضي الله عنه قال: نحرنّا مع رسول الله ﷺ بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة^(١). رواه مسلم.

(١) رواه مسلم [١٣١٨]، وأبو داود [٢٨٠٧]، والترمذي [٩٠٤]، والنسائي (٧/ ١٩٥)، وابن ماجه [٣١٣٢]، وأحمد (٣/ ٢٩٣، ٣٠٤)

وقال إسحاق: تجزئ البدنة عن عشرة، وفي البخاري ما يشهد له، ورواه الترمذي، وقال: إنه حسن غريب، وقال ابن القطان: إنه صحيح^(١). وتجزئ الشاة عن واحد، وكذا عن أهل البيت كما مر، والله أعلم.

قال: (وأربع لا تجزئ في الضحايا، العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي ذهب مخها من الهزال). يشترط في الأضحية سلامتها من عيب ينقص اللحم ويدخل فيه مسائل: منها العوراء التي ذهبت حدقتها، وكذا إن بقيت على الأصح لإطلاق الخبر وهو قوله ﷺ: «أربعة لا تجزئ في الأضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والعجفاء التي لا تنقى»^(٢) قال الترمذي: حسن صحيح، والنقي الشحم، وقيل مخ العظم. ووجه عدم الإجزاء أن التي ذهبت حدقتها فات منها جزء مأكول مستطاب وإن لم تذهب فرعيها ينقص من جانب العور فتعزل لو بقيت.

ومنها العرجاء للخبر فلا تجزئ العرجاء التي اشتد عرجها بحيث تسبقها الماشية إلى الكلا الطيب وتتخلف عن القطيع، فإن كان يسيراً لا يخلفها عن الماشية لم

(١) صحيح. رواه الترمذي [٩٠٥]، والنسائي [٤٢٩٢]، وابن ماجه [٣١٣١]، والحاكم (٤/٢٥٦)، من طريق حسين بن واقد عن علباء بن أحر عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال كنا مع النبي ﷺ في سفر فحضر الأضحية فاشتركنا في البقرة سبعة، وفي الجزور عشرة. وإسناده صحيح رجاله ثقات

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٠٢]، والترمذي [١٤٩٧]، والنسائي (٧/١٨٩)، وابن ماجه [٣١٤٤]، وأحمد (٤/٢٨٤)، وابن خزيمة [٢٩١٢]، وابن حبان [٥٩٢٢]، والحاكم (١/٤٦٧، ٤٦٨)، من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب رضي الله عنه به. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه الترمذي، والحاكم، والبيهقي في «شرح السنة» (٤/٣٤٠)، والنووي في «المجموع» (٨/٣٧٢)، والحافظ في «التلخيص» (٤/١٤٠).

يضر، ولو أضجعها ليضحى بها، وهي سليمة فاضطربت وانكسرت رجلها أو عرجت تحت السكين لم تجز على الأصح لأنها عرجاء عند الذبح فأشبه ما لو انكسرت رجل شاة فبادر إلى التضحية بها فإنها لا تجزئ. ومنها المريضة للخبر، فالمريضة إن كان مرضها يسيراً لم يمنع الإجزاء وإن كان بيناً يظهر بسببه الهزال وفساد اللحم منع الإجزاء، هذا هو المذهب، وفي قول أن المرض لا يمنع مطلقاً، والمرض محمول في الحديث على الجرب، وفي وجه أن المرض يمنع مطلقاً وإن كان يسيراً حكاه الماوردي قولاً.

ومن المرض الهيام وهو شدة العطش، فلا تروى من الماء قال أهل اللغة: هو داء يأخذها فتهيم في الأرض فلا ترعى.

ومنها العجفاء للخبر فلا تجزئ العجفاء التي ذهب مخها من شدة هزالها لأنه داء مؤثر في اللحم فإن قل أجزأت، وضبط الأصحاب الذي يضر بأن ينتهي إلى حد تأباه نفوس المترفين في الرخاء والرخص. قال ابن الرفعة: ينبغي أن يكون المرجع في ذلك العرف. وقال الماوردي: التي ذهب مخها إن كان لمرض ضر وإن كان لخلقة فلا يضر.

ومنها الجرباء فإن كثر جربها ضر، وكذا إن قل على الأصح، ونص عليه الشافعي رحمه الله بأنه داء يفسد اللحم والودك، واختار الإمام والغزالي أنه لا يمنع الإجزاء إلا الكثير كالمريض، وكذا قيده الرافعي في المحرر بالكثير.

ومنها التولاء وهي التي تدور في المرعى ولا ترعى. ومنها أي من العيوب فقد الأسنان فإن ذهب بعض أسنانها لم يضر وإن تناثرت بالكسر أو غيره جميع الأسنان قال الإمام: قال المحققون: يجزئ لأنه لم يفت جزء مأكول، وأطلق البغوي وجماعة

أنها لا تجزئ وصححه النووي، واحتج بأن في الحديث النهي عن المشيعة وقال بعضهم: إن كان ذلك لمرض أو أثر في العلف ونقص اللحم فلا تجزئ وإلا أجزأت قال الرافعي: وهو حسن وقال الشافعي: لا نحفظ عن النبي ﷺ في الأسنان شيئاً ولا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إما المنع لأنه يضر باللحم وإن قل، أو الإجزاء كفقد القرن والله أعلم.

قال: (ولا تجزئ مقطوعة الأذن أو الذنب). لا تجزئ مقطوعة الأذن، وكذا المقطوع أكثر أذنها بلا خلاف فإن كان يسيراً ففيه خلاف الأصح عدم الإجزاء لفوات جزء مأكول. وضبط الإمام الفرق بين القليل والكثير بأنه إن لاح من بعد فكثير وإلا فيسير، ولو قطعت وبقيت متدلّية أجزأت على الأصح ولو كويت أجزأت على المذهب وقيل لا تجزئ لتصلب موضع الكي وتجزئ صغيرة الأذن ولا تجزئ التي لم يخلق لها أذن على الراجح وتسمى المكاء، وتجزئ التي خلقت بلا آلية أو ضرع في الأصح، والفرق أن الأذن عضو لازم بخلاف الضرع والآلية بدليل جواز التضحية بالذي كر من المعز فلا تجزيء مقطوعة الآلية والضرع على الأصح لفوات جزء مأكول، وكذا مقطوعة الذنب والله أعلم.

قال: (ويجزئ الخصي ومكسور القرن). الخصي هو مقطوع الأنثيين. والمذهب أنه يجزئ لأن نقصهما سبب لزيادة اللحم وطيبه، وأغرب ابن كج فحكى فيه قولين. وجه عدم الإجزاء لما فيه من فوات جزء مأكول مستطاب، وتجزئ القصعاء وهي التي كسر قرناها من أصلهما سواء سال الدم أم لم يسال، وكذا تجزئ الجهاء وهي التي كسر أحدهما، وكذا الجلهاء وهي التي لم يخلق لها قرن، وقيل هي التي ذهب بعض قرنها، وكذا القصعاء وهي التي انكسر غلاف قرنها وكذا العضباء

وهي التي انكسر قرننها الباطن لأن ذلك كله لا يؤثر في اللحم فأشبهه الصوف نعم تكره التضحية بذلك كله.

وتجزئ التي يشرب لبنها، وهل تجزئ الحامل؟ فيه خلاف، قال ابن الرفعة: المشهور أنها تجزئ لأن نقص اللحم يجبر بالجنين، وفيه وجه لا تجزئ، قال ابن النقيب: وهذا الوجه اقتصر عليه النووي في «شرح المذهب» على حكايته عن أبي الطيب أنه نقله عن الأصحاب، ومقتضاه أنها لا تجزئ، وقال الأسنوي: وما قاله ابن الرفعة على الوجه الضعيف وأن المشهور خلافه عجيب، فقد صرح بكونه عيباً يعني الحمل خلائق: منهم المتولي، وجزم به شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد الغزالي والعمري والنووي في «شرح المذهب» نقلاً عن الأصحاب وفرقوا بين التضحية والزكاة بأن المقصود من الأضحية اللحم وهو يهزلها، والمقصود من الزكاة القيمة، وصرح به أيضاً البندنجي، ورأيت في «شرح المذهب» المسمى بالاستقصاء ونقله عن الأصحاب فهؤلاء أئمة المذهب جزموا به، ولعل السبب في قول ابن الرفعة ذلك كونهم ذكروا المسألة في غير مظنتها.

قلت: ينبغي أن يفصل، فيقال إن كانت الحامل سمينة فتجزئ قطعاً، للمعنى المقصود من الأضحية، وليس في الحديث ما يمنعها ولا هي في معنى المنصوص عليه، وإن لم تكن سمينة فإن بان بها الهزال، فلا تجزئ وإلا أجزأت كنظيرها ممن لا حمل بها. على أن في كلام الرافعي ما يدل على إجزائها مطلقاً ولهذا قال: إنها لو عينت عما في الذمة أجزأت ثم قال في أثناء كلامه: ولهذا لو عابت عادت إلى ملكه وهو يقتضي أن الحمل ليس بعيب هنا لأن المعيب لا يجوز تعيينه عما في الذمة، وما ذكره الرافعي في البيع من أن الحمل ينقص لحمها طريقة والله أعلم.

قال: (ووقت الذبح من وقت صلاة العيد إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق). يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر، ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات على المذهب هذا لفظ «الروضة» لكنه أقر الشيخ صاحب «التنبيه» في التصحيح على اعتبار زيادة على ذلك، وهو أن ترتفع الشمس قدر رمح، وهذا الذي اعتبره الشيخ في «التصحيح» ذكره الرافعي في «المحرر»، وحجة اعتبار مضي قدر الصلاة والخطبتين قوله ﷺ: «من ذبح قبل الصلاة فإنها يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين»^(١) رواه الشيخان. قيل ظاهر الخبر يدل على اعتبار الصلاة، فلم عدلتم عن ذلك إلى اعتبار الوقت؟ فالجواب أن فعل الصلاة ليس بشرط في دخول الوقت بالنسبة إلى أهل السواد بالاتفاق، فكذلك في أهل الأمصار والله أعلم.

ويخرج وقت التضحية بانقضاء أيام التشريق لقوله ﷺ: «أيام منى كلها منحر»^(٢)، ولأن حكم ثالث أيام التشريق حكم اليومين قبله في الزمن وفي تحریم الصوم فكذا في الذبح والله أعلم.

(١) رواه البخارى [٥٥٥٦]، ومسلم [١٩٦١]، من حديث البراء بن عازب ؓ. ورواه البخارى [٥٥٤٦]، من حديث أنس ؓ. كلهم بدون لفظ: والخطبتين.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٨٢/٤)، والبيهقى (٢٩٥/٩)، من طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم ؓ مرفوعاً بلفظ: كل أيام التشريق ذبح. وإسناده ضعيف لانقطاعه، سليمان بن موسى الأموى لم يدرك جبير بن مطعم. قال البيهقى: مرسل. ورواه ابن حبان [٣٨٥٤]، وابن عدى (١١١٨/٣)، والبيهقى (٢٩٥/٩)، من طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبى حسين عن جبير به. وإسناده ضعيف لجهالة حال عبد الرحمن بن أبى حسين، فقد انفرد بالرواية عنه سليمان بن موسى، ولم يوثقه غير ابن حبان. ورواه الطبرانى فى الكبير [١٥٨٣]، والدارقطنى (٢٨٤/٤)، والبيهقى (٢٩٦/٩)، من طريق سويد بن عبد العزيز عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع بن جبير عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف. قال الحافظ فى التلخيص (١٤٢/٤): هذه الزيادة ليست بمحفوظة والمحفوظ: منى كلها منحر. يعنى البقعة.

[فرع]: تكره التضحية ليلاً خشية أن يخطئ المذبح أو يصيب نفسه أو يتأخر بتفريق اللحم طرياً والله أعلم.

قال: (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء: التسمية والصلاة على النبي ﷺ واستقبال القبلة بالذبيحة والتكبير والدعاء بالقبول). تستحب التسمية لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٨]، وفي الصحيحين أنه ﷺ حين ذبح أضحيته قال: «بسم الله»^(١). فلو لم يسم حلت لأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب، وهم لا يسمون غالباً، وفي الصحيحين: أن أناساً، قالوا: يا رسول الله إن قوماً من الأعراب يأتوننا باللحم ما ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال ﷺ: «سموا الله تعالى وكلوا»^(٢). فدل على أنها غير واجبة، وغير ذلك من الأدلة.

وأما الصلاة على النبي ﷺ فقد نص الشافعي على استحبابها قياساً على سائر المواضع، ولأن الله تعالى رفع ذكره، فلا يذكر إلا ويذكر معه، وقد ثبت ذكر التسمية. وأما توجيه الذبيحة إلى القبلة فلأنها خير الجهات، ولأنه ﷺ وجه ذبيحته إلى القبلة^(٣). وقيل ينبغي أن يكره لأنها حالة إخراج نجاسة فهي كالبول. وأجيب بأنها

(١) رواه البخاري [٥٥٥٨]، ومسلم [١٩٦٦]، والترمذي [١٤٩٤]، والنسائي [١٩٤/٧]، وابن ماجه [٣١٢٠]، وأحمد [٩٩/٣]، من حديث أنس بن مالك قال: ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين فرأيته واضعاً قدمه على صفاحهما يسمي ويكبر فذبحهما بيده. وفي رواية لمسلم ويقول: بسم الله والله أكبر. (٢) رواه البخاري [٢٠٥٧]، وأبو داود [٢٨٢٩]، والنسائي [٤٤٣٦]، وابن ماجه [٣١٧٤]، من حديث عائشة رضي الله عنها أن قولاً قالوا: يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا. فقال رسول الله ﷺ: سموا الله عليه وكلوه.

(٣) حسن. رواه أبو داود [٢٧٩٥]، وابن ماجه [٣١٢١]، والبيهقي [٢٨٧/٩]، من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عياش عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجأين فلما وجههما قال: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض، على ملة إبراهيم حنيفاً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب =

حالة يستحب فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك، وفي كيفية التوجيه أوجه: أصحابها توجيه المذبح ليكون الذابح مستقبلاً كما هو الأفضل.

وأما التكبير ففي رواية أنس رضي الله عنه أنه صلى صلى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده الكريمة سمى وكبر، ووضع رجله المشرقة على صفحاتها^(١) رواه الشيخان.

وأما الدعاء بالقبول فمستحب، ولفظه: اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني، ومعنى ذلك هذه نعمة وعطية منك سقتها وتقربت بها إليك، واحتج لذلك بأنه صلى قال عند التضحية بذلك الكبشين: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد»^(٢). والله أعلم.

قال: (ولا يأكل المضحى شيئاً من الأضحية المنذورة ويأكل من المتطوع بها ولا يبيع منها). الأضحية المنذورة تخرج من ملك الناذر بالنذر كما

= العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم منك ولك وعن محمد وأمه باسم الله والله أكبر. ثم ذبح. ورجاله ثقات غير أبي عياش بن النعمان الماعزى فإنه مستور، روى عنه ثلاث ثقات. وقال الذهبي: شيخ. ووقع عند ابن ماجه أبو عياش الزرقى، وهو وهم، فإن أبا عياش الزرقى مدنى، ويزيد بن أبى حبيب مصرى، ولم يذكر أنه روى عن أبى عياش المدنى، والراوى عن يزيد عند ابن ماجه هو إساعيل بن عياش، وهو ضعيف فى غير الشاميين، فلعل الوهم منه. ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس وقد عنعن، إلا أنه قد صرح بالتحديث فى رواية أحمد (٣/ ٣٧٥)، وابن خزيمة [٢٨٩٩]، وهى من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق حدثنى يزيد بن أبى حبيب عن خالد ابن أبى عمران عن أبى عياش عن جابر رضي الله عنه به. قال الحافظ فى تخريج الأذكار (الفتوحات - ٥/ ٢٢): ورواية إبراهيم بن سعد هى المتصلة المعتمدة، وهو أحفظ الجميع. اهـ.

(١) سبق تخريجه قبل هذا بثلاثة أحاديث.

(٢) رواه مسلم [١٩٦٧]، وأبو داود [٢٧٩٢]، وأحمد (٦/ ٧٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطأ فى سواد ويبرك فى سواد وينظر فى سواد فأتى به ليضحي به فقال لها: يا عائشة هل منى المدينة ثم قال: اشحذوها بحجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه ثم قال: باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد. ثم ضحى به

لو أعتق عبداً حتى لو أتلّفها لزمه ضمانها فإذا نحرها لزمه التصدق بلحمها فلو
 أخره حتى تلف لزمه ضمانه، ولا يجوز له أن يأكل منها شيئاً قياساً على جزاء الصيد
 ودماء الجبرانات فلو أكل منها شيئاً غرم، ولا يلزمه إراقة دم ثانياً لأنه قد فعله، وفيما
 يضمن أوجه الراجح ونص عليه الشافعي رحمه الله أنه يغرم قيمته كما لو أتلّفه غيره،
 والثاني يلزمه مثل اللحم والثالث يشارك به في ذبيحة أخرى. وأما المتطوع بها
 فيستحب له أن يأكل منها، بل قيل بالوجوب لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦].
 والصحيح الاستحباب لقوله تعالى: ﴿ وَأَلْبَدْنِ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ ﴾ [الحج: ٣٦] جعلها الله سبحانه وتعالى لنا لا علينا، وبالقياس على
 العقيقة، والأفضل التصدق بالجميع إلا اللقمة أو اللقمتان يأكلها فإنها مسنونة،
 وقال الإمام والغزالي: التصدق بالكل أحسن على كل قول فلو لم يرد التصدق بالكل
 فما الذي يفعل؟ قيل يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَائِسَ الْفَقِيرِ ﴾ [الحج: ٢٧] فجعلها الله نصفين، وهذا نص عليه
 الشافعي رحمه الله في القديم، وقيل يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث
 لقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج: ٣٦]، فجعلها ثلاثة، والقانع
 الجالس في بيته، والمعتر السائل.

وقيل غير ذلك، وهذا هو الجديد الأصح فعلى هذا فما المراد بالذي يهدي
 إليهم؟ قيل هم المتجملون من الفقراء، فيرجع حاصله إلى التصدق بالثلثين، وهذا
 ما حكاه أبو الطيب عن الجديد وصححه، وقيل هم الأغنياء، وقال الشيخ أبو
 حامد: يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث، ويهدي الثلث للأغنياء والمتجملين، ولو

تصدق بالثلثين كان أحب ونقل البندنيجي كون التصديق بالثلثين أفضل عن النص والله أعلم.

واعلم أن موضع الأضحية الانتفاع فلا يجوز بيعها بل ولا بيع جلدتها، ولا يجوز جعله أجرة للجزار وإن كان تطوعاً، بل يتصدق به المضحي أو يتخذ منه ما ينتفع به من خف أو نعل أو دلو أو غيره، ولا يؤجره والقرن كالجلد، وعند أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز بيعه ويتصدق بثمنه وأن يشتري بعينه ما ينتفع به في البيت، لنا القياس على اللحم وعن صاحب التقريب حكاية قول غريب أنه يجوز بيع الجلد ويصرف ثمنه مصرف الأضحية والله أعلم.

[فرع]: محل التضحية بلد المضحي، وفي نقل الأضحية وجهان تحريماً من نقل الزكاة والصحيح هنا الجواز والله أعلم.

[فرع]: لو وهب غنياً من الأضحية هبة تملك قال الإمام: فالأظهر أنه ممتنع فإن الهبة ليست صدقة والأضحية ينبغي أن تكون مترددة بين الصدقة والإطعام والله أعلم.



العقيقة

قال: (فصل: والعقيقة مستحبة، وهي الذبيحة عن المولود يوم السابع، ويذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة). العقيقة في اللغة. اسم للشعر الذي على رأس المولود، وهي في الشرع اسم لما يذبح في اليوم السابع يوم حلق رأسه تسمية لها باسم ما يقارنها، وقيل غير ذلك. والأصل في استحبابها حديث عائشة رضي الله عنها، وحديث سمرة وغيرهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الغلام مرتين بعقيقته، تذبح عنه في اليوم السابع، ويحلق رأسه ويسمى»^(١). رواه الإمام أحمد والترمذي، وصححه الحاكم. ويذبح عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، وحجته حديث أم كرز رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة»^(٢). وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة^(٣). رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، وحسنه الترمذي.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٣٨]، والترمذي [١٥٢٢]، والنسائي (١٤٧/٧)، وابن ماجه [٣١٦٥]، وأحمد (١٢/٥)، والحاكم (٢٣٧/٤)، من طريق الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/٣٠٨)، والنووي في «المجموع» (٨/٤١٦).

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٨٣٥]، والترمذي [١٥١٦]، والنسائي (١٤٧/٧)، وابن ماجه [٣١٦٥]، وأحمد (١٢/٥)، والحاكم (٢٣٧/٤)، من طريق سباع بن ثابت عن أم كرز رضي الله عنها. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) صحيح. رواه الترمذي [١٥١٣]، وابن ماجه [٣١٦٣]، وأحمد (٣١/٦)، وابن حبان [٥٣١٠]، من طريق يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه النووي في «المجموع» (٨/٤٠٧).

ويوم الولادة معدود من السبعة على الصحيح، وقيل ليس منها، ونقل عن نص الشافعي رحمه الله. وقال الرافعي وغيره: ولا تفوت بفوات السابع، وفي «العدة»، و«الحاوي» للماوردي، أنها بعد السابع تكون قضاء، والمختار أن لا يتجاوز بها النفاس فإن تجاوزته فيختار أن لا يتجاوز بها الرضاع، فإن تجاوز فيختار أن لا يتجاوز بها سبع سنين فإن تجاوزها فيختار أن لا يتجاوز بها البلوغ، فإن تجاوزه سقطت عن غيره، وهو المخير في العق عن نفسه في الكبر، واحتج له الرافعي بأنه ﷺ عاق عن نفسه بعد النبوة^(١)، واحتج غيره به، وزاد: بعد ما أنزلت سورة البقرة، وهذا الحديث ضعيف من جميع طرقه، وقد نص الشافعي رحمه الله على أن لا يعق عن نفسه. قال النووي: وقد رأيت النص في «البويطي».

واعلم أن الشاة هنا كالشاة في الأضحية في السن والسلامة من العيوب بالقياس عليها، وهذا هو الأصح، وقيل تحزئ هنا دون جذعة ضأن وثنية معز بخلاف الأضحية فإنها أكد، لأنها أعني الأضحية متعلقة بسبب راتب وأمر عام، وفي وجه أنه يسامح بالعيب أيضاً. والأصح أن البدنة والبقرة أفضل من الغنم، وقيل بل الغنم أفضل أعني شاتين من الغلام وشاة في الجارية لظاهر السنة.

(١) حسن. رواه عبد الرزاق [٧٩٦٠]، وابن حبان في الضعفاء (٢/٢٣)، والبيوار [كشف الأستار - ١٢٣٧]، والبيهقي (٤/١٣٣)، من طريق عبد الله بن المحرر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف فيه عبد الله بن المحرر وهو ضعيف، كما في الميزان. وله وجه آخر عن أنس رواه الطحاوي في مشكل الآثار (١/٤٦١)، والطبراني في الأوسط [٩٧٤]، والضياء في المختارة [١٨٣٢]، من طريق الهيثم بن جميل عن عبد الله بن المثنى بن أنس عن ثمامة بن أنس عن أنس رضي الله عنه به. ورجاله ثقات. قال الحافظ في الفتح (٩/٥٩٥): الهيثم ثقة، وعبد الله من رجال البخاري، فالحديث قوى الإسناد.

ويستحب أن يقول عند ذبحها: بسم الله اللهم منك وإليك عقيقة فلان، ويستحب ذبحها عند طلوع الشمس. قال البندنجي: وحلق رأسه يكون قبل الذبح، وعن النص، وفي التهذيب، وغيره أنه بعده، وقوة لفظ الخبر تعطيه، قال النووي: فهو أرجح، ويستحب أن ينزع اللحم بلا كسر عظم تفاؤلاً بسلامة أعضاء المولود قال ابن الصباغ: ولو كسره لم يكره في أصح الوجهين، ويفرق على الفقراء والمساكين لتعود البركة على المولود، ويستحب أن لا يتصدق به شيئاً بل مطبوخاً على الأصح، ويستحب طبخه بحلو على الأصح تفاؤلاً بحلاوة أخلاق المولود، وقيل يطبخ بحامض. قال الرافعي في «مجموع الصيدلاني» ما نقله الإمام عنه: إذا طبخ فلا يتخذ عليه دعوة، بل الأفضل أن يبعث به مطبوخاً إلى الفقراء. نص عليه الشافعي رحمه الله، فلو دعاهم إليه فلا بأس والله أعلم.

[فرع]: يستحب أن يحنك المولود بشيء حلو لأنه ﷺ كان يحنك أولاد الأنصار بالتمر^(١).

ويستحب أن يؤذن في أذنه اليمنى، ويقيم في اليسرى، وروي ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم. وقد أذن رسول الله ﷺ في أذن الحسين، حين ولدته فاطمة

(١) رواه البخاري [٥٤٦٧]، ومسلم [٢١٤٥]، وأحمد [١٩٠٧٦]، من حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: ولد لي غلام فأتيت به النبي ﷺ فسماه إبراهيم فحنكه بتمر ودعا له بالبركة ودفعه إلي وكان أكبر ولد أبي موسى. وروى البخاري [٥٤٦٩]، ومسلم [٢١٤٦]، من حديث عروة عن أساءة رضي الله عنها أنها حملت بعبد الله بن الزبير قالت: فخرجت وأنا متم فأتيت المدينة فنزلت بقاء فولدته بقاء ثم أتيت به النبي ﷺ فوضعت في حجره ثم دعا بتمر فمضغها ثم نفل في فيه فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم حنكه بتمر ثم دعا له وبرك عليه وكان أول مولود ولد في الإسلام.

رواه الإمام أحمد والترمذي وصححه، ولعله الحسن. وأذن في اليمنى وأقام في اليسرى عمر بن عبد العزيز في أولاده^(١). رواه ابن المنذر عنه، وفي «البحر» والإبانة يستحب أن يقرأ في أذنه: ﴿وَأَنبِئْ أَعِيدْهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]، والله أعلم.



(١) حسن. رواه أبو داود [٥١٠٥]، والترمذي [١٥١٤]، وأحمد (٩ / ٦)، وأبو داود (٣ / ١٧٩)، البيهقي (٩ / ٣٠٥)، من طريق سفيان عن عاصم بن عبيد الله عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه به. وإسناده ضعيف فيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف. ويشهد له ما رواه البيهقي في الشعب (٦ / ٣٩٠)، من طريق الحسن بن عمرو بن سيف عن القاسم بن مطيب عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى. وإسناده ضعيف فيه الحسن بن عمرو بن سيف العبدى وهو متروك، والقاسم بن مطيب فيه لين، كما في التقريب.

(٢) غريب. ذكره ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢ / ٣٩٢)، وقال: غريب.

كتاب السبق والرمي

قال: (وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم إذا كانت المسافة معلومة، وصفة المناضلة معلومة). المسابقة تطلق على المسابقة بالخيول والسهم إلا أنها بالخيول تختص بالرهان، وبالسهم تختص بالنضال. والأصل في ذلك الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ - الآية [الأنفال: ٦٠]. وقال ﷺ: «ألا إن القوة الرمي»^(١)، وفي السنة أنه ﷺ سابق بين الخيل التي أضمرت من الحفيا، وكان أمدها من ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تضمّر من الثنية إلى مسجد بني زريق^(٢). رواه الشيخان، وكانت ناقته ﷺ العضباء لا تُسَبَق، فجاء أعرابي على قعود فسبقها، فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله ﷺ: «إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا إلا وضعه»^(٣). رواه البخاري.

وأما الرمي فقال رسول الله ﷺ: «ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً»^(٤). وفي صحيح مسلم أنه ﷺ قال: من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا» - أو «قد عصي

(١) رواه مسلم [١٩١٧]، وأبو داود [٢٥١٤]، والترمذي [٣٠٨٣]، وابن ماجه [٢٨١٣]، وأحمد [١٦٩٧٩]، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري [٤٢١]، والنسائي ب [٣٥٨٤]، ومالك [١٠١٧]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري [٢٨٧٢]، وأبو داود [٤٨٠٢]، والنسائي [٢٥٨٨]، وأحمد [١١٥٩٩]، من حديث أنس رضي الله عنه قال: كان للنبي ﷺ ناقة تسمى العضباء لا تسبق قال حميد أو لا تكاد تسبق فجاء أعرابي على قعود فسبقها فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه فقال: حق على الله أن لا يرفع شيء من الدنيا إلا وضعه.

(٤) رواه البخاري [٢٨٩٩]، وأحمد [١٦٠٩٣]، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

الله^(١)، ويجوز شرط المال في المناضلة والمسابقة لقوله ﷺ: «رهان الخيل طلق»، أي حلال^(٢). رواه أبو نعيم في أسماء الصحابة، وقيل لعثمان^(٣): أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ قال نعم^(٤). رواه الإمام أحمد، والدارقطني، والبيهقي. ولأن

(١) رواه مسلم [١٩١٩]، وأبو داود [٢٥١٣]، والنسائي [٣٥٧٨]، وابن ماجه [٢٨١٤]، وأحمد [١٦٨٤٩]، من حديث عقبة بن عامر^(٥).

(٢) ضعيف. رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (تلخيص الخبير - ١٦١/٤)، من طريق يزيد بن عبد الرحمن عن يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أمه حميدة بنت عبيد عن أبيها به. وإسناده ضعيف لإرساله، عبيد بن رفاعه الزرقى ولد في عهد النبي ﷺ، ووثقه العجل، كما في التقريب. وروايته عن النبي ﷺ مرسله، كما قال المزى في تهذيب الكمال. وابنته حميدة مقبولة، ولم يوثقها غير ابن حبان.

(٣) لم أجده من حديث عثمان^(٦)، وقد ورد من حديث أنس، وابن عمر^(٧)، أما حديث أنس^(٨) فقد رواه أحمد (٢٥٦/٣)، والدارمي [٢٤٣٠]، والدارقطني (٣٠١/٤)، والبيهقي (٢١/١٠)، من طريق سعيد بن زيد قال حدثني الزبير بن الخريت عن أبي لبيد قال أرسلت الخيل زمن الحجاج والحكم بن أيوب أمير على البصرة قال فأتينا الرهان فلما جاءت الخيل قلنا لو ملنا إلى أنس بن مالك فسالناه أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ فأتيناه وهو في قصره في الزاوية فسالناه فقلنا يا أبا حمزة أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ فكان رسول الله ﷺ يراهن قال نعم والله لقد راهن رسول الله ﷺ على فرس له يقال له سبيحة فسبق الناس فانتشى لذلك وأعجبه. وإسناده حسن، سعيد بن زيد صدوق له أوهام، وأبو لبيد لماز بن زبار صدوق، كما في التقريب. وأما حديث ابن عمر^(٩) فرواه البيهقي (٢١/١٠)، من طريق حماد بن زيد أو سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة حدثني موسى بن عبيد قال: أصبحت في الحجر بعدما صليت الغداة فلما أسفرنا إذا فينا عبد الله بن عمر^(١٠) فجعل يستقرئنا رجلاً رجلاً يقول: أين صليت يا فلان قال يقول: ها هنا حتى أتى علي فقال: أين صليت يا ابن عبيد فقلت: ها هنا قال: يخ بخ ما نعلم صلاة أفضل عند الله من صلاة الصبح جماعة يوم الجمعة فسالوه فقالوا: يا أبا عبد الرحمن أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ قال: نعم لقد راهن على فرس له يقال لها سبيحة فجاءت سابقة. وإسناده ضعيف فيه موسى بن عبيد وهو مجهول، كما في التقريب.

فيه حثاً على الاستعداد للجهد، ويجوز على الدواب إذا كانت المسافة معلومة لما تقدم من الخبر، وتكون معلومة الابتداء والانتهاى ويمكن وصول الدابتين إليها غالباً، لأنها لو تسابقا لا إلى غاية لم يؤمن من أن تعطب الفرس لأن كلاً يحرص على المال ودفع عار السبق، ولأنه تتعذر البينة على السبق في مثل ذلك.

وأما المناضلة فلا بد من العلم بها أيضاً إما بالمسافة والعلم بها إما بالشرط أو بأن تكون هناك عادة فلو ذكر غاية لا تبلغها السهام بطل العقد، أو بالإصابة بخمسة من عشرين، وليبيناً أيضاً صفة الإصابة من القرع. وهي الإصابة المجردة، أو الخرق وهو أن يثقب الغرض ولا يثبت فيه، أو الخسق وهو أن يثبت في الغرض، أو الخرم وهو أن يقطع الغرض، أو المرق وهو أن ينفذ من الغرض من الجانب الآخر، وإذا أطلق العقد حل على القرع لأنه المتعارف والله أعلم.

[فرع]: تناضلا على أن يكون المال لأبعدهما رمياً، أو لم يقصدا غرضاً صح على الأصح لأن الإبعاد مقصود أيضاً في مقابلة القلاع وغيرها، وحصول الإرعاب وامتحان شدة الساعد. قال إمام الحرمين: والذي أراه على هذا أنه يشترط استواء القوسين في الشدة، ويراعى خفة السهم ووزانته لأنها يؤثران في القرب والبعد تأثيراً عظيماً والله أعلم.

قال: (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى إذا سبق استرده، وإن سبق أخذه صاحبه فإن أخرجاه معاً لم يجز إلا أن يدخلوا محلاً بينهما إن سبق أخذه وإن سبق لم يغرم). المال المخرج للمسابقة قد يخرج أحدهما، وقد يخرج معاً وكلاهما ذكره الشيخ، فإن أخرجه أحدهما على أن من سبق منهما أحرزه جاز لأنه ﷺ مر بحزبين من الأنصار يتناضلون، وقد سبق أحدهما الآخر فأقرهما

على ذلك^(١) ولأن المقصود يحصل بذلك مع خلوه عن القمار، لأن المخرج حريص على أن يسبق لثلاث يغرم، والآخر حريص حتى يأخذه.

وإن أخرجه المتسابقان على أن من سبق منهما أخذ الجميع لم يجز لقوله ﷺ: «من أدخل فرساً بين فرسين وقد أمن أن يسبقهما فهو قمار، وإن لم يأمن أن يسبق فليس بقمار»^(٢). فإذا كان قماراً عند الأمن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى، ولأن معنى القمار موجود فيه، فإن كلا منهما دائر بين أن يغرم ويغرم، وهذا هو القمار فإذا دخل محلل كفؤ لهما لا يخرج شيئاً فيجوز للخبر، ولأنه خرج عن صورة القمار.

قلت: إلا أن علة القمار موجودة، لأن كلا منهما دائر بين أن يغرم ويغرم، والله أعلم.

[فرع]: لو شرط على السابق أنه يطعم المال أصحابه بطل العقد على الصحيح، وقيل يصح والإطعام وعد، وقيل يصح العقد ولا عوض، وقيل يصح العقد ويجب عوض المثل والله أعلم.

[فرع]: تجوز المسابقة على الحمير على المذهب، ولا تجوز المسابقة على البقر على المذهب، ولا على ما لا يصلح للحرب، وإن كان من الخيل كالجدع، ولا تجوز على

(١) سبق تخريجه (٢/٣٥٩)، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود [٢٥٧٩]، وابن ماجه [٢٨٧٦]، وأحمد (٢/٥٠٥)، من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف فيه سفيان بن حسين الواسطي وهو ضعيف في الزهري، ثقة في غيره. ورواه أبو داود [٢٥٨٠]، من طريق سعيد بن بشير عن الزهري به. وإسناده ضعيف فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف، كما في «التقريب». وقد أعله ابن الترمذاني في تعليقه على «سنن البيهقي» (١٠/٢٠).

الكلب، وتجاوز على الحمام وغيره من الطيور بلا عوض، والأصح المنع بالعوض، ولا تجاوز المسابقة بإشالة الحجر باليد^(١) على المذهب الذي قطع به الأكثرون. وأما مراماة الأحجار وهو أن يرمي كل واحد منهما بالحجر إلى صاحبه فباطلة قطعاً وتجاوز المسابقة على الأقدام والسباحة في الماء والصراع بلا عوض، والأصح المنع بالعوض، وفي حديث عائشة رضي الله عنها تسابقت أنا ورسول الله ﷺ فسبقته فلبثنا حتى إذا أرهقني اللحم سابقني فسبقني، فقال ﷺ: «هذه بتلك»^(٢). رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، واللفظ له.

[فرع]: لا تجاوز المسابقة على مناطق الكباش ومهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره، وكذا لا يجوز عقد المسابقة على اللعب بالشطرنج والخاتم والأكرة ورمي البندق ومعرفة ما في اليد من زوج وفرد وسائر أنواع اللعب والله أعلم.



(١) ورد في هذه المسألة حديث صحيح. رواه البزار [كشف الأستار - ٢٥٣] عن إبراهيم بن المستمر، عن شعيب بن بيان، عن عمران، عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ مر يقوم يرفعون حجراً فقال: ما يصنع هؤلاء - الحديث. وإسناده حسن؛ إبراهيم بن المستمر صدوق يفرغ، وشعيب بن بيان صدوق يخطئ، وعمران بن داور القطان صدوق يهيم، كما في «التقريب»، روى له البخاري. ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبه (٣٤٣ / ٨)، عن ابن عيينة، عن داود بن شابور عن مجاهد، مرسلًا بنحوه. وله شاهد آخر رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص: ٢٥٦) من طريق الليث عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد عن النبي ﷺ أنه مر يقوم يتجاذبون مهراساً - الحديث. وإسناده صحيح إلا أنه مرسل عامر بن سعد هو ابن أبي وقاص.

(٢) صحيح. رواه أبو داود [٢٥٧٨]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٤٢]، وابن ماجه [١٩٧٦]، وأحمد (٣٩ / ٦)، من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه الحافظ العراقي (الإتحاف - ١٤٢ / ٦).

كتاب الأيمان والندور

قال: (لا تنعقد اليمين إلا بالله تعالى، أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته ذاته). اليمين في أصل اللغة: اليد اليمنى، وأطلقت على الحلف، لأنهم كانوا إذ تحالفوا أخذ كل بيمين صاحبه، وقيل لأن اليمين تحفظ الشيء، كما تحفظه اليد.

واليمين والحلف والإيلاء والقسم ألفاظ مترادفة. وهي في الشرع: تحقيق الأمر أو توكيده بذكر الله تعالى أو صفة من صفاته كذا ذكره الرافعي والنووي هنا، وقال بعضهم: تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده، وأظنه ابن الرفعة، وهو معنى ما ذكرناه، وأوضح من هذه العبارة ما ذكره الرافعي والنووي في الطلاق أن الحلف ما تعلق به حنث، أو منع، أو تحقيق خبر.

والأصل في الأيمان الآيات، والأخبار قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَرُونَ بَعْدَ اللَّهِ أَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وغيرها، ومن السنة أحاديث كثيرة جداً. منها حلفه ﷺ: «والله لأغزون قريشاً»^(١). وقول ابن عمر

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٢٨٥]، والطبراني في الكبير [١١٧٤٢]، وأبو يعلى [٢٦٧٤]، والبيهقي (٤٧/١٠)، من طريق شريك، ورواه ابن حبان [٤٣٤٣]، وأبو يعلى [٢٦٧٥]، من طريق مسعر، كلاهما عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، ثم قال: إن شاء الله. وإسناده صحيح رجاله ثقات غير شريك بن عبد الله فإنه صدوق تغير حفظه، لكن تابعه مسعر بن كدام، وهو ثقة ثبت، كما في التقريب.

محدث أنه ﷺ كان كثيراً ما يحلف فيقول: «لا ومقلب القلوب»^(١)، وغير ذلك من الأخبار.

ثم اليمين لا تنعقد إلا بما ذكره الشيخ ولا شك أن الأسماء على ثلاثة أنواع: أحدها: ما يختص بالله تعالى ولا يطلق في حق غيره كالله، ورب العالمين ومالك يوم الدين، وخالق الخلق، والحي الذي لا يموت، ونحو ذلك، فهذا تنعقد به اليمين سواء أطلق أم نوى الله تعالى أو غيره، وإذا قال: قصدت غيره لم يقبل ظاهراً قطعاً، وكذا لا يقبل فيما بينه وبين الله تعالى على الصحيح.

الثاني ما يطلق على الله تعالى وعلى غيره إلا أن الأغلب استعماله في حق الله تعالى ويقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبّار، والحق، والرب، والمتكبر، والقادر، والقاهر، ونحو ذلك، فإذا حلف باسم منها ونوى الله سبحانه وتعالى أو أطلق فيمين، فإذا نوى غير الله تعالى فليس بيمين.

الثالث ما يطلق على الله تعالى وعلى غيره على السواء كالحي، والموجود، والغني، والكريم، ونحو ذلك فإن نوى غير الله أو أطلق فليس بيمين، وإن نوى الله تعالى ففيه خلاف الأصح في الرافعي وبه أجاب الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وسائر العراقيين، والإمام والغزالي لا يكون يميناً لأن اليمين إنما تنعقد باسم معظم وهذه الأسماء التي تطلق في حق الخالق والمخلوق إطلاقاً واحداً ليس لها حرمة ولا عظمة. وقال النووي: الأصح أنه يمين، وبه قطع الرافعي في «المحرر»، وصاحب

(١) رواه البخاري [٦٦١٧]، وأبو داود [٣٢٦٣]، والترمذي [١٥٤٠]، والنسائي [٣٧٦١]، وأحد [٤٧٧٣]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: كثيراً ما كان النبي ﷺ يحلف: لا ومقلب القلوب.

«التنبية» والجرجاني، وغيرهما من العراقيين لأنه اسم يطلق على الله تعالى وعلى غيره وقد نواه، وقولهم ليس له حرمة ممنوع والله أعلم.

قلت: وبه قطع البغوي وصاحب التقريب وأبو يعقوب ونقلوه عن شيوخ الأصحاب، وقال الماوردي: إن أكثر استعماله في الله تعالى وقل في غيره فيكون يميناً ظاهراً لا باطناً.

واعلم أن السميع، والبصير، والعليم، والحكيم من هذا النوع على الأصح لا من الثاني والله أعلم.

قال: (ومن حلف بصدقة ماله فهو مخير بين الصدقة والكفارة، ولا شيء في لغو اليمين) هذه المسألة لها شبه باليمين من حيث إن فيها حثاً أو منعاً، ولهذا ذكرها الرافعي في كتاب الأيمان، ولها شبه بالنذر من حيث الالتزام، ولهذا ذكرها في «الروضة» في باب النذر، وللأصحاب فيها فيما يلزمه خلاف منتشر، حاصله يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها يلزمه الوفاء بما التزم لأنه التزم عبادة في مقابلة شرط فيلزمه عند وجود الشرط. والثاني يلزمه كفارة يمين لقوله ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين»^(١). رواه مسلم. وروي أن رجلاً قال لعمر رضي الله عنه: إني جعلت مالي في رتاج الكعبة إن كلمت أخي، فقال: إن الكعبة لغنية عن مالك، كلم أخاك وكفر عن يمينك^(٢)، وروي نحوه عن عائشة وحفصة وأم سلمة رضي الله عنهن، وكذا

(١) رواه مسلم [١٦٤٥]، وأبو داود [٣٣٢٤]، وأحمد (٤/ ١٤٧)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود [٣٢٧٢]، وابن حبان [٤٣٥٥]، والحاكم (٤/ ٣٣٣)، والبيهقي (١٠/ ٣٣)، من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال إن عدت تسألني عن القسمة فكل مال لي في رتاج الكعبة فقال له عمر: إن الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك وكلم أخاك - الحديث. وإسناده ضعيف لانقطاعه، سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه.

عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم ^(١)، ولم يظهر لهم مخالف، وهذا ما صححه الرافعي وقطع به جماعة لأنه في المعنى يمين.

والوجه الثالث أنه يتخير بين الوفاء بما التزم وبين أن يكفر كفارة يمين لأنه يشبه النذر من حيث إنه التزام قرينة واليمين من حيث إن مقصوده مقصود اليمين فلا سبيل إلى الجمع بين موجبيهما ولا إلى تعطيلهما فوجب التخيير، وهذه المسألة يعبر عنها تارة بنذر اللجاج والغضب، ويقال لها أيضاً نذر الغلق ويمين الغلق، لأنه يغلق عنه ما يريد فعله أو تركه. وصورتها كأن يقول: إن كلمت فلاناً أو دخلت داره أو إن لم أسافر أو إن سافرت، ونحو ذلك فله علي صوم شهرين أو صلاة، أو إعتاق رقبة، أو أتصدق بمال، أو أحج، ونحو ذلك، ثم يفعل المعلق عليه، وقيل يلزمه الحج أو العمرة تفرعاً على قول التخيير، لأن الحج أو العمرة لما كانا يلزمان بالدخول فيهما لقوتها دون غيرها لزم بالنذر، وهو ضعيف جداً، لأن العتق أيضاً يلزم إتمامه بالتقويم، وهو لا يلزم بالنذر والله أعلم.

[فرع]: إذ قال شخص: إن فعلت كذا فعلي كفارة يمين لزمته بلا خلاف، وإن قال: فله علي يمين فالأصح أنه لغو فإنه لم يأت بنذر ولا بصيغة يمين. وليست اليمين مما يثبت في الذمة، وقيل يلزمه كفارة يمين والله أعلم.

(١) رواه البيهقي (١٠/٦٥)، من طريق منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً أو امرأة سألتها عن شيء كان بينها وبين ذي قرابة لها فحلفت إن كلمته فمالها في رتاج الكعبة فقالت عائشة رضي الله عنها: يكفره ما يكفر اليمين. وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه الحافظ في التلخيص (٤/١٧١). وروى البيهقي (١٠/٦٦)، من طريق عبد الرحمن بن أبي رافع عن أبيه أنه كان مملوكاً لابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحلفت أن مالها في المساكين صدقة فقال ابن عمر رضي الله عنه: كفري يمينك. ثم روى البيهقي، من طريق بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن ابن عمر وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهن قالوا: تكفر يمينها. ثم روى البيهقي، من طريق علي بن زيد عن أبي رافع عن زينب امرأة من المهاجرات وعبد الله بن عمر وحفصة بنت عمر نحوه.

وقول الشيخ [ولا شيء في لغو اليمين] صورته فيمن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد كقوله في حال غضبه: لا والله، بلى والله، وكذا في حال عجلته أو صلة كلامه فهذا لا ينعقد يمينه ولا تتعلق به كفارة واحتج له بقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. قالت عائشة رضي الله عنها: وهو قول الإنسان لا والله وبلى والله^(١). رواه البخاري موقوفاً ومرفوعاً، وفي رواية أبي داود عنها: هو قول الرجل في بيته كلا والله، وبلى والله^(٢). وروى ابن عباس رضي الله عنهما مثل قول عائشة رضي الله عنها^(٣).

وفي معنى اللجاج والغضب ما لو كان يحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره فكل هذا يسمى لغو اليمين، فإذا حلف وقال: لم أقصد اليمين صدق، وفي الطلاق، والعتاق، والإيلاء، لا يصدق في الظاهر. قال الإمام: والفرق أن العادة جارية بإجراء لفظ اليمين بلا قصد بخلاف الطلاق والعتاق فدعواه فيهما يخالف الظاهر، فلا يقبل، ولو اقترن باليمين ما يدل على القصد لم يقبل قوله على خلاف الظاهر، والله أعلم. قلت: قضية هذا الفرق أن يقبل قول أهل البوادي من أجلاف الفلاحين ومن نحا نحوهم فإن الحلف بالطلاق عندهم في الكثرة أكثر من الحلف بالأيمان، وينبغي

- (١) رواه البخاري [٤٦١٣، ٦٦٦٣]، والنسائي في «الكبرى» [١١١٤٩]، من حديث هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ﴿لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قال: قالت: أنزلت في قوله: لا والله، بلى والله.
- (٢) صحيح. رواه أبو داود [٣٢٥٤]، وابن حبان [٤٣٣٣]، والبيهقي (٤٩/١٠)، من طريق حسان بن إبراهيم عن إبراهيم الصائغ عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً به. ورجاله ثقات غير حسان بن إبراهيم فإنه صدوق يخطئ، كما في «التقريب».
- (٣) رواه البيهقي (٤٩/١٠)، من طريق عتاب بن بشير عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هو لا والله، وبلى والله.

أن يفرق بأن الحلف بالطلاق والعتاق أمر يتعلق بالإبضاع والحرية فاحتيط فيهما بعدم القبول لتأكد أمرهما والله أعلم.

[فرع]: إذا قال شخص: إن فعلت كذا، فهو يهودي أو نصراني أو بريء من الله أو من رسوله أو مستحل الخمر ونحوه لم يكن يمينا ولا كفارة في الحنث به، ثم إن قصد بذلك تبعيد نفسه عنه يعني عن هذا اليمين لم يكفر، وإن قصد به الرضا بذلك أو ما في معناه إذا فعله فهو كافر في الحال وإذا لم يكفر في الصورة الأولى فليقل: لا إله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى، ويستحب لكل من تكلم بقبيح أن يستغفر الله تعالى، وتجب التوبة من كل كلام محرم والله أعلم.

قال: (ومن حلف أن لا يفعل شيئا فأمر غيره بفعله لم يحنث، ومن حلف لا يفعل شيئين ففعل أحدهما لم يحنث). اعلم أن مدار البر أو الحنث راجع إلى مقتضى اللفظ الذي تعلق به اليمين، فإذا حلف لا يضرب عبده أو لا يبيع أو لا يشتري فوكل غيره لم يحنث، لأن مقتضى اللفظ أن لا يباشر ذلك بنفسه نعم إن أراد المعنى المجازي بأن حلف أن لا يشتري الشيء الفلاني وأراد عدم دخوله في ملكه فإنه يحنث لأنه غلظ على نفسه، ويقاس بما ذكرته ما يشابه ذلك، ولا فرق في ذلك بين الحلف بالله أو الطلاق والله أعلم. وإذا حلف على شيئين ففعل أحدهما لم يحنث، لأنه لم يوجد المحلوف عليه كما إذا حلف لا يأكل هذين الرغيفين فأكل أحدهما فإنه لا يحنث، ويقاس بهذه الصورة ما شابهها والله أعلم.

[فرع]: لو حلف شخص أن لا يتزوج فوكل شخصاً قبل له نكاح امرأة، فهل يحنث؟ فيه وجهان ليس في «الروضة»، و«الشرحين» هنا تصحيح، وفي «التنبيه» أنه لا يحنث كالبيع، وسكت النووي عليه في «التصحيح»، والذي في «المحرر»،

و«المنهاج» أنه يحنث، وهو الصحيح، وقد جزم به الرافعي في كتاب النكاح في باب الأولياء عند توكيل الوكيل، والله أعلم.

قال: (وكفارة اليمين هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء: عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مداً أو كسوتهم ثوباً ثوباً فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام). سميت الكفارة كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، ولهذا سمي الاكار كافراً أي الفلاح، لأنه يستر البذر، ومنه الكافر لأنه يغطي نعمة الله تعالى، لا يحصي ثناء على الله تعالى، هو كما أثنى على نفسه، فإذا حلف الشخص وحنث، وجبت الكفارة، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، إلى قوله: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَمْنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، أي وحنثتم، وفي سبب وجوبها خلاف: الصحيح أنه اليمين والحنث معاً.

ثم كفارة اليمين، أوها تخيير وآخرها ترتيب، فيتخير أولاً بين الخصال الثلاث التي ذكرها الشيخ لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهَ إِطْعَامُ عَرَّةٍ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٣٨]، فلا يجوز أن يطعم خمسة، ويكسو خمسة كما لا يجوز أن يعتق نصف رقبة، ويطعم خمسة، لأن الله تعالى إنما خير بين ثلاثة أشياء فلو جوزنا إخراج جنسين لأثبتنا تخييراً رابعاً، فإن أراد إعتاق رقبة أعتق رقبة كما في الظهار والجامع التكفير، وإن أراد الإطعام أطعم كل مسكين رطلاً وثلاثاً لأنه سداد الرغبة وكفاية المقتصد، ونهاية الزهيد، وإن أراد الكسوة دفع إلى كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص وسراويل ومئزر بالهمز. وهو الإزار الذي يترز به المحرم، ومثل ذلك العمامة، والجبة والمقنعة والخمار

والكساء لأن الشرع أطلق الكسوة ولا عرف له فيها، ولا يجب لكل مسكين بدلة اتفاقاً فاكتمى بها ينطلق عليه الاسم وهو الصحيح، وقيل يكفي ستر العورة، وهل يشترط تمكن الأخذ من لبسه حتى لا يجزي دفع ثوب طفل لكبير؟ فيه وجهان: أصحهما لا يشترط كما يجوز أن يدفع ثوب الرجل إلى المرأة وبالعكس، ولا يشترط أن يكون مخيطاً والله أعلم.

[فرع]: أعطى عشرة ثوباً طويلاً هل يكفي؟ قال الماوردي: إن أعطاهم بعد قطعه أجزأه، أو قبله فلا لأنه ثوب واحد، والله أعلم.

ولا تجزئ القلنسوة أي الطاقية على الأصح ولا الغزل قبل النسيج ولا البسط ولا الأنطاع، ويجزئ ما يلبس من الجلود واللبود.

ولا يجزئ الخف والمكعب والتبان ولا يجزئ الثوب البالي كما لا يجزئ الطعام المسوس والعبد الزمن والله أعلم.

فإن لم يجد المال الذي يصرفه في الكفارة كفر بالصوم للآية الكريمة، قال البندنجي والمحاملي: والمراد من يفضل عن كفايته على الأبد. وقال ابن الصباغ والرافعي: المراد من له الأخذ من الزكاة بصفة الفقر والمسكنة أو من الكفارة فله الصوم حتى لو ملك نصاباً ولا تحصل به الكفاية لزمته الزكاة وله الصوم لأننا لو أسقطنا الزكاة عنه لحلا النصاب عنها، وهنا ينتقل إلى البدل، وهو الصوم، وهذا هو المنصوص. وفي الحاوي للماوردي لا يصوم من فضلت الكفارة عن كفاية وقته لقدرة على المال وإن حل له أخذ الزكاة وأبدى الرافعي احتمالاً أن يكون فاضلاً عن كفاية سنة وهذا الاحتمال صرح به البغوي.

ويجوز صوم الثلاثة متفرقة على الراجح، لإطلاق الآية الكريمة، ووجه التتابع قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: [فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ] ^(١)، والله أعلم.

[فرع]: لو كان الحائض كافراً لم يكفر بالصوم لأنه ليس من أهله ويكفر بالمال والله أعلم.

(مسألة) حلف شخص لا يفعل شيئاً كأن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ناسياً لليمين أو جاهلاً أنها الدار المحلوف عليها هل يحنث؟ فيه قولان: سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو غير ذلك ووجه الحنث قوله تعالى: وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴿٨٩﴾، وهي عامة في جميع الأحوال ووجه عدم الحنث وهو الراجح لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ - الآية [الأحزاب: ٥]، وقوله ﷺ: «إن الله تعالى تجاوز لي عن أمتي

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق [١٦١٠٤]، وسعيد بن منصور في «التفسير» [٨٠٦]، ومن طريقه البيهقي (٦٠/١٠)، عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال: إن شاء فرق. فقال له مجاهد في قراءة عبد الله: «متتابعة»، قال فهي متتابعة. وهو مرسل صحيح مجاهد عن ابن مسعود مرسل، كما في «المراسيل» (ص: ٢٠٥)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٨٣/٢). ووردت هذه القراءة عن أبي بن كعب رضي الله عنه لما رواه ابن أبي شيبة (الجزء المفقود/ ٣٠)، والحاكم (٢٧٦/٢)، والبيهقي (٦٠/١٠)، من طريق وكيع وعبيد الله بن موسى وجعفر بن عون ثلاثتهم عن أبي جعفر عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي رضي الله عنه به. وإسناده حسن رجاله ثقات غير أبي جعفر الرازي فإنه صدوق سئ الحفظ، والربيع بن أنس صدوق له أوهام، وقال أبو حاتم: هو صدوق وهو أحب إلى في أبي العالية. اهـ. وروى مالك (ص: ٢٠٣)، ومن طريقه البيهقي، عن حميد بن قيس عن مجاهد قال: في قراءة أبي بن كعب: «ثلاثة أيام متتابعات»، وهو مرسل صحيح، مجاهد لم يدرك أبي رضي الله عنه. والحديث صحيح بمجموع الطرق. وقال ابن كثير في «التفسير» (٩٢/٢): وهذه إذا لم تثبت كونها قرأناً متواتراً فلا أقل أن يكون خبراً واحداً، أو تفسيراً من الصحابة، وهو في حكم المرفوع. اهـ.

الخطأ والنسيان وما استكروها عليه^(١). واليمين داخلة في هذا العموم. والجواب عن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، إن فيها إضماراً أي وحنثتم، فلا نسلم الحنث، وكان الماوردي والصيمري وأبو الفياض^(٢) لا يفتون في يمين الناسي بشيء، والله أعلم.

قال: (فصل: النذر يلزم في المجازاة على المباح بطاعة كقوله: إن شفى الله مريضى فله على أن أتصدق أو أصوم ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الإسم). النذر في اللغة. الوعد بخير أو شر، وفي الشرع: الوعد بالخير دون الشر. قاله الماوردي، وحده بعضهم بأنه التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع، وقيل غير ذلك. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يُؤْفِقُونَ بِلَا تَشْدِيدٍ﴾ [الإنسان: ٧]، وقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعمه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٣). رواه البخاري وغيره، وهل هو مكروه أم قرينة؟ فيه خلاف.

ثم النذر قسمان: نذر لجأج وغضب، وقد تقدم. ونذر تبرر وهو نوعان: أحدهما نذر المجازاة وهو أن يلتزم قرينة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية كقوله: إن شفى الله مريضى أو رزقني ولدأ ونحو ذلك فله على إعتاق، أو صوم، أو صلاة، فإذا حصل المعلق عليه، لزمه الوفاء بما التزم، وكذا لو قال: فعلى، ولم يقل لله، على الصحيح، وحجة ذلك، قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ١٠١].

(١) سبق تخريجه (١/٢٦٦)

(٢) هو محمد بن الحسن بن المنتصر أبو الفياض البصري، صاحب القاضى أبى حامد المروذى. من تصانيفه: اللاحق بالجامع، الذى صنفه شيخه، وهو تنمة له. [طبقات السبكي - ١٦٣/٢].

(٣) رواه البخارى [٦٦٩٦]، وأبو داود [٣٢٨٩]، والترمذى [١٥٢٦]، والنسائى (١٦/٧)، وابن ماجه [٢١٢٦]، وأحمد (٣٦/٦)، من حديث عائشة رضيها.

[٩١]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَتَصَّدَّقَنَّ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [التوبة: ٧٥]، وغير ذلك من الآيات. ونذرت امرأة ركبت البحر إن نجاها الله أن تصوم شهراً فنجت ولم تصم حتى ماتت، فجاءت بنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها^(١). رواه أبو داود والنسائي. الثاني أن يلتزم ابتداء من غير تعليق على شيء فيقول: الله علي أن أصلي أو أصوم أو أعتق فقولان: الراجح اللزوم، كالنوع الأول، ونص عليه الشافعي رحمه الله واحتج له بإطلاق قوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه». والثاني لا يصح ولا يلزمه لعدم المقابل كما أن البيوعات لما لم يكن لها عوض لم تلزمه بالعقد، ولأن النذر عند العرب وعد بشرط قاله ثعلب.

وقول الشيخ [على المباح] احترز به عن المعصية وسيأتي إن شاء الله تعالى. واعلم أن السبب الذي تعلق به النذر أي المنذور قد يكون مباحاً كشفاء المريض، وقد يكون طاعة كقوله: إن صليت أو حججت فله علي كذا، ومعناه إن وفقني الله تعالى للصلاة أو يسر لي الحج فعلي كذا، وقد يكون معصية كقوله: إن حصلت لي المعصية الفلانية فله علي كذا، وتتمه هذا تأتي.

وقول الشيخ [ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الاسم] أي من المنذور، كما إذا علق بمطلق الصدقة أو الصوم أو الإعتاق فيصح أن يعتق رقبة، وإن كانت معينة غير مؤمنة على ما صححه النووي لصدق اسم الرقبة كالصدقة بالقليل، وقيل لا بد من رقبة كفارة، والخلاف مبني على أن النذر يسلك به مسلك جائز الشرع أو واجبه.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٣٠٨]، والنسائي (٢٠ / ٧)، والطيالسي [٢٦٣٠]، والطبراني في الكبير [١٢٣٢٩]، والبيهقي (٢٥٦ / ٤)، من طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

ومن فروع هذه القاعدة أنه هل يجب عليه التبييت في الصوم المذكور أم يكفي بنية قبل الزوال؟ قال الرافعي: إن قلنا أن النذر ينزل على أقل الواجب وهو الأصح أوجبنا التبييت. وإن قلنا على أقل الجائز فلا، ووافق النووي الرافعي هنا على تصحيح وجوب التبييت، وأن يسلك به مسلك واجب الشرع، وخالف هذه القاعدة في باب الرجعة، فقال من «زيادته»: المختار أنه لا يطلق ترجيح واحد من الوجهين، بل يختلف الراجح منهما بحسب المسائل لظهور دليل أحد الطرفين في بعضها، أو عكسه في بعض، وقال في شرح المذهب: إنه الصواب والله أعلم.

قال: (ولا نذر في معصية كقوله: إن قتلت فلاناً فله علي كذا). لا يصح نذر المعصية لقوله ﷺ: «لا نذر في معصية»^(١). رواه مسلم، ولقوله ﷺ: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(٢). رواه البخاري، وقد مثل الشيخ لذلك بما ذكره وكان ينبغي أن يمثل بغير ما ذكره بأن يجعل الملتزم معصية بنفسه كنذر شرب الخمر أو الزنا أو القتل أو الصلاة في حال الحدث أو نذر أن يذبح نفسه أو ولده، فإذا نذر ذلك ولم يفعل المحلوف عليه فقد أحسن ولا كفارة عليه أيضاً على المذهب الذي قطع به الجمهور، وحكى الربيع قولاً أنه تجب الكفارة، واختاره البيهقي لحديث: لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين^(٣). قال الرافعي: قال الجمهور: والمراد بالحديث نذر

(١) رواه مسلم [١٦٤١]، وأبو داود [٣٢١٦]، وأحمد [١٩٣٦٢]، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (٣٧٣/٢)

(٣) صحيح. رواه أبو داود [٣٢٩٠]، والترمذي [١٥٢٤]، والنسائي (٢٤/٧)، وابن ماجه [٢١٢٥]، وأحمد (٢٤٧/٦)، من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها به. وإسناده صحيح إلا أنه أعل بالانقطاع بأن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة، كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٧٥/٤)، لكنه قد صرح بالسماع في رواية النسائي (٢٥/٧). وللحديث طريق آخر رواه الطحاوي في «شرح المشكل» [٢١٤٤]، من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها بنحوه. وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

اللجاج. قالوا: ورواية الربيع من كيسه. قال النووي: هذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف باتفاق المحدثين، وإنما صح: «لا نذر في معصية»^(١). رواه مسلم، من حديث عمران بن حصين، وحديث عقبة: «كفارة النذر كفارة يمين»^(٢). رواه مسلم أيضاً والله أعلم.

قال: (ولا يلزم النذر على ترك مباح كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبهه). اعلم أن المباح الذي لم يرد فيه ترغيب كالأكل والنوم والقيام والقعود، سواء كان نفيّاً كقوله: لا آكل كذا، أو إثباتاً: كقوله آكل كذا أو ألبس كذا، فهذا وما أشبه لا ينعقد نذره لأن لا قرينة فيه، ولأنه ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس فسأل عنه، فقال: هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال ﷺ: «مروه فليتكلم وليقعد وليتم صومه»^(٣). رواه البخاري وغيره. ولو خالف في المباح وفعله فهل يلزمه كفارة يمين؟ قضية الرافعي، و«الروضة» أن المذهب أنه لا يلزمه، وبه صرح الرافعي في أوائل الإيلاء، لكن صحح في «المحرر» وجوب الكفارة وتبعه النووي في «المنهاج»، والله أعلم.

[فرع]: قال القفال: من نذر أن لا يكلم الأدميين يحتمل أن يقال إنه يلزمه لأنه مما يتقرب به ويحتمل أن يقال إنه لا يلزمه لما فيه من التضييق والتشديد وليس ذلك من شرعنا، كما لو نذر الوقوف في الشمس كذا ذكره الرافعي، وصححه النووي أنه لا يلزمه، وحديث أبي إسرائيل يدل له، ففي البخاري: أن

(١) سبق تخريجه قبل هذا بثلاثة أحاديث.

(٢) رواه مسلم [١٦٤٥]، وأبو داود [٣٢٢٣]، والنسائي [٣٨٣٢]، وأحمد [١٦٨٥٠].

(٣) رواه البخاري [٦٧٠٤]، وأبو داود [٣٣٠٠]، والبيهقي (٧٥/١٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

امراة حجت صامته عن الكلام، فقال لها الصديق ﷺ: تكلمي فإن هذا لا يحل^(١). والله أعلم.

[فرع]: إذا نذر زيتاً أو شمعاً أو نحوه ليسرج في مسجد أو غيره ينظر إن كان ذلك في مكان بحيث قد ينتفع به ولو على النذور مثل مصل هناك أو نائم أو غيرها صح النذر ولزم الوفاء، وإن كان مغلوفاً ولا يتمكن أحد من الدخول إليه ولا الانتفاع به لم يصح، وكذا لو وقف شيئاً ليشترى من غلته زيتاً أو غيره ليسرج في مسجد أو غيره فحكمه في الصحة ما ذكرناه في النذور والله أعلم.



(١) رواه البخارى [٣٨٣٤]، والدارمى [٢١٢]، من حديث قيس بن أبي حازم قال: دخل أبو بكر على امرأة من أحبس يقال لها زينب فرأها لا تكلم فقال: ما لها لا تكلم قالوا: حجت مصمته قال لها: تكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية. فتكلمت - الحديث.

كتاب الأقضية

الأقضية جمع قضاء بالمد كأغطية جمع لغطاء ككساء، وأصل القضاء إحكام الشيء وفراغه. قال الجوهري: قضى بمعنى أنهى وفرغ، فالقاضي ينهي الأمر ويفرغ منه، وقضى بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣] والقاضي يوجب الحكم، وقضى بمعنى أتم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُم مِّنْ سَكَنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. فالقاضي يتم الأمر بحكمه، ويكون بمعنى أدى وبمعنى قدر، وسمي القضاء حكماً لما فيه من منع الظالم، مأخوذ من الحكمة التي توجب وضع الشيء في محله، أو من إحكام الشيء مأخوذ من حكمة اللجام لمنعها الدابة والله أعلم.

ثم الأصل في ذلك الآيات والأخبار والإجماع. قال الله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وغير ذلك، وفي السنة الشريفة أحاديث. منها قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد، وإن أصاب فله أجران»^(١). رواه الشيخان. ومنها قوله ﷺ: «إذا جلس القاضي في مكانه هبط عليه ملكان يسددانه ويوفقانه ويرشدانه ما لم يجر، فإذا جار عرجا وتركاه»^(٢). رواه البيهقي، وفي

(١) رواه البخاري [٧٣٥٢]، ومسلم [١٧١٦]، وأبو داود [٣٥٧٤]، والنسائي في «الكبرى»

[٥٩١٨]، وابن ماجه [٢٣١٤]، وأحمد (١٩٨/٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) لا أصل له. رواه البيهقي (٨٨/١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٧٦/٨)، من طريق العلاء بن

عمرو الحنفي عن يحيى بن بريد الأشعري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه به. وإسناده

ضعيف جداً، أفته العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه، كما قال الهيثمي في المجمع

(٥٢/١٠)، وفيه يحيى بن بريد الأشعري وهو ضعيف، وقال الخطيب: يروى عن جده أحاديث

مناكير، وحديث: إذا جلس القاضي. ليس له أصل. اهـ. وقال الذهبي في الميزان: هذا منكر.

رواية الطبراني: «ما لم يرد غيره». أي غير الحق، فإن أراد غيره وجار متعمداً تبرأ منه ووكلاه إلى نفسه، وهذا كله في القاضي الذي هو بصفة القضاء. وصفة القضاء تأتي. أما من ليس أهلاً له كالجهلة والفسقة كقضاة الرشا، والبراطيل فهم بشهادة سيد الأولين والآخرين ﷺ في النار لقوله ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاض في الجنة وقاضيان في النار. قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة، وقاض عرف الحق فحكم بخلافه فهو في النار، وقاض قضى على جهل فهو في النار»^(١). رواه أبو داود وغيره وقال ﷺ: «من كان قاضياً فقضى بالجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بالجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً عالماً فقضى بحق أو بعدل يسأل التفلت كفافاً»^(٢). رواه ابن حبان في صحيحه، والأحاديث في ذلك كثيرة. قال العلماء: كل من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه،

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٥٧٣]، والنسائي في «الكبرى» [٥٩٢٢]، وابن ماجه [٢٣١٥]، من طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن ابن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً به. ورجاله ثقات غير خلف بن خليفة فإنه صدوق اختلط في الآخر، كما في «التقريب». قال أبو داود: هذا أصح شيء فيه. وصحح إسناده العراقي في «تخريج الإحياء» (تحاف السادة المتقين - ١ / ٦١٥). وللحديث طريق آخر رواه الترمذي [٢١٣٢٢]، والطبراني في «الكبير» [١١٥٤]، والحاكم (٩٠ / ٤)، من طريق شريك عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن ابن بريدة به. ورجاله ثقات غير شريك فإنه صدوق يخطئ كثيراً. وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وقال العراقي: رجاله رجال الصحيح (تخريج الإحياء - ١ / ٦١٥).

(٢) ضعيف. رواه الترمذي [١٣٢٢]، مختصراً، ورواه ابن حبان [٥٠٥٦]، والطبراني في «الكبير» [١٣٣١٩]، بهذا اللفظ، وفيه قصة، كلهم من طريق عبد الملك بن أبي جميلة عن عبد الله بن موهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر: اذهب فكن قاضياً - الحديث. وإسناده ضعيف منقطع، فيه عبد الملك بن أبي جميلة وهو مجهول، كما في «التقريب». وعبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان رضي الله عنه، كما قال البخاري. قال الترمذي: حديث غريب، وليس إسناده عندي بمتصل.

وسواء وافق الحق أم لا لأن إصابة الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصواب أم لا، وأحكامه مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك، وكذا جزم به النووي في «شرح مسلم» والله أعلم.

قال: (فصل: ولا يجوز أن يلي القضاء إلا من استكملت فيه خمس عشرة خصلة: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والعدالة والذكورة). من لا يصلح للقضاء تحرم توليته ويحرم عليه أن يتولى ويحرم عليه أن يطلبه للخبر المتقدم، فمن الصفات المعتمدة للإسلام فلا تجوز تولية القضاء للكافر لا على المسلمين ولا على غيره لأنه ولاية وسبيل وهو ليس أهلاً لذلك، وانتهر عمر رضي الله عنه أبا موسى رضي الله عنه حين استعمل كاتباً نصرانياً، ثم قال: لا تدنوههم وقد أقصاهم الله ولا تكرمهم وقد أهانهم الله ولا تؤمنوهم وقد خونهم الله، وقد نهيتكم عن استعمال أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشا^(١).

ومنها البلوغ والعقل، لأن الصبي والمجنون إذا لم يتعلق بقولها حكم على أنفسهما، فعلى غيرهما أولى وقد ادعى الإجماع عليه في المجنون. قال الماوردي ولا

(١) حسن. رواه الخلال في «الجامع» [٣٣٤]، من طريق إسرائيل، ورواه البيهقي (٢٠٤/٩)، من طريق أسباط، ورواه البيهقي (١٢٧/١٠)، من طريق شعبة، ثلاثتهم عن سبائك بن حرب عن عياض الأشعري عن أبي موسى رضي الله عنه به. وإسناده حسن، أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ يغرب، كما في «التقريب»، وله حديث في مسلم عن سبائك بن حرب، وروى له البخاري حديثاً واحداً تعليقاً. وتابعه إسرائيل وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة روى له الجماعة، كما في «التقريب». وسبائك بن حرب صدوق وقد تغير بأخرة فكان ربما يلقن، كما في «التقريب»، وهو من رجال مسلم. والحديث رواه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١٠٢/١)، عن إسحاق بن راهويه عن جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عياض الأشعري به. وإسناده ضعيف فيه يزيد بن أبي زياد القرشي وهو ضعيف كبر فتغير وصار يلقن، كما في «التقريب». والحديث حسن بمجموع طرقه.

يكتفي بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة ليتوصل إلى وضوح المشكل، وذكر الإمام نحوه، وكذا الغزالي: نعم قال الرافعي: يستحب كونه وافر العقل مثبتاً ذا فطنة ويقظة.

ومنها الحرية، لأن العبد ناقص عن ولاية نفسه فعن ولاية غيره أولى، وبالقياس على الشهادة، ومن لم تكمل فيه الحرية كالقن ومنها العدالة، لأن الفسق إذا منع من النظر في مال الإبن مع عظيم شفقتة فمنع ولاية القضاء التي بعضها حفظ مال اليتيم أولى، وسواء كان فسقه مما لا شبهة له فيه أو بما فيه شبهة، وفي وجه لا يضر ماله فيه شبهة وتأويل. ومنها الذكورة لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، ولقوله ﷺ: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١) رواه البخاري، وكذا الحاكم، وقال: إنه على شرط الشيخين، ولأن القاضي محتاج إلى مخاطبة الرجال، والمرأة مأمورة بالتحرز عن ذلك والله أعلم.

قال: (ومعرفة أحكام الكتاب والسنة وإجماع الأمة والاختلاف وطرق الاجتهاد وطرف من لسان العرب). من صفات القاضي أن يكون أهلاً للاجتهاد، فلا يجوز تولية الجاهل بالأحكام الشرعية كالمقلد لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولقوله ﷺ: «القضاة ثلاثة»^(٢) فالمقلد في حكمه مقتف ما ليس له به علم، وقاضي الجهل لا يدرى طريقه وله لا يصلح للفتوى، فالقضاء أولى، لأن الإفتاء إخبار غير ملزم، والقضاء إخبار ملزم.

(١) سبق تخريجه (١/ ٢٨٧)

(٢) سبق تخريجه (٢/ ٣٧٩)

وإنما تحصل أهلية الاجتهاد بأمور: أحدها أن يعرف من القرآن آيات الأحكام، وهي كما قيل خمسمائة فيعرف الناسخ والمنسوخ والعام والخاص، والعام الذي أريد به الخصوص وعكسه، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والمجمل والمفصل، ولا يشترط حفظه على ظهر القلب، قاله الروياني. قال الرافعي: ومنهم من ينزع ظاهر كلامه فيه. الثاني أن يعرف من السنة الأخبار المتعلقة بالأحكام، ويعرف منها ما ذكرناه في الكتاب العزيز، ويعرف المتواتر والآحاد والمرسل والمسند والمنقطع والمتصل والجرح والتعديل. الثالث أن يعرف أقاويل علماء الصحابة ومن بعدهم عليهم السلام إجماعاً واختلافاً، لثلاث يحكم بها أجمعوا على خلافه أو بقول ثالث. الرابع القياس فيعرف جليته وخفيه وتمييز الصحيح من الفاسد. الخامس أن يعرف كلام العرب لغة وإعراباً وكصنغ الأمر والنهي، والخبر والاستخبار، والوعد والوعيد، وغير ذلك مما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة، لأن الشرع ورد بالعربية، وبها يعرف ما ذكرناه ويعرف إطلاقه وتقييده وإجماله وبيانه.

قال الأصحاب: ولا يشترط التبحر في هذه العلوم، بل يكفي معرفة جمل منها، قال الغزالي: واجتماع هذه الشروط متعذر في عصرنا لخلو العصر عن المجتهد المستقل، فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة، وإن كان جاهلاً أو فاسقاً لثلاث تعطل مصالح المسلمين. قال الرافعي: وهذا أحسن. قال ابن الصلاح وابن أبي الدم: لا نعلم أحداً ذكر ما ذكره الغزالي، والذي قطع به العراقيون والمراوذة أن الفاسق لا تنفذ أحكامه، وقد ظهر بذلك بطلان ما قالاه والله أعلم.

قال: (وأن يكون سميعاً بصيراً كاتباً متيقظاً). يشترط في القاضي السمع والبصر، فإن الأصم لا يفرق بين الإقرار والإنكار، والأعمى لا يعرف الطالب من

المطلوب، وقيل تصح ولاية الأعمى، لأنه ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على المدينة وكان أعمى^(١)، والمذهب القطع بالمنع، والخبر قليل بضعفه وبتقدير الصحة محمول على ولاية الصلاة دون الحكم، وفي معنى الأعمى من يرى الأشباح ولا يعرف الصور. ويشترط أن يكون متيقظاً، فلا يصح قضاء مغفل اختل رأيه ونظره بمرض أو كبر ونحوهما. ويشترط أيضاً كونه ناطقاً متكلماً، فإن الأخرس لا يقدر على انفاذ الأحكام والله أعلم.

قال: (ويستحب أن ينزل القاضي في وسط البلد ويجلس في موضع بارز للناس لا حاجب دونه ولا يقعد للقضاء في المسجد). اعلم أن للقضاء آداباً: منها أن ينزل في وسط البلد، لأنه أقرب إلى التسوية وحصول العدل، وهذا نص عليه الشافعي رحمه الله.

ومنها أن يجلس في موضع فسيح لئلا يتأذى الحاضرون بضيقه. وأن يكون بارزاً ليس دونه حجاب ليهتدي إليه المتوطن والغريب، ويصل إليه كل أحد، ويستحب

(١) صحيح. رواه أبو داود [٥٩٥، ٢٩٣١]، وأحمد (١٣٢/٣)، وأبو يعلى [٣١١٠]، والبيهقي (٨٨/٣)، من طريق عمران بن القطان عن قتادة عن أنس ؓ به. وهذا إسناد حسن؛ عمران بن داود القطان صدوق بهم، كما قال الحافظ في «التقريب». ورواه ابن جبان [٢١٣٤]، والطبراني في الأوسط [٢٧٢٣]، وأبو يعلى [٤٤٥٦]، من طريق حبيب المعلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؓ به. وإسناده صحيح رجاله ثقات. ورواه الطبراني في الكبير (١٨٣/١١)، من طريق عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ؓ به. وإسناده حسن، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٣٤/٢). ورواه الطبراني في الأوسط [٥]، من طريق عفير بن معدان عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ؓ به. وإسناده ضعيف فيه عفير بن معدان وهو ضعيف، كما في «التقريب». والحديث صحيح بمجموع طرقه.

أن يكون خالياً من الحر والبرد والغبار والدخان، فيجلس في الصيف حيث يليق به، وكذا في الشتاء، وكذا في زمن الرياح.

ومنها أن لا يتخذ حاجباً ولا بواباً، لأنه ربما قدم المتأخر ومنع من له ظلامة، فلو اتخذ كره إلا الحاجة. قال الماوردي: تجب فيه العفة والعدالة والأمانة، ويندب كونه حسن المنظر جميل المخبر عارفاً بمقادير الناس بعيداً عن الهوى معتدلاً بالأخلاق بين الشراسة واللين. قال إمام الحرمين: إن كثرت الزحمة ورأى المصلحة في اتخاذها وإلا فلا، وفي «الروضة» إذا جلس للقضاء ولا زحمة كره أن يتخذ حاجباً على الأصح، ولا كراهة فيه في أوقات الخلوة على الصحيح، وليحذر من الاحتجاب لقوله ﷺ: «من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره»^(١). رواه أبو داود والترمذي.

ومنها أن لا يتخذ المسجد مجلساً للقضاء، فإن اتخذ كره، لأنه ينزه عن رفع الأصوات وحضور الحيض والكفار والمجانين وغيرهم، وقد يحضرون بمجلس

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٩٤٨]، والترمذي [١٣٣٣]، والحاكم (٩٣/٤)، والبيهقي (١٠١/١٠)، من طرق عن يزيد بن أبي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن أبي مريم الأزدي رحمه الله قال: دخلت على معاوية فقال: ما أنعمنا بك أبا فلان، وهي كلمة تقولها العرب فقلت: حديثاً سمعته أخبرك به سمعت رسول الله ﷺ يقول - فذكره. وإسناده صحيح رجاله ثقات غير يزيد بن أبي مريم فإنه لا بأس به، روى له البخاري، كما في التقريب. والحديث صحيحه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقد روى أحمد (٢٣٨/٥)، من طريق شريك عن أبي حصين عن الوالي صديق لمعاذ بن جبل عن معاذ رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: من ولي من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن أولي الضعفة والحاجة احتجب الله عنه يوم القيامة. وإسناده ضعيف فيه الوالي وهو مجهول، وشريك بن عبد الله صدوق يخطئ كثيراً، كما في التقريب.

القضاء، وقيل لا يكره الجلوس فيه كما لا يكره لقراءة القرآن وسائر العلوم الشرعية والإفتاء. ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها فيه والله أعلم.

قال: (ويسوي بين الخصمين في ثلاثة أشياء، في المجلس واللفظ واللفظ). لا شك أن منصب الحكم موضوع للعدل، وميل القاضي عن ذلك جور وظلم، فلهذا يسوي بين الخصمين مع ما ذكره الشيخ في الدخول عليه وفي القيام لهما، وكذا في المجلس فلا يقرب أحدهما أكثر من الآخر بعد أن يسوي بينهما في جواب السلام، فإن سلما أجاهما معاً، وإن سلم أحدهما. قال الأصحاب: يصبر حتى يسلم الآخر فيجيبهما. قال الرافعي: وقد يتوقف في هذا عند طول الفصل، فإنه يمنع انتظامه جواباً، فإذا انتهيا إلى المجلس أجلس أحدهما عن يمينه، والآخر عن شماله، والأولى على الإطلاق أن يكونا بين يديه، وفي حديث: «ثم ليقبل عليهما بمجامع قلبه»^(١). ولا يمازح أحدهما، ولا يشير إليه، ولا يسارره، ولا يلحق المدعي بأن يقول: ادع عليه كذا، ولا المدعى عليه الإقرار أو الإنكار. وكذا يسوي بينهما في النظر إليهما^(٢) والاستماع لهما وطلاقة الوجه وسائر وجوه الإكرام، فلا يخص أحدهما بشيء من ذلك. قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ - الآية [النساء: ١٣٥].

(١) لم أعر عليه.

(٢) روى في هذا المعنى حديث أخرجه أبو يعلى [٥٨٦٧، ٦٩٢٤]، والبيهقي (١٠/١٣٥)، من طريق إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا ابتلى أحدكم بالقضاء بين المسلمين فلا يقضي وهو غضبان وليسو بينهم في النظر والمجلس والإشارة، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين فوق الآخر. وإسناده ضعيف فيه عباد بن كثير وهو متروك، كما في التقريب. قال البيهقي: هذا إسناد فيه ضعف.

ثم هذه الأمور التسوية فيها واجبة على الصحيح، واقتصر ابن الصباغ على الاستحباب. نعم يرفع المسلم على الكافر في المجلس على الصحيح الذي قطع به العراقيون، وقيل يسوي بينهما فيه. قال الرافعي: ويشبه أن يجري الوجهان في سائر وجوه الإكرام، وما بحثه الرافعي صرح به الفوراني والله أعلم.

[فرع]: لا يجوز أن يجلس الموكل إلى جانب القاضي، ويقول: وكيلي جالس مع الخصم والله أعلم.

قال: (ولا يجوز أن يقبل هدية من أهل عمله). لا شك أن الرشوة حرام، لأنها من قبيل الأكل بالباطل، وقد نهي الله عنه، وهي صفة اليهود، وقال ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم»^(١) رواه الإمام أحمد والترمذي وصححه، ولفظ ابن ماجه: «لعنة الله على الراشي والمرتشي». وأما الهدية فالأولى سد بابها، ثم إن كان للمهدي خصومة في الحال حرم قبول هديته في محل ولايته، وإن كان له عادة بالهدية لصداقة أو قرابة، وكذا لا يقبل هدية ما لم تكن له عادة قبل الولاية، وإن لم تكن له

(١) صحيح. رواه أحمد (٣٧٨/٢)، بلفظ المصنف، ورواه الترمذي [١٣٣٦]، وأحمد (٣٨٧/٢)، وابن حبان [٥٠٧٦]، والحاكم (١٠٣/٤)، بلفظ: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم. كلهم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ؓ. وإسناده حسن رجاله ثقات غير عمر بن أبي سلمة فإنه صدوق يخطئ، كما في «التقريب». قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود [٣٥٨٠]، والترمذي [١٣٣٧]، وأحمد (١٦٤/٢)، وابن حبان [٥٠٧٧]، والحاكم (١٠٢/٤)، والبيهقي (١٣٨/١٠)، بلفظ: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي. ورواه ابن ماجه [٢٣١٣]، بلفظ: لعنة الله. كلهم من طريق ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو ؓ ورجالهم ثقات غير الحارث بن عبد الرحمن فإنه صدوق، كما في «التقريب». قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وذكر الترمذي (عقب حديث: ١٣٣٦) أن الدارمي قال: حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح. والحديث صحيحه الحاكم، ووافقه الذهبي.

حكومة. قال رسول الله ﷺ: «هدايا العمال غلول»^(١)، ويروي: «سحت»^(٢) رواه الإمام أحمد رحمه الله، وفي الصحيحين بمعناه، واللفظ: «ما بال العامل نبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي هلا جلس في بيت أبيه وأمه؟ والذي نفسي بيده - وفي رواية: والذي نفس محمد بيده لا يأتي بشيء إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيراً له رغاء أو بقراً لها خوار أو شاة تبحر. ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه: ألا هل بلغت؟» - ثلاثاً^(٣). وإذا كان هذا في العمال فالقاضي أولى، وإن كان المهدي لا خصومة له وله عادة بالهدية وأهدى قدر عادته ومثله جاز أن يقبلها لخروج ذلك عن سبب الولاية، وهذا هو الصحيح المنصوص، وقيل لا يجوز لإطلاق الأخبار

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٢٤/٥)، وابن عدى (٢٩٥/١)، والبيهقي (١٣٨/١٠)، من طريق إسماعيل ابن عياش عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رحمه الله به. وإسناده ضعيف فيه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذا منهم، فإن شيخه هو يحيى بن سعيد الأنصاري المدني. قال ابن كثير في «التفسير» (٤٢٣/١): هذا الحديث من أفراد أحمد، وهو ضعيف الإسناد. اهـ. وقال الحافظ في «الفتح» (٢٢١/٥): وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن أهل المدينة ضعيفة، وهذا منها. اهـ.

(٢) ضعيف. رواه ابن عدى (٢٨٤/١)، من طريق إسماعيل بن مسلم عن عطاء بن أبي رباح، ورواه الجرجاني في تاريخ جرجان (٢٩٥/١)، من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن كلاهما (عطاء والحسن) عن جابر بن محمد مرفوعاً بلفظ: هدايا العمال سحت. وإسناده ضعيف فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف في الحديث، كما في التقريب.

(٣) رواه البخاري [٦٦٢٦]، ومسلم [١٨٣٢]، وأبو داود [٢٩٤٦]، وأحمد [٢٣٠٨٧]، من حديث أبي حميد الساعدي رحمه الله أن رسول الله ﷺ استعمل عاملاً فجاءه العامل حين فرغ من عمله فقال: يا رسول الله هذا لكم وهذا أهدي لي فقال له: أفلا قعدت في بيت أبيك وأمك فنظرت أبهى لك أم لا ثم قام رسول الله ﷺ عشية بعد الصلاة فتشهد وأثنى على الله بها هو أهله ثم قال: أما بعد فما بال العامل - الحديث.

ولاحتمال حدوث محاكمة، فلو أهدى أكثر من المعتاد أو أرفع منه مثل إن كان يهدي المآكل فأهدى الثياب لم يميز القبول صرح به الماوردي وتبعه البغوي وغيره، قال الماوردي: ونزوله على أهل عمله ضيفاً كقبول هديتهم والله أعلم.

ولو كانت الهدية في غير عمله من غير أهله، فقليل يحرم، والأصح المنصوص أنه لا يحرم، ولو أهدى إليه في عمله من هو من غير عمله بإرسال الهدية، وللمهدي حكومة حرم، وكذا إن دخل بها بنفسه ولا حكومة له، لأنه صار من عمله بالدخول، وإن أرسلها ولا حكومة، في جواز القبول وجهان.

قلت: ينبغي أن يكون جواز القبول حيث جاز إذا كان يثق من نفسه بعدم الميل والجور، فإن لم يثق بذلك من نفسه فالوجه التحريم، لأن القبول حيث سبب حامل على ترك العدل لا سيما في زماننا هذا الذي قد ظهرت فيه الرشوة فضلاً عن الهدية. واعلم أن الهدية لغير الحكام كهدايا الرعايا بعضهم لبعض إن كانت لطلب محرم أو إسقاط حق أو إعانة على ظلم، حرم القبول والشفاعة، والمتوسط بين المهدي والآخذ من قاض وغيره، وكذا بين المرتشي والراشي حكمه حكم موكله، فإن وكلاه معاً، وكان المهدي أو الراشي معذوراً لأجل خلاص حقه حرم على المتوسط، لأنه وكيل الآخذ وهو محرم عليه والله أعلم.

قال: (ويجتنب القضاء في عشرة مواضع: عند الغضب وعند الجوع والعطش وشدة السهر والحزن والفرح المفرط، وعند المرض ومدافعة الأخبثين وغلبة النعاس وشدة الحر والبرد). الأصل في ذلك كله قوله ﷺ: «لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان»^(١). رواه الشيخان، ومعلوم أنه ﷺ لم يرد

(١) رواه البخاري [٧١٥٨]، ومسلم [١٧١٧]، وأبو داود [٣٥٨٩]، والترمذي [١٣٣٤]، والنسائي [٢٠٩/٨]، وابن ماجه [٢٣١٦]، وأحمد (٣٦/٥)، من حديث أبي بكره رضي الله عنه.

الغضب نفسه، بل الاضطراب الحاصل له به المغير للعقل والخلق وهو في هذه الأحوال التي ذكرها الشيخ مغير للعقل، وإن تفاوتت فلا يتوفر الاجتهاد، وهل المنع للكرهه؟ الذي صرح به الرافعي وجماعة أنه يكرهه، وكلام الماوردي يقتضي أنه الأولى، فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه. قال الإمام البغوي وجماعة: والغضب المنهي عن الحكم فيه إذا كان لغير الله تعالى، أما إذا كان لله تعالى فليس منهياً عنه واستغربه الروياني، وقال: المحذور هو عدم توفيره على الاجتهاد، ولا يختلف الحال فيه بين الغضبين والله أعلم.

قال: (ولا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال الدعوى). إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي، فله أن يسكت حتى يتكلم، وله أن يقول: ليتكلم المدعي منكما، وأن يقول للمدعي إذا عرفه: تكلم، وخطاب الأمين الواقف على رأسه أولى، فإذا ادعى المدعي وفرغ من دعواه سأل حينئذ القاضي الخصم أن يجيب، ويقول له: ما تقول، وفي وجه لا يطالبه بالجواب حتى يسأله المدعي، كما لا يطالب بالمال حتى يسأل المدعي، والصحيح الأول، لأن بسؤال القاضي تفصل الخصومة ويظهر أثر الدعوى، فإذا سأل في الجواب، إن أقر بالمدعي فللمدعي أن يطلب من القاضي الحكم، وحينئذ يحكم بأن يقول: أخرج من حقه، أو ألزمتك الخروج من حقه، وما أشبه ذلك.

وهل يثبت الحق بمجرد الإقرار أم لا بد في ثبوته من قضاء القاضي كالبيئة؟ وجهان أصحهما يثبت بمجرد الإقرار بخلاف البيئة. والفرق أن دلالة الإقرار على وجوب الحق جلية، والبيئة تحتاج إلى نظر واجتهاد، وإن أنكر المدعى عليه، فللقاضي أن يسكت، وله أن يقول للمدعي: ألك بيئة، هذا هو الصحيح، وقيل لا يذكر شيئاً،

لأنه كالتلقين، فعلى الصحيح إن قال المدعي: لي بينة حاضرة وأقامها فلا كلام، وإن قال: لا أقيمها وأريد يمينه مكن منه، وإن قال: ليس لي بينة حاضرة، فحلف المدعي عليه ثم جاء ببينة سمعت، وإن قال: لا بينة لي لا حاضرة ولا غائبة سمعت أيضاً على الأصح، لأنه ربما لم يعرف أو نسي، ثم عرف أو تذكر، وقيل لا تسمع للمناقضة والله أعلم.

قال: (ولا يحلف إلا بعد سؤال المدعي). لا يحلف القاضي المدعي عليه إلا بعد أن يطلب ذلك المدعي، لأن استيفاء اليمين حقه فيتوقف على إذنه كالدين، فإن حلفه قبل الطلب، فلا يعتد بها على الصحيح، فعلى هذا يقول القاضي للمدعي: حلفه إن شئت وإلا فاقطع طلبك عنه، ولو حلف المدعي عليه بعد طلب المدعي يمينه وقبل إحلاف القاضي لم يعتد بها أيضاً، صرح به القاضي حسين، ولو فوض القاضي إلى الحالف اليمين فاستوفاهما على نفسه، ففي الاعتداد بها وجهان والله أعلم.

[فرع]: قال المدعي: أبرأتك عن اليمين سقط حقه في هذه الدعوى وله استئناف الدعوى وتحليفه، قاله في «التهذيب»، و«المهذب»، وجزم به النووي في «أصل الروضة». قال ابن الرفعة: ويظهر أنه مبني على قول العراقيين، أما على قول المراوزة فيظهر أن لا تسوغ الدعوى عليه ثانياً والله أعلم.

قال: (ولا يلحق خصماً حجة، ولا يتعنت بالشهادة). ليس للقاضي أن يلحق خصماً دعوى ولا كيف يدعي على الأصح لما في ذلك من إظهار الميل، وضابطه أن لا يلحق أحدهما ما يضر بالآخر، ولا يهديه إليه مثل أن يقصد الإقرار فليقته الإنكار،

أو يقصد النكول فيجرؤه على اليمين أو بالعكس، وفي معنى ذلك أن يتوقف
الشاهد فيجرؤه على الشهادة أو بالعكس إلا في الحدود التي تدرأ بالشبهات.
وقول الشيخ [ولا يتعنت بالشهداء] هذا نص عليه الشافعي رحمه الله، فقال:
ولا يجوز أن يتعنت بالشاهد، قال الماوردي: وذلك من أوجه: الأول أن يظهر التكبر
عليه والاستهزاء به وهو طاهر السر وافر العقل، وكذا ذكره أبو الطيب وابن
الصباغ. الثاني أن يسأله من أين علمت هذا أو كيف تحملت أو لعلك سهوت؟
الثالث أن يتبعه في ألفاظه ويعارضه، لأن في ذلك ميلاً على المشهود له وإفضاء إلى
ترك الشهادة، ولا يجوز أن يصرخ على الشاهد ولا ينهره والله أعلم.



الشهادات

قال: (ولا تقبل الشهادة إلا ممن ثبتت عدالته). العدالة في الشهادة معتبرة بنص القرآن العظيم، وصفتها تأتي إن شاء الله تعالى، فإذا شهد عند القاضي شهود، فإن عرف فسقهم رد شهادتهم ولم يحتج إلى بحث، وإن عرف عدالتهم قبل شهادتهم ولا حاجة إلى التعديل، وإن طلبه الخصم ولم يعرف حالهم لم يجوز قبول شهادتهم والحكم بها إلا بعد الاستزكاء والتعديل، سواء طعن الخصم فيهم أو سكت، لأنه إذا قبلهم وسأل الحكم بشهادتهم لزمه.

ولا يجوز الحكم إلا بعد البحث عن شروط الشهادة، ولا يجوز الاكتفاء بأن الظاهر من حال المسلم العدالة، كما لا يجوز بأن الظاهر من حال من في دار الإسلام، الإسلام اكتفاء بالدار، فلو أقر الخصم بعدالتهم فهل يحكم بلا بحث؟ وجهان: قيل نعم، لأن البحث حقه وقد اعترف بعدالتهم، والصحيح لا بد من البحث والتعديل من أجل حق الله تعالى، ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق وإن رضي الخصم، ولأن الحكم بشهادته يتضمن تعديله.

والتعديل لا يثبت بقول واحد، ويكفي في التعديل أن يقول: هو عدل، لأنه أثبت العدالة التي اقتضاها ظاهر إطلاق الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وهذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي رحمه الله في «كتاب حرملة»، ونص في موضع آخر منه أنه يقول: عدل رضي، واشترطه بعض الأصحاب. وقيل لا بد أن يقول: هو عدل علي ولي، قال الإمام: وهو أبلغ عبارات التزكية، ونص عليه الشافعي رحمه الله في «الأم»، و«المختصر»، لأن قوله عدل لا يثبت العدالة على الإطلاق، لجواز أن يكون عدلاً في شيء دون شيء، فبهذه الزيادة

يزول الاحتمال، كذا علله أبو إسحاق، وعلله غيره بأن العدل قد يكون ممن لا تقبل شهادته له بأن يكون أباه أو ابنه أو لا تقبل عليه لعداوة، فإذا قال: علي ولي زال الاحتمال، فإن علم أنه لا نسب بينهما ولا عداوة لزم ذلك على التعليل الأول دون الثاني، قاله الماوردي والله أعلم.

قال: (ولا تقبل شهادة عدو على عدوه، ولا شهادة والد لولده ولا ولد لوالده). يشترط في الشاهد عدم التهمة ولها أسباب. منها البعضية التي تشتمل على الأصول والفروع. ومنها العداوة فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت لأمر دنيوي لقوله تعالى: ﴿ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والعداوة أقوى الريب ولقوله ﷺ: « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حداً، ولا ذي غمر^(١) ولا جنة، ولا ظنين في قرابة^(٢) ». رواه أبو داود ولم يضعفه، نعم ضعفه الترمذي. والغمر بكسر الغين المعجمة: الشحنة، وقيل العداوة.

(١) الغمر الحقد وزناً ومعنى. (المصباح المنير).

(٢) حسن. رواه أبو داود [٣٦٠٠]، وأحمد (١٨١/٢)، من طريق محمد بن راشد، ورواه أبو داود [٣٦٠١]، والبيهقي (٢٠١/١٠)، من طريق سعيد بن عبد العزيز، كلاهما عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه. وإسناده قوى محمد بن راشد المكحولى صدوق بهم، وسعيد بن عبد العزيز ثقة اختلط في آخر أمره، وسليمان بن موسى القرشى صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل، كما في «التقريب»، وسليمان تابعه الحجاج بن أرطاة أخرجه ابن ماجه [٢٣٦٦]، وأحمد (٢٠٨/٢)، والحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في «التقريب». والحديث يشهد له ما رواه الدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٥/١٠)، من طريق عبد الأعلى بن محمد عن يحيى بن سعيد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه. وإسناده ضعيف، فيه عبد الأعلى بن محمد، ويحيى بن سعيد الفارسى، وهما ضعيفان، كما قال الحافظ في «التلخيص» =

فإن قيل بم تعرف العداوة؟ فالجواب قال القاضي حسين: العدو هنا من يظهر من أقواله وأفعاله ما يظن به العداوة بحيث يشمت بمصائبه ويحزن بمساره ويتمنى له كل شر، وكلام الرافعي قريب منه. وعد الماوردي من أسباب العداوة القذف والغصب والسرقة والقتل وقطع الطريق، فلا تقبل شهادة المغصوب منه على الغاصب ولا المسروق منه على السارق، ولا ولي المقتول على القاتل، وكذا المقتدوف على القاذف، وما ذكره الماوردي نص عليه الشافعي رحمه الله والله أعلم.

ولا تقبل شهادة الوالد لولده وإن سفل، ولا شهادة الولد لوالده وإن علا، لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَمُتَّقِسْطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ لِلْهِنْدَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والريبة هنا حاصلة لشدة الميل والمحبة، وقد قال ﷺ: «فاطمة بضعة مني»^(١) - أي قطعة. وإذا كان الولد جزءاً أشبهت الشهادة له شهادة الشخص لنفسه، وقد جاء زيادة من تنمة الحديث: «ولا شهادة الولد لوالده، ولا الوالد لولده»^(٢) وتكلم العلماء في هذه الزيادة، فإن صححت وإلا ففي قوله: «ولا ظنين في

= (١٩٩/٤). ويشهد له أيضاً ما رواه الترمذی [٢٢٩٨]، والدارقطنی (٢٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٥/١٠)، من طريق يزيد بن أبي زياد عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا مجلودة ولا ذي غمر لأخيه ولا مجرب شهادة ولا القانع أهل البيت لهم ولا ظنين في ولاء ولا قرابة. وإسناده ضعيف فيه يزيد بن أبي زياد الدمشقي وهو متروك، كما في «التقريب». والحديث حسن بمجموع طرقه وشواهده.

(١) رواه البخاري [٢٧١٤]، ومسلم [٢٤٤٩]، والترمذی [٣٨٦٩]، وأحمد [١٥٦٩١]، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني.

(٢) غريب. لم أقف على هذا اللفظ في روايات الحديث قبل السابق. قال الزيلعي في نصب الراية (٨٢/٤): قال في الخلاصة: رواه الخصاص بإسناده عن النبي ﷺ. اهـ. وقد رواه ابن أبي شيبة (٥٣١/٤)، وعبد الرزاق (٢٤٤/٨)، من طريق الشعبي عن شريح قال: لا تجوز شهادة الابن لأبيه ولا الأب لابنه ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته. وأيضاً أخرجه عن إبراهيم النخعي قال: لا تجوز شهادة الوالد لولده، ولا الولد لوالده، ولا المرأة لزوجها، ولا الزوج لامرأته.

قربة» دليل عليه، وفي القديم أنها تقبل، وبه قال المزني، وأبو ثور، وابن المنذر. واحتجوا بأن الشخص لا يكون صادقاً في شيء دون شيء، والمذهب المعروف الأول، وما ذكروه باطل يمنع شهادته لنفسه، ويؤخذ من قول الشيخ أنه يقبل شهادة بعضهم على بعض وهو كذلك، وفي مقالة لا تقبل شهادة الولد على والده مما يقتضي قصاصاً أو حد قذف لأنه لما لم يقتل بقتله ولا يحد بقذفه لم يحد ولم يقتل بقوله، والأول هو الصحيح، والله أعلم.

[فرع]: شهد الابن على أبيه أنه طلق ضرة أمه فهل يقبل؟ قولان: قيل لا لأنه متهم يجر إلى أمه نفعاً، لانفرادها به، فهي شهادة لأمه، والأصح القبول، لأنها شهادة على أبيه لغير أمه. ولو شهدا على أبيهما أنه قذف أمهما، لم تسمع، لأنها شهادة للأم، والله أعلم.

قال: (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما فيه). اعلم أنه يجوز الدعوى على الميت الذي لا وارث له معين، وعلى الصبي الذي لا نائب له بالاتفاق منا ومن أبي حنيفة رحمه الله، وكذا يجوز الدعوى على الغائب الذي لا وكيل له على المشهور المقطوع به، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦]، وما شهدت به البينة حق فوجب الحكم، ولقوله ﷺ لزوجة أبي سفيان: «خذي ما يكفيك»^(١) فإنه قضاء على غائب، وقام علمه ﷺ بأنها زوجته مقام البينة، وقوله ﷺ: «خذي» دليل على أنه ليس بفتوى وإلا لقال: لا بأس به ونحوه، وقال عمر رضي الله عنه في قضية الأسيفع: من كان له دين فليأتنا غداً فإننا بايعو ماله وقاسموه بين غرمائه - وكان غائباً. رواه مالك في

(١) سبق تخريجه (١٨٧/٢)

الموطأ، وفي آخر الأثر: وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب^(١). ولأن في الامتناع على الغائب إضاعة الحقوق إذ لا يعجز الممتنع من الوفاء عن الغيبة، وألحق القاضي حسين بالغيبة ما إذا حضر المجلس فهرب قبل أن يسمع الحاكم البينة أو بعده وقبل الحكم، فإنه يحكم عليه قطعاً.

فإذا حكم حاكم على غائب بشهادة شاهدين أو بإقراره، أو بنكوله ويمين المدعي، والمحكوم به حق في ذمته أو قصاص إن جوزنا القضاء على الغائب به كما هو الصحيح أو عقار في يده، فسأل المدعي أن يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الخصم لتعذر اجتماعهما أو خشية التأخير أو غير ذلك كتب إليه بما حكم به، وهذا لا نزاع فيه لأن حكمه لازم، فلزم كل واحد تنفيذه بخلاف ما لو ثبت عنده ولم يحكم حيث يفصل بين قرب المسافة وبعدها لأن مع القرب يسهل إحضار الشهود، ثم للإنهاء طريقان: أحدهما أن يشهد على حكمه عدلين يخرجان إلى ذلك البلد، والأولى أن يكتب بذلك كتاباً أولاً ثم يشهد.

(١) حسن. رواه مالك (ص: ٤٨١)، والبيهقي (٤٩/٦)، من طريق عمر بن عبد الرحمن بن عطية ابن دلاف المزني عن أبيه أن رجلاً من جبهة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيُعطي بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد أيها الناس فإن الأسيف أسيف جبهة رضي من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وإنه قد دان معرضاً فأصبح قد رين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ماله بينهم، وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب. وإسناده منقطع؛ عبد الرحمن بن عطية لم يسمع من عمر رضي الله عنه، كما في «تلخيص الخبير» (٤٠/٣). ووصله ابن أبي شيبه (٢١٩/٧)، والدارقطني في «العلل» (١٤٧/٢)، من طريق عمر بن عبد الرحمن عن أبيه عن عم أبيه بلال بن الحارث عن عمر رضي الله عنه به. وإسناده حسن، عمر بن عبد الرحمن، وأبوه سكت عنهما ابن أبي حاتم، والبخاري، ووثقهما ابن حبان.

وصورة الكتاب: حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا، وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وعدلا عندي، وحلف المدعي وحكمت له بالمال فسألني أن أكتب إليك كتاباً في ذلك فأجبتته وأشهدت بذلك فلاناً وفلاناً، ويجوز أن يقتصر على: حكمت بكذا لحجة أوجبت الحكم، لأنه قد يحكم بشاهد ويمين أو بعلمه إن جوزناه، وهذه حيلة يدفع بها القاضي قدح الحنفية إذا حكم بشاهد ويمين.

فإذا كتب، فينبغي أن يقرأ الكتاب أو يقرأ بين يديه عليهما، ثم يقول لهما: اشهدا علي بما فيه أو على حكمي المبين فيه، وفي «الشامل» لابن الصباغ: أنه لو اقتصر بعد القراءة على قوله: هذا كتابي إلى فلان أجزأ، وفي وجه يكفي مجرد القراءة عليهما، ولو لم يقرأ الكتاب عليهما، ولم يعلم بما فيه، وقال القاضي: أشهدكما على أن هذا كتاب وما فيه خطي لم يكف، ولم يكن لهما أن يشهدا على حكمه لأن الشيء قد يكتب بلا قصد تحقيقه، ولو قال: أشهدكما على أن ما فيه حكمي أو على أني قضيت بمضمونه لم يكف على الصحيح حتى يفصل ما حكم به.

واعلم أن التعويل على الشهود، والمقصود من الكتاب التذكرة، ولهذا لو ضاع الكتاب أو انمحق، وشهدا بمضمونه المضبوط عندهما قبلت شهادتهما وقضى بها، ويشترط إشهاد رجلين عدلين، فلا يقبل رجل وامرأتان، وقيل يقبل إن تعلقت بهما، والصحيح الأول، والله أعلم.



القسمة

قال: (فصل: ويفتقر القاسم إلى سبعة شرائط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعدالة، والحساب، فإن تراضى الشريكان بمن يقسم بينهما لم يفتقر إلى ذلك). الأصل في القسمة: الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨]، وقال ﷺ: «الشفعة فيما لم يقسم» - الحديث^(١)، وقسم ﷺ الغنائم، وكذا الخلفاء الراشدون ﷺ من بعده.

ثم القسمة تارة يتولاها الشركاء بأنفسهم، وتارة يتولاها منصوب القاضي، فإن تولاها منصوب القاضي، فيشترط فيه الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعدالة، لأنها ولاية، ومن لم يتصف بذلك فليس أهلاً للولاية، ويشترط أيضاً، أن يكون عالماً بالقسمة يعني بالحساب والمساحة لأنها آلة القسمة، واعتبر الماوردي والبغوي مع ذلك أن يكون نزهاً قليل الطمع، وهل يشترط أن يكون عالماً بالقيم لاحتياجه إلى ذلك أم يستحب؟ وجهان، ولو نصب الشركاء من يقسم بينهم، فإن جعلوه وكيلاً فلا يشترط ذلك بل يجوز أن يكون عبداً أو فاسقاً صرح به جماعة. قال الرافعي: كذا أطلقوه، وينبغي أن يكون في العبد الخلاف في توكيله في البيع، وإن نصبه الشركاء حكماً فقد أطلق البندنجي وأبو الطيب وغيرهما أنه يعتبر فيه صفات قاسم الحاكم. قال ابن الصباغ بعد ذكره ذلك: ينبغي إذا قلنا باعتبار الرضا بعد القرعة أنه لا يشترط عدالته وحرية، وقال ابن الرفعة: بل ينبغي اشتراطهما وإن اعتبرنا الرضا بعد القرعة لأن القائل به يجعل تمام التحكيم موقوفاً على هذا الرضا، فهي حينئذ بعد الرضا قسمة من حاكم، فاشتطت فيه صفات

(١) سبق تخريجه (٥٢٩/١)

الحاكم كما اشترطناها في التحكيم في الأموال، وإن لم يلزم حكمه فيها إلا بالرضا بعده عند هذا القائل، وهذا كله إذا لم يكن في القسمة تقويم، فإن كان فسيأتي إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

قال: (وإذا كان فيها تقويم لم يقتصر فيها على أقل من اثنين). اعلم أن أملاك المشتركة قسمتها على نوعين عند العراقيين: قسمة فيها رد، وقسمة لا رد فيها، وعند المرازمة على ثلاثة أنواع: قسمة فيها رد، وقسمة تعديل، وقسمة إفراز: فقسمة الإفراز تسمى قسمة التشابهات، وإنما تجري في الحبوب والدراهم والأدهان وسائر المثليات، وكذا تجري في الدار المتفقة الأبنية والأرض المتشابهة الأجزاء، وما في معناها، فتعديل الأنصبة في المكيل بالكيل، وفي الموزون بالوزن والأرض المتساوية تجزأ أجزاء متساوية بعدد الأنصبة إن تساوت بأن كانت لثلاثة أثلاثاً فيجعل ثلاثة أجزاء متساوية، ثم يؤخذ ثلاث رقاع متساوية، ويكتب على كل رقعة اسم شريك أو جزء من الأجزاء، ويميز بعضها عن بعض بحد أو جهة أو غيرهما، وتدرج في بنادق متساوية وزناً وشكلاً من طين أو شمع ونحوهما، وتجعل في حجر رجل لم يحضر الكتابة والإدراج، فإن كان صبيّاً، أو أعجمياً كان أولى، ثم يؤمر بإخراج رقعة على الجزء الأول إن كتبت أسماء الشركاء، فمن خرج اسمه أخذ، ثم يؤمر بإخراج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الأول، فمن خرج اسمه أخذه، وتعين الباقي للثالث.

وكما تجوز القسمة بالرقاع المدرجة تجوز بالعصى والحصى ونحوهما، وإذا طلب أحد الشركاء في هذه القسمة فامتنع أجبر الممتنع على الصحيح لأنه لا ضرر ويتخلص من سوء المشاركة، وتسمى هذه قسمة إجبار كما تسمى قسمة إفراز.

النوع الثاني: قسمة التعديل والمشارك الذي تعدل سهامه تارة يكون شيئاً واحداً، وتارة يكون شيئين فصاعداً، فإن كان شيئاً واحداً كالأرض تختلف أجزاؤها لاختلافها في قوة النبات والقرب من الماء ونحو ذلك، فيكون ثلثها لجودته كثلثيها بالقيمة مثلاً، فيجعل هذا سهماً، وهذا سهماً إن كانت بينهما نصفين.

وإن كانت شيئين فصاعداً، فإن كانت عقاراً كدارين أو حانوتين متساويي القيمة، فطلب أحدهما القسمة بأن يجعل لهذا داراً، ولهذا داراً، لم يجبر الممتنع سواء تجاور الحانوتان أو الداران أم لا، لاختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية، فلو كانت دكاكين صغاراً متلاصقة لا يحتمل أحدها القسمة ويقال لها العضائد، فطلب أحدهما القسمة أعياناً، فهل يجبر الممتنع؟ وجهان: أحدهما لا كالمفترقة، وكالدور وأصحهما نعم يجبر للحاجة، وكذا حكم الخان المشتمل على بيوت ومساكن.

ولو كانت دار بين اثنين لها علو أو سفلى، فطلب أحدهما قسمتها علواً أو سفلاً أجبر الآخر عند الإمكان، وإن طلب أحدهما أن يجعل العلو لواحد، والسفلى لآخر لا يجبر كذا أطلقه الأصحاب وإن كان غير عقار كأن اشتركا في دواب، أو أشجار، أو ثياب ونحوها، فإن كانت من نوع واحد، وأمكن التسوية بين الشريكين عدداً فالمذهب أن يجبر على قسمتها أعياناً لقلة اختلاف الأغراض، فيها، بخلاف الدور، وإن لم تمكن التسوية كثلاثة أعبد بين اثنين بالسوية إلا أن أحدهم يساوي الآخرين في القيمة، فإن قلنا بالإجبار عند استواء القيمة وهو المذهب، فهنا قولان بالأرض المختلفة الأجزاء، وإن كانت الشركة لا ترتفع إلا عن بعض الأعيان كعبددين بين اثنين قيمة أحدهما مائة وقيمة الآخر مائتان، فطلب أحدهما القسمة ليختص من

خرجت له القسمة بالحسيس، ويكون له في النفيس ربه ففيه خلاف: والأرجح لا إجبار هنا لأن الشركة لا ترتفع بالكلية.

وإن كانت الأعيان أجناساً كدواب، وثياب، وحنطة، وشعير، ونحو ذلك، أو أنواعاً كجمل بختي، وعربي، وضأن، ومعز، وثوبين كتان، وقطن ونحو ذلك، فطلب أحدهما أن يقسم أجناساً أو أنواعاً لم يجبر الآخر، وإنما يقسم بالتراضي، وكذا لو اختلطت الأنواع وتعذر التمييز كتمر جيد ورديء، فلا قسمة إلا بالتراضي على ما قطع به الجمهور وهو المذهب. النوع الثالث: قسمة الرد. وصورتها أن يكون في أحد جانبي الأرض بئر أو شجر أو في الدار بيت لا يمكن قسمته، فتضبط قيمة ما اختص ذلك الجانب به، وتقسم الأرض والدار على أن يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة، وهذه لا إجبار عليها بلا خلاف، لأنه دخل في ذلك ما لا شركة فيه، وكذا لو كان بينهما عبدان ونحوهما بالسوية، وقيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ستمائة، واقتسما على أن يرد آخذ النفيس مائتين ليستويا، هذا هو المذهب المشهور، نعم لو تراضيا بقسمة الرد جاز وبالجمله فالراجح أن قسمة الرد والتعديل بيع، وقسمة الأجزاء إفراز على الراجح، ويشترط الرد في الرضا بعد خروج القرعة، وكذا لو تراضيا بقسمة ما لا إجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة على الراجح كقولهما: رضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة.

إذا عرفت هذا فإن لم يكن في القسمة تقويم، وقد أمر الحاكم بها جبراً جاز قاسم واحد لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبه الحاكم، وهذا هو المذهب وبه قطع جماعة، وإن كان في القسمة تقويم لم يكف إلا قاسمان لأن التقويم لا يثبت إلا باثنين كذا حكاه الرافعي، والبندنجي، والماوردي، والرويانى، والبغوي،

وصاحب الكافي^(١)، وتبعهم النووي. قال ابن الرفعة: وقضيته أن الحاكم لو فوض لواحد سماع البيئة بالتقويم وأن يحكم به لا يكفي، وقد قال الإمام: إن ذلك سائغ، وعبرة الروضة إن كان تقويم اشترط اثنان، وللإمام أن ينصب قاسماً يجعله حاكماً في التقويم، ويعتمد في التقويم على عدلين، وقال ابن الرفعة: إن تعلقت بصبي أو مجنون اشترط اثنان وإلا فلا، وقضية كلام ابن الرفعة أن ذلك يجري فيما لا تقويم فيه.

واعلم أنه لو فوض الشركاء القسمة إلى واحد بالتراضي جاز بلا خلاف. قاله الرافعي وتبعه النووي والله أعلم.

قال: (وإذا دعي أحد الشريكين إلى قسمة ما لا ضرر فيه لزم الآخر إجابته). الأعيان المشتركة إذا طلب أحد الشريكين أو الشركاء قسمتها وامتنع الآخر ينظر: إن كان لا ضرر في القسمة أجبر الممتنع وذلك كالثياب الغليظة التي لا تنقص بقطعها والأراضي والدور والحبوب ونحو ذلك لأنه لا ضرر، وإن كان عليها ضرر كالجواهر، والثياب النفيسة التي تنقص بقطعها أو الرحا، أو البئر، أو الحمام الصغير لم يجبر الممتنع لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢) ولنهيه ﷺ عن إضاعة المال^(٣)، فلو طلبوها من الحاكم، وكانت المنفعة تبطل بالكلية لم يجبههم ويمنعهم أن

(١) هو محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان أبو محمد العباسي مظهر الدين الخوارزمي، ولد بخوارزم سنة ٤٩٢ هـ. وهو صاحب كتاب الكافي في الفقه. توفي سنة ٥٦٨ هـ. [طبقات السبكي -

[٢٨٩/٧]

(٢) سبق تخريجه (٥١١/١).

(٣) رواه البخاري [١٤٧٧]، ومسلم [٥٩٣]، وأحمد [١٧٦٨١]، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال. وقد سبق تخريجه (٤٤٥/١).

﴿ كفاية الأخيار ﴾ - ٤٠٢ -

يقتسموا بأنفسهم، لأنه سفه، وإن نقصت كسيف يكسر لم يجبههم على الأصح، لكن لا يمنعه أن يقتسموا بأنفسهم.

وإن كان على أحدهما ضرر دون الآخر مثل أن يكون لأحدهما عشر الأرض، والآخر تسعة أعشار، وإذا قسمت أمكن صاحب الأعشار الانتفاع بها دون الآخر، فإن طلب صاحب العشر لم يجبر الآخر على الأصح، وإن طلبها الآخر أجبر صاحب العشر على الأصح لأن صاحب العشر متعنت في طلبه، إذ لا نفع له فيما يملك بعد القسمة بخلاف الآخر، فإنه ينتفع فيعذر.

قلت: ينبغي أن يقال إن كان صاحب العشر له ملك ملاصق إلى ما يحصل له بالقسمة أو موات، وبالإضافة إلى ذلك ينتفع به، فينبغي الاجبار لدفع سوء المشاركة وحصول الانتفاع، والله أعلم.



الدعاوى والبيّنات

قال: (فصل: في البيّنة. وإذا كان مع المدعى بيّنة سمعها الحكم وحكم له بها، فإن لم تكن بيّنة فالقول قول المدعى عليه). الأصل في الدعاوى قوله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»^(١). رواه الشيخان، واللفظ لمسلم، وفي البيهقي: «البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»^(٢). والمعنى في جعل البيّنة في جانب المدعي لأنها حجة قوية بانتفاء التهمة لأنها لا تجلب لنفسها نفعاً، ولا تدفع عنها ضرراً، وجانب المدعي ضعيف لأن ما يقوله خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية ليقوي بها ضعفه، واليمين حجة ضعيفة، لأن الخالف متهم يجلب لنفسه النفع وجانبه قوي إذ الأصل براءة ذمته فاكْتَفُوا منه بالحجة الضعيفة، والصحيح أن المدعي من يخالف قوله الظاهر، والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر، فإذا أقام المدعي البيّنة قضى له بها ولو كان بعد حلف المدعي عليه لإطلاق الخبر، وقدمت البيّنة على اليمين لأن اليمين من جهة الخصم، وهو قول واحد بخلاف البيّنة فيها، فإن لم تكن بيّنة، فالقول قول المدعي عليه للحديث، وفي الصحيحين: قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعي^(٣). والله أعلم.

قال: (وإن نكل عن اليمين ردت على المدعي فيحلف ويستحق) إذا كان الحق المدعى به لشخص معين يمكن تحليفه، ونكل المدعى عليه، ردت

(١) رواه البخارى [٢٥١٤، ٤٥٥٢]، ومسلم [١٧١١]، وأبو داود [٣٦١٩]، والترمذى [١٣٤٢]،

والنسائي (٢١٨/٨)، وابن ماجه [٢٣٢١]، وأحمد (٣٤٢/١، ٣٤٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (٢٤٢/٢).

(٣) هو حديث ابن عباس رضي الله عنه قبل السابق.

اليمين على المدعي لأنه ﷺ رد اليمين على طالب الحق^(١). ذكره البيهقي، والدارقطني، وقد ردت اليمين على زيد بن ثابت، فحلف^(٢)، وعلى عثمان ؓ، فلم يحلف^(٣)، وهو مستفيض عن الصحابة ؓ، ولم يظهر منهم مخالف، فإن لم يمكن تحليفه الآن كالصبي والمجنون، فالمشهور انتظار البلوغ والإفاقة، وإن كان الحق لغير معين كالمسلمين كمن مات، ولا وارث له إذا وجد في دفتره ما يدل عليه،

- (١) ضعيف. رواه الدارقطني (٢١٣/٤)، والحاكم (١٠٠/٤)، والبيهقي (١٨٤/١٠)، من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر ؓ أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق. وإسناده ضعيف فيه محمد بن مسروق وهو لا يعرف، كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرک»، وابن القطان في «بيان الوهم» (٢١٧/٣). والحديث ضعفه البيهقي في «المعرفة» (٣١٢/١٤) فقال: وهو غريب، وفي إسناده من يجهل. اه. وقال الذهبي في «التلخيص»: لا أعرف محمداً وأخشى أن يكون الحديث باطلاً. اه.
- (٢) صحيح. رواه مالك (ص: ٣٧٩)، ومن طريقه البيهقي (٣٢٨/٥)، عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له بثمان مائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم تسمه لي فاختصموا إلى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبداً وبه داء لم يسمه وقال عبد الله: بعته بالبراءة ففضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف وارتجع العبد فصاح عنده فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمس مائة درهم. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه البيهقي. وفي رواية أحمد في «المسائل برواية صالح» (٣٩/٢)، التصريح بأن الذي ابتاع من ابن عمر هو زيد بن ثابت، وقد سبق تخريجه (٤٦٣/١).
- (٣) ضعيف. رواه البيهقي (١٨٤/١٠) من طريق مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي أن المقداد استقرض من عثمان بن عفان ؓ سبعة آلاف درهم فلما تقاضاه قال: إنها هي أربعة آلاف، فخاصمه إلى عمر ؓ فقال: إني قد أقرضت المقداد سبعة آلاف درهم فقال المقداد إنها هي أربعة آلاف. فقال المقداد: أحلفه أنها سبعة آلاف. فقال عمر ؓ: أنصفك. فأبى أن يحلف فقال عمر: خذ ما أعطاك. وإسناده منقطع الشعبي لم يسمع من عمر ؓ فقد ولد لست سنين خلت من خلافة عمر ؓ، كما في «تهذيب الكمال». قال البيهقي: هذا إسناده صحيح إلا أنه منقطع. اه.

أو ادعى الموصى إليه أنه أوصى للفقراء بكذا فإنه والحالة هذه يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يدفع الحق، لأنه لا يمكن القضاء بالنكول بلا يمين، لأن الحق يثبت بالإقرار أو بالبينه، وليس النكول واحداً منها ولا يمكن رد اليمين لأن المستحق غير معين، ولا يمكن تركه لما فيه من ترك الحق، فتعين الحبس لفصل الخصومة، وقيل يقضى بالنكول ويؤخذ منه الحق للضرورة وفي وجه يخلى، ومتولي المسجد والوقف هل يحلف إذا نكل المدعى عليه؟ ففيه أوجه المرجح لا، وقيل نعم، وقيل إن باشر السبب بنفسه حلف، وإلا فلا، فعلى الصحيح هل يقضى بالنكول أو يقف حتى تقوم بينة؟ وجهان والله أعلم.

قال: (وإذا تداعيا عينا في يد أحدهما، فالقول قول صاحب اليد، وإن كان في أيديهما تحالفاً ويجعل بينهما). إذا تداعيا اثنان عينا ولا بينة، فإن كانت في يد أحدهما، فالقول قوله مع يمينه، لأن الأشعث بن قيس رضي الله عنه قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض، فجحدني، فقدمته إلى النبي ﷺ، فقال ﷺ: «ألك بينة؟» قلت: لا، فقال لليهودي: «احلف»، فقلت: يا رسول الله إذن يحلف، ويذهب بهالي، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ - الآية [آل عمران: ٧٧]^(١). رواه أبو داود، وأخرجه مسلم بنحوه والبخاري بآتم منه، وإن كان المدعي في أيديهما أو لم يكن في يد واحد منهما حلفاً، وجعل بينهما، لأنه ﷺ قضى بمثل ذلك، والله أعلم.

[فرع]: تداعيا دابة ولأحدهما عليها حمل، فالقول قول صاحب الحمل مع يمينه لانفراده في الانتفاع بالدابة، فلو تداعيا عبداً لأحدهما عليه ثوب لم يحكم له بالعبد، والفرق أن كون الحمل على الدابة انتفاع به فيده عليها، والمنفعة في لبس الثوب للعبد لا

(١) رواه البخاري [٢٥١٦]، ومسلم [١٣٨]، وأبو داود [٣٢٤٤]، والترمذي [٢٩٩٦]، وأحمد [٣٥٨٦].

لصاحب الثوب فلا يد له. قاله البغوي، ولو تداعيا دابة حاملاً، واتفقا على أن الحمل لأحدهما، فهي لصاحب الحمل، ولو تداعيا دابة ثلاثة واحد سائقها، والآخر أخذ بزمامها، والآخر راكبها، فالقول قول الراكب لوجود الانتفاع في حقه، هذا هو الصحيح بخلاف، ما إذا تنازع اثنان جداراً وعليه جذوع لأحدهما، فإنه بينهما ينتفعان به.

وإن امتاز صاحب الجذوع بزيادة كما لو كان في دار، ولأحدهما فيها متاع، فإنها بينهما، ولو تنازع اثنان دابة في إصطبل أحدهما ويدها عليها، فهي لها إن كان فيه دواب لغير مالكة وإلا فهي لصاحب الإصطبل، فلو تنازعا عمامة في يد أحدهما عشرها، وفي يد الآخر باقيها حلفاً، وجعلت بينهما كما لو كان أحدهما في صحن الدار، والآخر في دهليزها، أو على سطحها، ولو كان غير محوط فإنها لها. قال الماوردي: ولو تنازعا شيئاً في ظرف، ويد أحدهما على الشيء، ويد الآخر على الظرف، اختص كل منهما بما في يده لانفصال أحدهما عن الآخر، بخلاف ما لو تنازعا عبداً، ويد أحدهما عليه، ويد الآخر على ثوبه، فإنه لمن يده على العبد لا لمن يده على ثوبه بخلاف العكس، والله أعلم.

قال: (ومن حلف على فعل نفسه حلف على القطع والبت، ومن حلف على فعل غيره، فإن كان إثباتاً حلف على البت، وإن كان نفياً حلف على نفي العلم). من حلف على فعل نفسه حلف على القطع نفياً كان المحلوف عليه أو إثباتاً لإحاطته بعلم حاله، وإن حلف على فعل غيره، فإن كان على نفي حلف على نفي العلم إذا لم يكن عبده أو بهيمته، فيقول: والله ما علمت أنه فعل كذا، لأنه لا طريق له إلى القطع بنفيه، فلم يكلف به كما لا يكلف الشاهد بالقطع فيما لا يمكن فيه القطع، فلو حلف على القطع اعتد به. قاله القاضي أبو الطيب وغيره.

وإن كان إثباتاً حلف على البت لإمكان الإحاطة. قال الرافعي هنا: وكل ما يحلف فيه على البت لا يشترط فيه اليقين بل يكفي ظن مؤكد ينشأ من خطئه، أو خط أبيه، أو نكول خصمه، وقال ابن الصباغ: إذا وجد بخط أبيه أو أخبره به عدل جاز أن يحلف عليه إن غلب على ظنه صدق ذلك، وإن وجدته بخط نفسه لم يطالب به، ولم يحلف عليه حتى يتيقنه لأنه في خطئه يمكنه التذكر بخلاف خط أبيه، واقتصر الرافعي على حكايته عنه عن الأصحاب في كتاب القضاء.

قلت: وكلام الماوردي يوافق المذكور هنا ولفظه: إذا رآه في جانب يغلب على ظنه صحته أو أخبره به عدل، فيجوز أن يدعى به، وهل له أن يحلف إذا ردت اليمين عليه أو شهد له به شاهد؟ فيه وجهان: أصحهما نعم، والله أعلم. وقول الشيخ [إن كان نفياً حلف على نفي العلم] كذا ذكره الرافعي والنووي وغيرهما، وينبغي أن يكون ذلك في النفي المطلق. أما نفي الفعل المقيد بزمن فيكون على البت لإمكان الإحاطة، ويشهد له قولهم إن الشهادة على النفي لا تجوز إلا أن يكون محصوراً فتجوز، والله أعلم.

[فرع]: من له عند شخص حق وليس له بينة وهو منكر، فله أن يأخذ حقه من ماله إن قدر، ولا يأخذ غير الجنس مع قدرته على الجنس، وفيه وجه، فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ على المذهب الذي قطع به جمهور الأصحاب، ولو أمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن من عليه الحق مقراً ممطلاً أو منكراً وعليه البينة، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليمين، فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضي؟ فيه خلاف: الراجح جواز الأخذ، ويشهد له قضية هند^(١)،

(١) سبق تخريجه (١٨٧/٢).

ولأن في المرافعة مشقة مؤنة وتضييع زمان، ثم متى جاز له الأخذ فلم يصل إلى حقه إلا بكسر الباب، ونقب الجدار جاز له ذلك، ولا يضمن ما أتلّف كمن لم يقدر على دفع الصائل إلا بإتلاف ماله، فأتلفه لا يضمن هذا هو الصحيح، وفي مقالة شادة يضمن، والله أعلم.



الشهادة

قال: (فصل: في الشهادة. ولا تقبل الشهادة إلا ممن اجتمعت فيه خمسة أوصاف: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والعدالة). الشهادة: الإخبار بما شوهد. والأصل فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو أمر إرشاد، وسئل رسول الله ﷺ عن الشهادة، فقال: «ترى الشمس». قال: نعم، فقال: «على مثلها فاشهد أو دع»^(١). والآيات والأخبار فيها كثيرة.

ثم للشاهد صفات معتبرة في قبول شهادته. منها الإسلام فلا تقبل شهادة كافر ذمياً كان أو حربياً سواء شهد على مسلم أو كافر، واحتج له الرافعي بقوله ﷺ: «لا تقبل شهادة أهل دين على غير دين أهلهم إلا المسلمون فإنهم عدول على أنفسهم

(١) ضعيف. رواه الحاكم (٩٨/٤)، والبيهقي (١٥٦/١٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٧٠/٤)، وابن عدى في «الكامل» (٢٢١٣/٦)، من طريق محمد بن سليمان بن مسحول عن عبيد الله بن سلمة بن وهرام عن أبيه عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف فيه محمد بن سليمان، وهو ضعيف، كما في «الميزان»، وشيخه عبيد الله بن سلمة لينة أبو حاتم، وقال الأزدي: منكر الحديث، كما في «اللسان» (١٠٥/٤). والحديث ضعفه البيهقي، وابن عدى، والذهبي، والحافظ في «البلوغ» (ص: ٢٩٠).

وعلى غيرهم^(١). وهذا الحديث رواه عبد الرزاق بمعناه مرسلًا، ورواه البيهقي وضعفه، ويحتاج بذلك بأن الشهادة نفوذ قول على الغير، وذلك ولاية، والكافر ليس من أهل الولايات.

ومنها البلوغ: فلا تقبل شهادة الصبي وإن كان مراهقًا. ومنها العقل: فلا تقبل شهادة المجنون لأن الصبي والمجنون إذا لم ينفذ قولهما في حق أنفسهما إذا أقرأ، ففي حق غيرهما أولى، ويحتاج أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الْهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فالصبي ليس من الرجال وهو والمجنون ممن لا يرضون للشهادة.

ومنها الحرية: فلا تقبل شهادة الرقيق قنًا كان، أو مدبرًا، أو مكاتبًا، أو أم ولد، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. والخطاب للأحرار لأنهم المشهود في حقهم، وأيضاً فقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ ليس لإخراج الكافر، لأنه خرج بقوله: ﴿ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فتعين أنه لإخراج العبد، ولأن الشهادة صفة كمال

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (٣٥٦/٨)، مرسلًا، ووصله الدارقطني (٦٩/٤)، والبيهقي (١٠٠/١٦٣)، من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يرث أهل ملة ملة ولا تجوز شهادة ملة على ملة إلا أمتي تجوز شهادتهم على من سواهم. وإسناده ضعيف فيه عمر بن راشد الحنفي وهو ضعيف. قال البيهقي: عمر بن راشد هذا ليس بالقوي قد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من أئمة أهل النقل. اهـ. وهو معارض بحديث جابر رضي الله عنه: أنه ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض. رواه ابن ماجه [٢٣٧٤]، والبيهقي (١٠٠/١٥٦)، من طريق أبي خالد الأحمر عن مجالد عن عامر الشعبي عن جابر رضي الله عنه. وإسناده ضعيف، فيه مجالد بن سعيد وهو سىء الحفظ، كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٩٨/٤)، وضعف إسناده البوصيري في «الزوائد» [٨٣٣].

وتفضيل بدليل نقص شهادة النساء، فوجب أن لا يدخل فيه العبد، ولأنها تفوذ قول على الغير، فهي ولاية العبد ليس أهلاً للولايات.

ومنها العدالة: لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، ولقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقال ﷺ: «لا تقبل شهادة خائن، ولا خائنة، ولا زان، ولا زانية»^(١). ثم معرفة العدل تحتاج إلى معرفة أمور بها يتميز العدل من غيره، فلهذا ذكر الشيخ لها شروطاً.

قال: (وللعدالة خمس شرائط: أن يكون مجتنباً للكبائر غير مصر على الصغائر). لا تقبل الشهادة من صاحب كبيرة، ولا من مدمن على صغيرة، لأن المتصف بذلك فاسق، وإنما قلنا إنه فاسق لأن الفسق لغة: الخروج، ولهذا يقال فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، والفسق في الشرع: الميل عن الطريق وهو كذلك، والمراد بإدمان الصغيرة أن تكون الغالب من أفعاله لا أن يفعلها أحياناً ثم يقلع عنها، ولهذا قال الشافعي رحمه الله: إذا كان الأغلب الطاعة والمروءة قبلت الشهادة، وإن كان الأغلب المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته.

وهل المراد بالإدمان السالب للعدالة المداومة على نوع واحد من الصغائر أم الإكثار منها سواء كانت من نوع أو أنواع؟ قال الرافعي: منهم من يفهم كلامه الأول، ومنهم من يفهم كلامه الثاني، ويوافقه قول الجمهور: من غلبت معاصيه طاعته رد شهادته، ولفظ المختصر قريب منه.

(١) سبق تخريجه (٢/٣٩٤).

قلت: ومقتضى ترجيحه الثاني أن المداومة على الصغيرة لا تسلب العدالة، وليس كذلك فقد صرح هو نفسه في غير موضع أن المداومة على الصغيرة تصير كبيرة فاعرفه، والله أعلم.

وللأصحاب اختلاف في حد الكبيرة، وليس هذا الكتاب من متعلقات البسط، فلنذكر حدين مما ذكره الرافعي: أحدهما ذكره البغوي، فقال: الكبيرة ما توجب الحد، وقال غيره: ما يلحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة. قال الرافعي: وهم إلى ترجيح الأول أميل يعني إلى ما قاله البغوي، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر.

قلت: وقال الماوردي: الكبيرة ما أوجب الحد أو توجه إلى الفاعل الوعيد والصغيرة ما قل فيها الإثم، والله أعلم.

قال: (وأن يكون سليم السريرة مأموناً عند الغضب محافظاً على مروءة مثله). قوله [سليم السريرة] احترز به عن سيئها من أهل البدع والأهواء. وللناس خلاف منتشر في تكفيرهم، وإن كانوا من أهل القبلة، ولا شك أن منهم من هو كافر قطعاً، ومنهم من ليس بكافر قطعاً، ومنهم من فيه خلاف، وليس هذا موضع بسطه.

والكلام فيمن تقبل شهادته منهم ومن لا تقبل. قال النووي في «أصل الروضة»: من كفر من أهل البدع لا تقبل شهادته، وأما من لم يكفر من أهل البدع والأهواء فقد نص الشافعي في «الأم»، و«المختصر» على قبول شهادتهم إلا الخطابية، وهم قوم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه إذا سمعه يقول: لي عند فلان كذا، فيصدقه بيمين أو غيرها، ثم يشهد له اعتماداً على أنه لا يكذب هذا نصه.

والأصحاب فيه على ثلاث فرق: فرقة جرت على ظاهر نصه وقبلت شهادة جميعهم وهذه طريقة الجمهور، واستدلوا بأنهم مصيبون في رُغمهم، ولم يظ هر منهم ما يسقط الثقة بقوله حتى قبل هؤلاء شهادة من سب الصحابة والسلف ﷺ، لأنه يقدم عليه عن اعتقاد لا عن عداوة وعناد، قالوا: لو شهد خطابي، وذكر في شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد على قول المدعي بأن قال: سمعت فلاناً يقر بكذا لفلان أو رأيته أقر به قبلت شهادته.

وفرقة منهم الشيخ أبو حامد، ومن بتعه حملوا النص على المخالفين في الفروع وردوا شهادة أهل الأهواء كلهم، وقالوا: هم بالرد أولى من الفسقة.

وفرقة ثالثة توسطوا فردوا شهادة بعضهم دون بعض، فقال أبو إسحاق: من أنكر إمامة أبي بكر الصديق ﷺ ردت شهادته لمخالفة الاجماع، ورد الشيخ أبو محمد شهادة الذين يسبون الصحابة، ويقذفون أم المؤمنين عائشة ﷺ وعن الصحابة أجمعين، فإنها محصنة كما نطق به القرآن العظيم، وعلى هذا جرى الامام والغزالي والبغوي واستحسنه الرافعي.

وفي «الرقم»^(١) أن شهادة الخوارج مردودة لتكفيرهم أهل القبلة، ثم قال النووي: قلت: الصواب مقالة الفرقة الأولى، وهو قبول شهادة الجميع فقد قال الشافعي رحمه الله في الأم: ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً، واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك متقادماً منه ما كان في عهد السلف، وإلى يومنا هذا ولم نعلم أحداً من سلف الأئمة يقتدى به، ولا من بعدهم من التابعين رد شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلله، ورآه

(١) مصنف كتاب الرقم هو أحمد بن محمد أبو الحسن العبادي ابن الأستاذ أبي عاصم كان من كبار الخراسانيين. توفي سنة ٤٩٥ هـ. وله ثمانون سنة. [طبقات الشافعية - ٢/٢٧٦].

استحل ما حرم الله تعالى عليه فلا ترد شهادة أحد بشيء من التأويل إذا كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال المال والدم. وهذا نصه بحروفه. وفيه التصريح بما ذكرناه من تأويل تكفير القاتل بخلق القرآن نعم قاذف عائشة رضي الله عنها كافر فلا تقبل شهادته انتهى كلام النووي.

قلت: كلام النووي صريح في قبول شهادة من يستحل في تأويله الدم والمال، وقد بالغ في ذلك فقال الصواب كذا، ولا شك أن البغاة نوع من المخالفين بتأويل، وقد ذكر الرافعي هنا أن الباغي إن كان يستحل دماء أهل العدل وأمواهم لا ينفذ حكم حاكمهم، ولا تقبل شهادة شاهدهم ونقله عن المعتبرين، وتبعه النووي على ذلك، وعلله بالفسق بل جزما بذلك في «المحرر»، و«المنهاج»، ولفظه: وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهم فيما يقبل قضاء قاضينا إلا أن يستحل دماءنا. وقد ذكر النووي قبل هذا ما يقتضي قبول شهادة المجسمة، لكنه جزم في «شرح المذهب» بتكفيرهم ذكره في صفة الأئمة، فليتنبه له.

والخطابية هم أصحاب ابن خطاب الكوفي وهم يعتقدون أن الكذب كفر، وإن من كان على مذهبهم لا يكذب فيصدقونه على ما يقوله ويشهدون له بمجرد إخباره، وهذه شهادة زور، لأنها شهادة على غير مشهود عليه، والله أعلم. وقول الشيخ [مأموناً عند الغضب] احترز به عمن لا يؤمن عند غضبه ككثير في زماننا هذا، فلا تقبل شهادته لأنه غير مأمون فسقطت الثقة به.

وقول الشيخ [محافظاً على مروءة مثله] احترز به عمن ليس كذلك، فلا تقبل شهادة القيام، وهو الذي يجمع القيام أي الكناسة ويحملها، وكذا القيم في الحمام، ومن يلعب بالحمام يعني يطيرها لينظر قلبها في الجو، وكذا المغني سواء أتى الناس

أو أتوه، وكذا الرقاص كهذه الصوفية الذين يسعون إلى ولائم الظلمة والمكسة، ويظهرون التواجد عند رقصهم، وتحريك رؤوسهم، وتلويح لحاهم الخسيسة كصنع المجانين، وإذا قرئ القرآن لا يستمعون له، ولا ينصتون، وإذا نطق مزمار الشيطان صاح بعضهم على بعض بالوسواس قاتلهم الله ما أفسقهم وأزهدهم في كتاب الله، وأرغبهم في مزمار الشيطان، عافانا الله من ذلك.

وكذا لا تقبل شهادة من يأكل في الأسواق ومثله لا يعتاد بخلاف من يأكل قليلاً على باب دكانه لجوع كما قاله البندنجي، أو كان ممن عادتهم الغداء في الأسواق كالصباغين والسماصرة، وكذا لا تقبل شهادة من يمد رجله عند الناس بلا مرض كما قاله البندنجي. وكذا لا تقبل شهادة من يلعب بالشطرنج على الطريق.

وكذا لا تقبل شهادة من يكشف عن بدنه ما لا يعتاد، وإن لم يكن عورة وكذا لا تقبل شهادة من يكثر من الحكايات المضحكة، أو يذكر أهله أو زوجته بالسخف كما ذكره ابن الصباغ ونحو ذلك، ومدار ذلك كله على حفظ المروءة لأن الأصل في ذلك أن حفظ المروءة من الحياء ووفور العقل، وطرح ذلك: إما لخل بالعقل أو قلة حياء أو قلة مبالاته بنفسه وحينئذ فلا يوثق بقوله في حق غيره وهو أولى، لأن من لا يحافظ على ما يشينه في نفسه فغيره أولى، فإن من لا حياء فيه يصنع ما يشاء.

وقد اختلفت عبارات الأصحاب في حد المروءة مع تقاربها في المعنى، فقليل أن يصون نفسه عن الأدناس وما يشينها بين الناس، وقيل أن يسير كسير أشكاله في

زمانه ومكانه، وقيل غير ذلك والنضابط العرف، وللمأوردي وغيره من الأصحاب في ذلك أمور مهمة مستكثرة لا يحتملها هذا المختصر، والله أعلم.

قال: (فصل: والحقوق ضربان: حق الله، وحق الآدمي، فأما حقوق الآدميين، فعلى ثلاثة أضرب، ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران، أو رجل وامرأتان، أو شاهد ويمين المدعي وهو ما كان القصد منه المال). المقصود من هذه الجملة بيان عدد الشهود وصفتهم من الذكورة والأنوثة، ولا شك أن الحقوق على ضربين: حق الله سبحانه وتعالى، وحق الآدميين. أما حق الله: فسيأتي إن شاء الله.

وأما حقوق الآدميين فهي على ثلاثة أضرب كما ذكره الشيخ: الأول ما هو مال أو كان المقصود منه المال، أما المال كالأعيان والديون، وأما ما كان المقصود منه المال وذلك كالبيع، والإجارة، والرهن، والإقرار، والغصب، وقتل الخطأ، ونحو ذلك، فيقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان، لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَهْدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فكان على عمومه إلا ما خصه دليل. قال القاضي أبو الطيب: وهذا بالإجماع.

ثم لا فرق بين أن تتقدم شهادة الرجل على المرأتين أو تتأخر، وسواء قدر على رجلين أو لم يقدر، وكما يقبل في هذا الضرب رجل وامرأتان كذلك يقبل فيه شاهد ويمين المدعي، لأنه ﷺ قضى بشاهد ويمين^(١). رواه مسلم من رواية ابن عباس، وقال المأوردي ورواه من الصحابة عن النبي ﷺ ثمانية: علي، وابن عباس، وأبو

(١) رواه مسلم [١٧١٢]، وأبو داود [٣٦٠٨]، والنسائي في «الكبرى» [٦٠١١]، وابن ماجه [٢٣٧٠]، وأحمد (٣٢٣، ٢٤٨/١).

هريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي ابن كعب، وزيد بن ثابت، وسعد بن عبادَةَ رضي الله عنه ^(١).

(١) أما الرواية عن علي رضي الله عنه فقد أخرجها الدارقطني (٢١٢/٤)، والبيهقي (١٧٠/١٠)، من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين. وقضى به علي ابن أبي طالب رضي الله عنه بالعراق. وإسناده مرسل؛ جد جعفر بن محمد هو علي بن الحسين بن علي وروايته عن جده علي بن أبي طالب مرسله، كما في «تهذيب الكمال».

وأما الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه فقد سبق تخريجها في الحديث السابق.

وأما الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه فقد أخرجها أبو داود [٣٦١٠]، والترمذي [١٣٤٣]، وابن ماجه [٢٣٦٨]، وابن حبان [٥٠٧٣]، من طريق ربعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد. قال الترمذي: حديث حسن غريب. وصححه أبو حاتم وأبو زرعة كما في «العلل» (٤٦٩/١).

وأما الرواية عن جابر رضي الله عنه فقد أخرجها الترمذي [١٣٤٤]، وابن ماجه [٢٣٦٩]، وأحمد (٣٠٥/٣)، والدارقطني (٢١٢/٤)، والبيهقي (١٧٠/١٠)، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد. وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وأما الرواية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه فقد أخرجها ابن عدي (١٧٩/١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٣٥/٢)، من طريق أبي حذافة عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد. وإسناده باطل كما قال ابن عدي، أبو حذافة أحمد بن إساعيل السهمي سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره، كما في «التقريب». وقال ابن عبد البر: منكر. اهـ.

وأما الرواية عن أبي بن كعب رضي الله عنه فلم أجدها مرفوعة، وإنما روى البيهقي (١٧٣/١٠)، من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد - يعني في الأموال - وقضى بذلك علي رضي الله عنه بالكوفة، وقضى بذلك أبي بن كعب على عهد عمر رضي الله عنه. وإسناده منقطع فيه إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك، وأبو جعفر محمد بن علي لم يدرك عمر ولا أبي بن كعب كما في «تهذيب الكمال».

وأما الرواية عن زيد بن ثابت رضي الله عنه فأخرجها أبو عوانة (٥٧/٤)، والطبراني في «الكبير» (١٥٠/٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٤٤/٤)، والبيهقي (١٧٢/١٠)، من طريق عثمان بن الحكم =

ولا فرق في ذلك بين أن يتمكن من البينة الكاملة أم لا لأنها حجة تامة، وفيه وجه، نعم يشترط أن يتغرض في يمينه لصدق شاهده، فيقول: والله إن شاهدي لصادق فيما شهد به، وإني لمستحق لكذا، هذا هو الصحيح، وقيل لا يشترط ذلك، ويكفي الاقتصار على الاستحقاق، لأن اليمين بمنزلة الشاهد الآخر، ووجه مقابلة أن اليمين مع الشاهد حجتان مختلفتان الجنس، فوجب ربط إحداهما بالأخرى، ويجب تأخير اليمين على الشاهد وتعديله على الصحيح الذي قطع به الجمهور، والله أعلم.

[فرع]: هل يقبل في الوقف ما يقبل في المال من رجل وامرأتين أو رجل ويمين؟ فيه خلاف: الصحيح أنه يقبل، ونص عليه الشافعي رحمه الله، وإن قلنا ينتقل إلى الله تعالى لأن المقصود من الوقف تمليك غلة للموقوف عليه، وهي منفعة مالية فأشبهه

= عن زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن زيد بن ثابت ؓ قال: قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد. ورجاله ثقات غير عثمان بن الحكم المصري فإنه صدوق له أوهام، وزهير بن محمد التميمي رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، كما في «التقريب». والصواب هو حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، كما قال ابن عدى وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤٤/٢)، وصحح أبو حاتم وأبو زرعة الروايتان وقالوا: هذا أيضاً صحيح، جميعاً صحيحين (العلل - ٤٦٩/١). وأما الرواية عن سعد بن عبادة ؓ فأخرجها الترمذي عقب حديث [١٣٤٣]، والدارقطني (٢١٤/٤)، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: أخبرني ابن لسعد بن عبادة قال: وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. وخالف ربيعة سليمان بن بلال فقال عن ربيعة عن إسحاق بن عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيه أنهم وجدوا في كتب - أو في كتاب - سعد بن عبادة أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. أخرجه أحمد (٢٨٥/٥)، والطبراني في «الكبير» [٥٣٦٢]، فظهر من رواية سليمان هذه أن المهم في رواية الدراوردي ابن ابن سعد وهو عمرو بن قيس، وهي فائدة جلية، كما قال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٠٦، ٢٠٧).

الإجارة، ولو شهد بالسرقة رجل وامرأتان ثبت المال دون القطع على الصحيح، وكذا لو شهد رجل وامرأتان على صداق في نكاح، فإن يثبت الصداق لأنه المقصود، والله أعلم.

قال: (وضرب يقبل فيه شاهدان ذكران، وهو النسب). هذا هو الضرب الثاني وهو ما ليس بهال، ولا يقصد منه المال، وهو مما يطلع عليه الرجال: كالنسب، والنكاح، والطلاق، والعتاق، والولاء، والوكالة، والوصية، وقتل العمد الذي يقصد به القصاص، وسائر الحدود غير حد الزنا، وكذا الإسلام، والردة، أعاذنا الله منها.

والبلوغ وانقضاء العدة، والعفو عن القصاص، والإيلاء، والظهار، والموت، والخلع من جانب المرأة والتدبير، وكذا الكتابة في الأصح، فلا يقبل في ذلك إلا رجلان. والأصل في بعض ذلك قوله تعالى: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] قال ﷺ: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل»^(١). وقال ابن شهاب: مضت السنة من رسول الله ﷺ أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود، ولا في النكاح، ولا في الطلاق^(٢)، وفيه إرسال، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه (٤٩/٢)

(٢) ضعيف. رواه ابن أبي شيبة (٥٨/١٠)، عن حفص وعباد بن العوام عن الحجاج عن الزهري به. وإسناده ضعيف معضل؛ فيه الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقيل: لم يسمع من الزهري، كما في «تهذيب التهذيب». ورواه أبو يوسف في «الخراج» مختصراً (ص: ١٦٤).

[فرع]: ادعى شخص على آخر أنه غصبه مالا، فقال: إن كنت غصبته فامرأتي طالق، فأقام المدعي على الغاصب شاهداً وحلف معه، أو رجلاً وامرأتين ثبت الغصب وترتب عليه الضمان، ولا يقع الطلاق كما لو قال: إن ولدت فأنت طالق، فأقامت أربع نسوة على الولادة ثبت النسب والولادة ولا تطلق، والله أعلم.

قال: (وضرب لا يقبل فيه إلا أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال). هذا هو الضرب الثالث، وهو ما لا يطلع عليه الرجال ويختص النساء بمعرفته غالباً فيقبل فيه شهادتهن منفردات، وذلك كالولادة، والبكارة، والثبوبة، والرتق، والقرن، والحيض، والرضاع، وكذا عيوب المرأة من برص وغيره تحت الإزار، حرة كانت أو أمة، وكذا استهلال الولد على المشهور، فكل هذا الضرب لا يقبل فيه إلا أربع نسوة، واحتج لشهادتهن منفردات، بقول الزهري: مضت السنة بأن تجوز شهادة النساء في كل شيء لا يليه غيرهن^(١). رواه عبد الرزاق عنه بمعناه. ولأن الرجال لا يرون ذلك غالباً، فلو لم تقبل منهن لتعذر إثباته.

واعتبار الأربع، لأن الله تعالى أقام كل امرأتين حيث قبلت شهادة النساء مقام رجل، وقال ﷺ: «أما نقصان عقلهن، فإن شهادة المرأتين بشهادة رجل واحد»^(٢). وإذا جاز شهادة النساء الخالص جاز شهادة رجل وامرأتين أو رجلين، وهو أولى بالقبول، والله أعلم.

(١) رواه عبد الرزاق (٨/٣٣٣)، عن ابن جريج قال ابن شهاب: مضت السنة في أن تجوز شهادة النساء ليس معهن رجل فيما يلين من ولادة المرأة، واستهلال الجنين، ذلك من أمر النساء الذي لا يطلع عليه ولا يليه إلا هن.

(٢) رواه البخاري [٣٠٤]، ومسلم [٨٠]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: يا معشر النساء تصدقن - الحديث وفيه: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل - الحديث. وفي الباب من حديث ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

[فرع]: ما يثبت بشهادة النساء الخالص الأصح أنه لا يثبت بشاهد ويمين ولا بامرأتين ويمين، وقيل يثبت في كل ذلك بامرأتين ويمين، وكل ما يثبت بشهادة النساء المنفردات بالنسبة إلى الشهادة على الفعل لا تقبل فيه شهادتهن على الإقرار صرح به المتولي وغيره في الإقرار بالرضاع، والله أعلم.

قال: (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء، وهي على ثلاثة أضرب: ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة وهو الزنا). لا يقبل في حد الزنا، واللواط، وإتيان البهائم إلا أربعة من الرجال، وحجة ذلك في الزنا، واللواط، قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفُجْحَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَهْدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وفي مسلم، أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ: لو وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: «نعم»^(١)، ولأن الزنا واللواط من أعظم الفواحش، فغلظ في الشهادة عليها ليكون أستر للمحارم. وأما إتيان البهائم فإنه إتيان فرج في فرج يوجب الغسل فأشبهه الآدمي، وقيل إن قلنا الواجب في إتيان البهائم التعزير وهو الراجح، قيل فيه شاهدان لخروجه عن حكم الزنا، وهذا ضعيف جداً لأن نقصان العقوبة لا يدل على نقصان الشهادة بدليل زنا الأمة.

فلو شهد ثلاثة بالزنا فهل يجب الحد على الشهود؟ فيه خلاف، الراجح أنهم يحدون لعدم تمام الحجة، ولأننا لو لم نوجب الحد لاتخذ الناس الشهادة ذريعة إلى القذف فتستباح الأعراض بصورة الشهادة، والله أعلم.

(١) رواه مسلم [١٤٩٨]، وأبو داود [٤٥٣٣]، وابن ماجه [٢٦٠٥]، وأحمد [٢٧٢٥١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال: (وضرب يقبل فيه شاهدان وهو غير الزنا من الحدود). وهذا هو الضرب الثاني من حقوق الله تعالى ولا مدخل للنساء فيه، ولا يقبل فيه إلا رجلان كحد الشرب، وقطع الطريق، والقتل بالرد، ونحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقياساً على النكاح والوصية، والله أعلم.

قال: (وضرب يقبل فيه شاهد واحد: وهو هلال رمضان). لا يقبل الواحد إلا في هلال رمضان على الراجح، واحتج له بقول ابن عمر رضي الله عنهما: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته فصام، وأمر الناس بصيامه^(١). رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه، ورواه الدارقطني، وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط مسلم. ويستثنى مع مسألة الهلال مسألة أخرى ذكرها المتولي، ونقلها عنه النووي في «شرح المذهب»، فقال: فرع ذكر المتولي أنه لو مات كافر فشهد واحد أنه أسلم فلا يحكم بأنه مسلم في الإرث فيرثه الكافر لا المسلم، وهل يحكم به في جواز الصلاة عليه؟ قولان: كما في ثبوت هلال رمضان، واستثنى الشيخ تاج الدين ابن الفركاح^(٢) مسألة نقلها عن الماوردي وهم فيها فليعلم ذلك، والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٢٣٤٢]، والدارمي [١٦٩١]، وابن حبان [٨٧١]، والحاكم (٤٢٣/١)، من طريق يحيى بن عبد الله عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما به. وإسناده صحيح على شرط مسلم، كما قال الحاكم، ووافقه الذهبي. وصححه ابن حزم في المحل (٢٣٦/٦).

(٢) هو الشيخ عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع أبو محمد الفزاري الشيخ تاج الدين المعروف بالفركاح. فقيه أهل الشام، تفقه على شيخ الإسلام عز الدين أبي محمد بن عبد السلام. ولد سنة ٦٢٤ هـ. صنف كتاب الإقليد لدر التقليد شرحاً على التنبيه لم يتمه، وشرح ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه، وشرح من التعجيز قطعة، وله على الوجيز مجلدات. توفي سنة ٦٩٠ هـ. [طبقات السبكي - ١٦٣/٨].

قال: (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة مواضع: النسب، والموت، والملك المطلق، والترجمة، وعلى المضبوط، وما تحمله قبل العمى). اعلم أن المشهود به قد يكون العلم به من جهة حاسة البصر، وقد يكون من جهة حاسة السمع، فبأي الجهتين حصل العلم جاز الاعتماد فيه على قبول الشهادة، فما استفاد العلم به بحاسة السمع ما طريقه الاستفاضة، وذلك كالنسب، والموت، والملك المطلق لأن الشهادة والحالة هذه معتمدة على السماع، فالأعمى والبصير في ذلك على السواء، هذا هو الصحيح الذي قاله الجمهور، وقيل لا تقبل شهادة الأعمى في ذلك لأن المخبرين لا بد من العلم بعد التهم، والأعمى لا يشاهدهم فلا يعرف عدالتهم.

قال القاضي أبو الطيب: وهذا يعني القبول محمول على ما إذا سمع ذلك في دفعات وتكرر من قوم مختلفين في أزمان مختلفة حتى يتيقنه ويصير كالتواتر عنده ولا يجوز التحمل إلا على هذا الوجه، وكما تجوز الشهادة في هذه المواضع كذلك تجوز شهادته في الترجمة على الأصح، وكذا تجوز شهادة الأعمى على المضبوط، وصورة المسألة: أن يقر شخص في أذنه بشيء فيمسكه إما بأن يضع يده على رأسه أو بأن يمسك بيده ويحمله إلى القاضي ويشهد عليه بما قاله في أذنه لحصول العلم بذلك، هذا هو الأصح، وفي وجه لا يقبل لجواز أن يكون المقر غيره وهو بعيد. قال القاضي حسين: ومحل الخلاف إذا جمعها مكان خال وألصق فاه بإذنه وضبطه، فلو كان هناك جماعة وأقر في أذنه لم يقبل، وكذلك تقبل شهادة الأعمى فيما تحمله قبل العمى، بشرط أن يعرف اسم المشهود عليه ونسبه. لأن الأعمى كالْبصير في العلم بذلك، والبصير له أن يشهد والحالة هذه وإن لم ير المشهود عليه لغيبة أو موت، فكذلك الأعمى، والله أعلم.

قلت: وأبدي ابن الصلاح احتمالاً في إلحاق موضع سادس، وهو أن يألف شخصاً ويعرف صورته ضرورة فينبغي أن يجوز أن يشهد عليه لأنه يقين، ولهذا قال أصحابنا: له أن يشهد بالاستفاضة، وهذا الذي قاله ابن الصباغ أورده بضعمهم سؤالاً، وقال: ينبغي إذا عرف صوت شخص وألفه أن تسمع شهادته عليه كما أن له أن يطأ زوجته بمثل ذلك.

وأجيب بأن وطء الزوجة أحق بدليل أنه أبيع له الوطء اعتماداً على اللمس إذا عرف به علامة فيها ويقبل خبر الواحدة إذا زفتها إليه وقالت إنها زوجته، ولا تجوز الشهادة بمثل ذلك، والله أعلم.

[فرع]: تقبل رواية الأعمى فيما تحمله قبل العمى بلا خلاف، وكذا فيما تحمله بعد العمى على الأصح إذا حصلت الثقة الظاهرة بقوله، وصحح الإمام مقابله. فإن قلت: ما الفرق بين الرواية والشهادة؟ فالجواب قال القرافي^(١): بقيت زماناً أطلب الفرق بالحقيقة فلم أجد الأكثرين يفرقون بالحكم كاشتراط العدالة والحرية والذكورة. وحاصل الفرق أن المخبر عنه إن كان أمراً عاماً لا يختص بمعين فهذه الرواية، فإن اختص بمعين فهو شهادة كقول العدل للحاكم: لهذا على هذا كذا، والله أعلم.

(١) هو الإمام العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله المصري القرافي، أحد الأعلام المشهورين. انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك. من مصنفاته: كتاب الذخيرة في الفقه من أجل كتب المالكية، وكتاب القواعد، وكتاب شرح التهذيب، وكتاب شرح محصول الإمام الرازي، وكتاب التعليقات على المنتخب، وكتاب التنقيح في أصوله الفقه وهو مقدمة الذخيرة، وغيرها. توفي سنة ٦٨٤ هـ. [الديباج المذهب - ٦٢/١].

قال: (ولا تجوز شهادة الجار لنفسه نفعاً، ولا الدافع عنها ضرراً). من شرط الشهادة عدم التهمة، وللتهمة أسباب: منها أن يجر إلى نفسه نفعاً، وذلك كشهادة الوارث لمورثه بجراحة قبل الاندمال حيث كانت مما تسري، لأن الشاهد هو مستحق موجب الجراحة، فيصير شاهداً لنفسه، وكذلك أيضاً لا تصح شهادة الغرماء للمفلس بعد الحجر، لأن حقوقهم تتعلق بما يشبونه، فتصير شهادة لأنفسهم، وكذا لا تصح شهادة الوصي لليتيم، والوكيل والموكل فيما فوض إليهما النظر فيه ونحو ذلك من الصور الكثيرة، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والريبة حاصلة هنا، ويقول عليه السلام: «لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين»^(١) والظنين المتهم، ولهذا لا تقبل شهادة الدافع عن نفسه ضرراً كشهادة العاقلة الأغنياء الأقربين على شهود القتل بالفسق للتهمة. لأنهم يدفعون عن أنفسهم التحمل، وكذا لا تقبل شهادة الضامن ببراءة المضمون عنه. قال الرافعي: وكذا شهادة المشتري شراء فاسداً بعد القبض بأن العين المباعة لغير بائعه لما في ذلك من نقل الضمان وما أشبه ذلك، والله أعلم.



(١) سبق تخريجه (٢/٣٩٣).

كتاب العتق

العتق في الشرع: عبارة من إزالة الملك عن آدمي لا إلى مالك، تقريباً إلى الله تعالى، مأخوذ من قولهم: أعتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرخ إذا طار واستقل وقوي، وهو قرينة مندوب إليها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿فَلَكُمْ رَقَبَةٌ﴾ [البلد: ١٣]. وفي صحيح مسلم أنه ﷺ قال: «من أعتق رقبة أعتق الله سبحانه بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه»^(١). وغير ذلك من الأخبار، وخصت الرقبة بالذكر لأن ملك السيد له كالحبل في رقبته فهو محبس به كما تحبس الدابة بحبل في عنقها، فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك لأن في العتق فكاً من الذل، وتكميلاً للأحكام والتصرف، فكان من أعظم القرب، وأجزل النعم، والله أعلم.

قال: (ويصح العتق من كل مالك جائز الأمر). شرط صحة العتق أن يكون المعتق مطلق التصرف في ماله سواء كان مسلماً أو ذمياً أو حربياً. لأنه تصرف في المال في حال الحياة فأشبه الهبة. أما من ليس بمالك ولا مالك التصرف، فلا يصح إعتاقه لعدم سلطته على ذلك. نعم لنا قول في صحة عتق المفلس ويكون موقوفاً على فك الحجر، ولنا وجه في صحة عتق السفية، والصبي في مرض الموت إذا جوزنا وصيتهما، والله أعلم.

قال: (بصريح العتق والكناية مع النية). قوله [بصريح] الباء متعلقة بيصح والكناية معطوف عليه، وتقدير الكلام، ويصح العتق بالصريح والكناية بالنية،

(١) رواء البخاري [٦٧١٥]، ومسلم [١٥٠٩]، والترمذي [١٥٤١]، والنسائي في «الكبرى» [٤٨٧٥]، وأحمد (٢/ ٤٢٠)، من حديث أبي هريرة ؓ.

ووجهه أنها ألفاظ تفيد قطع الملك، فأشبهت الطلاق، ثم صريح العتق العتق والخرية، لأنه ثبت لهما عرف الشرع والاستعمال، فإذا قال: أعتقتك، أو أنت معتق، أو حررتك، أو أنت محرر، أو أنت حر عتق وإن لم يقصد بذلك إيقاع العتق لأن هزله جد كما جاء في الخبر، والله أعلم.

[فرع]: لشخص أمة كانت تسمى حرة قبل العتق، فقال لها سيدها: يا حرة، إن قصد النداء لم تعتق وإن أطلق فوجهان: أشبههما لا تعتق كذا ذكره ابن الرفعة، والذي ذكره النووي في أصل الروضة إن لم يقصد نداءها باسمها القديم عتقت وإن قصد لم تعتق في الأصح، ولو كان اسمها في الحال حرة، فإن قصد النداء لم تعتق وإن أطلق فكذا لا تعتق في الأصح، والله أعلم.

قلت: لو قصد توبيخها فما الحكم؟ لم أرها في الشرح والروضة وهي مسألة كثيرة الوقوع، وفي بعض الشروح عن القاضي حسين أنها لا تعتق، والله أعلم.

وأما ألفاظ الكناية، فكقوله: لا ملك لي عليك، ولا سلطان لي عليك، ولا سبيل لي عليك، وأنت لله، وأنت طالق، وأنت حرام، وحبلك على غاربك، وما أشبه ذلك، وكقوله: لا حكم لي عليك، ولا أمراً، ولا يداً، ولا خدمة، وكذا لو قال: أنت سيدي فهو كناية عند الإمام، ولغو عند القاضي حسين، وكل كنايات الطلاق وصرائحه كنايات في العتق. والكناية كل ما احتمل معنيين فصاعداً. نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم، والله أعلم.

[فرع]: قال لأمته: أنت علي كظهر أمي فكناية في الأصح، وقيل لغو، ولو قال: ملكتك نفسك أو وهبتك نفسك فالذي جزم به القاضي حسين والبغوي أنه إن

قبلت في المجلس عتقت وإلا فلا. وفي «التتمة» أن ملكتك رقبتك كناية، ونقله الروياني في البحر عن الإمام، والله أعلم.

قال: (وإذا أعتق بعض عبد عتق جميعه). يجوز للشخص أن يعتق بعض العبد كما أن له أن يعتق جميعه، فإذا عتق بعضه عتق كله، واحتج له بأن شخصاً أعتق شقصاً من غلام، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ليس لله شريك». رواه أبو داود، وفي رواية: هو حر كله^(١) ولأنه لو ملك بعضه فأعتقه وهو موسر عتق عليه كله كما سيأتي، فإذا ملك جميعه كان أولى، والله أعلم.

قال: (فإن أعتق شركاً له في عبد وهو موسر سرى العتق إلى باقيه وعليه قيمة نصيب شريكه). إذا أعتق شريك في عبد، وحصة الشريك قابلة للعتق، وكان المعتق موسراً حالة العتق بنصيب الشريك قوم عليه نصيب شريكه ويسري العتق إليه، وإن كان معسراً عتق نصيبه، ورق الباقي لقوله ﷺ: «من أعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم وأعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق». رواه الشيخان، وفي رواية البخاري: «فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق»، وفي رواية أيضاً: «فهو عتق»^(٢) والله أعلم.

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٩٣٣]، وأحمد (٧٤/٥)، من طريق همام عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ليس لله شريك. والرواية الأخرى أخرجهما أحمد (٧٥/٥). وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) رواه البخاري [٢٥٢٢]، ومسلم [١٥٠١]، وأبو داود [٣٩٤٠]، والترمذي [١٣٤٦]، والنسائي (٢٨١/٧)، وابن ماجه [٢٥٢٨]، وأحمد (١١٢/٢)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

قال: (ومن ملك واحداً من والديه أو مولوديه عتق عليه). من ملك أحداً من أصوله وإن علا أو من فروعه وإن سفل عتق عليه. أما في الآباء فلقوله ﷺ: «لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه». رواه مسلم، وفي رواية: «فيعتق عليه»^(١). ولأن بين الوالد والولد بعضية، ولا يجوز أن يملك بعض الشخص بعضه، وأما في الأولاد، فلقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [٢١]، إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٩٢، ٩٣]، فدل على امتناع اجتماع البنوة والملك.

واعلم أنه لا فرق بين أن يتفق الوالد والولد في الدين أو يختلفا، ولا فرق بين جهة الأب وجهة الأم، ولا فرق بين الذكور والإناث وفي المنفي باللعان وجهان، ومتى يحكم بنفوذ العتق؟ قال أبو إسحاق: مع دخوله في الملك، وقال إمام الحرمين: يترتب على الملك، والله أعلم.

[فرع]: ملك ابن أخيه ثم مات وهو معسر وعليه دين مستغرق ووارثه أخوه فقط، وقلنا الدين لن يمنع الإرث وهو الأصح، فإن الأخ يملك ابنه ولا يعتق عليه، ولو كان الوارث غير الأخ ممن لا يعتق عليه العبد، فإن عتقه والحالة هذه وهو معسر لم يعتق في الأصح لأنه مرهون بالديون وقيل يعتق، والله أعلم.



(١) رواه مسلم [١٥١٠]، وأبو داود [٥١٣٧]، والترمذي [١٩٠٦]، والنسائي في «الكبرى» [٤٨٩٦]، وابن ماجه [٣٦٥٩]، وأحمد (٢/ ٢٣٠، ٢٦٣)، من حديث أبي هريرة ؓ.

الولاء

قال: (فصل: في الولاء. والولاء من حقوق العتق وحكمه حكم التعصيب عند عدمه، وينتقل من المعتق إلى الذكور من عصبته). الولاء بالمد وفتح الواو وهو مشتق من الموالة وهي المعاونة فكأن العبد أحد أقارب المعتق، وقيل غير ذلك. وهو في الشرع عصبية متراحية عن عصبية النسب تقتضي للمعتق الإرث، والعقل، وولاية أمر النكاح، والصلاة عليه وعصبته الذكور من بعده، واسم المولى يقع على المعتق وعلى العتيق، والأصل في الباب بعد السنة الإجماع.

وقول الشيخ [الولاء من حقوق العتق] حجته قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق». رواه الشيخان، وفي رواية لهما: «الولاء لمن ولي النعمة»^(١).

وقوله [وحكمه حكم التعصيب عند عدمه] أي عند عدم المعتق، فينتقل الولاء إلى عصابات المعتق دون سائر الورثة أي أصحاب الفروض ومن يعصبهم العاصب، لقوله ﷺ: «الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث»^(٢). رواه ابن خزيمة وابن حبان، وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

والنسب إلى العصابات دون غيرهم، فلو انتقل إلى غيرهم لكان موروثاً، ومعنى الحديث اختلاط كاختلاط النسب، ولحمه بضم اللام وفتحها، فإذا كان العصبية ابناً وابن ابن فالولاء للابن، وإن كان له أب وأخ فالولاء للأب كالإرث، وإن كان له

(١) رواه البخاري [٤٥٦]، ومسلم [١٥٠٤]، وأبو داود [٣٩٢٩]، والترمذي [٢١٢٤]، والنسائي [٢٦٤/٧]، وابن ماجه [٢٥٢١]، وأحمد [٨١/٦، ٢٧١]، من حديث عائشة رضى الله عنها. وهو قطعة من حديث بريرة المشهور، وفيه قوله ﷺ: «ابتاعها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق» - الحديث. والرواية الأخرى أخرجها النسائي.

(٢) سبق تخريجه [٢١/٢].

أخ من أب وأم، وأخ من أب فالولاء للأخ من الأبوين كالإرث، وقيل هما سواء. لأن الأم لا ترث بالولاء وإن كان له أخ وجد فقولان: أحدهما يقدم الأخ لأن تعصيبه يشبه تعصيب الابن، والجد تعصيبه يشبه تعصيب الأب، والابن مقدم على الأب، وكان القياس تقديمه في الميراث أيضاً إلا أن الإجماع قام على عدم التقديم هناك فصرفنا عنه هنا ولا إجماع هنا، وهذا هو الأصح، والثاني أنه بينهما كالإرث، وإن كان له ابن أخ وعم فالولاء لابن الأخ كالميراث وهكذا، فإن لم يكن عصبه انتقل إلا مواليه لأنهم كالعصبه ثم إلى عصبته كما مر.

ولا يرث النساء بالولاء إلا من أعتقن لقوله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» أو أعتقن من أعتقن، فإن ماتت المرأة المعتقة انتقل حقها من الولاء إلى أقرب الناس إليها من العصبات على ما تقدم، والله أعلم.

قال: (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته). في صحيح مسلم أنه ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته^(١). قال النووي: فيه تحريم بيع الولاء وهبته وأنها لا يصحان وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه بل هو لحمه كلحمه النسب، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغهم الحديث، والله أعلم.

قال: (فصل: في المدبر. ومن قال لعبده إذا مت فأنت حر فهو مدبر يعتق بعد وفاته من ثلث المال). هذا فصل التدبير. وهو في اللغة: النظر في عواقب الأمور، وفي الشرع تعليق عتق بالموت. والتدبير مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة، وقيل

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢١).

لأنه لم يجعل تدبيره إلى غيره، وقيل لأنه دبر أمر حياته باستخدامه وأمر آخرته بعقده، وكان معروفاً في الجاهلية فأقره الشرع: قد دبر المهاجرون والأنصار، ودبرت عائشة رضي الله عنها أمة^(١)، وأجمع المسلمون عليه، وأما المذهب فيه هل هو تعليق العتق بصفة لأن صيغته تعليق كما ذكره، أو حكم الوصية لأنه من الثلث؟ فيه قولان: أصحهما التعليق. وأما حجة اعتباره من الثلث فلقول ابن عمر رضي الله عنهما: المدبر من الثلث^(٢). رواه الشافعي رحمه

- (١) صحيح. رواه البخاري في «الأدب المفرد» [١٦٢]، والدارقطني (٤/ ١٤٠) واللفظ له، والحاكم (٤/ ٢١٩، ٢٢٠) من طريق يحيى بن سعيد، ورواه الشافعي (بدائع المن - ٢/ ١٣٨)، ومن طريقه البيهقي (١٠/ ٣١٣) عن مالك. كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن وهو ابن عمرة، عن أمه عمرة، أن عائشة أصابها مرض وإن بعض بنى أخيها ذكروا شكواها لرجل من الزط يتطبب وإنه قال لهم: إنكم لتذكرون امرأة مسحورة سحرتها جارية لها في حجر الجارية الآن صبي قد بال في حجرها. فذكروا ذلك لعائشة فقالت: ادعولي فلانة الجارية لها فقالوا: في حجرها فلان صبي لهم قد بال في حجرها فقالت: إيتوني بها فأتيت بها فقالت: سحرتيني؟ قالت: نعم. قالت له؟ قالت: أردت أن أعتق وكانت عائشة أعتقتها عن دبر منها فقالت: إن الله على أن لا تعتقى أبداً انظروا أسوأ العرب ملكة فيعويها منه واشترت بثمنها جارية فأعتقتها. وإسناده صحيح على شرطها كما قال الحاكم.
- (٢) ضعيف. رواه ابن ماجه [٢٥١٤]، والبيهقي (١٠/ ٣١٤)، من طريق علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً به. وإسناده ضعيف فيه علي بن ظبيان وهو ضعيف، كما في التقريب. قال ابن ماجه: ليس له أصل. يعني المرفوع، وقد روى موقوفاً، أخرجه ابن عدى (٥/ ١٨٧)، والبيهقي، من طريق الشافعي عن علي بن ظبيان به موقوفاً. قال الشافعي: قال لي علي ابن ظبيان: قد كنت أرفعه فقال لي بعض أصحابي لا ترفعه، وكان يحدث به مرفوعاً. اهـ. والمرفوع روى من وجه آخر أخرجه الدارقطني (٤/ ١٣٨)، والبيهقي (١٠/ ٣١٤)، من طريق عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث». وإسناده ضعيف جداً فيه عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث، كما قال أبو حاتم، وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات. اهـ. وروى من وجه ثالث مرسلأ، أخرجه أبو داود في المراسيل [٣٥١]، عن أبي قلابة أن رجلاً أعتق عبداً له عن دبر فجعله النبي ﷺ من الثلث. وهو مع إرساله فيه عمر بن هشام القبطي، وهو مجهول.

الله، ولا يصح رفعه. قال الدارقطني: روي مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصح، ولأنه تبرع يتنجز بالموت كالوصية، فإن خرج من الثلث عتق كله بالموت وإن خرج منه بعضه عتق بقدر ما خرج إن لم تجز الورثة، والله أعلم.

قال: (ويجوز أن يبيعه في حال حياته ويبطل تدبيره). التدبير لا يزيل الملك عن المدبر، وإنما هو تعليق عتق بصفة أو في حكم الوصية، وذلك لا يمنع التصرف فيه بإزالة الملك كما لو قال لعبده: أنت حر إن دخلت الدار، أو أوصى به لزيد مثلاً فله الرجوع، واحتج له أيضاً بأن جابراً عليه السلام أخبر بأن رجلاً دبر غلاماً له ليس له مال غيره، فقال رسول الله ﷺ: «من يشتريه مني؟» فاشتراه نعيم بن النحام. رواه الشافعي رحمه الله بهذا اللفظ، وهو حديث متفق على صحته. وفي الصحيحين: فاشتراه نعيم بن عبد الله. وفي لفظ البخاري: فاشتراه نعيم النحام^(١)، وهو الصواب، لأن النحام وصف لنعيم، والنحام بالحاء المهملة.

فللسيد إزالة الملك عنه بالبيع والهبة وغيرهما وبكل ما ينقل الملك مثل جعله صداقاً أو أجرة أو رأس مال سلم، والهبة مع الإقباض ونحو ذلك، وهل يجوز الرجوع عن التدبير بالقول كقوله: فسخت التدبير أو نقضته أو رجعت عنه ونحو ذلك؟ فيه قولان مبنيان على أن التدبير تعليق عتق بصفة أو وصية، والصحيح أنه لا يجوز الرجوع بالقول، لأن الصحيح أنه تعليق عتق بصفة، وقيل يجوز لأنه وصية، والله أعلم.

(١) رواه البخاري [٢١٤١، ٦٧١٦]، ومسلم [٩٩٧]، وأبو داود [٣٩٥٥]، والترمذي [١٢١٩]، والنسائي (٢٦٧/٧)، وابن ماجه [٢٥١٣]، وأحمد (٣/٢٩٤، ٣٦٩).

قال: (وحكم المدبر في حياة السيد كحكم عبده القن). قد علمت أن التدبير لا يزيل الملك عن العبد، وإن كان كذلك فللسيد اكتسابه والجناية عليه كالجناية على القن، فإن قتل فللسيد القصاص أو القيمة بحسب الجناية، ولا يلزمه أن يشتري بها عبداً يدبره وإن جنى على طرفه فللسيد القصاص والأرش ويبقى التدبير بحاله، ولو جنى المدبر فهو في الجناية كالعبد القن أيضاً، فإن جنى جناية توجب القصاص فاقتص منه، فات التدبير لفوات محله، وإن جنى جناية توجب المال أو عفى عن القصاص فللسيد أن يفديه، وأن يسلمه لبيع في الجناية، فإن فداه بقي التدبير، وإن سلمه للبيع فبيع في الجناية بطل التدبير. والحاصل أن المدبر قن للسيد غنمه، وعليه غرمه والله أعلم.

قال: (فصل: والكتابة مستحبة إذا سألها العبد وكان مأموناً مكتسباً). الكتابة تعليق عتق بصفة ضمنت معاوضة، وهي معدولة عن القياس لأنها بيع ما له بما له أداء، وهي مشتقة من الكتب، وهو الضم لأن فيها ضم نجم إلى نجم. والنجم الوقت الذي يحل فيه مال الكتابة، وسميت به لأن العرب ما كانت تعرف الحساب والكتابة، وإنما تعرف الأوقات بالنجوم، وهي ثمانية وعشرون نجماً منازل القمر فيقول: أعطيتك إذا طلع نجم كذا أو سقط نجم كذا، فسميت باسمها مجازاً، وقد يطلق النجم على المال الذي يحل في الوقت، وقال الروياني: الكتابة إسلامية. ثم الكتابة مستحبة إذا طلبها العبد بشرطين: أن يكون أميناً قادراً على الكسب، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]. قال الشافعي رحمه الله: المراد بالخير الاكتساب والأمانة فإن الخير ورد بمعنى المال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لِحَبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، وبمعنى العمل

الصالح في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فحمل هنا عليهما لجواز إرادتهما لتوقف المقصود عليهما، لأن غير المكتسب عاجز عن الأداء، وغير الأمين لا يوثق بوفائه.

وفي قول تجب الكتابة لظاهر الآية، والمشهور الذي قطع به الجمهور لا تجب لأنها بيع مال السيد بهاله وهو حرام لأنه سفه ولأنه عتق بعوض، فلا يلزم السيد كالاستسعاء، فإن الآية محمولة على النذب، والله أعلم.

قال: (ولا تصح إلا بمال معلوم إلى أجل معلوم وأقله نجمان). أما شرط كون المال معلوماً فلأن الجهالة به غرر ويؤدي إلى النزاع وكلاهما منهي عنه، وكذلك يشترط العلم بالمحل كما ذكرنا.

وأما اشتراط النجمين فإنه لا يجوز على أقل منهما، فلفظ الكتابة يبني على ذلك إذ لا ضم إلا بين اثنين فصاعداً، واحتج له أيضاً بفعل الصحابة رضي الله عنهم كما قاله الشافعي رحمه الله في «البويطي»، وقال علي رضي الله عنه: الكتابة على نجمين والإيتاء من الثاني^(١)، وهذا يقتضي أن أقل ما يجوز نجمان لأن ما فوقهما يجوز للإجماع، وأصرح من ذلك في الدلالة قول عثمان رضي الله عنه لعبد له لما غضب عليه: لأكاتبنك على

(١) ضعيف. رواه ابن أبي شيبه (٦/٣٩٠)، ومن طريقه البيهقي (١٠/٣٤٢)، عن عباد بن العوام، عن الحجاج، عن حصين، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: إذا تتابع على المكاتب نجمان فدخل في السنة فلم يؤد نجمه، رُدَّ في الرق. وإسناده ضعيف؛ فيه الحارث الأعور وهو متهم وفي حديثه ضعف، وحصين بن عبد الرحمن الحارثي، مقبول، والحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس، كما في «التقريب». والحديث ضعفه البيهقي في «السنن»، وفي «المعرفة» (١٤/٤٦٦)، والحافظ في «الدراية» (٢/١٩٢).

نجمين^(١)، فلو جاز على أقل لفعله لأنه أزيد في العقوبة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة عليه السلام أنه كاتب على أقل منهما فلو جاز لا يتدروا إليه تعجيلاً للقربة، وقد روي أنه عليه السلام قال: «الكتابة على نجمين»^(٢). وهذا نص عليه إن صح وإلا ففيها مر كفاية، والله ولي الهداية.

قال: (وهي لازمة من جهة السيد، ومن جهة العبد جائزة، وله تعجيز نفسه، وفسخها متى شاء). العقود منها ما هو لازم من الطرفين كالبيع ونحوه. ومنها ما هو جائز منها كالقراض ونحوه. ومنها ما هو لازم من أحد الطرفين دون الآخر. ومن ذلك الكتابة، وهي جائزة من جهة العبد، فله فسخها متى شاء لأن عقد الكتابة لحظه، فأشبه المرتن، وهذا هو المذهب، وقيل ليس له الفسخ إذ لا ضرر عليه في بقاءها. قال العراقيون: قولهم لا ضرر عليه ممنوع، فإنه قد يضرر بكون النفقة على نفسه فيستفيد بالفسخ رفعها عنه، وأما من جهة السيد فهي لازمة فليس له فسخها لأن الكتابة عقدت لحظ المكاتب لا لحظ السيد، فكان السيد فيها كالراهن، ولأنه لو جاز له الفسخ لم يثق المكاتب ببقائه على الكتابة فيتكاسل في التحصيل.

ثم إن عجز المكاتب عن الأداء عند المحل فللسيد فسخها كما يفسخ البائع البيع بعجز المشتري عن الثمن، ولو لم يعجز ولكن امتنع المكاتب عن الأداء فللسيد

(١) رواه البيهقي (١٠ / ٣٢٠)، من طريق سعيد بن عامر عن جويرية بن أسماء عن مسلم بن أبي مريم عن رجل قال: كنت مملوكاً لعثمان رضي الله عنه قال: بعثني عثمان رضي الله عنه في تجارة فقدمت عليه فأحمد ولايتي قال: فقامت بين يديه ذات يوم فقلت: يا أمير المؤمنين أسألك الكتابة، فقطب فقال: نعم ولولا آية في كتاب الله ما فعلت أكاثبك على مائة ألف على أن تعدها لي في عديتين والله لا أغضك منها درهماً - الأثر.

(٢) لم أجده مرفوعاً، وقد سبق تخريجه موقوفاً من قول علي رضي الله عنه قبل هذا بحديثين.

الفسخ أيضاً، وخالف عقد الكتابة البيع فإنه لازم من جهة المشتري، فيجبر المشتري على الأداء فيندفع الضرر بخلاف الكتابة فإنها جائزة من جهة المكاتب فلا إيجاب، والخيار في هذا على التراخي فلو صرح بالإمهال، ثم عن له الفسخ جاز، والله أعلم.

قال: (وعلى المكاتب التصرف بما فيه تنمية المال). المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه وأكسابه إلا أنه محجور عليه في استهلاكها بغير حق، لحق السيد فله البيع والشراء والاستتجار ونحوها لكن على وجه الغبطة، فلا يحابى، ولا يهب، ولا يرهن بلا ضرورة، ولا ينفق على أقاربه لأنه كالمعسر بدليل عدم نفوذ تبرعاته، ولا يبيع بنسيئة أي بأجل وإن ربح أضعاف الثمن وأخذ رهناً أو كفيلاً، وقيل يجوز كولي المحجور عليه في الارتهان، والأصح المنصوص الأول، فلو أذن له السيد في شيء من ذلك فهل يجوز؟ قولان: أحدهما لا يجوز لأن المكاتب ناقص الملك، والسيد لا يملك ما في يده فلا يصح باتفاقهما، ولأن الله تعالى حقاً في ذلك فلا يفوت برضا السيد والثاني يصح وهو الأصح لأن المنع إنما كان لحقه فزال بإذنه كالمرتهن، وهذا فيما عدا العتق. فإن أعتق المكاتب عن نفسه فالمذهب في «الروضة» تبعاً للرافعي أنه لا ينفذ لأنه يترتب عليه الولاء والمكاتب ليس أهلاً له، وقيل ينفذ وهو مقتضى ما في «تصحيح التنبيه»، فإن أعتق عن السيد أو عن أجنبي فقولان أيضاً، والصحيح النفوذ، والله أعلم.

قال: (وعلى السيد أن يضع عنه من مال الكتابة ما يستعين به، ولا يعتق إلا بأداء جميع المال بعد القدر الموضوع عنه). يجب على السيد في الكتابة الصحيحة أن يحيط عن المكاتب بعض ما عليه، أو يؤتیه شيئاً من عنده يستعين به على الأداء لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَنَكُمْ﴾

[النور: ١٣]، فظاهره الوجوب، وعن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ قال: «ربع الكتابة»^(١). رواه النسائي وقال: الصواب وقفه، وأما الحاكم فقال: إن رواية الربع صحيحة الإسناد، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما في الآية: ضعوا عنهم من مكاتبتهم^(٢). فلو لم يحط السيد عنه شيئاً وجب عليه أن يؤتيه مالاً من عنده، والخط هو الأصل والإيتاء بدل عنه هذا هو الأصح المنصوص، وقيل الإيتاء هو الأصل فيعطيه إذا أعتقه شيئاً ليهيئ به أمر نفسه، والخط لا يقوم مقامه، وقيل يتخير بينهما. قال الماوردي: فلو أراد السيد أن يعطيه، وأراد العبد الخط أجيب العبد لأنه يروم تعجيل العتق، ثم قيل وقت الوجوب بعد العتق كالمتعة، والأصح قبل العتق ليستعين به على العتق وخالفت المتعة لأنها لجبر الكسر وهو بعد الطلاق، وعلى هذا محله النجم الأخير، وعبارة الروضة: وعلى هذا إنها يتعين النجم الأخير، وعبارة المنهاج: والنجم الأخير أليق، وعبارة بعضهم: يجب إذا بقي عليه قدر يجب دفعه إليه.

(١) صحيح موقوفاً. رواه النسائي في «الكبرى» [٥٠٣٥]، والحاكم (٣٩٧/٢)، والبيهقي (٣٢٩/١٠)، من طريق ابن جريج قال: ثنا عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حبيب، عن علي عليه السلام مرفوعاً. ورواه النسائي في «الكبرى» [٥٠٣٤]، وعبد الرزاق [١٥٥٩٠]، والبيهقي (٣٢٩/١٠)، من حديث علي عليه السلام موقوفاً، وصحح الموقوف النسائي، والدارقطني، والبيهقي، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢١٧/٤).

(٢) صحيح. رواه البيهقي (٣٣٠/١٠)، من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾، يقول: ضعوا عنهم من مكاتبتهم. ولم أجده بهذا اللفظ من قول ابن عمر رضي الله عنهما.

واعلم أنه لو حط أو أدى من حين العقد أجراً على الأصح، وقيل إنها يجوز بعد أن يأخذ شيئاً لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَيْنٰكُمْ﴾ وعلى الصحيح المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنٰكُمْ﴾ أي أوجبه لكم على نفسه بالعقد أو يعود الضمير على الله تعالى، وفي قدر الواجب وجهان: أحدهما يعتبر بقدر مال الكتابة فيؤتيه من الكثير بقدره، ومن القليل بقدره كالمتعة تكون بقدر يساره وإعساره، وأصحهما ونص عليه الشافعي رحمه الله يكفي أقل ما يتمول ولو حبة لأن الله تعالى لم يقدر شيئاً، بخلاف المتعة فإن الله تعالى قدرها بحسب الموسر والمعسر، ويستحب حط الربع على الأصح، وقيل الثلث والكتابة الفاسدة لا حط فيها على الأصح، ولو قبض المال كله رد عليه بعضه لظاهر الآية. قال بعضهم: والإيتاء يقع على الحط والرفع إلا أن الحط أولى لأنه أنفع له، وبه فسر الصحابة رضي الله عنهم.

واعلم أنه لا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه درهم لقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم»^(١)، رواه أبو داود ولأنه إن غلب فيه العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها، وإن غلب معنى المعاوضة، فالمبيع لا يجب تسليمه إلا بقبض جميع الثمن، كذلك هذا، والله أعلم.



(١) حسن. رواه أبو داود [٣٩٢٦]، والبيهقي (١٠/٣٢٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» [١٣٨٦]، من طريق إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناده حسن؛ رجاله ثقات غير إسماعيل بن عياش فإنه صدوق في روايته عن الشاميين، وشيخه سليمان منهم، فهو شامئ ثقة، كما في «التقريب».

أمهات الأولاد

قال: (فصل: وإذا أصاب السيد أُمته فوضعت منه ما تبين فيه شيء من خلق آدمي حرم عليه بيعها وهبتها وجزأ له التصرف فيها بالاستخدام والوطء). إذا وطئ الحر أُمته فحبلت منه انعقد ولده حراً، وتصير الأمة بالولادة مستولدة تعتق بموت السيد، ويقدم عتقها على الديون كما سيأتي، وكما يثبت الاستيلاد بوضع الولد التام كذلك يثبت بإلقائه مضغة ظهر فيها خلقة الآدمي. إما لكل أحد أو للقوايل، وأهل الخبرة من النساء، فإن لم تظهر وقلن: هو أصل آدمي ولو بقي لتصور، فهل يثبت الاستيلاد؟ فيه خلاف قيل يثبت كما تنقضي به العدة، والمذهب أنه لا يثبت أمية الولد وإن انقضت به العدة، وقد مر الفرق في العدد، واحتج أمية الولد وحرثته بحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: لما ولدت مارية أم إبراهيم قال رسول الله ﷺ: «أعتقها ولدها»^(١). رواه ابن حزم بإسناد صحيح كما قاله في البيع، وقال هنا: كل رجاله ثقات، ويقول ﷺ: «من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربتها»^(٢)، أي سيدتها. فأقام ﷺ الولد مقام أبيه والأب حر فكذا الولد، ولا

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه [٢٥١٦]، وابن سعد في «الطبقات» (٦/١٦١)، والدارقطني (٤/١٣١)، والبيهقي (٣٤٦/١٠)، من طريق الحسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف فيه الحسين بن عبد الله وهو متروك، كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرک»، والحافظ في «التلخيص» (٤/٢١٧).

(٢) رواه البخارى [٥٠]، ومسلم [٩]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس فأنه جبريل فقال: ما الإيمان - الحديث، وفيه: قال: متى الساعة؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشرطها إذا ولدت الأمة ربتها - الحديث. ورواه مسلم [٨]، وأبو داود [٤٦٩٥]، والترمذي [٢٦١٠]، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم - الحديث، وفيه: قال: أن تلد الأمة ربتها - الحديث.

ولاء عليه لأحد لأن مانع الرق قارن سبب الملك فرفعه بخلاف ما لو اشترى زوجته الحامل منه، فإن الولد يعتق عليه وولاؤه له.

وإذا ثبت حرية الولد وأمية أمه ثبت لها حق الحرية، وحرم بيعها، وهبتها، ورهنها، والوصية بها، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: «لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن، ليستمتع بها سيدها ما دام حياً، فإن مات فهي حرة»^(١). رواه الدارقطني، والبيهقي، وابن القطان، وقال: كل رواة ثقات وهو عندي حسن أو صحيح، ورواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فإن قلت ففي حديث جابر رضي الله عنه: كنا نبيع أمهات الأولاد في عهد رسول الله ﷺ لا نرى بذلك بأساً^(٢). رواه النسائي، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه بمعناه،

(١) صحيح موقوفاً. رواه الدارقطني (١٣٤/٤)، من طريق عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً به. وإسناده صحيح رجاله ثقات إلا أن فيه علة فقد خولف فيه عبد العزيز بن مسلم فرواه الدارقطني من طريق فليح بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما موقوفاً به. ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير فليح بن سليمان فإنه صندوق كثير الخطأ، وقد تابعه على وقفه سفيان الثوري، فرواه البيهقي (٣٤٨/١٠)، من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما موقوفاً به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. قال البيهقي: هكذا رواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ، وهو وهم لا محل ذكره. اهـ. وكذلك صحيح وقفه الدارقطني في «العلل» (٤١/٢).

(٢) صحيح. رواه النسائي في «الكبرى» [٥٠٣٩، ٥٠٤٠]، وابن ماجه [٢٥١٧]، وأحمد (٣٢١/٣)، من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: كنا نبيع سراريننا أمهات الأولاد، والنبي ﷺ حي فينا، لا نرى بذلك بأساً. وإسناده صحيح على شرط مسلم وصححه ابن حزم في «المحل» (٢١٩/٩)، وعبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٢٣/٤).

وفي رواية أبي داود وابن حبان أيضاً من حديث جابر: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ﷺ، فلما كان عمر ﷺ نهانا فانتبهنا^(١).

وأجيب على تسليم صحة ذلك أن هذا الفعل منهم في زمنه عليه الصلاة وهو لا يشعر لأن هذا الأمر نادر، ويحتمل أنه كان مباحاً، ثم نهى عنه، ولم يعلم بذلك الصديق ﷺ ومثل هذا يعني عدم العلم كثير، وقد وقع لعمر ﷺ وغيره، ولهذا كان الصديق وغيره إذا وقعت له الواقعة ولم يعلم فيها شيئاً سأل.

ويجوز للسيد استخدامها وإجارتها ووطؤها للحديث، وفي تزويجها أقوال أصحها أنه يجوز أيضاً لأنه يملك رقبتها ومنافعها حتى الوطاء فملك تزويجها برضاها وبدونه كالمديرة، وهذا هو الصحيح، ونص عليه الشافعي رحمه الله في الجديد، والله أعلم.

قال: (وإذا مات السيد عتقت من رأس ماله قبل الديون والوصايا). أما إعتاقها فلما مر من الأخبار ولأن الولد انعقد حراً وبعضه منها، فقد صار بعضها حراً، فاستتبع باقيها كالعتق إلا أن في العتق قوة، فاستتبع في الحال، وهذا ضعيف فأثر في المستقبل، وأما كونها من رأس المال فلائنه إتلاف حصل بالاستمتاع فأشبهه الإتلاف بالأكل واللبس وبالقياس على من تزوجها في مرض الموت، وقيل لا تعتق بموت السيد، وخطب علي ﷺ في الكوفة، فقال: أجمع رأيي ورأي عمر ﷺ على أن لا تباع أمهات الأولاد وأنا الآن أرى بيعهن فقال له عبيدة السلماني: رأيك مع

(١) صحيح. رواه أبو داود [٣٩٥٤]، وابن حبان [٤٣٢٤]، والحاكم (٢/ ١٨، ١٩) من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ﷺ به. وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة، فأطرق علي. ثم قال: اقضوا ما أنتم مقتضون، فإني أكره أن أخالف أصحابي^(١).

ولهذا اختلف الأصحاب هل رجع علي ﷺ أم لا؟ قال النووي في أصل «الروضة»: فإن قلنا بالمذهب أنه لا يجوز بيعها ففوضى بجوازه قاض. حكى الروياني عن الأصحاب أنه ينقض قضاؤه، وما كان فيه خلاف بين الفرق الأول فقد انقطع، وصار مجمعا على منعه، ونقل الإمام فيه وجهين انتهى. ومقتضاه رجحان النقض قال الرافعي: وللأصوليين خلاف في أنه هل يشترط لحصول الإجماع انقراض العصر؟ ولأصحابنا وجهان: فيما إذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في مسألة، ثم أجمع التابعون على أحد القولين هل يرتفع به الخلاف الأول؟ قال النووي: الأصح أنه إجماع. وقال الغزالي، وابن برهان: إنه مذهب الشافعي رحمه الله، وقال إمام الحرمين: ميل الشافعي رحمه الله إليه ومن عبارته الرشيقة في ذلك أن المذاهب لا تموت بموت أصحابها، والله أعلم.

قال: (وولدها من غيره بمنزلتها). أولاد المستولدة إن كانوا من السيد فلا خلاف في حریتهم وإن حدثوا من نكاح أو زنا فلهم حكم الأم لأن الولد يتبع الأم في الحرية فكذا في حق الحرية فليس للسيد بيعهم ويعتقون بموته، وإن كانت الأم قد ماتت في حياة السيد، ولو أعتق السيد الأم لا يعتق الولد، وكذا حكم العكس كما في التدبير بخلاف ما لو أعتق المكاتبه يعتق ولدها، والفرق أن التبعية في أم الولد

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق [١٣٢٢٤]، وسعيد بن منصور [٢٠٤٨]، والبيهقي (٣٤٣/١٠)، من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلماني به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وصححه الحافظ في «التلخيص» (٢١٩/٤).

والمديرة وإنما هي بسرابة التدبير وأمية الولد والصفة موت السيد، ولا كذلك المكاتبه، ولو ولدت المستولدة من وطء شبهة، فإن كان الواطئ يعتقد أنها زوجته الأمة، فالولد رقيق للسيد كالأم وهو كما لو أتت به من نكاح أو زنا، وإن كان يعتقدها زوجته الحرة، أو أمتة الحرة انعقد الولد حراً وعليه قيمته للسيد، وأما الأولاد الحاصلون قبل الاستيلاء بنكاح أو زنا، فليس لهم حكم الأم بعد الاستيلاء بل للسيد بيعهم إذا ولدوا في ملكه ولا يعتقون بموته لأنهم حدثوا قبل ثبوت الحرية للأم، والله أعلم.

قال: (ومن أصاب أمة غيره في نكاح فولده منها مملوك لسيدها). إذا أولد شخص جارية أجنبي بنكاح أو زنا فالولد مملوك لصاحب الجارية لأنه يتبع الأم في الرق كما يتبعها في الحرية.

قال: (وإن أصابها بشبهة فولده منها حر وعليه قيمته لسيدها، فإن ملك الأمة بعد ذلك لم تصر أم ولد له بالوطء في النكاح وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة). إذا وطئ الشخص أمة الغير ظاناً أنها زوجته الحرة أو أمتة أو أم ولده، فالولد حر نظراً إلى ظنه وعليه قيمته للسيد لأنه فوت رقه بظنه، ولا تصير الأمة أم ولد في الحال لعدم ملكه لها، فإن ملكها بعد ذلك فهل تصير أم ولد له؟ قولان أحدهما: نعم تصير أم ولد له لأن العلوق بالحر في الملك بسبب الحرية بعد الموت كما أن القرابة عند الملك بسبب العتق في الحال، فلما كان الملك إذا طرأ على القرابة حصل العتق في الحال، فكذا إذا طرأ بعد انعقاد الولد حراً يحصل بعد الموت، والثاني: لا تصير، وهذا هو الصحيح وهو ما جزم به الشيخ لأنها علقت منه في غير ملكه، فأشبه ما لو علقت به في

نكاح، وكذا لو غر بحرية أمة فنكحها، فإن ولده منها حر وفي صيرورتها أم ولد له إذا ملكها هذان القولان.

وقول الشيخ [وصارت أم ولد له بالوطء بالشبهة] هذا قول مرجوح وعلته ما قدمنا أن حرية الولد سبب لأمية الأم عند الملك، والمذهب أنها لا تصير لأنها علقت في غير ملك اليمين، وأعدنا التعليل للإيضاح.



فنسأل الله العزيز القادر أن يرشدنا إلى طرق النجاح والفلاح، إنه سبحانه فائق الحب والإصباح، وقد كان في النفس من الزيادة على ما مر ولاح، إلا أنني عارضني في ذلك عدول النفس عن طلب العلم وتسريحها في رياض الارتياح، فضربنا صفحاً عن التطويل والمغالاة، وناديننا بلسان الحال: هلموا إلى هذه اللقحة فإن السماح رباح.

والحمد لله على ما يسر من تعليق هذه الأحرف حمداً لا ينقطع عند المساء والصباح. وصلى اللهم على سيد الأولين والآخرين، وقائد الغر المحجلين، رسول رب العالمين، محمد ﷺ وشرف وكرم وعلى جبريل وميكائيل، وعلى كل الملائكة والمقربين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آل كل وسائر الصالحين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال مؤلفه، نفع الله به الإسلام والمسلمين: فرغت منه يوم الجمعة في العشر الأول من شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانمائة، وكان ذلك بالمدرسة الصالحية

بالقدس الشريف زاده الله شرفا وكرامة. إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير،
غفر الله لنا ولمن أحبنا ولمن قرأ في كتابنا هذا، ودعا لنا بالمغفرة وللمسلمين آمين،
والحمد لله رب العالمين.

علق هذه النسخة المباركة العبد الفقير الحقير الذليل أحمد بن إبراهيم عرف بابن
الكردي القادري، سكنه تحت قلعة حلب المحروسة، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه
ولأصحابه وأحبابه وإخوانه ولكل المسلمين أجمعين، سبحان ربك رب العزة عما
يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وذلك بتاريخ سلخ جمادى الآخرة من شهور سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة.
ومذيل عليها أيضا ما يلي: بلغ مقابلة هذه النسخة الكريمة على نسخة قوبلت
على نسخة المصنف رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته بمنه وكرمه آمين.



خاتمة التحقيق

اشتمل كتاب «كفاية الأخيار» للشيخ تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني رحمه الله من أوله إلى آخره - بدون المكرر - على [١٠٨٣] حديثاً، منها [٨٨٧] حديثاً مرفوعاً، و[١٩٦] أثراً موقوفاً.

أما الأحاديث المرفوعة، ففيها من الصحيح، وما في معناه [٦٨٢] حديثاً، وفيها من الضعيف، وما في معناه [١٨٢] حديثاً، أما الأحاديث الموضوعة فأربعة أحاديث. وأما الآثار الموقوفة ففيها من الصحيح، وما في معناه [١٠٣] أثراً، وفيها من الضعيف، وما في معناه [٤٩] أثراً.

هذا وقد بذلت الجهد للحكم على كافة الأحاديث والآثار التي استدل بها المصنف غير أنني لم أتمكن من الوقوف على إسناد [١٩] حديثاً مرفوعاً، و[٤٤] أثراً موقوفاً، حتى صدور هذه الطبعة.

وقد بلغ عدد العلماء والفقهاء المترجم لهم في هذا التحقيق [١١٢] عالماً، وفقهياً. أما عدد الكتب التي تم تعريفها فقد بلغ [٤٢] كتاباً.

وأرجو الله أن يوفقني لاستدراك ما فات ، وإصلاح ما وقع من أخطاء - غير متعمدة - في الطبعة القادمة إن شاء الله ، والله من وراء القصد.

أبو إدريس محمد بن محمد الفناح



الفهارس العامة

★ فهرس الأحاديث النبوية

★ فهرس الآثار

★ فهرس الأعلام

★ فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث النبوية

حرف الألف

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
آله ما أردت إلا واحدة	ضعيف	ركانة	١٣٣ / ٢
آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهرا	صحيح	أنس بن مالك	١٣٩ / ٢
آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب	صحيح	أبو هريرة	٥٨٨ / ١
أبايعك على أن لا تشركى بالله	ضعيف	عائشة	٢٥٠ / ٢
أبغض الحلال إلى الله الطلاق	ضعيف	عبد الله بن عمر	١٠٩ / ١
أتخلفون وتستحقون دم قاتلكم	صحيح	رافع / سهل	٢٤٢ / ٢
أتقضين زكاة هذا	حسن	عبد الله بن عمرو	٣٦٤ / ١
أحابستنا هى	صحيح	عائشة	٤١٤ / ١
أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٩ / ١
أحلت لما ميتان السمك والجراد	صحيح	عبد الله بن عمر	١٧٨ / ١
أخروهن حيث أخرهن الله	لا أصل له	---	٢٨٦ / ١
أد الأمانة إلى من ائتمنك	صحيح	أبو هريرة	٥٨٨ / ١
أدوا العلائق	ضعيف جدا	عبد الله بن عباس	٧٢ / ٢
أذن رسول الله ﷺ فى أذن الحسين	حسن	أبو رافع	٣٥٧ / ٢
أربعة لا تجزىء فى الأضاحى	صحيح	البراء بن عازب	٣٤٦ / ٢
أرحم أمتى بأمتى أبو بكر	صحيح	أنس بن مالك	٣ / ٢
أرضيت من نفسك ومالك بنعلين	ضعيف	عامر بن ربيعة	٧٢ / ٢
أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع	صحيح	لقيط بن صبرة	٩٧ / ١
أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على	إسناده ضعيف	عبد الله بن أبى قتادة	٤٨٦ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ/ ص
أصاب الناس سنة على عهد	صحيح	أنس بن مالك	٣٢٣/١
أطلقوا ثيامة	صحيح	أبو هريرة	١٣٥/١
أطيب ما يأكل الرجل من كسبه	صحيح	عائشة	١٨٥/٢
أعتقها ولدها	ضعيف	عبد الله بن عباس	٤٤٠/٢
أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو	إسناده ضعيف	وائل بن الأسقع	٢٤٣/٢
أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن	حسن	جابر بن عبد الله	١٣/٢
أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه	صحيح	أبو هريرة	٥٤٥/١
أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى	ضعيف	علي بن أبي طالب	١٩/٢
أفضل الصلاة بعد الصلاة المكتوبة	صحيح	أبو هريرة	٢٠٨/١
أفعميا وإن أنتما ألستما تبصرانه	إسناده ضعيف	أم سلمة	٤٢/٢
أقيموا صفوفكم	صحيح	النعمان بن بشير	٨٩/١
ألا إن القوة الرمي	صحيح	عقبة بن عامر	٣٥٩/٢
ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٦/٢
ألا لا تؤمن امرأة رجلا	ضعيف	جابر بن عبد الله	٢٨٧/١
ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت	صحيح	عبد الله بن عباس	١٩/٢
ألحقوها وما حوفا فاضرحوه	صحيح	ميمونة	٤٤٥/١
ألك بينة	صحيح	الأشعث بن قيس	٤٠٦/٢
أم القرآن عوض عن غيرها	شاذ بهذا اللفظ	عبادة بن الصامت	٢٣٦/١
أما بعد فما بال العامل نبعثه	صحيح	أبو حميد الساعدي	٣٨٧/٢
أمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها	صحيح	عائشة	١٣٦/١
أمر رسول الله ﷺ أن تستتاب	ضعيف	عائشة	٢٨٨/٢
أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب	ضعيف	عتاب بن أسيد	٣٥١/١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج/ ص
أمر رسول الله ﷺ بصب ذنوب من	صحيح	أنس بن مالك	١٦٩ / ١
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	صحيح	أبو هريرة	٢٨٩ / ٢
أمرت بالنحر وليس بواجب	ضعيف	عبد الله بن عباس	٣٤٣ / ٢
أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهم	صحيح	أم عطية	٣١٥ / ١
أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن	صحيح	عائشة	٣٥٥ / ٢
أمره النبي ﷺ أن يغتسل بهاء وسدر	صحيح	قيس بن عاصم	١٣٥ / ١
أمرها رسول الله ﷺ أن تصوم عنها	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٧٤ / ٢
أمسك أربعا وفارق الأخرى	ضعيف	نوفل بن معاوية	٣٥ / ٢
أمسك عليك أربعا وفارق سائرهن	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٥ / ٢
أمن رسول الله ﷺ من الأسارى يوم	ضعيف	سعيد بن المسيب	٢٩٧ / ٢
أمنى جبريل عليه السلام عند البيت	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٠٠ / ١
أن أم سعد ماتت والنبي ﷺ غائب	ضعيف	سعيد بن المسيب	٣٣٨ / ١
أن الشمس خسفت على عهد	صحيح	عائشة	٣٢٠ / ١
أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب	صحيح	أنس بن مالك	٢٦٠ / ٢
أن النبي ﷺ أتى بسارق فقطع يمينه	إسناده ضعيف	الحارث بن عبد الله	٢٣١ / ٢
أن النبي ﷺ أتى بصبي يرضع فبال	صحيح	عائشة	١٧٣ / ١
أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة	ضعيف	جابر بن عبد الله	٤١٠ / ٢
أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسين	حسن	عبد الله بن عباس	٣٥٨ / ٢
أن النبي ﷺ أعطى للراجل سهم	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٠٣ / ٢
أن النبي ﷺ ألحد له ونصب عليه	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣٩ / ١
أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يملقوا	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٢٠ / ١
أن النبي ﷺ أمر بالعتاقة في كسوف	صحيح	أسهاء بنت أبي بكر	٣٢٠ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج/ص
أن النبي ﷺ أمهرها أربعة آلاف	صحيح	أم حبيبة	٧٣/٢
أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق	صحيح	أنس بن مالك	٧٨/٢
أن النبي ﷺ احتجم فصلى ولم يتوضأ	ضعيف	أنس بن مالك	١١٨/١
أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم	صحيح	أنس بن مالك	٣٨٣/٢
أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة	صحيح	ميمونة	١٣٠/١
أن النبي ﷺ بال قائما من جرح	ضعيف	أبو هريرة	١٠٩/١
أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته	صحيح	المغيرة بن شعبة	٨٨/١
أن النبي ﷺ جعل فداء أهل الجاهلية	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٩٧/٢
أن النبي ﷺ جعل للجددة السدس	إسناده ضعيف	بريدة	١٦/٢
أن النبي ﷺ جلد في الخمر ثمانين	ضعيف	علي بن أبي طالب	٢٦١/٢
أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب	ضعيف	عبد الله بن عمر	٤٠٥/٢
أن النبي ﷺ زار قبر أمه	صحيح	أبو هريرة	٣٤١/١
أن النبي ﷺ سابق بين الخيل التي	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٥٩/٢
أن النبي ﷺ صلى بالمدينة ثمانياً جميعاً	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٩٩/١
أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دفن	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٨/١
أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة	ضعيف	أبو الحويرث	٣١٠/٢
أن النبي ﷺ ضرب في الخمر ثمانين	ضعيف	الحسن البصري	٢٦١/٢
أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها	صحيح	عمر بن الخطاب	١٣٤/٢
أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة	حسن	أنس بن مالك	٣٥٦/٢
أن النبي ﷺ قسم يوم خير للفرس	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٠٣/٢
أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد	صحيح	جابر بن عبد الله	٤١٧/٢
أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين	صحيح	عبد الله بن عباس	٤١٦/٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
أن النبي ﷺ كان إذا بطعام أتى سأل	صحيح	أبو هريرة	٥٦٩ / ١
أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٦٠ / ١
أن النبي ﷺ كان إذا ذهب المذهب	صحيح	المغيرة بن شعبة	١١٤ / ١
أن النبي ﷺ كان إذا قرأ القرآن	إسناده صحيح	أم سلمة	٢٣٦ / ١
أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً	صحيح	عائشة	٢٠٦ / ١
أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات	ضعيف	علي وعمار	٢٥٥ / ١
أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين	صحيح	جابر بن سمرة	٣٠٦ / ١
أن النبي ﷺ كان يستفتح الصلاة	صحيح	عائشة	٢٣٧ / ١
أن النبي ﷺ كان يشير بأصبعه	شاذ بهذا اللفظ	عبد الله بن الزبير	٢٦١ / ١
أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين	صحيح	حفصة بنت عمر	٢٠٦ / ١
أن النبي ﷺ كان يكره النوم قبل	صحيح	أبو يرزة الأسلمي	٢٠٤ / ١
أن النبي ﷺ كان يمسح على الخفين	-----	سبعون من الصحابة	١٤١ / ١
أن النبي ﷺ كره الصلاة نصف النهار	ضعيف	أبو قتادة	٢٧٩ / ١
أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأته	صحيح	عبد الله بن عمر	١٥٨ / ٢
أن النبي ﷺ لما جمع بنمرة أمر بالإقامة	صحيح	جابر بن عبد الله	٢٩٩ / ١
أن النبي ﷺ ما كان يقضى	----	عائشة	٨٦ / ٢
أن النبي ﷺ مر على قوم يتجاذبون	مرسل	عامر بن سعد	٣٦٣ / ٢
أن النبي ﷺ نهى أن تباع الشاة باللحم	صحيح	سمرة بن جندب	٤٥٥ / ١
أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب	صحيح	أبو ثعلبة الخشني	٣٣٧ / ٢
أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم	حسن	سهل بن سعد	٤٥٥ / ١
أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمرة النخل	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٦٦ / ١
أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء	صحيح	إياس المزني	٥٦٢ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣٧/٢
أن النبي ﷺ نهى عن لبن الجلالة	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٨/٢
أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان	----	عبد الله بن عمر	٢٣١/٢
أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة	صحيح	عبد الله بن عباس	٤١٧/١
أن النبي ﷺ رهن درعا عند يهودى	صحيح	أنس بن مالك	٤٧٧/١
أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٤٨/٢
أن تلد الأمة ربتها	صحيح	عمر بن الخطاب	٤٤٠/٢
أن رجلا أعتق ستة أعبد فجزأهم	صحيح	عمران بن حصين	٢٧/٢
أن رجلا أعتق عبدا له عن دبر	ضعيف	أبو قلابة	٤٣٢/٢
أن رجلا ابتاع غلاما	حسن	عائشة	٤٦١/١
أن رجلا من بنى عدى قتل	ضعيف	عبد الله بن عباس	٢٢٥/٢
أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من	صحيح	عبد الرحمن بن عوف	٣٠٩/٢
أن رسول الله ﷺ أرخص للمسافر	حسن	أبو بكرة	١٤٥/١
أن رسول الله ﷺ أسر النضر	ضعيف	سعيد بن جبير	٢٩٦/٢
أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر بشطر	صحيح	عبد الله بن عمر	٥٤١/١
أن رسول الله ﷺ إذا صلى كبر	صحيح	مالك بن الحويرث	٢٥٢/١
أن رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله	صحيح	زيد بن ثابت	١٣٦/١
أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً	صحيح	عثمان بن عفان	٩٨/١
أن رسول الله ﷺ خير غلاما بين أبيه	صحيح	أبو هريرة	٢٠٠/٢
أن رسول الله ﷺ ركع فوضع يديه	صحيح	أبو حميد الساعدي	٢٦٣/١
أن رسول الله ﷺ رمى جرة العقبة	صحيح	أنس بن مالك	٤٢٠/١
أن رسول الله ﷺ صلى على أصحمة	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣٨/١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج / ص
أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع	ضعيف	محمد بن الحسين	٤١٧/٢
أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين	مرسل	علي بن أبي طالب	٤١٧/٢
أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو	صحيح	أبو هريرة	٢٤٩/١
أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر وأراد	صحيح	أنس بن مالك	٢٢٨/١
أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد	صحيح	عبد الله بن مالك	٢٦٣/١
أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من	حسن	أبو هريرة	٢٥٦/١
أن رسول الله ﷺ كان يأمر إحدانا	صحيح	عائشة	١٩٤/١
أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل	صحيح	عمر بن الخطاب	١٣٣/١
أن رسول الله ﷺ كان يحجر ببسم الله	ضعيف	عائشة	٢٥٥/١
أن رسول الله ﷺ كان يحجر ببسم الله	ضعيف	عبد الله بن عمر	٢٥٥/١
أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته	ضعيف	عبد الله بن عباس	٩٦/١
أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٦٢/١
أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو	صحيح	أبو قتادة	٢٢٥/١
أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم	ضعيف	الفاكه بن سعد	١٣٨/١
أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر	صحيح	أبو قتادة	٢٥٧/١
أن رسول الله ﷺ كان يفتت قبل	صحيح	أنس بن مالك	٢٤٩/١
أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر	صحيح	عائشة	٣١٦/١
أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن	إسناده ضعيف	عمرو بن حزم	٢١١/٢
أن رسول الله ﷺ نهى أن يبال في	صحيح	عبد الله بن سرجس	١٠٨/١
أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد	صحيح	أبو هريرة	٢٧٨/١
أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف	ضعيف	أبو هريرة	٢٧٩/١
أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة	صحيح	ثابت بن الضحاك	٥٥٥/١
أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن	صحيح	أبو مسعود الأنصاري	٤٤٤/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر	صحيح	عبد الله بن عمر	٣١٧ / ١
أن عبداً قدم فبايع رسول الله ﷺ	صحيح	جابر بن عبد الله	٢٩٤ / ٢
أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب	صحيح	البراء بن عازب	١٢ / ٢
أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣٢ / ١
أنت أحق به ما لم تنكحني	حسن	عبد الله بن عمر	٢٠٠ / ٢
أنت الفاقد وغيرك الواجد	----	----	٥٨٠ / ١
أنت بذلك يا سلمة	صحيح	سلمة بن صخر	١٤٦ / ٢
أنكر النبي ﷺ قتل النساء والصبيان	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٩٥ / ٢
أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل	صحيح	واثل بن حجر	٢٥٣ / ١
أنه رأى رسول الله ﷺ قاعداً في	إسناده ضعيف	نمير الخزاعي	٢٦٠ / ١
أنه ﷺ قضى باليمين مع الشاهد	منكر	عبد الله بن عمر	٤١٧ / ٢
أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره	صحيح	سعد بن أبي وقاص	٢٦٠ / ٢
أهرقها	صحيح	أنس بن مالك	١٨٤ / ١
أوصاني خليلي بثلاث	صحيح	أبو هريرة	٢٠٩ / ١
أول من صلى بنا الجمعة في نقيع	صحيح	كعب بن مالك	٣٠٤ / ١
أولم ولو بشاة	صحيح	أنس بن مالك	٧٧ / ٢
أيها امرأة أدخلت على قوم من ليس	ضعيف	أبو هريرة	١٥٦ / ٢
أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها	صحيح	عائشة	٤٨٥ / ١
أيها رجل أعمر عمرى له ولعقبه	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٧٤ / ١
أيها صبي حج ثم بلغ الحنث	صحيح	عبد الله بن عباس	٤١٠ / ١
إذا أتى أحدكم البول فليكرم قبله الله	ضعيف جداً	سراقة بن مالك	١٠٦ / ١
إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل	صحيح	عمر بن الخطاب	٣٠٨ / ١
إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان	ضعيف	أبو موسى الأشعري	٢٥٢ / ٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ/ ص
إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القلة	صحيح	أبو أيوب الأنصاري	١٠٥ / ١
إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لبوله	ضعيف	أبو موسى الأشعري	١١٥ / ١
إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك	صحيح	عدي بن حاتم	٣٢٦ / ٢
إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة	صحيح	عائشة	١٢٦ / ١
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم	صحيح	أبو هريرة	٢٧١ / ١
إذا أنت بايعت فقل لا خلافة	صحيح	منقذ بن عمرو	٤٦١ / ١
إذا أنتم صليتم على فقولوا	حسن	عقبة بن عامر	٢٤٥ / ١
إذا ابتلى أحدكم بالقضاء بين المسلمين	ضعيف	أم سلمة	٣٨٥ / ٢
إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر	صحيح	عمرو بن العاص	٣٧٨ / ٢
إذا استهل الصبي ورت وصل عليه	صحيح	أبو هريرة	٣٣٣ / ١
إذا التقى الختانان وجب الغسل	صحيح	عائشة	١٢٤ / ١
إذا العبد انقطع عمله إلا من ثلاث	صحيح	أبو هريرة	٥٦٣ / ١
إذا بال أحدكم فلا يستقبل الريح	ضعيف جداً	الحضرمي	١١٣ / ١
إذا بايعت فقل لا خلافة	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٦٠ / ١
إذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر	ضعيف	عبد الله بن عمر	٧٤ / ١
إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً	صحيح	عبد الله بن عمر	٧١ / ١
إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة	ضعيف	عبد الله بن عمر	١٩٠ / ١
إذا توضأت فخلل أصابع يديك	صحيح	عبد الله بن عباس	٩٦ / ١
إذا توضأت فأشربوا أعينكم	ضعيف جداً	أبو هريرة	١٠٠ / ١
إذا توضأت فابدءوا بميامنكم	صحيح	أبو هريرة	٩٧ / ١
إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود	صحيح	أبو هريرة	٢٨٣ / ١
إذا جئتم والإمام راكع فاركموا	صحيح	رجل من الصحابة	٢٨٣ / ١
إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج	صحيح	جابر بن عبد الله	٣١٢ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته	موضوع	عبد الله بن عباس	٤٢ / ٢
إذا جلس القاضي في مكانه هبط عليه	لا أصل له	عبد الله بن عباس	٣٧٨ / ٢
إذا جلس بين شعبها الأربع	صحيح	عائشة	١٢٤ / ١
إذا خللت فأذنيني	صحيح	فاطمة بنت قيس	٥٥ / ٢
إذا دبغ الإهاب فقد طهر	صحيح	عبد الله بن عباس	٧٦ / ١
إذا دعوت الله فادع بباطن	ضعيف	عبد الله بن عباس	٢٥١ / ١
إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب	صحيح	عائشة	١٠٢ / ١
إذا ذهبت إلى الغائط فاتقوا المجالس	إسناده حسن	سراقة بن مالك	١١٣ / ١
إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد	صحيح	أم سلمة	٣٤٣ / ٢
إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه	ضعيف	عبد الله بن مسعود	٢٥٩ / ١
إذا ركع أحدكم فلا يذبح تذييع الحمار	ضعيف	أبو سعيد الخدري	٢٦٣ / ١
إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه	صحيح	أبو حميد الساعدي	٢٦٢ / ١
إذا سجدتما فضا بعض اللحم إلى	ضعيف	يزيد بن أبي حبيب	٢٦٣ / ١
إذا سرق السارق فاقطعوا يده	صحيح	أبو هريرة	٢٧٠ / ٢
إذا شكك أحدكم في صلاته فلم يدر	صحيح	أبو سعيد الخدري	٢٧٢ / ١
إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره	صحيح	أبو سعيد الخدري	٢٦٧ / ١
إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه	صحيح	فضالة بن عبيد	٢٤٥ / ١
إذا فسا أحدكم في الصلاة	ضعيف	علي بن طلق	٢١٢ / ١
إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم	صحيح	أبو هريرة	٢٥٦ / ١
إذا قام أحدكم من نومه فليغسل يديه	صحيح	أبو هريرة	٩٢ / ١
إذا قرأتم الحمد فاقراءوا بسم الله	صحيح	أبو هريرة	٢٣٦ / ١
إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام	صحيح	أبو هريرة	٣٠٩ / ١
إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا	حسن	أنس بن مالك	٥٦ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه	صحيح	أبو هريرة	٣٩٢ / ١
إذا وقع الدباب في شراب أحدكم	صحيح	أبو هريرة	١٧٥ / ١
إذا وقعت الفأرة في السمن	شاذ	أبو هريرة	٤٤٥ / ١
إذا ونع الكلب في الإناء فاغسلوه	صحيح	عبد الله بن المغفل	١٧٩ / ١
إن أولادكم هبة من الله وأموالهم لكم	صحيح	عائشة	١٨٦ / ٢
إن الحلال بين وإن الحرام بين	صحيح	النعمان بن بشير	١٩٤ / ١
إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة	صحيح	عائشة	٦٠ / ٢
إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان	صحيح	عبد الله الصنابحي	٢٧٧ / ١
إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت	صحيح	المغيرة بن شعبة	٣١٩ / ١
إن الله أعطاكم عند وفاتكم ثلث	حسن	أبو هريرة	٤٨٣ / ١
إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق	صحيح	عمر بن الخطاب	٢٤٦ / ٢
إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٦٦ / ١
إن الله حرم بيع الخمر	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٤٤ / ١
إن الله قد أعطى كل ذي حق	صحيح	أبو أمامة	٣ / ٢
إن الله كتب الإحسان على كل شيء	صحيح	شداد بن أوس	٢٩١ / ٢
إن الله كره لكم ثلاثا	صحيح	المغيرة بن شعبة	٤٤٥ / ١
إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٦٦ / ١
إن الله يعذب الذين يعذبون الناس	صحيح	هشام بن حكيم	٣١٦ / ٢
إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه	صحيح	عمر بن الخطاب	٣٤٢ / ١
إن بين يدي الساعة فتنا كقطع الليل	صحيح	أبو موسى الأشعري	٢٧٦ / ٢
إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٢٥ / ١
إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها	حسن	عائشة	٢٩٦ / ٢
إن رسول الله ﷺ بعثنى لحاجة ثم	صحيح	جابر بن عبد الله	٢٦٧ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
إن رسول الله ﷺ خرج متبذلاً	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٢٢/١
إن شئت توضأ وإن شئت لا تتوضأ	صحيح	جابر بن سمرة	١١٥/١
إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة	صحيح	أنس بن مالك	١٦٩/١
إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغنى	صحيح	رجلان من الصحابة	٣٧٩/١
إن صليت الضحى اثنتي عشرة ركعة	ضعيف	أبو ذر الغفاري	٢١٠/١
إن كنت فاعلاً فمرة واحدة	صحيح	معيقيب	٢٦٧/١
إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش	صحيح	رافع بن خديج	٣٢٢/٢
إن مات ولم يترك عصبة فأنت وارثه	ضعيف	الحسن بن علي	٩/٢
إن هذا البلد حرام بحرمة الله	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٣٩/١
إن هذه الصدقة أوساخ الناس	صحيح	عبد المطلب بن ربيعة	٣٨٦/١
إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء	صحيح	معاوية بن الحكم	٢٦٦/١
إننا معشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٩٥/١
إنك تأتي قوما أهل كتاب فادعهم	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٨٧/١
إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب	صحيح	أبو هريرة	١٠٢/١
إنما الأعمال بالنيات	صحيح	عمر بن الخطاب	١٢٧/١
إنما العينان وكاء السه	حسن	معاوية بن أبي سفيان	١١٩/١
إنما الماء من الماء	صحيح	أبو سعيد الخدري	١٢٥/١
إنما النفقة والسكنى لمن تملك الرجعة	صحيح	فاطمة بنت قيس	١٧٢/٢
إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد	صحيح	جبير بن مطعم	٣٠٦/٢
إنما يكفيك أن تحشى رأسك ثلاث	صحيح	أم سلمة	١٢٩/١
إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا	صحيح	عمار بن ياسر	١٥٩/١
إنه يورث البرص	موضوع	عائشة	٦٥/١
إنها أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى	صحيح	كعب بن مالك	٣٩٨/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
إنها ستكون فتنة	صحيح	سعد بن أبي وقاص	٢٧٦/٢
إنها ليست بنجس إنها هي من الطوافين	صحيح	عائشة	١٧٦/١
إنها ليست بنجس إنها من الطوافين	صحيح	أبو قتادة	١٧٦/١
إنهما يعذبان أما أحدهما فكان يمشي	صحيح	عبد الله بن عباس	١٦٩/١
إني أراك تحب البادية والغنم	صحيح	أبو سعيد الخدري	٢٤٧/١
إني خشيت أن تفرض عليكم	صحيح	عائشة	٢١٠/١
إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب	حسن	عائشة	١٩٧/١
إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات	حسن	جابر بن عبد الله	٣٥١/٢
أثذني له فإنه عملك تربت يمينك	صحيح	عائشة	١٨٣/٢
اتاعبها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق	صحيح	عائشة	٩/٢
اتخذوا لي لحدا وانصبوا على اللبن نصبا	صحيح	سعد بن أبي وقاص	٣٣٨/١
اتقوا اللعانين	صحيح	أبو هريرة	١٠٨/١
اتقوا الملاعن الثلاث	حسن	معاذ بن جبل	١٠٨/١
اتقوا الملاعن وأعدوا النبل	ضعيف	أحد الصحابة	١١٣/١
اتقوا النار ولو بشق تمرة	صحيح	عدي بن حاتم	٣٨٩/١
اجعلوها في ركوعكم	حسن	عقبة بن عامر	٢٥٩/١
ادروا الحدود بالشبهات	ضعيف	عبد الله بن عباس	٥١٤/١
ادروا الحدود عن المسلمين	ضعيف	عائشة	٥١٤/١
ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله	صحيح	عبد الله بن عباس	١٣٥/١
ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت	صحيح	عبد الله بن عمر	١٠٧/١
ارجع إليها فأخبرها أن الله ما أخذ	صحيح	أسامة بن زيد	٣٤٣/١
ارجعوا إلى أهليكم فاعلموهم	صحيح	مالك بن الحويرث	٢٤٧/١
ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا	صحيح	سلمة بن الأكوع	٣٥٩/٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٧ / ٢
استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر	صحيح	البراء بن عازب	٢٩٣ / ٢
استعان رسول الله ﷺ بيهود بنى قينقاع	ضعيف	عبد الله بن عباس	٣٠٤ / ٢
استقبل القبلة وكبر	صحيح	أبو هريرة	٢٢٠ / ١
اسعوا فإن الله تعالى كتب عليكم	صحيح	حبيرة بنت تجرة	٤١٦ / ١
اصنعوا كل شيء إلا النكاح	صحيح	أنس بن مالك	١٩٤ / ١
اعرف عدتها ووكاءها ووعاءها	صحيح	أبي بن كعب	٥٧٨ / ١
اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة	صحيح	زيد بن خالد الجهني	٥٧٦ / ١
اغتسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه	صحيح	عبد الله بن عباس	١٣٦ / ١
اغتسل واستنفرى بثوب وأحرمى	صحيح	جابر بن عبد الله	١٣٦ / ١
اغسلنها ثلاثاً أو خمسا أو أكثر من ذلك	صحيح	أم عطية	٣٣٤ / ١
اغسلوه بماء وسدر	صحيح	عبد الله بن عباس	١٢٦ / ١
اغسلوه بماء وسدر وكفنوه	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٢٥ / ١
اقبل الحديفة وطلقها تطليقة	صحيح	عبد الله بن عباس	٩٤ / ٢
اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية	صحيح	أبو هريرة	٢٦٧ / ١
البسوا من ثيابكم البياض	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٢٤ / ١
البسى ثيابك والحقى بأهلك	ضعيف	كعب بن زيد	٦٥ / ٢
الذى يشرب في آنية الذهب والفضة	صحيح	أم سلمة	٧٨ / ١
الله أكبر (إذا استفتح الصلاة)	صحيح	أبو حميد الساعدي	٢٣٣ / ١
الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً	حسن	جبير بن مطعم	٢٥٤ / ١
اللهم إني أعوذ بك من الخبث	صحيح	أنس بن مالك	١١٤ / ١
اللهم ارحم المحلقين	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢٠ / ١
اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا	صحيح	أبو هريرة	٣٣٧ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
اللهم اغفر له وارحمه وعافه	صحيح	عوف بن مائل	٣٣٦ / ١
اللهم اهدني فيمن هديت	صحيح	الحسن بن علي	٢٥٠ / ١
اللهم باعد بيني وبين خطاياي	صحيح	عبد الله بن أبي أوفى	٦٣ / ١
اللهم فقهه في الدين	صحيح	عبد الله بن عباس	٨ / ١
اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده	صحيح	أم سلمة	٣٣٧ / ١
اللهم هذا قسمي فيما أملك	ضعيف	عائشة	٨٥ / ٢
امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله	صحيح	أبو سعيد الخدري	١٧٣ / ٢
انخسفت الشمس على عهد	صحيح	عبد الله بن عباس	٣١٩ / ١
انسك شاة أو صم ثلاثة أيام	صحيح	كعب بن عجرة	٤٣٤ / ١
انطلق النبي ﷺ من المدينة بعدما	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٢٤ / ١
انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما	صحيح	المغيرة بن شعبة	٤٦ / ٢
الآن بردت جلده	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٩٩ / ١
الأذنان من الرأس	صحيح	أبو أمامة	١٠١ / ١
الإسلام يزيد ولا ينقص	ضعيف	معاذ بن جبل	٢٩٩ / ٢
الإسلام يعلو ولا يعلى عليه	حسن	عائذ بن عمرو	٢٩٨ / ٢
الإيمان يعلو ولا يعلى عليه	حسن	معاذ بن جبل	٢٩٩ / ٢



حرف الباء

بارك الله لك في صفقة يمينك	صحيح	عروة بن أبي الجعد	٤٤٨ / ١
بريء رسول الله ﷺ من الصالحة	صحيح	أبو موسى الأشعري	٣٤٢ / ١
بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد	صحيح	عائشة	٣٥٢ / ٢
بسم الله والله أكبر	صحيح	أنس بن مالك	٣٥١ / ٢
بعث النبي ﷺ خيلا قبل نجد	صحيح	أبو هريرة	٢٩٧ / ٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
بعث رسول الله ﷺ عمرو بن أمية	ضعيف	محمد بن علي بن الحسين	٥٠٨ / ١
بعثنى رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن	صحيح	معاذ بن جبل	٣٥٥ / ١
بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج	صحيح	أبو بردة	٦ / ٢
بنى الإسلام على خمس	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٤٥ / ١
بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة	صحيح	جابر بن عبد الله	٢٩٠ / ٢
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٥٩ / ١
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن	صحيح	حكيم بن حزام	٤٤١ / ١
البينة أو حد في ظهرك	صحيح	عبد الله بن عباس	١٥٤ / ٢
البينة على المدعى واليمين على من أنكر	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٤٢ / ٢
البينة على من ادعى واليمين على	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٤٢ / ٢



حرف التاء

تحت كل شعرة جنازة	ضعيف	أبو هريرة	١٢٨ / ١
تحتة ثم تفرصه بالماء وتنضجه	صحيح	أسماء بنت أبي بكر	٢١٤ / ١
تحيضن ستة أيام أو سبعة في علم الله	صحيح	حنة بنت جحش	١٨٧ / ١
تراءى الناس الهلال فأخبرت	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢٢ / ٢
تريدان أن ترجعي إلى رفاعه	صحيح	عائشة	١٣٧ / ٢
تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر	صحيح	معقل بن يسار	٣٢ / ٢
تسحروا ولو بجرعة ماء	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣٩٦ / ١
تسريح بإحسان الثالثة	إ. حسن مرسل	أبو رزين الأسدي	١٠١ / ٢
تصدق به على نفسك	حسن	أبو هريرة	١٨٧ / ٢
تمكث إحداهن شطر دهرها لا تصل	لا أصل له	----	١٨٨ / ١
تناكحوا تكثروا فإني أباهى بكم الأمم	ضعيف	سعيد بن أبي هلال	٣٣ / ٢

الحديث	الدرجة	الراوي	ج / ص
تنزهوا من البول فإن عامة عذاب	حسن	أنس بن مالك	٢١٤ / ١
توضئوا باسم الله	صحيح	أنس بن مالك	٩١ / ١
توضئوا منها	صحيح	البراء بن عازب	١١٦ / ١
التحيات لله والصلوات والطيبات	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٤٤ / ١
التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة	ضعيف	عبد الله بن عمر	١٥٩ / ١



حرف الثاء

ثلاث ساعات كان ينهانا رسول الله ﷺ	صحيح	عقبة بن عامر	٢٧٧ / ١
ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل	ضعيف جداً	صهيب الرومي	٥٣٤ / ١
ثلاث لا يمتنع الماء والكلا والنار	صحيح	أبو هريرة	٥٦٠ / ١
ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة	صحيح	عائشة	٥٤٥ / ١
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة	صحيح	أبو هريرة	٥٦١ / ١
ثم أنتم معشر خزاعة قد قتلتم	صحيح	أبو شريح الكعبي	٢٠٩ / ٢
ثم ليقبل عليها بمجامع قلبه	----	----	٣٨٥ / ٢
الثلاث والثلاث كبير أو كثير	صحيح	سعد بن أبي وقاص	٢٦ / ٢
الثيب أحق بنفسها من وليها	صحيح	عبد الله بن عباس	٥٦ / ٢
الثيب تستنطق	----	----	٥٧ / ٢



حرف الجيم

جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين	صحيح	عشمان بن عفان	٢٦٠ / ٢
جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف	صحيح	عائشة	٣٢٠ / ١
جىء بسارق إلى النبي ﷺ	حسن	جابر بن عبد الله	٢٧٢ / ٢

الحديث	الدرجة	الراوي	ج/ص
الجمعة ركعتان تمام من غير قصر	صحيح	عمر بن الخطاب	٣٠٨/١
الجمعة واجبة على كل مسلم	صحيح	طارق بن شهاب	٣٠٢/١



حرف الحاء

حرم لباس الحرير والذهب على ذكور	صحيح	أبو موسى الأشعري	٣٢٧/١
حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا	صحيح	أنس بن مالك	٣٥٩/٢
حق على كل مسلم أن يغتسل في كل	صحيح	أبو هريرة	٣٠٨/١
حللت فانكحى من شئت	صحيح	أم سلمة	١٦٠/٢
الحج عرفة	صحيح	عبد الرحمن بن يعمر	٤١٣/١
الحد لنا والشق لغيرنا	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٩/١
الحمد لله الذي أذهب عني الأذى	إسناده ضعيف	أنس بن مالك	١١٤/١



حرف الخاء

خذوا عني خذوا عني قد جعل الله	صحيح	عبادة بن الصامت	٢٤٧/٢
خذوا عني مناسككم	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٢٢/١
خذى من ماله ما يكفيك بالمعروف	صحيح	عائشة	١٨٧/٢
خرج رسول الله ﷺ يستسقى فجعل	صحيح	عبد الله بن زيد	٣٢١/١
خرجنا مع رسول الله ﷺ فحال كفار	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٣٤/١
خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة	صحيح	معاذ بن جبل	٢٩٨/١
خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء	ضعيف	أبو أمامة	٦٧/١
خمس صلوات في اليوم واللييلة	صحيح	طلحة بن عبيد الله	٤٢٢/١
خمس لا جمعة عليهم المرأة والمسافر	ضعيف	أبو هريرة	٣٠٣/١
الخيول معقود بنواصيها الخير إلى يوم	صحيح	أبو هريرة	٣٢٠/٢



حرف الدال

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
دخلنا على رسول الله ﷺ وإبراهيم ولده	صحيح	أنس بن مالك	٣٤١ / ١
دعها فإنني أدخلتها طاهرتين	صحيح	المغيرة بن شعبة	١٤٢ / ١
دعهن فإذا وجب فلا تبكين باكية	صحيح	جابر بن عتيك	٣٤١ / ١
دية المرأة نصف دية الرجل	ضعيف	معاذ بن جبل	٢٢٧ / ٢
دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف	غريب	عبادة بن الصامت	٢٢٨ / ٢



حرف الذال

ذكاة الجنين ذكاة أمه	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣١ / ٢
ذكاته ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٣١ / ٢



حرف الراء

رأيت المغانم تجزأ خمسة أجزاء	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٠٢ / ٢
رأيت الملائكة تغسله (يعنى حنظلة)	صحيح	عبد الله بن الزبير	٣٣٢ / ١
رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٥٢ / ١
رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ	صحيح	جرير بن عبد الله	١٤١ / ١
رأيت رسول الله ﷺ بال ثم نضح	صحيح	سفيان بن الحكم	١١٥ / ١
رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ	إسناده صحيح	عبد الله بن زيد	٩٥ / ١
رأيت رسول الله ﷺ يدير الماء على	ضعيف	جابر بن عبد الله	٨٧ / ١
رأيت رسول الله ﷺ يصلي فكان إذا	صحيح	وابصة بن معبد	٢٦٢ / ١
رب صائم ليس له من صيامه إلا	صحيح	أبو هريرة	٣٩٦ / ١
ربع الكتابة	----	علي بن أبي طالب	٤٣٨ / ٢
رحم الله امرأ صلى قبل العصر	حسن	عبد الله بن عمر	٢٠٦ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
رد النبي ﷺ يومئذ نفرا استصغروهم	صحيح	عروة بن الزبير	٢٩٣ / ٢
رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون	صحيح	علي بن أبي طالب	٣٩٠ / ١
رفع القلم عن ثلاثة عن النائم	صحيح	عائشة	٢٠٥ / ١
ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة	ضعيف	جابر بن عبد الله	٨٣ / ١
رهان الخيل طلق	ضعيف	عبيد بن رفاعه	٣٦٠ / ٢



حرف الزاي

زوجت أختا لي من رجل فطلقها	صحيح	معقل بن يسار	٤٩ / ٢
زوجتكها بما معك من القرآن	صحيح	سهل بن سعد	٦٧ / ٢



حرف السين

سألهم النبي ﷺ عن ذلك فقالوا	ضعيف	عبد الله بن عباس	١٠٤ / ١
سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	صحيح	أبو هريرة	١٧٩ / ١
سبحان ربي العظيم	صحيح	حذيفة بن اليمان	٢٥٩ / ١
سبحان ربي العظيم وبحمده	ضعيف	عقبة بن عامر	٢٥٩ / ١
ستر ما بين الجن وعورات بني آدم	حسن	علي بن أبي طالب	١١٤ / ١
ستكون بعدى فتن كقطع الليل المظلم	حسن	رجل من بجيلة	٢٧٥ / ٢
سموا الله عليه وكلوا	صحيح	عائشة	٣٥١ / ٢
سنوا بهم سنة أهل الكتاب	ضعيف	عبد الرحمن بن عوف	٣٢٩ / ٢
السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ	صحيح	سهل بن سعد	٣٣٥ / ١
السواك مطهرة للقم مرضاة للرب	صحيح	عائشة	٨١ / ١



حرف الشين

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
شر الطعام طعام الوليمة	صحيح	أبو هريرة	٧٨ / ٢
شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء	صحيح	خياب	٢٤٢ / ١
شمى عوارضها وانظري إلى عرقوبها	حسن	أنس بن مالك	٤٧ / ٢
شهدت خيبر مع سادتي فكلموا	صحيح	عمير مولى أبي اللحم	٣٠٤ / ٢
شهدت رسول الله ﷺ أعطاه السدس	صحيح	المغيرة بن شعبة	١٦ / ٢
شهدنا دفن بنت رسول الله ﷺ	صحيح	أنس بن مالك	٣٤١ / ١
الشفعة كحل العقال	ضعيف	عبد الله بن عمر	٥٣١ / ١
الشفعة لمن واثبها	----	----	٥٣١ / ١



حرف الصاد

صالح رسول الله ﷺ أهل نجران	إسناده ضعيف	عبد الله بن عباس	٣٠٩ / ٢
صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٩٤ / ١
صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا	صحيح	عمران بن حصين	٢٣٢ / ١
صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٨١ / ١
صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٨١ / ١
صلوا على صاحبكم	صحيح	سلمة بن الأكوع	٤٩٧ / ١
صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في	صحيح	أبو هريرة	١٦٩ / ١
صلوا قبل صلاة المغرب	صحيح	عبد الله المزني	٢٠٧ / ١
صلى بنا النبي ﷺ في كسوف	ضعيف	سمرة بن جندب	٣٢١ / ١
صلى رسول الله ﷺ يوم الفتح خمس	صحيح	بريدة بن الحصيب	١٦٦ / ١
صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين	صحيح	عبد الله بن بحينة	٢٤٨ / ١
صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٩٤ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده	صحيح	وائل بن حجر	٢٥٣/١
الصعيد الطيب ظهور المسلم	صحيح	أبو ذر الغفاري	١٦١/١
الصلح جائز بين المسلمين	صحيح	أبو هريرة	٤٨٩/١
الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً	صحيح	عوف المزني	٥٠٠/١
الصلوات الخمس إلا أن تطوع	صحيح	طلحة بن عبيد الله	٣١٤/١
❖❖❖❖❖			
حرف الضاد			
ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين	صحيح	أنس بن مالك	٣٥١/٢
الضيافة ثلاثة أيام جائزته	صحيح	أبو شريح الخزاعي	٣١٤/٢
❖❖❖❖❖			
حرف الطاء			
طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان	ضعيف	عبد الله بن عمر	١٦٦/٢
طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان	ضعيف	عائشة	١٦٦/٢
طلاق العبد ثنتان	ضعيف	عائشة	١٠٨/٢
ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب	صحيح	أبو هريرة	١٧٧/١
الطعام بالطعام مثلاً بمثل	صحيح	معمر بن عبد الله	٤٥٧/١
الطواف بالبيت صلاة	صحيح	عبد الله بن عباس	١٩٦/١
❖❖❖❖❖			
حرف الظاء			
ظهورها عز (يعنى الخيل)	----	----	٣٢٠/٢
❖❖❖❖❖			
حرف العين			
عادى الأرض لله ولرسوله	ضعيف	طاوس	٥٥٨/١
عذبت امرأة في هرة حبستها	صحيح	عبد الله بن عمر	١٩٠/٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
عرضت على النبي ﷺ يوم أحد	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٩٣ / ٢
عشر رضعات معلومات يحرم من	صحيح	عائشة	١٨٢ / ٢
عشر من الفطرة	صحيح	عائشة	٩٣ / ١
علمت رسول الله ﷺ إذا دخل أحدنا	ضعيف	سراقة بن مالك	١١٣ / ١
على الخمسين جمعة ليس فيها دون ذلك	ضعيف	أبو أمامة	٣٠٥ / ١
على مثلها فاشهد أو دع	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٠٩ / ٢
عليك بالصعيد فإنه يكفيك	صحيح	عمران بن حصين	١٥٥ / ١
عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين	حسن	أبو أمامة	٢٠٧ / ١
عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة	صحيح	أم كرز	٣٥٥ / ٢
العارية مؤداة والزعيم غارم	حسن	أبو أمامة	٤٩٧ / ١
العباد عباد الله والبلاد بلاد الله	صحيح	عائشة	٥٥٧ / ١
العجماء جبار والبئر جبار	صحيح	أبو هريرة	٣٧٢ / ١
العمري جائزة	صحيح	أبو هريرة	٥٧٤ / ١
العمري جائزة والرقبي جائزة لأهلها	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٧٤ / ١
العينان تزنيان وزناهما النظر	صحيح	أبو هريرة	٢٦٢ / ٢
العينان وكاء السه فإذا نامت العينان	حسن	علي بن أبي طالب	١١٨ / ١



حرف الغين

غسل الجمعة واجب على كل محتلم	صحيح	أبو سعيد الخدري	١٣٢ / ١
غط فتخذك فإن الفخذ عورة	صحيح	جرهد	٢٦٥ / ١
الغسل من خمسة من الجنابة والحجامة	ضعيف	عائشة	١٣٩ / ١
الغلام مرتين بعقبته تذيب عنه	صحيح	سمرة بن جندب	٣٥٥ / ٢



حرف الفاء

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني	صحيح	المسور بن مخرمة	٣٩٤ / ٢
فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٧٣ / ١
فرض رسول الله ﷺ في الدية على	ضعيف	جابر بن عبد الله	٢٢٥ / ٢
فضل الصلاة بالسواك على الصلاة	ضعيف	عائشة	٨٣ / ١
فضلنا على الناس بثلاث	صحيح	حذيفة بن اليمان	١٥٦ / ١
فقمت عن يساره فأخذ بيدي فأدارني	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٦٧ / ١
فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد	ضعيف	عبد الله بن عباس	٥٦ / ١
فلم يزد على أن نضح بالماء	صحيح	أم قيس بنت محسن	١٧٣ / ١
فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به	صحيح	صفوان بن أمية	٢٧٠ / ٢
في الإبل صدقتها وفي الغنم صدقتها	ضعيف	أبو ذر الغفاري	٣٥٢ / ١
في اليمين الدية	----	----	٢٣٠ / ٢
في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون	ضعيف	عبد الله بن مسعود	٢١١ / ٢
في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين	----	سعد بن عباد	٤١٨ / ٢
فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٦٨ / ١



حرف القاف

قد أنزل الله في أخواتك وبين	صحيح	جابر بن عبد الله	١٤ / ٢
قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٠٥ / ٢
قضى رسول الله ﷺ أن حفظ الأموال	صحيح	محبة	٢٧٩ / ٢
قضى رسول الله ﷺ بالدية على عاقلة	صحيح	أبو هريرة	٢١٢ / ٢
قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٢٩ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد	صحيح	أبو هريرة	٤١٧/٢
قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد	صحيح	زيد بن ثابت	٤١٨/٢
قضى رسول الله ﷺ في يروع بنت واشق	صحيح	معقل بن سنان	٦٩/٢
قطع رسول الله ﷺ في بجن قيمته	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٦٥/٢
قطع رسول الله ﷺ من مفصل الكف	----	----	٢٣١/٢
قل سبحان الله والحمد لله	حسن	عبد الله بن أبي أوفى	٢٣٩/١
قولوا التحيات لله	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٤٤/١
قولوا اللهم صل على محمد	صحيح	كعب بن عجرة	٢٤٤/١
الفضاة ثلاثة قاض في الجنة	صحيح	بريدة	٣٧٩/٢



حرف الكاف

كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ	صحيح	جابر بن عبد الله	١١٦/١
كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون	صحيح	أنس بن مالك	١١٩/١
كان أول شيء دخل جوفه ريق	صحيح	أسماء بنت أبي بكر	٣٥٧/٢
كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ	صحيح	عبد الله بن عباس	١٣٣/٢
كان النبي ﷺ إذا أراد الحاجة لم يرفع	صحيح	أنس بن مالك	١١٢/١
كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع	ضعيف	أنس بن مالك	١١٠/١
كان النبي ﷺ إذا ركع لو صب على	حسن	عقبة بن عمرو/ أبو برزة	٢٦٢/١
كان النبي ﷺ إذا ركع لو وضع قدح	صحيح	علي بن أبي طالب	٢٦٢/١
كان النبي ﷺ إذا سجد لو شئت	صحيح	ميمونة	٢٦٣/١
كان النبي ﷺ يأمرنا بإفطارها	صحيح	عمرو بن العاص	٣٩٧/١
كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين	صحيح	أنس بن مالك	٣٠٦/١
كان النبي ﷺ يصلي قبل أن يبنى	صحيح	أنس بن مالك	١٦٩/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر	حسن	علي بن أبي طالب	٢٠٦ / ١
كان النبي ﷺ يفتتح صلاته ببسم الله	ضعيف	عبد الله بن عباس	٢٥٥ / ١
كان رسول الله ﷺ إذا أراد السفر أقرع	صحيح	عائشة	٨٦ / ٢
كان رسول الله ﷺ إذا استيقظ	صحيح	حذيفة بن اليمان	٨٢ / ١
كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل	صحيح	عائشة	١٣٠ / ١
كان رسول الله ﷺ إذا توضأ	ضعيف	عبد الله بن عمر	٩٦ / ١
كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه	ضعيف	عمر بن الخطاب	٢٥١ / ١
كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة	صحيح	أبو هريرة	٢٥٨ / ١
كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرا	صحيح	صفوان بن عسال	١٤٥ / ١
كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه	صحيح	ميمونة	١٩٤ / ١
كان رسول الله ﷺ يحب التيامن	صحيح	عائشة	٩٧ / ١
كان رسول الله ﷺ يركع فيضع	صحيح	عائشة	٢٦٣ / ١
كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة	صحيح	عائشة	٢٤٣ / ١
كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٢٨ / ١
كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر	ضعيف	عبد الله بن عباس	١٣٣ / ١
كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم	صحيح	عائشة	١٧١ / ١
كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات	حسن	أنس بن مالك	٣٩٥ / ١
كان رسول الله ﷺ يكبرها	صحيح	زيد بن ثابت	٣٣٥ / ١
كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى	صحيح	عبد الله بن عمر	١٣٧ / ١
كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ	صحيح	عمرو بن سلمة	٢٨٦ / ١
كان يقرأ فيهما بق والقرآن المجيد	صحيح	أبو واقد الليثي	٣١٧ / ١
كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ	حسن	أم سلمة	١٨٩ / ١
كانوا يتدرون السواري لها إذا أذن	صحيح	أنس بن مالك	٢٠٧ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
كبر رسول الله ﷺ في صلاة العيد	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣١٦ / ١
كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن	ضعيف	الحسن البصري	٣١١ / ٢
كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أنه	ضعيف	عروة	٣١٠ / ٢
كتب على النحر ولم يكتب عليكم	ضعيف	عبد الله بن عباس	٣٤٣ / ٢
كخ كخ إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقات	صحيح	أبو هريرة	٣٨٦ / ١
كذب قد علم أني من أتقاهم الله	صحيح	عائشة	٤٧٣ / ١
كفارة النذر كفارة اليمين	صحيح	عقبة بن عامر	٣٦٦ / ٢
كفارة النذر كفارة يمين	صحيح	عقبة بن عامر	٣٧٦ / ٢
كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت	صحيح	أبو هريرة	١٨٩ / ٢
كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله	ضعيف	أبو هريرة	٩١ / ١
كل أيام التشريق ذبح	ضعيف	جبير بن مطعم	٣٥٠ / ٢
كل عمل ابن آدم له إلا النسيام	صحيح	أبو هريرة	٨١ / ١
كل مسكر حرام وما أسكر كثيره	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٥٩ / ٢
كل مسكر خمر وكل مسكر حرام	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٥٨ / ٢
كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه	صحيح	أبو سعيد الخدري	٣٣٢ / ٢
كلوها (لشاة ذبحت بحجر)	صحيح	كعب بن مالك	٣٣١ / ٢
كنا مع النبي ﷺ في سفر فحضر	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٤٦ / ٢
كنا مع رسول الله ﷺ بعسفان	صحيح	أبو عياش الزرقى	٣٢٦ / ١
كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٤١ / ٢
كنا نتكلم في الصلاة حتى نزل	صحيح	زيد بن أرقم	٢٦٦ / ١
كنا نحض عند رسول الله ﷺ ثم	صحيح	عائشة	١٩٢ / ١
كنا نصل مع رسول الله ﷺ الجمعة	صحيح	سلمة بن الأكوع	٣٠٦ / ١
كنت أجتني لرسول الله ﷺ سواكاً	حسن	عبد الله بن مسعود	٨٣ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ	صحيح	عائشة	٢٦٧/١
كيتان من نار	ضعيف	علي بن أبي طالب	٣٨٩/١
الكتابة على نجمين	----	----	٤٣٦/٢



حرف اللام

لأقرب صلاة النبي ﷺ	صحيح	أبو هريرة	٢٤٩/١
لأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ	صحيح	عبد الله بن مسعود	١٧/٢
لأنظرون إلى صلاة رسول الله ﷺ	صحيح	وائل بن حجر	٢٦١/١
لا (لما سئل عن الخمر يتخذ خلا)	صحيح	أنس بن مالك	١٨٤/١
لا بل عارية مضمونة	صحيح	صفوان بن أمية	٥٢٠/١
لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٦٥/١
لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا	صحيح	أنس بن مالك	٩٠/٢
لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام	صحيح	أبو هريرة	٣١٩/٢
لا تبع ما ليس عندك	صحيح	حكيم بن حزام	٤٥٤/١
لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق	صحيح	عبادة بن الصامت	٤٥٣/١
لا تجزىء صلاة لا يقرأ الرجل فيها	صحيح	أبو هريرة	٢٣٥/١
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا عليها	صحيح	أبو مرثد الغنوي	٣٤٠/١
لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء	ضعيف	عبد الله بن عباس	٢٨/٢
لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان	حسن	عبد الله بن عمرو	٣٩٣/٢
لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة	حسن	عائشة	٣٩٤/٢
لا تحدم امرأة على ميت فوق ثلاث	صحيح	أم عطية	١٧٥/٢
لا تحرم المصاة ولا المصتان	صحيح	عائشة	١٨٢/٢
لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣٧٩/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
لا تزال أمتي بخير ما عجلوا	ضعيف	أبو ذر الغفاري	٣٩٥ / ١
لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج نفسها	صحيح	أبو هريرة	٤٩ / ٢
لا تضربوا إماء الله	صحيح	إياس بن أبي ذباب	٩٢ / ٢
لا تضعنوا إلا بفاتحة الكتاب	حسن	عبادة بن الصامت	٢٥٨ / ١
لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ	صحيح	أبو هريرة	١١٦ / ١
لا تقدموا رمضان بصوم يوم	صحيح	أبو هريرة	٣٩٩ / ١
لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً	حسن	علي بن أبي طالب	١٩٦ / ١
لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار	صحيح	عائشة	٢٦٤ / ٢
لا تلبسوا الحرير والديباج ولا تشربوا	صحيح	حذيفة بن اليمان	٣٢٨ / ١
لا تلبسوا الحرير ولا الديباج	صحيح	حذيفة بن اليمان	٧٧ / ١
لا تلبسوا من الثياب القميص	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢٥ / ١
لا تمنعوا أحدا يطوف بهذا البيت	صحيح	جابر بن مطعم	٢٨٠ / ١
لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاً	صحيح	أبو هريرة	٥٦١ / ١
لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس	صحيح موقوفاً	عبد الله بن عباس	١٧٨ / ١
لا توطأ حامل حتى تضع	صحيح	أبو سعيد الخدري	١٦٨ / ٢
لا جزية على مملوك	----	----	٣١٠ / ٢
لا خلاية إذا بعث بيعا	صحيح	عبد الله بن الزبير	٤٦١ / ١
لا رضاع إلا ما كان في الحولين	رجالہ ثقات	عبد الله بن عباس	١٨١ / ٢
لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول	صحيح	علي بن أبي طالب	٣٤٨ / ١
لا سبيل لك عليها	صحيح	سهل بن سعد	١٥٨ / ٢
لا شفعة إلا في ربع أو حائط	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٣٠ / ١
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	صحيح	عبادة بن الصامت	٢٣٤ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
لا ضرر ولا ضرار	صحيح	عبد الله بن عباس	٥١١ / ١
لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق	صحيح	عبد الله بن عمرو	٤٤٨ / ١
لا طلاق إلا فيما يملك	صحيح	عبد الله بن عمرو	١٢٨ / ٢
لا طلاق قبل إملاك ولا عتاق	صحيح	عمرو بن حزم	٤٤٨ / ١
لا طلاق قبل نكاح	صحيح	المسور بن مخرمة	١٢٨ / ٢
لا طلاق لمن لم ينكح ولا عتق	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٤٨ / ١
لا طلاق ولا عتاق في غلاق	حسن	عائشة	١٢٩ / ٢
لا نذر في معصية	صحيح	عمران بن حصين	٣٧٥ / ٢
لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين	صحيح	عائشة	٣٧٥ / ٢
لا نكاح إلا بولي مرشد	-----	-----	٥٢ / ٢
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	إسناده ضعيف	عمران بن حصين	٤٩ / ٢
لا وصية لوارث إلا أن يميز الورثة	ضعيف	عبد الله بن عمرو	٢٨ / ٢
لا ولكن لم يكن بأرض قومي	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٦ / ٢
لا ومقلب القلوب	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٦٥ / ٢
لا يؤم عبد قوما فيخص نفسه بدعوة	حسن	ثوبان	٢٥٠ / ١
لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن	-----	عبد الله بن عمر	٤٤١ / ٢
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم	صحيح	أبو هريرة	١٠٧ / ١
لا يتزوج العبد فوق اثنتين	-----	-----	٣٥ / ٢
لا يتزوج المحرم ولا يزوج	ضعيف	أنس بن مالك	٤٢٩ / ١
لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط	صحيح	أبو بردة	٢٥٤ / ٢
لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة	صحيح	أبو هريرة	٦٣ / ٢
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	ضعيف	سعد بن أبي وقاص	٣٦٠ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج / ص
لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن الأمعاء	صحيح	أم سلمة	١٨١ / ٢
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى	صحيح	عثمان بن عفان	٢٠٨ / ٢
لا يحل دم امرئ مسلم يشهد	صحيح	عائشة	٢٠٨ / ٢
لا يحل دم امرئ مسلم يشهد	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٠٨ / ٢
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر	صحيح	أم حبيبة	٣٤٤ / ١
لا يحل لرجل أن يعطي عطية	صحيح	ابن عمر / ابن عباس	٥٧٢ / ١
لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث	صحيح	أبو هريرة	٩٠ / ٢
لا يخرج الرجلان يضربان الغائط	ضعيف	أبو سعيد الخدري	١٠٩ / ١
لا يرث أهل ملة ملة ولا تجوز شهادة	ضعيف	أبو هريرة	٤١٠ / ٢
لا يرث القاتل من المقتول شيئاً	حسن	عمر بن الخطاب	٦ / ٢
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	صحيح	أسامة بن زيد	٧ / ٢
لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر	صحيح	سهل بن سعد	٣٩٤ / ١
لا يقاد الأب من ابنه	صحيح	عمر بن الخطاب	٢١٦ / ٢
لا يقبل الله صلاة بغير طهور	صحيح	عبد الله بن عمر	١٩٨ / ١
لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار	صحيح	عائشة	٢١٧ / ١
لا يقتل مسلم بكافر	صحيح	علي بن أبي طالب	٢١٦ / ٢
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً	ضعيف	عبد الله بن عمر	١٩٢ / ١
لا يقضى الحاكم بين اثنين وهو غضبان	صحيح	أبو بكرة	٣٨٨ / ٢
لا يلبس السراويل ولا القميص	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢٤ / ١
لا يمس القرآن إلا طاهر	صحيح	عبد الله بن عمر	١٩٢ / ١
لا يمس القرآن إلا طاهر	صحيح	عمرو بن حزم	١٩٩ / ١
لا ينظر الله عز وجل إلى صلاة عبد	صحيح	طلق بن علي	٢٤١ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب	صحيح	عثمان بن عفان	٤٢٩/١
ليك اللهم ليك	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢١/١
لزوال الدنيا أهون على الله من قتل	صحيح	البراء بن عازب	٢٠٨/٢
لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٨/٢
لعلك قبلت	صحيح	عبد الله بن عباس	٥١٥/١
لعن آكل الربا وموكله	صحيح	أبو جحيفة	٤٥٣/١
لعن الله آكل الربا وموكله	صحيح	عبد الله بن مسعود	٤٥٣/١
لعن الله الراشئ والمرثئ في الحكم	صحيح	أبو هريرة	٣٨٦/٢
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٧/٢
لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٥٣/١
لعن رسول الله ﷺ الراشئ والمرثئ	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣٨٦/٢
لعن رسول الله ﷺ المشبهين من	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٢٧/١
لعنة الله على الراشئ والمرثئ	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣٨٦/٢
لقد رأيته أفرك من ثوب رسول الله ﷺ	صحيح	عائشة	١٧١/١
لقد عذت بعظيم الحق بأخنك	صحيح	أبو أسيد / سهل	١٠٣/٢
لقد هممت أن أمر بالصلاة	صحيح	أبو هريرة	٢٨٢/١
لقد هممت أن أمر رجلا فيصل بالناس	صحيح	عبد الله بن مسعود	٣٠١/١
لك ما فوق الإزار	صحيح	عبد الله بن سعد	١٩٣/١
للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف	صحيح	أبو هريرة	١٨٩/٢
لناس كافة	صحيح	عبد الله بن مسعود	٢٥٤/٢
له خمسها وأربعة أخماس للجيش	صحيح	رجل من بلقين	٣٠٢/٢
لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن	صحيح	عائشة/ ابن عمر	٣٩٨/١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج / ص
لما بلغ رسول الله ﷺ خمسا وعشرين	----	نفيصة بنت منية	٥٣٤ / ١
لما نزل عذرى قام النبي ﷺ وتلا	حسن	عائشة	٢٥٦ / ٢
لن يجزى ولد والده	صحيح	أبو هريرة	٤٢٩ / ٢
لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة	صحيح	أبو بكر	٢٨٧ / ١
لو أخذتم إهابها	صحيح	ميمونة	٧٦ / ١
لو اغتسلتم يوم الجمعة	صحيح	عائشة	١٣٢ / ١
لو طعنت في فخذها أجزأ عنك	ضعيف	والد أبي العشاء	٣٢٢ / ٢
لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٠٤ / ٢
لولا أن أشق... بالسواك عند كل صلاة	صحيح	أبو هريرة	٨٢ / ١
لولا أن أشق... بالسواك عند كل وضوء	صحيح	أبو هريرة	٨٣ / ١
ليس بك على أهلك هوان إن شئت	صحيح	أم سلمة	٨٩ / ٢
ليس على مسافر جمعة	ضعيف	عبد الله بن عمر	٣٠٣ / ١
ليس في أقل من عشرين مثقالاً	إسناده ضعيف	عبد الله بن عمرو	٣٥٠ / ١
ليس في حب ولا تمر صدقة	صحيح	أبو سعيد الخدري	٣٦٦ / ١
ليس في مال حق سوى الزكاة	ضعيف	فاطمة بنت قيس	٧٧ / ٢
ليس فيما دون خمس أواق من الورق	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٥٠ / ١
ليس لله شريك	صحيح	أسامة بن عمير	٤٢٨ / ٢
ليس منا من ضرب الخدود وشق	صحيح	عبد الله بن مسعود	٣٤٢ / ١
ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها	صحيح	أبو مالك الأشعري	٢٥٩ / ٢
ليكونن من أمتي أقوام يستحلون	صحيح	أبو مالك الأشعري	٤٤٧ / ١
لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات	صحيح	ابن عمر / أبو هريرة	٣٠٢ / ١



حرف الميم

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ/ ص
ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من	صحيح	أنس بن مالك	٧٨/٢
ما المستول عنها بأعلم من السائل	صحيح	أبو هريرة	٤٤٠/٢
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٤/٢
ما خفت عن خادمك من عمله كان	ضعيف	عمرو بن حريث	١٩٠/٢
ما رأيت أحدا يصل الركعتين قبل	ضعيف	عبد الله بن عمر	٢٠٧/١
ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الصبح	إسناده ضعيف	أنس بن مالك	٢٤٩/١
ما عبد الله سبحانه بشيء أفضل من	ضعيف	أبو هريرة	٥٥/١
ما قطع من البهيمة وهي حية فما	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٣٣/٢
ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة	صحيح	تميم الداري	٣٣٣/٢
ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة	صحيح	أبو واقد الليثي	٣٣٣/٢
ما قطع من حي فهو ميت	صحيح	أبو سعيد الخدري	٣٣٣/٢
ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان	صحيح	عائشة	٢١١/١
ما لك أنفست	صحيح	عائشة	١٨٦/١
ما من ثلاثة في قرية أو بدو	حسن	أبو الدرداء	٢٨١/١
ما من دابة في البحر إلا قد ذكاها الله	ضعيف جداً	جابر بن عبد الله	٣٤٢/٢
ما من مولود إلا يولد على الفطرة	صحيح	أبو هريرة	٣٠٠/٢
ما من ميت يموت فيقوم بأكيه	حسن	أبو موسى الأشعري	٣٤٢/١
ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ	صحيح	عمر بن الخطاب	١٠١/١
ما وزن مثل بمثل إذا كان	إسناده ضعيف	عبادة / أنس	٤٥٧/١
ما يصنع هؤلاء	صحيح	أنس بن مالك	٣٦٣/٢
مر سراقه بن مالك على رسول الله ﷺ	ضعيف	عائشة	١١٣/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
مره فليراجعها ثم ليمسكها	صحيح	عبد الله بن عمر	١٠٦ / ٢
مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع	حسن	عبد الله بن عمرو	٤٦ / ٢
مروه فليتكلم وليقعد وليتم صومه	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٧٦ / ٢
مستقبل القبلة وغير مستقبلها	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٢٦ / ١
مسح الرقبة أمان من الغل	موضوع	----	٩٩ / ١
مسح رأسه بيديه فأقبل بها وأدبر	صحيح	عبد الله بن زيد	٩٤ / ١
مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها	ضعيف	جابر بن عبد الله	٣٠٤ / ١
مضت السنة في أنه تجوز شهادة النساء	----	ابن شهاب	٤٢٠ / ٢
مضت السنة من رسول الله ﷺ	ضعيف	ابن شهاب	٤١٩ / ٢
مطل الغنى ظلم	صحيح	أبو هريرة	٤٩٤ / ١
معكم منه شيء (حار وحشى)	صحيح	أبو قتادة	٣٣٦ / ٢
مفتاح الصلاة الوضوء	صحيح	علي بن أبي طالب	٢٣٣ / ١
ملعون من جمع ماء في رحم أختين	لا أصل له	----	٦٣ / ٢
من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلواها معه	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٥٣ / ٢
من أتى عرافا لم تقبل له صلاة	صحيح	بعض أزواج النبي ﷺ	٢٢٠ / ١
من أتى منكم الجمعة فليغتسل	صحيح	عبد الله بن عمر	١٣٢ / ١
من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٥٧ / ١
من أحيا أرضا ميتة فهي له	صحيح	سعيد بن زيد	٥٥٧ / ١
من أخذ شبرا من الأرض ظلماً	صحيح	سعيد بن زيد	٥٥٨ / ١
من أدخل فرسا بين فرسين	ضعيف	أبو هريرة	٣٦٢ / ٢
من أدرك ركعة من الصبح قبل أن	صحيح	أبو هريرة	٢٠٤ / ١
من أدرك من الصبح ركعة	صحيح	أبو هريرة	٢٠٢ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
من أسلف فليسلف في كيل معلوم	صحيح	عبد الله بن عباس	٤٦٧/١
من أصابه قىء أو رعاف أو قلنس	ضعيف	عائشة	٢١٣/١
من أعان على قتل مسلم ولو بشطر	ضعيف	أبو هريرة	٢٠٩/٢
من أعتق أو طلق واستثنى فله ثنيه	ضعيف	معد يكرب	١٠٩/٢
من أعتق رقبة أعتق الله	صحيح	أبو هريرة	٤٢٦/٢
من أعتق شركا له في عبد	صحيح	عبد الله بن عمر	٤٢٨/٢
من اشترى ما لم يره فهو بالخيار	ضعيف	أبو هريرة	٤٤٣/١
من اغتسل بماء مشمس فأصابه وضح	موضوع	عبد الله بن عباس	٦٥/١
من اغتسل يوم الجمعة وليس من	صحيح	سلمان الفارسي	٣٠٩/١
من السنة إذا تزوج البكر على الثيب	صحيح	أنس بن مالك	٨٨/٢
من السنة ألا يقتل مسلم بكافر	إسناده ضعيف	علي بن أبي طالب	٢١٦/٢
من السنة أن لا يصلى بالتيمم إلا	ضعيف جداً	عبد الله بن عباس	١٦٥/١
من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم	صحيح	عبد الله بن عمر	١٣٦/١
من بدل دينه فاقتلوه	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٨٨/٢
من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة	ضعيف	معاذ بن أنس	٣١١/١
من ترك ثلاث جمع تهاونا	صحيح	أبو الجعد الضمري	٣٠٢/١
من ترك موضع شعرة من جنابة	ضعيف	علي بن أبي طالب	١٢٨/١
من ترك نسكا فعليه دم	ضعيف	عبد الله بن عباس	٤١٨/١
من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا	صحيح	عقبة بن عامر	٣٥٩/٢
من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله	صحيح	أبو هريرة	٥٧/١
من توضع فقال: سبحانك الله ويحمدك	صحيح موقوفاً	أبو سعيد الخدري	١٠١/١
من توضع وذكر اسم الله كان طهوراً	ضعيف	عبد الله بن عمر	٩٢/١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت	حسن	سمرة بن جندب	١٣٢ / ١
من جلس إلى قينة يستمتع منها	ضعيف	أنس بن مالك	٨٠ / ١
من دعى إلى وليمة فليأتها	صحيح	عبد الله بن عمر	٧٨ / ٢
من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه	صحيح	أنس بن مالك	٣٥٠ / ٢
من ذرعه القىء وهو صائم	صحيح	أبو هريرة	٣٩٣ / ١
من رب هذا الجمل	صحيح	عبد الله بن جعفر	١٩٠ / ٢
من شرب بسقة خمر فاجلدوه ثمانين	ضعيف	عبد الله بن عمرو	٢٦١ / ٢
من شهد أن لا إله إلا الله	صحيح	عبادة بن الصامت	٢٩٠ / ٢
من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم	صحيح	عمار بن ياسر	٣٩٨ / ١
من صلى في ليلة بيائة آية	ضعيف	أبو هريرة	٢٠٨ / ١
من ضرب حداً في غير حد فهو من	ضعيف	النعمان بن بشير	٢٥٤ / ٢
من طلب العلم ليبارى به العلماء	حسن	كعب بن مالك	٥٧ / ١
من طلب العلم ليبارى به السفهاء	حسن	عبد الله بن عمر	٥٧ / ١
من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله	صحيح	أبو هريرة	١٣٤ / ١
من قام رمضان إيماناً واحتساباً	صحيح	أبو هريرة	٢١٠ / ١
من قتل دون ماله فهو شهيد	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٧٧ / ٢
من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه	إسناده ضعيف	عبد الله بن عباس	٦ / ٢
من قتل قتيلاً له عليه بيعة	صحيح	أبو قتادة	٣٠١ / ٢
من قتل كافراً فله سلبه	صحيح	أنس بن مالك	٣٠١ / ٢
من قتل له قتيل فهو بخير النظرين	صحيح	أبو هريرة	٢٠٩ / ٢
من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول	حسن	عبد الله بن عمرو	٢١٠ / ٢
من كان قاضياً ففضى بالجهل	ضعيف	عبد الله بن عمر	٣٧٩ / ٢

الحديث	الدرجة	الراوي	ج/ ص
من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما	صحيح	أبو هريرة	٨٤/٢
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا	لا أصل له	----	٦٣/٢
من لم يدع قول الزور والعمل به	صحيح	أبو هريرة	٣٩٦/١
من مات وعليه صيام شهر فليطعم	ضعيف	عبد الله بن عمر	٤٠١/١
من مات وعليه صيام صام عنه وليه	صحيح	عائشة	٤٠٢/١
من مس ذكره فليتوضأ	صحيح	بسرة بنت صفوان	١٢٢/١
من منع فضل الماء ليمنع به فضل	ضعيف	عبد الله بن عمرو	٥٦١/١
من نابه شيء في صلاته فليسيح	صحيح	سهل بن سعد	٢٦٤/١
من نذر أن يطبخ الله فليطعمه	صحيح	عائشة	٣٧٣/٢
من نفس عن مؤمن كربة من كرب	صحيح	أبو هريرة	٥٠٨/١
من هذه	صحيح	أم هانئ	٢١٠/١
من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٥٢/٢
من وقف بعرفات بليل فقد أدرك	ضعيف	عبد الله بن عمر	٤٣١/١
من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين	صحيح	أبو مريم الأزدي	٣٨٤/٢
من ولي من أمر الناس شيئاً	إسناده ضعيف	معاذ بن جبل	٣٨٤/٢
من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	صحيح	معاوية بن أبي سفيان	٥٥/١
من يشتريه منى	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٣٣/٢
المؤمنون عند شروطهم	صحيح	عطاء	٥٠٠/١
الماء طهور لا ينجسه شيء	صحيح	سهل بن سعد	٦٢/١
المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً	صحيح	عبد الله بن عباس	١٥٨/٢
المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر	ضعيف	عبد الله بن عمر	٤٣٢/٢
المدبر من الثلث	ضعيف	عبد الله بن عمر	٤٣٢/٢

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
المسلمون شركاء في ثلاث في الماء	ضعيف	عبد الله بن عباس	٥٦٠ / ١
المسلمون على شروطهم	صحيح	أبو هريرة	٥٠٠ / ١
المكاتب عبد ما بقى عليه	حسن	عبد الله بن عمرو	٤٣٩ / ٢



حرف النون

نحرننا مع رسول الله ﷺ بالحديبية	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٤٥ / ٢
نزلت هذه الآية في أهل قباء	صحيح	أبو هريرة	١٠٣ / ١
نعم (لما سئل أمسح على الخفين)	ضعيف	أبي بن عمار	١٤٦ / ١
نعم (لما سئل لو وجدت مع امرأتى رجلاً)	صحيح	أبو هريرة	٤٢١ / ٢
نعم إذا أدخلتهما طاهرتين	صحيح	المغيرة بن شعبة	١٤٢ / ١
نعم لقد راهن على فرس يقال لها سبعة	إسناده ضعيف	عبد الله بن عمر	٣٦٠ / ٢
نعم والله لقد راهن رسول الله ﷺ على	حسن	أنس بن مالك	٣٦٠ / ٢
نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب	صحيح	حذيفة بن البيان	٣٢٧ / ١
نهانا رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٣٥ / ٢
نهى النبي ﷺ أن يبول الرجل وفرجه	باطل لا أصل له	جمع من الصحابة	١١١ / ١
نهى النبي ﷺ الناس عن كلامنا أيها	صحيح	كعب بن مالك	٩١ / ٢
نهى النبي ﷺ عن بيع الكالء بالكالء	ضعيف	عبد الله بن عمر	٥٤٩ / ١
نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر	صحيح	جابر بن عبد الله	٣٤٠ / ١
نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة	صحيح	عبد الله بن عمر	٣٣٨ / ٢
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر	صحيح	أبو هريرة	٤٤٣ / ١
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء	صحيح	عبد الله بن عمر	٢١ / ٢
نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل	صحيح	جابر بن عبد الله	٥٤٦ / ١
نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومين	صحيح	أبو هريرة	٣٩٧ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	جـ / ص
نهى رسول الله ﷺ عن عصب الفحل	صحيح	عبد الله بن عمر	٥٤٦/١
نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٣٨/٢
نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا	صحيح	عمر بن الخطاب	٣٢٩/١
نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم	صحيح	عبد الله بن عمرو	٣٣٨/٢
نهى رسول الله عن ذبيحة نصارى العرب	ضعيف	عبد الله بن عباس	٣٢٩/٢
النائحة إذا لم تتب تقام يوم القيامة	صحيح	أبو مالك الأشعري	٣٤٢/١



حرف الهاء

هاجرنا مع النبي ﷺ نلتمس وجه الله	صحيح	خياب	٣٣١/١
هدايا العمال سحت	ضعيف	جابر بن عبد الله	٣٨٧/٢
هدايا العمال غلول	ضعيف	أبو حميد الساعدي	٣٨٧/٢
هذا أبوك وهذه أملك فخذ بيد أيهما	صحيح	أبو هريرة	٢٠١/٢
هذا وضوء رسول الله ﷺ	صحيح	علي بن أبي طالب	٩٨/١
هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به	ضعيف	عبد الله بن عمر	٨٨/١
هذه بتلك	صحيح	عائشة	٣٦٣/٢
هذه فريضة الصدقة التي فرض	صحيح	أبو بكر الصديق	٣٤٦/١
هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد	إسناده ضعيف	البراء بن عازب	٢٤٢/١
هل تدري ما الزنا	ضعيف	أبو هريرة	٢٤٨/٢
هل هو إلا مضغة منه	صحيح	طلق	١٢٢/١
هو الطهور ماؤه الحل ميتته	صحيح	أبو هريرة	٦٢/١
هو صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده	صحيح	جابر بن عبد الله	٤٣٦/١
هو قول الرجل في بيته كلا والله	صحيح	عائشة	٣٦٨/٢
هو لها صدقة ولنا هدية	صحيح	أنس بن مالك	٥٦٩/١



حرف الواو

الحديث	الدرجة	الراوي	ج / ص
واغد يا أنيس على امرأة هذا	صحيح	أبو هريرة / زيد بن خالد	٥١٤ / ١
والذى نفسى بيده لقتل مؤمن	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٨ / ٢
والذى نفسى بيده ما لى مما أفاء	صحيح	جبير بن مطعم	٣٠٥ / ٢
والله لأغزون قريشا	صحيح	عبد الله بن عباس	٣٦٤ / ٢
وجب أجرك وردها عليك الميراث	صحيح	بريدة	٤٠٢ / ١
وجهت وجهى للذى فطر السماوات	صحيح	علي بن أبي طالب	٢٥٣ / ١
وضع رسول الله ﷺ وضوءاً للجنابة	صحيح	ميمونة	١٠٠ / ١
وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٢ / ١
وقت صلاتكم بين ما رأيتم	صحيح	بريدة	٢٠٣ / ١
وقعت جويرية بنت الخارث	حسن	عائشة	٢٩٥ / ٢
ولا شهادة الولد لوالده	غريب	----	٣٩٤ / ٢
ولد لي غلام فأتيت به النبي ﷺ	صحيح	أبو موسى الأشعري	٣٥٧ / ٢
وما أدراك أنها رقية خذوها	صحيح	أبو سعيد الخدري	٥٥٢ / ١
وما أهلكك	صحيح	أبو هريرة	٤٠٠ / ١
ويحك ما أعددت لها	صحيح	أنس بن مالك	٣١٠ / ١
الولاء لحمه كلحمه النسب	صحيح	عبد الله بن عمر	٢١ / ٢
الولاء لمن أعتق	صحيح	عائشة	٤٣٠ / ٢



حرف الياء

يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله	صحيح	أبو مسعود الأنصاري	٢٨٧ / ١
يا أمة محمد هل من أحد أغير	صحيح	عائشة	٣٢٠ / ١

الحديث	الدرجة	الراوي	ج/ ص
يا أيها الناس إن على كل بيت في كل عام	ضعيف	مخنف بن سليم	٣٤٤ / ٢
يا ابن أخي لا تبعن شيئاً حتى	صحيح	حكيم بن حزام	٤٥٤ / ١
يا ابن أم عبد ما حكم من بغى من أمتي	صحيح	عبد الله بن عمر	٢٨٢ / ٢
يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم	صحيح	عبد الله بن عمرو	٢٠٩ / ١
يا عمار ما نخامتك ودموع عينيك إلا	ضعيف جداً	عمار بن ياسر	١٧٠ / ١
يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب	صحيح	عمرو بن العاص	١٥٧ / ١
يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض	ضعيف	معاذ بن جبل	١١٢ / ٢
يا معشر الشباب من استطاع منكم	صحيح	عبد الله بن مسعود	٣٣ / ٢
يا معشر النساء تصدقن	صحيح	أبو سعيد الخدري	٤٢٠ / ٢
يجزىء من السواك الأصابع	ضعيف	أنس بن مالك	٨٤ / ١
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	صحيح	عبد الله بن عباس	٦٠ / ٢
يفسل ذكره ويتوضأ	صحيح	علي بن أبي طالب	١١٦ / ١
يفرق بينهما	ضعيف	أبو هريرة	١٩٧ / ٢
يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين	ضعيف	أبو هريرة	٥٠٤ / ١
يقوم الإمام مستقبل القبلة وطائفة	صحيح	سهل بن أبي حنيفة	٣٢٥ / ١
يمسح ناس من أمتي في آخر الزمان	ضعيف	أبو هريرة	٧٩ / ١
ينضح من بول الغلام ويرش من	صحيح	علي بن أبي طالب	١٧٣ / ١
اليمين على المدعى عليه	صحيح	عبد الله بن عباس	٢٤٢ / ٢



فهرس الآثار

أبو أيوب الأنصارى

أنه كان يأمر بالمسح على الخفين ــــــــ ١٤١ / ١



أبو بكر الصديق

تكلمى فإن هذا لا يحل صحيح ٣٧٧ / ٢

جلد الحد ثم نفى إلى فذك ــــــــ ٢٤٧ / ٢

قضى فى اللسان إذا قطع بالدية إسناده ضعيف ٢٣٣ / ٢

كان لا يضرب عبدا إلا أربعين ــــــــ ٢٥٧ / ٢

كل دابة تموت فى البحر فقد ذكاها الله ــــــــ ٣٤٢ / ٢

والله لو منعونى عنافا كانوا يؤدونها صحيح ٣٥٨ / ١

وددت أنك حزتيه أو قبضتيه صحيح ٥٧٠ / ١



أبو ذر

باب من العلم تتعلمه أحب ضعيف ٥٦ / ١



أبو سعيد الخدرى

فرض صوم رمضان بعدما حولت الكعبة ضعيف ٣١٤ / ١



أبو صالح

سألت اثني عشر نفساً من الصحابة صحيح ١٤١ / ٢



أبو هريرة

باب من العلم نتعلمه أحب إلينا ضعيف ٥٦ / ١



أبي بن كعب

أول ما نزل من العدة إسناده ضعيف ١٦٣ / ٢

فصيام ثلاثة أيام متتابعات صحيح ٣٧٢ / ٢

كان يقنت في النصف الآخر من رمضان ضعيف ٢٥١ / ١

هي عنده على ما بقي من طلاقها صحيح ١٣٦ / ٢



أم سلمة

تكفر يمينها ---- ٣٦٧ / ٢



إبراهيم النخعي

لا تجوز شهادة الوالد لولده ---- ٣٩٤ / ٢



ابن جريج

رأيت قلال هجر ----- ٧٤ / ١



الحسن البصري

أوصى عمر أن يجعل عمق قبره قامة وبسطة ----- ٣٣٩ / ١



القاسم بن محمد

يا أمه اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ ----- ٣٤٠ / ١



المغيرة بن شعبة

أنه قتل سبعة برجل ----- ٢١٨ / ٢



جابر بن عبد الله

لما كان عمر نهانا فانتبهنا صحيح ----- ٤٤٢ / ٢

ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وقف ----- ٥٦٣ / ١

من وجد صداق حرة لا ينكح أمة صحيح ----- ٣٦ / ٢



زرارة بن أوفى

قضاء الخلفاء الراشدين المهديين أنه من أغلق باباً صحيح ----- ١٦٥ / ٢



زيد بن ثابت

٢٣ / ٢	إسناده حسن	أن معاني هذه الفرائض كلها وأصولها
٢٢٨ / ٢	إسناده ضعيف	جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث
١٠٨ / ٢	صحيح	حرمت عليك
٢٣٥ / ٢	حسن	في الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية
٢٣٨ / ٢	----	قوم الغرة خمسين ديناراً



سعد بن أبي وقاص

١٧١ / ١	صحيح	كان يفرك المني من الثوب
١٥ / ٢	حسن	كان يقرأ: وله أخ أو أخت من أم



سعيد بن المسيب

١٩٧ / ٢	----	يفرق بينهما
---------	------	-------------



سفيان التمار

٣٤٠ / ١	صحيح	رأى قبر رسول الله ﷺ مسنماً
---------	------	----------------------------



سليمان بن يسار

٢١٢ / ٢	----	كانوا يقولون دية الخطأ مائة من الإبل
---------	------	--------------------------------------



شريح

٥٣١ / ١	----	إنها الشفعة لمن واثبها
٣٩٤ / ٢	----	لا تحوز شهادة الابن لأبيه



عائشة

٣٦٨ / ٢	صحيح	أنزلت في قوله لا والله بلى والله
١٩٠ / ١	ضعيف	إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة
٤٣٢ / ٢	صحيح	إن لله على أن لا تعتقى أبداً
١٠٧ / ٢	صحيح	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف
٣١٤ / ١	ضعيف	فرض صوم رمضان بعدما حولت الكعبة
٢٨٦ / ١	صحيح	كان يؤمها غلامها ذكوان
٣٦٤ / ١	صحيح	كانت تحلى بنات أخيها يتامى في حجرها
٣١٥ / ١	صحيح	لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء
٣٦٧ / ٢	صحيح	يكفره ما يكفر اليمين



عبد الله بن عباس

٥٢ / ٢	صحيح	أدنى ما يكون في النكاح أربعة
٤٦٧ / ١	صحيح	أشهد أن السلف المضمون
١٥٦ / ١	حسن	أطيب الصعيد أرض الحرث

١٧٤ / ٢	إسناده ضعيف	أنهما لا سكنى هما ولا نفقة
١٠٧ / ٢	صحيح	إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين
١٤٩ / ١	----	إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله
٢٩٨ / ٢	صحيح	الإسلام يعلو ولا يعلى
٢٠٩ / ١	----	الإشراق صلاة الضحى
٢١٣ / ٢	----	الدية في قتل الخطأ في ثلاث سنين
١٩١ / ١	صحيح	الفصل في عامين والحمل في ستة أشهر
١٧٨ / ١	صحيح	المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً
٤٣٧ / ١	صحيح	بطل حجك
٢٢٧ / ٢	إسناده ضعيف	ديته اثنا عشر ألف درهم
٤٣٨ / ٢	صحيح	ضعوا عنهم من مكاتبتهم
٢٩٥ / ١	----	قصر الصبح إلى ركعة في الخوف
٤٠ / ٢	صحيح	قوله أو التابعين غير أولى الإربة
٤٠٣ / ١	صحيح	كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة
١٤ / ٢	إسناده ضعيف	كيف تردها إلى السدس بأخوين
٣٢٩ / ٢	إسناده صحيح	لا بأس بها (ذبائح نصارى العرب)
١٨١ / ٢	صحيح	لا رضاع إلا ما كان في الحولين
٥٢ / ٢	صحيح	لا نكاح إلا بولي مرشد
٢١٨ / ٢	ضعيف	لو أن مائة قتلوا رجلاً قتلوا به
٢٥٣ / ٢	إسناده حسن	ليس على الذى يأتى البهيمة حد

٤١٨ / ١	صحيح	من نسي من نسكه شيئاً أو تركه
٢٦٥ / ١	صحيح	هو الوجه والكفان
٣٦٨ / ٢	----	هو لا والله وبلى والله
٣٢٥ / ٢	إسناده صحيح	يعنى بالجوارح الكلاب الضواري
٤٣٧ / ١	صحيح	ينحران جزورا بينهما وليس عليه الحج



عبد الله بن عمر

٢٢٦ / ٢	ضعيف	إذا قتل الرجل المحرم أو في الحرم
١٦٠ / ٢	صحيح	إذا وضعت حملها فقد حلت
١٧١ / ١	----	إن هذا لأثر احتلام طلبته البارحة
١٤٢ / ١	----	إنى لمولع بغسل قدمي
٢١٣ / ٢	----	الدية في قتل الخطأ في ثلاث سنين
٤٠٥ / ٢	صحيح	باع غلاماً له بثمانمائة درهم
٤٣٧ / ١	صحيح	بطل حجك
٣١٤ / ١	ضعيف	فرض صوم رمضان بعدما حولت الكعبة
٣٦٤ / ١	صحيح	كان يحلى بناته وجواريه الذهب
١٣٨ / ١	صحيح	كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم
١٣٤ / ١	صحيح	كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصل
١١٥ / ١	----	كان ينضح فرجه حتى يبيل سراويله
٣٦٧ / ٢	----	كفرى يمينك

٣٨٨ / ١	----	لأن أرد درهما من حرام أحب إلى
٤٤١ / ٢	صحيح	لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن
٢٢٦ / ١	صحيح	مستقبلي القبلة وغير مستقبليها
١٦٥ / ١	صحيح	يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث



عبد الله بن عمرو

٤٣٧ / ١	صحيح	بطل حجك
---------	------	---------



عبد الله بن مسعود

٢٨٦ / ١	----	أخروهن حيث أخرهن الله
١٥٦ / ١	----	التراب الذي يغبر
٣١٦ / ١	حسن	تبدأ فتكبر تكبيرة تفتتح بها الصلاة
٢٦٩ / ٢	إسناده ضعيف	فاقطعوا أيمانها
٣٧٢ / ٢	صحيح	فصيام ثلاثة أيام متتابعات
٢٢٩ / ٢	إسناده ضعيف	في دية المجوسى ثمانمائة درهم
١٥ / ٢	----	كان يقرأ: وله أخ أو أخت من أم
٢٨٣ / ١	صحيح	من أدرك الركوع فقد أدرك



عثمان بن عفان

١٩١ / ١	صحيح	الفصل في عامين والحمل في ستة أشهر
٢٢٩ / ٢	إسناده ضعيف	جعل دية المجوسى ثمانمائة

٢٤٧ / ٢	----	جلد اخذ ثم نفى إلى مصر
١٠٨ / ٢	صحيح	حرمت عليك
٤٦٣ / ١	صحيح	قضى على ابن عمر أنه يخلف لقد باعه العبد
٢٣٢ / ٢	----	قضى في الأذن بنصف الدية
٢٢٧ / ٢	صحيح	قضى في امرأة وطئت في الطواف
٢٥٧ / ٢	----	كان لا يضرب عبدا إلا أربعين
٤٣٦ / ٢	----	لأكاتبنك على نجمين
٢٧٦ / ٢	----	من ألقى سلاحه فهو حر
٥٧١ / ١	صحيح	من نحل ولدا له صغيرا لم يبلغ



عطاء بن أبي رباح

١٨٨ / ١	إسناده صحيح	أدنى وقت الحيض يوم
١٨٨ / ١	إسناده صحيح	أكثر الحيض خمسة عشر
٥٦ / ١	----	الذكر هو مجالس الحلال والحرام
٢٥٦ / ١	إسناده صحيح	كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده



على بن أبي طالب

٢١٨ / ٢	صحيح	أنا أبو الحسن المقدم إسناده
١٦٥ / ٢	صحيح	إذا أرخيت الستور وغلقت الأبواب
٤٣٥ / ٢	ضعيف	إذا تتابع على المكاتب نجهان

١٣٤ / ١	صحيح	اغسل كل يوم إن شئت
١٨٧ / ١	صحيح مرسل	اقض بينهما
٤٤٣ / ٢	صحيح	اقضوا ما أنتم مقضون
١٥٦ / ١	----	التراب الذى يغبر
٢٢٨ / ٢	إسناده ضعيف	جراحات الرجال والنساء سواء
٤٣٨ / ٢	صحيح	ربع الكتابة
٢٣٣ / ٢	حسن	فى اللسان الدية
٢٢٩ / ٢	إسناده ضعيف	فى دية المجوسى ثمانمائة درهم
٢٠٦ / ٢	حسن	فى شبه العمد أثلاث
٢١٣ / ٢	ضعيف	قضى بالعقل فى قتل الخطأ فى ثلاث سنين
٢٣٨ / ٢	----	قوم الغرة خمسين ديناراً
٢٥١ / ١	ضعيف	كان لا يقنت إلا فى النصف الآخر
٣٣٠ / ٢	صحيح	كان يكره ذبائح بنى تغلب
٢٧ / ٢	ضعيف	لأن أوصى بالخمس أحب إلى
٢٨٣ / ٢	صحيح	لا يقتلن مدبر ولا يذف على جريح
٣٥ / ٢	ضعيف	لا ينكح العبد فوق اثنتين
٣١٥ / ٢	ضعيف	من كانت له ذمتنا قدمه كدمائنا
١٣٠ / ٢	حسن	نراه إذا سكر هذى
٢٤٧ / ٢	----	نفى من الكوفة إلى البصرة
١٣٦ / ٢	----	هى عنده على ما بقى من طلاقها



عمر بن الخطاب

٢٤٧ / ٢	صحيح	أتى بشيخ قد شرب الخمر في شهر رمضان
٣٩٦ / ٢	حسن	أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع
٣١٧ / ٢	حسن	أن رجلا فحش بامرأة فتحللها
١٠٣ / ٢	----	أنشدك برب هذه البنية هل أردت الطلاق
٤٠٥ / ٢	ضعيف	أنصفك فأبى أن يحلف (يعنى عثمان)
١٣٦ / ٢	صحيح	أيما امرأة طلقها زوجها
٦٥ / ٢	إسناده ضعيف	أيما رجل تزوج امرأة بها جنون
١٦٥ / ٢	صحيح	إذا أرخيت الستور وغلقت الأبواب
٢٢٥ / ٢	حسن	إن الإبل قد غلت
٣٦٦ / ٢	ضعيف	إن الكعبة غنية عن مالك
١٤١ / ١	----	إنها خلعت لأنه حبيب إلى الطهور
٦٥ / ١	ضعيف	إنه يورث البرص
٢١١ / ١	صحيح	إنى أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء
٤٣١ / ١	صحيح	أذهب إلى مكة فطف بالبيت
٥٨٧ / ١	صحيح	أذهب به وهو حر ولك ولاؤه
٢٢٨ / ٢	إسناده ضعيف	الأصابع سواء والخنصر والإبهام
٢٧١ / ٢	صحيح	السنة اليد
٢٥٢ / ١	صحيح	اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد
٣١٣ / ٢	صحيح	بعث عثمان بن حنيف فوضع على أهل السواد
٢١٣ / ٢	ضعيف	جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين

٢٢٩ / ٢	إ. صحيح مرسلاً	جعل دية المجوسى ثمانمائة
٢٥١ / ١	ضعيف	جمع الناس على أبى بن كعب
٢٧٧ / ٢	رجاله ثقات	ذاك قتيل والله لا يودى أبداً
٣١٤ / ٢	صحيح	ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير
٤١٧ / ١	صحيح	فانظروا حذوها من طريقكم
٢٣٣ / ٢	----	فى اللسان إذا استوعى الدية كاملة
٣٢٣ / ١	ضعيف	قد طلبت الغيث بمجاديح السماء
٢٣٢ / ٢	ضعيف	قضى فى الأذن بنصف الدية
٤٣٦ / ١	صحيح	قضى فى الضبع بكبش
٢٣٥ / ٢	صحيح	قضى فى رجل ضرب رجلاً فذهب سمعه
٢٢٦ / ٢	ضعيف	قضى فىمن قتل فى الشهر الحرام
٢٧١ / ٢	صحيح	قطع يد رجل بعد يده ورجله
٢٣٨ / ٢	ضعيف	قوم الغرة خمسين ديناراً
٢٥٧ / ٢	----	كان لا يضرب عبداً إلا أربعين
٢٧١ / ٢	إسناده ضعيف	كان يقطع السارق من المفصل
٣١١ / ٢	إسناده صحيح	كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية
٣١٩ / ٢	إسناده ضعيف	كتب إلى أمراء الأمصار فى أهل الكتاب
٢٥٨ / ٢	----	كذبت إن الله لا يفضح عبده بأول معصية
٣٨١ / ١	حسن	لا تأمنوهم وقد خونهم الله
٣٨٠ / ٢	حسن	لا تدنوهم وقد أقصاهم الله
٢٦٥ / ١	صحيح	لا تشبهوا الإمام بالمحصنات

٢٦٥ / ١	صحيح	لا تشبهى باخراثر
٣١٠ / ٢	----	لا جزية على مملوك
٢٦٧ / ٢	ضعيف	لا قطع في غدق ولا في عام سنة
٥٦ / ١	ضعيف	لموت ألف عابد قائم الليل صائم النهار أهون
٢١٨ / ٢	صحيح	لو توالى عليه أهل صنعاء لقتلتهم به
٥٧١ / ١	صحيح	ما بال رجال ينحلون أبنائهم نحلاً
٣١٧ / ٢	حسن	ما على هذا صالحناكم
٣٣٠ / ٢	ضعيف	ما نصارى العرب بأهل كتاب
٣٥٧ / ١	إسناده ضعيف	نعم تعد عليهم بالسخلة
٢٨٩ / ٢	ضعيف	هلا حبستموه في بيت ثلاثا
٤٩١ / ١	ضعيف	والله لا يضعه إلا أنت بيدك
٢١١ / ١	إسناده صحيح	وضب لهم عشرين ركعة
٤٧ / ٢	غريب	يعجبها منه ما يعجبه منها
٣٥ / ٢	صحيح	ينكح العبد اثنتين



عمر بن عبد العزيز

٣٥٨ / ٢	غريب	أذن في اليمنى وأقام في اليسرى في أولاده
---------	------	---



عمرو بن شعيب

١٣٦ / ٢	إسناده ضعيف	قضى عمر ومعاذ وزيد
---------	-------------	--------------------



فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	تاريخ الوفاة	ج / ص
أبو بكر بن الحداد المصرى	٣٤٥	٢٣٧/١
أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن تقي الحصنى	٨٢٩	٥٣/١
أبو عبد الله جمال الدين الأسنوى	---	٣٠٨/١
أبو نصر المؤدب	---	٢٣٧/١
أحمد بن أبى أحمد أبو العباس ابن القاص	٣٣٥	١٤٠/١
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس القرافى	٦٨٤	٤٢٤/٢
أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد أبو بكر الصبغى	٣٤٢	٢٨٤/١
أحمد بن الحسن بن أحمد أبو شجاع الأصبهانى	---	٥٣/١
أحمد بن الحسن بن يوسف أبو المكارم الجاربردى	٧٤٦	١١٨/١
أحمد بن حمدان بن أحمد أبو العباس الأذرعى	٧٨٣	١٦٤/٢
أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الحلبي ابن الأستاذ	٦٦٢	٢٨٨/١
أحمد بن عبد الله بن محمد أبو العباس محب الدين الطبرى	ولد ٦١٥	١١٠/١
أحمد بن عمر بن سريج القاضى أبو العباس البغدادى	٣٠٦	١١٧/١
أحمد بن عمر بن يوسف أبو بكر الخفاف	٣٤٥	١٤٠/١
أحمد بن كشاسب بن على أبو العباس الأرانى	٦٤٣	٥٥٤/١
أحمد بن محمد أبو الحسن العبادى	٤٩٥	٤١٣/٢
أحمد بن محمد أبو سهل ابن العفريس الدورى	٣٦٢	١٣٩/١
أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن المحاملى	٤١٥	٨٤/١
أحمد بن محمد بن عبد الله ابن بنت الشافعى	٢٩٥	٤٢٢/١
أحمد بن محمد بن على ابن الرفعة	٧١٠	٧٠/١
أسعد بن محمود بن خلف بن أحمد أبو الفتوح العجلى	٦٠٠	١٠٤/١

الاسم	تاريخ الوفاة	ج / ص
أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمر القيسي	٢٠٤	٣٠١ / ١
إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج	٣١٠	٣٢ / ٢
إبراهيم بن جابر أبو إسحاق المروزي	٣١٠	١٨٣ / ١
إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي أبو ثور	٢٤٠	٧١ / ٢
إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي	٤٧٦	٢٨٢ / ١
إبراهيم بن هبة الله بن علي الأسناني	٧٢١	١٢٧ / ١
إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري	٣٩٨	١٢٢ / ١
إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل أبو سعيد البوشنجي	٥٣٦	١٢٣ / ٢
إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن إسحاق المزني	٢٦٤	٢٩٦ / ١
الحسن بن أحمد بن يزيد أبو سعيد الأصبخري	٣٢٨	١٦٨ / ١
الحسن بن الحسين أبو علي ابن أبي هريرة	٣٥٧	٢٨٤ / ١
الحسن بن عبد الله القاضي أبو علي البندنجي	٤٢٥	٩٤ / ١
الحسين بن الحسن بن محمد أبو عبد الله الحلبي	٤٠٣	١٤٠ / ١
الحسين بن شعيب بن محمد أبو علي السنجي	٤٢٧	١٥٢ / ١
الحسين بن صالح بن خيران أبو علي البغدادي	٣٢٠	٤٥٥ / ١
الحسين بن علي الطبري	٤٩٥	٣٦٨ / ١
الحسين بن محمد بن عبد الله الحناطي	بعد ٤٠٠	٣٦٦ / ١
الحسين بن مسعود أبو محمد الفراء البغوي	٥١٦	٨٤ / ١
الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله أبو عبد الله الزبيري	٣١٧	١٨٢ / ١
القاسم بن محمد بن علي الشاشي ابن القفال الكبير	---	٧٩ / ١
ثعلب بن عبد الله بن عبد الواحد أبو العباس المصري	٦١٣	١١٧ / ٢
حسين بن محمد بن أحمد القاضي أبو علي المروزي	٤٦٢	٨٢ / ١
همزة بن يوسف بن سعيد أبو العلاء الحموي	٦٧٠	٩٩ / ١

الاسم	تاريخ الوفاة	ج / ص
داود بن علي بن خلف أبو سليمان الإصبهاني	٢٧٠	٧٨ / ١
دلف بن جحدر أبو بكر الشبلي	٣٣٤	٣١٣ / ١
زكريا بن أحمد بن يحيى أبو يحيى البلخي	٣٣٠	٢٤٩ / ١
سعد بن عبد الرحمن أبو محمد الإستراباذي	٤٩٠	١٢٣ / ٢
طاهر بن عبد الله بن طاهر القاضي أبو الطيب الطبري	٤٥٠	٩٤ / ١
طيفور بن عيسى أبو يزيد البسطامي	٢٦١	٣١٣ / ١
عبد الحق بن غالب بن عبد الملك أبو محمد ابن عطية	٥٤١	١١٧ / ١
عبد الرحمن بن أحمد بن محمد السرخسي أبو الفرج الزاز	٤٩٤	٥٥٣ / ١
عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري تاج الدين الفركاح	٦٩٠	٤٢٢ / ٢
عبد الرحمن بن مأمون بن علي أبو سعد المتولي	٤٧٨	١١٢ / ١
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد أبو القاسم المروزي	٤٦١	٢٨٣ / ١
عبد السلام بن سعيد سحنون التنوخي	٢٤٠	١٨٤ / ١
عبد السيد بن محمد أبو نصر ابن الصباغ البغدادي	٤٧٧	٩٤ / ١
عبد العزيز بن عبد الكريم الجيلي	٦٣٢	٢٨٣ / ١
عبد العزيز بن عبد الله بن محمد أبو القاسم الداركي	٣٧٥	١٤٣ / ٢
عبد القاهر بن طاهر بن محمد التيمي أبو منصور البغدادي	٤٢٩	٦٠ / ٢
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي	٦٢٣	٦٥ / ١
عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان	٤٣٣	٤٧٨ / ١
عبد الله بن عمر بن محمد أبو الخير البيضاوي	٦٩١	٧٣ / ١
عبد الله بن محمد الباقي أبو محمد الخوارزمي	٣٩٨	٧٠ / ١
عبد الله بن محمد بن عدى أبو أحمد الجرجاني	٣٦٥	١٠٢ / ١
عبد الله بن يوسف بن عبد الله أبو محمد الجويني	٤٣٨	١١٧ / ١
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني	٤٧٨	٦٩ / ١

الاسم	تاريخ الوفاة	ج / ص
عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي	٢١٦	٥٧٦ / ١
عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد أبو المحاسن الروياني	٤٥٢	٦٩ / ١
عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم الصيمري	٣٨٦	٤٥١ / ١
عبد انوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي	٧٧١	٤٢٢ / ١
عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأنطاقي	٢٨٨	٥٠٦ / ١
عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح	٦٤٣	٦٤ / ١
عثمان بن عيسى بن درباس أبو عمرو الهدباني	٦٠٢	٤٧٨ / ١
عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي	٦٦٠	٢٩٠ / ١
علي بن أحمد بن المرزبان أبو الحسن	٣٦٦	٥٦ / ٢
علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي	٤٥٠	٦٩ / ١
عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص ابن الوكيل	٣١٠	٩٨ / ٢
عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي	٥٤٤	٣١١ / ١
مجمع بن جميع بن نجا أبو المعالي المخزومي	٥٥٠	١١٣ / ٢
محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر أبو بكر الشاشي	٥٠٧	٤٤٨ / ١
محمد بن أحمد بن طلحة أبو منصور الأزهرى	٣٧١	٥٩ / ١
محمد بن أحمد بن عبد الله أبو زيد المروزي	٣٧١	٤٤٧ / ١
محمد بن أحمد بن محمد أبو عاصم العبادي	٤٥٨	١٤٠ / ١
محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري	٣١٨	٢٩٦ / ١
محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي	٢٠٤	٦٠ / ١
محمد بن الحسن أبو بكر المرعشي	---	١٨٣ / ١
محمد بن الحسن بن المنتصر أبو الفياض البصري	---	٣٧٣ / ٢
محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني	١٨٧	٨٩ / ١

الاسم	تاريخ الوفاة	ج / ص
محمد بن المبارك بن محمد أبو الحسن ابن الخل البغدادي	٥٢٢	١٣٨ / ١
محمد بن داود بن محمد أبو الداودي الصيدلاني	---	١٩٥ / ١
محمد بن زياد أبو عبد الله ابن الأعرابي	٢٣١	٥٧٦ / ١
محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر الأودني	٣٨٥	٤٤٦ / ١
محمد بن عبد الملك بن خلف أبو خلف الطبري	٤٧٠	٤٧٨ / ١
محمد بن عبد الواحد بن محمد أبو الفرج الدارمي	٤٤٨	١٩٠ / ١
محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر القفال الكبير الشاشي	٣٦٥	٢٥٣ / ١
محمد بن علي بن وهب أبو الفتح ابن دقيق العيد القشيري	٧٠٢	١٠٦ / ١
محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي	٥٠٥	٧٣ / ١
محمد بن محمود أبو بكر المحمودي	---	٤٤٦ / ١
محمد بن نصر أبو عبد الله المروزي	٢٩٤	٩٥ / ١
محمد بن يحيى بن أحمد أبو سعد النيسابوري	٥٤٨	١٥٠ / ١
محمد بن يحيى بن سراقه أبو الحسن العامري	٤١٠	١٠ / ٢
محمد بن يونس بن محمد عماد الدين بن يونس	٦٠٨	٢٧٨ / ١
نصر بن إبراهيم بن نصر أبو الفتح الشيخ نصر	٤٦٠	١٠٢ / ١
يحيى بن أبي الخير بن سالم أبو الحسين العمراني	٥٥٨	٢٣٧ / ١
يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا الفراء	٢٠٧	٥٧٦ / ١
يحيى بن شرف بن مري يحيى الدين أبو زكريا النووي	٦٧٧	٦٤ / ١
يوسف بن أحمد بن كج أبو القاسم الدينوري	٤٠٥	٥٦ / ٢
يوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطي المصري	٢٣١	١٨٢ / ١



فهرس الكتب المترجم لها

الكتاب	المؤلف	ج / ص
الإشارات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء	النوى	٢٧٨ / ١
الإفصاح شرح المختصر	أبو على الطبرى	٢٦٠ / ١
الإقنيد لدر التقليد	تاج الدين الفركاح	٧٨ / ١
الاستقصاء في شرح المذهب	أبو عمرو الهدباني	٤٧٨ / ١
البحر	أبو المحاسن الرويانى	٨٤ / ١
التيبان في آداب حملة القرآن	النوى	٣٣٦ / ١
التحرير في ألفاظ التنبيه	النوى	١٢٤ / ١
التحقيق	النوى	٦٩ / ١
التذنيب	أبو القاسم الرافعى	١١١ / ١
التقريب شرح مختصر المزنى	الشاشى الكبير	٧٩ / ١
التلخيص	أبو العباس ابن القاص	١٤٠ / ١
التنبيه	أبو إسحاق الشيرازى	٨٥ / ١
التنقيح في شرح الوسيط	النوى	١١١ / ١
الخواوى الصغير	عبد الغفار القزوينى	١٧٦ / ١
الخصال	أبو بكر الخفاف	١٤٠ / ١
الذخائر	أبو المعالى المجلى بن نجا	١٤٤ / ١
الرقم	أبو الحسن العبادى	٤١٣ / ٢
الشرح الصغير	الرافعى	٦٧ / ١
العدة	أبو المكارم الرويانى	٣٦٨ / ١
العدة شرح الإبانة	الحسين بن على الطبرى	٣٦٨ / ١
الغاية القصوى في دراية الفتوى	البيضاوى	٧٣ / ١

المؤلف	ج / ص	الكتاب
البغوى	١٥٢ / ١	الفتاوى
أبو الحسين اللغوى	١٢١ / ١	المجمل فى اللغة
النوى	٦٤ / ١	المجموع شرح المذهب
الرافعى	٦٤ / ١	المحرر
أبو الحسن الجورى	٣١٠ / ١	المرشد شرح مختصر المزنى
أبو بكر الشاشى	٥٨٦ / ١	المستظهرى حلية العلماء
أبو العباس ابن الرفعة	٢٦٤ / ١	المطلب فى شرح الوسيط
النوى	١١١ / ١	المنتخب مختصر التذنيب
النوى	٩٥ / ١	المنهاج
أحمد بن محمد الدورى	١٣٩ / ١	جمع الجوامع
النوى	٣٣٩ / ١	دقائق المنهاج
النوى	٩١ / ١	رؤوس المسائل
أبو العباس الأرانى	٥٥٤ / ١	رفع التمويه عن مشكل التنبيه
النوى	٦٣ / ١	روضة الطالبين وعمدة المفتين
تقى الدين الحصنى	٣١٤ / ١	سير السالك فى أسنى المسالك
أبو القاسم الرافعى	٢٤٣ / ١	شرح المسند
النوى	١٣٩ / ١	متن الإيضاح فى المناسك
أبو يعقوب البويطى	١٨٢ / ١	مختصر البويطى



فهرس موضوعات الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع
٣	★ كتاب الفرائض والوصايا
٤	• الوارثون من الرجال عشرة
٥	• من لا يسقط بحال خمسة
٥	• من لا يرث بحال سبعة
٨	• أقرب العصبية الابن
١١	• الفروض المقدرة فى كتاب الله ستة
١٩	• أربعة يعصبون أخواتهم
٢١	• أربعة يرثون دون أخواتهم
٢٤	• فصل: فى الوصية
٣٢	★ كتاب النكاح
٣٣	• النكاح مستحب لمن احتاج إليه
٣٥	• يجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر
٣٩	• حكم نظر الرجل إلى المرأة
٤٨	• فصل: شروط الولى والشاهدين
٥٥	• لا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة
٥٦	• النساء على ضربين
٥٩	• من يحرم نكاحهن
٦٤	• ما ترد به المرأة من العيوب

الصفحة	الموضوع
٦٧	• الصداق
٧٦	• فصل: في المتعة
٨٢	• فصل: التسوية في القسم بين الزوجات
٨٩	• إذا بان نشوز الزوجة
٩٤	• الخلع
١٠٠	• الطلاق
١٠٠	• الطلاق الصريح ثلاثة ألفاظ
١٠٣	• الكناية في ألفاظ الطلاق
١٠٥	• طلاق السنة والبدعة
١٠٨	• الاستثناء في الطلاق
١١١	• تعليق الطلاق
١٢٨	• لا يقع الطلاق قبل النكاح
١٢٩	• أربعة لا يقع طلاقهم
١٣٤	• الرجعة
١٣٩	• الإيلاء
١٤٣	• الظهار
١٤٦	• كفارة الظهار
١٥٤	• اللعان
١٥٧	• يتعلق باللعان خمسة أحكام

الصفحة	الموضوع
١٦٠	• العدة
١٦٦	• عدة الأمة
١٦٨	• الاستبراء
١٧٢	• فصل في المعتدة الرجعية والبائن
١٧٥	• الإحداد
١٨٠	• الرضاع
١٨٥	• النفقة
٢٠٠	• الحضانة
٢٠٢	• شرائط الحضانة سبعة
٢٠٦	★ كتاب الجنائيات
٢٠٦	• القتل على ثلاثة أضرب
٢١٠	• قتل الخطأ المحض
٢١٣	• قتل عمد الخطأ
٢١٤	• شروط وجوب القصاص
٢٢٣	★ الدييات
٢٢٦	• تغليظ دية الخطأ في ثلاث مواضع
٢٢٧	• دية المرأة على النصف من دية الرجل
٢٢٨	• دية اليهودى والنصرانى
٢٢٩	• دية المجوسى

الصفحة	الموضوع
٢٣٧	• دية العبد قيمته
٢٣٨	• دية الجنين المملوك
٢٤١٠	• القسامة
٢٤٦	★ كتاب الحدود
٢٤٩	• شرائط الإحصان
٢٥١	• حد العبد والأمة
٢٥١	• حكم اللواط
٢٥٥	• حد القذف
٢٥٧	• ما يسقط حد القذف
٢٥٨	• حد شارب الخمر
٢٦٤	• حد السارق
٢٧٣	• حد قطاع الطريق
٢٧٤	• حكم دفع الصائل
٢٨٠	• حكم البغاة
٢٨٣	• حكم المرتد
٢٩٠	• حكم تارك الصلاة
٢٩٢	★ كتاب الجهاد
٢٩٣	• شروط وجوب الجهاد
٢٩٥	• السبي من الكفار

الصفحة	الموضوع
٣٠١	• من قتل قتيلاً أعطى سلبه
٣٠٤	• من يُسَهِّم لهم
٣٠٥	• تقسيم الخمس
٣٠٧	• تقسيم مال الفئء
٣٠٩	• الجزية
٣١٥	• عقد الذمة
٣٢١	★ كتاب الصيد والذبائح والأطعمة
٣٢٣	• فصل: كمال الذكاة أربعة أشياء
٣٢٥	• يجوز الاصطياد بكل جارحة معلمة
٣٣١	• تحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه
٣٣٢	• ما قطع من حي فهو ميت
٣٣٤	• كل حيوان استطابته العرب فهو حلال
٣٣٧	• ما يحرم من السباع والطيور
٣٣٩	• ما يحل للمضطر في الخمسة
٣٤١	• حل السمك والجراد
٣٤٣	• الأضحية
٣٥٠	• وقت ذبح الأضحية
٣٥١	• ما يستحب عند ذبح الأضحية
٣٥٥	• أحكام العقيقة

الصفحة	الموضوع
٣٥٩	★ كتاب السبق والرمى
٣٦٤	★ كتاب الأيمان والنذور
٣٧٠	• كفارة اليمين
٣٧٣	• فصل: في النذر
٣٧٥	• لا نذر في معصية
٣٧٨	★ كتاب الأقضية
٣٨٠	• خصال من يلل القضاء
٣٨٣	• يستحب أن ينزل القاضي وسط البلد
٣٨٦	• لا يجوز أن يقبل هدية من أهل عمله
٣٨٨	• ويجتنب القضاء في عشرة مواضع
٣٩٢	• عدالة الشاهد
٣٩٣	• ولا تقبل شهادة عدو على عدوه
٣٩٥	• ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض
٣٩٨	• باب القسمة
٤٠٠	• النوع الثاني من القسمة قسمة التعديل
٤٠٤	• باب الدعاوى والبيانات
٤٠٩	• الشهادات
٤٢٦	★ كتاب العتق
٤٣٠	• الولاء

الصفحة	الموضوع
٤٣١	• لا يجوز بيع الولاء وهبته
٤٣١	• فصل: في المدير
٤٣٣	• حكم المدير في حياة السيد
٤٣٤	• فصل: في الكتابة
٤٣٥	• لا تصح الكتابة إلا بهال معلوم
٤٣٦	• الكتابة لازمة من جهة السيد
٤٤٠	• حكم أمهات الأولاد
٤٤٤	• من أصاب أمة غيره
٤٤٥	★ خاتمة الشرح
٤٤٧	★ خاتمة التحقيق
٤٤٩	★ الفهارس النوعية
٤٥١	★ فهرس الأحاديث
٤٩٣	★ فهرس الآثار
٥٠٦	★ فهرس الأعلام المترجم لهم
٥١١	★ فهرس الكتب المترجم لها
٥١٣	★ فهرس موضوعات الجزء الثاني



